العرب إلى أين ؟!

الصراعات العربية فى القرن العشرين



لواء دكتور

زكريا حسين

مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا

رئيس هيئة البحوث العسكرية "سابقاً"



تقديم

دكتور مصطفى محمود



المكتب المصرى الحديث



❑ المؤلف:

لواء دكتور زكريا حسين أحمد

الدرجـات العلميـة:

○ بكالوريوس العلوم العسكرية من الكلية الحربية نوفمبر ١٩٥٦.

○ ماجستير علوم عسكرية من كلية القادة والأركان دورة ٢٦.

○ درجة زمالة كلية الحرب العليا الدورة السابعة من أكاديمية ناصر العسكرية.

○ دراسات عليا في الإستراتيجية القومية في دورة الدفاع الوطني من أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٨٨.

○ دكتوراه الفلسفة في الإستراتيجية القومية من أكاديمية ناصر العسكرية العليا ديسمبر ٩١ بتقدير إمتياز مع مرتبة الشرف الأولى.

المشاركة في العمليات:

○ حرب اليمن ١٩٦١ في الفرقة الثالثة مشاة.

○ حرب ١٩٦٧ في الفرقة الثالثة مشاة.

○ حرب الإستنزاف ١٩٦٨ في الفرقة الثالثة مشاة.

○ حرب ١٩٧٣ قائد كتيبة مشاة ميكانيكي.

وظائف القيادة:

تدرج في وظائف القيادة حتى:

○ قائد فرقة مشاة ميكانيكي.

○ نائب مدير أكاديمية ناصر العسكرية للبحوث والدراسات العليا.

○ مدير كلية الحرب العليا.

○ مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا.

○ رئيس هيئة البحوث العسكرية.

مهام خاصة:

○ عضو وفد مصر في محادثات السلام في واشنطن لإعداد معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية.

○ مقرر اللجنة العسكرية المشتركة المصرية - الإسرائيلية لإستلام سيناء طبقاً للمعاهدة.

○ رئيس مجلس إدارة الدفاع.

○ رئيس مجلس إدارة الكلية العسكرية لعلوم الإدارة.

الأنواط والنياشين:

○ وسام الجمهورية العسكرى.

○ نوط الخدمة الطويلة.

○ نوط الخدمة الممتازة والحسنة.

○ نوط الشجاعة العسكرية.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟
لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ
وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ
ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾

صدق الله العظيم

حقوق النشر

المكتب المصـــرى الحديـث للطبـاعـة والنشـــر
٢ شارع شريف عمارة اللواء ـ القاهرة ت: ٣٩٣٤١٢٧
٧ شـــارع نـوبـــار ـ الاســكندريـة ت: ٤٨٢٦٦٠٢
فاكـس القاهـــرة ٣٤٧٥٤٢٧

لواء دكتور زكريا حسين
مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا
رئيس هيئة البحوث العسكرية "سابقاً"

العرب إلى أين ؟!

الصراعات العربية فى القرن العشرين

تقديم
دكتور مصطفى محمود

المكتب المصرى الحديث

الخطوط: الأستاذ الفنان كامل ابراهيم مدير مدرسة تحسين الخطوط وأستاذ الخط بكلية الفنون الجميلة بالاسكندرية

تقديـــــم

بقـلم دكتـور مصطفى محمـود

المشكلة الحقيقية فى التعامل مع اسرائيل أن مبدأ المذابح والمجازر والإبادة واستعباد غير اليهود وتسخيرهم واستغلالهم.. هو أصل ثابت من أصول الشريعة التوراتية التى يتعلمها اليهود كلهم منذ الصغر، ويتلونها كل يوم فى مدارسهم وبيوتهم ويؤمنون بها إيماناً أعمى.. وعلى هذا الإيمان أقاموا دولتهم.

يقول لهم الرب.. «كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم من البريه ولبنان من الفرات الى النيل تكون تخومكم»، «**وقد اختاركم الرب لتكونوا شعباً خاصاً فوق جميع الشعوب التى على وجه الأرض**»، وأباحت لهم التوراة دماء جميع الأمم.

تقول كلمات التوراة «**حين تذهب الى مدينة لكى تحاربها استدعها للصلح فإن أجابتك وفتحت لك أبوابها فكل الشعب الذى تجده فيها يكون عبيداً لك تسخره فى خدمتك.. فإن حاربتك ودفعها الرب الى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف، واجعل من نسائها وأطفالها وبهائمها غنيمتك**».

ولكن الرب يعود فيندم على هذا التساهل فيقول فى مكان آخر «أما مدن هؤلاء الشعوب التى يعطيك الرب الهك نصيباً فلا تترك منها نسمة حية».

وفى سفر يشوع «اذا استمر هؤلاء فى القتال فعليك بابادتهم» هذا هو بروتوكول التعامل مع غير اليهود فى التوراة الرسمية.. ولانذكر التلمود ولا بروتوكولات آل صهيون بما فيها من بشاعات وشناعات.

وقد رأينا عينات من هؤلاء الأبطال الذين يمجدونهم ويوقدون لقبورهم الشموع.. باروخ جولد شتين سفاح الحرم الابراهيمى الذى قتل أربعين من المصلين وهم راكعون.. وايجال عامير الذى قتل رابين.

وصور باروخ جولد شتين الآن تملأ متاجر ومحلات وبيوت اسرائيل بمثل ما تملأ بيوتنا صور عبدالوهاب وعبدالحليم.

هذه هى اسرائيل التوراة.. وهذا هو شعبها الذى تجمع فى صهيون يحمل التوراة فى يد والبندقية فى اليد الأخرى.

وفي هذا الإطار يجب أن نفهم اسرائيل والسلام الصورى الذى تطرحه علينا والسوق الشرق أوسطية التى تستدرجنا إليها.. ولن يكون سلامها فى أحسن الفروض إلا استراتيجية مرحلة.. إن لم يكن كميناً وحقل ألغام!!!

ولأنهم يضمرون كل هذا الغل وكل هذا الحقد الدموى، كان لابد أن يبدأوا بالشوشرة علينا بترويج بضاعة الإرهاب الاسلامى الذى صنعوه ومولوه واستأجروا له عصابات المافيا المحترفة التى ترفع شعارات الاسلام.. ليتهموا اسلامنا بما وصمت به توراتهم.

وقد رأينا جميعاً ذلك الإرهاب المستأجر، والممول من الخارج بملايين الدولارات، ورأينا القنابل المستوردة والصواريخ المستوردة.. ووضعت أجهزة الأمن ايديها على ترسانات السلاح المستوردة.. إنه إرهاب مصنوع والأيدى التى تباشره أيد عميلة مشتراة. وهذه هى المشكلة.. إننا لانتعامل مع ناس عاديين.. وإنما نتعامل مع غابات وأدغال.. لايمكن أن نطمئن فيها على أى خطوة.

ومنظمة حماس وغيرها من منظمات العنف هى نتيجة منطقية لهذا النهج الاسرائيلى فى التعامل.. فما كان لتلك الدموية إلا أن تلد دموية أعنف منها. إن رابين كان إرهابياً وقاتلاً محترفاً، ومع ذلك لم يعجبهم.. لأنه لم يكن إرهابياً بما يكفى، ولا قاتلاً بما يكفى ولا حاقداً بما يكفى. وهذه هى اسرائيل التى نتفاوض معها.. فكيف نتفاوض معها بحسن نية؟ ومن مفارقات هذا الزمان انها استقطبت العالم كله لخدمة أهدافها.

ولم يطاوعها العالم عن سذاجة، ولكن عن مصالح زينتها له، فهى ستكون الحارسة على مصالحه واستثماراته، والوصية على احتياجاته من النفط المخزون فى أراضينا.. والقائمة على تفتيت دول المنطقة، حتى لاتقوم لها قائمة، وحتى تظل تركة مستباحة للمستعمر الجديد (امريكا وحلفائها) وضامنة للتبعية الاقتصادية لتلك القافلة الى ما شاء الله.

هذه هى الصفقة... ونحن الصفقة... وهى صفقة مصالح متبادلة بين على بابا الذى يضع طاقية الحاخام على رأسه، وبين الأربعين حرامى من دول الغرب ذوات الأطماع التى لاتشبع.

وحكامنا يعلمون مخاطر اللعبة، وملوك المنطقة يعلمون كل شيء.. ولكن هامش الحركة المتاح لأى منهم محدود.. وخياراتهم محدودة.

والذين هرولوا كان الواحد منهم ينظر الى مساحة عمره فقط، والى أيامه الباقية المعدودة يريد أن يعيشها فى أمان.. وليحدث بعد ذلك ما يحدث.. ولكنه لن يجد حتى ذلك الأمان.. لسبب بسيط.. أن الأحداث تهرول بأسرع منه.. والمتغيرات تلهث.. وسوف يدفع ثمن هرولته فى حياته.

إن البوتقة التاريخية تغلى بما ألقى فيها من خطط سريعة الاشتعال وسوف يصل التفاعل بينها الى ذروته قبل الوقت الذى حسبته جميع الأطراف، ليؤدى الى عكس الأهداف التى قدروها.. وذلك **لأن الله هو الذى يصنع التاريخ وليس الحاخامات.. وهو الذى يضع قوانين التفاعل التاريخى للأحداث وهو الذى يؤقت انفجارها، وهو الذى يسيرها لأن القدس قدسه والكعبة كعبته والأديان أديانه.**

والمشكلة ان اسرائيل وهى الدولة الصغيرة التى عاشت وأعاشتنا معها على وهم أنها الجماعة الضعيفة المضطهدة المهضومة الحقوق المعتدى عليها.. كانت طول الوقت تحاول أن تغتصب عطف العالم واهتمامه، ثم ثرواته ثم سياساته، ثم زين لها شيطانها أن تدير حكوماته بشبكة تحتية من المستشارين الماسون، الذين دفعت بهم فى غفلة من الزمان الى كراسى صنع القرار فى كل حكومة، وسلحتهم بكل أساليب المال والغواية والتهديد.

ألف سنة من التنظيم الدءوب والتخطيط الصهيونى الماكر لتصعد فيها ذلك المرتقى الصعب وتبلغ ذلك العلو المشهود وتصل الى هذا الصلف السيادى، ولكنه علو مفتعل بسيقان الآخرين.

وارتفاع كاذب على اكتاف امريكية وأرجل اوروبية، وفى خلسة من إنقسام عربى وفراغ دينى وتمزق إقليمى.

ولن تدوم تلك الأكذوبة لأنها تمشى بيننا بلا أرجل.. وتعلو على العالم بلا منطق.

والعالم يوشك أن يصحو بعد سكرة طويلة على الأفعى الصغيرة الضعيفة المضطهدة التى رباها فى حجره ليفاجأ بها وقد تحولت الى تنين يلدغ، والشركاء الذين جمعهم الطمع سوف يفرقهم الطمع، والحكاية الطويلة التى استمرت ألف سنة توشك أن تبلغ نهايتها، فأنت تستطيع أن تخدع بعض الناس بعض الوقت.. ولكنك لاتستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت.

وكل ما يبنيه الطمع لابد أن ينهار لأن فيه جرثومة فنائه، ومن عجب اننا نرى أمامنا هذه الأيام مفارقة عجيبة، إن دول أوروبا وأمريكا التى تدفعنا دفعاً الى تسريع المصالحة مع اسرائيل **(رغم التهديد النووى الاسرائيلى على حدودنا ورغم إصرار اسرائيل على استمراره)** نفس تلك الدول نراها تحاول جاهدة لتعرقل أى مساع للصلح بيننا نحن العرب، وأى محاولة لرأب الصدع مع صدام العراق، ونرى ريفكند من بريطانيا وبلليترو من امريكا يحذران بشدة من خطر «صدام» اذا تمت أى تسوية معه واذا خففت عنه العقوبات، فهو ثعبان سوف يسعى الى التسلح من جديد والى تهديد جيرانه العرب.

عجباً يا سادة!!

ومن سلح صدام من قبل ومن دفعه على إيران ومن أغراه بالهجوم على الكويت؟؟!

ومن أى دول أتى بأسلحته التى هجم بها على الكويت؟ أليس من بريطانيا وفرنسا وأمريكا!! أتضحكون علينا.. أم تحسبوننا أطفالا!؟

ويطلع علينا من ينكر مبدأ التآمر وينكر تفسيرنا لما يجرى حولنا بالتآمر ويعيب علينا هذا التفكير التآمرى البدائى.

وماذا نسمى إذن ما يفعله ريفكند وبلليترو اليوم وما فعله جى موليه ومستر إيدن فى مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ التى اشتركت فيها طائرات وجيوش وبوارج انجلترا وفرنسا واسرائيل؟!!

ومن أيقظ الفتنة الطائفية فى لبنان وأمدها بالسلاح وبالقنابل وبالصواريخ وبالأموال طوال ست عشرة سنة فى حرب أهلية أتت على الأخضر واليابس؟.. وحرب ٦٧ حينما تحرك عبدالناصر ليقوم بضربة دفاعية فى آخر لحظة، فأمسكت روسيا وأمريكا بيده، وقالوا له فى مكالمة تليفونية قبل الفجر.. لاتبدأ بأى ضربة من ناحيتك.. وكانت الضربة الاسرائيلية الأولى التى أصابت طيراننا فى مقتل.. أكان ذلك النصح الروسى الامريكى نصحاً أخوياً أم تآمر؟!!

ومذابح المسلمين فى البوسنة التى تمت تحت أعين الدول الاوروبية على امتداد ثلاث سنوات، والسلاح يتدفق على الصرب من كل مكان، والمسلمون محظور عليهم أى قطعة سلاح، ومحظور عليهم الدفاع عن أنفسهم بقرار رسمى معلن من الدول الاوروبية راعية حقوق الانسان، أكان هذا تناصحاً أخويا.. أم تآمراً وضيعاً؟!!

ياسادة.. إننا نعيش فى وكر ثعابين.

وعيبنا أننا نحتضن تلك الثعابين ونلهو معها بحسن نية، وأقول لكل الأخوة العرب والمسئولين منا:

لقد آن الأوان لنفيق.. ونتعامل بالمثل مع هؤلاء الناس، وأقول أن الدور علينا فى المرة القادمة، الدور جاء علينا لندخل المفرمة التى أدخلوا فيها البوسنة، **والوحدة العربية أصبحت هى الحائط الأخير الذى نلجأ إليه، وظهرنا جميعاً الى الحائط.**

ولايهم أن يتفق كل العرب وإنما يهم أن يتفق ثلاثة:

مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية.. فهم الواجهة.. وهم شركاء المصير.. وهم الصدر.. الذى سوف تتجه إليه جميع الحراب.

ولايوجد أمامهم خيار آخر.

لقد أثار إنتباهي خلال إعداد هذا الكتاب ثلاث وثائق هامة، أملت عليَّ الضرورة الوطنية أن أضعها في المقدمة أمام القارىء العربي والإسلامي لتكون دليلاً دامغاً على ما أعدته الصهيونية العالمية من خطط تصل إلى حد تقويض الركائز والثوابت القائم عليها البنيان العربي تمهيداً لهدمه والقضاء عليه.. ولعل ذلك يعطي تأكيداً لكل الدراسات والتحليلات التي إنتهت إلى أنه عندما تتقابل قوميتان لكلٍ منهما أهدافها وتاريخها وخصائصها مثل القومية العربية الإسلامية والقومية اليهودية، ويتواصل بينهما الصراع العنيف الذي شهدته المنطقة العربية على إمتداد القرن العشرين، فإنه من الصعب تصور أن مثل هذا الصراع يدور بسبب مزاعم إقليمية.. أو أطماع توسعية.. أو مجرد هيمنة سياسية وإقتصادية.. انه بلاشك أعمق وأخطر من ذلك!!!

.. إنه صراع من أجل مصير وبقاء.. حيث الإدراك بإستحالة التعايش بين القوميتين.. ولا بد لأحدهما أن تستوعب الأخرى.. ذلك بسبب تعارض الأهداف والمصالح لكلٍ منهما!!

ولقد ركزت الوثيقة الأولى والتي إستغرق إعدادها عملاً متواصلاً منذ عام ١٩١١ حتى عام ١٩٥٠ ـ لتؤكد أن كل الحروب والثورات التي عصفت بحياة البشر والفوضى التي سيطرت على عالمنا المعاصر ليست سوى نتائج لمؤامرة يهودية شيطانية لم تكن من صنع مخلوقات عادية.. بل قوى روحية وفكرية عملت في الظلام وسيطرت على معظم الذين شغلوا المراكز العليا في العالم بأسره وحركتهم كأحجار في رقعة شطرنج[1]..

ففي عام ١٧٨٤ وضعت الحكومة «الباڤارية» يدها على وثيقة أظهرت بالبراهين القاطعة على وجود هذه المؤامرة اليهودية الشيطانية وإستمرارها والتي وضع مخططها «آدم وازهاويت» الذي كان أستاذاً للاهوت والقانون الديني في جامعة «أنجولد شتات» وقد

---

(١) الأدميرال «وليم جاي كار» في كتابه «أحجار على رقعة شطرنج» ـ عن مصدر خاص بالمؤلف.

إستأجره المرابون اليهود الذين قاموا بتنظيم مؤسسة روتشيلد لمراجعة وإعادة تنظيم البروتوكولات القديمة على أسس حديثة هدفت للتمهيد للسيطرة اليهودية الشيطانية على العالم بأثره.

وفرض أيديولوجيتها على ما تبقى من الجنس البشرى بعد الكارثة الإجتماعية الشاملة التى جرى الإعداد لها بطرق شيطانية طاغية - وقد أنهى «وايزهاويت» مهمته فى مارس ١٧٧٦ - حيث قام المخطط الذى وضعه على أساس:

«إنه لتدمير جميع الحكومات والأديان الموجودة يمكن تقسيم الجويم «غير اليهود» إلى معسكرات متنابذة تتصارع إلى الأبد حول عدد من المشاكل التى تتولد دونما توقف.. إقتصادية وسياسية وعنصرية وإجتماعية - ويقتضى ذلك تسليح هذه المعسكرات بعد خلقها وتكوينها - ثم يجرى تدبير حادث فى كل مرة يكون من شأنه أن تنتفض هذه المعسكرات على بعضها بعضاً فيضعفون أنفسهم ويحطمونها ويحطمون الحكومات الوطنية والمؤسسات والقواعد الدينية».

وفى عام ١٧٧٦ نظم «وايزهاويت» جماعة حكماء صهيون أو ما أطلق عليهم «النورانيين» وبدء فى تنفيذ مخطط المؤامرة وحدد وسائل الوصول إلى الهدف بإستعمال الرشوة بالمال والجنس للوصول إلى السيطرة على الأشخاص الذين يشغلون المراكز الحساسة على مختلف المستويات فى جميع الحكومات - وفى مختلف مجالات النشاط الإنساني.. إلى جانب قيام «النورانيين» الذين يعملون كأساتذة فى الجامعات والمعاهد العلمية أن يولوا إهتماماً إلى الطلاب المتفوقين والمنتمين إلى أسر محترمة ليولدوا فيهم الإتجاه إلى الأممية العالمية - وانهم بما لديهم من ملكات عقلية ومواهب خاصة لهم الحق فى السيطرة على من هم أقل منهم كفاءة وذكاء.. وعلى «النورانيين» الوصول إلى السيطرة على الصحافة وكافة أجهزة الاعلام الأخرى، وعلى هذه الأجهزة أن تؤثر فى جماهير «الجويم» بحيث ينتهى بهم الأمر إلى رفضهم لواقعهم وحملهم على الاعتقاد بأن تكوين حكومة أممية واحدة هو الطريق الوحيد لحل مشاكل العالم المختلفة.

هذا إضافة إلى أهمية إستخدام الشخصيات ذات النفوذ والتى تسقط فى شباك «النورانيين» كعملاء وإحلالهم فى المراكز الحساسة خلف الستار لدى جميعا لحكومات بصفة خبراء ومستشارين بحيث يمكنهم تقديم النصح إلى كبار رجال الدول وتوجيههم لاعتناق سياسات يكون من شأنها أن تخدم المخططات السرية لمنظمة «العالم الواحد».

وقد كانت فرنسا وانجلترا أعظم قوتين فى العالم فى نهاية القرن الثامن عشر حين

أصدر «وايزهاويت» أوامره إلى جماعة «النورانيين» لكى يثيروا الحروب الاستعمارية لإنهاك بريطانيا وامبراطوريتها، ويثيروا وينظموا ثورة فرنسية كبرى لأجل إنهاك فرنسا تفجرت عام ١٧٨٩.

وقد انتقل نشاط اليهود بعدئذ فى الخفاء وإصدار «وايزهاويت» تعليماته إلى أتباعه بالتسلل فى صفوف الجمعيات الماسونية السرية تحت قناع البر والإحسان وقد كشف «جون روبنسون» أحد كبار الماسونيين فى اسكتلندا هذا المخطط خاصة بعد إندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ نتيجة هذا المخطط وخشية من أن يمتد التيار الثورى إلى البلدان الأخرى فقد قام بنشر كتابه الذى أسماه «المؤامرة لتدمير كافة الحكومات ـ الأديان».. إلا أن تحذيره هذا قد تم تجاهله..

وفى عام ١٨٤٠ برز الجنرال الأمريكى «ألبرت بايك» وكان حاخاماً يهودياً كأحد الرؤوس المخططة للمؤامرة حيث عمل فى الفترة بين ١٨٥٩ إلى ١٨٧٠ فى وضع مخطط عسكرى مفصل لحروب عالمية ثلاث ـ وثلاث ثورات كبرى، اعتبر أنها جميعاً سوف تؤدى إلى وصول المؤامرة إلى مرحلتها النهائية وأسس ثلاث مجالس عليا للإشراف على تنفيذ مخططه أحدهما فى شالستون بولاية كاليفورنيا الجنوبية بالولايات المتحدة، وثانيهما فى روما بأوربا، وثالثهما فى برلين إلى جانب عشرين مركزاً فرعياً آخرين فى باقى أرجاء العالم ـ وأصبحت تلك هى مراكز القيادة العامة السرية للمؤامرة العالمية.. حيث تضمن المخطط تنظيم ثلاث حركات عالمية «الشيوعية ـ النازية ـ الصهيونية العالمية» إلى جانب حركات عالمية أخرى تهدف إلى إشعال نيران ثلاث حروب عالمية وثلاث ثورات كبرى.

وفى إطار تنفيذ ذلك المخطط كان إشتعال الحرب العالمية الأولى والثانية والتى إنتهت بتدمير النازية وإزدياد سلطان الصهيونية السياسية حتى تتمكن من إقامة دولة إسرائيل فى فلسطين.

ويتواصل مخطط المؤامرة اليهودية الشيطانية إلى حد إشعال[١] حرب عالمية ثالثة تنشب نتيجة النزاع الذى يثيره اليهود بين الصهيونية العالمية وبين العالم الإسلامى ـ ويقضى المخطط بأن توجه الحرب بصورة يحطم فيها العالم العربى ومن ورائه الإسلام ذاته نتيجة صراعات داخلية توجه وتخطط لتنشب بين دوله ـ ونتيجة تسلط إسرائيل عليه من جهة أخرى ـ بالقدر الذى يدفع القوى الكبرى إلى الإنقسام للسيطرة على ما بقى من

(١) مصـدر خاص بالمؤلـف.

ثروات العالم العربى والإسلامى، لتلتحم ببعضها مرة أخرى فى حرب عالمية ثالثة حتى يصل العالم بأسره إلى درجة من الإعياء المطلق الجسمانى والعقلى والروحى والإقتصادى ولا يجد أمامه سوى الصهيونية العالمية لتقدم له الخلاص.

هذا وتؤكد الوثائق[1] التى حصل عليها ضباط المخابرات فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل قاطع إلى أن الرأسماليين العالميين هم الذين مولوا كلا المعسكرين المتحاربين فى الحروب والثورات التى نشبت منذ عام ١٧٧٦ .. كما تم الحصول على نص محضر للمؤتمر الذى دعى إليه «روتشيلد الأول» عام ١٧٧٣ لتأمين إحتكار عالمى.

وقد حضر هذا المؤتمر فى فرانكفورت (١٢) من أرباب المال العالمى وكشف عن المخطط المكون من (٢٤) بنداً لتحقيق السيطرة على مقدرات العالم ـ وهو الوثيقة الثانية الهامة والتى تحتوى على توصيات ذلك المؤتمر.. والذى نذكر منها قول روتشيلد «إن الحقائق الواقعية تثبت أن معظم الناس يميلون إلى الشر أكثر من ميلهم إلى الخير، والنتيجة المنطقية لذلك هى أن المؤامرة تستطيع الوصول إلى النتائج التى ترغبها إذا كان نظام الحكم مبنياً على الإرهاب والعنف والمغامرات وإغتصاب السلطة ـ أما حكم الشورى والشرعية فهو يمنعها من الوصول إلى مآربنا ـ ذلك لأن المجتمع الإنسانى البدائى قبل التاريخ كان يخضع للقوة النظامية العمياء.. ولكن هذه السلطة قد تحولت فيما بعد إلى ما يسمى بالقانون ـ هو ليس إلاً قوة مقنعه ـ لذلك فإن قوانين الطبيعة تقتضى أن يكون الحق هو القوة».

ويستمر فى توصياته فيقول «إن سلطة الذهب تمكنت دائماً من التغلب على سلطة الحكام الأحرار ـ ولقد كان الدين هو المسيطر على المجتمع ذات يوم ثم استعيض عنه فيما بعد بفكرة الحرية ـ ولكن الناس لم يعرفوا كيف يتصرفون بهذه الحرية بإعتدال وهذه الحقيقة واقعة تجعل من المنطق بالنسبة لنا أن نستخدم ونستغل فكرة الحرية فى إثارة النزاع داخل المجتمع الواحد ـ ولا يهم مطلقاً لنجاح مخططنا أن يتم تدمير الحكومة القائمة عن طريق القوى الداخلية أو الخارجية لأن المنتصر كائناً من كان سوف يحتاج إلى رأس المال وهو بكامله فى أيدينا نحن».

وفى توصية أخرى يقول «إن حقنا يكمن فى قوتنا ـ وكلمة الحق ليست سوى تعبير خيالى لا معنى له ـ ولقد وجدنا معنى جديد للحق ـ وهو الهجوم متذرعين بحق القوة ـ وتمزيق جميع مفاهيم العدالة ـ وبذلك نستطيع أن نخضع جميع المؤسسات والأنظمة

(١) كتاب «صباب يطو أمريكا» عن مصدر خاص بالمؤلف.

الإجتماعية كما نشاء - ونصبح بالتالى السادة المسيطرون على صفوف الجماهير التى ستعطينا هى بنفسها الحق فى السلطان فى نفس اليوم الذى ستنادى فيه بالتحرر المزعوم.

ويجب أن تظل سلطتنا الناجـمـة عن سيطرتنا على رأس المال خـافـيـة عن أعين المجتمع - حتى يأتى اليوم الذى تصل فيه هذه السلطة إلى درجة من القوة يستحيل معها على أى قوى أخرى أن تحطمها مع ضرورة الإلتزام بالمخطط الاستراتيجى للمؤامرة لأن أى إنحراف عنه سوف يؤدى إلى إنهيار المخططات التى صنعتـها أجيال اليهود عبر القرون».

«وإن وسـائل العـمل لتـحـقـيق ا لأهداف الموضـوعـة تتطلب الإعـتـمـاد على نشـر المشروبات الروحية والمخدرات والفساد الأخلاقى والمهنى والرشوة وإفساد الضمائر بين جماهير «الجويم» - ويجب على المنظمات التى يشكلها عملاؤنا أن تتبنى وتخطط لإستعمال هذه الأساليب بصورة نظامية ومدروسة وموجهة لتدمير البنيان الخلقى للشبيبة فى الأمة التى تتسلل إليها منظماتنا».

«كما يجب إنتقاء نساء من «الجويم» للعمل تحت إشرافنا فى أمـاكن اللهو والفـجور والدعـارة مع أهمية دفع بعض سيدات المجتمع للعمل طواعية فى هذا المجال من أجل صنع الفضائح والخيانات التى يجب أن تستغل لتحقيق الهدف النهائى. إن لنا بصورة طبيعية الحق فى إغتصاب ممتلكات أى شخص كـان - إن كان ذلك يؤمن لنا المزيد من السيطرة وإخضاع وإذلال ذلك الشخص المقصود».

وفى توصية أخرى يقول «سوف نسلك لتنفيذ مخططاتنا طريق الغزو - والتسلل من الداخل - وبذلك نتجنب فظائع الحرب المكشوفة ونتائجها مستعيضين عنها بطريق أقل فداحة - وأضمن نتائجاً - وذلك بالبحث عن تنفيذ أحكام الإعدام بالجملة - وهى مسألة ضرورية لممارسة حكم الإرهاب الكفيل بتأمين خضوع الجماهير المطلق لسلطتنا».

ويختتم روتشيلد توصياته فيقول «لعلكم تظنون أن «الجويم» لن يسكتوا بعد ذلك بل سيهبون للإنقضاض علينا - ولكن ذلك خطأ - لأنه سيكون لنا فى جميع البلاد التى تمكنا من تدمير نظامها الشرعى منظمة كفيلة بتدارك هذا الإحتمال وستكون على درجة رهيبة من القوة بحيث تتخاذل القوى الأخرى مرعوبة أمامها».

تلك هى بعض توصيات من الوثيقة الثانية التى أردت وضعها أمام القارىء العربى والإسلامى.. أما الوثيقة الثالثة فهى إستراتيجية إسرائيل فى الثمانينات والتى صاغها «عوبيد بنيون» مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلى مناحيم بيجين عن مخطط تجزئة

وتفكيك الوطن العربى والموضحة تفصيلاً فى الفصل السابع من هذا الكتاب.. والتى تتمشى فى جوهرها مع الأفكار التى وردت فى مخطط المؤامرة اليهودية.. وأيضاً مع توصيات مؤتمر روتشيلد المشار إليه...!!!

ولم يقتصر الأمر على مجرد إعداد الخطط، ولكنه انتقل إلى التنفيذ المحكم والدقيق.. فبعد أن حققت المؤامرة أهدافها فى ألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، بتوقيع معاهدة «فرساى» ـ اتجهت بشكل مباشر نحو هدفها الثانى فى فلسطين ـ ذلك أنهم قرروا جعل فلسطين الممر والمستقبل لمخططاتهم، ونقطة الإرتكاز العالمية للمؤامرة ـ حيث وضعت الصهيونية نصب أعينها تحقيق هدفين على التوالى.. أولهما ـ إجبار دول العالم على الإعتراف بالوطن القومى لليهود فى فلسطين والذى يمتد بعد ذلك من النيل إلى الفرات وبالتالى إنشاء دولة مستقلة ذات ثقل سياسى ـ عسكرى ـ إقتصادى تكون وطناً وقاعدة للمستقبل.. وثانيهما ـ تأمين السيطرة على ثروات المنطقة بأكملها بوجه عام!!!

ويعتبر القرن العشرين من أحلك الفترات الزمنية التى مرت بالعالم العربى فقد شهدت بدايته أول لبنة نحو تحقيق هدف الصهيونية المخطط، بإنشاء دولة إسرائيل فى الوقت التى كانت شعوب المنطقة ترزح تحت نير إستعمار لم يكتف بنهب ثرواتها، بل كان أبعد نظراً فى ربطها فى فلكه ودوائر نفوذه واستغلالها بكافة الصور والأساليب.. ثم دخلت المنطقة فى جولات صراع مسلحة إسرائيلية منها وعربية إلى جانب نزاعات عرقية ودينية وعقائدية أنهكت قواها واستنفذت ثرواتها وأوصلها إلى حد الإفلاس الإقتصادى والسياسى والإجتماعى والعسكرى فى ظل تخلف وتواكل عربى وإسلامى.. لم يأخذ يوماً بأسباب القوة كما ينادى بها الدين الإسلامى.. وفى غياب إستراتيجية عربية موحدة تواجه تلك المخططات!!!

من هنا... كان من الضرورى تقديم عرض شامل وأمين ودقيق لما حدث فى الأمة العربية خلال القرن العشرين ليكون محوراً لدراسة شاملة تبحث وتتعمق فيما انتهت إليه أحوال هذه الأمة فتضع من الإستراتيجيات التى تواجه بها هذه المخططات خاصة وانه بمتابعة ما يجرى بنهاية القرن العشرين نلاحظ أن إسرائيل تستغل ماالديها من قوة عسكرية تقليدية ونووية، والتى تنامت من خلال المساعدات الأمريكية والتبرعات من الجاليات اليهودية المنتشرة فى كل أنحاء العالم، إضافة إلى إمتلاكها لناصية التكنولوجيا والتى جاءت نتيجة التطوير الدائم والمستمر لصناعاتها الحربية.. والتى انعكست بشكل أو آخر على صناعاتها المدنية.. استغلت إسرائيل ماتبقى من مصدر قوتها هذا والذى كان

على حساب قوتها الإقتصادية التى تراجعت نتيجة لتكلفة الحروب المتتالية والمتواصلة.. استغلت هذه الظروف التى أفلس فيها العرب إقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.. لتطرح مشروعها الجديد لتفكيك الأمة العربية وإعادة صياغتها بما يسمى بالشرق الأوسط الجديد، وذلك بالتعاون الوثيق مع حليفتها الكبرى الولايات المتحدة وبدعم مطلق من الصهيونية العالمية.. ساعية إلى سوق شرق أوسطية تنمى من خلالها ضعفها الإقتصادى، بإقامة مشروعات خليجية عربية إسرائيلية مشتركة يمكن أن تشارك فيها باقى دول الجوار الجغرافى الشرق أوسطية مثل تركيا.. ويكون لإسرائيل اليد العليا فيها بما تملكه من قدرات تنظيمية عالية وتفوق تكنولوجى ليضاف إلى ما تبقى من رؤوس أموال عربية، لتنطلق فى تنمية قدراتها الإقتصادية ولتوازن جناحى قوتها عسكرياً وإقتصادياً لتحقيق مخططها فى التوسع ولتصبح مستقبلا القوة الاقليمية الكبرى فى الشرق الأوسط المنتظر.

وفى النهاية.. فإن الهدف من هذا الكتاب.. هو وضع الحقيقة المجردة بكل مافيها من مآسى وأحزان دون تجميل، لتكون أمام جيل شباب الأمة العربية والذى لم يعاصر بعضاً من هذه الأحداث.. أو نقلت إليه بصورة مشوهة لتحقيق أهداف خاصة.. وأحب أن أؤكد أن الهدف ليس تشهيراً بأحد أو إنتقاداً لأحد أو تشويه لصورة أحد، بقدر ماهو إحساس وطنى وقومى عميق بحب مصر والأمة العربية..... وولاء بلا حدود للإسلام والعروبة.. ثوابت وأعمده نظامنا العربى.. والتى استشعرت حقيقة بحجم المخاطر الذى يتعرض له..

آملاً أن يأتى اليوم الذى تستطيع فيه الأنظمة العربية على اختلاف أشكالها وأنماطها أن تدرك حقيقة تلك المخاطر.. وأن تسعى لتغيير أساليب إدارتها للحكم.. لتتصدى الكوادر القادرة والمسلحة بالدين والعلم والخبرة والمعرفة والحماس والإرادة السياسية لتقود الإصلاح المنشود الذى يستجمع ما بقى من عناصر قوة فى الأمة العربية.. ليقف فى مواجهة كل تلك المخططات والعدائيات التى تتربص بأمتنا العربية والإسلامية..

والله الموفـــق!!

المؤلف

د. زكريـــا حســـين

القاهـــرة

"١٩٩٥"

(خريطة)

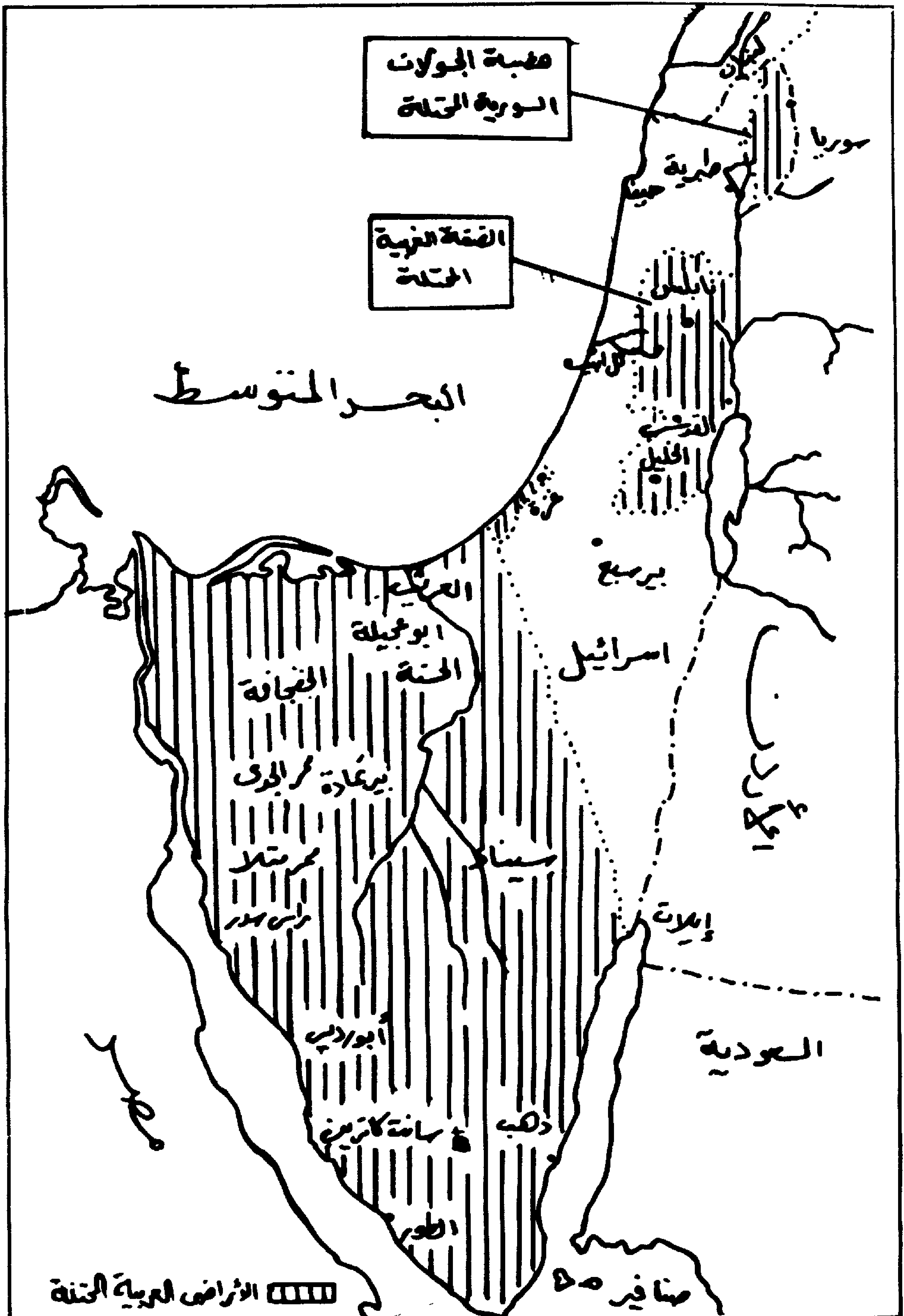
مشروع الأمم المتحدة للتقسيم عام ١٩٤٧

لبنان
سوريا
نهاريا
عكا
صفد
البحر المتوسط
جنين
نابلس
شرق الأردن
القدس
الخليل
بئر سبع
العريش
مصر
النقب
إيلات
العقبة

حدود فلسطين بين ١٩٢٢ ، ١٩٤٧
الدولة اليهودية المقترحة .
الدولة العربية المقترحة .
مستوطنات يهودية يشملها العرب
القدس ... منطقة دولية

(خريطة ١٧

نتائج الجولة العربية / الاسرائيلية الثالثة



الأراضي العربيـة المحتلة فى عـام ١٩٦٧

الباب الأول

انحصار المد القومي العربي ونكسة ١٩٦٧

الباب الأول

انحصار المد القومي العربي ونكسة ١٩٦٧

يعنى هذا الباب بالبحث والتحليل لقصة صراع طويل بين العرب واسرائيل على مدى عشرون عاماً طويلة وما سبقتها من خطوات تمهيدية إمتدت إلى خمسين عاماً أخرى شاركت فيها القوى الكبرى والعظمى إلى جانب الصهيونية العالمية تمهيداً لزرع دولة اسرائيل على أرض فلسطين استمراراً لاستنزاف الثروات العربية والسيطرة على المنطقة العربية لأهميتها فى استراتيجية العالم ليس فقط بإعتبارها ملتقى المواصلات إلى أوروبا وآسيا وافريقيا ونقطة الوثوب القاتل على أوروبا وأقرب المراكز إلى المناطق الحيوية للاتحاد السوفيتى السابق.. حيث إحتفظ الشرق الأوسط بهذه الأهمية منذ قديم الزمان فكان دائماً جسراً للعبور بين أوروبا وآسيا بإعتبار ما تحويه هذه المنطقة ولاتزال تحوى من ثروات ضخمة تسترعى الأنظار وتستهوى المغامرين وبصفة خاصة بعد أن تدفقت ينابيع البترول فى عصرنا الحاضر عصب الحياة الحديثة ومن هنا كان الإندفاع الجنونى إلى وضع المنطقة بأكملها تحت سلطان الاحتكارات الأجنبية بالقدر الذى يكاد أن يخضعها خضوعاً مطلقاً للمؤثرات الخارجية «الاقتصادية منها والسياسية والعسكرية» مما انعكست معه آثار ذلك الخضوع على مرآة الحياة الاقتصادية لهذه الدول العربية حيث أدرك الغرب أن النفط المكتشف فى العالم العربى يمثل المستقبل وثروة المستقبل، فكان استغلاله البشع ونهبه المنظم حيث تطورت أساليب مصدر ذلك النهب المنظم سواء من خلال إندفاع الدول الأوروبية لوضع مناطق البترول فى الشرق الأوسط تحت سيطرتها من خلال الشركات الأجنبية التى تمكنت من تثبيت أقدامها فى العالم العربى أو زرع دولة اسرائيل لتدخل المنطقة بأثرها فى سلسلة من الصراعات المسلحة التى تقود إلى سباق تسلح تمتص به كل فوائضها البترولية وتقضى على أى طموحات فى تنمية إقتصادية عربية فعالة تمكن من الاستغلال الأمثل لتلك الثروات العربية لصالح شعوبها وحكوماتها.

من هنا وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر واعلان أهدافها المتمثلة فى القضاء على الاستعمار وأعوانه وبروز نزعة القومية العربية ورفع شعارات الوحدة الشاملة، استشعر الغرب بخطورة تلك الأهداف على مخططاته والتقت الأهداف والمصالح الغربية مع الصهيونية العالمية واسرائيل لتضع نهاية للمد القومى المتزايد والمتصاعد حتى نجحت فى غيبة الاستراتيجية العربية الموحدة والمخاطرات غير المحسوبة للنظام المصرى والعربى، من توجيه ضربة قاسمة للمد الثورى وفكرة الوحدة والقومية العربية بالهزيمة العربية الساحقة عام ١٩٦٧.

من هنا كان من الضرورى التعمق فى قضية ذلك الصراع لوضع الصورة الكاملة أمام جيل التسعينات الذى لم يعاصر تلك الأحداث المؤلمة.

الفصل الأول

جذور الصراع العربى ـ الإسرائيلى

"مراحل زرع وبناء الدولة"

الفصل الأول

جـــذور الصـــراع العربـــى ـ الاسـرائيلى

"مراحـــل زرع وبنـــاء الدولـــة"

عندما توقف التراشق بالنيران وانتهت الجولة الاسرائيلية الثالثة عام ١٩٦٧ اكتمل للعرب سبعون عاماً من الصراع المرير ضد الصهيونية والاستعمار وقد انقضت الخمسون عاماً الأولى منها بين ٢٩ أغسطس ١٨٩٧ عندما عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا وحتى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ عند صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في صراع مستمر بين العرب أهل فلسطين الشرعيين وبين سلطات الانتداب البريطاني الضالعة مع الصهيونية في العمل على سلب أرضهم لإنشاء وطن قومي لليهود واقامة قاعدة استعمارية في قلب الأمة العربية.

هذا وقد تلى هذه الحقبة عشرون عاماً من الجهاد الدامي والحرب المستمرة وفي ظل كل السلبيات التي يعاني منها النظام الاقليمي العربي فقد قاتل خلالها العرب واسرائيل ثلاث جولات كان أولها في صيف ١٩٤٨ حيث كانت غالبية دول العالم الكبرى بمعسكريه الشرقي والغربي إلى جانب اسرائيل ضد العرب.

ثم كانت الجولة الثانية في خريف ١٩٥٦ والتي كانت نتيجة تواطؤ غير مشروع بين اسرائيل وكل من بريطانيا وفرنسا.. حيث استخلصت القيادة السياسية في اسرائيل من تلك الجولة عدة نتائج كانت من أبرز المؤشرات على الاستراتيجية الاسرائيلية عند تخطيطها للجولة الثالثة في يونيو ١٩٦٧، لعل من أبرزها أن الدول العربية عاجزة عن القيام بعمليات حربية مشتركة ضد اسرائيل، وأن القوة العربية المؤثرة بين الجيوش العربية هي القوة المسلحة المصرية والتي لاتقارن بالقوة المؤثرة الاسرائيلية، وأن ادارة الجيش المصري لمعركته خلال الجولة الثانية يؤكد قصوره عن القيام بعمليات حربية عصرية متحركة، وانه يصلح لحرب ثابتة ليس مكانها سيناء، مع ضرورة الاعتماد على حليف استراتيجي قوي «الولايات المتحدة الامريكية» لتهيئة المناخ الدولي لتقبل النتائج التي يحققها الصراع المسلح.. والجدير بالذكر هنا أن مجلس الحرب الاسرائيلي قد حدد في أعقاب جولة عام ١٩٥٦ الهدف السياسي العسكري لحرب عام ١٩٦٧ ضد العرب ليكون «تثبيت أركان دولة اسرائيل على الصعيد العالمي والإطار المحلي كخطوة مرحلية في الطريق لانشاء دولة اسرائيل الكبرى».

وقد تحددت خطوات تنفيذ هذا الهدف ليكون إيقاع نكسة عنيفة بالدول العربية وبصفة خاصة مصر، وإيقاع هزيمة عسكرية مرهقة لكل القوات المسلحة العربية المتاخمة لاسرائيل تفقدها الثقة في النفس وثقة الشعوب العربية في فاعليتها كما توفر لاسرائيل مرحلة هدوء نسبي تستغلها في تنمية قدرات الدولة بمعدل عال دون معوقات، وتحقيق مكاسب اقليمية بإقامة عاصمة اسرائيل الكبرى في القدس، وتعديل بعض أجزاء الحدود

بما يوفر لاسرائيل أمناً قومياً أفضل، وتأمين الملاحة فى خليج العقبة وقناة السويس والحل السياسى الملائم لمشكلة فلسطين من وجهة نظر اسرائيل.

وبعد أن حددت اسرائيل للهدف وخططت تخطيطياً واستراتيجياً ناجحاً لوضع الهدف بكل مراحله موضع التنفيذ فى غيبة استراتيجية عربية موحدة وفى ظل نزاعات وصراعات عربية.. يحدو بنا الآن التعرف على مراحل بناء الاستراتيجية الاسرائيلية وكيف نجحت فى تنفيذ مخططاتها منذ سبعون عاماً مضت حتى ذلك الانحدار الشديد إلى هاوية ١٩٦٧.

جذور الصراع

إن الصراع العربى الاسرائيلى قد أصبح بأبعاده التى تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم أحد مشاكل العالم المعقدة، والتى تحتل مكان الصدارة بين مشاكل عالمنا المعاصر، وشغلت حيزاً ضخماً - يتناسب مع تعقد الصراع - من اهتمامات الأمم المتحدة والقوى العظمى والكبرى، ودول المنطقة ودول العالم الثالث إذ أن الصراع العربى الاسرائيلى لم يعد قاصراً على النزاع حول أرض فلسطين، ولكنه أصبح يتمثل فى جولات سياسية تهدأ ثم تثور، وصراع اقتصادى يدور بين محاولة لغزو اقتصادى اسرائيلى، وحصار عربى لعزل القوة الاقتصادية الاسرائيلية المدعمة بقوة كبرى أو قوة عظمى تساندها منذ نشأتها، وجولات عسكرية متتالية أما أن تدور بدعوى الحدود الآمنة الاسرائيلية، أو لأسباب تزعمها الدولة الاسرائيلية تبتغى منها تحقيق أهدافاً استراتيجية جديدة.

الحركة الصهيونية العالمية وبدء التسلل إلى فلسطين

أولاً: شعب يبحث عن أرض:

كان أول من دعى الى تأسيس امبراطورية يهودية عالمية هو السير هنرى فيذن فى انجلترا عام ١٧٦٦ فى كتابه (نداء اليهود) ولكن لم تتخذ أى اجراءات للتنفيذ.

وقد سافر موسى حاييم مونتيفيورى إلى فلسطين عام ١٨٣٨ وطلب من والى مصر محمد على باشا الذى كانت فلسطين تحت حكمه فى ذلك الوقت أن يمنحه أرضاً بإيجار لمدة مائة أو مائة وخمسون سنة لإنشاء مستعمرات زراعية لليهود فى فلسطين، ولكن محمد على باشا رفض طلبه كما فشلوا بعد ذلك فى الاتفاق مع ولاة الأمور الأتراك وكان هدف انشاء هذه المستعمرات أن يقيم فيها اليهود المضطهدين فى أنحاء العالم لانهم شعب بلا أرض، وبعد موت محمد على باشا استطاعوا شراء أول ضيعة لليهود بجوار يافا عام ١٨٥٥ وأنشأوا بها مستعمرة وتسمى الآن تكفيا، وعندما ضعفت الامبراطورية العثمانية فى نهاية القرن ١٩، قدم اليهود الرشاوى فسمح لهم بشراء قطعة أرض صغيرة بجوار مدينة صفد فأنشأوا بها مستعمرة روشينا كما أنشأوا مستعمرة ثالثة بجوار مدينة الرملة وأسموها ريشون ليزيون.

وفى عام ١٨٨٢ تكونت فى روسيا (جمعية أحباء صهيون) وقامت بتوجيه طلائعها إلى فلسطين لإنشاء المستعمرات الزراعية والهدف من هذه المستعمرات هى ربط الانسان بالأرض حيث أن اليهود يميلون إلى التجارة وليس الزراعة مما جعلهم شعب بلا أرض، وخلال المدة من عام ١٨٨١ إلى عام ١٨٨٤ أنشأوا فى فلسطين تسع مستعمرات(١) تحت الرعاية المادية والمعنوية للثرى اليهودى البريطانى البارون/ادموند روتشيلد.

وفى عام ١٨٩٦ أصدر هرتزل الصحفى النمساوى اليهودى كتابه (الدولة اليهودية)(٢) وترك لأول مؤتمر لليهود تحديد مكان الدولة، وفى التاسع والعشرين من أغسطس ١٨٩٧ عقد أول مؤتمر لليهود فى مدينة بال بسويسرا بعد رفض الجالية اليهودية فى ميونيخ عقده فى مدينتهم كما عارض الكثير من اليهود عقد هذا المؤتمر(٣)، وفى هذا المؤتمر بدأ البحث عن أرض لإنشاء الدولة اليهودية، بداية قام أوتووبورج بدراسة امكانية

(١) د. أسعد رزوق، اسرائيل الكبرى، دراسة فى الفكر التوسعى الصهيونى، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٨ ص ٣٤

(٢) Hertzle, Theoder, The Jewish State, New Yourk 1972, P. 89.

(٣) فايز صايغ، الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٢، ص ٩ - ١٠.

توطين اليهود فى جزيرة قبرص ثم عينه هرتزل ضمن لجنة لدراسة إمكانية الاستيطان فى العريش حيث كانت بريطانيا قد عرضت عام ١٩٠١ على اليهود منطقة العريش لإقامة وطن قومى لهم فيها، ثم عادت وسحبت العرض، ولقد حاولت المنظمات الصهيونية عام ١٩٠٢ اقناع بريطانيا بمنحهم شبه جزيرة سيناء، وركز هرتزل فى خطابه أمام المؤتمر الصهيونى السادس فى عام ١٩٠٣ على مباحثاته مع السياسى البريطانى جوزيف تشمبرلين بصدد مشروع الاستيطان اليهودى فى شبه جزيرة سيناء ولكن بريطانيا لم تقبل، ومكثت البعثة اليهودية فى سيناء نحو شهر وأتمت تقريرها فى الاسماعيلية فى ٢٦ مارس ١٩٠٣ واقترحت البعثة أن تمنح الحكومة المصرية هرتزل أو الشركة التى يؤسسها حق احتلال الأرض الكائنة شرق قناة السويس والتى يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق الحدود العثمانية وتضم هذه الحدود رقعة كبيرة من شبه جزيرة سيناء، كما تضم خليج السويس ومنطقة العقبة، وتحديد مدة الاحتلال لتكون ٩٩ عاماً ولاتخضع هذه الأراضى ولفترة خمس سنوات لأى ضرائب، وبعد استيفاء تلك المدة، تدفع الشركة ما يعادل نصف إيرادها السنوى وللشركة الحق فى تجديد الإمتياز لمدة ٩٩ سنة أخرى[1] وكانت البعثة الصهيونية قد اقترحت لحل مشكلة المياه فى سيناء أن يؤخذ الزائد من مياه النيل فى وقت الفيضان ويوصل من تحت القناة بسحارات إلى سيناء.

كما عرضت بريطانيا مشروعاً للاستيطان باسم مشروع شرق افريقيا (أوغندا أو كينيا حاليا) وقد نصح هرتزل المؤتمر الصهيونى السادس عام ١٩٠٣ بقبول العرض ووافق المؤتمر على الاقتراح بأغلبية ٢٩٠ صوتاً ضد ١٨٨ صوتاً، كما وافق نفس المؤتمر على تشكيل لجنة لتقصى الحقائق فأرسلت اللجنة برئاسة أوتوربورج إلى هناك، وفى المؤتمر الصهيونى السابع أفادت اللجنة بعدم صلاحية المنطقة كما أن بريطانيا سحبت العرض، كما لم يوافق قادة يهود شرق أوروبا على رأى هرتزل بإنشاء الدولة اليهودية فى أى من الارجنتين أو قبرص أو العريش أو أوغندا، ولم يقع إختيار المنظمة الصهيونية على فلسطين إلا فى سنة ١٩٠٥، وفى عام ١٩١٧ تمكن اليهود من الحصول على وعد بلفور بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين عرفاناً بالجميل للعالم الكيميائى حاييم وايزمان عندما فر أثناء الحرب العالمية الأولى من ألمانيا وسلم بريطانيا اختراعه عن المواد المتفجرة، وكذلك عرفاناً بالجميل لما قام به الفيلق اليهودى فى الحرب، وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى وهزمت ألمانيا وتركيا وأصبحت فلسطين خاضعة للحكم العسكرى

(١) حددت هذا الحق للشركة وليس للحكومة.

البريطاني تمكن اليهود من الحصول على موافقة الكونجرس الامريكي عام ١٩٢٢ على إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين. (وعد بلفور الملحق «أ»)، ومع أن وعد بلفور خطاب وليس وثيقة رسمية إلا أن اليهود استندوا على هذا الوعد سياسيا(١) والمعروف أن وعد بلفور الذى وقع عام ١٩١٧ ولم يعلن إلا فى عام ١٩٢٥ كانت له جوانب سرية عرف بعضها واعتقد أن هناك ما لم يعرف حتى الآن، ويجدر بنا أن نذكر أمراً هاماً وهو أنه عندما صدر وعد بلفور لم يكن اليهود يملكون من الأرض فى فلسطين غير ٥ر٢٪ وقد جاء وعد بلفور من قبل الحكومة البريطانية مؤيدا إنشاء (وطن قومى يهودى) فى فلسطين، فهذا التصريح لايمس صراحة مصالح السكان الأصليين ولكن زعماء الصهيونية استغلوا هذا الوعد على أنه يعنى إنشاء (دولة يهودية) بفلسطين بالتخلص من أهل البلد لصالح سيادة الدولة اليهودية على فلسطين بأكملها، علماً بأن وعد بلفور نص صراحة على أنه (لن ينفذ أى عمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة فى فلسطين)، وهذا النص تعمل بريطانيا على تنفيذه كما أن اليهود أغفلوه تماماً ووصل الخداع بهم الى حد أنه جاء فى مذكرة المجلس القومى اليهودى التى قدموها الى ونستون تشرشل فى مارس ١٩٢١ (لايصح أبداً أن يشك أحد فى نيتنا انكار حقوق أى شعب آخر)، علما بأن اليهود سبق أن تقدموا بخريطة توضح الوطن القومى اليهودى فى فلسطين وما حولها فى مذكرة قدمتها المنظمة الصهيونية فى الثالث من فبراير ١٩١٩ إلى مؤتمر الصلح بباريس، ومن ذلك يتضح أن أطماع اليهود فى فلسطين قد بدأت من وقت مبكر.

هذا وقد أصدرت عصبة الأمم فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢(٢) صك الانتداب البريطانى على فلسطين والذى ينص فى مادته الثانية - (تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد فى أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء وطن قومى لليهود)(٣) - ولكن لم يكن ذلك هو البداية فقد سبق أن قبل ذلك من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٢، أى قبل الانتداب البريطانى لحكومة عسكرية بريطانية.

كما عينت بريطانيا لتنفيذ وعد بلفور سير هيربرت صمويل اليهودى البريطانى عام ١٩٢٠ أول مندوب سامى لها فى فلسطين الذى قام بتهيئة البلاد لتحقيق هدف الصهيونية وذلك بتعيين كبار الموظفين الاداريين من اليهود واكراه الفلاحين الفلسطينيين على دفع

(١) عبدالوهاب الكيلاني، تاريخ فلسطين الحديث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٠٣.

(٢) Parlimentory. Debates, House of lords, vol, 44, Col, 1062, 20th April 1921 m

(٣) ملف وثائق فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، وثيقة رقم ١٠١.

ضرائب باهظة حتى يتركوا الأرض، كما منح الصندوق القومي لليهود فى الفترة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٥ مساحة من الأرض قدرها ٢٦٠ ألف دونم أى حوالى ٦٥ ألف فدان من أملاك أصحاب الأراضي الفلسطينيين بالخارج، كما لجأ اليهود إلى الحصول على الأرض إما بالاغراء المادى أو الإرهاب، وكما هو ثابت من التعداد الذى قامت به انجلترا فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٢ فى بداية الانتداب انه كان فى فلسطين ٧٥٧ ألف نسمة منهم ٦٦٣ ألفا من العرب (٥٩٠ ألف عرب مسلمون، ٧٣ ألف عرب مسيحيون) و٨٣ ألف يهودى، أى أنه كان فى فلسطين عند بدء الانتداب ٨٨٪ من السكان العرب و١١٪ من اليهود. كما تمكن اليهود حتى عام ١٩٢٧ بمعاونة بريطانيا من انشاء ٩٦ مستوطنة وبلغت ملكيتهم ٩٠٣ ألف دونم أى ٢٦٦ ألف فدان.

وعلى أثر قيام ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ ضد الوجود اليهودى، أوفدت بريطانيا لجنة بيل الملكية عام ١٩٣٧ للتحقيق فى أسباب الصراع، وقد اقترحت هذه اللجنة كحل لمشكلة فلسطين تقسيمها إلى ثلاث مناطق «دولة يهودية - دولة عربية - منطقة انتداب دائم تشمل الأماكن المقدسة»، وكان هذا هو أول تفكير فى تقسيم فلسطين، وبما يخدم المخطط الصهيونى.

وفى السابع عشر من مايو ١٩٣٩ أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الذى عدلت فيه نهائياً عن تقسيم فلسطين وحددت عدد اليهود الذى يسمح لهم بالهجرة إلى فلسطين خلال الخمس سنوات التالية بعدد ٧٥ ألف نسمة على ألا يسمح بعد هذه الفترة بأى هجرة لليهود إلى فلسطين ما لم يأذن لهم العرب بذلك؛ وتضمن الكتاب الأبيض (أن الحكومة البريطانية قد تبنت سياسة التقسيم وأن حكومة صاحب الجلالة تعلن - حتى تزيل أى شكوك انها لاتتبنى أى سياسة ترمى لجعل فلسطين دولة يهودية - ذلك أن هذا يعد منافياً لالتزامها تجاه العرب بمقتضى صك الانتداب، إذ أن هدف الحكومة البريطانية هو خلق دولة مستقلة خلال عشر سنوات يمكن فيها تأمين الحقوق الأساسية لكل من العرب واليهود وستكون الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه هى إلقاء مسئولية الادارة الحكومية على عاتق كل من اليهود والعرب وفقاً لنسبتهم العددية).

كما قررت بريطانيا فى هذا الكتاب وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين (ذلك لأن الحكومة لاتستطيع أن ترى فى وثيقة الانتداب أى دليل على أن الهجرة يجب أن تستمر إلى الأبد)، وقررت بريطانيا (ألا تسمح باتساع الوطن اليهودى عن طريق قبول مزيد من المهاجرين إلا لو قبل العرب ذلك وعليه فان حجم الهجرة الكلى سيحدد خلال الخمس

سنوات التالية بـ ٧٥ ألف مهاجر مما يجعل العدد الكلى لليهود فى فلسطين حوالى ثلث اجمالى عدد السكان وبعد نهاية السنوات الخمس لن يسمح بالمزيد من الهجرة فى حالة رفض العرب ذلك)، كما قررت بريطانيا رفض المزيد من عملية تحويل ملكية الأرض فى بعض المناطق وعملت على تقييدها فى مناطق أخرى، وعلى هذا فعندما صدر وعد بلفور كان حق العرب فيه واضحاً وأخذ اليهود حقهم وجزءاً كبيراً من حقوق العرب ولكن العرب لضعفهم لم يستطيعوا أن يحصلوا على شىء، لقد كان وعد بلفور خطاب ولكنه استغل كوثيقة سياسية ملزمة لتحقيق حلم اليهود فى قيام دولة يهودية لهم بفلسطين. والكتاب الأبيض أصدرته بريطانيا للتهدئة من الشعور العربى المتزايد ضدها.

وقد أصدر المندوب السامى البريطانى فى فلسطين فى ٢٨ فبراير ١٩٤٠ قانون (تحويل ملكية الأرض)الذى يقسم فلسطين إلى ثلاث مناطق المنطقة (أ) تمثل ٦٤٪ من مساحة فلسطين وهذه حظر فيها نقل ملكية الأرض لغير العرب الفلسطيديين والمنطقة «ب» تمثل ٣١٪ من المساحة أبيح فيها انتقال الملكية فى ظروف معينة والمنطقة «ج» وتمثل ٥٪ بقيت منطقة حرة.

وبعد أن عاون اليهود الرئيس ترومان فى الانتخابات تمكنوا من الحصول فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٤٥ على قرار الاجماع من الكونجرس الامريكى بتأييد فكرة انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وعلى أثر ذلك تشكلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين لدراسة النزاع بين العرب واليهود وقدمت اللجنة فى ٣١ اغسطس ١٩٤٧ مشروع التقسيم والذى ينص على أن (٥٦٪ من مساحة البلاد لاقامة دولة يهودية، ٤٣٪ من مساحة البلاد لاقامة دولة عربية، اما القدس وما يحيط بها وتمثل ٠,٦٥٪ فتكون قطاعاً دولياً تديره الأمم المتحدة)، وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٨١ الذى ينص على تقسيم فلسطين، ويلاحظ أن ترجفى لى المشهور بميوله الصهيونية كان هو الأمين العام للأمم المتحدة، ولقد صوتت امريكا وروسيا وفرنسا لصالح قرار التقسيم وصدر القرار بأغلبية ٣٣ صوتاً وامتناع ٢٠ عن التصويت منهم بريطانيا حرصاً على مصالحها فى الشرق الأوسط.(١) وعندما صدر قرار التقسيم كان لليهود ٦,٥٪ من أرض فلسطين، ولقد صدر قرار التقسيم من الجمعية العامة ولم يصدر من مجلس الأمن، فهو يعتبر بهذه الصفة توصية وليس قرار واجب التنفيذ، ولقد أعيد التصويت على القرار لثالث مرة بعد أن سقط مرتين وقد أثار لورنس سميث عضو الكونجرس الأمريكى اسلوب الضغط الذى اتبع لاصدار القرار فقال: «وكانت هذه البلدان الثلاث قد عارضت

(١) خريطة «ص ١٥» توضح مشروع الأمم المتحدة للتقسيم بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٧.

التقسيم فيما مضى... وقد تمت الضغوط على يد مندوبنا ورجالنا الرسميين وبعض المواطنين الامريكيين وكان هذا العمل مما يندى له الجبين»(١)

هذا وقد أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين فى الساعة الثانية عشر من منتصف ليل ١٤/١٥ مايو ١٩٤٨ وبعد دقيقة واحدة أعلن بن جوريون قيام دولة اسرائيل ثم أعلنت امريكا (ترومان) اعترافاً باسرائيل وبعدها بعشر دقائق اعترفت روسيا باسرائيل وكان أول سفيرين لاسرائيل فى العالم هما ابا ايبان سفيرها فى واشنطن وجولدا مائير سفيرتها فى موسكو.

وفى عام ١٩٤٩ وقع اتفاق لوزان تعهدت فيه اسرائيل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويض من لا يرغب فى العودة، وعلى هذا الأساس قبلت اسرائيل عضواً فى الأمم المتحدة فى مايو ١٩٤٩، ولكنها لم تسمح أبداً بعودة اللاجئين، وفى عام ١٩٥٠ صدر البيان الثلاثى الذى تضمن فيه كل من انجلترا وروسيا وفرنسا الحدود القائمة بين دول المنطقة فى الشرق الأوسط، وفى مقال نشر فى صحيفة «ها آرتس» فى العشرين من سبتمبر ١٩٥١ بعد صدور البيان الثلاثى جاء فيه «أن اسرائيل قد تم تعيينها لتقوم بدور الحرس الذى يمكن الاعتماد عليه فى معاقبة دولة أو عدة دول من جيرانها يتجاوز سوء تصرفاتهم تجاه الغرب - الحدود المسموح بها».

وقد صدر فى اسرائيل قانون المناطق المهجورة سنة ١٩٤٩ وبهذا القانون تستطيع السلطات أن تغلق أى منطقة لأغراض الأمن ويمنع ملاكها العرب من دخولها وبعد ذلك يعلن أنها مهجورة وغير مزروعة وصدر قانون آخر عام ١٩٤٩ لاستغلال الأراضى غير المزروعة كما صدر قانون ملكية الغائب عام ١٩٥٠ وقانون اكتساب الأراضى عام ١٩٥٣ وبذلك يمكن الاستيلاء على الأراضى المهجورة وغير المزروعة والتى يغيب مالكها وتسليمها لآخرين وهم عادة من اليهود فقط على أن يعمل فيها اليهود، كما صدر قانون فى ٥ يوليو ١٩٥٠ (قانون العودة) وهو واحد من أهم القوانين للتفرقة الاسرائيلى، فهو يمنح صفة المواطن تلقائياً لأى يهودى عند وصوله لاسرائيل (جنسية مزدوجة) حتى لو كان لم يطأ أرضها من قبل وهذا الحق مرفوض بالنسبة للعربى الفلسطينى المولد والذى نشأ فى فلسطين ويرغب فى العودة إلى وطنه، كذلك حرم أعداد كبيرة من العرب الذين يعيشون فى اسرائيل من حق الحصول على الجنسية، لانه وضع لها شروط صعبة وتركت فى النهاية لقرار وزير الداخلية الاسرائيلى كذلك فان أولادهم بالرغم من ولادتهم فى

---

(١) مضابط الكونجرس الأمريكى فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٧، ص ١٩٧٦.

اسرائيل إلا أنهم ليس لهم الحق فى الجنسية الاسرائيلية، ولكن يحصلون على الاقامة الدائمة وهذا يتيح لهم السفر خارج اسرائيل لفترة محدودة ولو تأخر ٢٤ ساعة فى الخارج فانه يحرم من حق العودة إلى اسرائيل نهائياً.

نخلص من ذلك ان اليهود شعب لم يكن له أرض ووقع اختيارهم على فلسطين ليقيموا عليها من بين أماكن عديدة كانت مطروحة وقتها، ثم بدأوا يستولون على الأرض بشتى الطرق فى فلسطين واستغلوا وعد بلفور وعاونهم الانجليز أثناء الانتداب، كما أن اليهود حصلوا على التأييد الامريكى أيضاً، ثم صدر قرار التقسيم عام ١٩٤٧ وبعد استيلائهم على فلسطين أصدروا عدة قوانين جائرة بهدف الاستيلاء على الأرض ظلماً ومنع الجنسية عن أصحاب الأرض بل ومنع عودتهم إلى بلادهم وأراضيهم.

ثانياً: بدء التسلل إلى فلسطين:

حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ظلت الاحلام اليهودية المتعلقة بفلسطين تنحصر فى العامل الدينى حيث كان هيكل سليمان وظلت الأقلية اليهودية الضئيلة فى فلسطين على مدى قرون طويلة تعتمد فى حياتها على معونات ومساعدة أغنياء اليهود فى اوروبا. وفى الوقت الذى كانت اوروبا وشعوبها تشعر بأن اليهود هم طبقة منعزلة تعيش حياتها فى مجتمعات مخلقة أو ما تسمى «جيتو» GHETTO ويتركز أكبر عدد منهم فى روسيا القيصرية وشرق اوروبا الذين بدأوا ينادون بشعورهم بمعاداة السامية فى ثمانينات القرن التاسع عشر (١٨٨٠) وان مواجهة هذا الاضطهاد لن يتيسر إلا بإيجاد وطن قومى يهودى، وكان أول من نادى بالقومية اليهودية روسى يدين باليهودية هو «ليون بنسكر» وفى عام ١٨٨٢ كان تيودور هرتزل[١] الصحفى النمساوى اليهودى هو أول قائد للحركة الصهيونية العالمية، فقد ألف كتاب الدولة اليهودية «THE JEWISH STATE» ودعى إلى أول مؤتمر صهيونى عقد فى «بازل» عام ١٨٩٧ فى سويسرا، وكون «المنظمة الصهيونية العالمية» WORLD ZIONIST ORGANISATION، وقد كان قرار المؤتمر يتخلص فى «أن هدف الصهيونية هو اقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين يضمنه القانون العام» وقد فشل هرتزل فى الحصول على اذن الحكومة العثمانية لإنشاء شركة لتوطين اليهود فى فلسطين، ومع هذا فقد استمرت حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين تحت اشراف المنظمة الصهيونية العالمية حتى وصل عدد اليهود فى فلسطين مع نهاية الحرب العالمية الأولى حوالى ٥٥ ألف فرد.

(١) اسماعيل أحمد ياغى، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، الرياض فى ١٩٨٣، ص ٤٣.

هذا وقد لعب د. حاييم وايزمان[١] العالم الكيمائى البريطانى دوراً هاماً فى الضغط على الحكومة البريطانية وإيهامها ان فلسطين تحت الحكم اليهودى سوف يدعم الوزن الاستراتيجى البريطانى فى الشرق الأوسط، ويؤمن طرق الاقتراب نحو قناة السويس بالاضافة إلى رغبة بريطانيا فى إيقاف تدويل فلسطين طبقاً للقرارات السرية لمؤتمر «سايكس بيكو» مع فرنسا، وبالتالى انفراد بريطانيا بفلسطين وفى ضوء ذلك وفى ٢ نوفمبر ١٩١٧ كتب وزير الخارجية البريطانية «آرثر بلفور» كتاباً رسمياً إلى لورد ليونيل روتشيلد عرف فيما بعد «بوعد بلفور»[٢] وفيه نص على إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين (الملحق رقم أ) The Establishment Palestine of ANational Home For The Jewish people وقد حالت ظروف الاستعمار فى المشرق والمغرب العربى دون التأثير فى الحركة الصهيونية العالمية، وبينما كانت مراكز القومية العربية فى مصر والمشرق العربى «سوريا والعراق» لها نشاطها السياسى إلا أن أكثر البلاد العربية امتلاكاً لحرية الحركة فى ذلك الوقت كانت بلاد الحجاز تحت رئاسة «الشريف حسين» الذى ارتضت الزعامات السياسية فى المشرق العربى أن يمثلها فى أى مفاوضات أو محادثات مع بريطانيا العظمى، وان كان القوميون فى العراق قد أعلنوا أن المفاوضات مع بريطانيا يمكن أن تبدأ بعد أن تعطى بريطانيا تعهداً كاملاً بوقف وعد بلفور. وتبادل الشريف حسين مع سير[٣] «هنرى ماكماهون» المندوب السامى البريطانى فى مصر عشر رسائل بدأت برسالة الشريف حسين فى ١٥ يوليو ١٩١٥ التى ضمنها المطالب العربية، وحدد فيها حدود البلاد العربية فى المشرق العربى من قطنة «التركية» حتى الحدود الإيرانية، ومن الشرق بالخليج العربى والأراضى الإيرانية ومن الجنوب بالمحيط الهندى، ومن الغرب البحر الأحمر والبحر المتوسط، وطالب باعتراف بريطانيا باستقلال منطقة المشرق العربى.

وبالرغم من أن المندوب السامى البريطانى كانت له - فى رده على شريف مكة بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩١٥ - بعض التحفظات مثل منطقة قطنة والاسكندرونة، والمنطقة الغربية من سوريا إلى الغرب من منطقة دمشق وحمص وحماة باعتبارها منطقة تهم فرنسا الحليفة، وطالب بالوجود البريطانى فى بغداد والبصرة، وقد قبل الشريف حسين استثناء منطقة قطنة التركية والوجود البريطانى فى بغداد والبصرة، ولكنه رفض باقى المطالب البريطانية، واتفق الطرفان على عدم الإشارة إلى هذه التسويات حتى نهاية

(١) Weiz Mann, Chaim, Trail&derror, An autobiog raphy, Hamilton. London., 1949 P. 121

(٢) ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول، الهيئة العامة للاستعلامات وزارة الارشاد القومى، القاهرة، ١٩٦٩، وثيقة رقم ٧٢.

(٣) نقولا الدر، هكذا ضاعت فلسطين... وهكذا تعود، دار الطليعة بيروت ص ١٩ - ٢٢

الحرب العالمية الأولى، ومن الواضح أنه لم يرد أى مبادرة عن فلسطين وإنشاء وطن قومي يهودى بها، وبناء على تأكيدات ماكماهون بدأت المقاومة العربية للحكم العثماني والتى كان لها تأثيراً عسكرياً كبيراً بإجبار القيادة التركية على دعم حامياتها بالدول العربية التى تحتلها، وفى نفس الوقت قامت بتأمين جانب القوات البريطانية عند تقدمها فى فلسطين وسوريا، ومنعت تركيا وحليفتها ألمانيا من انشاء قواعد على الأراضى العربية تحت السيطرة العثمانية لقفل البحر الأحمر والبحر المتوسط.

■ اتفاق الدول الكبرى والانتداب البريطاني:

وقعت الحكومتان البريطانية والفرنسية اتفاقية سايكس بيكو السرية فى ١٦ مايو ١٩١٦ والتى اقتسمت بينها الأراضى العربية، وتعارضت مع تعهدات ماكماهون، وفى نفس الوقت لم يعلم بها الشريف حسين إلا بعد عام ونصف عندما نشرت الثورة البلشفية فى روسيا الوثائق والاتفاقات السرية للحرب فى ديسمبر ١٩١٧، وسرعان ما بعث السيد «ريجنا لدوينجت» المندوب السامى الجديد فى مصر رسالتين إلى الشريف حسين «فى أوائل عام ١٩١٨» يؤكد فيها الوعود والتعهدات البريطانية للعرب مؤكداً ان اتفاقية سايكس بيكو هى اتفاقية رسمية بين الدولتين، وذلك بالرغم من صدور وعد بلفور تقريباً فى نفس التوقيت (٢ نوفمبر ١٩١٧)، والذى بصدده أرسلت بريطانيا «الكوماندر دافيد جورج هوجارت» إلى الشريف حسين لشرح مضمون هذا الوعد، موضحاً أنه لن يحدث فى فلسطين ما يسيء بالحقوق المدنية أو الدينية للعرب، وان الوجود اليهودى فى فلسطين سيسمح به فقط إلى الحد الذى لاينتقص من الحرية السياسية أو الاقتصادية للسكان العرب، ولم يتوقف الأمر لمجرد تصديق العرب لوعود بريطانيا، بل ان الشريف حسين أعلن ترحيبه باليهود الذين ينوون الهجرة والاقامة بفلسطين أو أى أرض عربية أخرى(١) طالما أن هذه الأراضى ستظل تحت الحكم العربى، هذا بالاضافة إلى ان وفد صهيونى يرأسه د. حاييم وايزمان زار القاهرة وفلسطين فى نفس الشهر لكسب صداقة العرب ولكى ينفى أى مخاوف عربية من قيام قوة سياسية يهودية على أرض فلسطين.

هذا وقد شهد عام ١٩١٨ أحداثاً عديدة تخص مشكلة فلسطين ألخصها فى الآتى، لعل أبرزها تجنيد قوة عربية كبيرة فى فلسطين لتكوين جيش الشريف حسين لتحرير الأرض العربية من الحكم العثمانى، وصدور بيان فى القاهرة وقعه سبعة ممثلين للأمة

(١) نشر مقال بهذا الخصوص فى «صحيفة القبلة» الرسمية فى ٢٣ مارس ١٩١٨.

العربية بعد صحوة عربية تعبر عن القلق العربى من السياسة البريطانية، وانتهى البيان إلى ان «بريطانيا ليست لها حرية التصرف فى فلسطين دون إعتبار لرغبات ومصالح سكان أرض فلسطين من العرب».

كما صدر بلاغ رسمي يتناول أهداف السياسة البريطانية ـ الفرنسية، أصدرته الحكومتان وأذاعته على وكالات الأنباء، ووزع على جميع دول المشرق العربى، والذى يؤكد على تحرير دول وشعوب المنطقة من براثن الاستعمار العثمانى.

وقد أدى هذا البلاغ إلى تهدئة الشعوب العربية وإلى إعتبار ان وعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو قد زالت خطورتها وتولد لدى العرب انطباع بقرب مولد دولة عربية تضم فلسطين وبنهاية الحرب العالمية الأولى عقد مؤتمر باريس للسلام فى عام ١٩١٩[١] والذى تناول قضية فلسطين وحضره وفد صهيونى ضم أعضاد بارزين من عدة دول طالبوا بالوفاء بالوعد البريطانى الذى اعلن خلال مدة الحرب، بالاضافة إلى ان فلسطين اليهودية يمكنها أن تحقق آمال وأحلام اليهود فى كل مكان، علاوة على ان رأس المال والتقدم الصناعى اليهودى يمكنهما المساعدة على تقدم فلسطين المتخلفة لصالح العرب جميعا، وقد طالب الوفد الصهيونى المؤتمر بأن تتضمن قرارات المؤتمر التأكيد على وعد بلفور«بإنشاء الوطن اليهودى»، مع عدم الاستناد إلى حق تقرير المصير لسكان فلسطين (نتيجة لان نسبة اليهود لاتتعدى ١٠٪) حتى يتحقق لليهود الأغلبية، واستبعاد دمج فلسطين ضمن دولة عربية، أو اعتبارها منطقة دولية ويقبل فقط وضعها تحت الانتداب البريطانى، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين دون قيود، مع الموافقة على «انشاء لجنة يهودية لفلسطين» تمثل اليهود فى فلسطين وخارجها.

وبناء على المخطط الصهيونى التى تتضح معالمه من مطالب وفده فى مؤتمر باريس، فقد حرص الصهاينة على بقاء الانتداب البريطانى، مع استمرار حملات الهجرة الكثيفة حتى يتحقق لهم الأغلبية العددية داخل فلسطين، ثم بعد ذلك يبدأ المخطط فى تنفيذ الهدف الاستراتيجى المرحلى التالى، وهو «المطالبة والقتال من أجل استقلال فلسطين لتصبح دولة تجمع يهود العالم».

---

(١) الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠

■ الهجرة اليهودية إلى فلسطين:

كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ بدايتها الكثيفة سبباً فى المصادمات العربية - اليهودية، ومن هنا فقد حرصت المصادر اليهودية على إخفاء الاعداد المهاجرة بالاضافة إلى ما ساد المسرح الاوروبى من قلق فى الثلاثينات بعد وصول هتلر إلى السلطة فى ألمانيا النازية وزيادة الهجرة اليهودية من وسط وشرق أوربا حيث يتمركز فيها أكبر تجمعات يهودية فى العالم فى ذلك الوقت، وتدل الاحصاءات على زيادة عدد اليهود فى فلسطين من ٥٥ ألف فى أواخر الحرب العالمية الأولى إلى ٤٥٠ ألف فى عام ١٩٣٦ والذى أصبح يمثل ٣٠٪ من اجمالى سكان فلسطين، وانتقل حوالى ٤٠٠ مليون دولار فى هذه الفترة الزمنية إلى يهود فلسطين للضغط على العرب وشراء الأراضى الزراعية ويتراوح حجم الزيادة فى ملكية اليهود للأراضى من ٥٩٤ دونم عام ١٩٢٢ إلى ١,٥٣٣,٠٠٠ (مليون وخمسمائة وثلاثة وثلاثون ألف) دونم عام ١٩٣٩[(١)].

■ الانتداب البريطانى وسياسته لتحقيق المخطط الصهيونى[(٢)]

عاون الانتداب البريطانى المخطط الصهيونى على استكمال وتحقيق أهدافه بأساليب عديدة أهمها:

تقنين «وعد بلفور» وتحوله من مجرد كلمات مكتوبة فى خطاب موجه من وزير الخارجية البريطانية إلى «لورد روتشيلد» إلى جزء من اتفاقية الانتداب الموقعة بين عصبة الأمم «الهيئة الدولية» فى ذلك الوقت وبريطانيا وبذلك حصلت الصهيونية على أول اعتراف أو تعهد دولى يقر الصلات التاريخية بين اليهود وفلسطين، وبالتالى حقهم فى اقامة وطن قومى فيها National Home وأصبحت هذه الاتفاقية دعماً دولياً للمطالب الصهيونية.

كذلك سمح الانتداب البريطانى بالهجرة اليهودية الجماعية وغير الجماعية الشرعية وغير الشرعية دون اعلان لعدد المهاجرين خداعاً للعرب لعدم ثورتهم، وسمح أيضاً بإنشاء «الوكالة اليهودية» Jwish Agency التى أصبحت مسئولة عن كل ما يخص اليهود فى فلسطين وخارجها مثل الهجرة والزراعة والتعليم، واعتبرت اللغة العبرية لغة رسمية

---

(١) حاييم وايزمان «التجربة والخطأ» هاميش هاملتون، لندن ١٩٤٩، ص ٤٦٥

(٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين، المجموعة الأولى حتى عام ١٩٤٦، وثيقة رقم ٢٧، القاهرة ١٩٥٧، ص ١٢٨ - ١٣٧.

شأنها فى ذلك شأن اللغة العربية باعتبارها لغة السكان، واللغة الانجليزية وهى لغة حكومة الانتداب، وقد تهيأ للوكالة اليهودية بذلك كل مقومات الدولة من جمعية عمومية منتخبة ومجلس أعلى وما تبعه من أجهزة تخصصية للادارة، مما جعلها تشبه دولة داخل دولة Quasi Govrnmental Funchans أو ما يشبه الحكم الذاتى، الأمر الذى جعل هذه الوكالة تتحول بمنتهى السهولة واليسر إلى جهاز حكومى لدولة اسرائيل عند اعلانها.

كما تمكن اليهود من امتلاك الأراضى إما بالشراء من عرب فلسطين أو بانتزاعها بالقوة أحياناً أخرى أو بصدور قرار بالإخلاء من سلطة الانتداب بحجة ان هذه الأراضى ملك للدولة استناداً إلى وثائق الدولة العثمانية.

هذا وقد أصبحت بلدان الأمة العربية بعد تقسيمها بين الاستعمار البريطانى والفرنسى غير قادرة على التدخل لحماية فلسطين من هذا الخطر الصهيونى، وان كانت قد أجمعت على ضرورة الوقوف فى وجه الصهيونية ومخططاتها.

كذلك فشل العرب فى فلسطين فى إيجاد نوع من الوحدة الوطنية، إذ بينما نادى مفتى القدس (محمد أمين الحسينى) بمقاطعة حكومة الانتداب، لم يتفق معه «رجب النشاشيبى عمدة القدس» وطالب بسياسة أكثر اعتدالاً، وعندما نظم العرب ثورتهم الشاملة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ ألقت السلطات البريطانية القبض على أعضاء اللجنة العربية العليا، وأجبرت المفتى وبعض الزعامات الأخرى على ترك البلاد، وبذلك أصبحت الغالبية العربية التى وصل تعدادها إلى ما يقرب من المليون دون قيادة أو زعامة، ودون سياسة أو استراتيجية عمل واحدة على عكس ما يدور على الجانب الصهيونى من تحديد الغاية القومية فى إطار مصلحة مشتركة يجتمع عليها يهود فلسطين واليهود خارجها، ويعملون باستراتيجية واحدة، تحدد الأهداف، وتوحد اسلوب العمل، مع بذل الجهود المشتركة لكسب الرأى العام العالمى، وفى الدول الاوروبية بصفة خاصة، مع التركيز على وسائل الاعلام وأجهزة صناعة القرار فى دول العالم المتقدم، وبذلك فقد العرب كثيراً من شرعية قضيتهم حيث لم يبدأوا فى الاهتمام عالمياً بالقضية الفلسطينية حتى عام ١٩٣٦م عندما بدأ عرب فلسطين فى الاتصال بالدول العربية المجاورة، التى أحست بخطورة التهديد الصهيونى ليس لفلسطين وحدها ولكن للدول العربية جميعاً.

وبدأت الدول العربية فى الاهتمام بالقضية الفلسطينية ومساعدة عرب فلسطين، وبدأت بريطانيا منذ عام ١٩٢٦ ومع الأزمات التى تخيم على المسرح الاوروبى ومن منطلق حفاظها على العلاقات الطيبة مع العرب تعطى للدول العربية الحق فى المشاركة

لحل قضية عرب فلسطين، متبعة في ذلك سياسة تهدئة العرب بصفة عامة وأصدرت مذكرات تشرشل Churchill Memorandum، التي لم تنكر وعد بلفور، ولكنها انكرت ان سياسة بريطانيا تهدف إلى إنهاء أو إخضاع عرب فلسطين، وانكار لغتهم وثقافتهم ودينهم، بل ان بريطانيا رأت ان الوجود العربي قائم في فلسطين إلى جانب الوجود اليهودي، كما أعلنت ضرورة تحديد الهجرة اليهودية منعاً لاستيعاب الأرض الفلسطينية، وانطلاقاً من ان الهجرة يجب ألا تسبب في حرمان سكان فلسطين من العمل والكسب، واستندت في هذا إلى قرار المؤتمر الصهيوني عام ١٩٢١ الذى نص على ان السكان اليهود يعيشون مع السكان العرب في ظل الوحدة والاحترام المتبادل ويتعاون الطرفان معاً حتى يكون للوطن القومي مجتمعه المزدهر، ومع تصاعد الثورة العربية بفلسطين بدأت بريطانيا في إرسال وفوداً رسمية إلى فلسطين لإيجاد حل للمشكلة، وقد اقترحت هذه اللجان المتتالية في نهاية الأمر تقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة عربية ودولة يهودية مع بقاء سيطرة بريطانيا على الأماكن المقدسة، وقد أثار اقتراح التقسيم العرب ورفضوا هذا الاقتراح رفضاً كاملاً، بينما أدى هذا الاقتراح إلى انقسام الرأى في الدوائر الصهيونية وانتهى هذا الخلاف بإقرار المؤتمر الصهيوني عام ١٩٣٧ بقبول التقسيم بشرط أن يكون للوطن اليهودى الاتساع الكافي.

■ مؤتمر لندن ١٩٣٩ :

دعت بريطانيا إلى مؤتمر لندن في مارس ١٩٣٩ والذى حضره ممثلوا عرب فلسطين أعضاء (اللجنة العربية العليا، وممثلوا مجموعة النشاشيبى) ، وممثلوا الدول العربية (مصر، العراق، شرق الاردن، السعودية، اليمن) وممثلوا الوكالة اليهودية، وكان هذا المؤتمر هو أول اجراء يتم على مستوى الدول لبحث المشكلة الفلسطينية، ولكن المؤتمر انتهى بالفشل وأصدرت بريطانيا في اعقابه «ورقة بيضاء» أوضحت فيها استمرار بريطانيا في الانتداب على فلسطين لمدة عشرة سنوات أخرى، واذا أمكن للعرب واليهود خلال هذه الفترة ان يصلوا إلى اتفاق مشترك، فان الانتداب البريطاني يعطى لهم فرصة أكبر للاشتراك في الحكم والادارة، وتعلن خلالها فلسطين دولة مستقلة، واذا لم يتيسر ذلك يؤجل الاستقلال. والسماح بهجرة ٧٥ ألف يهودى إلى فلسطين خلال خمس سنوات، أما الهجرة بعد ذلك فتتم بالاتفاق مع العرب، مع السماح ببيع الأراضى لليهود في بعض الأماكن ويحظر بيعها لهم في أماكن أخرى، وقد رفضت اللجنة العليا ومعظم الدول العربية سياسة بريطانيا التى تضمنتها الورقة البيضاء، بينما قبلتها مجموعة النشاشيبى

الاردن، وأيضاً رفضتها الوكالة اليهودية، وقررت اللجنة العربية العليا، والوكالة اليهودية اللجوء إلى العنف لتحقيق كل منها لأهدافها حتى بداية الحرب العالمية الثانية، كانت الصهيونية تقتصر مطالبها على إيواء اليهود «National Home»، ولكن بعد ان بدأت الحرب وبدأ ذيوع اضطهاد النازية لليهود، بدأت هذه الدوائر تكشف النقاب عن أهدافها الحقيقية مستغلة ما اكتسبه اليهود من العطف.

■ مؤتمـــر بلتيمـــور:

في مـايو ١٩٤٢، عـقـدت اللجنة الامـريكيـة اليـهـودية مـؤتمر يمثل وجـهـة النظر الصهيونية واعلنت عما يسمى «برنامج بلتيمور» والذى تضمن الآتى:

«ان المؤتمر يعلن ان النظام العالمى الجديد والذى يعقب النصر، لايمكن ان يقوم على أساس السلام، والعدل، والمساواة، ما لم يمكن الوصول إلى حل مشكلة الوطن اليهودى، ويحث المؤتمر فتح أبواب الهجرة اليهودية لفلسطين وتتولى الوكالة اليهودية السيطرة على هذه الهـجـرات، وتكون لهـا السلطة الكافـيـة لاقـامـة الدولة بما فى ذلك تنمـيـة الموارد باستصلاح وزراعة الأراضى الخالية، وتكون فلسطين دولة يهودية تتكامل فى إطار دول العالم الديمقراطى، عندئذ فقط يمكن اصلاح الخطأ التاريخى القديم»، وقد استـخـدم بن جوريون هذا البـرنامج بنجاح سواء مع سلطات الانتداب الانجليزية أو مع يهـود فلسطين إلى الحد الذى تمكن به بن جوريون خلال انتخابات عام ١٩٤٤ للجمعية اليهودية الرابعة من حصول حزبه الماباى «Mapai» على نسبة ٦٦٪ من أصوات الناخبين، محققـاً انتصـاراً علـى طائفـتين من اليـهـود، الطائفـة الأولـى هى طائفـة اليـهـود المتطرفـيـن دينيـا «Agudat Lsrael»، والطائفة الثانية هم بعض اليهود الشيوعيون واليهود غير الصـهيونيين والذين يخشـون الاندفـاع نحـو القوميـة اليهوديـة والدولـة اليهوديـة وما تؤدى إليه من صدامـات.

ثالثـاً: الاسـتعمار الاستيطانى:

نشأت الجماعات اليهودية فى فلسطين نتيجة هجرات فردية، إما لأسباب دينية مثل مجىء رجال الدين للتعبد، أو هرباً من الاضطهاد الذى لاقاه اليهود فى اوروبا، وكان عدد اليهود فى فلسطين عام ١٨٣٩ حوالى ستة آلاف يهودى فى مقابل ٣٠٠ ألف عربى، أى أن نسبتهم لم تزد عن ٢٪، وكـانوا يقيمـون أساساً فى المدن المقدسة (القدس - الخليل -

طبرية - صفد) وفى ذلك الوقت تقبلهم عرب فلسطين بروح السماحة الاسلامية فى معاملة الأديان الأخرى.

وقد كانت الهجرة إلى فلسطين من ١٨٨٢ (بعد اغتيال قيصر روسيا واتهام اليهود باغتياله) وحتى قرب نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ بمتوسط ١٤٠٠ مهاجراً سنوياً ارتفعت على يد الانتداب البريطانى إلى ١٦,٢٠٠ مهاجراً سنوياً ووصل عددهم فى عام ١٩٢٨ إلى ١٥٠ ألف يهودى وبعد هروبهم من حكم النازى فى ألمانيا وصل عددهم فى فلسطين عام ١٩٣٥ إلى ٣٥٥ ألف وأصبحوا يمثلون ٢٣ ٪ من السكان.

كما بدأت الهجرة تأخذ شكلاً منتظماً إلى فلسطين ولو أنها كانت تمثل جزءاً صغيراً من الهجرة اليهودية العالمية، ففى الفترة من عام ١٨٤٠ - ١٩٤٢ ترك ٣,٩١٧,٠٠٠ مهاجر يهودى أوطانهم الأصلية فى بلدان شرق اوروبا ووسطها هرباً من الاضطهاد إلى بلاد كثيرة (امريكا - كندا - الارجنتين - البرازيل وغيرهم) وهاجر إلى فلسطين خلال تلك الفترة ٣٧٩ ألف يهودى أى بنسبة ٩,٧ ٪ من اجمالى الهجرة اليهودية، وتمت خلال عدة موجات متتالية:

- **الموجة الأولى**: المنظمة من الهجرة كانت من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٠٣، وهاجر خلالها إلى فلسطين ٢٥ألف يهودى(١) أكثرهم من روسيا ورومانيا وبولندا هرباً من اضطهاد روسيا لهم، وفى نفس الوقت هاجر إلى امريكا خلال نفس المدة أكثر من نصف مليون يهودى أى أن عدد المهاجرين إلى فلسطين كان ٥ ٪ من عدد المهاجرين عموماً.

- **الموجة الثانية**: من الهجرة إلى فلسطين ١٩٠٤ - ١٩١٤ وضمت ٤٠ ألف يهودى(٢) معظمهم من العمال (منهم بن جوريون وأشكول) ان اجمالى اليهود فى الموجة الأولى والثانية ٦٥ ألف فى حين ان اجمالى اليهود المهاجرين عموماً والذين تركوا روسيا القيصرية وبولندا والنمسا ورومانيا فى خلال المدة من ١٨٨٢ - ١٩١٤ بلغوا حوالى أربعة ملايين، بل ان نصف المهاجرين إلى فلسطين هاجروا مرة أخرى من فلسطين إلى امريكا خلال الحرب العالمية الأولى.

---

(١) كامل محمود حلة، فلسطين والانتداب البريطانى، منظمة التحرير، بيروت ١٩٧٤، ص ٤٩٨.
جانيت أبوالغد، التحول الديمقراطى، بحث فى كتاب «تهديد فلسطين» إعداد وتحرير وترجمة د. أسعد رزق، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت ١٩٧٢، ص ١٥٧.
(٢) Huewiz j. c. the straggle for Pale stine, New York 1968. P. 28.

- الموجة الثالثة: من الهجرة ١٩١٩ ـ ١٩٢٣ (من بينهم جولدا مائير) ضمت ٣٥ ألف يهودى غالبيتهم من روسيا وبولندا وبانتهاء هذه الموجة الثالثة أصبح فى فلسطين مالايزيد عن ٨٠ ألف من الموجات الثلاثة السابقة من اجمالى يهود العالم البالغ عددهم فى ذلك الوقت ١٥ مليوناً.

- الموجة الرابعة: عام ١٩٢٤ ـ ١٩٣١ وضمت حوالى ٨٢ ألف يهودى(١) غالبيتهم من روسيا وبولندا وقد غادر فلسطين مرة أخرى منهم ٣٣٪ لسوء الأحوال الاقتصادية، وبانتهاء الموجة الرابعة بلغ عدد اليهود فى فلسطين ١٧٤ ألف أى ١٦ ٪ من السكان بمعدل ٣٥٠٠ يهودى فى كل عام لمدة ٥٠ عاماً (١٨٨١ ـ ١٩٣١) والملاحظ ان جميع الموجات من الأولى إلى الرابعة من شرق اوروبا.

- الموجة الخامسة: من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ١٩٣٢ ـ ١٩٤٤ وضمت ٢٦٥ ألف يهودى بسبب استيلاء النازى على حكم ألمانيا عام ١٩٣٣ وبدأ اضطهاد اليهود وكان معظمهم من بولندا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا أى وسط اوروبا، كما وصل أيضاً ٩٢ ألف مهاجر واستمرت هذه الهجرة ووصل عدد الهجرة بفلسطين بعد الحرب العالمية الثانية ٥٣١ ألف، وبلغ عدد اليهود عام ١٩٤٨ ٦٤٩,٦٢٣ يهودياً فى فلسطين، أى حوالى ثلث سكان فلسطين(٢).

- الموجة السادسة: من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٥١(٣) بعد نجاح إنشاء دولة اسرائيل بلغ عدد اليهود الذين هاجروا فيها حوالى ٧٠٠ ألف من بينهم ١٠٠ ألف من بولندا و١٢٠ ألف من رومانيا و٤٥ ألف يهودى يمنى و١٢٤ ألف يهودى عراقى و١٣٠ ألف يهودى ليبى.

وقد استمرت الهجرة وزادت معدلاتها بعد اعلان قيام الدولة، حيث هاجر خلال عام ١٩٥٣ عشرة آلاف يهودى إلى فلسطين، أما خلال الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ فقد هاجرت أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين نتيجة تحسن الأحوال المعيشية فى اسرائيل بعد حصولها على التعويضات الألمانية حيث هاجر إليها خلال هذه الفترة نحو ١٦٠ ألف يهودى مغربى وتونسى ومصرى بعد حرب ١٩٥٦، كما هاجر عام ١٩٥٩ حوالى ٢٠ ألف ثم أخذ العدد يتضاءل حتى عام ١٩٦٦ حين زاد عدد النازحين من اسرائيل عن عدد

---

(١)، (٢) الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨

(٣) الياس سعد، الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة، بيروت ١٩٦٩، ص ٢٢٤.

المهاجرين إليها (نتيجة الأزمة الاقتصادية بعد انتهاء التعويضات الألمانية)، وبعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ وانتصار اسرائيل الخاطف نشطت الهجرة مرة أخرى وخصوصاً الهجرة الاشكنازية من روسيا حيث بلغ عدد المهاجرين سنوياً حوالى ٢٠ ألف فى المتوسط، بينما نضب معين الهجرة من الأقطار العربية، أما بالنسبة لحرب أكتوبر فكانت الهجرة إلى اسرائيل عام ١٩٧٣ هى ٥٨,٨٨٦ فرد وفى عام ١٩٧٤ كانت ٣١,٩٧٠ وفى عام ١٩٧٥ انخفضت إلى ٢٠,٠٠٠ وفى نفس الوقت فان الاحصائيات الرسمية التى اذيعت من تل أبيب فى الأول من يناير ١٩٧٦ أشارت إلى ان ١٧ ألف يهودى قد غادروا اسرائيل (هجرة مضادة).

كان تعداد يهود العالم عام ١٩٧٣ نحو ١٤,٧٧٠,٦٥٠ يهودى موزعين فى نحو خمسين دولة منهم ٢,٧٦٣,٠٠٠ يهودى فى اسرائيل نفسها و٦,١١٥,٠٠٠ فى امريكا، ومايقرب من ٢,٦٤٨,٠٠٠ يهودى فى الاتحاد السوفيتى، وهذا العدد هو الذى تركز عليه اسرائيل لتهجيره إليها حتى عام ٢٠٠٠.

وفى عام ١٩٧٥ كان تعداد اسرائيل ٣,٤٩٠,٠٠٠ نسمة[١] والمعروف أن معدل نمو السكان اليهودى ١,٧٥ ٪ وهى نسبة مناسبة نظراً لأن معدل النمو الاقتصادى يمثل نحو ٣ ٪ بعد ان كانت ١٠ ٪ فى السنوات العشر الأول من إنشاء اسرائيل، بينما معدل الزيادة فى السكان العرب هو ٤ ٪ لذلك تخشى اسرائيل ان يزيد تعداد العرب عن اليهود فى اسرائيل.

رابعاً: مراحل بناء دولة اسرائيل:

تطورت إستراتيجية وسياسة اسرائيل خلال ثلاث مراحل رئيسية:

◻ المرحلة الأولى:

البناء الداخلى وفرض الدولة الناشئة على جيرانها(١٩٤٩ ـ ١٩٥٣):

بعد توقيع اتفاقيات الهدنة بين العرب واسرائيل، اتجهت اسرائيل لتنظيم البناء الداخلى لها، وكان التصريح الثلاثى عام ١٩٥٠، ضماناً حقيقياً لحدود الهدنة، ولم

---

(١) أعلن مكتب الاحصاء المركزى الاسرائيلى فى ٨ سبتمبر ١٩٨٣ أن تعداد اسرائيل عام ١٩٨٢ هو ٤,١١٠,٠٠٠ نسمة، منهم ٧٠٣,٠٠٠ عربى وأن تعداد اليهود فى اسرائيل يمثل ٢٢ ٪ من إجمالى يهود العالم البالغ عددهم ١٤ مليون يهودى.

تقتصر المعاونة على ذلك، بل تدخلت الولايات المتحدة لصالح اسرائيل فى مباحثات التـعويضـات التى تمت بين ألمانيـا واسـرائيل والتى بدأت فى ديسمبـر عـام ١٩٥١ واستمرت حتى سبتمبر عام ١٩٥٢ بما يسمى اتفاقيات لوكسمبرج[١]. والتى انتـهت بفرض تعويضات على ألمانيا، مقدارها ٨٢٢ مليون دولار لاسرائيل.

ومن ناحية أخرى أصبحت فرنسا المورد الرئيسى للسلاح لاسرائيل والتى أصبح لاسرائيل نفوذ قوى فى دوائرها السياسية.

كما ان اسرائيل حاولت إثبات الذات بالقيام بغارات على الحدود العربية فى الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٤، وأخطرها حادث قبيه فى الضفة الغربية (الاردن) وحادث العوجة على الحدود المصرية، وكان هدف هذه السياسة هو إجبار العرب على قبول الأمر الواقع والضغط على الدول الغربية للعمل على الصلح بين اسرائيل والعرب بالشروط الاسرائيلية.

☐ المرحلة الثانيـة:

مرحلة إثبات الوجود فى المنطقة وإيجاد دور لها (١٩٥٤ - ١٩٥٥):

وقد شملت فترة من أهم الفترات خلال الخمسينات، وهى مرحلة المفاوضات بين بريطانيا ومـصر بشأن الجلاء عن قاعدة السويس، وقد كانت اسرائيل فى حالة من القلق إزاء ما يحدث فى مصر، وقد أزعجتها الضغوط التى راحت مصر تمارسها ضد بريطانيا لإنهاء محادثات الجلاء نحو تحقيق مطالبها، كذلك أزعجتها التحركات المصرية فى العالم العربى وقررت التدخل مباشرة وان تبدأ فى لندن، حيث أرسلت إلى الخارجية البريطانية مذكرة مؤداها ان اسرائيل صاحبة حق فى أن تعرف ما يجرى فى المفاوضات بين مصر وبريطانيا لأن الأمر يهمها من عدة اتجاهات[٢]، أولها.. الصراع العربى الاسرائيلى المسلح الذى توقف بالهدنة، وثانيها.. ان وجود القوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس يشكل عازلاً بين مصر وقناة السويس تطمئن إليه القيادات السياسية والعسكرية فى اسرائيل وتعتبره ضماناً لها، وثالثها.. مسألة قناة السويس والحظر الذى تفرضه مصر على مرور ناقلات البترول من إيران والخليج إلى ميناء حيفا.

(١) المساعدات الألمانية لاسرائيل، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، المخابرات العامة، القاهرة، ١٩٧٥
(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس ص ٢٨٨.

ومن هذا فان اسرائيل لاتقبل ان يتم اتفاق من وراء ظهرها، واستغلت بريطانيا خلال المفاوضات بينها وبين مصر وجود اسرائيل كعنصر ضاغط على أساس احتمال قيامها بتخفيض قواتها فى سيناء واستعدادها لاحتمال مواجهة مع القوات البريطانية فى منطقة القناة، وبذلك يمكن لاسرائيل استغلال الفرصة ليضغطوا على المصريين لتحقيق الصلح معهم، ولهذا كانت اسرائيل تحاول إفساد التفاهم والصداقة والتعاون بين مصر والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا «مثال ذلك فضيحة لافون»[1].

كانت اسرائيل فى غاية الغضب عند توقيع اتفاقية الجلاء مع مصر، لانه بذلك أصبح الطريق إلى اسرائيل خال من الحاجز الغربى الذى تمثله القاعدة البريطانية إلى جانب ما تركته القوات البريطانية فى القاعدة من امكانيات ومخازن ومطارات والتى يتراوح قيمتها بين ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون جنيه استرليني[2] ويتولى بن جوريون رئاسة الوزارة أصبح العنف هو سياسة اسرائيل، وكانت البداية الغارة التى قامت بها ضد القوات المصرية والمواقع المصرية فى قطاع غزة فى الثامن والعشرين من فبراير ١٩٥٥، وكانت تهدف من وراء هذا العمل إلى محاولة إنهاء النزاع العربى الاسرائيلى. وبالفعل بدأ الغرب فى وضع خطة «ألفا» لمحاولة إنهاء النزاع، ولكنها فشلت لان اسرائيل بالرغم من رغبتها فى التباحث مع مصر تصر على موقفها بعدم تقديم تنازلات مهما كانت للحصول على السلام، واتخذوا شعاراً لهم وهو «لا بوصة واحدة من الأرض» ولكنهم يطالبون بالسلاح من امريكا من أجل خلق ترسانة سلاح قوية، فى مواجهة الدول العربية بهدف فرض الأمر الواقع بقوة السلاح. فقد كانت اسرائيل تعلم تماماً أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة فى المنطقة ولذلك تمادت فى مطالبها منها.

وعلى هذا طلبت الولايات المتحدة الامريكية من فرنسا تزويد اسرائيل بأسراب طائرات «مستير»، واستمرت الغارات على الحدود المصرية وأهمها الغارة على الصبحة وعلى الكونتلا.

---

(١) فضيحة لافون: وكان من أهم أهدافها إفساد التعاون بين مصر والغرب وذلك باستغلال اليهود المصريين ضمن شبكة المخابرات الاسرائيلية للقيام بنسف بعض المنشآت الغربية بمصر.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٧٤.

◻ المرحلة الثالثة:

التآمر والتنفيذ لاستراتيجية الغرب اعتباراً من عام (١٩٥٦)

هذه المرحلة تعتبر أول المراحل التى تتطابق فيها أهداف الاستراتيجية الاسرائيلية وأهداف الاستراتيجية الغربية ازاء الأوضاع السياسية فى منطقة الشرق الأوسط، وقد اتفقت جميع الأطراف على ان دور مصر بزعامة جمال عبد الناصر يجب أن يتعتم فى المنطقة، وكذلك العمل على منع انتشار النفوذ السوفيتى بالمنطقة، واختلفت الأساليب والوسائل وكانت هذه نقطة الضعف فى استراتيجية الغرب أبان أزمة السويس، بالرغم من اتفاق امريكا من ناحية وانجلترا وفرنسا من ناحية أخرى، إلا ان الوسيلة لكلا الطرفين كانت مختلفة، بينما كانت امريكا تؤيد تنفيذ سياستها بالطرق السلمية من محاصرة اقتصادية إلى العمل على تفكك محور مصر ـ السعودية، وفى الجانب الآخر كانت انجلترا وفرنسا ومعهم اسرائيل مؤمنون باستخدام القوة العسكرية لتنفيذ استرايجيتهم.

وكانت اسرائيل أول من فكر بالقيام بهجوم عسكرى فى ديسمبر ١٩٥٥، للاستيلاء على شرم الشيخ، ولكن لم تجد تشجيعاً من امريكا لتنفيذ خطتها.

واستطاعت اسرائيل خلال هذه الفترة الحصول على صفقة أسلحة من فرنسا قوامها (٢٠ دبابة Amx، ٦٠ دبابة شيرمان، مدافع ٧٥ مم، ٢٤ طائرة نفاثة مستير ١٤).

وعلى أثر عدم تشجيع امريكا للخطة الاسرائيلية بمهاجمة مصر، فقد اضطرت إلى تأجيل خطتها حتى تجد الظروف المناسبة، وكانت هى تأميم مصر لقناة السويس رداً على سحب عرض تمويل السد العالى الامريكى لمصر، وبهذا بدأ التوافق البريطانى ـ الفرنسى ـ الاسرائيلى لتنفيذ التآمر على مصر أو ما عرف «بالعدوان الثلاثى»[1] عام ١٩٥٦، وكان من المحتم أن يتم التصادم بين أهداف مصر وأهداف كلا من انجلترا وفرنسا واسرائيل، وقد هدفت اسرائيل من هذا العدوان إلى (إرغام مصر على الصلح معها وبالتالى الصلح مع باقى الدول العربية ـ تحقيق حرية الملاحة فى خليج العقبة ـ تحقيق حرية المرور فى قناة السويس لفك الحصار الاقتصادى عليها ـ التخلص من اللاجئين فى قطاع غزة وضم هذا القطاع إليها ـ تحطيم مواصلات سيناء وكل المرافق التى بها ضماناً لعجز مصر من محاولة حشد قوات أخرى على حدود اسرائيل ـ تحطيم القوة العسكرية المصرية قبل استيعاب الجيش المصرى للأسلحة التشيكية).

---

(١) مصدر خاص بالمؤلف

الفصل الثاني

الصراع العربي الاسرائيلي
خلال عشرين عاماً
(١٩٤٧ ـ ١٩٦٧)

الفصل الثانى

الصراع العربى الاسرائيلى خلال عشرين عاماً

(١٩٤٧ ــ ١٩٦٧)

بدأت هذه المرحلة بقرار تقسيم فلسطين الصادر من الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ وتنتهى بنهاية الجولة العربية الإسرائيلية فى يونيو ١٩٦٧ وخلال هذه الفترة استغلت اسرائيل الإعداد الجيد الذى خططت له الصهيونية العالمية بينما استنزفت الطاقات العربية، وخلال ثلاث جولات عسكرية متتالية تمكنت من إقامة الدولة اليهودية والتوسع على حساب الأرض الفلسطينية والاستيلاء على ماهو أكثر مما حدده قرار التقسيم ثم احتلال أراضى ثلاث دول عربية.

ففى الجولة الأولى التى استمرت ما يقرب من عام كامل تمكنت الصهيونية من إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وفى الجولة الثانية التى استمرت ما يقرب من ثمانية أيام استولت اسرائيل على شبه جزيرة سيناء، وفى الجولة التالية التى دارت معاركها وانتهت فى ستة أيام نجحت اسرائيل فى احتلال شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان.

أولاً: الجولة العربية - الاسرائيلية الأولى ونتائجها «عام ١٩٤٨»

كانت الجولة العربية الاسرائيلية الأولى والتى بدأت عقب قرار التقسيم فى نوفمبر عام ١٩٤٧، فى صورة حرب غير معلنة ثم دخلتها الجيوش النظامية فى مايو ١٩٤٨ فى صورة حرب معلنة، ولم يحقق أى من الطرفين نصراً عسكرياً حاسماً- وبات واضحاً أن كلا الطرفين يستعد لجولة قادمة - ولقد تميزت هذه الجولة - إلى جانب طول الفترة الزمنية التى استغرقتها - تميزت بالإجهاد الذى أصاب الطرفين الأمر الذى جعلهما يقبلان وقف إطلاق النار عدة مرات إضافة إلى صغر حجم القوات المشتركة وبساطة تسليحها وإعتمادها أساساً على القوات البرية.

١ - حجم القوات العربية ومهامها:[(١)]

وقد وصل حجم القوات العربية التى دخلت إلى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ إلى ما يعادل ١٤ كتيبة بقوة ١٤,٩٢٦ مقاتلاً فى مختلف الدول العربية وقد نفذت أعمال القتال التى كلفت بها حتى الهدنة الأولى، وفى يوليو ١٩٤٨ تم دفع قوة جديدة وصلت إلى ٢٤ كتيبة بقوة ٣١,٠٠٠ مقاتل.

ولم تعمل الجيوش العربية فى إطار خطة استراتيجية واحدة سبق تنسيقها وإعدادها

(١) الملحق (ب) يوضح الحجم العام للقوات المتضادة

والتدريب عليها، بل تحدد هدف لكل دولة تصل إليه بقواتها المسلحة فى وقت محدد تم تكلف بمهمة جديدة عند نجاحها فى تحقيق ذلك الهدف طبقاً للموقف.

وقد احتشد الجيش اللبنانى فى منطقة «رأس الناقورة» وتحدد هدفه بالإستيلاء على منطقة «نهاريا» وتطهير المنطقة بينها وبين الحدود بتدمير كافة المستعمرات اليهودية الموجودة بها.

كما احتشد الجيش السورى فى منطقة «فيق» وتحدد هدفه فى التقدم على محور الحمه ـ سمسم وإنشاء رأس جسر عبر نهر الأردن.

أما الجيش العراقى فقد احتشد فى المنطقة بين اربد والحدود وتحدد هدفه فى التقدم على محور اربد ـ جسر المجامع وتطهير المنطقة من المستعمرات اليهودية واحتلال رأس جسر عبر الأردن فى منطقة جسر المجامع.

ويقوم الجيش العربى الأردنى المحتشد فى جسر الشيخ ياسين بتأمين الدفاع عبر المنطقة ويقاتل بقوة لواء مشاه للإستيلاء على «نابلس» ـ وبقوة لواء ميكانيكى للإستيلاء على «رام الله» ـ وبقوة لواء ميكانيكى يحتفظ به فى الاحتياط فى منطقة فان الأحمر.

أما الجيش المصرى والذى كان يحتشد فى منطقة العريش فقد تحدد هدفه فى الاستيلاء على منطقة غزة الفلسطينية إلى جانب قيام البحرية المصرية بمهمة المراقبة للسواحل الفلسطينية وفرض حصار عليها مع قيام القوات الجوية المصرية بتقديم المساندة اللازمة للقوات البرية خلال تنفيذها لأهدافها.

٢ ـ حجم القوات الإسرائيلية ومهامها:

وصل حجم القوات الاسرائيلية فى ١٥ مايو ١٩٤٨[(١)] إلى ما يعادل ٣٢ كتيبة بقوة ٦٧,٠٠٠ مقاتل وبوصول المهاجرين الجدد ذوى الكفاءة القتالية العالية نتيجة لاشتراكهم فى الحرب العالمية الثانية ضمن الدول التى كانوا بها وصل حجم القوات الاسرائيلية فى يوليو ١٩٤٨ إلى ما يعادل ٤٢ كتيبة بقوة ١٠٦,٠٠٠ مقاتل ـ شكلت فى عشرة ألوية ميدانية ولواء دفاع مدنى وقوة جوية وبحرية وقد كانت محتشدة بقوة ٢ لواء فى المنطقة الوسطى فى مواجهة القوات الأردنية، وبقوة ٢ لواء فى المنطقة الجنوبية فى مواجهة القوات المصرية وبقوة ٢ لواء فى منطقة القدس فى مواجهة القوات الأردنية، وبقوة ٣ لواء فى المنطقة الشمالية فى مواجهة القوات اللبنانية وجيش الانقاذ.

(١) حسن البدرى ـ الحرب فى أرض السلام ـ الجولة الأولى «١٩٤٧ ـ ١٩٤٩»، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ١٩٨٤، ص ١٣٩

وبالإضافة لذلك فقد أنشأت اسرائيل ٢٩٧ مستعمرة كل منها بقوة من فصيلة إلى سريةحراسة مهمتها امتصاص القوة الدافعة لأى هجوم عربى باجباره على التورط فى عمليات حصار طويلة الأجل، مع العمل كنقط ارتكاز للقوات الاسرائيلية وقواعد وثوب على جانبى ومؤخرة القوات العربية التى تعمل بالقرب منها.

وقد تركزت مهام القوات الاسرائيلية بعد صدور قرار التقسيم لتكون الاحتفاظ بالمستعمرات اليهودية وعدم التفريط فيها، وتأمين خطوط المواصلات معها واستخدام المستعمرات كقواعد لشن أعمال العصابات خلف خطوط القوات العربية مع اعتبار المستعمرات الواقعة خارج القسم اليهودى من فلسطين - طبقاً لقرار التقسيم - ذريعة للإستيلاء على المزيد من الأراضى العربية.

ولتنفيذ المهام المكلفة بها القوات وضعت اسرائيل خططها للعمليات والتى تم تنفيذها عند بدء العمليات مع القوات العربية النظامية والتى تتضمن شقاً دفاعياً، وشقاً هجومياً انتقالياً يهتم بنقل السلطة من حكومة الانتداب إلى الحكومة الاسرائيلية المؤقتة.

وكان يعنى الشق الدفاعى بإنشاء ثلاث خطوط دفاعية كان يمر خط الدفاع الأول بالمناطق «شمال غزه - اللطرون - قليقله - طولكرم - جنيبن - الناصرة - بحيرة طبرية - بحيرة الحوله - رأس النافورة» بينما كان يمر الخط ادفاعى الثانى بالمناطق «بيتا - رحبوث - بيت دجان - رأس العين - العفوله - حيفا» أما خط الدفاع الثالث فكان يمر بالمناطق «يافا - رامات جان - هرتزليا - عتليت - حيفا».

مع إنشاء ٢٩٧ مستعمرة كانت تقوم كل منها بالدفاع الذاتى عن نفسها - منها ١١٥ مستعمرة بالنقب، اتخذت مواقعها مسبقاً لأغراض الدفاع بهدف فصل المناطق العربية عن البحر المتوسط.

أما الشق الهجومى فكان يعنى بالإستيلاء على عدد من الهيئات الحاكمة فى فلسطين وتأمينها للسيطرة على خطوط المواصلات الاسرائيلية، إضافة إلى الاستيلاء على القدس وتأمين ممر باب الواد بينها وبين تل أبيب، مع إحتلال الموانى والمطارات الفلسطينية لضمان تدفق الإمداد الخارجى، مع استمرار ممارسة الضغط على السكان العرب واشاعة الذعر بنيهم لحثهم على النزوح من أراضيهم.

وعن الشق الانتقالى فيمكن القول أن الحكومة المؤقتة برئاسة بن جوريون كانت قد وضعت جدولاً لنقل السلطة على القسم اليهودى فى فلسطين من حكومة الانتداب البريطانى إلى سلطتها مع تنسيق عملية الانتقال لتتم على مراحل متتالية تتطابق مع مراحل جلاء السلطة البريطانية عن فلسطين.

٣ ـ سير العمليات العسكرية :

أولاً: الشق الدفاعى[1] :

- تقوم كل مستعمرة بالدفاع الذاتى عن نفسها.
- تعتبر أرض اسرائيل وحدة دفاع واحدة، وإذا لم يسيطر العرب على البحر والساحل، فإن اسرائيل تضمن بذلك وصول المهاجرين والامدادات اليها.
- يتم إنشاء ثلاث خطوط دفاعية حيث يمر خط الدفاع الأول بالمناطق (شمال غزة ـ اللطرون ـ قليقلة ـ طولكرم ـ جنين ـ الناصره ـ بحيرة طبرية ـ بحيرة الخولة ـ رأس النافورة) ـ ويمر الخط الدفاعى الثانى بالمناطق (بينا ـ رحبوث ـ بيت دجان ـ رأس العين ـ العفولة ـ حيفا) أما خط الدفاع الثالث فيمر بالمناطق (يافا ـ رامات جان ـ هرتزليا ـ عتليت ـ حيفا).
- إنشاء ٢٩٧ مستعمرة، منها ١١٥ مستعمرة بالنقب، سبق انتخاب مواقعها لأغراض الدفاع بهدف فصل المناطق العربية عن البحر المتوسط.

ثانياً: الشق الهجومى[2] :

- الاستيلاء على عدد من الهيئات الحاكمة فى فلسطين وتأمينها للسيطرة على خطوط المواصلات الاسرائيلية، بالإضافة إلى الاستيلاء على القدس وتأمين ممر باب الواد بينها وبين تل أبيب.
- إحتلال موانى فلسطين ومطاراتها الهامة لضمان تدفق الإمداد الخارجي.
- ممارسة الضغط على السكان العرب وإشاعة الذعر بينهم لحثهم على النزوح من أراضيهم.

ثالثاً: الشق الانتقالى:

وضعت الحكومة المؤقتة برئاسة بن جوريون جدولاً لنقل السلطة على القسم اليهودى فى فلسطين من حكومة الانتداب البريطانى إلى سلطتها مع تنسيق عملية الانتقال لتتم على مراحل متتالية تتطابق مع مراحل جلاء السلطة البريطانية عن فلسطين.

(١) المرجع السابق . ص ٦١.
(٢) المرجع السابق . ص ٦٢.

ويمكن تقسيم العمليات الحربية التى تمت خلال الجولة الأولى إلى مرحلتين:

□ المرحلـة الأولـى:

وتتضمن أعمال القتال خلال فترة الحرب غير المعلنة وهى التى بدأت بصدور قرار التقسيم وانتهت بدخول القوات النظامية للدول العربية إلى فلسطين، وقد تمت خلال الفترة من ١٩٤٧/١٢/١ إلى ١٩٤٨/٣/٣١م.

وقد بدأت عقب إعلان قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود فقد رفض الفلسطينيون هذا القرار الجائر وبدأت تنظيماتهم العسكرية بالإضافة إلى قوات المتطوعين فى الكفاح المسلح.

واستطاعوا خلال الفترة من أول ديسمبر ١٩٤٧ إلى نهاية مارس ١٩٤٨ الحصول على المبادأة وتحقيق انتصارات عديدة. لقد قامت بهذه العمليات خمسة مفارز دون تنسيق بينها أو تعاون مشترك كما انها لم تكن تخضع لقيادة واحدة بل لعدة قيادات ـ وقد بدأت أعمالها بعد يومين فقط من صدور قرار التقسيم وأخذت أعمال قتالها صور حرب العصابات فنصبوا الكمائن على الطرق، وقاموا بأعمال بعض أعمال القتال للوحدات ذات المستوى العالى من التدريب، ففى ١٠ يناير ١٩٤٨ قامت كتيبة بقوة ٢٠٠ فرد، وتحت قيادة أديب الشيشكلى[(١)] بعبور الحدود السورية الفلسطينية وهاجمت مستعمرة كفر صولد وتقع على الحدود مباشرة[(٢)] وقد نجحت الكتيبة فى الاستيلاء على جزء كبير من المستعمرة ولكنها اضطرت إلى الارتداد بعد تدخل القوات البريطانية لصالح اليهود. كذلك قامت كتيبة من جيش الجهاد المقدس بقيادة عبدالقادر الحسينى بمهاجمة مستعمرات كفر عتصبون الواقعة ١٥كم جنوب غرب القدس، وقد اشتد القتال بين الطرفين، وعندما أرسلت قيادة الهاجاناه قوة لنجدتها، وقعت فى كمين نصب لها، وتم الاستيلاء على القافلة، وأسر جميع أفرادها. وفى ٢٤ يناير ١٩٤٨ هاجمت قوات الهاجاناه بلدة القسطل، فقابلهم المناضلون بنيران شديدة، فأسرعت القوات البريطانية إلى التدخل لتخليص قوات الهاجاناه قبل أن يتم أسرها أو إبادتها. وفى ١٦ فبراير ١٩٤٨ قامت قوة من جيش الانقاذ بمهاجمة إحدى المستعمرات الواقعة على مسافة ٣٠كم جنوب بحيرة طبرية على ضفة نهر الأردن الغربية وأشرفت المستعمرة على السقوط، لكن القوات البريطانية تدخلت وأوقفت الاشتباك. أما أعمال قتال القوات الصهيونية فقد تبلورت فى التمسك بالدفاع عن المستعمرات النائية والمنعزلة، وتأمين الأحياء اليهودية داخل المدن

---

(١) المرجع السابق، ص ١٨٣

(٢) تقع مستعمرة كفرصولد على مسافة ٣٥ كيلو متر شمال بحيرة طبرية.

المختلطة، وشن بعض الاغارات الارهابية على بعض القرى العربية الآمنة مثل قرية سعسع. وبانتهاء شهر مارس كان جيشا الجهاد المقدس والانقاذ - قد كبدا الاسرائيليين ١٢٠٠ قتيل وجريح وظهر أن الصراع بين العرب واليهود قد وصل إلى درجة الخطر فقد أدار العرب حرب استنزاف قاسية. وباتت هزيمة اليهود على الأبواب أيقن هذا الفيلد مارشال برنارد مونتجمرى رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية وقتئذ، وكذلك قائد القوات البريطانية فى فلسطين[1] كما أيقن بن جوريون أنه مالم يتم إعادة الاتصال بين أوصال المجتمعات اليهودية المبعثرة فى فلسطين فسوف يضيع كل أمل فى إقامة دولة يهودية بعد أن ينتهى الانتداب البريطانى. كما أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية بخطأ قرار التقسيم وعدم جدواه، فتقدم المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة باقتراح يوم ١٩ مارس ١٩٤٨ بتأجيل التقسيم وإقامة نظام وصاية مؤقتة بدلاً منه، وقد عارض الاتحاد السوفيتى موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

◻ المرحلة الثانية:

وتشمل أعمال القتال التى تمت خلال الحرب المعلنة فى الفترة فى الأول من ابريل حتى ١٤ مايو ١٩٤٨:

بعد مرحلة أعمال القتال الناجحة التى أدارها الفلسطينيون رأت القيادة الاسرائيلية أن فرصة إقامة الدولة قد تضيع منهم إلى الأبد فبادروا بتنفيذ الخطة «د» والتحول للهجوم.

وخلال الفترة من الأول من ابريل حتى ١٤ مايو ١٩٤٨ قام اليهود بعدد ١٤ غارة ومعركة ضمن الخطة «د» وقد بدأتها بالعملية «نحشون[2]»، «والمأخوذة من اسم نحشون أمينا داب أول من ألقى بنفسه فى البحر من قوم موسى عند خروجهم من مصر فراراً من فرعون وجنوده» ولعل ذلك يوضح الحالة المعنوية التى وصلوا اليها. واليأس الذى أحاط بهم وكان هدف العملية فتح ممر من تل أبيب لإنقاذ كل من القدس الجديدة والحى اليهودى بالقدس القديمة والمستعمرات اليهودية الواقعة حولها إذ كانت جميعاً على وشك السقوط. وبعد قتال ضار مع العرب لم يستطع اليهود سوى «تمرير ثلاث قوافل تموين من تل أبيب إلى القدس. وانتهت العملية يوم ١٥ ابريل بالاحتفاظ بطريق تل أبيب - القدس مؤمناً لتحرك قوافل الامداد. واستشهد فى هذه العملية الشهيد عبدالقادر الحسينى مما أثر على معنويات المقاتلين العرب إلى جانب ضعف إمداد الدول العربية لهم بالسلاح

(١) المرجع السابق، ص ١٩٠.
(٢) Allon. Yigal. The Making of Israeli's Army, Vallentine and Mitchel London 1969, P 36.

والذخيرة، وكان ذلك سبباً في النجاح الذى أحرزه اليهود فيما قاموا به من عمليات قبل دخول القوات العربية النظامية. لقد وجهت القيادة العامة الاسرائيلية خمس عمليات[١] من الخطة «د» لتفتح الطريق إلى القدس وثلاث عمليات للاستيلاء على موانى حيفا ويافا وعكا ومعركة هجومية، لتأمين الخليل الشرقي، ثم عملية لفتح طريق النقب الجنوبي، ومذبحة دير ياسين لحث العرب على تفريغ فلسطين. وبهذه العمليات والمعارك انتهت الخطة «د» وانتهت فترة الحرب غير المعلنة بين العرب واسرائيل. وخلال هذه المرحلة تغير أسلوب القتال داخل المسرح تغييراً جذرياً وأصبح أقرب إلى معارك الأسلحة المشتركة الحديثة.

٤ - فترة الحرب المعلنة:

□ المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة بدخول القوات العربية النظامية إلى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، حتى فرض الهدنة الأولى فى ١١ يونيو ١٩٤٨. كان هدف دخول القوات العربية فلسطين، هو منع اغتصابها من جانب الصهيونية العالمية وخلال هذه المرحلة من العمليات، جرت ١٩ معركة، وقع منها أربعة معارك على الجبهة المصرية وثمانية معارك على الجبهة الأردنية فى وسط فلسطين، وأربعة معارك على الجبهة العراقية، وثلاث معارك على الجبهة السورية واللبنانية. وقد تمت أعمال القتال دون تنسيق وثيق أو تعاون متبادل داخل الجبهة الواحدة، أو بين بعض أو كل الجبهات العربية وقد دارت العمليات طبقاً للأحداث التالية:

• على الجبهة المصرية:

دفعت القوات المصرية قبل يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ بقوة خفيفة عمادها بعض المتطوعين. عبروا الحدود شمالاً إلى خان يونس وغزة ومن ناحية الشرق إلى العوجة وبير سبع. وفجر يوم ١٥ مايو عبرت القوات المصرية الحدود الفلسطينية عند رفح واتجهت شمالاً واشتبكت مع بعض المستعمرات اليهودية عند الدنجور وكفاردروم وبيرون اسحاق ودخلت غزة يوم ١٦ مايو. في يوم ١٩ مايو استأنفت التقدم من غزة واشتبكت مع اليهود فى معركة ديرسنيد ووصلت إلى المجدل يوم ٢١ مايو[٢] كما بدأت القوات الجوية المصرية

(١) د. ابراهيم شكيب، حرب فلسطين عام ١٩٤٨، رؤية مصرية، الزهراء للاعلام المصرى، القاهرة

(٢) مصدر خاص بالمؤلف

فى ضرب تل أبيب يومياً بالقنابل وأحدثت خسائر مختلفة. وفى نفس الوقت وصلت قوات المتطوعين المصريين إلى بيت لحم. وحدثت عدة محاولات للاتصال بالقوات العربية فى القدس حيث تمكنت القوات الأردنية من احتلال رامات راحيل. وفى يوم ٢٤ أمكن تحقيق الاتصال بين القوات الأردنية والقوات المصرية. وفى يوم ٢٩ مايو وصلت القوات المصرية إلى أسدود[١] ثم تقدمت القوات شرقاً لاحتلال الخط من المجدل إلى عراق سويدان ثم الفالوجا ثم عراق المنشية إلى بيت جبرين وذلك للاتصال مع قوات المتطوعين فى بلدة الخليل وبيت لحم والقدس. وكان الغرض من هذا التقدم شرقاً هو فصل المستعمرات اليهودية الشمالية عن الجنوب ومنع أى اتصال بينهما وفى يوم ٧ يونيو استولت القوات المصرية على نتسانيم وهى مستعمرة يهودية إلى الشمال من أسدود حيث قام اليهود بعدة محاولات فاشلة لاستردادها.

• **الجبهة الأردنية:**

تقدم اللواء العربى غرباً ووصل إلى اللد يوم ١٧ مايو وأرسل فصيلة إلى القدس لتطهيرها. وفى يوم ١٩ مايو استولى الجيش الأردنى على الرملة وأتم اتصاله بالقوات العربية غير النظامية التى كانت تعمل بالقرب من اللطرون[٢]. ثم تمكن من الاستيلاء على نقطة هامة على طريق القدس لضمان فصل القوة الرئيسية لليهود المنتشرة حول تل أبيب عن مدينة القدس. وفى نفس الوقت قامت القوة العربية بالقدس بالاستيلاء على منطقة الشيخ جراح وهى إحدى ضواحى المدينة الجديدة.

وفى يوم ٣٠ مايو أرسل اللواء العربى الأردنى قوات إلى مسافة عشرة أميال من اللد كما احتلت قوات عربية أخرى «بتاح تكفيا» ووصلت إلى نقطة تبعد ستة أميال فقط من تل أبيب وقد قامت قوة اليهود الرئيسية بهجوم مضاد لاستعادة بتاح تكفيا غير انه فشل ووصلت دوريات العرب إلى شاطىء البحر المتوسط حول تل أبيب. وفى يوم ٨/٩ يونيو قام اليهود بمحاولة جديدة لاختراق طريق اللطرون/ القدس غير انهم فشلوا وأصيبوا بخسائر فادحة بالرغم من انهم حاولوا الوصول بحركة التفاف حول الطريق حيث صدتهم قوات المتطوعين المصريين فى القدس.

• **القوات العراقية:**

تقدمت قوة العراق الميكانيكية يوم ٣٠ مايو واحتلت تل كرم وأرسلت دوريات إلى مابعدها غرباً وجنوباً.

---

(٢) المرجع السابق، ص ٥٦.

(٣) محمد فيصل عبدالمنعم، أسرار حرب ١٩٤٨، دار النهضة، القاهرة ١٩٦٨، ص، ٣٩.

• **القوات السورية واللبنانية:**

تقدمت القوات السورية واللبنانية عبر حدودها فى محاولة لاحتلال المنطقة اليهودية غرب بحر الجليل. وتقدم اليهود فى نفس الوقت شمالاً على امتداد البحر المتوسط إلى لبنان. ولم يتمكن أى من الطرفين من تنفيذ مجهود يذكر ولم تقع سوى اشتباكات محدودة لم تغير الموقف. وأمام هذه الانتصارات التى حققتها القوات العربية وأمام الانهيار الذى أصاب القوات الاسرائيلية باعتراف قياداتهم[١] أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ان الموقف أصبح لصالح العرب فدفعتا مجلس الأمن ليصدر قراره بإيقاف إطلاق النار وبدأت الهدنة الأولى اعتباراً من سعت ٠٨٠٠ يوم ١١ يونيو حتى ٨ يوليو ١٩٤٨ حيث بدأت المرحلة الرابعة للجولة العربية الاسرائيلية الأولى.

□ **المرحلة الرابعة:**

استغرقت هذه المرحلة الفترة من نهاية الهدنة الأولى فى ٨ يوليو ١٩٤٨ وحتى توقيع الهدنة فى جزيرة رودس فى ١٣ مارس ١٩٤٩. لقد استغل السياسيون والعسكريون الاسرائيليون فترة الهدنة الأولى من ١١ يونيو حتى ٨ يوليو ١٩٤٩ فقاموا بتصفية خلافاتهم التى نشأت بين بن جوريون والقيادات العسكرية بشأن تعيين قيادات جديدة للجبهات المختلفة فوجدوا صفوفهم وأعادوا تنظيم قواتهم وتعزيز موقفهم العسكرى فى مسرح العمليات وموقفهم السياسى محلياً ودولياً. وفى نفس الوقت أهدر العرب هذه الفترة فى مشاحنات ومهاترات زادت موقفهم السياسى والعسكرى تدهوراً وضعفاً. هذا بالإضافة إلى انسحاب الجيش الأردنى من اللد والرملة فى ١٢ يوليو. وفى ١٤ يوليو ١٩٤٨ صدرت أوامر للجيش الأردنى بإيقاف العمليات الهجومية وعدم إطلاق النار إلا اذا هوجمت قواته. وبذا يمكن القول بأن أعمال القتال خلال هذه المرحلة تحمل عبؤها القوات المصرية وحدها. وقد تم تخطيط وتنفيذ أعمال القتال خلال هذه المرحلة كالآتى:

• **القوات المصرية:**

استغلت القيادة المصرية فترة الهدنة فى إعادة تنظيم القوات وتقسيم الجبهة إلى قطاعات كما تم تدعيم الجبهة بوحدات جديدة وكتائب احتياط وكتائب من القوات المرابطة وبذلك أصبحت القوات المصرية بما يعادل فرقة مشاه مزودة بالأسلحة المعاونة والإدارية اللازمة وعند انتهاء الهدنة واستئناف القتال كانت الخطة المصرية فى جنوب فلسطين كالآتى:[٢]

(١، ٢) الحرب فى أرض السلام، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٠

○ مجموعة اللواء الثانى المشاه مسئول عن قطاع اسدود ـ نيتسانيم وتستعد للاستيلاء على الخط العام اسدود ـ بيت داراس ـ الصوافير الشرقية ـ وتأمينه حتى البحر المتوسط.

○ مجموعة اللواء الرابع المشاه وبها ٢ كتيبة احتياط، ٤ سرية متطوعين سودانيين، سريتان من السعودية تستعد للاستيلاء على الخط العام تقاطع طرق عراق سويدان ـ كوكبة الحليقات ـ البرير وتأمين المنطقة غرب كوكبة ـ البرير حتى ساحل البحر المتوسط فيما عدا مستعمرة كفرحاييم.

○ الكتائب ١، ٢، ٦، ٩ المشاه والسرية ٥ سودانية تدافع عن القطاع الفالوجا ـ عراق المنشية.

○ القوة الخفيفة وسرية سودانية وعناصر من الكتائب ٦ مشاه، ١، ٩، احتياط تدافع عن قطاع بيت جبرين (الخليل ـ بيت لحم).

○ الكتيبه ٣ مشاه، الكتيبتان ٣، ٨ احتياط، ثلاث سرايا سعودية تدافع عن قطاع غزة ومنطقة خطوط المواصلات. وقد تمكنت القوات المصرية من احتلال كوكبة وتبة الخيش وكفر داروم وبيت عفة كما تم استعادة قرية العسلوج. وقد تم ذلك فى معارك ضارية تكبد فيها العدو الاسرائيلى خسائر فادحة.

• **القـوات الاسرائيلية:**

ـ بعد أن حيدت القيادة الاسرائيلية الجبهات الأخرى. بدأت فى تنفيذ الخطة مافيت لابوليش (الموت للغازى)(١) بهدف هزيمة القوات المصرية واستعادة كافة المواقع التى استولت عليها شمال طريق المجدل ـ بيت جبرين. ثم تحقيق اختراق عميق فى الجبهة المصرية لفتح الطريق الى مستعمرات النقب. ولكن فشلت القوات الاسرائيلية فى تنفيذ مهامها. ثم صدر قرار مجلس الأمن بفرض الهدنة الثانية اعتباراً من سعت ١٧٠٠ يوم ١٨ يوليو. ولم تحدد فترة الهدنة الثانية أملاً فى إطالتها أكبر وقت ممكن، قد تتحول فى المستقبل إلى معاهدات سلام، ورغم ذلك لم يمر يوماً دون أن يقوم العدو الاسرائيلى بأعمال لخرق الهدنة وتحسين مواقعه وموقفه العسكرى ومع توالى الاشتباكات تم استئناف القتال على معظم الجبهة المصرية. وكان هدف العدو، فتح طريق لتموين مستعمراته فى منطقة النقب كذا عزل قواتنا وقطع خطوط مواصلاتها. فقام باحتلال تبة الخيش، وهاجم كوكبة، وبيت حانون، فانقطع طريق الفالوجا ـ المجدل ثم هاجم

(١) مصدر خاص بالمؤلف

طريق رفح - العوجة وحاول قطع الاتصال بين رفح وغزة وقبل أن يصدر أمراً جديداً بوقف إطلاق النار للمرة الثالثة تمكن العدو من إحتلال بئر سبع يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٤٨ واستجابت جميع الأطراف لوقف إطلاق النار إعتباراً من سعت ١٥٠٠ يوم ٢٢ اكتوبر ١٩٤٨ وقد تحقق لإسرائيل فتح الطريق إلى النقب وحصار القوات المصرية بالفالوجا، كما تمكنت اسرائيل من السيطرة على الطريق الساحلى الرئيسى الواصل بين اسدود وغـزة.

وفى مواجهة هذا الموقف وضعت القيادة المصرية خطة لتقصير خطوط المواصلات حتى يمكن جمع احتياطيات مناسبة، لتأمين أوضاعها بعد أن تركزت الأعمال الرئيسية فى مواجهة الجبهة المصرية فتم الانسحاب إلى خط غزة - العوجة وفى يوم ٢٧/٢٨ أكتوبر تم سحب القوات من اسدود ونيتسانيم كما تم خلال يومى ٣، ٤ نوفمبر إخلاء قواتنا الرئيسية من المجدل. وفى ٢٥ ديسمبر تحولت الجهود الرئيسية للقوات الاسرائيلية من وسط وشمال فلسطين إلى إتجاه الجبهة المصرية مما مكنها من إعادة توزيع قواتها بالشكل الذى حقق لها إحراز تفوق وتحويل الهجوم ضد القوات المصرية فى الأرض الفلسطينية ثم التطوير غرباً داخل سيناء[١] حيث بدأ تنفيذ الخطة حوريب (العين)[٢] التى أحدثت تحولاً استراتيجياً فى الموف العسكرى والسياسى المصرى أدى إلى وقف إطلاق النار فى ٧ يناير ١٩٤٩ ثم إعلان الهدنة.

تتلخص الفكرة العامة للعملية حوريب فى استغلال النجاحات التى حققتها القوات الاسرائيلية خلال التحول للهجوم ضد القوات المصرية وبقوة لواء مشاه + لواء مدرع تنفذ عملية هجومية ضد الدفاعات المصرية كالآتى:

- توجيه ضربة رئيسية قوية تبدأ من العسلوج والخلصة فى إتجاه العوجة كهدف حيوى يؤمن التطوير غرباً داخل سيناء فى إتجاهين:

الأول: فى اتجاه أبوعجيلة - شرق العريش بغرض الوصول إلى مؤخرة دفاعات القوات المصرية وتهديد قواعدها الجوية والإدارية وخطوط مواصلاتها وتهيئة الظروف لهزيمة القوات المدافعة فى الاتجاه الشمالى.

الثانى: فى اتجاه المحور الساحلى جنوب شرق رفح بغرض تطويق دفاعات القوات المصرية فى منطقة تركيز جهودها واستكمال هزيمتها.

(١) العسكرية الاسرائيلية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مرجع تدريبى رقم ٣٢٠٥/١٩٨٣، القاهرة فى ١٩٨٣، ص ٨.
(٢) العرب على أرض السلام، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣

- توجيه هجمات ثانوية على أجناب دفاعات القوات المصرية فى الاتجاه الشمالى رفح ـ غزة.
- توجيه هجمات جوية ضد مطار العريش لافقاده الصلاحية وتدمير الطائرات المصرية به.
- نجحت القوات الاسرائيلية فى تنفيذ العملية حوريب، وقامت بالتطوير داخل الأراضى المصرية فى الاتجاهين. فوصلت فى الاتجاه الأول حتى غرب بير لحفن ومطار العريش. ثم فى الاتجاه الثانى حتى جنوب رفح واستولت على مناطق حيوية على المحور الساحلى فى الفترة من ٣ ـ ٦ يناير ١٩٤٩ وتوقف الهجوم نتيجة لصمود مواقع القوات المصرية وعدم توفر احتياطيات قوية للجانب الاسرائيلى لاستكمال تدمير القوات المصرية وإظهار بريطانيا[١] نوايا التدخل فى القتال لصالح الجانب المصرى وفقاً لمعاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا وكذا الضغط الأمريكى مما أدى إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى المصرية. وتم وقف إطلاق النار، والبدء فى محادثات الهدنة فى جزيرة رودس فى ١٣ يناير ١٩٤٩ وبذلك انتهت الجولة العربية الاسرائيلية الأولى، والتى أدت نتائجها إلى تغيرات سياسية وعسكرية جذرية فى دول المنطقة.

٥ ـ نتائج الجولة العربية ـ الاسرائيلية الأولى:

اعتبرت نتائج الجولة العربية ـ الاسرائيلية الأولى ذات أهمية خاصة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى حيث كانت حرباً سياسية أكثر منها عسكرية، كما كانت نقطة البداية ذات التأثير الجذرى على المنطقة العربية.. ويمكن تقسيم نتائج تلك الجولة إلى نتائج مباشرة وأخرى غير مباشرة.

وعن النتائج المباشرة.. فقد قامت دولة اسرائيل واعترفت بها دول العالم ومنظماته ودعمتها القوى العظمى فى الغرب والشرق، وعلى مساحة من الأرض تعدت بكثير قرار التقسيم الذى صدر فى نوفمبر ١٩٤٧، ثم كان تجميد الصراع العربى ـ الاسرائيلى عسكرياً بعد توقيع اتفاقيات الهدنة، إلى جانب تشريد معظم الشعب الفلسطينى وبروز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إضافة إلى قطع الاتصال البرى بين دول المشرق والمغرب العربى، مع ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن مكونة مملكة شرق الأردن.

---

(١) العسكرية الاسرائيلية، المرجع المشار اليه، ص ٩.

أما عن النتائج غير المباشرة.. فإن الصراع لم يحسم وأصبح الاستعداد لجولة قادمة أمر حتمى، إضافة إلى الصدمة الشديدة التى خلقتها نتيجة الحرب للشعور العربى بالقدر الذى جعله يؤمن تماماً بفساد النظم السياسية القائمة وعدم قدرتها على مواجهة هذه المرحلة والتى كانت نقطة البداية نحو تغييرات جذرية فى الدول العربية.. إلى جانب دخول المنطقة فى سباق تسلح إستنزف مواردها وأثر تأثيراً حاداً على خططها للتنمية.. كما أدى إلى بعث الروح القومية خاصة فى نفوس الشباب من القوات المسلحة الذين اشتركوا فى الحرب ولمسوا مدى الإهانة التى وجهت اليهم كعرب..

كما يمكن القول أنه من النتائج غير المباشرة أيضاً هو عالمية الصراع وجذب القوى العظمى وسعيها لتحقيق أطماعها فى السيطرة والهيمنة على دول المنطقة ذات الأهمية الچيوبوليتيكية والچيواستراتيچية.

وعلى الجانب الاسرائيلى فقد كانت البداية لظهور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية وسيطرتها على شئون الدولة، مع تعميق إرتباط دول المنطقة بالقوى العظمى لمساندتها سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً.

٦ ـ ثورات العرب فى فلسطين ضد الاستعمار الاستيطانى:

- قام العرب فى فلسطين بالعديد من الثورات فى مواجهة الاستعمار الاستيطانى اليهودى.. ففى عام ١٩٠١ قام الفلاحون فى طبرية بمهاجمة سماسرة الأرض الذين جاءوا لوضع علامات على حدود الأراضى المشتراه من أسرة سرسق وماترتب على ذلك من حكم قضائى بطرد هؤلاء الفلاحين حيث كانت المقاومة فى هذا الوقت تتم فى صورة هجمات فردية على المستعمرات الجديدة أو القيام بنوع من عمليات الاغارات بهدف سرقة الماشية والمحاصيل وقتل بعض الفلاحين اليهود.
- وفى ابريل عام ١٩٢٠[١] حدث احتكاك بين العرب واليهود بدأ فى القدس أثناء احتفال اليهود بذكرى النبى داود وسقط العديد من القتلى من الجانبين وتكرر ذلك فى مايو من نفس العام فى منطقة يافا فى عيد العمال.
- وفى عام ١٩٣٠[٢] حدث صدام مسلح بسبب اجراءات اليهود ضد حائط المبكى وكان قتلى العرب ٣٥١ علاوة على ٦٠٠ جريح بينما وصل قتلى اليهود ١٣٢ والجرحى ٣٤١ ويرجع السبب فى زيادة القتلى العرب إلى السياسة البريطانية التى كانت تتغاضى عن تسليح اليهود بينما كانت تمنع ذلك كلياً عن العرب.

(١) عبدالوهاب الكيالى ـ تاريخ فلسطين الحديث ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ بيروت ١٩٧٠ ـ ص ١٤٩.
(٢) إميل توما ـ جذور القضية الفلسطينية ـ بيروت ١٩٧٣ ـ ص ١٨٧.

• وفى ٢٢ مـارس ١٩٣٣[١] صدر بيان من المؤتمر الوطنى الكبير حذر فيه من خطر الهجرة اليهودية واستمرار الاستيلاء على الأراضى العربية مما كان يعنى تكثيف النشاط الصهيونى الدامى نحو الاسراع فى بناء الوطن القومى اليهودى بمساندة بريطانيا، مما زاد من سخط الفلسطينيين وإزاء ذلك انفجر الموقف فى شكل انتفاضة شاملة حيث عمت المظاهرات جميع أرجاء فلسطين الأمر الذى دفع القيادة البريطانية للتصدى بقواتها للمتظاهرين الذى سقط منهم ٢٦ شهيداً، ١٨٧ جريحاً إضافة إلى مقتل وجرح ٥٦ من رجال الشرطة البريطانية.

• وفى عام ١٩٣٦ شهدت فلسطين إضراباً عاماً إحتجاجاً على زيادة الهجرة اليهودية مع المطالبة بعدم انتقال الأراضى إلى اليهود وتشكيل حكومة وطنية حيث قاد عبدالقادر الحسينى مفتى فلسطين تلك الثورة والتى استمرت ١٧٥ يوماً سقط خلالها من العرب ٢٥٠٠ شهيد، ٧٠٠ جريح وتم القبض على عدد كبير بواسطة السلطات البريطانية إضافة إلى ٨٠٠٠ جريح من النساء والأطفال والشيوخ ـ كما قد تقرر مقاطعة العرب للسلطات البريطانية والبضائع الاسرائيلية ـ حيث أرسلت بريطانيا لجنة قامت بالتحقيق فى أسباب هذه الاضطرابات رفض العرب التعاون معها.. وهى اللجنة التى اقترحت ـ ولأول مرة ـ فكرة تقسيم فلسطين وارسال لجنة لتحديد الحدود والتى استقبلت من جانب السكان العرب بالإضراب والتظاهرات عندما وصلت لبدء عملها.

• وفى ٧ فبراير ١٩٣٩ عقد مؤتمر لندن للتداول حول السياسة المستقبلية بما فيها الهجرة اليهودية إلى فلسطين حضره ممثلين عن مصر والعراق والسعودية وشرق الأردن واليمن والوفد الفلسطينى ولكنه لم يصل إلى اتفاق حول أسلوب حل مناسب للصراع.

ومن هذا السرد يتضح محاولات الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاستعمار الاستيطانى اليهودى فى فلسطين. تلك المقاومة التى كانت دائماً عاجزة عن أن تقف أمام القوة المسلحة البريطانية الدولة صاحبة الانتداب على فلسطين.

ثانياً: الجولة العربية ـ الاسرائيلية الثانية ونتائجها «عام ١٩٥٦»

١ ـ التمهيد للحرب:

لقد كانت أكبر العقبات التى واجهها قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر وما نتج عنها من بعث للقومية العربية بين شعوب المنطقة وأصبحت إتجاهاً قومياً واضح المعالم

(١) الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧

يتطلع إلى تحرير الوطن العربى من كافة ما يقيده ويستهدف تحقيق الوحدة العربية فى إطار من الاستقلال الكامل وانتهجت الثورة لنفسها سياسة خارجية تقوم على الحياد الإيجابى ثم عدم الإنحياز وجاء مؤتمر باندونج ليؤكد تصميم مصر على إنتهاج هذه السياسة وتطبيقها.

وكان أول أسباب الصراع المصرى البريطانى هو وجود الاحتلال البريطانى لمصر والذى استمر أكثر من سبعين عاماً، وكان السبب الثانى للصراع قيام حلف بغداد - والذى انفجر الصراع بسببه - ليصبح صراعاً على مستقبل الشرق الأوسط كله. وكان السبب الثالث هو طرد الجنرال جلوب من الأردن فى أول مارس عام ١٩٥٦ ليزيد من اشتعال الصراع ويزيده التهاباً حيث اعتبر انتونى إيدن أن ما حدث فى عمان والقاهرة لا يعدو إلاّ أن يكون مؤامرة ضده خطط لها ونفذها الرئيس جمال عبدالناصر.

وعندما وصل الحزب الاشتراكى الفرنسى فى أول عام ١٩٥٦ إلى الحكم بزعامة «جى موليه» وكان على رأس قائمة الخلاف مع مصر تلك المساعدة التى كانت تدفق من الحكومية المصرية للثورة الجزائرية الأمر الذى أدى إلى ظهور السحب الداكنة فى سماء العلاقات بين مصر وفرنسا، الأمر الذى دفع بالحكومة الفرنسية إلى إيفاد ممثلها «كريستيان بچنو» إلى القاهرة حيث اجتمع بالرئيس جمال عبدالناصر فى ١٢ مارس ١٩٥٦ ، إلاّ أن الرئيس عبدالناصر قد رد عليه بأنه ملتزم مبدئياً بمساعدة الثورة الجزائرية إلاّ أنه قد أعلن استعداده لبذل مساعيه الحميدة لفتح باب المفاوضات بين فرنسا والثوار فى الجزائر.. وبالفعل استطاع الرئيس عبدالناصر عقد اجتماع فى القاهرة بين الطرفين إلاّ أن هذه المباحثات لم تستكمل وتوقفت، وتصاعد منذ ذلك الحين موقف العداء الفرنسى لمصر بإعتبارها السبب فى اشتعال الثورة الجزائرية فى الشمال الافريقى.

ولقد ظلت مصر تطلب السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ إلا أن الولايات المتحدة كانت تتعرض لضغوط من جانب تشرشل لمنع تزويد مصر بالسلاح لكى لا يستخدم ضد جنودها فى قناة السويس.. إلاّ أن غارة غزة الشهيرة فى ٢٨ فبراير عام ١٩٥٥ جعلت مصر تطلب السلاح للمرة الأخيرة من الولايات المتحدة التى وضعت شروطاً محددة لإتمام التعاقد على معونة عسكرية واقتصادية لمصر قوبلت بالرفض من الرئيس جمال عبدالناصر واتجه بطلبه إلى الاتحاد السوفيتى عن طريق شواين لاى رئيس وزراء الصين الذى أبلغ الرئيس عبدالناصر بإرسال مبعوثها «كرميت روزفلت» لمقابلة الرئيس عبدالناصر للتفاوض لانفاذ هذه الصفقة إلاّ أن الرئيس جمال رفض ذلك وأعلن يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ عن إتمامه للصفقة.

ومع اقتراب عام ١٩٥٥ من نهايته بدا أن الغرب فى محاولة منة لاحتواء التقارب المصرى ـ السوفيتى بعد إتمام صفقة الأسلحة التشيكية، وأعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا قرارهما بالمساهمة مع البنك الدولى فى تمويل مشروع السد العالى فى مصر، إلاّ أن واشنطن ولندن قبل أن تنهى اتفاقية السد العالى مع مصر أرسل ايزنهاور مبعوثه الخاص «روبرت اندرسون» لعقد صفقة سلام تبدأ باتفاقية صلح بين مصر واسرائيل، إلاّ أن اسرائيل رفضت مطالب الرئيس عبدالناصر التى طلبها من المبعوث الأمريكى واخفقت مهمة أندرسون وانهارت معها صفقة السلام.

ثم جاء اعتراف مصر بالصين الشعبية فى ١٦ مايو عام ١٩٥٦ ليزيد من تأزم الموقف مع واشنطن الأمر الذى قررت معه الولايات المتحدة سحب صفقة تمويل السد العالى فى ١٩ يوليو عام ١٩٥٦، ولم تمض أربع وعشرون ساعة على سحب الولايات المتحدة لصفقة السد العالى حتى أعلنت بريطانيا هى الأخرى سحبها لمعونتها التى سبق وأعلنتها وسقط بالتالى قرض البنك الدولى بعد انسحاب الدولتين لإرتباطه بمساهمتها فى تمويل المشروع.

وانتهز الرئيس عبدالناصر فرصة سحب تمويل مشروع السد العالى ليعلن قراره بتأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ رداً على تحدى الولايات المتحدة وبريطانيا لتبدأ أزمة السويس وتأتى المقدمات للعدوان الثلاثى على مصر.

وعندما أعلنت مصر تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ عقدت انجلترا العزم على العدوان على مصر واحتلال القناة من جديد وأيدتها فى ذلك فرنسا ووجدت الدولتان الذريعة المناسبة للتدخل وتحطيم قوة مصر والقضاء على نظام الحكم بها.

وقد بدأ التخطيط لغزو مصر إعتباراً من ٢٨ يوليو ١٩٥٦ فقد اتفقت انجلترا وفرنسا على عمل عسكرى مشترك بينهما وبدأت الاستعدادات بتجميع المعدات الحربية الثقيلة وكان أن تم اختيار قاعدة مالطة والتى تبعد عن مصر بحوالى ١٠٠٠ ميل وهى أقرب ميناء عميق قادر على إستيعاب القوات البحرية والبرية.

وكانت مظاهر النشاط تتلخص فى تحركات الأساطيل البريطانية والفرنسية وضم البحرية البريطانية لبعض السفن التجارية، واستدعاء ١٢٥ ألف جندى من الاحتياط خلال ٤٨ ساعة ـ كما بدأ نشاط فى ميناء بوتسموت الانجليزى وميناء طولون الفرنسى لإعداد حاملات الطائرات والسفن الحربية المشتركة فى الغزو.

وقد أيدت معظم دول العالم ـ عدا بريطانيا وفرنسا ـ موقف مصر فى قرارها وكانت

وجهة النظر الأمريكية أن مصر لها الحق من الناحية القانونية فى تأميم قناة السويس وكانت فرنسا تأمل فى أن حلفائهم الأمريكيين سيبدون مزيداً من التضامن بتطبيق معاهدة حلف شمال الأطلسى، ولكن السياسة الأمريكية تمسكت بحرفية النص للمادة الخامسة والتى لا تنطبق على حالة مصر حيث لا يمكن تطبيق المعاهدة إلاّ فى حالة واحدة هى تلك التى ستهاجم فيها مصر أولاً سفناً أو طائرات بريطانية أو فرنسية.

وفى الأول من أغسطس من عام ١٩٥٦ ألقى الرئيس جمال عبدالناصر خطابين هاجم فيهما التحركات الانجليزية ـ الفرنسية فيما اعتبر نوعاً من الاستفزاز ونوعاً من إظهار القوة والتعالى.

وفى الثانى من أغسطس من نفس العام اتخذ مجلس الوزراء البريطانى قراراً سرياً نقله هيوتوماس عن محاضر هذا المجلس يقول فيه:

«بمواصلة العمل السياسى إلى الوقت الذى يتم فيه الاستعداد العسكرى» وطلب إيدن رؤساء هيئة أركان حرب وأصدر إليهم توصية العمليات العسكرية ضد مصر محدداً هدفين.. أولاهما ـ السيطرة على قناة السويس.. وثانيهما ـ اسقاط نظام الحكم فى مصر.

وفى اسرائيل اقترح موسى ديان على بن جوريون ثلاث خطط لعملية الهجوم على مصر هى احتلال شبه جزيرة سيناء وقناة السويس ـ والسيطرة على شرم الشيخ وإحتلال قطاع غزة.

وخلال يومى ٩، ١٠ من أغسطس من نفس العام أسرعت بريطانيا وفرنسا فى تكوين قواتهما المشتركة وأصبحت البحرية الفرنسية على استعداد تام لأى مهام، وأعلنت لندن انها تضطر إزاء اتساع نطاق جهودها العربية إلى سحب بعض الوحدات البريطانية من ألمانيا.

وخلال يومى ١١، ١٢ أغسطس بدأت العائلات الفرنسية تغادر مصر حيث رحل ثلاثة الاف سيدة وطفل قبل نهاية الاسبوع.

وخلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ أغسطس بدأت الطائرات والسفن تحمل قوات العدوان إلى قبرص ومالطة كما امتد جسر من أسراب الطائرات العاملة ليلاً ونهاراً من بريطانيا إلى شرق البحر المتوسط.

وخلال الفترة من ١٦ إلى ٢٢ أغسطس عقد مؤتمر لندن حضره اثنين وعشرين دولة قبلت حضوره لبحث أزمة القناة وتخلفت مصر واليونان عن الحضور، وقد حضر ديمترى شبيلوف عن الاتحاد السوفيتى الذى فند معظم الحجج التى ساقها مندوبا فرنسا وبريطانيا

أنصار سياسة استخدام القوة، ثم وجه تحذيرات ذات طابع عسكرى فقال «ليس سراً على أحد أن دوائر بريطانيا ـ فرنسا تهدد باستخدام القوة ضد مصر وهذا ما تجرى له الاستعدادات العسكرية فى بريطانيا وفرنسا وهى معروفة للعالم أجمع. إن فرض مشروعات من هذا القبيل على مصر بالقوة سوف يعنى انتهاك السلام فى الشرق الأوسط ـ ومن الواضح أن هذا من الممكن ألاّ يقتصر على صراع محلى ينحصر فى منطقة قناة السويس فقد يتحول إلى صراع واسع النطاق فهل ستستفيد بريطانيا وفرنسا من ذلك شيئا ـ هل ستكسب كثيراً إذا تعرضت مصالحها الكثيرة للخطر فى هذه المنطقة، كما اقترح الوزير الروسى دعوة مؤتمر دولى موسع من أجل عقد اتفاق مكمل لاتفاقية القسطنطينية الموقعة عـام ١٨٨٨.

وفى يوم الخميس ٢٢ أغسطس آخر أيام المؤتمر لم يوفق أعضاء المؤتمر فى إصدار بيان أو قرار يستطيع أن يوفق بين وجهات النظر المتباينة، واقترح الوفد الفرنسى أن يتم ارسال محضر الجلسات إلى القاهرة، حيث تمت الموافقة على ذلك بالإجماع.

ويبدو أن التنازلات التى حدثت فى مؤتمر لندن قد أدت بفرنسا وانجلترا إلى الدفاع عن وجهة نظر قريبة إلى حد بعيد من وجهة نظر مصر وأن الاختلاف الوحيد الظاهر ينصب على كيفية التنفيذ. فالقاهرة تجعل من نفسها الضامن الوحيد لتعويض الشركة وحرية الملاحة ـ فى حين يريد الغرب وضع القناة تحت اشراف هيئة دولية.

وفى ٧ سبتمبر وصلت اللجنة الخماسية التى انبثقت عن مؤتمر لندن برئاسة روبرت منزيس رئيس وزراء استراليا وعضوية ممثلى حكومات كل من استراليا وأثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قابلت الرئيس جمال عبدالناصر وتكررت اللقاءات يومى ٤، ٥ سبتمبر وأعلن منزيس على اثرها أن المؤتمر لم يحقق نجاحاً وأن الرئيس عبدالناصر لم يتراجع عن موقفه ـ وانتهت مهمة اللجنة بالفشل.

وقد عرض دالاس وزير الخارجية الأمريكى مشروعاً بإنشاء جمعية المنتفعين بقناة السويس ينص على التعاون بين مصر والهيئة الجديدة وعلى استخدام مرشدى وموظفى الشركة القديمة ـ كما كان ينص فى حالة ما إذا أثارت مصر بعض الصعوبات أن تقيم الهيئة الجديدة مكاتبها على ظهر سفينتين ترسوان فى كل طرف من طرفى القناة ويجرى عليها دفع الرسوم على أن تدفع الأرباح لمصر فيما بعد.

إلاّ أن مصر رفضت هذه الفكرة وكان رأيها أنه يمكن تشكيل هيئة استشارية تبدى آراءها لهيئة قناة السويس المصرية بطريقة لا تقيدها أو تلزمها وقد هاجم الرئيس

عبدالناصر فى خطابه فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ فى كلية الطيران ببلبيس هذا المقترح بشدة وقال «انهم يريدون هيئة جديدة اسمها هيئة المنتفعين بقناة السويس الغرض منها أن تستولى على الرسوم وتمنع مصر من أن تباشر سيادتها - هذا الاقتراح إنتهاك لاتفاقية ١٨٨٨ ولا يمكن أن يكون هناك جهازان لإدارة القناة وتنظيمها».

وفى ١٩ سبتمبر من نفس العام اجتمعت وفود الدول المشتركة فى إنشاء جمعية المنتفعين بالقناة فى لندن وتوصل المؤتمر إلى صياغة نص يحدد هدف المنتفعين بالقناة - إلاَّ أن المؤتمر قد انفض فى جو من الغموض بعد أن اتفقت الدول الحاضرة على أن تبدأ مزاولة أعمالها مع بداية شهر أكتوبر فى لندن.

وبإنتهاء مؤتمر لندن الثانى فى ٢٢ سبتمبر - كانت بريطانيا تريد استنفاذ جميع إمكانيات الحلول السلمية مع كسب الوقت للإستعداد العسكرى - لذا أبلغت انجلترا وفرنسا مجلس الأمن بالقضية حيث اجتمع المجلس فى ٥ أكتوبر - ومع وضوح انحياز كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للموقف المصرى ضد كل من فرنسا وبريطانيا تم إعداد نص يشمل الجزء الأول منه ستة مبادىء تكون أساساً للتفاوض بين مصر وانجلترا وفرنسا تتضمن - أن يكون المرور فى القناة حراً ومباحاً للجميع دون تمييز أو تفرقة - وأنه يجب احترام سيادة مصر - مع تأكيد استغلال إدارة القناة عن سياسة أى دولة - مع تخصيص نسبة عادلة من الرسوم المحصلة لتحسين القناة - وإجراء تحكيم بالنسبة للمسائل المعلقة بين الشركة العالمية والحكومة المصرية.

ويتضمن الجزء الثانى منه انتزاع الموافقة بتدويل القناة.. وقد وافق المجلس بالإجماع على الجزء الأول الذى وافق عليه المندوب المصرى أيضاً... أما الجزء الثانى فقد عارضته كل من الاتحاد السوفيتى «حق الفيتو» ويوغسلافيا.

كما تقرر أن تبدأ المباحثات بين وزراء خارجية الدول الثلاث مصر وفرنسا وبريطانيا فى چينيف يوم ٢٩ أكتوبر.. وكان هذا التوقيت هو بدء تنفيذ المخطط العسكرى ضد مصر فى محاولة لاسترداد القناة بالقوة المسلحة.

٢ - مراحل تنفيذ خطة الهجوم «الخطة موسكتير المعدلة النهائية»:

تتضمن خطة الهجوم خمسة مراحل رئيسية:(١)

أولها: المرحلة التمهيدية للحرب المحلية وتسبق الاشتباك المسلح ويتم فيها تمهيد الرأى العام العالمى وتحطيم الروح المعنوية للجبهة الوطنية الداخلية المصرية بشن حملة

(١) حرب العدوان الثلاثى على مصر/ وزارة الدفاع - هيئة البحوث العسكرية، الجزء الأول، ص ١٦٠

نفسية وحصار اقتصادى إلى جانب التجهيز للحرب المحلية والذى يتضمن تعبئة القدرات الحربية والتخطيط والفتح الاستراتيجى واتخاذ قوات الهجوم لأوضاعها مع تقوية قدرات اسرائيل الحربية.

..وثانيها : مرحلة خلق الذريعة وتدبير الشرك وتبدأ فى اليوم التالى للعمليات بشن القوات المسلحة الاسرائيلية هجوماً خاطفاً فى شبه جزيرة سيناء يشكل المجهود الثانوى للحرب وتعزرة قوات جوية فرنسية توفر له مظلة جوية فوق قاعدة الهجوم باسرائيل وتدعيم القوات الجوية الاسرائيلية فى ضرب القوات المصرية فى سيناء ولإمداد المظلات الاسرائيلية بأسلحتها ومعداتها ومطالبها الإدارية من الجو كما تسانده البحرية البريطانية الفرنسية بحراسة ساحل اسرائيل وطرق الاقتراب البحرية إليه وتحمى الجانب الأيمن للهجوم الاسرائيلى بحذاء ساحل سيناء الشمالى وتقدم المعاونة النيرانية لهذا الهجوم وتشتبك ضد القطع البحرية المصرية فى البحر الأحمر وتمنع الاسطول المصرى من مغادرة قواعده البحرية فى البحر المتوسط..

وتأكيداً لفاعلية الشرك المدبر للقوات المصرية فى هذه المرحلة وإضفاءً للتواطؤ المعقود بين دول محور العدوان تصدر كل من بريطانيا وفرنسا خلال هذه المرحلة تصريحاً رسمياً بعدم النية فى التدخل بين مصر واسرائيل وذلك حتى يكتمل خداع الجانب المصرى عن اتجاه الهجوم الرئيسى فى اتجاه القناة لتدفع مصر بأكبر قدر من قواتها المسلحة إلى شرك سيناء.

..وثالثها : مرحلة التمهيد الجوى المركز وتبدأ فى منع بداية العمليات بقصف الأهداف الاستراتيجية والتعبوية ومدن القناة والمعابر إلى سيناء ومنطقتى القاهرة الكبرى - الاسكندرية - وتستمر هذه المرحلة ستة أيام متوالية يتدرج فيها تركيز القصف الجوى إلى أن تبلغ ذروتها بغرض تدمير قدرات القوات المسلحة والجبهة الداخلية وشل حركتهما على أن يصاحب هذا التمهيد الجوى المركزحملة نفسية استراتيجية تهدف إلى اضعاف الروح المعنوية وتشتيت الجبهة الوطنية الداخلية.

..ورابعها : مرحلة الاقتحام والاستيلاء على رأس الشاطىء حتى القنطرة جنوباً وتبدأ فى اليوم الحادى عشر من بدء التمهيد الجوى وفيها يتم إنزال جميع قوات الموجات الأولى للإنزال البحرى.

..وخامسها: مرحلة حسم الحرب ويتم فيها إسقاط نظام الحكم القائم في مصر وإعادة الأوضاع فيها إلى ما كانت عليه قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وفق المخطط المرسوم لمنطقة الشرق الأوسط.

ويتوقف ذلك أساساً على الأوضاع العالمية السائدة خلال هذه المرحلة ودرجة مقاومة الشعب المصرى فإما أن تحقق هذه المرحلة بالإستيلاء على الاسماعيلية وإما أن يتطلب الأمر الإستيلاء على السويس والقاهرة.

وقد خططت الحرب العدوانية لتنفذ بعمليتين هجوميتين تشكل الأولى منها الهجوم الثانوى ويتبعها شن العملية الهجومية الرئيسية وذلك بعد فترة زمنية يتم خلالها تنفيذ التمهيد الجوى المركز.

- **الهجوم الثانوى الاسرائيلى «الخطة قادش المعدلة»:[١]**

كلفت القوات المسلحة الاسرائيلية يساندها قوة جوية وبحرية مشتركة بريطانية/ فرنسية بالقيام بالهجوم الثانوى على عدة اتجاهات منعزلة فى شبه جزيرة سيناء بمواجهة حوالى ١٥٠ كيلو متر وعمق ١٥٠ كيلومتراً.

ويهدف الهجوم الثانوى الاسرائيلى إلى خلق حالة صراع مسلح على مشارف قناة السويس تكون ذريعة لشن الهجوم الرئيسى الذى يبدأ فى اليوم التاسع للعمليات بقيام قوات الانزال البحرى على مدينة بورسعيد وتؤمن رأس الشاطىء الرئيسى، مع استدراج أغلب القوات المسلحة المصرية نحو شرك مجهز لها فى شبه جزيرة سيناء تمهيداً للقضاء عليها - مع جذب أنظار القيادة العامة المصرية بعيداً عن اتجاه الهجوم الرئيسى - وبذلك تقوم بخلق الأوضاع الملائمة لتوجيه الضربة الرئيسية ضد جانب ومؤخرة التجميع الرئيسى للقوات المسلحة المصرية التى تم استدراجها داخل الشرك المدبر بسيناء وعزلها عن قلب الدولة.

هذا إلى جانب استنزاف القدرات القتالية المصرية فى قتال ثانوى على اتجاهات متعددة منعزلة وبمواجهة متسعة لتؤدى إلى تفتيت الاحتياطيات الاستراتيجية المصرية إلى مجموعات متفرقة.

وبهذا التخطيط تكون مهمة القوات المسلحة الاسرائيلية هى تدمير القوات المسلحة المصرية بمواقعها فى مناطق رفح - العريش - جبل ليفنى - القصيمه وتؤمن الخط العام - الميدان - تقاطع طريق الحسنه/ الاسماعيلية (علامة كيلومتر ١٦١ إلى - الحسنه - المدخل

(١) المرجع السابق، ص ١٤٠

الشرقى لممر متلا كمهمة مباشرة للهجوم الثانوى بمواجهة ٤٠ كيلومتر وعمق ٨٠ ـ ٩٠ كيلومتراً.. ثم تطور الهجوم وتستغل النجاح وتصل إلى ١٠ ميل شرق قناة السويس وتؤمن الجانب الأيسر للهجوم الرئيسى الذى تشنه القوات المشتركة البريطانية ـ الفرنسية على الاتجاه التعبوى «القناة» وتطهر قطاع غزة وساحلى العقبة والسويس كمهمة أساسية لها بمواجهة ٥٠ كيلومتراً وعمق ١٥٠ كيلومتر.

● **الهجوم الرئيسى «الانجليزى ـ الفرنسى»:(١)**

كلفت القوات المشتركة البريطانية الفرنسية بالقيام بالهجوم الرئيسى على الاتجاه التعبوى قناة السويس بمواجهة حتى ٧٠ كيلومتراً وعمق من ١٧٠ إلى ٢٥٠ كيلومتراً.. وفيها يتم الاستيلاء على قناة السويس واستعادة السيطرة الاستعمارية عليها مع عزل القوات المسلحة المصرية الموجودة داخل سيناء من قلب الدولة والمساعدة فى تدميرها بتحطيم الإرادة العصرية وإعادة فرض المخطط الاستعمارى الغربى على قناة السويس ومصر كلها.

وبهذا التخطيط وبعد تمهيد جوى مركز تستولى القوات المشتركة البريطانية الفرنسية على رأس شاطىء فى منطقة بورسعيد وتؤمنه كمهمة مباشرة بمواجهة من ٥ ـ ١٥ كيلومتراً ـ عمق ٤٠ كيلومتراً. وتطور الهجوم وتستولى على الاسماعيلية ثم تستغل النجاح طبقاً لموقف الجبهة الداخلية المصرية إما فى إتجاه السويس للإستيلاء عليها إستكمالاً للسيطرة على القناة كمهمة أساسية بمواجهة من ١٥ ـ ٢٥ كيلومتراً وعمق ١٧٠ كيلومتراً أو الاندفاع صوب القاهرة وتستولى عليها لحسم الحرب كمهمة أساسية بمواجهة ٧٠ كيلومتر وعمق ٢٥٠ كيلومتراً.

٣ ـ الحجم العام ومقارنة القوات المتضادة

ملحق (حـ) ١، ٢، ٣ المرفق يوضح:

- إجمالى القوات المشتركة بعد الفتح الاستراتيجى.
- مقارنة القوات المصرية ـ الاسرائيلية.
- مقارنة القوات المتضادة المشتركة فى الحرب للقوات المصرية.

○ كانت القوة الرئيسية المصرية فى سيناء منتشرة فى مواقع دفاعية ثابتة حيث اتخذت الفرقة التالية المشاه أوضاعها بقوة لواء مشاه مدعم فى رفح وبقوة لواء مشاه مدعم فى أبوعجيلة وبقوة لواء مشاه مدعم فى العريش ـ وكانت الفرقة الفلسطينية الثامنة تتخذ

(١) المرجع السابق، ص ٩٩

أوضاعها فى غزة بقوة ٢ لواء فلسطينى ولواء حرس وطنى مصرى، مع تمركز ٢ فرقة مشاه وفرقة مدرعة غرب القناة وتتولى قيادة المنطقة الشرقية المتمركزة فى الاسماعيلية قيادة تلك القوات إلى جانب مجموعة قتال لا تتبع قيادة المنطقة الشرقية بل تتبع القيادة العامة مباشرة وتدافع عن منطقة شرم الشيخ بقوة كتيبة مشاه وكتيبة حرس وطنى وفصيلتين حرس حدود وعناصر دعم أخرى من المدفعية الساحلية والمدفعية المضادة للطائرات إلى جانب الفرقاطة رشيد.

٤ - سير العمليات الاسرائيلية «الخطة قادش»

- هدفت الخطة «قادش» إلى خلق تهديد عسكرى لقناة السويس بالاستيلاء على خط المضايق لمشرقها وفتح خليج العقبة للملاحة الاسرائيلية بالاستيلاء على مضيق نيران مع خلق حالة من الارتباك بين صفوف القوات المسلحة المصرية فى شبه جزيرة سيناء تؤدى إلى انهيارها وبالتالى منع أو تأجيل أى هجوم مصرى محتمل ضد اسرائيل مع العمل عى تدمير قواعد الفدائيين فى قطاع غزه وعلى امتداد الحدود المصرية فى سيناء.

- وفى الساعة الرابعة والعشرين دقيقة بعد ظهر التاسع والعشرين من اكتوبر ١٩٥٦ عبرت الحدود الدولية الاسرائيلية - المصرية أربع طلعات بطائرات الداكوتا تحمل كل منها مائة مقاتل تقريباً من لواء المظلات الاسرائيلى بحراسة ٢٦ مقاتلة ومقاتلة قاذفة اسرائيلية، وبحلول الظلام تمت الاستيلاء على ممر متلا وتقدم باقى لواء المظلات الاسرائيلى بقيادة شارون براً إلى الكنتلا وراس النقب واحتلت مواقع غربى وصلة طريق نخل على طريق القناة.

وقد دفعت القيادة المصرية باثنين كتيبة من اللواء الثانى المتمركز شرق فايد بقتال القوات الاسرائيلية فى ممر متلا التى دعمت بعد ذلك بدفع الفرقة الثانية استطلاع بالتحرك جنوباً لعزل قوات المظليين شرقى ممر متلاء بينما يوقف اللواء المدرع الأول أى تحرك اسرائيلى من المحورين الشمالى والأوسط.

- وكانت المرحلة الثانية من المخطط الاسرائيلى تقضى بأن تتحرك المجموعة الخاصة الوسطى من مواقعها بالقرب من العوجه خلال ليلة ٢٩/ ٣٠ أكتوبر لتهاجم المواقع المصرية صباح ٣٠ أكتوبر فى منطقة أبوعجيلة وأم كتاف والقصيمه.

وقد واجهت هذه القوة مقاومة شديدة وتكبدت خسائر كبيرة من خلال المقاومة والدفاع المستميت للقوات المصرية مما أفشل الهجمات الاسرائيلية المتكررة على

المواقع المصرية عدة مرات الأمر الذى قرر معه الجنرال ديان رئيس أركان القوات الاسرائيلية بتجاوز دفاعات أبوعجيلة ومواصلة التقدم غرباً عبر سيناء سواء عن طريق جبل لبنى على المحور الأوسط إلى الإسماعيلية - أو بير الحسنه على المحور الجنوبى إلى السويس.

ومع نجاح القوات الاسرائيلية على مفارق طريق أبوعجيلة قامت القوات المصرية بهجوم مضاد ناجح إلاّ أنها لم تتمكن من إستغلال النجاح لتدخل المقاتلات الاسرائيلية بكثافة أحدثت خسائر كبيرة فى قوة الهجوم المضاد المصرى التى كانت تفتقر للمعاونة الجوية أو فعالية عناصر الدفاع الجوى.

وتحت ضغط مباشر من الجنرال ديان تم إعادة تنظيم القوات الاسرائيلية المهاجمة على منطقة أم كتاف، غير أن القصف المحكم من المدفعية المصرية إلى جانب الدفاع المصرى المستميت عن المواقع الدفاعية أفشل هذه الموجة من الهجوم.

ومع الفشل المتكرر للقوة المسلحة الاسرائيلية للهجوم على مواقع أم كتاف أمر ديان بعزل الكولونيل جودير من القيادة ليحل محله الكولونيل إسرائيل تال ورغم تكرار المحاولات الفاشلة على مواقع أم كتاف المصرية قررت القيادة العامة فى تل أبيب وقف أى هجوم آخر عليها.. وانتهت بذلك معركة أبوعجيلة بانتصار ساحق للعسكرية المصرية ضاعت معالمه مع الهزيمة العامة للقوات وصدور قرار القيادة العامة المصرية بالإنسحاب من سيناء.

- خلال الفترة من ٣٠ أكتوبر[١] حتى الأول من نوفمبر دارت معركة عنيفة بين قوة المظللين الاسرائيليين بالقرب من ممر متلا وقد ساعد التفوق الجوى الاسرائيلى وانقضاض الطائرات الاسرائيلية بالصواريخ والقنابل على المواقع والقوافل المصرية فى شكل متواصل حتى غروب الشمس فيما اعتبرت معركة من طرف واحد حسمه التفوق الجوى الاسرائيلى.
- وفى الساعة السادسة من مساء ٣٠ أكتوبر اشترك سفراء بريطانيا وفرنسا لدى كل من القاهرة وتل أبيب فى تقديم مذكرات إلى الحكومتين المصرية والاسرائيلية تدعو إلى الاستجابة لثلاث مطالب رئيسية.. أولها: أن على المصريين والاسرائيليين وقف الأعمال الحربية فوراً فى البر والبحر والجو... وثانيها: أن على القوات المتحاربة على

(١) تريڤور. ن. دوبوى - النصر المحير - الحروب العربية - الاسرائيلية، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، ص ٢٠٢

Elusive Victory by Colonel TREVOR N-Dupuy p-202

كلا الجانبين أن تنسحب إلى عشرة أميال شرق وغرب القناة... وثالثها: أن على مصر أن تقبل الاحتلال المؤقت لبورسعيد والاسماعيلية والسويس من جانب القوات البريطانية والفرنسية ليتسنى الفصل بين الجانبين المتحاربين، وضمان حرية مرور سفن كل الدول بالقناة وفقاً لأحكام القانون الدولى القائم.

وقد حدد السفراء لوزيرى الخارجية المصرى والاسرائيلى فترة اثنى عشرة ساعة للاستجابة لتلك المطالب، وإذا لم تستجب الحكومتان المصرية والاسرائيلية للمطالب البريطانية الفرنسية قبل انتهاء المهلة، فسيكون للقوات البريطانية والفرنسية القيام بأى عمل تراه ضرورياً لضمان تنفيذها.

وقد كانت المذكرة إنذاراً للمصريين، أما للاسرائيليين فكانت تأكيداً بأن اتفاق «سيفر» على طريق التنفيذ.

○ وحتى الساعات الأولى من مساء ٣١ أكتوبر وباستثناء القتال المستمر فى الطرف الشرقى لممر متلا كان الهدوء الذى يسبق العاصفة يخيم على المسرح فى سيناء حيث لم يكن هناك سوى تحركين هامين... أولهما: تحرك الفرقة الرابعة المدرعة المصرية مستكملة زحفها من القناة إلى بير جفجافه وبير الحمة وبير تمادا... وثانيهما: تحرك اللواء الاسرائيلى التاسع متجهاً إلى الشواطىء القريبة لخليج العقبة، بينما كان اللواء العاشر الاسرائيلى يعانى من آثار فشله فى الهجوم على دفاعات أم كتاف المصرية.

٥ - سير العمليات البريطانية الفرنسية:

فى الساعة السابعة من مساء ٣١ أكتوبر أى بعد مرور ٢٥ ساعة من تسلم الإنذار البريطانى الفرنسى وبعد ١٣ ساعة من إنتهاء موعده، بدأت القوات الجوية البريطانية الفرنسية فى قصف القواعد الجوية المصرية وركزت هجماتها على القواعد الجوية والمطارات المصرية فى ألماظه وإنشاص وأبوصوير وكبريت ومطار القاهرة الدولى، وقامت بثلاث موجات متواصلة من الهجوم أسقطت خلالها قنابل زمنية، وفى صباح اليوم التالى أغارت القوات الجوية المعادية على مناطق الدلتا والقناه لتدمير حجم كبير من الطائرات المصرية فى قواعدها.

ولقد أصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة أمراً بإنسحاب القوات المصرية الموجودة فى سيناء لتفادى عزلها والضغط عليها تم حصارها بين القوات الاسرائيلية والبريطانية الفرنسية المشتركة، حيث توقعت القيادة المصرية أن القوات البريطانية الفرنسية المشتركة والموجودة فى البحر المتوسط قد تتورط فى عمل ضد قناة السويس دون إعطاء مصر مهلة للاستعداد أو التأمين.

وفى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ تم إسقاط لقوات المظلات البريطانية فى مطار الجميل، والقوات الفرنسية فى منطقة بورفؤاد على الضفة الشرقية لقناة السويس وقامت بدفع عناصر منها كلفت بالاستيلاء على منطقة وابور المياه الحلوة الرئيسى فى منطقة الرسوة جنوب بورسعيد.

ومع استمرار عمليات الانزال البحرى أيضاً نجحت فى تكوين رأس شاطىء قوى فى مدينتى بورسعيد وبورفؤاد انطلقت منها عناصر من لواء مظلات بريطانى تجاه الجنوب إلى مدن القنطرة والاسماعيلية ثم السويس وسيطرت على قناة السويس بالكامل... بل ووصلت عناصر من المظلات البريطانية إلى منطقة الكاب ـ الكيلو متر ٣٠ شمال القنطرة.

وكانت المقاومة المصرية للقوات المسلحة والشعب البورسعيدى ضد قوات الغزو مثلاً رائعاً للبسالة والشجاعة رغم التفوق التكنولوجى الغربى فى الأسلحة والمعدات والكفاءة العالية للقوات.

٦ ـ إيقاف القتال:[١]

رفضت فرنسا وبريطانيا قرارات مجلس الأمن بشأن وقف النار فى ٣٠ أكتوبر من خلال استخدام حق النقض «الفيتو» مما دعى مجلس الأمن فى اليوم التالى إلى عقد اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على رغبة الولايات المتحدة ويوغسلافيا ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الاجتماع الذى عقدته فى الأول من نوفمبر على مشروع قرار أمريكى يدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً، وانسحاب القوات الاسرائيلية إلى ما وراء حدود هدنة ١٩٤٩، وفتح قناة السويس للملاحة، كما دعى القرار الأعضاء «الأخرين» إلى الامتناع عن إدخال معدات حربية إلى المنطقة وكان على مصر واسرائيل وبريطانيا وفرنساالإذعان فوراً لأمر وقف إطلاق النار.

وفى يوم ٢ نوفمبر طلب مندوب اسرائيل لدى الأمم المتحدة من السكرتير العام الحصول على إيضاحات للقرار وماطلت كل من بريطانيا وفرنسا فى التنفيذ سعياً لكسب الوقت حتى تتمكن أساطيلها من تحقيق مهامها المخططة.. وعلى ذلك فقد تقدمت الدولتان بقرار يرمى إلى تشكيل قوة طوارىء دولية لدعم السلام وضمان بقاء القناة مفتوحة للملاحة الدولية مع إصرارهما على موافقة مصر على دخول القوات الفرنسية والبريطانية إلى منطقة القناة حتى تمام تشكيل قوة الطوارىء الدولية وتولى مهامها.

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٩

وفى يوم ٣ نوفمبر عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً آخر حيث أعلن همرشيلد السكرتير العام أن مصر قد وافقت على قرار وقف اطلاق النار مع عدم موافقة اسرائيل وبريطانيا وفرنسا عليه، حيث وافقت الجمعية العامة على قرار تقدمت به كندا دعى إلى تشكيل قوة طوارىء دولية بناء على الاقتراح البريطانى الفرنسى ويدعو فى الوقت نفسه إلى وقف إطلاق النار حيث وافقت مصر بينما امتنعت اسرائيل وبريطانيا وفرنسا.. حيث كانت اسرائيل مستمرة فى عملياتها فى محاولة للاستيلاء على منطقة شرم الشيخ وبتمام استيلائها عليها فى مساء نفس اليوم وافقت على القرار دون تنسيق مع حلفائها فى بريطانيا وفرنسا والتى كانت قواتهما البرمائية تواصل تقدمها من قواعدها فى مالطة وقبرص والجزائر فى إتجاه قناة السويس ولم تحقق أهدافها المخططة فى الاستيلاء على القناة طبقاً للتخطيط.

وبعد تنسيق سريع بين الحلفاء أنقذ بن جوريون الموقف لصالح حليفتيه بأن أوضح من خلال وزير خارجيته أبا إيبان أن موافقته على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروطة على ردود إيجابية مرضية من مصر على خمسة استفسارات(١).. أولها: موافقة واضحة وصريحة من جانب الحكومة المصرية على وقف إطلاق النار... وثانيها: هل مازالت مصر عند موقفها من انها فى حالة حرب مع اسرائيل؟.. وثالثها: هل مصر على استعداد للدخول فى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل لإقرار السلام بين الدولتين..؟ ورابعها: هل توافق مصر على إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ورفع الحصار المفروض على الملاحة الاسرائيلية فى قناة السويس..؟ وخامسها: هل تلتزم مصر باستدعاء عصابات الفدائيين الخاضعة لسيطرتها وتلك الموجودة فى الدول العربية الأخرى؟؟؟

ومن الواضح ان تلك الأسئلة كانت تعنى عدم الموافقة على قرار وقف إطلاق النار وبالتالى استمرت العمليات، وعندما صدق مجلس الأمن من جديد على قرار وقف اطلاق النار فى ٥ نوفمبر اعترض المندوب البريطانى عن الموافقة عليه.

واستمرت العملية البريطانية الفرنسية حتى الساعة الثانية من صباح الأربعاء ٧ نوفمبر فى محاولات متواصلة للاستيلاء على مدن القناة وسط مقاومة عسكرية وشعبية عنيفة الأمر الذى لم يمكنها سوى من الوصول حتى منطقة الكاب على طريق القناة حيث توقف اطلاق النار.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٠

وأسدل الستار عن الفصل الأخير من حرب سيناء عام ١٩٥٦ والتى اعتبرت عمل شاذ لا مبرر له وأسفرت عن استياء عام على الصعيد السياسى، ورغم النجاحات التى تحققت فى ميدان القتال إلاّ أن المقاومة المصرية فى مواجهة الموارد العديدة والتكنولوچية المتفوقة للغزاة كانت حاسمة وتميزت ببسالة منقطعة النظير. حيث انسحبت القوات الفرنسية والبريطانية بعد بضعة أسابيع.

وفى أعقاب احتلال اسرائيل لشبه جزيرة سيناء، مارست الولايات المتحدة والاتحاد السوڤيتى ضغوطاً سياسية هائلة على اسرائيل بغية الانسحاب من الأراضى المحتلة وفى نهاية الأمر، وافقت اسرائيل على مضض على الانسحاب فى مقابل تشكيل قوات الطوارىء الدولية التى تأخذ على عاتقها مهمة تجنب موقفين تسبباً فى قرار اسرائيل بخوض غمار الحرب ـ أولهما: يتمثل فى منع غارات الفدائيين على اسرائيل من قواعد فى سيناء وقطاع غزة ـ وثانيهما: عدم محاصرة القوات المسلحة المصرية لميناء إيلات الاسرائيلى عند مضيق تيران من تحصينات شرم الشيخ عند الطرف الجنوبى لشبه جزيرة سيناء. وفى مارس ١٩٥٧ أتمت اسرائيل انسحابها من سيناء.

ومن العوامل التى ساعدت على إنسحاب اسرائيل من سيناء وجلاء القوة الغازية البريطانية الفرنسية عن مصر تلك التهديدات القاطعة التى أعلنها خروشوف باستخدام الصواريخ رغم تورطه فى أعمال عدوانية من خلال غزوه للمجر.

٧ ـ نتائج الجولة العربية ـ الاسرائيلية الثانية:

إن كانت دول العدوان الثلاثى قد حققت نصراً عسكرياً فإنها قد فشلت تماماً فى تحقيق أهدافها السياسية. وعلى الجانب المصرى كانت الصور متناقضة إلى حد بعيد فعلى الرغم مما حدث للقوات المصرية فإن المكاسب السياسية التى حققتها مصر نتيجة هذا العدوان لا يمكن التقليل من شأنها ولعل أبلغ تعبير عن هذه الحقيقة قول الكاتب الاسرائيلى نيشيل بن زرهار فى كتابه «السويس... سرى جداً» «لقد ولد الغزو ميتاً أما الانتصار الحقيقى فقد كان انتصار عبدالناصر الذى خرج من المعركة وهو بطل العالم الثالث، إن عملية السويس التى أرادت أن تقضى عليه قد كللته فى النهاية بأكاليل الغار، إن الصورة لم تكن كلها قاتمة بالنسبة للعسكرية المصرية فقد قامت القوات المصرية والتى أتيحت لها الفرصة المتكافئة لقتال العدو الاسرائيلى فى سيناء، ببطولات، ومن أمثلة ذلك تلك القوات التى قاتلت فى أبوعجيلة بكل شجاعة وفدائية واستبسال كما كان للدور الذى قام به رجال المقاومة من عسكريين ومدنيين فى الدفاع عن مدينة بورسعيد فى التصدى لقوات الغزو

الذين نزلوا بها أبلغ الأثر فى معنويات الشعب المصرى وفى توحيد الشعوب العربية مع عبدالناصر ضد الدول المعتدية.

إن ثورة الضمير العالمى ضد المعتدين ووقوف معظم دول العالم مع مصر وتحرك الرئيس جمال عبدالناصر للضغط على الدول المعتدية وتهديد الاتحاد السوفيتى لكل من بريطانيا وفرنسا والتنويه لهما بقدرة الصواريخ السوفيتية على الوصول إلى أراضيهم، والوقفة الحاسمة للولايات المتحدة الأمريكية وضغوطها السياسية الهائلة لقبوله وقف إطلاق النار ثم فرض انسحابها من الأراضى المصرية فى أعقابه كل ذلك عجل بخروج القوات المعتدية وإنسحاب اسرائيل من سيناء.

وبالتالى فقد انتهت الحرب ولم تجن اسرائيل منها سوى السماح بمرور سفنها فى خليج العقبة بضمان أمريكى.

وفى النهاية يمكن القول أن النجاح السياسى الذى حققته القيادة المصرية قد ساعد على إخفاء وطمس أوجه القصور والنقص سواء من حيث تحديد الهدف السياسى العسكرى أو وجود قيادة سياسية عسكرية مهمتها وضع سياسة واستراتيجية عسكرية وتنفيذها.. وقد أدى هذا النجاح إلى أن سارت مصر نحو هاوية محتومة عام ١٩٦٧.

ثالثاً: الجولة العربية الاسرائيلية الثالثة «عام ١٩٦٧»:

الجذور الاجتماعية والسياسية للحرب

■ اقليمياً:

فى بداية عام ١٩٥٧، أتمت اسرائيل انسحابها إلى حدود ماقبل الحرب وذلك بعد أن تسلمت قوات الطوارىء الدولية مواقعها من القوات الاسرائيلية عند شرم الشيخ وعلى امتداد حدود اسرائيل مع قطاع غزه وسيناء، بعد أن حصلت على تأكيدات من الدول الكبرى بحرية الملاحة عبر مضيق تيران.

وطبقاً للسياسة التى انتهجها النظام المصرى فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر بدأ ظهور نتائج أساليب تصدير نموذج الثورة المصرية، ففى ١٤ يوليو من عام ١٩٥٨، تم خلع الملك فيصل ملك العراق من عرشه وتم إعدامه مع رئيس وزرائه نورى السعيد، وتولى مقاليد الحكم فى البلاد نظام عسكرى جديد برئاسة اللواء عبدالكريم قاسم الذى شكل حكومة جديدة تأثرت بالاتحاد السوفيتى إلى حد بعيد. وانسحب العراق من حلف بغداد ومن اتفاقيات المساعدات العسكرية مع الولايات المتحدة.

ثم تدهورت الأوضاع في العراق نتيجة توالى الانقلابات ومحاولات الانقلاب، بينما انشغلت قواتها المسلحة في حرب أهلية باهظة النفقات مع المتمردين الأكراد في شمال العراق.

وعانت لبنان والأردن من الاضطرابات والقلاقل المتعددة الداخلية من العناصر والجماعات التى كانت موالية لنظام الحكم الناصرى وذلك فى محاولاتها المتكررة لتغيير أنظمة الحكم إلى نظم تقدمية تسعى للوحدة والاشتراكية فى محاولة لتطبيق تجربة الثورة في مصر.

وفى أواخر الربيع وأوائل صيف عام ١٩٥٨، تم فى لبنان أحداث شغب وحركات تمرد على امتداد لبنان طولاً وعرضاً، واندلعت فيها حرباً أهلية، وتزامن مع ذلك الحدث انقلاباً عسكرياً جديداً وقع في العراق الأمر الذى طلب معه الرئيس اللبنانى العون من الولايات المتحدة والتى سارعت بإنزال مشاه البحرية الأمريكية على شواطىء بيروت وذلك فى اليوم التالى مباشرة تلبية لرغبة الرئيس اللبنانى والتى أصبحت تمثل رأس حربة للوجود العسكرى الأمريكى المحدود في الشرق الأوسط.

وفى ١٧ يوليو عام ١٩٥٨ وعقب طلب مماثل من الملك حسين إلى بريطانيا، طارت القوات البريطانية الى الأردن لمساعدة القوات المسلحة الأردنية فى استعادة النظام فيه، ومع نهاية شهر أكتوبر انسحبت القوات الأمريكية والبريطانية من الشرق الأوسط، بعد أن فرضت الاستقرار لنظامى الحكم في كل من لبنان والأردن دون القضاء على الأسباب الحقيقية في عدم ذلك الاستقرار، وقد أصبح مبدأ الاستعانة بالقوات الأجنبية لفرض الاستقرار وتأمين أنظمة الحكم إحدى الطرق المشروعة فى مواجهة المد الثورى المدعم من حكومة عبدالناصر فى مصر وانعكاس ذلك على تزايد الشعبية للرئيس عبدالناصر من جهة وتفتيت التضامن وتمزيق الصف العربى من جهة أخرى.

مع اعلان الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير من عام ١٩٥٨ وقيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة عبدالناصر تصاعدت العمليات الفدائية ضد اسرائيل خاصة من الجبهة السورية كما أسهمت هذه الخطوة أيضاً فى إثارة المزيد من الاضطرابات فى الأردن بعد أربعة شهور من اعلان الوحدة فى محاولة تالية من جانب أنصار الرئيس عبدالناصر للقضاء على الحكم الملكى فى الأردن، وتوالت المحاولات المصرية - السورية الرامية إلى تحييد واضعاف الملك حسين والإطاحة به وضعفه خاصة بعد انسحاب القوات البريطانية منه، الأمر الذى أدى إلى اغتيال هزاع المجالى رئيس الوزراء الأردنى فى سبتمبر ١٩٦٠ على أثر انفجار قنبلة فى عمان مما دفع الملك حسين لحشد قواته المسلحة

على امتداد الحدود السورية في تصاعد عام وصل لحد تفكير القيادة السياسية في الأردن للهجوم على دمشق، إلاّ أن الضغوط الأمريكية والبريطانية منعت ذلك.

وفي ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ وقع انقلاب في سوريا أطاح بالحكومة السورية ومزق الوحدة مع مصر الأمر الذي أدى إلى تخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط والذي كانت قد تصاعدت إلى أقصى مدى خاصة بين الحكومات الملكية والتي أطلق عليها الحكم الناصري وأعوانه بالحكومات الرجعية التي يجب أن تزول عروشها في خضم المد الثوري الذي تبنته السياسة المصرية في ذلك الوقت.

وفي ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ قامت الثورة في اليمن وطلب مجلس قيادة الثورة اليمنية مساعدات عسكرية من مصر حيث بدأت في الاستجابة لهذه الطلبات وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ أرسل المشير عبدالحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة اللواء أ.ح علي عبدالخبير ومعه بعض الضباط من الصاعقة والمظلات وغيرهم إلى اليمن لمقابلة أعضاء مجلس القيادة ومعرفة مطالبهم.

وبدأت مصر في إرسال بعض الوحدات الفرعية من رجال الصاعقة والمظلات للمعاونة في حماية الثورة اليمنية في أول أيامها، ثم تطور الموقف بسرعة غير متوقعة وكلف اللواء أ.ح علي عبدالخبير وهو في اليمن بمهمة مساندة الثورة.

وفي ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢ وصل المشير عبدالحكيم عامر إلى صنعاء وعقد مؤتمراً مع الفريق أنور القاضي رئيس هيئة العمليات المصرية والذي كان قد سبقه إلى اليمن ثم عين بعد ذلك قائداً للقوات المصرية في اليمن وبدأ تدفق الوحدات المصرية يومياً من القاهرة. وهكذا تورطت مصر في اليمن وبدأت في إنشاء جسر جوي وبحري ضخم عبر آلاف الكيلومترات لنقل الرجال والعتاد والأسلحة والمهمات والتعيينات والذهب إلى أرض اليمن التي ابتلعت خيرة وحدات القوات المسلحة المصرية وأهلكت أفرادها ومعداتها وأسلحتها وطائراتها واستنفذت أنفاسها وقد وصل حجم[١] القوة المسلحة المصرية في اليمن إلى ١٣٠ ألف جندي، ٥ آلاف مدفع رشاش متنوع الأحجام، ١٣٠ مدفعاً مضاد للدبابات، ٩٠ مدفع هاون خفيف، ١٦ مدفع مضاد للطائرات، ٨٦٠٠ لغم مضاد للدبابات، حوالي ٢٠ مليون طلقة ذخيرة. وقد ساعدت المملكة العربية السعودية والتي اقترب التهديد الثوري الناصري من حدودها وبات يهدد نظام الحكم الملكي بها... ساعدت بالمال والسلاح والعتاد الحكم الملكي والعناصر والقبائل الموالية له في اليمن في مواجهة الوجود العسكري المكتظ به،

(١) اللواء عبد المنعم خليل - أوراق قائد ميداني - حروب مصر المعاصرة

الأمر الذى حول حملة اليمن إلى حرب استنزاف قاسية ليس فقط لاقتصاديات مصر بل أيضاً لقواتها المسلحة.

وفى عام ١٩٦٤ تم تسوية بعض الخلافات العربية ووافق رؤساء سوريا والأردن ولبنان فى مؤتمر قمة عربى عقد بالقاهرة، على مشروع لتمويل منابع مياه نهر الأردن وأيدتهم فى ذلك بقية دول الجامعة العربية، ذلك المشروع الذى من شأنه التأثير على الزراعة الاسرائيلية فى وادى الحوله ووادى الأردن، الأمر الذى أدى إلى القصف المدفعى الاسرائيلى المتواصل والمؤثر على العاملين فى المشروع عندما تقرر بدء العمل فيه مما بات واضحاً للعرب أن مواصلة العمل فى المشروع تعنى الحرب الشاملة مع اسرائيل الأمر الذى لم يكن أحداً من القادة العرب مستعداً له فى ذلك الوقت.

هذا وفى وقت لاحق من نفس العام وافقت جامعة الدول العربية فى مؤتمر قمة على إقامة «كيان فلسطينى» وأمدته بالتأييد المادى والمعنوى لتصعيد نشاط الفدائيين الفلسطينيين على امتداد حدود اسرائيل مع كل من لبنان وسوريا والأردن ومصر. ومع زيادة نشاط الفدائيين ضد اسرائيل وما أسفرت عنه من خسائر فى الأرواح، قامت اسرائيل بضربات انتقامية عنيفة وبشكل متزايد مما صعد التوتر بشكل كبير بين دول المواجهة العربية المحيطة باسرائيل فى ذلك الوقت.

- الحشد الاسرائيلى أمام سوريا:

فى فبراير ١٩٦٦ وقع الانقلاب السابع عشر خلال فترة استقلالها كدولة منذ ٢١ عاماً وسرعان ما أقامت الحكومة الجديدة فى سوريا علاقات صداقة مع الاتحاد السوفيتى وفى نفس الوقت شجع نظام الحكم الثورى الجديد فى سوريا منظمة التحرير الفلسطينية «فتح» والتى كانت حديثة التكوين فى ذلك الوقت على إقامة قواعد على الأراضى السورية يشن منها رجالها من الفدائيين غارات على اسرائيل، وتزامن ذلك مع تصاعد إغارات الفدائيين من الأراضى اللبنانية والأردنية وأصبح من المسلم به أن التخطيط لتصعيد هذه الاغارات يتم التخطيط والإعداد له على نحو مباشر أو غير مباشر فى سوريا.

كما حدث تقارب بين الحكومة السورية الجديدة من مصر الأمر الذى أدى إلى عقد معاهدة دفاع مشترك بينهما وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة بقيادة لواء مصرى وانطلقت الدولتان نحو التكامل والتنسيق العسكرى بدعم من الاتحاد السوفيتى والذى كان المورد الرئيسى للسلاح لكل من الدولتين.

ومع إستمرار تصاعد هجمات الفدائيين ضد اسرائيل وعلى إثر اغارتين لهما فى أكتوبر ١٩٦٦ قتل فيها العديد من الاسرائيليين، مما أدى إلى قيام اسرائيل بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبطرح قرار يدعو سوريا إلى اتخاذ اجراءات أشد صرامة لمنع تزايد أعمال الفدائيين، استخدم الاتحاد السوفيتى حق النقض «الفيتو» مما حال دون ذلك وقد أصبح هذا السلوك نمطاً مألوفاً مع تنامى العلاقات السوفيتية السورية المصرية.

وفى ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ قامت اسرائيل بشن غارة على قرية السموع فى الأردن فى محاولة لردع القيادة الأردنية وحثها على إيقاف الهجمات الفلسطينية من أراضيها، وقد أسفرت الغارة عن مقتل ١٨ أردنياً وإصابة ٥٤ بجراح الأمر الذى أدى إلى قيام وصفى التل رئيس الوزراء الأردنى بتحميل مسئولية ذلك على مصر لإخفاقها فى توفير الدعم الجوى التى وعدت بتقديمه فى مثل هذه الظروف لتورطها فى حرب اليمن.

وفى ٧ إبريل ١٩٦٧ تصاعدت نيران المدفعية السورية المركزة حتى وصلت إلى تدخل القوات الجوية الاسرائيلية والسورية فى قتال جوى أسفر عن إسقاط ستة طائرات سورية دون أى خسائر فى الجانب الاسرائيلى، مما دفع القيادة السورية إلى الانضمام للقيادة الأردنية فى إدانة الرئيس جمال عبدالناصر لعجزه عن المشاركة فى ردع اسرائيل وشاركت الصحافة العربية الأخرى فى انتقاد الرئيس عبدالناصر مشيرة إلى أنه كان أكثر إهتماماً بإقامة امبراطورية استعمارية مصرية عبر البحار فى اليمن وطالبته بالمزيد من تأييد القضية العربية المشتركة ضد الصهيونية فى فلسطين الأمر الذى وضع عبدالناصر فى حرج بالغ.

واستمرت غارات الفدائيين وتصاعدت ضد اسرائيل الأمر الذى دفع ليفى أشكول رئيس وزراء اسرائيل إلى إعلان تهديد واضح ضد سوريا فى ١١ مايو ١٩٦٧ قال(١) «على ضوء الأربعة عشر حادثاً التى وقعت فى الشهر الماضى فقط، يتعين علينا إتخاذ اجراءات لا تقل صرامة عن الاجراءات التى اتخذت فى السابع من ابريل، ذلك اليوم الذى قامت فيه القوات الجوية الاسرائيلية بقصف مواقع هامة فى دمشق والقاهرة. وبعد ذلك بيومين أدلى أشكول بحديث إذاعى جاء فيه «لقد بات واضحاً تماماً للحكومة الاسرائيلية أن مركز الإرهابيين يكمن فى سوريا، غير أننا وضعنا المبدأ، وأن علينا تحديد الموعد والمكان والوسيلة لردع المعتدى» وأضاف « أنه لو استمر الحال على هذا المنوال، فلا مناص من أن توجه اسرائيل ضربة حاسمة داخل أراضى العدو».

(١) النصر المحير- مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٦

هذا وقد نشرت صحيفة النيويورك تايمز فى عددها الصادر فى ١٢ مايو تأكيداً لذلك التهديد حيث أعلنت «قرر بعض القادة الاسرائيليين أن استخدام القوة ضد سوريا ربما يكون السبيل الوحيد لبتر الإرهاب المتزايد، وأن مثل هذا العمل الاسرائيلى ضد عمليات التسلل المتواصلة سيتم من خلال استخدام قدر كبير من القوة، ولكن فى فترة وجيزة ومنطقة محدودة، وقد أصبح هذا واضحاً فى محادثات المسئولين والمطلعين على مجريات الأمور من الاسرائيليين ممن أدلوا بأحاديث فى الآونة الأخيرة وسط جو من تصاعد أعمال العنف على الحدود».

- **تدخل الاتحاد السوڤيتى:**

لقد أكدت الأنباء التى تلقاها الرئيس عبدالناصر من موسكو حقيقة النوايا الاسرائيلية تجاه سوريا، حيث بدا أن إنزعاجاً شديداً أصاب كل من موسكو ودمشق والقاهرة من جراء التهديدات الاسرائيلية لسوريا خاصة فى ظل التصريحات العلنية الاسرائيلية خلال الفترة مابين يومى ١١ حتى ١٣ مايو بل وربما تكون فى واقع الأمر هى الشرارة التى أدت إلى تفجير السخط المتزايد الأمر الذى أدى إلى تصاعد حملة دعائية شاركت فيها الإذاعة والصحافة فى كل من موسكو والقاهرة ودمشق على حد سواء تؤكد أن اسرائيل قد حشدت قواتها شمالى اسرائيل بهدف غزو سوريا.

مما أدى إلى قيام الحكومة الاسرائيلية - رداً على الأنباء الواردة من موسكو - إلى استدعاء السفير السوڤيتى لدى اسرائيل، ثلاث مرات فى[١] ١٢ مايو، ١٩ مايو، ٢٩ مايو على التوالى لزيارة المنطقة شمال اسرائيل والحدود السورية لتفقد الموقف بنفسه، إلا أن السفير السوڤيتى تشوفاخين قد رفض هذه الدعوة وفى ١٩ مايو، أشار يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة، فى تقرير بعث به إلى مجلس الأمن مزاعم تحركات وحشود القوات الاسرائيلية، وقال[٢] «تؤكد تقارير مراقبى هيئة مراقبة الهدنة الدولية عدم وجود تحركات وحشود للقوات على أى من جانبى خط موقف إطلاق النار».

ورغم كل تلك التأكيدات فقد استمر الرئيس عبدالناصر فى تصعيد التوتر لاسترداد مكانته التى نال منها إلى حد بعيد، صمته إزاء معركتى قرية السموع، ٧ ابريل إلى جانب استمرار عمليات قواته المسلحة فى حملة اليمن.

(١، ٢) المرجع السابق، ص ٢٦٦، ص ٢٦٧

- **انسحاب قوات الطوارىء الدولية:**

فى ١٦ مايو تلقى الجنرال اندراجيت ريكى القائد الهندى لقوات الطوارىء الدولية فى سيناء، رسالة من رئيس الأركان المصرى الفريق محمد فوزى، يطلب اليه فيها سحب جميع قواته من الحدود مع اسرائيل، وقد أبلغ الجنرال ريكى بدوره هذا الطلب إلى يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة، الذى استدعى المندوب المصرى لدى الأمم المتحدة وأبلغه بتقديم الطلب المصرى إلى يوثانت مباشرة بعد تحذيره من أنه فى هذه الحالة سيصدر أمراً لكافة قوات الطوارىء الدولية بالانسحاب من غزه وسيناء بأسرها، بما فى ذلك موقع شرم الشيخ، وفى يوم ١٨ مايو قدمت الحكومة المصرية طلباً رسمياً إلى السكرتير العام بسحب قوات الطوارىء وبالتالى فقد أصدر السكرتير العام أمراً بانسحابها.

- **إغلاق مضيق تيران:**

وفى ١٤ مايو ١٩٦٧ أعلنت حالة الطوارىء فى القوات المسلحة، ورفعت درجة الاستعداد إلى الحالة القصوى وبدأت الأجهزة المختصة فى استدعاء الاحتياط وبدأت عملية إعداد القوات حيث بدء تدفق القوات المصرية إلى سيناء وقد وصل عددها حتى ٢٢ مايو إلى حوالى ١٠٠ ألف فى سيناء.. وفى نفس الوقت أعلن الرئيس جمال عبدالناصر إغلاق مضيق تيران، الأمر الذى أدى إلى أن أعلن ليفى أشكول رئيس وزراء اسرائيل أمام الكنيست رداً على إغلاق مضيق تيران «إن الكنيست يدرك أن أى تدخل فى حرية الملاحة فى الخليج والمضايق إنما يشكل إنتهاكاً صارخاً للقانون الدولى، ويشكل عملاً عدائياً ضد اسرائيل».

- **المصالحة مع الأردن:**

بناء على مبادرة شخصية[1] من الملك حسين تمت المصالحة بين الرئيس جمال عبدالناصر والملك حسين عاهل الأردن، ففى ٣٠ مايو طار إلى القاهرة الملك حسين يرافقه سعد جماع رئيس الوزراء الأردنى واللواء عامر خماش رئيس الأركان الأردنى واللواء صالح الكردى قائد السلاح الجوى الأردنى، وأتم إبرام معاهدة دفاع مشترك تشكل بموجبها قيادة عسكرية مشتركة مع مصر وسوريا، تحت قيادة اللواء على عامر الذى عينه الرئيس عبدالناصر إلى جانب تعيين اللواء عبدالمنعم رياض قائداً عاماً للقوات العربية المسلحة على الجبهة الأردنية، وقد قام اللواء رياض بزيارة إلى كل من دمشق وبغداد لتوضيح ذلك التطور الجديد، وفى ٢ يونيه وصل اللواء عبدالمنعم رياض ومعه عدد

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٦، ص ٢٦٧

من هيئة الأركان إلى عمان ليتولى مهام منصبه وفى ٣ يونيه دعمت القوات المسلحة الأردنية بثلاث كتائب من القوات الخاصة المصرية، وقد أوصل ذلك الإجراء الموقف بين دول المواجهة العربية واسرائيل إلى أقصى درجات التوتر مما أدى إلى قيام اسرائيل بتوجيه ضربتها الجوية وبداية جولة الصراع العربي - الاسرائيلي الثالثة.

• تعبئة القوات المسلحة:

أعلنت حالة الطوارىء فى القوات المسلحة(١) يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ لنقل القوات المسلحة من حالة الاستعداد الدائم إلى حالة الاستعداد الكامل على أن تتم التعبئة خلال يومين إلى ثلاثة أيام بما لا يؤثر على كفاءة واستمرار الإنتاج المدنى.

وبدأت الأجهزة المختصة بالقوات المسلحة إصدار تعليمات التعبئة بما يتلاءم مع توجيهات إعادة توازن القوات المسلحة. وإعتباراً من ١٧ مايو صدرت توجيهات من القيادة العليا للقوات المسلحة بتعبئة وإنشاء وحدات وعناصرجديدة لم يسبق التخطيط لها فى خطة التعبئة(٢) المعتمدة ولا تتمشى مع الشكل المتفق عليه مسبقاً بين الأجهزة المعنية وترتب على ذلك تعبئة الكثير من الوحدات والعناصر الجديدة تماماً فيما بين ١٧ مايو وحتى ٥ يونيه وتطلب ذلك وضع تنظيمات مبتكرة وجداول مرتبات مؤقتة لتعبئة هذه الوحدات.

وخلال الفترة الزمنية التى تحددت كانت قد صدرت أوامر استدعاء وتعبئة وإنشاء وحدات فرعية جديدة بلغ عددها ٢٠١ أمر منها ٨٢ أمراً كانت ضمن خطة التعبئة السابق التخطيط لها، ١١٩ أمراً بإنشاء جديد لم يسبق وضع خطة تعبئة له... وتطلب الأمر استدعاء ١٢٠ ألف فرد احتياط ونظراً لعدم تدقيق بيانات استدعاء الاحتياط فى الخطط الموضوعة كانت نسبة الاستجابة ضعيفة كما وصل بعض الأفراد المعبئين إلى الميدان بالجلاليب مما دعى أجهزة التعبئة إلى رفع نسبة الاستدعاء إلى ١٥٠ ٪ للتغلب عى النقص المنتظر ورغم كل ذلك فقد وصل الرقم الإجمالى للاستجابة حوالى ٨٢ ألف وتخلف عن الحضور ٣٨ ألف فرداً أى بنسبة ٢٢ ٪ من الاستدعاء لصعوبة الاستدلال على الأفراد غير المدرجين بخطة التعبئة، وإلى أن بدأت الحرب كان حجم الاستدعاء والتعبئة والانشاء قد وصل بقوات الاحتياط التى دفعت لمجرد تعبئتها إلى مسرح العمليات فى سيناء بما يزيد عن نصف(٣) إجمالى الأفراد بمسرح سيناء دون تدريب أو إعداد أو تحضير أو إلمام بالمهمة أو الواجب المطلوب منهم.

(١)، (٢)، (٣) مصدر خاص بالمؤلف

ومع فجر يوم ٥ يونيه كانت قوات الاحتياط الكثيرة التى دفعت إلى مسرح العمليات فى سيناء قد تسلح البعض منها بأسلحة مستوردة من المعسكر الشرقى والبعض الآخر بأسلحة مستوردة من المعسكر الغربى والكثير منهم مازال ينتظر تسليحه من الأسلحة التى تحملها السفن إلى موانى الجمهورية لاستكمال مرتباتها من الأسلحة.

وخلاصة الموقف ان العوامل المعرقلة اجتمعت كلها لتسبب فشل نظام واجراءات التعبئة التى دارت عى مدى مايزيد عن ثلاثة أسابيع كاملة فيما بين ١٥ مايو، ٥ يونية ١٩٦٧، والتى كانت تهدف أساساً إلى زيادة حجم القوات البرية والقوات الجوية ووحدات جديدة تدخل ضمن خطة التعبئة وصل حجمها إلى حوالى ٣ فرقة مشاه، ١٣ لواء بين مشاه ومدرع وحرس وطنى، ١٤ كتيبة متنوعة، ١٦ سرية مضادة للطائرات وكلها دفعت إلى مسرح العمليات دون تدريب أو إعداد أو إلمام بالمهام المكلفة بها بما لا يعنى عدم إستعدادها للقتال.

■ عالميـــــاً:

بنهاية الخمسينات، ومع بداية الستينات، انتهت مرحلة هامة من الصراع بين مصر ثم فيما بعد (الجمهورية العربية المتحدة) من جانب والقوى الغربية فى الجانب الآخر، وسقط حلف بغداد، وأصيبت الاستراتيجية الغربية فى المنطقة بضربة قوية بالرغم من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية عرض تنفيذ مبدأ أيزنهاور ولكنه تجمد. أما بريطانيا فبدأت الانسحاب التدريجى من المنطقة ولم يبق لها نفوذ إلاّ فى بعض الدول الخليجية وعدن «اليمن الجنوبى». أما فرنسا فلم تنجح فى الاحتفاظ بدول المغرب العربى. حيث استقلت كل من تونس والمغرب وكادت ثورة الجزائر أن تحصل على استقلالها بمساندة من مصر.

ومن ناحية أخرى فقد ورثت أمريكا ـ بريطانيا ـ فى المنطقة وأصبحت إيران منطقة نفوذ أمريكية.

وعلى الجانب الآخر تمكن الاتحاد السوفيتى من دخول المنطقة حيث أصبحت هذه المنطقة من العالم تشد اهتمامه. ونجح فى تكوين حلفاء له وعلى رأسهم مصر، ولكن نتيجة لنجاح عبدالناصر فى الوحدة مع سوريا وفشل الحزب الشيوعى السورى فى السيطرة على مقاليد الحكم بسوريا، علاوة على قيام عبدالناصر بالقبض على ا لشيوعيين فى مصر كل ذلك خلق فجوة بين مصر والاتحاد السوفيتى، وفى نفس الوقت نجح الاتحاد السوفيتى من استقطاب حكم عبدالكريم قاسم فى العراق، وأصبح النفوذ السوفيتى قوى فيها[١].

وانقسم العالم العربى بين دول محافظه وعلى رأسها السعودية والأردن وليبيا، ودول تقدمية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا).

أما اسرائيل فقد وعت نتائج حرب ١٩٥٦، واتجهت إلى الولايات المتحدة كمصدر للعون الرئيسى، ونظرت إلى الوحدة المصرية السورية على انها وحدة موجهة ضدها.

فقد أدى ذلك الى فتور فى العلاقات المصرية السوفيتية[٢]. ورغم ذلك فقد بقيت العلاقات قائمة بين مصر والاتحاد السوفيتى فى المجالات المختلفة.

وتصاعدت الأحداث فى المنطقة فى ضوء ضغط أمريكى عربى ضد حكم

(١) والتر لاكير، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة جورج تاون، ترجمة المخابرات العامة، مركز البحوث ١٩٦٩، ص ١٢١.

(٢) والتر لاكير، المرجع السابق، ص ٨٤.

عبدالناصر كان من نتيجته حدوث الانفصال بين مصر وسوريا عام ١٩٦١ .

وفي شهر سبتمبر ١٩٦٢ ، حدثت مفاجأة لم تكن متوقعة وهي قيام انقلاب عسكري في اليمن، حيث تمكن من القضاء على حكم الملكية، وتصاعد الموقف المضاد لهذا الانقلاب وكانت من نتائجه تدخل مصر عسكرياً لمساندة اليمن وتدعيم هذه الثورة.

وفي العراق أطاح الانقلاب العسكري بحكم عبدالكريم قاسم في فبراير ١٩٦٣ وانتقل الحكم إلى إئتلاف من الناصريين والبعثيين.

وهكذا كان العالم العربي في الشرق خلال النصف الأول من عام ١٩٦٣ - خاضعاً لنظامين يعلن كل منهما أنه يؤيد الاشتراكية ويعتنقان مبادىء القومية العربية الوحدوية وهما حزب البعث في العراق وسوريا، والناصرية في مصر، وتصاعدت الخلافات العربية بنهاية عام ١٩٦٣ وإزداد الموقف خطورة بسبب النزاع حول تقسيم مياه نهر الأردن وأصبحت المشكلة الفلسطينية متبلورة حول هذا الموضوع[١].

وتطورت المشكلة بقرار اسرائيل بتحويل المياه من أعالي نهر الأردن إلى النقب الصحراوي لإستيعاب المهاجرين اليهود.

وكان مؤتمر القمة العربي[٢] لمواجهة المشروع الاسرائيلي، ووضع الخطة العربية المضادة، كذلك إنشاء كيان فلسطيني يكون له «جيش التحرير» الخاص به - ومن ثم تم الموافقة على قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى الجانب الاسرائيلي استمر تحدي اسرائيل لحق العرب في المياه، وفي واشنطن أعلنت الحكومة الأمريكية انها لن تقف مكتوفة إزاء أي عدوان يقوم به أي بلد عربي في الشرق الأوسط. ورحبت اسرائيل بهذا التصريح الذي حفز همتها فنشطت في خلق التوتر العسكري على الحدود مع العرب، وخاصة سوريا، فازدادت كثافة الاشتباكات الاسرائيلية على الحدود السورية.

ومع بداية عام ١٩٦٥ ، ازدادت الأوضاع العربية في الضعف خاصة وان ... قوات الجيش المصري في اليمن، والجيش العراقي يخوض حرب غير محققة النتائج ... الأكراد. والجيش الأردني يقوم بإعادة تنظيم قواته، والجيش السوري في حالة شلل ... جراء أوضاع سوريا السياسية والاقتصادية المتعثرة.

---

(١) د. جلال يحيى، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية، دار المعارف، الاسكندرية ١٩٦٥ ص ٣٦٢.

(٢) Kadi, Leda, S, Arab Summit Conferenes and the Palestine (1964-1966) Palistine books No 4 Beirut 1966. P., 91-92.

وفى اسرائيل كان هناك من يرى أن هذه هى أحسن الظروف المناسبة لشن الحرب على العرب فوراً وشرع قادة اسرائيل يكاشفون الرأى العام الاسرائيلى والعالمى على السواء بأنه من الضرورى اتخاذ اجراءات عسكرية لمنع الدول العربية من تنفيذ برامجها الخاصة بتحويل روافد نهر الأردن.

وفى هذه الظروف عقد مؤتمر القمة العربى الثالث فى سبتمبر ١٩٦٥ ، بالدار البيضاء وكانت أهم قراراته هو موضوع «ميثاق التضامن العربى»[١].

أما على مستوى الجانب الفلسطينى، فقد انقسم الى مجموعتين إحداهما منظمة التحرير الفلسطينية والأخرى منظمة فتح[٢] وأيدت سوريا منظمة فتح لم تستطع منظمة التحرير الاستحواذ على رضا سوريا، وعلى هذا انقسمت القوة الفلسطينية إلى مجموعتين متنافستين.

وعلى هذا يمكن تلخيص مواقف القوى المختلفة خلال هذه الفترة فى الآتى:

أولاً: موقف الولايات المتحدة والدول الغربية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٧) :

فى أواخر الخمسينات كانت الولايات المتحدة عاجزة ـ تحت ظل استراتيجية «الانتقام الشامل» ـ عن مواجهة الاستراتيجية السوفيتية فى الحرب المحدودة، التى كانت تتمثل فى الحرب الشعبية وحروب التحرر الوطنى، فى الوقت الذى كان على الولايات المتحدة أن تواجه هذه الحروب التى أشعلتها الثورات المعادية للاستعمار فى جميع أنحاء العالم وتواجه التحدى من المعسكر الشيوعى.

وخلال تلك الظروف قدم «الجنرال ماكسويل تايلور» نظريته الجديدة فى الحرب المرنة التى أنقذت الولايات المتحدة من هذا المأزق ونقلتها من وضع الدفاع إلى وضع الهجوم وتناول مسألتين: الأولى مسألة الدفاع عن أمن الولايات المتحدة وحلفائها. والثانية مواجهة الحركات الثورية الوطنية والاشتراكية فى جميع أنحاء العالم[٣] ويهمنا هنا المسألة الثانية وهى مواجهة الحروب التى تشعلها الحركات الوطنية والاشتراكية فى شتى أنحاء العالم، حيث طالب الجنرال ماكسويل بتنظيم قوات تقليدية أمريكية ترابط فى الولايات

---

(١) جمال عبدالناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر، مصلحة الاستعلامات القسم الخامس، بدون، ص ٤٣٧، ٤٢٩.

(٢) الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، وزارة الارشاد القومى، الجزء الأول والثانى، القاهرة ١٩٦٩ ، الصفحات (٧٦ ـ ٨٣) (١١٨، ١٢٠).

(٣) د. عبدالعظيم رمضان، رؤية تاريخية للصراع، مجلة أكتوبر، العدد ٥٢٣، القاهرة، ٢ نوفمبر ١٩٨٦.

المتحدة وتتكون من وحدات الجيش والبحرية ومشاة البحرية وسلاح الطيران وتكون تحت قيادة موحدة وتكون مهمة هذه القوات هى مواجهة الحروب المحدودة التى تثيرها حركات التحرير الوطنى والحركات الاشتراكية والقضاء عليها.

وكان الشرق الأوسط أحد المناطق الهامة والرئيسية للاستراتيجية الأمريكية، حقيقة لم تحقق نجاحاً كبيراً ولكنها كانت مصممة على تنفيذ استراتيجيتها بالمنطقة وكان هناك سباق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى الذى كان لظهوره عاملاً جديداً فى المنطقة، فلأول مرة يستطيع الاتحاد السوفيتى أن يجد موطىء قدم فى هذه المنطقة وأصبح التوسع فى نفوذه مؤثر واستطاع أن يجد له أنصاراً مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر كما كانت الأحزاب الشيوعية تقوى وتنظم فى غالبية دول الشرق الأوسط واعتمد السوفيت فى تنفيذ استراتيجيته على المعاونة فى التسليح بدون شروط[١]، والمساعدة فى التصنيع - والمساندة فى الأمم المتحدة لدول المنطقة. كما استفاد من كل أخطاء استراتيجية الغرب وصحح هذه الأخطاء وقام بالعمل المضاد. وكان بناء السد العالى من أكثر الأمثلة تطبيقاً لذلك. ولهذا عملت الاستراتيجية الأمريكية على حصر النفوذ السوفيتى واستبعاده من المنطقة، ولكن وقفت مسألة الصراع العربى الاسرائيلى حائلاً لتقدم نفوذه بالمنطقة.

هذا ويمكن تقسيم سياسة دول منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للنفوذ الأمريكى والسوفيتى كالتالى:

- دول يعتمد عليها الغرب فى تحقيق سياساته وزيادة مركز ثقله مثل «السعودية - الأردن - تونس - المغرب - لبنان».
- دول استطاع النفوذ السوفيتى الحصول على صداقتها وتأييدها مثل مصر وسوريا والعراق «حيث أصبح للحزب الشيوعى فى الأخيرة سلطة قوية فى البلاد فى عهد عبدالكريم قاسم» كما اتجهت الجزائر بعد استقلالها من فرنسا الى اتخاذ الاسلوب الاشتراكى كمنهاج لسياستها.
- دول حاولت اتخاذ سياسة الحياد الإيجابى ومحاولة منع الدوران فى فلك الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى ومحاولة قيادة وزعامة المنطقة وكانت مصر مثالاً لذلك.
- دول تحت الحماية البريطانية وهى دول الخليج وجنوب اليمن.

(١) El-Hussini Mchrez. Soviet Egyption Relations, 1945 - 1985 Macmilan Press London, 1989, P. 40.

وبنهاية هذه الفترة فإن الولايات المتحدة كانت هى الطرف الدولى الأقدر على الحركة فى ساحة المنطقة فبرغم كل ما قدمه الاتحاد السوفيتى لحركات التحرير العربى ومساندتهم بالسلاح - وفى الأمم المتحدة، إلاّ أن كتلا سياسية كبيرة فى العالم العربى كانت تنظر إليه بريبة، بل وتناصبه العداء ولا تمانع من أن تجعل من أوطانها قواعد لمحاصرته فى الحرب الباردة.

هذا ويمكن تلخيص أهداف السياسة الأمريكية[١] فى اخراج الاتحاد السوفيتى من المنطقة قبل أن يتمكن من تثبيت مكانته ونفوذه فيها وتعزيز المصالح الأمريكية الاقتصادية والعسكرية بكل الوسائل وفى مقدمتها دعم مراكز الولاء التقليدى للغرب على الأراضى العربية، وحصار المراكز الثورية الجديدة فى العالم العربى واسقاطها.

وبنهاية الامبراطورية البريطانية فى المشرق، وبانتهاء دور فرنسا فيه قبلها، أصبحت الولايات المتحدة وريثاً لكل من بريطانيا وفرنسا ضد حركة القومية العربية الصاعدة، ووجهاً لوجه أمام الاتحاد السوفيتى، الذى يتقدم إلى المنطقة باعتباره الصديق الوفى لهذه الحركات.

وكانت العقبة الرئيسية لتحقيق نجاح السياسة الغربية هى «اسرائيل» - وعدم قبول الدول العربية لها فى المنطقة، وهذا مرجعه إلى السياسة الأمريكية تجاه اسرائيل[٢] والتى تتمثل فى التعاطف الأمريكى العام معها لأسباب تاريخية وسياسية ونفسية متعددة، ومنها النفوذ الواصل عن طريق اللوبى اليهودى فى المؤسسات السياسية والاعلامية والمالية الأمريكية إلى جانب التعهدات الرسمية الأمريكية لاسرائيل بضمان أمنها ومساندتها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً والتى ترى فيها المنفذ لدور المصالح الاستراتيجية الغربية بالمنطقة.

هذا وقد ووجهت السياسة الأمريكية بعقبة أخرى وهو تصاعد الدور المصرى بالمنطقة وقدرته على التصدى لهذه السياسة، ومن ثم كان هناك إتجاهان فى طريقة تنفيذ ذلك بالنسبة للتعامل مع مصر.

- **الاتجاه الأول:** ويمثله «كيرميت روزفلت» - ويرى أهمية التعاون مع جمال عبدالناصر، حيث انه القوة فى المنطقة، علاوة على انه يعادى الشيوعية بالمنطقة.

(١) دوايت أيزنهاور، مذكرات أيزنهاور، الجزء الرابع، ترجمة هيدبرت يونجمان، دار إحياء التراث العربى، بيروت ١٩٦٩.

(٢) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٨٨، ص ٧٩/ ٨٠.

□ **الاتجاه الثاني**: وكان يتزعمه أحد أقطاب وكالة المخابرات المركزية وهو «جيمس انجلتون»[١] ـ الذى كان يرى أن الضمان الوحيد لمصالح الولايات المتحدة وأمنها فى الشرق الأوسط مرهون باسرائيل، والتعاون معها وتقويتها لكى تصبح الأداة الضاربة للنفوذ الأمريكى فى المنطقة.

وعلى هذا فقد وجدت السياسة الغربية فى بداية الستينات أن زعامة جمال عبدالناصر لمصر ولمعظم الدول العربية هى العامل الذى يهدد تنفيذ سياستها فى الشرق الأوسط وانه لابد من السيطرة عليها أو تحييدها.

لهذا كانت السيطرة على مصر أحد أهداف السياسة الغربية فى الشرق الأوسط ولهذا كان أمامها أحد أمرين للتخلص من عبدالناصر وهما إما بالإغتيال أو هزيمة ساحقة أمام اسرائيل.

و يمكن تقسيم مراحل السياسة الأمريكية تجاه مصر إلى مرحلتين متميزتين[٢]:

○ **المرحلة الأولى**: وهى مرحلة الاحتواء والتحييد (من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٣):

ويمكن تقسيمها إلى فترتين..

- **فترة حكم الرئيس ايزنهاور**: والتى قامت على محاولة تصفية مركز وزعامة جمال عبدالناصر إما عن طريق العزل السياسى أو عن طريق الحصار الاقتصادى، وكذلك العمل على الفصل بين القاهرة ودمشق ومحاولة تنفيذ انقلاب لصالحها، واستمر هذا الاتجاه سائداً حتى نجح الانفصال عام ١٩٦١.
- **فترة حكم الرئيس جون كنيدى**: وتقوم على خطين متوازيين هما[٣]: خطة مساعدة «عبدالناصر» فى المواجهة الدائرة بينه وبين الاتحاد السوفيتى والشيوعيين العرب... وخطة ردع «لعبدالناصر» باعتباره عائقاً أمام الاستراتيجية الغربية بالمنطقة وتحددت رؤية الولايات المتحدة خلال هذه الفترة ـ فى أن جمال عبدالناصر لايزال عنصراً هاماً فى مقاومة الشيوعيين ونفوذ الاتحاد السوفيتى بالمنطقة، وهناك قدر معقول من الافتراض بأنه إذا تلقى مساعدات مناسبة، فقد يجد أن من مصلحته الاستمرار فى سياسة تكفل تحقيق بقائه داخل حدوده وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للآخرين.

(١) ممثل وكالة المخابرات المركزية فى سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة خلال النصف الثانى من الخمسينات.
(٢) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص ١٧٦.
(٣) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص ٥٢١.

كما ان تفاعلات هذه العوامل، قد تدفعه إلى رؤية الضوء الذى يسهل عليه تجاوز عقدة استمرار الصراع مع اسرائيل، واذا أمكن الوصول إلى سلام بين مصر واسرائيل، فليست هناك قوة عربية تستطيع أن تعرقل هذا الاتجاه وعلى هذا يمكن أن نلخص الاستراتيجية الأمريكية خلال هذه المرحلة فى الآتى:

- الاستمرار فى تبادل الاتصال مع جمال عبدالناصر، ومساندته اقتصادياً مما يؤدى إلى زيادة إمكانيات الضغط عليه.
- المساندة والدعم للسعودية وللأسرة المالكة لضمان حمايتهم من التدخل المصرى.
- استمرار مساندة اسرائيل اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

وكانت اسرائيل ترى ان التدخل المصرى وتورطه فى اليمن بالقوات والأموال يعمل على استبعاد مصر ولو مؤقتاً من التعرض لها.

❑ المرحلة الثانية:

وهى مرحلة الصدام بين مصر والولايات المتحدة (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧):

كانت احتمالات الصدام بين الاستراتيجية الأمريكية وسياسة مصر كبيرة نتيجة لتغيير الظروف فى الشرق الأوسط وخاصة من ناحية مكانة مصر وزعامتها للمنطقة العربية وذلك لتغير القيادة الأمريكية وسياستها تجاه المنطقة وتمثلت تلك السياسة فى:

أ ـ سياسة الحصار الاقتصادى ضد مصر[1].

ب ـ ضرورة أن تعود مصر إلى حدودها الداخلية وفقد نفوذها فى منطقة الشرق الأوسط (إما بإغتيال عبدالناصر ـ أو بهزيمة ساحقة أمام اسرائيل).

حـ ـ زيادة التقارب الأمريكى ـ الاسرائيلى خاصة مع تلاقى أهدافهما الاستراتيجية

ثانياً: الموقف السوفيتى:

لم يكن للاتحاد السوفيتى تواجد فى منطقة الشرق الأوسط قبل عام ١٩٥٥ ولكن ما أن انتهت حرب عام ١٩٥٦، فقد حاول أن ينال مكافأة على معاونة مصر خلال فترة العدوان الثلاثى بارسال الانذار السوفيتى[2].

---

(١) جون بادر، محاولة اتصال أمريكا بالعالم العربى، واشنطن ١٩٦٧، ترجمة المخابرات العامة، بدون، ص ١٤٧.

(٢) د. صلاح العقاد، تطور النزاع العربى الاسرائيلى ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

ولكن فى ضوء اقتناع جمال عبدالناصر بسياسة عدم الانحياز - حيث كان يرى الاحتفاظ بصداقة الاتحاد السوفيتى للتوازن مع التفوق الغربى فى المنطقة - فقد اتجه الاتحاد السوفيتى ناحية سوريا خاصة بعد أن أصبح الحزب الشيوعى أحد القوى المؤثرة فى الساحة السورية.

ومع قيام الوحدة بين مصر وسوريا - بدأ النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبدالناصر والاتحاد السوفيتى. خاصة وأن عبدالناصر اعتبر أن الشيوعيين عملاء ولا يتحركون إلا بتعليمات من موسكو، بل وتم إلقاء القبض عليهم وطردوا من وظائفهم(١).

عموماً يمكن أن نلخص السياسة السوفيتية تجاه المنطقة فى العمل على التعاون بين القوى الصديقة فى الشرق الأوسط والتعاون معها وعدم السماح باجهاضها، لذلك شجعت التعاون بين الشيوعيين العرب والقوى الثورية على أمل السيطرة على هذه الدول، وتدعيم الهجوم على الدول ذات النظام الملكى أو المتحالفة مع الغرب(٢) مع الاتجاه نحو التغلغل فى دول المنطقة.

فقد اعتمدت السياسة السوفيتية على التغلغل فى الدول التقدمية بالشرق الأوسط ومحاولة السيطرة عليها وكانت وسائلها فى ذلك هو دعم الأحزاب الشيوعية فيها ومحاولة السيطرة على وسائل الاعلام والاقتصاد واستمرار الدعم بصفقات الأسلحة والمعونة الاقتصادية والفنية وبناء الصناعات المختلفة والدعم المعنوى فى الهيئات الدولية ومساندتها فى صراعها ضد الولايات المتحدة، وبهذا أصبح الاتحاد السوفيتى المناصر والصديق لشئون المنطقة ودول العالم الثالث - وارتكز محور العمل فى المنطقة على الجزائر - مصر - اليمن - اليمن الجنوبية - سوريا - العراق.

وهكذا تركزت الجهود السوفيتية للعمل على الحفاظ على المكاسب التى حصلت عليها وتدعيمها وزيادة العمل من خلال اتمام مهمة كفالة الأسس السياسية والاجتماعية اللازمة لتقدم هذه الدول نحو الاشتراكية ثم استمرار الوقوف ضد مخططات الغرب فى المنطقة.

إضافة إلى إصدار الوعود بالوقوف فى جانب الدول العربية المواجهة لاسرائيل خاصة «سوريا» بأن الاتحاد السوفيتى لن يقف ساكناً أمام أية محاولة تستهدف خرق

(١) د. محمد نصرالدين فهمى، مشكلة فلسطين والصراع الدولى (١٩٤٥ - ١٩٦٧)، القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٦، ص ٩٣.

(٢) والتر لاكير، المرجع المشار إليه، ص ٣٠١.

السلام فى منطقة تجاور حدوده... فقد كان هدف الاتحاد السوفيتى هو المحافظة على سوريا وإمدادها بالمعونات المختلفة وكذلك الضغط على الدول الصديقة، على رأسها مصر لحماية هذا النظام، مع استمرار محاربة أى مبادرات أمريكية لحل مشكلة النزاع العربى الاسرائيلى، واستغلال التشويه الذى أصاب سمعة الولايات المتحدة نتيجة لإمداد اسرائيل بالأسلحة وذلك بالتقرب إلى الدول العربية التى على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة.

وأيضاً التعاون مع الدول الصديقة فى كافة المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية على المستويات العالمية والاقليمية لتأييد القضايا المشتركة وتغذية الاتجاه المعادى للولايات المتحدة، مع الحصول على نقاط ارتكاز فى الدول ذات الموقع الهام لموازنة التواجد الأمريكى بالمنطقة ويؤثر سلبياً عليها.

هذا إلى جانب التواجد بقوات عسكرية بالقرب من المناطق التى بها مصالح حيوية لكل من الولايات المتحدة والغرب خاصة فى البحر الأحمر والخليج العربى والمحيط الهندى والبحر المتوسط، وبذلك يمكن له السيطرة على طرق المواصلات والملاحة العالمية فى المنطقة، مع دعم الاقتصاد السوفيتى بالحصول على أكبر قدر ممكن من العائدات المالية والمواد الخام المتاحة فى كثير من دول المنطقة مقابل تلبية جانب هام من احتياجاتها الدفاعية.

ثالثاً: موقف إسرائيل:

وعت اسرائيل للدروس المستفادة من صراعها مع العرب حتى نهاية الخمسينيات وفى ضوء هذه النتائج بدأت تحدد الخطوط التى يجب أن تكون عليها سياستها فى منطقة الشرق الأوسط والتى حددتها فى عدة اتجاهات[1] أولها: إن الجيش الاسرائيلى بفضل ما أتيح له من إمداد فرنسى وبريطانى قبل المعركة وأثنائها مازال يمثل أقوى قوة ضاربة فى المنطقة ومن الآن فصاعداً، فإن هذا الجيش لابد له أن يحصل على أولوية مطلقة فى موارد اسرائيل، وكانت فرنسا على استعداد لتوريد السلاح على أمل أن تستطيع اسرائيل أن تكون رادعاً للحركة القومية العربية وبالذات بالنسبة لامتداد هذه الحركة إلى شمال افريقيا وفى الجزائر بالتحديد... وثانيها: التركيز فى القوة الاسرائيلية على الطيران، فهو السلاح القادر على الحركة الخاطفة فى احداث المفاجآت، وهو سلاح يتطور بسرعة وتتزايد طاقته وبكثافة النيران التى نقلها فى دقائق إلى أعماق «العدو العربى». وثالثها:

(١) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص ١٣٨، «عن ملف لجنة الأمن والدفاع فى مجلس الوزراء الاسرائيلى».

إحاطة الجيش الاسرائيلي بحالة أسطورية تستند إلى تقدمه السريع في سيناء لتكون من هذه الحالة الأسطورية في حد ذاتها قوة ردع نفسية تفرض الخوف في نفوس الأعداء.. ورابعها: ضرورة البحث عن حليف دولي قوي يحل محل فرنسا، الأكثر إخلاصاً وكان الاختيار الطبيعي هو «الولايات المتحدة الأمريكية» والتي كانت متعاطفة مع اسرائيل. وكان الجسر الرئيسي هو اللوبي الصهيوني بالولايات المتحدة الأمريكية.. وخامسها: محاولة إيجاد مصدر آخر للسلاح. وكان التركيز على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية حيث كانت الأخيرة على إستعداد لأن تستجيب للمطالب الاسرائيلية.. وسادسها: إعتبار القوة النووية هدفاً أساسياً في الضرورات الاسرائيلية، فهذه القوة ضمان أخير إذا قلت واردات السلاح التقليدي ثم إن هذه القوة لا تحتاج إلى حشود بشرية في ميدان القتال يمكن أن تكلف اسرائيل تضحيات كثيرة لا قبل لها بها. فضلاً عن أن السلاح النووي أرخص في التكلفة على المدى البعيد من سباق الأسلحة التقليدية، فوجود سلاح نووي يعتبر سلاح رادع ضد العرب.

وقد ارتكزت السياسة العسكرية الاسرائيلية على تقوية الاتصالات بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وتأكيد مفهوم أن اسرائيل تستطيع أن تقوم بدور في المنطقة وانها الحليف الرئيسي لها وان اعتماد اسرائيل أساساً على الولايات المتحدة (إعلان الرئيس كيندي في عام ١٩٦٢ أن اسرائيل حليف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط)(١) مع تقوية القوات المسلحة الاسرائيلية وإيجاد أكثر مصدر للسلاح فبعد صفقة الطائرات سوبر مستير من فرنسا. تسلمت من بريطانيا غواصتين علاوة على صفقة من الدبابات السنتوريان، وبعد ذلك تم التوصل إلى الولايات المتحدة لتكون مصدراً لأول مرة للسلاح. حيث تمكن الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة من عقد صفقة الصواريخ هوك في أغسطس ١٩٦٢، وبهذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مورداً للسلاح لإسرائيل(٢)، وإستغلال عقد اضطهاد اليهود لدى ألمانيا الاتحادية. حيث تم توقيع اتفاقية سرية للمعونة تضم أسلحة ونواحي اقتصادية والتي بلغت «٤٠ مليون دولار معونة اقتصادية و٥٠٠ مليون دولار معونة عسكرية».

وفي اطار القوة النووية. تم الاتفاق مع الحكومة الفرنسية قبل تولي الرئيس «ديجول» الحكم على رفع طاقة مفاعل ديمونة من ٥٠٠ كيلوات إلى ٢٤ ألف كيلوات حراري، كما

(١) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص ٧٠٤.

(٢) اسحق رابين، مذكرات اسحق رابين، إصدار الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٧٩م، ص ٩.

قامت فـرنسا بتسليم اسرائيل كمية من اليورانيـوم الطبيعى إلى جانب معدات التبريد باستعمال الماء الثقيل، وكان ذلك يسمح لاسرائيل بامكان تحويل البلوتونيوم المحترق إلى قنابل ذرية[١].

وقد استغلت اسرائيل تورط مصر فى حرب اليمن - إلى تطوير قدراتها العسكرية والعمل على تحقيق هدف محدد، هو تحويل مجرى نهر الأردن، كما ساعدت على استمرار التورط المصرى فى حرب اليمن مما يعطى لها الحرية والقدرة على العمل فى المنطقة.

وباستخدام اللوبى الصهيونى والارهاب ضد العلماء الألمان فى مصر، الذين يعملون فى مشروع صناعة الصواريخ بمصر، حيث تمكنت اسرائيل من إدخال الولايات المتحدة كطرف فى الضغط على مصر من أجل تجميد مشروع الصواريخ بها، وكذلك لتوسيع شقة الخلاف والإساءة إلى العلاقات المصرية الأمريكية وقطع المساعدات الاقتصادية عنها. وأيضاً باستغلال ظروف التفكك العربى فى التسلل إلى دول أفريقيا من أجل السيطرة على البحر الأحمر ودعم اقتصادياتها - حيث يناسب هذا النشاط الاستراتيجية الأمريكية ويخدم أغراضها بأقل التكاليف.

هذا وقد استمرت محاولات اسرائيل بإبرام الصلح مع جيرانها العرب وضمان بقائها وإظهار بقاء اسرائيل فى خطر من جانب الدول العربية وقد حدد بن جوريون فى خطابه إلى جون كيندى فى ٢٦ إيريل عام ١٩٦٣ عدة نقاط[٢]... أولها: أن التعهد بإقامة اتحاد عسكرى بين الدول العربية الثلاث (مصر - سوريا - العراق) يتضمن وعداً بالعمل على تحرير فلسطين، هذا التحالف العسكرى فى حد ذاته سوف يؤثر سلبياً على استقرار وأمن اسرائيل... وثانيها: إذا حدث اختبار للقوة، فان اسرائيل تعتقد أن فى استطاعتها إلحاق الهزيمة بالدول الثلاث (مصر - سوريا - العراق)... وثالثها: إن المساعدات العربية والأمريكية للجمهورية العربية المتحدة، قد ساعدتها على أن تحصل على الأسلحة السوفيتية للقيام بأى عمل ضد اسرائيل... ورابعها: ان الحل الفعال الوحيد لرد خطر مخططات الجمهورية العربية المتحدة يكمن فى إعلان أمريكى - سوفيتى مشترك يضمن السلام الاقليمى والأمن لدول الشرق الأوسط، ويترتب عليه قطع كل أنواع المساعدات

(١) المخابرات العامة، تقرير صادر عن المساعدات الألمانية لاسرائيل، القاهرة ١٩٧٥.

(٢) دراسة من وثائق العلاقات الأمريكية الاسرائيلية، قام بها الجنرال (موردخاى جازيت) مدير المخابرات الاسرائيلية ونشرها مركز الدراسات للشرق الأوسط وافريقيا بجامعة تل أبيب عـام ١٩٨٣م.

الاقتصادية والعسكرية لأى طرف يرفض الاعتراف بجيرانه... وخامسها: قيام حلف دفاعى بين اسرائيل والولايات المتحدة.

وبالتالى فما ان ساءت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية حتى تغيرت الاستراتيجية الاسرائيلية إلى أسلوب آخر وهو استعراض القوة لجيرانها والحد من العمل الفدائى العربى الذى بدأ عام ١٩٦٥، كما قامت بتصعيد العمليات العسكرية الحادة فشنت فى يوليو ١٩٦٦ هجوماً جوياً كبيراً على مناطق تحويل نهر الأردن فى سوريا. وفى نوفمبر ١٩٦٦ شنت اسرائيل عدواناً واسع النطاق ضد قرية السموع بالضفة الغربية للأردن[١]، وكانت هذه المنطقة سبباً فى ازدياد التوتر وتصاعد الصدام المسلح عبر الحدود وخطوط الهدنة.

وأيضاً قامت سياسة اسرائيل نحو الدول العربية فى العمل على تجزئتها وتفكيك تحالفاتها الراهنة لكى يتسنى من خلال ذلك انتزاع القبول الضمنى من جانب تلك الدول، وبممارسة الضغوط الأمريكية على الحكومات العربية - لتلبية مطالب اسرائيل وذلك باستغلال التنافس القائم بين الدول العربية والعمل على تصعيده واستعماله. وبهذا ارتبطت الاستراتيجية الاسرائيلية مع الاستراتيجية الغربية فى منطقة الشرق الأوسط، وأصبح الموقف على حافة الصدام فى مطلع عام ١٩٦٧، والتقت سياسة كل منها على أن تقوم اسرائيل بالدور الرئيسى فى الخطة المبيتة ضد العرب فتشن هجوماً كاسحاً[٢]، وان كان محدود المدى - لإسقاط الحكم الثورى السورى تهيئة لقيام حكم آخر موالى للغرب.

وأدلى رئيس حكومة اسرائيل فى معركة التمهيد النفسانى للعدوان المبيت على العرب خلال هذا العام فصرح «بأن حرب العصابات أمر لا يقبله العقل ولا يمكن ترك الأمر هكذا، ومن الواضح ان سوريا هى مصدر التخريب والمخربين الذين يفدون إلينا».

واستطرد قائلاً: «ان مستقبل دولة اسرائيل أصبح غير مضمون».. وان استمرار الأمر على هذا المنوال سيجبر اسرائيل أن تتصرف بمثل ما يجب على كل حكومة مدركة لمسئولياتها إزاء مواطنيها أن تعمله[٣]. هكذا كانت النية الاسرائيلية للعدوان على الدول العربية عام ١٩٦٧ من أجل تحقيق أهدافها التى حددتها وفى مقدمتها تدمير القوة المسلحة العربية واحتلال الأراضى، وفرض الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة.

---

(١)، (٢)، (٣) مصادر خاصة بالمؤلف

◻ الحجم العام وخطط القوات المتضادة[١]

■ القـوات الاسرائيلية :

كانت قوات الدفاع الاسرائيلية باستكمال التعبئة العامة لها فى الرابع من يونيه ٦٧ تضم حوالى ٢٥٠ ألف جندى، منهم ٢٢٥ ألف من الجنود النظاميين ومنهم حوالى ٥٠ ألف من المحترفين من المجندين الزامياً فى الجيش العامل إلى جانب حوالى ٢٠٠ ألف جندى من قوات الاحتياط التى يتم استدعاؤهم من أعمالهم المدنية.

وتشكل هذه القوات فى حوالى ٢٥ لواء منها: تسعة ألوية مدرعة، اثنين لواء ميكانيكى، وعشرة لواء مشاه، وأربعة ألوية مظلات إلى جانب حوالى ١٥ لواء حرس حدود وتضم حوالى ١٠٠٠ دبابة مختلفة الأنواع، ١٥٠٠ مركبة مدرعة، ٢٠٠ قطعة مدفعية، ٥٠٠ صاروخ سام، ٥٥٠ مدفع مضاد للطائرات، ٢٨٦ طائرة قتال من أنواع الميراج والسوبر مستير والمستير وأوراجانز والقاذفات الخفيفة إضافة إلى ١٥ قطعة بحرية من زوارق الداورية والطوربيد والمدمرات والبوارج الحربية.

■ القـوات المصـرية :[٢]

كان إجمالى القوات العربية المشاركة فى العمليات حوالى ٣٢٨ ألف جندى وضابط منهم ٢١٠ ألف من مصر، ٥٥ ألف من الأردن، ٦٢ ألف من سوريا وتشكل هذه القوات فى ٤٢ لواء منهم ٢٢ لواء مصرى، ١٠ لواء أردنى، ١٢ لواء سورى. وتضم حوالى ٢٣٣٠ دبابة منها ١٣٠٠ دبابة مصرية، ٢٨٨ دبابة أردنية، ٧٥٠ دبابة سورية، ٩٦٠ قطعة مدفعية منها ٥٧٥ قطعة مدفعية مصرية، ٢٦٣ قطعة أردنية، ٣١٥ قطعة سورية، ١٨٤٥ مركبة مدرعة منها ١٠٥٠ مركبة مصرية، ٢١٠ مركبة أردنية، ٥٨٥ مركبة سورية، ١٦٠ صاروخ سام، ٦٨٢ طائرة قتال من أنواع ميج ٢١/١٩، ميج ١٥/١٧، تى يو ١٦، أى ال ٢٨ منها ٤٣١ طائرة مصرية، ١٨ طائرة أردنية، ١٢٧ طائرة سورية إلى جانب ١٠٦ طائرة مقاتلة عراقية.

إضافة إلى ٨٦ قطعة بحرية مصرية، ٢١ قطعة بحرية سورية.

---

(١) لجمالى حجم القوات المتضادة ملحق (د) ١، ٢ المرفق

(٢) النصر المصير، مرجع سبق ذكره، ص ٣١١، ٣٨٢

□خطط القــوات المتضادة

■ خطة العمليات للقوات الاسرائيلية:

ارتكزت الخطة الاسرائيلية على ثلاث مبادىء رئيسية... أولها: تحقيق المفاجأة الاستراتيجية والتعبوية... وثانيها: احراز التفوق فى القوات الجوية والمدرعات ... وثالثها: تحقيق المبادأة بقيام القوات الاسرائيلية بشن هجومها قبل إستكمال استعداد القوات المصرية فى سيناء... على أن تبدأ العمليات بضربة جوية مركزة ضد القواعد والمطارات لتدمير القوات الجوية المصرية والقوات الجوية للدول العربية المشاركة فى العمليات.

وبتمام تنفيذ ذلك يتم اختراق خط الجبهة المصرية فى قطاعين ـ القطاع الساحلى الممتد من رفح ـ العريش بقوة فرقة اسرائيلية بقيادة الجنرال «اسرائيل طال» ـ وقطاع وسط سيناء فى مناطق أبوعجيلة وأم كتاف بفرقة أخرى بقيادة «اريل شارون» ـ مع استعداد فرقة ثالثة لاستغلال النجاح المتوقع إما بين فرقتى طال وشارون أو جنوب فرقة شارون طبقاً للموقف، ثم التوغل فى عمــق ســيناء لتدمير القوات المصرية الواقعة فى منطقة جبل لبنى وامتدادها، مع تخصيص مجموعة عمليات للتقدم نحو القناة والاستيلاء على شــرم الشــيخ.

وقد قررت هيئة الأركان العامة الاسرائيلية حشد معظم قواتها العسكرية الرئيسية ضد مصر، وكان هذا يعنى تجنب عمليات إيجابية على الجبهات الأخرى ـ مع المحافظة على الأوضاع الدفاعية التى توفرها القوات الاسرائيلية المحدودة فى مواجهة هذه الجبهات إلى أن يتم تدمير الجيش المصرى، أو إلى أن يستولى الاسرائيليون على الخطوط الدفاعية المصرية الرئيسية فى سيناء.

ومع تولى موسى ديان مهام وزارة الدفاع فى ٣٠ مايو ١٩٦٧ على اثر استقالة ليفى أشكول من منصبه كوزير للدفاع مكتفياً برئاسته للوزراء، ورغم معارضة ديان بشدة لشن حرب متعددة الجبهات، وبالتالى فقد كان يعترض على أى تورط ضد سوريا وكان يأمل فى نفس الوقت تجنب قتال مع الأردن أيضاً ورغم ذلك فقد التزم بتنفيذ خطط الحرب القائمة ضد مصر بأقصى قدر من العدوانية.

□ خطط العمليات العربية

■ خطة العمليات المصرية:

يمكن القول بأنه لم تكن هناك خطط عمليات عربية منسقة للعمليات المشتركة ضد اسرائيل رغم وهم القيادة العربية الموحدة - حيث لم يبذل أى جهد حقيقى للتنسيق بين مصر وسوريا من جانب، أو بين مصر وسوريا والأردن من جانب آخر وقد اقتصر التنسيق مع الأردن على لقاء بين عبدالناصر والملك حسين يوم ٣٠ مايو، وصل بعده بيومين القائد المصرى اللواء عبدالمنعم رياض إلى الأردن قبل نشوب الحرب بيومين لقيادة جيش الأردن الذى لا يعرف عنه شيئاً.

وعندما أمر الرئيس جمال عبدالناصر بحشد القوات المسلحة المصرية شرق قناة السويس فى مايو عام ١٩٦٧، تم إعادة إنتشار القوات المسلحة(١) بأسلوب يخالف الخطة الدفاعية الموضوعة وارتبط إلى حد كبير بالمعلومات المضللة التى كانت تصل للقيادة العامة المصرية عن تحركات وحشد القوات الاسرائيلية، وبدأت القوات المصرية بأوامر متلاحقة من القيادة العامة تعيد انتشار القوات المصرية بين التركيز على شرق سيناء تارة وشمال سيناء تارة أخرى.

وقد رصد تحرك للواء الرابع عشر المدرع - والذى كان مفروضاً طبقاً للتخطيط أن يشكل رأس حربة للقوات الضاربة فى الشمال فى الخطة «قاهر» - تحرك شرقاً إلى المنطقة المجاورة لأبوعجيلة ثم إلى العريش ومنها إلى رفح بالقدر الذى قطعت دباباته من طراز ت ٥٤، ت ٥٥ الروسية الصنع، مايقرب من ١٢٠٠ كيلومتراً عبر الصحراء فى الأسابيع الثلاثة قبل بدء العمليات.

ولم تختلف تجربة اللواء الرابع المشاه عن تجربة اللواء الرابع عشر المدرع كثيراً، والذى اقتضت الخطة الأصلية بالنسبة له التحرك إلى منطقة شرم الشيخ وبعد صدور الأوامر له بالتحرك إليها عقب إنسحاب قوات الطوارىء الدولية منها وتسرع اللواء فى التحرك جنوباً، صدرت إليه الأوامر بالعودة إلى السويس، ثم من السويس صدرت له الأوامر بالتحرك إلى منطقة رفح، وما كاد اللواء يقطع نصف المسافة إلى الموقع الجديد حتى نشبت الحرب، ثم صدرت إليه الأوامر بالعودة إلى القاهرة بعد ذلك - ثم كلف خلال التحرك الأخير بالدفاع عن منطقة غرب القناة..

ومع تضارب الأوامر وكثرة التعديلات فى الخطة وفى الثامن والعشرين من مايو

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٢

أرسل الفريق صلاح محسن قائد قوات الجبهة المصرية فى سيناء - أرسل رئيس أركانه إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة للحصول على إيضاحات وتوجهات من مهمة قوات الجبهة الشرقية وهل هى دفاعية أم هجومية(١).

وعاد رئيس أركانه من القاهرة دون الحصول على إيضاح يلقى الضوء على استفساراته سواء من الفريق مرتجى قائد القوات البرية وقائد جبهة القتال أو اللواء أحمد اسماعيل رئيس أركانه فى ذلك الوقت.

وبالتالى فقد بدأت العمليات فى ٥ يونيه ١٩٦٧ والقوات المسلحة المصرية المنتشرة طولاً وعرضاً فى سيناء دون تخطيط عسكرى واضح يحدد لها مهامها المنتظر أن تقوم بها سواء دفاعية أو هجومية.

■ خطة العمليات الأردنية:

كانت القوة الرئيسية للجيش الأردنى تتمركز فى الضفة الغربية فى قطاعى المنطقة الشمالية حول مدينتى جنين ونابلس وامتدادها جنوباً من رام الله عبر القدس حتى الخليل.. ويدافع عنها ستة ألوية إلى جانب لواءين فى القدس ولواء فى منطقة عمان ولواء آخر فى الشمال فى مواجهة بيت شين.

وقد شكلت القوة الضاربة لجيش الأردن من اثنين لواء تمركزت فى وادى الأردن شرق تلال الضفة وشرق القدس إضافة إلى فرقة مدرعة عند منطقة الفرق وقد انضمت إليها فرقة مدرعة عراقية عند بداية العمليات. وقد وصل حجم الجيش الأردنى حوالى ٥٥ ألف مقاتل مشكلة فى ثمانية ألوية ولواءين مدرعات وحتى خمسة كتائب مشاه ومدرعة منفصلة.

■ خطة العمليات السورية:

فى ١٦ مايو ١٩٦٧ وطبقاً للتنسيق مع مصر أعلنت حالة الطوارىء وبدأت سوريا فى تنفيذ خطة التعبئة المخططة ووصل حجم القوات المسلحة السورية حوالى ٧٠ ألف مقاتل تحت قيادة الفريق أول أحمد سويدان، مشكلة فى ١٣ لواء منها ستة لواء مشاه، اثنين مدرعات، واحد ميكانيكى، أربعة احتياطى من المشاه.

تم حشد ثمانية منها على مرتفعات الجولان غرب القنيطرة فى خطين دفاعيين كل منهما بقوة ثلاثة ألوية، واتخذت أربعة منها أوضاعاً دفاعية بين القنيطرة ودمشق وتمركز لواء مشاه بالقرب من اللاذقية.

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٣

□ سير أعمال القتال:

على الجبهة المصرية... بدأت العمليات الاسرائيلية ضد مصر حوالى الساعة الثامنة من صباح الخامس من يونيو بتوجيه ضربة جوية اسرائيلية مركزة بقوة ١٢٠ قاذفة مقاتلة اسرائيلية على ثلاث موجات كل منها ٤٠ طائرة قتال وقامت بقصف القواعد والمطارات الجوية المصرية فى العريش وبير جفجافه والقاهرة وغرب جبل لبنى وبير تمادا وأبوصوير وكبريت وبنى سويف وإنشاص وفايد.

وخلال ثلاث ساعات تم تدمير حوالى ٣٠٠ طائرة قتال مصرية على الأرض بما فى ذلك القاذفات تى ـ يو ١٦ العملاقة وتدمير ٢٣ محطة رادار والكثير من القواعد المضادة للدبابات وكان من أكثر الخسائر فداحة فى الجانب المصرى هو مقتل حوالى ١٠٠ طيار مصرى وإصابة عدد غير معروف.

ولقد كان لوجود الطائرات المقاتلة المصرية فى العراء وليست فى دشم خرسانية مجهزة ـ طبقاً للقواعد المعمول بها لتوفير الحماية والوقاية الفعالة لها ـ كان لوجودها فى العراء الأثر الأكبر فى زيادة معدل خسائرها بالشكل التى تمت به خلال تلك الضربة الجوية المركزة المفاجئة التى قامت بها القوات الاسرائيلية.. هذا وقد تمكنت ثمانى مقاتلات مصرية من الإقلاع من قواعدها رغم القصف الجوى المركز وتصدت للمقاتلات القاذفة الاسرائيلية وأسقطت طائرتين منها كما أعلنت اسرائيل بأنها فقدت ١٩ طائرة خلال الثلاث ساعات الأولى من القتال.

ونظراً لما أحدثته الضربة الجوية المركزة الاسرائيلية من تدمير يكاد يكون كاملاً للقوات الجوية المصرية وانتزاعها السيادة الكاملة على مسرح العمليات فى سيناء وحرمان القوات البرية المنتشرة طولاً وعرضاً فى سيناء من أهم عنصر لدعم أعمال قتالها ونجاحها وهو القوة الجوية المصرية، وما نتج عن ذلك من صدمة أفقدت القيادة العامة فى مصر القدرة على الحركة، ومع توالى أنباء النجاحات الاسرائيلية على محاور القتال المختلفة دون قيام القيادة العامة المصرية بأى دور منطقى مترابط لممارسة السيطرة على أعمال القتال ومع الشلل التام الذى أصاب قيادات القوات عى إطلاقها فى سيناء نتيجة لعدم وضوح المهمة أو الهدف الذى من أجله قد دفعت إلى سيناء والذى تم دون تخطيط أو تدريب أو إعداد مسبق لتنظيم وإدارة عمليات استراتيجية هجومية أو دفاعية.

ومع ما وصل إلى أسماع القيادة العامة فى مصر من أنباء عما لحق بالقوات المصرية من دمار نتيجة تصديها غير المنظم للهجمات الاسرائيلية المتصاعدة من القوات البرية المدرعة والميكانيكية المدعمة دعماً مركزاً بالقوات الجوية.

وفى ساعة متأخرة من بعد ظهر اليوم الأول للقتال يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ أصدر المشير عبدالحكيم عامر أوامر مباشرة إلى قائد القوات البرية وقائد القيادة الشرقية وقادة التشكيلات الميدانية بالإنسحاب إلى غرب القناة دون أى تخطيط أو تنظيم لذلك الانسحاب.

وبوصول أوامر الانسحاب التى تضاربت الأقاويل بأنها لم تكن منسقة سواء مع القائد الأعلى الرئيس جمال عبدالناصر أو مع هيئة القيادة العامة للقوات المسلحة... وبوصول هذا الأمر إلى القوات المصرية صباح السادس من يونيو بدء التدفق والاندفاع غير المنظم أو المنسق دون قيادة أو سيطرة بل انطلق الجميع وفى وقت واحد أو أوقات متقاربة جداً إلى التحرك فى إتجاه قناة السويس.

قوة مسلحة تعداد المقاتلين فيها ٢٠٠ ألف جندى وضابط يخدمهم عدد مماثل تقريباً من العناصر الإدارية المختصة بالإمداد بالوقود والتعيينات والمهمات والأشغال والمهندسين والمواصلات والخدمات الطبية والعناصر الفنية من ورش مركبات إلى ورش مدرعات إلى ورش مدفعية ودفاع جوى يقترب فى إجماليه إلى عدة آلاف من المركبات بأنواعها سواء العادية أو المجهزة، إضافة إلى ١٣٠٠ دبابة، ٥٧٥ قطعة مدفعية بين مجرورة بعربات ذات عجل من طراز اللوارى الضخمة أو بعربات مدرعة ذات جنزير وصل حجمها إلى ١٠٥٠ مركبة مدرعة.

كل ذلك الحجم الهائل من القوات والأسلحة والمعدات، كان يندفع غرباً عبر محور واحد فقط لا يزيد إتساعه عن ١٠ متر فى أحسن الأحوال هو المحور الأوسط حيث قد استولى على باقى المحاور الأخرى فى سيناء..

محور واحد فقط بهذا الاتساع الضيق ودون قيادة أو سيطرة أو تنظيم تدفقت عليه كل هذه الأنواع من الأسلحة والمعدات والمركبات والمجنزرات والمعدات.. قوات مسلحة استغرق حشدها فى سيناء عشرون يوماً كاملة الفترة من ١٤ مايو موعد بدء التعبئة والانتشار فى سيناء حتى ٥ يونيو موعد بدء القتال.. كل ذلك الحشد كان مطلوباً أن يتحرك من عمق سيناء حتى غرب قناة السويس عبر محور واحد وخلال فترة زمنية لم تتعد ساعات محدودة تجاوزت الـ ٢٤ ساعة فقط... الأمر الذى أدى إلى حدوث خسائر جسيمة جداً نتيجة التداخل فى القوات ومحاولة السبق فى الوصول إلى القناة إضافة إلى السيطرة المعدومة تماماً على تحركاتها.. وقد كثفت القوات الجوية الاسرائيلية بما تملكه من سيادة جوية هجماتها المتواصلة على طول محور التحرك وضد كافة أنواع المركبات

والمدرعات المتحركة الأمر الذى زاد من حجم الخسائر بالصورة التى وصلت إلى حد الانهيار الكامل للقوات المسلحة المصرية...

والتى دخلت سيناء دون تخطيط محدد لمهمتها.. وانسحبت منها أيضاً دون تخطيط أو تنظيم أو سيطرة الأمر الذى أدى إلى تدمير أكثر من ٨٠٪ من مجموعها دون أن تطلق طلقة واحدة على العدو الاسرائيلى المهاجم.

وبإنهيار الجبهة المصرية وخلال ستة أيام قتال تمكنت القوات المسلحة الاسرائيلية من اكتساح القوات الأردنية والسورية والتى كانت تفوقها حجماً وكفاءة قتالية.. ونجحت فى احتلال كل سيناء وهضبة الجولان السورية والضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة على الجبهة الأردنية...!!!(١)

• نتائج الجولة العربية الاسرائيلية الثالثة عام ١٩٦٧ :

لقد شنت اسرائيل حرب عام ١٩٦٧ فى ظل ظروف دولية واقليمية ملائمة طبقاً لعقيدتها العسكرية بعد أن أعدت واستعدت خلال عشر سنوات منذ انتهاء الجولة الثانية عام ١٩٥٦ ، فلقد كان الغرب وفى مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية منحازاً تماماً إلى جانب اسرائيل ويحاول تحجيم دور مصر فى المنطقة والتى تهدد أمن المملكة العربية السعودية بقواتها المتواجدة فى اليمن. علاوة على أن إسقاط نظام الحكم الثورى فى مصر سيؤمن مصالحها ويضعف النفوذ السوفيتى فى المنطقة.

أما فى الاتحاد السوفيتى فهو الذى أشعل الشرارة الأولى فى هذه الجولة بابلاغه مصر عن الحشود الاسرائيلية على الجبهة السورية وتلقفت القيادة السياسية فى مصر هذا النبأ وبدأت فى حشد القوات فى شبه جزيرة سيناء لتثبت زعامتها للعالم العربى وفرض سيطرتها على مياهها الاقليمية بإغلاق الملاحة فى خليج العقبة فى وجه السفن الاسرائيلية وهى ما تغاضت عنه بعد حرب عام ١٩٥٦ وكان الاتحاد السوفيتى يعمل على إيجاد منطقة نفوذ فى الشرق الأوسط وخاصة فى مصر بعد أن وطد مركزه فى سوريا.

أما على الجانب الاسرائيلى فقد بدأت اسرائيل فى التخطيط والاستعداد لهذه الجولة بعد إنتهاء حرب عام ١٩٥٦ مباشرة تحقيقاً لأهدافها التوسعية وضرب فكرة القومية العربية باعتبارها الخطر الأكبر على المصالح الإمبريالية والإغتصاب الصهيونى لفلسطين وقد وضح ذلك كله فى إحدى وثائق حلف بغداد التى عثرت عليها الثورة العراقية عام ١٩٥٨ بعد القضاء على الحكم الملكى فيها ـ وقد جاء بهذه الوثيقة مايلى:

(١) الخريطة «ص ١٧» توضح الأراضى العربية التى إحتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

١ - أن هدف الصهيونية الأول هو خلق دولة صهيونية يتراوح عدد سكانها بين ثلاثة إلى أربعة ملايين نسمة وهذا يستدعى استمرار الهجرة لمدة جيل واحد أى (٣٠ سنة على الأقل).

٢ - ان احتلال شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة سيحقق لاسرائيل سهولة الوصول إلى المحيط الهندى ودعم الاتصال مع دول افريقيا واسيا وعزل مصر عن بقية العالم العربى والاستيلاء على المناطق التاريخية والدينية فى سيناء ولاستخدام خليجى السويس والعقبة والاستيلاء على الثروات الطبيعية واستغلال امكانيات قناة السويس أو المشاركة فيها كما سيضمن الوصول إلى البحر الأحمر وتهديد الدول العربية الواقعة عليه وتحسين الامكانيات الدفاعية والقضاء على البروزات الجغرافية فى خطوط الحدود وحرمان مصر من قواعد مناسبة للهجوم على اسرائيل.

٣ - إن احتلال الضفة الغربية لنهر الأردن سيمكن اسرائيل من القيام بدور أساسى فى المخططات الامبريالية والمشاركة الفعالة فى مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط والاستيلاء على مناطق ذات صبغة تاريخية ودينية وإضافة المزيد من الأراضى الزراعية الخصبة واستغلال الثروات الطبيعية للبحر الميت ومساقط المياه وتحقيق أقصى استفادة من مياه نهر الأردن واليرموك وتأمين دفاع قوى من الشرق عن مناطق اسرائيل الحيوية وتهديدها مناطق حيوية بالسعودية والكويت والعراق وتأمين منطقة إيلات والبحر الميت كمصدر هام للثروة الطبيعية.

٤ - إن احتلال المرتفعات السورية ودرعا وحوران تحقق الاتصال بمناطق الأقليات السورية وخلق حاجز منها يفصل بين سوريا واسرائيل وتهديد العاصمة السورية والاستيلاء على المناطق الزراعية الهامة وإضافة المزيد من الأرض الزراعية الخصبة إلى رقعة اسرائيل والسيطرة على منطقة جبل الشيخ كمصدر أساسى للمياه والسيطرة على مياه نهر اليرموك وحرمان سورية من القواعد الصالحة للهجوم على اسرائيل وتأمين الحماية الكاملة لمياه نهر الأردن واستكمال خط الدفاع الجغرافى الاستراتيجى عن مدخل افريقيا من الشرق وقناة السويس.

٥ - إن احتلال حوض نهر الليطانى يشكل عامل ضغط على لبنان وتوسيع مساحات الأرض الزراعية الخصبة والسيطرة التامة على منابع نهر الأردن وتأمين منطقة الجليل وإقامة دفاع منيع من اتجاه الشمال وخلق فاصل طبيعى بين سوريا ولبنان فى هذه المنطقة.

وعلى هذا فقد اجتمعت لجنة الدفاع والأمن بالكنيست الاسرائيلى فى أعقاب حرب عام ٥٦ ليحدد الأهداف السياسية والعسكرية للجولة القادمة بما يحقق إيقاع الهزيمة العسكرية بكل القوات المسلحة لدول المواجهة العربية مع اسرائيل وما يحقق الآتى:

إقامة عاصمة اسرائيل فى مدينة القدس وتحقيق معظم ماجاء بالوثيقة التى نشرها (كارابخيا) ودفع الحدود الاسرائيلية حتى قناة السويس غرباً ونهر الأردن شرقاً وهضبة الجولان شمالاً.

هذا وقد حدد الجنرال ديان مطالبه قبل التخطيط لأى عدوان مستقبل فى أربع مطالب هى[1]:

- تدبير ٢٠٠ طائرة حديثة حتى لا يعتمد على القوات الجوية لأى دولة أخرى كدرس مستفاد من حرب عام ١٩٥٦.
- أن تكون الحرب القادمة هى خاتمة الحروب بأن تكون ضد كل الجبهات العربية المواجهة
- أن تتاح للأركان العامة الفرصة التامة لتعبئة وحشد القوات والامكانيات ورسم الخطط وجمع المعلومات وممارسة التدريب الواقعى على تنفيذ مهام القتال.
- تهيئة الظروف السياسية والاعلامية والدولية لتقبل الحرب الاسرائيلية وكسب الرأى العام العالمى بما يضمن مؤازرة العملية الهجومية والاعتراف لاسرائيل بحق البقاء فى الأرض التى انتزعتها من العرب.

وقد اعتمد الكنيست هذه المطالب وكرست كل الجهود لتحقيق هذه المطالب على امتداد عشر سنوات للإعداد للجولة الثالثة كالآتى[2]:

وصل حجم القوات الجوية لاسرائيل قبل الحرب إلى نحو ٣٨٠ طائرة قتال كما تم دراسة امكانيات أفضل طائرة لدى القوات المسلحة العربية باستيلاء اسرائيل على طائرة ميج عراقية.

كما كرست رئاسة الأركان جهدها فى إعداد القوات المسلحة للجولة وتدريبها طبقاً للخطة الموضوعة لهزيمة كل الجيوش العربية.

وأيضاً تم التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بحيث لم يعد هناك أى تحفظات

(١) مصدر خاص بالمؤلف

(٢) المرجع السابق.

من جانبها على قيام اسرائيل بأى عمل عسكرى بل انها ستباركه.

وبهذا يكون الجانب الاسرائيلى قد أعد نفسه إعداداً تاماً فى جميع المجالات للجولة الثالثة التى خطط لها تخطيطاً دقيقاً كاملاً.

أما الجانب العربى فقد انقسمت الدول العربية على نفسها إلى دول تقدمية على رأسها مصر ودول رجعية على رأسها السعودية(١) ويمكن تلخيص الموقف العربى كالآتى:

- كانت مصر متورطة فى حرب اليمن التى استنزفت قدراتها العسكرية والاقتصادية مما لا يتيح لها فتح جبهة صراع رئيسى مع اسرائيل، بالإضافة إلى ذلك فد كانت الخلافات بين مصر والمملكة العربية السعودية، قد تفاقمت بسبب هذه الحروب وتهديد القوات المسلحة المصرية لحدودها الجنوبية. كما كانت سوريا تشن حملة إعلامية ضارية ضد الأردن بسبب موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية ونشاط الفدائيين عبر الحدود الأردنية الاسرائيلية. أما العراق فقد كان يوجه حملة كراهية ضد سوريا كما كشف عن نواياه التوسعية حيال دولة الكويت كما كانت تونس شديدة النفور من القاهرة والجزائر وتتبنى سياسة مضادة لمصر.
- وفوق كل ما سبق فقد ظهر للجميع أن خطط القيادة العربية الموحدة التى تم تخطيطها وإعدادها لا تعدو إلا حبراً على ورق إذ رفضت كل من لبنان وسوريا تمركز قوات مصرية فى أرضيهما تنفيذاً لما رسمته تلك القيادة.
- ولقد كانت علاقات مصر السياسية مع دول المعسكر الغربى وخاصة الولايات الأمريكية المتحدة فى أسوء حالاتها لدرجة تبادل الشتائم فى وسائل الاعلام.
- مهدت الدول العربية الطريق لاسرائيل لكسب عطف الرأى العام العالمى قبل الحرب وأوجدت لها ذريعة لشن العدوان. ففى ١٤ مايو ٦٧ بدأت مصر حشد قواتها فى صحراء سيناء تحت سمع وبصر العالم فى استعراض للقوة أكثر منه تحركات للقتال على أثر إبلاغ السفير السوفيتى فى مصر بأن اسرائيل تحشد قواتها على الحدود السورية، وفى ١٨ مايو طلبت مصر من سكرتير عام الأمم المتحدة سحب قوات الأمم المتحدة من شرم الشيخ والحدود، تلاها فى ٢٢ مايو قرار مصر إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية وفى ٣٠ مايو تم توقيع معاهدة دفاع مشترك مع الأردن، وفى ٤ يونيو تم توقيع اتفاقية دفاع مشترك مع العراق.

(١) يعبر ذلك عن نظر القيادة السياسية فى مصر.

بالإضافة إلى كل هذا فلم تكن للدول العربية استراتيجية عسكرية تحقق التوازن والتنسيق بين الأهداف السياسية للدولة وقدرتها العسكرية بل فوجئت القوات المسلحة بقرارات سياسية لم تكن على علم بها لتعد العدة لتنفيذها ـ وعندما بدأت فى تنفيذها كانت فى صورة مظاهرة عسكرية لدعم القرار السياسى، وكان على القوات المسلحة أن تحشد فى سرعة ودون أن تعلم الهدف الاستراتيجى العسكرى المطلوب تحقيقه، وبالتالى فقدت اتزانها قبل أن تبدأ الحرب، كما فقدت تأييد الرأى العام العالمى.

فى ظل هذه الظروف المواتية قررت اسرائيل تكملة سرعة شن الحرب ضد الدول العربية بعد أن توفرت لها ضمانات النجاح وذلك بغرض سبق الدول العربية بالهجوم قبل تعرضها لهجوم من عدة جبهات بعد توقيع اتفاقيات الدفاع المشترك وقبل استكمال التنسيق بين الجيوش العربية وباعتبار أن سرعة الهجوم ستحقق لها انتزاع المبادأة وتوفير الموقف الاستراتيجى الملائم للتعامل مع الجيوش العربية منفردة وهزيمة كل جيش على حده.

هذا وقد قدرت اسرائيل أن الحرب ستتوقف نتيجة تدخل الأمم المتحدة خلال فترة قصيرة من بدء القتال لهذا خططت لتنفيذ العملية داخل الأراضى العربية خلال فترة زمنية قصيرة، يتم فيها الاستيلاء على المناطق الحيوية خلال الفترة الأولية للحرب، مع استغلال كافة التدابير والوسائل السياسية والمعنوية فى توفير الظروف الملائمة للقوات الاسرائيلية لانجاز مهامها خلال فترة قصيرة وقبل صدور قرار وقف إطلاق النار.

وفعلاً تم لاسرائيل ما أرادت وحققت بالقوة العسكرية أهدافها القومية بالإستيلاء على أراضى عربية قدر مساحة اسرائيل ثلاثة مرات مع تدمير القوات المسلحة لثلاث دول عربية وفى ظل الظروف التى سادت قبل وأثناء الحرب وانفصال القيادة السياسية عن القيادة العسكرية واتخاذ القرارات التى لا تتمشى مع الظروف العسكرية السائدة كانت القوات المسلحة من ضحايا نكسة عام ١٩٦٧ وليست سبباً من أسبابها.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول ان هذه الجولة اتسمت بسمات خاصة

أولها كانت الجولة الثالثة هى الجولة التى اكتسبت اسرائيل فيها معظم الرأى العام العالمى إلى جانبها بينما ظهرت الدول العربية فى صورة الدول المعتدية.

وثانيها نجحت اسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى خداع الدول العربية والعالم عن توقيت شن الحرب. كما نجحت اسرائيل فى إخفاء اتجاه ضرباتها الرئيسية على الجبهة المصرية.

وثالثها تميزت هذه الجولة بأن أحد طرفيها أعد لها بمثابرة ودأب لمدة عشر سنوات وهو الجانب الاسرائيلى بينما الجانب الآخر وهو الجانب العربى والذى ظهر فى نظر العالم بأنه يريد الحرب لم يعد لها الإعداد الكافى.

ورابعها تميزت هذه الجولة بالضعف الشديد إن لم يكن فقد السيطرة على القوات وعدم وجود تعاون بين الجبهات العربية الثلاث حيث تمكنت اسرائيل من الانفراد بكل جبهة على حدة.

وخامسها من السمات المميزة لهذه الجولة أنه نتيجة لعدم وضوح الهدف السياسى العسكرى وعدم إتاحة الفرصة للقوات المسلحة العربية لكى تثبت قدرتها على القتال، ان تسبب ذلك فى عدم وضع الاستراتيجية العسكرية المصرية موضع التنفيذ لتحقيق الهدف السياسى.

وسادسها لأول مرة قامت الحرب على الجبهة المصرية والجيش المصرى يحارب فى جبهتين جبهة اليمن وجبهة سيناء.

وسابعها لم يكن هناك حد أدنى للاتفاق العربى السياسى أو العسكرى أو الاقتصادى.

كما زاد النصر الاسرائيلى من عنادها فى تنفيذ قرارات المجتمع الدولى والسخرية من المنظمات الدولية وقراراتها.

لقد دفع هذا الغرور والصلف الاسرائيلى الدول العربية إلى التجمع والتعاون وتعزيز دول المواجهة مع اسرائيل عسكرياً واقتصادياً واستجابة لاستراتيجية الرئيس الراحل أنور السادات نحو التضامن العربى والقضاء على التسميات التى قسمت العالم العربى إلى دول تقدمية ودول رجعية وانتزاع الألغام المتفجرة من فعل السياسة العربية وأهمية وقوف العالم العربى جبهة واحدة خلف دول المواجهة والتركيز على نقاط الالتقاء والتقارب مع الدول العربية وقد حققت هذه الاستراتيجية نجاحاً كبيراً كان أحد عوامل نجاح أكتوبر ١٩٧٣.

لقد كان لحرب عام ١٩٦٧ آثارها فى جميع المجالات (السياسية ـ العسكرية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الإعلامية) نذكر أهمها:

ومما لا شك فيه ان النفوذ السياسى لأى دولة يتوقف إلى حد كبير على مدى قدرتها العسكرية ومدى ما تحققه من هيبة وإحترام فى المجال الدولى نتيجة انتصاراتها العسكرية ولهذا فإنه بعد حرب يونيو ٦٧ ارتفع اسم اسرائيل عالمياً بينما انخفضت سمعة العرب وقل

- تقدير العالم لدورهم الحضارى والتاريخى والدور الذى يمكن أن يؤدوه فى المنطقة.

حيث أظهرت حرب عام ٦٧ اسرائيل بمظهر الدولة المتحضرة القادرة على استيعاب التقدم التكنولوجى فى وسط محيط من الدول المتخلفة التى تجيد الكلام أكثر من العمل.

وقد اكتسبت اسرائيل نتيجة لإنتصارها الخاطف إحترام وتقدير المجتمع الدولى خاصة أنه ظهر للعالم ان الدولة العربية هى التى بدأت بحشد قواتها لمهاجمة اسرائيل.

كما رفضت اسرائيل جميع قرارات الأمم المتحدة لتسوية النزاع كذا مبادرة روجرز وعرقلت مهمة مبعوث الأمم المتحدة وعوقت فرص السلام.

وقد أحاطت اسرائيل نفسها بهالة من الدعاية السياسية وحاولت خلق انطباع لدى الدول العربية بأنها القوة التى لا تقهر وأنها أداة الغرب فى الردع والتخويف ضد أى تدابير يفكر العرب فى اتخاذها ضد مصالح الغرب.

وأيضاً إستغلت سياسة الوفاق الدولى فى تكريس إحتلالها للأرض العربية وتقليص دور الدول الكبرى فى إيجاد حل للأزمة وليس أدل على ذلك ما قرره مؤتمر القمة الأمريكى/ السوفيتى فى موسكو من ضرورة وجود استرخاء عسكرى فى منطقة الشرق الأوسط.

الفصــل الثالث

تحليل أسباب الهزائم العربية

الفصل الثالث

تحليل أسباب الهزائم العربية

شهدت بداية القرن العشرين أول لبنة فى زرع دولة اسرائيل فى الوطن العربى فى الوقت الذى كانت هذه الشعوب والحكومات ترزح تحت نير الاستعمار الذى لم يكتف بنهب ثروتها بل عمل على ربطها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً به بصورة أو بأخرى فيما عرف بالاستعمار الجديد ليستمر فى استنزافها والسيطرة على مقدراتها.

ولاشك انه باستقراء التاريخ وما حققته بعض دول المنطقة خاصة فى مصر والعراق من حضارات قديمة تدل على الامكانيات الذاتية الكامنة لدى هذه الدول وخوف العالم الغربى المتقدم خلال الحقبة الحالية من التحام هاتين الحضارتين القديمتين وانصارهما فى حضارة جديدة قد تسيطر وتسود على غيرها من الحضارات.. مما دفع العالم الغربى للتفريق بين هاتين الحضارتين ومنع التحامها بزرع كيان غريب قوى يفصل بينهما.

وتلاقت الامانى اليهودية مع الدوافع الغربية عى الأرض الخصبة المهيأة، وكانت الطامة الكبرى بانتزاع فلسطين فى ظل تخلف وتواكل عربى اسلامى لم يفكر فى الأخذ بأسباب القوة كما ينادى بها الدين الاسلامى والاكتفاء بالانتظار والدعاء..

ومنذ نشأة النظام العربى متمثلاً فى الجامعة العربية كان هناك غياب ملحوظ للنظرة العسكرية ومسائل الأمن القومى.. ورغم تدارك بعض أوجه ذلك القصور فى ميثاق الجامعة العربية واضافة ميثاق الضمان الجماعى، إلا أن الخبرات العربية المشتركة فى المجال العسكرى كانت فى معظم الأحيان مخيبة للآمال لأسباب كثيرة ومتعددة. وتراوح العمل العربى فى مواجهة التهديدات وبصفة خاصة اسرائيل.. تراوح صعوداً وهبوطاً فى الوقت الذى كانت فيه اسرائيل محافظة على تقدمها ونمو صناعاتها العسكرية وتطور علاقاتها مع الدول الغربية بصفة عامة ومع الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة.

وإزاء افتقار العرب لوحدة القرار السياسى ووحدة المواقف الوطنية والتركيز فقط على ردود الأفعال التى تفتقر إلى التنظيم والتخطيط والاعداد كانت الهزائم المتوالية رغم الكثرة فى العدد والعدة والقدرات والامكانيات، وفى مجال تحليلنا لأسباب الهزائم العربية لابد لنا من الرؤية الاسترجاعية للعقيدة الصهيونية وارتباطها بنشأة اسرائيل والتى بالضرورة تقودنا إلى مجموعة الأهداف الاستراتيجية والتى بنيت عليها تلك العقيدة.

وأولها.. الاستمرار فى العمل على اقامة دولة يهودية تتسع لكل يهود العالم تضم كافة الأراضى التى قطنت بها القبائل اليهودية فى العصور القديمة، وتكون من القوة بحيث لاتتيح للخصوم تكرار ما حدث إبان العصر البابلى الأول، عندما هاجم «بختنصر الكردانى» أورشاليم عاصمة يهوذا ودمرها عام ٥٨٦ ق م.

وثانيها.. السعي المستمر المحسوب والموقت لتوسيع حدودها، حيث ستظل عبارة التوراة «لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر العظيم الفرات» والتى تم طمسها من جدار مدخل الكنيست، ستظل المحور الذى تعمل الأجيال الاسرائيلية المتعاقبة على تحقيقه.

وثالثها.. تدعيم دولة اسرائيل القائمة على نبوءة الأنبياء والمحافظة على خاصية شعبها بتطوير التربية اليهودية والدفاع عن حقوق اليهود فى جميع الأماكن الذين يقيمون فيها انطلاقاً من ذلك التحديد لأهداف الصهيونية التى أعلنها المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين الذى انعقد عام ١٩٧٨، فإن القائمين على أمور التجمع الاسرائيلى يسعون سعياً متواصلاً على تمييع الحدود بين الاسرائيلى واليهودى والصهيونى، ويعلنون أن محاولة التفريق بين الصهيونية وبين الشعب اليهودى هى محاولة لتضليل الرأى العام العالمى، بالرغم من أن التجمع الاسرائيلى لايهم الصهاينة جميعاً، وليس كل اليهود صهاينة بالضرورة، كما أن كل الصهاينة ليسوا يهوداً بالضرورة كذلك.

ورابعها.. العمل على منع التضامن العربى باضعاف كل مصادر القوة العربية واستنزافها والعمل على استمرار الشقاق بينها وتقويض وحدتها واجهاض أى تعاون عسكرى فعال لانتاج سلاح عربى رادع.

وخامسها.. استغلال الأزمات والصراعات العالمية لصالحها مع المحافظة على استمرار الدعم المادى والسياسى الذى تحصل عليه من الدول الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة أو أى قوة دولية جديدة تظهر على المسرح العالمى.

وسادسها.. صياغة هدف قومى لكل مرحلة من مراحل بناء الدولة يتناسب مع الظروف والمتغيرات الاقليمية والدولية وعناصر القوة الكامنة والمكتسبة واعداد تخطيط دقيق لوضع الهدف موضع التنفيذ باستخدام كافة الوسائل المتاحة.. وقد تختلف القيادات الاسرائيلية فى خطوات تحقيق الهدف القومى المحدد للمرحلة، ولكنها تتفق جميعاً على الاستراتيجية العليا المخططة واللازم اتباعها لتحقيق ذلك الهدف.

من هنا، ومن خلال النظرة التحليلية لتلك العقيدة، ومهما قيل عن الحركة الصهيونية العالمية، فإنه يجب الاعتراف من منطلق حضارى- وفى غياب تخطيط استراتيجى عربى شامل للمواجهة- بأن هذه الحركة هى التى أوجدت بتخطيطها الاستراتيجى

اسرائيل إلى الوجود وجعلت استمرارها أمراً ممكناً.

ولمزيد من المواجهة الصرحية مع النفس ـ والمصداقية مع الأجيال العربية القادمة ـ نجد انه لزاماً قومياً ووطنياً علينا نحن العرب أن نتطرق إلى الدروس والنتائج المتحصل عليها خلال استمرار الهزائم المتتالية من خلال دراسة مقارنة بين النمط الاسرائيلى والعربى فى ادارة الصراع خلال جولات الصراع المسلحة الثلاثة ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧.

ولنبدأ بالمخطط الذى حدد استراتيجية زرع وبناء دولة اسرائيل[١].. فقد عقد تيودور هرتزل المؤتمر الأول عام ١٨٩٧ فى قرية بال بسويسرا حضره يهود من أربعة عشر دولة وتناقشوا فى خطته الرامية إلى انشاء الوطن القومى وخرجوا من هذا المؤتمر بعد أن تعاهدوا على تنفيذه ونظموا أنفسهم فى ثلاث أقسام.. أولها: حكماء يخططون.. وثانيها: منظمات يهودية لتنظيم اليهود فى كل بلاد العالم حسب تخصصاتهم ولامداد المستعمرات بالنوعيات المناسبة.. وثالثها: وكالات يهودية تتكفل بالنواحى المالية والمادية والاقتصادية لبناء المستعمرات بالسيطرة على المال والذهب والاعلام والفن فى كل أنحاء العالم.

وقد نشرت وقائع هذا المؤتمر فى جريدة «دى فيليت» وأوضح فيها هيرتزل ملخصاً لنتائج المؤتمر بقوله: «اننى أقول على رؤوس الاشهاد اننى أسست الدولة اليهودية اليوم وقد يثير هذا عاصفة من الضحك الآن.. غير ان العالم سيشهد بعد خمسون عاماً قيام الدولة اليهودية حسبما تمليه ارادة اليهود وليس فى ذلك أدنى شك».

وبالفعل صدر قرار هيئة الأمم بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ أى بعد خمسين عاماً بالضبط من انعقاد المؤتمر..

- وبعد عشر سنوات أخرى أى فى عام ١٩٠٧ كانت الخطوة الثانية وهى ما سمى «بالصهيونية التوفيقية» أى توفيق مصالح اليهود مع مصالح القوى الكبرى حيث اشركوا الصحافة العالمية فى مساعدتهم لانشاء دولتهم حيث دفع المخطط الصهيونى اوروبا كلها تحت شعار حل مشاكلها خلال القرن العشرين لعقد مؤتمر علمى اقتصادى اجتماعى خلص ذلك المؤتمر إلى أن تتبنى بريطانيا واوروبا فكرة انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين وكان أهم توصياته «أوصى المؤتمر بزرع جسم بشرى غريب على ضفاف قناة السويس ليفصل بين الجزء الاسيوى عن الجزء الافريقى من الوطن العربى» يكون لهذا الجسم ارتباط بالمصالح الغربية وذلك لإبقاء شعوب هذه المنطقة

(١) أضواء على سيناء ـ إصدار إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ـ القاهرة ١٩٦٩ ص ٧٢.

فى حالة تخلف وضعف لامكان استغلال مواردهم بعدما نضبت موارد اوروبا خلال القرن التاسع عشر فى حين ان المشرق العربى مازالت أرضه بكر وتذخر بالمواد الخام».

وهذا يؤكد أحد ركائز العقيدة الصهيونية من ضرورة الاعتماد على قوة عظمى عند تنفيذ مخططاتهم والتى برزت بوضوح منذ المراحل الأولى للتخطيط لزرع وبناء دولة اسرائيل.

- وبعد عشر سنوات أخرى وفى عام ١٩١٧ صدر وعد بلفور رئيس وزراء بريطانيا بعد المساعدة الفعالة التى قدمها اليهود خلال الحرب العالمية الأولى ما بين عام ١٩١٤ وعام ١٩١٧.
- وبعد عشر سنوات أخرى وفى عام ١٩٢٧ أقام اليهود مستعمراتهم على أرض فلسطين بعد ان أمدتهم المنظمات باليهود من جميع أنحاء العالم من خلال تنظيم دقيق للهجرة إلى فلسطين بينما أمدتهم الوكالات بالأموال اللازمة.
- وعشر سنوات أخرى فى عام ١٩٣٧ خلقوا الذرائع وأوجدوا المسببات لعمل مواجهة مع الشعب الفلسطينى وقامت الثورة الفلسطينية بقيادة عز الدين القسام وتم القضاء عليها وعلى جميع قادتها.. وحصلوا على الكتاب الأبيض والتقسيم الأول.. بعد حرب الفلسطينيين.
- وعشر سنوات أخرى فى عام ١٩٤٧ استثمروا الحرب العالمية الثانية وخلقوا الذرائع والأسباب لضرب الجيوش العربية مجتمعة فى مواجهة مخططة من جانبهم وفرضوا على الجميع قيام دولة اسرائيل كما صرح تيودور هيرتزل وفى نفس التاريخ المخطط.
- وبعد تسعة سنوات وتواطؤ اسرائيلى - بريطانى - فرنسى تم العدوان الثلاثى على الثورة فى مصر فى عام ١٩٥٦ حيث كانت الثورة فى بدايتها وانتزعت بذلك حق الملاحة البحرية والجوية عبر خليج العقبة المصرى.
- وعشر سنوات أخرى وفى عام ١٩٦٧ حيث نجحوا فيما فشلوا فيه عام ١٩٥٧ وعوضوا هذا التوقف لمخططهم بتحطيم القوة العسكرية لمصر وسوريا والاردن وأضافت مزيداً من المكاسب والمغانم الكبيرة التى أدت إلى احتلالها أجزاء كبيرة من الوطن العربى حيث استولت على بعض الأهداف الاستراتيجية الهامة والتى كانت مصدراً هاماً للثروة القومية باحتلالها لشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية لنهر الاردن والقدس الشرقية.

ويبدو من النظرة الفاحصة الشاملة انه بقدر ما اعدت اسرائيل وجهزت والتزمت بأسس ومبادىء العلم العسكرى لخوض غمار حروبها مع العرب فى كل جولة من جولاتها الثلاث، بقدر ما تهاون العرب في الاعداد والتجهيز، وحادوا عن جادة الصواب فيما تنص عليه تلك الأسس والمبادىء.. فبقدر ما حشدت اسرائيل وعبأت من قدرات مادية ومعنوية بقدر ما فتت العرب وشتتوا من امكانياتهم دون مبالاة لعواقب الأمور.

وبنظرة فاحصة شاملة تظهر أيضاً أن صراع العرب المسلح ضد اسرائيل على مدى العشرين عاماً التى تلت انشائها كانت تحكمه وتقيده وتكبل انطلاقاته وتغل يديه اعتبارات سياسية خانقة عرقلت الجهد العربى المسلح الخالص، فاستغلتها اسرائيل وأحسنت استغلالها لتهيئة أفضل الظروف الاستراتيجية لقواتها فى المسرح.

وفى دراسة مقارنة للدروس والنتائج المتحصل عليها بين النمط الاسرائيلى والنمط العربى لادارة الصراع نصل إلى الحقائق الآتية:

- **الفترة من جولة ١٩٤٨ وحتى جولة ١٩٥٦**

فعلى المستوى الاستراتيجى كان الهدف الصهيونى فى هذه المرحلة هو العمل على انشاء وتأمين دولة يهودية فى فلسطين وتعبئة كل الامكانيات اليهودية لتحقيق هذا الهدف بأقصى كفاءة ممكنة، مع محاولة الحصول على اعتراف العرب بالدولة الوليدة على أساس فرض الأمر الواقع، مع محاولة الاقناع والضغط على الدول العربية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال توطينهم فيها والتفاوض حول تعويضات اليهود الذى هاجروا من البلاد العربية مقابل التعويضات التى قد تدفع للاجئين الفلسطينيين. هذا إلى جانب محاولة الاعتماد على دولة كبرى للحصول على تأييدها فى المحافل الدولية.

أما سياسياً فكانت الأهداف الاسرائيلية تتركز على ضمان تأييد دولى فعال لانشاء دولة يهودية فى فلسطين لاسيما من الدول الكبرى، مع الموافقة على قرارات الأمم المتحدة التى تتمشى مع الأهداف الصهيونية.

أما عسكرياً.. فقد كانت الأهداف تتركز فى الاستعداد لمواجهة عربية فى ساحة القتال فى ظل أقصى استخدام ممكن للامكانيات الاسرائيلية المتوافرة مع قبول مبدأ الهدنة لإعادة تنظيم الأوضاع العسكرية والحصول على الدعم العسكرى. أما فى عام ١٩٥٦ .. فقد تركزت الأهداف حول اتباع سياسة الانتقام من الدول العربية التى تنطلق منها العمليات الفدائية لإجهاض تنامى القوة العسكرية لأى دولة عربية تهدد التوازن القائم بين اسرائيل والدول العربية.

وعلى الجانب العربى.. فعلى المستوى الاستراتيجى كان الافتقاد لأساليب المواجهة السياسية بأبعادها الوطنية والاقليمية والدولية وبصفة خاصة مع غياب الاستراتيجية العربية الموحدة.. مع رفض الاعتراف باسرائيل والاعتماد تماماً على الامم المتحدة فى حل المشكلة الفلسطينية هذا إلى جانب اقتصار المواجهة العربية على مساعدة بعض الجماعات الفدائية من الفلسطينيين لمهاجمة الحدود والمستوطنات الاسرائيلية.

أما عسكرياً.. فقد اقتصر الدور العسكرى العربى على رد الفعل باللجوء لاستخدام القوة العسكرية بعد اعلان قيام دولة اسرائيل دون توفر أى قدر من التنسيق أو التخطيط أو التدريب العسكرى.. مع محاولة قيام بعض الدول العربية بتدعيم وتقوية قواتها المسلحة بهدف تحرير فلسطين من الغزو الصهيونى أو الوقوف فى وجه الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على الحدود العربية.

- ***وعن الفترة من جولة ١٩٥٦ وحتى جولة ١٩٦٧***

على المستوى السياسى، فقد اتجهت الأهداف الاسرائيلية إلى محاولة الخروج من العزلة السياسية المفروضة عليها من خلال التغلغل فى افريقيا مع استمرار احتفاظها بعلاقات قوية مع إحدى الدول الكبرى حيث وثقت علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية مع رفضها لكافة المقترحات التى طرحت لحل المشكلة الفلسطينية والتى يمكن أن تؤدى إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين مما يمكن أن يؤدى إلى انشاء دولة مزدوجة القومية.. اضافة إلى السعى بكل الطرق لمنع تحقيق أى درجة فعالة من التضامن العربى والحرص على إبقاء خليج العقبة مفتوحاً أمام السفن المتجهة إلى ميناء إيلات.

وتركزت أهدافها الاقتصادية فى محاولة الاتفاق مع بعض الدول العربية على *مشروعات استغلال مشترك لمصادر المياه العربية باعتباره خطوة نحو الاعتراف بها مع العمل فى مشروعات الاستغلال المنفردة من جانبها لاستغلال مصادر المياه العربية* المتاحة لها.. أما عسكريا فقد استمرت اسرائيل فى مواصلة سياسة الردع من خلال دعم قواتها العسكرية والسعى لامتلاك السلاح النووى.

وعلى الجانب العربى.. فقد كان السعى لتحقيق التضامن العربى والوحدة العربية وسيلة أساسية لمواجهة اسرائيل مع العمل على الإبقاء على القضية الفلسطينية حية عن طريق اثارتها فى المحافل الدولية والعمل على انشاء تنظيم فلسطينى فعال يتولى مسئولية قيادة العمل الفلسطينى.

وتركزت الأهداف الاقتصادية فى رفض الدخول فى أية مشروعات للاستغلال المشترك لمصادر المياه العربية مع اسرائيل مع محاولة منع اسرائيل من الاستغلال المتفرد لمصادر المياه عن طريق اعداد وتنفيذ مشروعات لتحويل مجارى مصادر المياه العربية قبل وصولها إلى اسرائيل وتشديد اجراءات المقاطعة الاقتصادية العربية لها.

أما على المستوى العسكرى.. فقد استمر العمل على دعم القوة العربية للحصول على أكبر قدر ممكن من السلاح وإن كانت التجربة فى هذا المجال قد أوضحت وجود قصور حاد فى مجال التدريب والاستعداد العسكرى فى إطار تخطيط استراتيجى عسكرى مشترك فعال اضافة إلى تقديم المساعدات للجماعات الفلسطينية الفدائية فى عملياتها ضد اسرائيل.

ومن المقارنة السابقة يتضح التخطيط الاستراتيجى المدروس والموقوت والمباغت والذى يتمشى مع المتغيرات الاقليمية والدولية بما يخدم تحقيق الأهداف القومية الصهيونية مع الاعداد الدائم والمستمر للقوة المسلحة واستخدامها الأمثل لتحقيق الأهداف ضد دول المواجهة العربية اذا دعت الضرورة.

وعلى الجانب العربى.. فإن غياب التعاون الاستراتيجى العربى خاصة بين دول المواجهة العربية مع الاستسلام الشبه متكرر لرد الفعل، والذى يأتى دائماً متأخراً لعدم احترام القادة العرب لمنظومة اتخاذ القرار إن وجدت أصلاً.

• عبد الناصر والهزائم العربية «إفلاس مصر»

لقد اتيحت لمصر أن تكون قوة عظمى فى الخمسينات وكل من تابع تطور الإطار الدولى وحقيقة الصدامات بين القوى العالمية يدرك انه خلال تلك الفترة التى قدر فيها للرئيس جمال عبد الناصر أن يصل للسلطة، فقد كانت مصر قادرة على أن تكتل من حولها القوى الاقليمية وأن تملأ الفراغ السياسى الذى حدث باختفاء بريطانيا وفرنسا من تلك البقعة الممتدة من المحيط الاطلسى حتى المحيط الهندى، ليس فقط فى المنطقة العربية بل وأيضاً الدول الأخرى التى تحيط بالمنطقة والتى كان يجب أن تدور فى فلك القوة الجاذبة العربية وحتى حدود باكستان شرقاً ودون استثناء وسط افريقيا جنوبا(١).

اندفعت مصر فى سياسة خرقاء كان من أبرز أسباب فشلها يكمن فى عدم الوعى بحقيقة وظيفة مصر الاقليمية منذ الثلاثينات وقبل الحرب العالمية الثانية، وعدم قدرة

(١) د. حامد ربيع ـ نظرية الأمن القومى ـ دار الموقف العربى ـ طبعة ١٩٨٤ ـ ص ٣١٩.

الأحزاب المصرية على توقع الأحداث القادمة، وعلى العمل على اعداد الطبقة المختارة القادرة على قيادة المنطقة من خلال الإيقاع المصرى، وكانت النتيجة أن عبد الناصر الذى كان واعياً بهذه الوظيفة إلا أنه لم يكن واعياً بأن مثل تلك الوظيفة فى حاجة إلى الطبقة الممتازة القادرة على أن تقود الجماعة فى مسالك متعرجة بما تفرضه من مخاطر عديدة كنتيجة للتعامل مع القوى العظمى، قيادة غير واعية وأدوات غير صالحة جاء تكملها وتقودها ارادة معادية خططت باحكام لتمنع مصر من اداء وظيفتها.. فإن اسرائيل بقيادة بن جوريون كانت تعلم ان مصر القوية لابد وأن تقضى على الدولة الوليدة فى المنطقة، وفهمت كيف تدفع الرئيس عبد الناصر لأن ينازلها فى اللحظة التى تريدها وقبل أن يستكمل استعداده الحقيقى، ومن الأخطاء الأساسية التى ارتكبها الرئيس عبد الناصر ذلك الاندفاع إلى معركة ١٩٥٦ إثر استفزازه من جانب اسرائيل بالاعتداء على غزة والذى قاد إلى صفقة السلاح المشهورة والمعروفة باسم صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، ثم توالت الأخطاء كنتيجة لعدم وضوح الأهداف.

وبعبارة أكثر دقة لعدم ترتيب الأهداف، من حيث أولوياتها والتى تندرج أولا.. بترتيب القوى فى الداخل حول النظام السياسى، ثم تكتيل الارادة العربية حول القيادة الناصرية إلى جانب تكتيل الرأى العام الدولى حول عدالة المطالب الفلسطينية.. هذه الدوائر الثلاث كان يجب أن تكون المحور الحقيقى للسياسة المصرية.

- **عبد الناصر والسياسة الداخلية**

وعن الأولوية المطلقة الأولى والتى تتركز فى ترتيب القوى فى الداخل حول النظام السياسى، يمكن القول أنه عندما قامت الثورة فى يوليو ١٩٥٢، تشكل مجلس قيادة الثورة، وكان القرار يصدر بأغلبية الأعضاء ورغم عدم خبرة الاعضاء فى حكم البلاد ورغم ذلك فقد كانت هناك معارضة داخل المجلس خاصة من الانداد.. إلا ان الرئيس عبد الناصر أراد أن ينفرد تماماً بالحكم بلا حوار أو معارضة أو مناقشة، فكان ان حل مجلس قيادة الثورة واستطاع ان ينفرد تماماً بالحكم لا ينافسه فيه سوى المشير عبد الحكيم عامر والذى حاول عبد الناصر أن يقصيه فى أكثر من مناسبة ولكنه عجز فى ذلك، وأصبح الرئيس عبد الناصر يمارس الحكم من خلال مؤسستين.. مؤسسة الرئاسة وكانت مشكلة من دائرتين فقط[1] أولهما.. هى مجموعة مكتبه، وهؤلاء فى غيبة الرقابة، عبثوا بمقدرات الناس، وافسادهم فلا يمكن لأحد منهم أن يعارض عبد الناصر فى رأى أو قرار خاصة ان

(١) وجيه أبوذكرى - مذبحة الأبرياء - المكتب المصرى الحديث - عام ١٩٨٨ ص ٦١، ٦٢.

الرئيس عبد الناصر قد تبنى استراتيجية خطيرة وهى الولاء أولاً، حتى لو كان هذا الولاء من أشخاص فاسدين.. وهو ما نطلق عليه تخفيفاً «أهل الثقة وأهل الخبرة» حيث تم استبعاد أهل الخبرة تماماً فى كافة المجالات عن المشاركة فى صنع القرار، وأصبحت الدائرة الأولى هى الحاكمة الفعلية وصاحبة القرار والفساد فى مصر.

أما الدائرة الثانية.. فكانت مجلس الوزراء والمفروض ان يكون قمة رجال السياسة فى مصر، وأن القرار أى قرار لابد أن يعرض عليهم لمناقشته ورفضه أو اقراره، ولكن هذه الدائرة محكومة بالدائرة الأولى دائرة رجال الرئيس، فالدائرة الأولى هى الحاكمة الفعلية، وما هؤلاء إلا أدوات تنفيذية لقرارات الدائرة الأولى، أى انهم مجلس للمديرين وليسوا مجلساً للوزراء.

وإلى جانب مؤسسة الرئاسة، كانت هناك المؤسسة العسكرية وهى المؤسسة الثانية فى مصر، وهى التى تتنازع السلطات مع مؤسسة الرئاسة والتى يقودها المشير عبد الحكيم عامر ذلك الصديق الذى كانت له طموحات عريضة واسعة إلا انها لاتصل لدرجة منافسة الرئيس عبد الناصر على منصب رئيس الجمهورية، والذى كان يحرص عليه بشدة.. ولهذا السبب ورغم فشله فى كثير من المعارك فإن الولاء لرئيس الجمهورية.. وبسبب هذا الولاء.. أعطاه الرئيس عبد الناصر سلطات واسعة خارج القوات المسلحة، سواء فى سوريا حيث كان المشير ملكاً للاقليم الشمالى، أو فى الداخل حيث كان يسيطر على القطاع العام والنقل العام، ووزارة الخارجية، وأجهزة الأمن القومى فى مصر.

وبحصول المشير عبد الحكيم عامر على هذه الصلاحيات الواسعة فى ادارة القوات المسلحة وإدارة شئون البلاد.. وقد نشر رجال المشير الفساد فى القوات المسلحة، كما نشروا الخوف والرعب فى كل موقع على امتداد أرض الوطن، ولقد حرص عبد الناصر على محاصرة الخلافات بينه وبين عامر وإخمادها بسرعة دون أن يتحدث عنها مع رفاقه اعضاء مجلس قيادة الثورة، ولكنه كان فى الوقت نفسه كان يفكر بدهاء فيما يمكن أن يبلغه عامر من استغلال بعيداً عن سيطرته، ونشر حوله وحول أعوانه من القادة العسكريين شبكة من عناصر المخابرات تجمع عن عامر ورجاله كل سكناتهم وتحركاتهم، وكل ما يتصل بحياتهم الشخصية.. ومع شعور المشير عبد الحكيم عامر بالرقابة عليه، عمل من جانبه على اجتذاب عناصر المخابرات وقادتهم المنتشرين حوله وحول أعوانه.

ومع هذا الصراع المتنامى بين الأصدقاء الأعداء الرئيس جمال عبد الناصر وصديقه اللدود المشير عبد الحكيم عامر والذى من خلال رئاسته لما سمى بلجنة تصفية الاقطاع قد

مارس أشد درجات الاذلال والمهانة للشعب المصرى والذى قال عنها الرئيس السادات فى كتابه «البحث عن الذات»:

«كانت لجنة تصفية الاقطاع تمثل قمة الإرهاب والكبت والاذلال.. فقد اعتدوا على كرامة الانسان وهو ما لايقبله شعبنا تحت أية ظروف ولأى سبب.. فالشعب المصرى يقبل الجوع والفقر والحرمان.. ولكنه لايقبل امتهان الكرامة.. لقد وضعوا تحت نظرى فى ذلك الوقت عدة حالات تدل على ما كانوا يفعلون، ولكنى لهولها لم أصدق إلى أن مارست التجربة بنفسى، لقد سمعت قصصاً رهيبة تدل كلها على مدى امتهان السلطة للانسان المصرى والقيم التى نشأ عليها.. فمثلا كانوا يفتحون البيوت بالليل ويطردون النساء فيخرجن مع أطفالهن فى الطرقات والأزقة يبحثان عن مأوى يسترهن».

وقد ازدادت صلاحيات المشير عبد الحكيم عامر واتسعت معها مسئوليات المؤسسة العسكرية لتمتد إلى المدنية إلى أن بلغ الأمر أن اقحمت نفسها فى مجال الاقتصاد عن طريق الشركات الجديدة والمؤممة، كما زاد عدد العسكريين فى السلك الدبلوماسى والحكم المحلى، ووضعت مؤسسة النقل العام تحت الادارة المباشرة للقوات المسلحة، كما شكل مجلس أعلى للمؤسسات يضم وزراء الاقتصاد والصناعة والزراعة والتموين برياسة المشير عبد الحكيم عامر إلى جانب رئاسته للجنة العليا لتصفية الاقطاع.

وفى بداية عام ١٩٦٦، كانت القيادة السياسية فى ناحية والقوات المسلحة فى ناحية أخرى، وتحولت الحكومة برئاسة عبد الناصر إلى حكومة لا حول لها ولا قوة(١) وأصبحت القيادة العسكرية هى التى تتحكم فى مقدرات البشر، وتحولت القوات المسلحة المصرية إلى مايشبه قوات الاحتلال الأجنبية، بل أن البعض كان يقول ان قوات الاحتلال كانت أرحم على الشعب من قواته المسلحة عليه.. فقد نجح رجال المشير عبد الحكيم عامر من إغتيال الأمل فى نفوس البشر، بحيث لم يعد الانسان المصرى آمناً على نفسه أو بيته أو عرضه.

كما أطلقت يد المخابرات العامة فى إعتقال ما تشاء من البشر، بسبب أو بدون سبب يذكر، حيث يساق المواطن إلى المعتقل فى الطور بسيناء.. أو فى الواحات سواء فى السجن الحربى أو فى سجن المخابرات العامة حيث لم يخرج أحداً من تلك السجون سليماً.

ويتحدث أنور السادات فى كتابه «البحث عن الذات» عن السخط الشعبى قبل نكسة

---

(١) المرجع السابق- ص ٩٩.

١٩٦٧ بأيام فيقول.. «كان هذا الموقف هو المقدمة الأولى لهزيمة ١٩٦٧ .. فقد انصرف عبد الحكيم عامر إلى تثبيت مركزه ليس فقط داخل القوات المسلحة بل فى البلد كلها.. ودخلت مصر أسوأ دوامة يمكن أن تدخلها..

فالقوات المسلحة التى فاجأها الانفصال «بين شطرى جمهورية مصر العربية سوريا ومصر» وهى فى حالة عدم استعداد زاد فيها الاهمال.. ثم جاءت حرب اليمن فبدلاً من أن تكون مجال تدريب وتجهيز لقواتنا المسلحة أصبحت عملية انتفاع واستغلال.. ولم يكتف عامر بهذا فلكى يثبت أقدامه فى جميع المجالات سعى إلى أن يعهد بالمؤسسات المدنية إلى الضباط وكذلك كان لابد ان يكون رؤساء المؤسسات من الضباط السابقين، ونفس الشيء بالنسبة لرؤساء المدن وجميع المراكز الحساسة فى البلد، حتى الشقق عندما تكون خالية يتدخل الجيش فى توزيعها.. وكان عبد الحكيم عامر يتصور أنه بهذه الاجراءات يثبت نفسه عند الشعب ولكنه لم يكن يعلم أن العكس هو الذى يحدث.. فقد زادت هذه التصرفات من سخط الناس عليه وتبرمهم بالنظام بأجمعه.. وفى اعقاب الانفصال كانت البلد ممزقة نتيجة لكبت الحريات وعدم وجود الديمقراطية بأى شكل من الأشكال.. مما شجع العناصر غير الراضية على أن تتحرك وهكذا ازداد تململ الشعب.

وقد صور كل هذا لعبد الناصر على انه ثورة مضادة وبناء عليه فرضت الحراسات على السياسيين القدامى.. ولكن لم يكن هذا الاجراء كافياً لامتصاص غضب الناس وتذمرهم بل على العكس ربما زاده.

ويستطرد السادات قائلاً: «فى سنة ١٩٦٥ كانت حالة البلاد الداخلية قد وصلت إلى مرحلة يرثى لها فعلى صبرى كرئيس للوزراء لايتخذ قراراً فى شيء.. لانه بطبعه يخشى المسئولية.. وربما لهذا السبب وقع اختيار عبد الناصر عليه.. فعبد الناصر بطبيعته الدكتاتورية كان يتطلب من رئيس وزرائه ان يكون مجرد مديراً لمكتبه ينفذ أوامره فحسب.. وهكذا كان على صبرى.. فاذا اضفنا إلى هذا ميله الطبيعى إلى التجسس على الناس وتدبير المؤامرات والعمل فى الخفاء لأدركنا سر تبرم الناس به.. فماذا يمكن للبلد أن تستفيد من حكومة هذا شأن رئيسها!

ومما زاد الحالة سوءاً أن مشاكل الخدمات من تليفونات ومواصلات واسكان وخلافه أخذت تؤجل ابتداء من سنة ١٩٦٧ على أساس حلها بخطط طموحة لم تكن قابلة للتنفيذ.. مما جعل هذه المشاكل تزداد وتتراكم سنة بعد أخرى بحيث أصبح من العسير حلها.. وكان العذر الذى يتذرع به المسئولون فى هذا ان الخدمات والمرافق يمكن التضحية بها

فى سبيل اقامة مصانع للانتاج المشترك مع السوفيت.

وهكذا دخلنا عام ١٩٦٧ والكآبة تخيم على مصر والبلاد مفلسة لأن الخطة الطموحة لا يوجد المال الكافى لتمويلها ومشاكل الخدمات التى أجل على صبرى حلها منذ عام ١٩٦٢ تتراكم يوماً بعد يوم وذلك حتى يتظاهر أمام عبد الناصر بأنه يبنى صناعات لم تكن تقوم فى الحقيقة على أى أساس.. واخطر من هذا كله الصراعات التى بلغت أشدها بين من يحكمون من رجال الثورة وأذنابهم»...!!

ويصور الكاتب السياسى وجيه ابو ذكرى فى كتابه «مذبحة الأبرياء» الوضع الداخلى فى مصر فى مايو عام ١٩٦٧ بقوله: «الثوار.. اغتالوا الحرية، واعتقلوا الأحرار وصراع على القمة بين عبد الناصر، ملك الشارع المصرى، وعبد الحكيم عامر ملك القوات المسلحة.. وغاب القانون والتكافل.. وتحولت الدولة إلى اقطاعيات كل «ثائر» يملك ويحكم ويتحكم فى اقطاعيه... رحل عن البلاد ملك فاسد.. وجاء بدلاً منه مئات من الملوك الفاسدين..

... ولجان - بعد قيام الثورة بخمسة عشر عاماً - تحط على البيوت وتستولى على الممتلكات، وتنتهك الاعراض تحت شعار تصفية الاقطاع..

... و«حكومة ثورة» تنتقل من فشل إلى آخر، بل وتفشل فى القضايا الصغيرة.. فلاتتمكن «الحكومة» من اصلاح مرفق من اتوبيسات القاهرة..

... وحرب للاستنزاف المصرى.. بشرياً واقتصادياً وعسكرياً على بعد ثلاثة آلاف كيلو متراً من أرض الوطن.. اسمها حرب اليمن..

... ومجلس وزراء لايثق رئيسه فى أعضائه.. ولايثق العضو فى الآخر ويسخر من أى وزير يطلب المعرفة من رئيس الوزراء... وقائد عسكرى، يضع أنفه فى كل شيء، وبلا علم ولا خبرة ولا دراية!!! .. فتحولت مصر إلى غابة.. لا.. بل إلى اطلال وآثار، وانتقلت غرفة عمليات القوات المسلحة إلى بيوت الفنانات، ومن هذه البيوت كانت تدار القوات المسلحة، سواء الموجودة فى الوطن، أو الموجودة فى اليمن «ولصوص الثورة» ينهبون القطاع العام فأصبح عاجزاً عن القيام بمهامه.. و«لصوص المشير» ينهبون البيوت والأرض والعرض..

والكاتب الصحفى محمد حسانين هيكل، يكمم الصحافة، ويضع ستاراً كثيفاً على «عار الثورة» ويبرر كل خطاياها، ويعد الناس بالأمل القادم فاذا بالأمل القادم هو الكارثة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى..

والسؤال الآن.. هل يستطيع هذا النظام أن يشن حرباً؟.. هل تستطيع القوات المسلحة

بعد ان تم تفريغها من أهل الخبرة أن تدخل معركة؟.. هل يستطيع جهاز الأمن المشغول بأسرار الناس أن يأتى بسر من داخل اسرائيل؟.. هل تستطيع المخابرات العامة ـ وقد اغرقت على طريقتها ـ أن تقدم للقيادة العسكرية الرأى الصائب، وبناء على معلومات أكيدة؟..

وسؤال آخر.. هل كان عبد الناصر يعلم إلى أى مدى وصلت إليه الأمور فى القوات المسلحة؟.. وهل كان يعلم مدى الفساد الذى يعانيه القطاع العام المساند للمعركة؟.. واذا كان يعلم.. فلماذا اتخذ كل هذه الاجراءات؟؟

• عبد الناصر والسياسة الاقتصادية

لقد أخذت المشاكل الداخلية التى كانت تواجه عبد الناصر تفرض نفسها وتزداد خطراً بعد أن تبدد الحلم بأن مصر فى طريقها لأن تصبح قوة صناعية كبرى، وبعد أن أسست العديد من الصناعات الفاشلة باستخدام كل المدخرات وأخذ كل قرض يمكن الحصول عليه وبتأميم الجزء الأكبر من اقتصاديات البلاد، حيث لم تؤت الاستثمارات ثمارها، ولم تعط عائداً يكفى حتى لسداد القروض، وفى صيف ١٩٦٥ اكتشف عبد الناصر انه قد استنفد كل القروض المحلية والدولية فى مشروعات اقتصادية فاشلة، الأمر الذى أدى إلى أن أوصت لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الامريكى فى ١٩ ابريل عام ١٩٦٥ بالتدخل ضد مساعدة الجمهورية العربية، وفى صيف نفس العام أوقفت تماماً الدول الغربية جميع القروض لمصر[1]، وقد اضطرت الحكومة المصرية فى، بداية عام ١٩٦٦ أن تبيع لأحد بنوك سويسرا ٣٧ طناً[2] من الذهب ليتسنى لها الحصول على العملة الصعبة التى كانت فى أشد الحاجة اليها، ومع انقطاع القروض من الدول الغربية مع عدم كفاية المدخرات الداخلية كنتيجة مباشرة لسياسة التأميم الذى اتبعها عبدالناصر مع تزايد الانفاق على تسليح القوات المسلحة أو مواجهة الاستنزاف اليومى المستمر على الحملة العسكرية المصرية على أرض اليمن، إلى جانب الزيادة المستمرة فى عدد السكان، ازداد توجه السياسة الخارجية نحو الاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الشرقى طلباً فى العون والمساعدة.

---

(1) - (2) THE SANDSTORM - THE ARAB-ISRAEL/ WAR OF 1967: PRELUDE AND AFTERMATH - By: David Kimche and Dan Bawly - Mar - 1968 - P. 26.

• ملحوظة: الكاتبان من الكتاب الصهيونيين ـ وقد اشترك «كيمش» فى حرب يونيو ١٩٦٧ وعمل فى الجبهة المصرية.. أما المؤلف الثانى «دان باولى» فهو المحرر الإقتصادى لجريدة «الجيروزاليم بوست» وقد شارك فى حرب يونيو أيضاً على الجبهة الأردنية.. وبالتالى فالكتاب يحمل رؤية إسرائيلية لحرب يونيو ٦٧ ـ وقد إستعان المؤلفان بالكثيرين من ضباط الجيش الإسرائيلى وعرب الضفة الغربية للأردن طبقاً لما ورد بمقدمة الكتاب... وبالتالى لم يتأكد ما ورد به من بيانات ومعلومات.

ورغم كل ما قدمته الكتلة الشرقية من قروض ومساعدات إلا أنها لم تكف لتغطية نفقات الميادين المصرية الثلاثة.. وهى الدفاع ويدخل فيها النفقات الباهظة اللازمة للإبقاء على ٥٠ ألف جندى فى حملة اليمن، وميدان التنمية والتقدم وخاصة البرنامج الطموح الخاص بالتصنيع والذى أصبح حجر الزاوية فى خطة عبد الناصر ليقفز بمصر قفزة واسعة إلى الأمام، والميدان الثالث هو الانفاق على الاحتياجات والمطالب الجارية للقوات المسلحة والتى رفض الرئيس عبد الناصر أن يقلل منها والتى قد وصلت فى عام ١٩٦٥ إلى نسبة حوالى ١٣٪ من إجمالى الدخل القومى بما يعادل ٢٥٠ مليون جنيه، والذى ارتفع عام ١٩٦٧ إلى ٣٠٠ مليون جنيه لمواجهة متطلبات الدفاع وشراء الاسلحة، وبالتالى لم يكن أمام عبد الناصر بديلاً سوى اختصار خطط التنمية، وفى نفس الوقت يحمل الشعب بعض الأعباء برفع الأسعار والحد من الكماليات، وزيادة الضرائب، مع تأجيل الخطة الخمسية الثانية والتى كان مخططاً لها أن تبدأ فى يوليو ١٩٦٥ ثم ألغيت نهائياً واستبدلت بخطة أخرى مؤقتة أقل طموحاً فى عام ١٩٦٧ لمدة ثلاث سنوات.

وأخذ الوضع الاقتصادى يزداد سوءاً على مر الشهور ومع الزيادة المضطردة فى السكان وخريجى الجامعات زادت فيه قوة العمالة فى وقت لم يعد فيه التطوير كافياً ليهيىء فرص العمل، وحتى مشروع السد العالى الذى تعلقت به الآمال سوف يضيف بصعوبة أرضاً صالحة للزراعة لتوفير فرص العمل لعمال الزراعة الذين يمثلون حجماً كبيراً من سكان مصر، وقد خلق ضغط العمل المتزايد مشكلة عظمى من البطالة المقنعة وخاصة فى الوظائف المدنية والتى كثرت بدرجة كبيرة الأوامر الحكومية لمديرى المصانع أو للمصالح الحكومية لفرض عمالة زائدة تمتص قدراً من الحجم الكبير المتزايد من البطالة والتى الزمت الحكومة نفسها بإيجاد فرص عمل لهم لتحاشى القلق والتوتر الاجتماعى. وقد انعكس الاسراف فى القوة البشرية فى الزراعة والصناعة وفى مصالح الحكومة على عدم الكفاءة والتضخم، هذا إلى جانب أن التصنيع الذى كان محط آمال مصر والتى قد سخرت له معظم اقتصادياتها لتتمكن من تنفيذ البرنامج الصناعى وحتى يتسنى له شق الطريق بأقصى سرعة ممكنة، قد أصبح ذلك البرنامج من الضعف بالشكل الذى لم تستطع السوق المحلى من امتصاص الانتاج الصناعى المصرى للضعف الحاد الذى وصل إليه الدخل السنوى للمواطنين بالقدر الذى يستطيعون معه العيش على الكفاف.

ولم تكن الحاجة الماسة إلى أسواق خارجية وبصفة خاصة فى افريقيا هى العقبة الوحيدة التى أوقفت التقدم الصناعى واعترضت سبيله، وإنما كان رأس المال هو العقبة الأساسية في ذلك، خاصة بعد أن اخفقت المشروعات الصناعية الجديدة فى دفع ما عليها

من ديون إضافة إلى الخسائر الفادحة.. وقد زاد من تفاقم المشكلة الاقتصادية ذلك التوقف التام للقروض الغربية، والتى انعكست بشكل حاد على شراء القمح والذى رفضت الولايات المتحدة الامريكية الاستمرار فى تقديمه كمعونة، وطالبت بدفع ثمنه بالعملة الصعبة، كما اتجهت المساعدة من دول الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتى إلى دعم القوات المسلحة المصرية وإعادة بناءها بعد الخسائر الضخمة التى لحقت بها سواء من خلال هزائم عام ١٩٥٦، عام ١٩٦٧.. وانعكست مشكلة نقص العملة الصعبة على الانتاج المحلى والذى أخذ يتناقص إلى أن أصابه الشلل المصنع تلو الآخر نتيجة عجز الحكومة عن توفير العملة اللازمة لشراء المواد الخام وقطع الغيار.

وهكذا تهاوت دعائم السياسة الاقتصادية الطموحة التى بنى عليها عبد الناصر تقدم مصر ورفاهيتها والابتعاد بها عن الفقر والتخلف، وندرت البضائع الاستهلاكية فى الأسواق بما فيها المواد الغذائية الضرورية وهبطت القوة الشرائية للجنيه المصرى، وأدى ذلك كله إلى ازدياد السخط وعدم الرضا فى الداخل، وجاءت أخبار الهزائم والنكسات فى ميادين القتال فى اليمن لتزيد من حدة ذلك السخط.

وبنظرة على حجم الخسائر التى منيت بها القوات المسلحة المصرية خلال معاركها الفاشلة عامى ١٩٥٦، ١٩٦٧ يمكن أن نتخيل حجم ما انفق على بناء تلك القوة على حساب القوة الاقتصادية المصرية..

فقد خسرت مصر ما مجموعه ١٢,٧٣٥ مقاتلاً بين شهيد وجريح[١] وحوالى ٢١٥ طائرة قتال منها حوالى ٢٠٠ طائرة قتال أصيبت على الأرض خلال الضربة الجوية المركزة الاسرائيلية والمدعمة بالقوة الجوية البريطانية والفرنسية عام ١٩٥٦.

أما فى حرب عام ١٩٦٧ فقد خسر العرب ما مجموعه ١٧٩٦٧ مقاتلاً مابين شهيد وجريح[٢] منهم ١٢٩٨٠ من الجبهة المصرية، ٣١١٧ من الجبهة الاردنية، ١٨٧٠ من الجبهة السورية اضافة إلى حوالى ٩٦٥ دبابة منهم ٧٠٠ دبابة مصرية، ١٧٩ دبابة اردنية، ٨٩ دبابة سورية، هذا إلى جانب ٤٤٤ طائرة مقاتلة منهم ٣٥٦ طائرة مقاتلة من مصر، ١٨ طائرة مقاتلة من الاردن، ٥٥ طائرة مقاتلة سورية، ١٥ طائرة عراقية.

ومن هنا فقد وصل حجم واردات السلاح المصرية[٣] استعواضا لخسائرها حوالى

(١)، (٢) النصر المحير مرجع سبق ذكره ص ٢٤٨، ٢٧٧.

(٣) أهم الدول المستوردة للسلاح من الشرق الأوسط بأسعار عام ١٩٩٠ صادر عن معهد ستيرى ص ٢٠٠ دراسة السوق الدولية للتجارة والسلاح ـ السياسة الدولية ـ العدد ١٢١ ـ يوليو ١٩٩٥.

٣٠٣ مليون دولار خلال الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٥٥، وارتفع إلى ١٢١٧ مليون دولار خلال الفترة مابين عامى ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٠، وحوالى ٢٣٦٥ مليون دولار خلال الفترة مابين عامى ١٩٦١ وحتى ١٩٦٥، وحوالى ٧٢٢٣ مليون دولار خلال الفترة مابين عامى ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٠.

وقد تصدرت مصر قائمة الدول المستوردة للسلاح فى الشرق الاوسط وبلغت وارداتها التسليحية ما يعادل ١٧,١ ٪ من اجمالى التدفقات الاقليمية خلال نفس الفترة، كما كانت مصر أول دولة غير اشتراكية تحصل على السلاح السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية، وقد استمرت التدفقات التسليحية السوفيتية لمصر طوال عقدى الخمسينات والستينات، مما جعلها أكبر مستورد للسلاح السوفيتى فى العالم الثالث.

هذا وقد انطلق سباق التسلح فى منطقة الشرق الاوسط دون قيود بعد قيام الرئيس جمال عبد الناصر بعقد صفقة الأسلحة التشيكية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ والتى اعتبرها المعهد الدولى لأبحاث السلام فى استوكهولم (سبيرى) نهاية لمرحلة شروط الاذعان التى كانت تخضع لها تجارة السلاح وبداية مرحلة جديدة يحكمها قانون المنافسة بين القوتين العظميين، وهى منافسة تحكمها ايديولوجيات تقوم على أمل نجاح كل طرف فى محاصرة الطرف الآخر والقضاء عليه.

حيث كانت الرقابة على واردات الشرق الأوسط من الأسلحة التقليدية تتم فى إطار الاعلان الثلاثى الذى وقعته كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فى ٢٥ مايو ١٩٥٠، كأول محاولة لفرض نظام يحكم سلوك موردى الأسلحة الرئيسيين فى توريد الأسلحة لمنطقة الشرق الاوسط، وكان الدافع للاقدام على هذه الخطوة هو إحساس الدول الثلاث بالقلق من سباق التسلح الذى كان يتطور فى المنطقة فى أعقاب حرب فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨[(١)].

وفى الواقع فقد اكتسب هذا الاعلان صفة «النظام» من حيث انه تضمن اتفاق الدول الثلاث على وضع حد لسباق التسلح من خلال ربط صادرات السلاح إلى دول المنطقة بضمانات تحصل عليها من هذه الدول بعدم استئناف الحرب والحاجات الدفاعية لها، على نحو يساعد على تسليح دول المنطقة لكى تدافع عن نفسها ضد خطر اختراق الشيوعية.

(١) النيويورك تايمز/ ٢٨ يونية ١٩٩١ «كيفية الرقابة على سباق التسلح فى الشرق الأوسط بيير اندرو.

كما إكتسب الإعلان صفة النظام من حيث أنه فرض خطة لترشيد واردات الأسلحة التقليدية بكل من إسرائيل والدول العربية، كما أنشئت لجنة تنسيق الأسلحة للشرق الأدنى والتى ظلت فعالة حتى عام ١٩٥٥.

ولم تصمد المبادىء التى وردت فى هذا الإعلان كثيراً، فقد إنهار الإعلان عقب عقد مصر لصفقة الأسلحة التشيكية وقيام فرنسا بتزويد اسرائيل باعداد من الطائرات المتقدمة تزيد عن الحد الذى كانت تسمح به لجنة التنسيق ولم يعد لهذا الاعلان تأثير يذكر مع دخول الاتحاد السوفيتى كمورد رئيسى لسلاح المنطقة من خلال الصفقات التى عقدها مع سوريا ومصر عام ١٩٥٥، وانهار الاعلان تماماً مع قيام فرنسا ببيع مفاعل نووى لاسرائيل دون اشتراط توقيع اسرائيل على اتفاق أمان ضد الاستخدامات غير السلمية فى عام ١٩٥٦.

هذه هى صورة مصر من الداخل.. وتلك هى الأولوية المطلقة التى كان يجب أن يركز عليها الرئيس جمال عبد الناصر الذى منحته جماهير مصر وشعوب الأمة العربية على امتدادها شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً حباً وثقة لم تمنحه لزعيم سابق على مدار التاريخ المعاصر.

هذا هو الزعيم المصرى العظيم الذى افلس مصر وأفقدها الدور القيادى الفاعل فى المنطقة العربية وحولها من دولة غنية فى وسط عالم عربى فقير إلى دولة فقيرة فى وسط عالم عربى غنى!!

• عبد الناصر والسياسة الخارجية

ثم كان مطلب تكتيل الارادة العربية حول القيادة الناصرية، الأولوية الثانية فى ترتيب الأحداث التى تنطلق بمصر لتولى وظيفتها الاقليمية وقيادة الأمة العربية نحو مصالحة تاريخية أو صراع مسلح متوازن يعيد الحق الفلسطينى والعربى الذى سلبته الصهيونية العالمية وحكام اسرائيل من الامة العربية وبقدر الاخفاق فى تحقيق الأولوية الأولى كان الاخفاق أشد وطأة فى تحقيق الأولوية الثانية.

حيث قد أدى تقسيم العالم العربى إلى دول تقدمية وهى التى تحكمها أنظمة ثورية تتمشى سياستها العامة مع السياسة الناصرية فى مصر ودول رجعية وهى المحكومة بالأنظمة الملكية القبلية والتى تتركز غالبيتها فى شبه الجزيرة العربية إلى جانب المملكة الهاشمية الاردنية والمملكة العراقية.. وقد أدى هذا التقسيم إلى جانب السياسة الناصرية

التى صرفت إلى تشجيع ومساندة الثورات على الأنظمة الرجعية بل والوقوف إلى جوار الحكومات الثورية الوليدة مادياً ومعنوياً وعسكرياً اذا لزم الأمر.. أدت هذه السياسة إلى تمزيق وحدة الأمة العربية وفقد الثقة المطلقة بين الأنظمة العربية على اطلاقها ونظام الحكم الناصرى فى مصر بصفة خاصة.

ومع بداية معارك يونية ١٩٦٧ كانت صورة التضامن العربى وهدف الوحدة العربية التى كانت تسعى إليها الثورة المصرية بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر وقد تصاعدت المواجهة بين النظام الناصرى فى مصر وكافة الأنظمة العربية الأخرى بصفة خاصة عند فشل الوحدة المصرية السورية وبنظرة سريعة للعلاقات المصرية العربية وما انتهى إليه مطلب تكتيل الارادة العربية حول القيادة الناصرية انتهى إلى علاقات مصرية سورية شبه مجمدة كانعكاس طبيعى لانفصال الدولتين، العلاقات السعودية المصرية مقطوعة تماماً بسبب حرب مصر فى اليمن وضرب بعض المناطق فى المملكة العربية السعودية بالقاذفات المصرية وقيام المملكة السعودية من جانبها بمساعدة المتمردين فى اليمن.

- والعلاقات العراقية المصرية فى حالة جمود لخلافات مصر عبد الناصر مع حزب البعث الحاكم فى العراق.
- العلاقات المصرية التونسية فى حالة توتر شديد بعد الدعوة التى أطلقها الحبيب بورقيبة الرئيس التونسى لصلح العرب مع اسرائيل.
- العلاقات المصرية المغربية فى حالة جمود تام لوقوف مصر مع الجزائر فى خلافها الحدودى مع تونس، ودعم مصر لقوات الجزائر بالأسلحة والمعدات.
- والعلاقات المصرية الاردنية مقطوعة لاتهام الاردن بالتآمر على الوحدة المصرية السورية، ثم مساعدة الاردن للقوات الملكية فى اليمن.
- والعلاقات الليبية المصرية مجمدة بسبب اتهام مصر لملك ليبيا بالرجعية وتصور الملك ادريس السنوسى بأن مصر تتآمر لخلعه عن عرشه.

هذا وقد كرست كافة الدول العربية طاقاتها للحفاظ على أمنها الداخلى واعتبرت أن الخطر الحقيقى الذى قد يعصف بنظامها السياسى هو جمال عبد الناصر، وبذلك ابتعد التهديد الاسرائيلى من استراتيجيات دول عربية بأكملها.. وقد نسفت الحملات الاعلامية المتبادلة بين مختلف الدول العربية الحد الأدنى من التضامن العربى لمواجهة العدو الحقيقى للأمة العربية.

وقد امتدت آثار الكراهية للنظام المصرى إلى أكثر من حقبة زمنية حتى بعد انتهاء حكم جمال عبد الناصر فى مصر لكثرة ما تركته تلك الفترة من تراكمات وما زرعته من بذور للكراهية تعمقت وامتدت وعانت منها مصر لسنوات طويلة بعد ذلك.

• عبد الناصر والولايات المتحدة

أما عن أولوية تكتيل الرأى العام الدولى حول عدالة المطالب الفلسطينية من خلال علاقات دولية واسعة فى إطار استراتيجية متسقة ينطلق من خلالها القائد المصرى الشاب جمال عبد الناصر بما حظى به من تأييد شعبى كاسح مصرى وعربى ليقود حملة واسعة مدروسة ومخططة تؤدى إلى تكتل الرأى العام حول عدالة المطالب الفلسطينية وتتوازن مع الدور الصهيونى وسيطرته الواسعة على أجهزة الاعلام وانعكاس ذلك على تعاطف الرأى العام الدولى لصالحه.

واستمراراً للاخفاقات المتتالية التى سادت الحكم الناصرى فى مصر، كان القصور فى الرؤية الاستراتيجية وكان الاندفاع نحو مكاسب وقتية دون التعمق المدروس لقدرات وامكانيات القوى العظمى والكبرى وانعكاساتها بالسلب والإيجاب على القضية المصيرية.. قضية الصراع العربى الفلسطينى الاسرائيلى.. فكانت المخاطرة غير المحسوبة بالاندفاع فى أحضان الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى بالقدر الذى أدخل مصر والدول العربية كلها كطرف فى الحرب الباردة التى كانت قائمة بين المعسكرين وما انتهى إليه ذلك من مضاعفة حجم العدائيات والتهديدات التى واجهتها مصر بقيادة الرئيس عبد الناصر وما عكسه ذلك على القضية الفلسطينية لصالح اسرائيل.

واستمر توجه مصر عبد الناصر نحو المعسكر الشرقى متمثلاً فى الاتحاد السوفيتى والتى بدأ بعقد صفقة الاسلحة التشيكية الشهيرة والتى تمت عام ١٩٥٥ ثم توالت الأحداث فى نفس الاتجاه.. وما نتج عنها من رد فعل غربى بقيادة الولايات المتحدة وكانت اسرائيل هى المستفيدة الأولى من ذلك حيث استطاعت من خلال علاقتها بالولايات المتحدة أن تصبح قوة اقليمية كبرى فى الشرق الأوسط حيث تدرجت من علاقات تنسيق إلى تعاون عسكرى إلى تعاون استراتيجى ثم إلى تحالف كامل بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية.

وقد أخذت سياسة عبد الناصر خطاً معادياً للغرب، وكان الاحتلال البريطانى لمصر والذى كان متمثلاً فى وجود حوالى ٨٠ ألف من القوات البريطانية متمركزة على امتداد قناة السويس، مما كان يعتبر مانعاً لأى هجوم مصرى عبر القناة اضافة إلى أن قاعدة

قناة السويس كانت تمثل أكبر قاعدة عسكرية فى شمال افريقيا حيث كانت تضم ١٥ فرقة عسكرية، ١٥ سرب طائرات اضافة إلى الاسطول البحرى الملكى شرق البحر المتوسط.

وفى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ تم توقيع الاتفاق المصرى البريطانى بين عبد الناصر وانتونى هيد وزير الحربية البريطانى وفى ١٣ يونيو ١٩٥٦ غادر البلاد آخر جندى بريطانى من قاعدة قناة السويس.

واستمراراً لسياسة عبد الناصر المعادية للغرب وإلى التوازى من الخط العدائى مع بريطانيا.. كانت المساعدات العسكرية والمادية لثوار الجزائر ضد الاحتلال الفرنسى، حيث كانت الحكومة الفرنسية تتمسك باحتلالها للجزائر بعد أن فقدت نفوذها فى كل من تونس والمغرب لحصولهما على الاستقلال.

ومع بداية الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤، والتى كانت قد اتخذت قيادتها القاهرة مقراً لها، مع قيام مصر بمساعدة الثوار عسكرياً بامدادهم بالسلاح ومادياً ومعنوياً.. الأمر الذى زاد من التوتر فى العلاقات المصرية الفرنسية.. الأمر الذى أدى إلى عقد صفقة السلاح الفرنسية مع اسرائيل وكسر الاتفاقية الفرنسية - البريطانية - الامريكية بشأن قيود توريد السلاح لمنطقة الشرق الاوسط كلها والتى كان من أهم عوامل عقد تلك الصفقة هو قيام مصر بعقد صفقة الأسلحة التشيكية مع المعسكر الشرقى.

والتقت مصالح اسرائيل وفرنسا وبريطانيا على ضرورة توجيه ضربة عسكرية لمصر لضرب نظامها المعادى للغرب والذى بدأ يقود حملة عربية متصاعدة ضد المصالح الغربية على اطلاقها ليس فقط فى مصر ولكن فى المنطقة العربية كلها.. وصلت إلى ذروتها عقب اعلان الرئيس المصرى جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس فى ٢٥ يوليو ١٩٥٦.. الأمر الذى وصل من التوتر والتصعيد إلى حد تنفيذ العدوان الثلاثى على مصر فى الفترة من ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ وحتى ٧ نوفمبر من نفس العام، حيث احتلت اسرائيل كل شبه جزيرة سيناء بالتعاون مع القوات الجوية وقوات الابرار الجوى الفرنسية البريطانية المشتركة.. وما نتج عنه من تدمير شبه كامل للقوة الجوية المصرية إلى جانب فك الحصار المصرى عن مضيق تيران والإيقاف الكامل للأعمال الفدائية بتواجد قوة طوارىء دولية لتأمين الحدود الاسرائيلية المصرية، كثمن فرضته اسرائيل على الحكومة المصرية فى مقابل انسحابها من سيناء والذى تم أساساً بضغط من الولايات المتحدة الامريكية والتى كانت تنتهج سياسة متوازنة بين طرفى الصراع العربى الاسرائيلى حتى ذلك الوقت.

ووصلت سياسة عبد الناصر إلى قمة مواجهتها مع المعسكر الغربي من خلال الدور المصرى المتصاعد ضد المصالح الامريكية ضد حلف بغداد وسياسة الولايات المتحدة لبناء نظام أمن جماعى فى منطقة الشرق الاوسط فى مواجهة انتشار النفوذ السوفيتى فى المنطقة، ثم كان اعتراف مصر بالصين الشعبية فى ١٦ مايو ١٩٥٦، وعقد صفقة الأسلحة التشيكية لتصل بذلك إلى قمة التصعيد فى المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية.. والتى يمكن القول أن سياستها مع عبد الناصر مرت بمرحلتين رئيسيتين.. مرحلة التوافق ومحاولة احتواء قادة الثورة فى مصر ومرحلة التعارض الكامل مع المصالح الامريكية والذى كان بداية للتعاون المكثف مع اسرائيل على حساب القضية الفلسطينية.

وعن المرحلة الأولى يمكن القول بأنه كان هدف السياسة الامريكية بشكل عام هو تعديل الموقف المصرى ازاء التخطيط المشترك للدفاع عن الشرق الاوسط الذى لم تقبله حكومة مصر منذ عام ١٩٥١ بحيث تتمكن من تطوير سياسة معينة من شأنها التوفيق بين الآمال القومية المصرية واحتياجات الأمن الانجلوامريكى فى مناطق شرقى البحر المتوسط والبحر الأحمر وذلك من منطلق التقدير بأن جهود الولايات المتحدة لاقامة ترتيب أمنى دفاعى اقليمى(١) فى الشرق الاوسط على أساس الموارد المشتركة للدول فى المنطقة والوضع العسكرى الامريكى البريطانى الذى يمكن أن ينهار أمام رفض مصر والتى لها مكانتها وموقعها الاستراتيجى وثقلها ووزنها فى المنطقة.

وقد كان موضوع اقناع مصر بمشروع الدفاع عن الشرق الاوسط كان يسير جنباً إلى جنب مع موضوع الانسحاب العسكرى للقوات البريطانية من قاعدة قناة السويس، وبالتالى فموضوع الجلاء عن القاعدة لم يكن منفصلاً عن مستقبل القاعدة واتاحتها للإستخدام كجزء من الاطار العام للدفاع عن الشرق الاوسط بحيث كانت الحكومة الامريكية تنظر اليهما كموضوعين متكاملين متداخلين مما يفرض من الناحية المنهجية معالجتهما كوحدة واحدة.

وكانت تسوية مشكلة السودان مدخلاً ضرورياً للبدء فى مفاوضات قاعدة قناة السويس.. وبالتوازى مع جهود الوساطة الامريكية فى المفاوضات الانجليزية المصرية خلال عامى ٥٢، ١٩٥٤ ظلت الحكومتين المصرية والامريكية مستمرة منذ نوفمبر ١٩٥٢، تتقدم مرة وتتعثر مرة أخرى حول المعونة العسكرية لمصر أو تسليح الجيش

(١) د. رضا أحمد شحاته - تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - طبعة ١٩٩٥ - ص ٢٢٥.

المصرى، ولكنها ظلت متصلة ودون نتيجة إلى ما بعد توقيع اتفاقية قاعدة قناة السويس فى اكتوبر ١٩٥٤.

وكان تقرير الخارجية الامريكية عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ ان مشكلة السودان تمثل العقبة الرئيسية أمام التفاوض على الترتيبات الخاصة بقاعدة قناة السويس وعلى ذلك فقد ركزت الادارة الامريكية جهودها من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول للمملكة المتحدة ومصر لتسوية المشكلة السودانية فى إطار حق تقرير المصير للسودانيين مع المساعدة فى تطوير القوات المسلحة المصرية من خلال بعثات تدريب ومعدات رمزية فى إطار برنامج ملائم يتفق عليه فى مقابل قبول مصر بتأجيل المحادثات التفصيلية عن كل مراحل مشكلة السودان مع المملكة المتحدة، وأن تبدأ مفاوضات قاعدة قناة السويس للتوصل إلى اتفاق حول احلال فنيين من بريطانيا والولايات المتحدة محل القوات البريطانية وفى إطار خطة دفاع مصرى بريطانى مشترك مع الاشتراك - دون التزام - فى المباحثات الخاصة بدفاع الشرق الاوسط مع احتمال ان يؤدى ذلك إلى فتح الباب أمام مصر للدخول فى منظمة «الميدو MEDO»[1] كما يمكن يساعد على مشاركة عربية عامة فيها بما يدعم من مكانة الولايات المتحدة فى مصر إلى جانب خلق علاقات أوثق مع المملكة المتحدة.

وخلال المراحل الأولى للمباحثات بين الجانب الامريكى والجانب المصرى عقب قيام الثورة فى مصر خلال فترة الحكم التى تولاها اللواء محمد نجيب، قد وافقت الخارجية الامريكية على أن تقدم الدعم المادى والمعنوى لنظام الحكم الجديد فى مقابل تحقيق أهداف الولايات المتحدة والغرب بالنسبة لمصر والتقريب بين المصالح المشتركة بين مصر والغرب خاصة بالنسبة لثلاث موضوعات أساسية، أولها: اشتراك مصر فى التخطيط للدفاع المشترك عن الشرق الاوسط ضد الشيوعية، وثانيها: تسوية الخلاف المصرى البريطانى حول قاعدة قناة السويس ومشكلة السودان، وثالثها: السلام مع اسرائيل.

وفى الثانى عشر من فبراير عام ١٩٥٣ أمكن التوصل إلى تسوية للمسألة السودانية والذى كان لوجود «جيفرسون كافرى» عميد الدبلوماسيين الامريكيين قد أتاح مساعدة هائلة فى مفاوضات السودان، بل انه قد ألمح إلى تقديم معونة امريكية ضخمة لو تم التوصل إلى اتفاق[2].. وقد ازالت هذه الاتفاقية عقبة أساسية، من وجهة النظر الامريكية،

---

(١) الاسم الكامل هو Middle East Defence orgenization

(٢) العلاقات المصرية - الأمريكية - ص ٢٣٣.

أمام اشتراك مصر فى حلف الدفاع عن الشرق الاوسط، كما اعقبها اتفاقية جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس والذى كانت تدور حول المبادىء والأسس للمفاوضات البريطانية المصرية والتى تم الاتفاق عليها بين الولايات المتحدة وبريطانيا بحيث أصبحت تحدد وتشكل الإطار العام للموقف الامريكى من المفاوضات(١) .. وأولها: الانسحاب المرحلى للقوات البريطانية من منطقة القناة، وثانيها: اجراء مباحثات حول مستقبل منطقة القناة بهدف اعادة تنشيطها بأسرع ما يمكن وقت القتال، وثالثها: الامدادات الخاصة بالدفاع الجوى عن مصر، ورابعها: اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط، وخامسها: المساعدة الاقتصادية الامريكية البريطانية لمصر.

ومع التردد المصرى فى قبول تلك المبادىء والأسس كان أمام الادارة الامريكية فى هذا التوقيت اتجاهان، اتجاه يقوم على أساس التشكيك فى نوايا مصر ودوافعها، وفى توجهاتها الخارجية المستقلة وقد تبنته المخابرات القومية الامريكية، واتجاه يقوم على أساس تقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية لمصر لتدعيم المكانة الامريكية للحصول على تعاون مصر فى قاعدة قناة السويس والدفاع عن الشرق الاوسط.

وكانت ادارة ايزنهاور قد تولت الرئاسة منذ أربعة شهور فى يناير ١٩٥٣ ولذلك فانه منطقياً فى ضوء هذه التقديرات المتباينة عن اتجاه السياسة الامريكية نحو مصر واختيار أفضل السبل للتعامل معها ـ اضافة إلى اعتبارات أخرى ـ أن قرر دالاس وزير الخارجية القيام برحلة إلى الشرق الاوسط، حيث الأرض خصبة للتغلغل الشيوعى. وحيث تفتقر المنطقة إلى الاهتمام من جانب الولايات المتحدة وحيث ظهرت روح قومية وصلت إلى درجة التطرف فى عدائها للغرب والدول الغربية.

وقد حددت وزارة الخارجية الامريكية أهداف السياسة الخارجية نحو مصر عقب رحلة دالاس وزيارته خلالها لمصر(٢) حيث تمثلت فى ضرورة التصدى للاتجاه نحو الحياد الذى ينمو فى بعض الدوائر وتنمية الرغبة فى التعاون مع الغرب فى الميادين السياسية والعسكرية والثقافية، كما أوصت بتشجيع حكومة الثورة فى ظل محمد نجيب على التطور على هدى المبادىء الدستورية وأن تبتعد عن الدكتاتورية العسكرية ودعم برنامج الاصلاح الاقتصادى والبناء الداخلى فى مصر، وعن مشكلة قاعدة قناة السويس ومشكلة الدفاع عن الشرق الاوسط، فقد انطلق تحليل الخارجية الامريكية على تبنى

(١) العلاقات المصرية ـ الأمريكية ـ ص ٢٤١.
(٢) العلاقات المصرية ـ الأمريكية ـ ص ٢٥٠.

انسحاب بريطانيا لقواتها من مصر مع الاصرار على ضرورة الحفاظ على الاستعداد الفورى للقاعدة الضخمة فى السويس للاستخدام بواسطة الغرب فى حالة حدوث اشتباكات شيوعية وذلك من خلال تبديد المشاعر المناهضة للبريطانيين فى مصر وخلق جو يقوم على الاستعداد للتعاون فى مجهود الدفاع المتبادل.

هذا وقد حدد مجلس الأمن القومى انه يجب على الولايات المتحدة ـ بالتنسيق مع المملكة المتحدة ومصر ـ السعى نحو تسوية مبكرة ـ عن طريق التفاوض ـ لمسألة قاعدة السويس والمسائل المتصلة بالدفاع وقد أسس مجلس الامن القومى هذا التقدير على ضوء مكانة مصر فى العالم العربى وانه يجب تقديم مساعدة متزايدة لها حيث تسوية مسألة السويس على نحو يتفق مع المصالح الأمنية للولايات المتحدة وذلك بهدف زيادة قدرة مصر على اداء دور هام والتعاون مع الغرب فى الترتيبات الدفاعية للمنطقة وان دعم اقتصاد مصر ووضعها الأمنى وبالتالى ضرورة تقديم المساعدة العسكرية لها اذا أمكن حل خلافاتها مع بريطانيا بشرط أن تكون هذه المساعدة مرتبطة بالأهداف السياسية والدفاع المصرى عن قاعدة قناة السويس.

ولقد كان للمباحثات الثنائية الامريكية البريطانية فى واشنطن الفترة من ١١ إلى ١٤ يوليو ١٩٥٣ وشمولها ببحث المقترحات الامريكية والمصرية وطرح الموقف الامريكى بكل وضوح وصراحة، كانت مقدمة لمرحلة تالية من سير عملية المفاوضات المصرية البريطانية فى القاهرة خلال شهور من اغسطس إلى اكتوبر.. وكان لوقوف الدبلوماسية الامريكية موقف الناصح والمؤيد للمفاوض المصرى اثره الكبير فى التوصل إلى اتفاق[١] حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى فى الحادى والعشرين من يوليو ١٩٥٤ بين مصر وبريطانيا بعد مفاوضات شاقة بينهما.

ويمكن القول لكل متابع للمفاوضات المصرية البريطانية عام ١٩٥٤، ان يبرز الدور الذى لعبته الدبلوماسية الامريكية فى تحقيق مصالحة بين مصر والغرب حيث لم تكن الاتفاقية فى حد ذاتها سوى خطوة لانشاء نظام أمنى جماعى فى الشرق الاوسط كما هدفت إليه الولايات المتحدة من خلال اكتسابها لعضو جديد وباستقرار أكبر وقوة دفاعية أعظم فى المنطقة كما وصفه دالاس فى رسالته لعبد الناصر.

هذا وقد ترددت أصواتاً كثيرة فى الكونجرس عن انعكاسات هذه الاتفاقية والمخاطر الممكن ان تتعرض لها اسرائيل بعد توقيع الاتفاق بسبب انسحاب القوات البريطانية من

(١) العلاقات المصرية ـ الأمريكية ص ٢٦٦.

القاعدة وتفرغ الجيش المصرى لاسرائيل، ثم الوعود الخاصة بتزويد الولايات المتحدة لمصر بشحنات عسكرية، مما أدى إلى قيام دالاس برد نفى فيه وجود أى نوايا عدوانية لدى مصر تجاه اسرائيل.

هذا اضافة إلى ان أحد المتخصصين فى السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط اعتبر ان هذه الاتفاقية كانت خطأ من أخطاء السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط لانها أدت إلى فقدان أهم حلفائها لقاعدة عسكرية رئيسية فى الشرق الاوسط.

وقد كرر نفس المعنى نائب آخر فى عام ١٩٥٦ فى مجلس النواب الامريكى حيث اعتبر روسيا هى المستفيدة من جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس اضافة إلى تهديد دولة اسرائيل.

ومهما كانت الأصوات الناقدة فى الكونجرس للموقف الذى اتخذته الادارة الامريكية من اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية عن قاعدة قناة السويس فقد كانت الادارة تعتبرها نقطة تحول فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، كما كان للتحولات الحادة فى السياسة المصرية وتصعيد مواجهتها مع السياسات الغربية بصفة عامة وسياسة الولايات المتحدة بصفة خاصة مما ترك انعكاسات سلبية داخل قطاع كبير من أعضاء الكونجرس خاصة الموالين منهم لاسرائيل وبالتالى خلق تياراً مناهضاً لمصر ومعاكساً للادارة فى عرضها تمويل السد العالى.

وقد تبددت آمال الولايات المتحدة فى اشراك مصر فى نظام الدفاع الاقليمى عن الشرق الاوسط برفض عبد الناصر ونظامه لقبول شروط المعونة العسكرية الامريكية التى عرضتها عليه الولايات المتحدة فى أعقاب توقيع اتفاقية الجلاء فى اكتوبر ١٩٥٤.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت مرحلة التدهور فى العلاقات المصرية الامريكية والتى وصلت إلى ذروتها بسحب الولايات المتحدة عرض تمويل إنشاء السد العالى فى ١٩ يوليو ١٩٥٦.

ولقد شهدت بداية عام ١٩٥٥ تطورات هامة فى اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية نحو مصر، انعكست فى تعامل هذه السياسة مع ثلاثة تطورات هامة كانت تمثل نقاط صدام ومواجهة بين الدبلوماسية الامريكية وبين السياسة الخارجية المصرية بدأت بإنشاء حلف بغداد، ثم الموقف من اشتراك مصر فى مؤتمر باندونج ومشاركة مصر فى التجمع الحيادى الذى نتج عنه.. ثم كان سعى مصر للحصول على السلاح من مصادر جديدة وتوصلها إلى اتفاقية صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥، هذه

التطورات الثلاثة تعتبر نقاط صدام بددت الواحدة ثم الأخرى رصيد الثقة والنوايا الطيبة التى تظاهرت الولايات المتحدة بخلقها خلال أكثر من عامين منذ بداية ثورة يوليو، وكان حادث الاعتداء الاسرائيلى على غزة فى فبراير ١٩٥٥ من الروافد الرئيسية التى اسهمت فى تأكيد نزعة مصر الحيادية من ناحية ومن سعيها للحصول على السلاح من مصادر جديدة من ناحية ثانية مما ضاعف من احتمالات الصدام والمواجهة بين الدبلوماسية الخارجية الامريكية والدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٥٥ .

وكان ابرام حلف بغداد عام ١٩٥٥ بين بريطانيا وإيران والعراق وباكستان وتركيا بداية العاصفة فى العلاقات الامريكية المصرية دفع عبد الناصر إلى إعادة تقييم سياساته مع الغرب خاصة حين باركت الولايات المتحدة قيام الحلف وانضمت إلى معظم لجانه، كما أن انضمام العراق إلى الحلف اعتبر من وجهة نظر القاهرة محاولة غربية لتبديد فكرة الوحدة العربية.

وفى مطلع عام ١٩٥٦ ومع فشل الوساطة الامريكية بين مصر واسرائيل لرفض مصر بقيادة عبد الناصر الصلح معها، انتهى تقييم الموقف الامريكى إلى ضرورة تعديل سياسة الولايات المتحدة نحو مصر بشكل خاص ونحو الشرق الاوسط بشكل عام وقد اقترح دالاس وزير الخارجية الامريكى اجراءات عقابية ضد مصر تمثلت فى حرمانها من تراخيص السلاح، وتعطل مفاوضات السد العالى، وتعطيل الاستجابة لطلب مصر من الحبوب، وكلها تدابير لتأديب مصر وعبد الناصر جزاء رفضه الصلح مع اسرائيل ولتلقينه درساً بأنه لايستطيع التعامل مع السوفيت وأن يحصل فى نفس الوقت على معاملة تفضيلية من الولايات المتحدة وهو ما يعنى أن يختار عبد الناصر بين الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة، ولم تكف هذه التدابير العقابية بل وضعت الخارجية الامريكية خطة متكاملة لمطاردة مصر وتعقب النفوذ المصرى فى الدول العربية «لبنان - العراق - السعودية - اليمن» واتجهت لدعم حلف بغداد اقتصادياً وعسكرياً.

ومع زيادة اندفاع عبد الناصر نحو السوڤيت ازداد معه الخط العدائى المتصاعد ضد ثورة وحكومة مصر، انعكس على اسرائيل وجاء لصالحها ومنذ ذلك التاريخ تحولت العلاقات الامريكية الاسرائيلية من مجرد تنسيق إلى تعاون عسكرى إلى تعاون استراتيجى ثم إلى تحالف كامل بالقدر الذى نتج عنه سباق تسلح رهيب فى منطقة الشرق الاوسط استنزف ليس فقط قدرات مصر الاقتصادية بل جزء كبير من القدرات الاقتصادية العربية وأوصل اسرائيل إلى قوة اقليمية كبرى فى الشرق الاوسط من جراء السياسات المندفعة والمخاطرات غير المحسوبة التى قادها نظام الرئيس جمال عبد الناصر

وسعيه لإدخال الاتحاد السوفيتى إلى منطقة الشرق الاوسط واحكام وتصعيد العداء مع المعسكر الغربي كله وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية، الأمر الذى انتهى إلى نكسة ١٩٦٧ وانتهاء أهم مرحلة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى وحسمها تماماً لصالح اسرائيل.

• عبد الناصر والاتحاد السوفيتى

كانت صفقة الأسلحة التشيكية أول تدخل من الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط وقد تصاعد التدخل السوفيتى فى المنطقة بعد الموافقة الرسمية للحزب الشيوعى السوفيتى فى اجتماعه العشرين(١) حيث بدأت مساعداتهم ومساندتهم للسياسة الخارجية وللاقتصاد المصرى، كما حاز حياد عبد الناصر اعجاب السوفيت وتقديرهم باعتباره موجهاً أساساً للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، هذا وقد كان الرئيس عبد الناصر يعتقد أنه يستطيع أن يكون فى موقع تفاوضى أحسن للمساومة تجاه القوى الرئيسية المعاونة فى الغرب بانسجامه مع الاتحاد السوفيتى وفى نفس الوقت يحتفظ بمستوى معين من التوتر مع الولايات المتحدة.

وقد بلغ التدخل السوفيتى مداه فى مصر بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ ووقوف الاتحاد السوفيتى إلى جانب مصر طوال الاربعة عشر يوماً التى دارت فيها المعارك، وازداد هذا التدخل مع زيادة عدد الفنيين والخبراء السوفيت الذين تعهدوا ببناء السد العالى بعد ان سحبت الولايات المتحدة عرضها لتمويل المشروع.

هذا وقد ساد خلاف عقائدى بين مصر والاتحاد السوفيتى من ناحية وعبد الناصر من ناحية أخرى اطلق شرارته الرئيس عبد الناصر عند هجومه على الشيوعيين فى مصر وسوريا.. إلا انها لم تؤثر بشكل حاد على التحالف المصرى السوفيتى.

وفى عام ١٩٦٠ تقلدت مصر أهمية جديدة فى علاقاتها مع السوفيت والذين كانوا يرون فى مصر معبراً أساسياً لبسط نفوذهم وسلطانهم على افريقيا وعلى العالم الافروآسيوى بأسره، حيث ازداد نشاط مصر فى ذلك الاتجاه، وبدأت مصر تلعب دوراً قيادياً فى شئون افريقيا المناهضة باعتبارها إحدى الدول الافريقية المستقلة وأكثرها تقدماً حتى أصبحت القاهرة إلى حد كبير عاصمة افريقيا الآسيوية والمقر الرئيسى لمنظمة

(١) العاصفة الرملية ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٢٥.

تضامن الشعوب الافرآسيوية[١] والذى تولى أمانتها العامة مصرى وتولى المصريون ومعهم السوفيت والصينيون الانفاق على ميزانيتها.

وبالتالى ساهموا فى توجيه سياسة القاره ونظموا عدداً من المؤتمرات الافروآسيوية التى تم انعقادها فى أوائل الستينات وكان معظم هذه المؤتمرات تعقد فى القاهرة تحت رعاية «الاتحاد الافريقى» و«التحالف الافريقى» وهما هيئتان متصلتان بمكتب الشئون الافريقية فى رئاسة الجمهورية وفى وزارة الخارجية المصرية.

ومن هنا كانت المحاولات القوية التى كان يبذلها السوفيت لزيادة نفوذهم فى مصر، وفى فبراير عام ١٩٦٤ زار خورشوف الرئيس السوفيتى مصر زيارة رسمية واستقبل استقبالاً رسمياً الأمر الذى زادت معه المساعدات السوفيتية زيادة كبيرة حيث وضع السوفيت[٢] فى عامى ٦٤، ١٩٦٥ قرضاً قيمته مائة مليون جنيه مصرى تحت تصرف مصر لتنفيذ الخطة الثانية للتنمية، وأرسلت إلى مصر معدات زراعية ثقيلة يقدر قيمتها بعدة ملايين من الجنيهات هدية من الشعب السوفيتى، كما قدم السوفيت أيضاً قرضاً بـ ١٦٥ مليون دولار لشراء البضائع والمواد الخام، كما اتسع نطاق التجارة بين الدولتين، وفى عام ١٩٦٥ قدم السوفيت لمصر ٣٠٠ ألف طن قمح بشروط ميسرة، ثم ٣٥٠ ألف أخرى فى عام ١٩٦٦، وإلى جانب ذلك فقد ازدادت المعونة العسكرية وقدم السوفيت آخر طراز من طائرات الميج ٢١ وسوخوى ٧ ودبابات طراز ت ٥٤، ومن طراز ت ٥٥ الجديدة أيضاً وصواريخ سى. أ. م٢.. الأمر الذى بلغت معه القروض المقدمة من الكتلة الشرقية لمصر ٩٨٦ مليون دولار بينما بلغت ١٣٣ مليون دولار لجميع الأقطار الأخرى فى العالم ولايتضمن هذا الرقم القروض الخاصة بالمعدات الحربية والتى بلغت عدة مئات الملايين من الدولارات، كما لاتتضمن هذه الارقام المساعدة الامريكية طبقاً لاتفاقيات الفائض من الأغذية والتى قدرت بحوالى ٩٨٠ مليون دولار فى الفترة ما بين عام ١٩٤٧، ١٩٦٧.

وفى أكتوبر عام ١٩٦٤ أبعد خروشوف عن الحكم ولكن موجة المساعدات السوفيتية لمصر لم تتوقف واتبع كوسيجين والذى سبق له أن اعترض على بعض مجازفات خروشوف فى سياسته مع مصر، اتبع نفس السياسة بلا تردد وقام بزيارة لمصر فى مايو ١٩٦٦ تأكيداً لاستمرار نفس السياسة.

---

(١) العاصفة الرملية ـ مرجع سبق ذكره ص ٣٧.

(٢) العاصفة الرملية ـ مرجع سبق ذكره ص ٣٩.

وقد زادت هذه المساعدات من اعتماد مصر على الاتحاد السوفيتي ومع تزايد حجم القروض أخذ السوفيت يدعمون وجودهم في مصر، وفي ديسمبر ١٩٦٥ زار مصر وفد من كبار العسكريين السوفيت وعلى رأسهم المارشال جريشكو نائب وزير الدفاع والجنرال رودنكوف قائد القوات الجوية والادميرال سرجيوف قائد القوات البحرية، حيث ساد جو المحادثات تفاهم تام حيث عقدت الدولتان اتفاقية للدفاع المشترك ووافق بموجبها السوفيت على امداد مصر بكميات اضافية من المعدات العسكرية، وقد كان هدف السوفيت من هذه المساعدات والقروض الضخمة التي كانت تتدفق على مصر أن يمتد النفوذ السوفيتي بمعاونة مصر إلى ما وراء حدودها ليصل إلى جنوب شبه الجزيرة العربية والذي أتاحته مصر لهم بتدخلها العسكري في اليمن، وفي منطقة القرن الافريقي حيث نجحت مصر في الوساطة بين السوفيت والصومال على عقد صفقة أسلحة تمت في ٢٥ مارس ١٩٦٧ أمد السوفيت بها الصومال شملت ١٥٠ طائرة ميج، ٢٠ هليكوبتر وما يكفي من الدبابات ت ٣٤ ليشكل لواء مدرع حيث تبدو هذه الأرقام كبيرة إلى حد ما على استيعاب دولة فقيرة مثل الصومال.

وبهذا استطاع المحور المصري السوفيتي أن يسيطر على بعض المراكز الاستراتيجية الحساسة للغاية لكلا الدولتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ولم تكن أهداف السوفيت قاصرة على مصر وجنوب الجزيرة العربية بل كانت تهدف إلى التدخل على مدى واسع في جبهة عريضة تمتد من الجزائر في نهاية الجناح الغربي من العالم العربي إلى العراق والخليج الفارسي شرقاً. هذا وقد كانت سوريا تتمتع بمركز متميز في هذا الميدان الواسع للنشاط السوفيتي حيث تم امداد سوريا في نهاية عام ١٩٦٦ بمساعدات عسكرية واقتصادية بلغت ٢٥٠ مليون دولار «خصص ١٣٢ مليون دولار منها لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع انشاء سد الفرات» في حين قدمت دول الكتلة الشرقية الباقية ١٧٨ مليون دولار بمساعدة أخرى وامتلأت فنادق دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية بمئات من السوفيت والتشيك والبلغار والهنغار ومن اوروبا الشرقية الذين كانوا يشرفون على تنفيذ عدة مشروعات اقتصادية في سوريا.

وخلال شهر مايو ١٩٦٧[1] شن الاتحاد السوفيتي حملة دعائية شاركت فيها أجهزة الاعلام في كل من موسكو والقاهرة ودمشق، أكدت ان اسرائيل تقوم بحشد قواتها في مواجهة سوريا بهدف غزوها، الأمر الذي أدى إلى استدعاء السفير السوفيتي لدى اسرائيل

(١) النصر الضائع.. مرجع سبق ذكره ص ٢٦٧.

في ١٩، ٢٩ مايو ١٩٦٧ لزيارة شمال اسرائيل والحدود السورية لتفقد الموقف بنفسه ورفض السفير السوفيتي تشوفاخين هذه الدعوة مما اعتبر أحد الدوافع التي دفعت عبد الناصر إلى تصعيد حدة التوتر واتخاذ القرارات المتوالية والتي بدأت بسحب قوات الطوارىء الدولية من غزة وسيناء وشرم الشيخ ثم اغلاق مضيق تيران وحشد القوات المصرية في سيناء، الأمر الذي انتهى بها إلى هزيمة مصر وإيقاع نكسة شديدة الوطأة على العالم العربي كله.

وفي النهاية واستكمالاً للصورة القاتمة التي سادت مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر نشير إلى ما قدمه الميثاق الوطني الذي عرضه عبد الناصر للاستفتاء عام ١٩٦٢ على شعب مصر والذي رسم فيه سياساته وتوجهاته التي انتهت إلى افلاس مصر سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.. فقد حدد الميثاق دور القوات المسلحة في سحق المحاولات الاستعمارية والرجعية مع القدرة على الحركة السريعة في إطار المنطقة العربية لدعم ومساندة كل حركة شعبية وطنية مع حماية عملية بناء المجتمع والتحول الاشتراكي وتحقيق أهداف الحرية.. الاشتراكية.. الوحدة، وبالتالي تعددت المهام وفقدت السياسة العسكرية القدرة على التخطيط السليم من منطلق استعدادها الدائم للانطلاق إلى أي دولة عربية مجاورة بصورة غير مخططة لتنفيذ مهامها طبقاً للميثاق. ولم تحدد القيادة السياسية هدف سياسي عسكري واضح ترسم لتحقيقه سياسة عسكرية محددة المعالم. وبالتالي فقدت الاستراتيجية العسكرية أبرز مقومات نجاحها وهو التخطيط ـ الاعداد ـ التدريب على بدء ادارة أي صراع مسلح وبقيام ثورة اليمن ودون تخطيط استراتيجي مسبق بادرت مصر بارسال وحدات من قواتها المسلحة إلى اليمن وتحولت تلك الحرب إلى حرب استنزاف للقوات المسلحة حيث لم تكن الاشتباكات ذات قيمة حربية فنية أو محلية، بل كانت أقرب إلى عمليات تأديبية لرجال القبائل المسلحين بأسلحة خفيفة في ظل سيادة جوية مطلقة، ويمكن القول بأن تصور القوات المصرية باليمن للحرب.. بني على أساس خاطيء لنوعية وأسلوب وحجم العمليات.. وأدى هذا التصور إلى قهر مستقبل جيش يعد نفسه لملاقاة جيش عصري في فكرة واستراتيجية وتخطيطه وتجهيزه وأساليب قتاله وهو جيش اسرائيل. كما أخذت حرب اليمن ميدانها على أرض جبلية شاهقة الارتفاع والانحدار صعبة وعرة في حين مسرح العمليات المنتظر في سيناء كانت صحراء منبسطة تتطلب الاستطلاع النشط ويتسيد فيها سلاح الجو، وعلى الجانب الآخر كانت الأوضاع في القوات المسلحة والظروف التي تمر بها قد أثرت على روح القتال لبعض القيادات العسكرية ممن كانوا *ينظرون إلى الجيش على أنه معبر إلى الوظائف العليا في السلك*

الدبلوماسى أو القطاع العام.. وضعف لديهم الاحساس بالانتماء إلى القوات المسلحة وأهدافها واهتم القادة بتأمين مناصبهم عن طريق عمليات الاسترضاء والانتماء السياسى وتعزيز أواصر اتصالهم بمراكز القوى وانصرفوا عن تنمية أنفسهم والإرتقاء بأحوالهم فى مجال العلم والتكنلوجيا العسكرية وتخلفوا عن ملاحقة التقدم في العلوم العسكرية وعلوم الادارة والتنظيم وجوانب التقدم التكنولوجى، وكان من نتائج الاعتماد على الولاء السياسى للقادة وليس على كفاءتهم وجدارتهم ان ظل بعضهم فى مواقعهم حتى خمسة عشر عاماً دون تغير، بينما لم يجد الضباط المتفوقين أى تقدير ولم ينالوا حظهم فى المناصب الهامة، وأخيراً ومن أبرز العلامات التى يجب التوقف عندها ذلك المخطط السوفيتى الذى أوقف البداية الحقيقية للتصنيع الحربى المصرى والذى كان مما لاشك فيه سيكون له آثاره البعيدة على دور ومستقبل وتسليح الجيش المصرى، حيث قدم الصواريخ التكتيكية أرض/أرض (اللونا)، كما قدم عرضاً لتوريد الطائرة ميج ٢١ بسعر مغرى وباعداد كبيرة وبتسهيلات فى الدفع، مما دفع القيادة المصرية إلى إيقاف تصنيع الصواريخ المصرية بعيدة المدى «القاهر/الظافر»، وكذا الطائرة المقاتلة القاذفة «القاهرة» بعد ان خاضت مصر شوطاً كبيراً فى مجال تصنيعها، وبالتالى انصرف الخبراء وأغلقت المصانع، وبالتالى التقت مصالح السوفيت مع مصلحة اسرائيل فى إبعاد مصر عن مجال الصناعات الحربية المتقدمة.

وعلى ضوء ذلك الواقع المرير الذى وصلت إليه مصر فى عهد عبد الناصر، يمكن القول بأن غياب التحديد الواضح للمصلحة القومية العليا، وغياب الاستراتيجية القومية المصرية، هو الذى مكن السوفيت من تحديد دور مصر فى نشر الايديولوجية والأفكار والمبادىء الماركسية التى وردت فى الميثاق وتبلورت السياسة العسكرية المصرية بإيحاء من الفكر الماركسى، وكان غياب السياسة العسكرية الوطنية الأثر الكبير فى قيام القوات المسلحة المصرية بتطبيق سياسة عسكرية تحددت لتخدم المخططات والتحولات اليسارية فى مصر مع دخول الايديولوجية فى التشكيلات والوحدات بإدخال اسلوب التوجيه المعنوى وتعميق دوره ومكانته داخل القوات المسلحة. كما ان دخول القوات المسلحة المصرية فى حرب اليمن تنفيذاً للسياسة العسكرية التى وردت فى الميثاق أبعدها عن عدوها الرئيسى «اسرائيل» وحولها عن هدفها السياسى العسكرى بتحقيق أهداف سياسية عسكرية تخدم التحول الاشتراكى فى الدول العربية لصالح السوفيت، ونتيجة لغياب السياسة العسكرية الوطنية أوجد هوة كبيرة بين القيادة السياسية وأهدافها وبين السياسة العسكرية وأهدافها، وبالتالى اتجه القادة العسكريين إلى التطلع والوثوب على القيادة

السياسية، وأخيراً فان غياب الاستراتيجية القومية مع غياب السياسة العسكرية أدى إلى نكسة ١٩٦٧ وبداية هزة عنيفة فى المجتمع السياسى والعسكرى وان تواجد الاستراتيجية القومية كان سيؤدى إلى مواجهة المخططات السوفيتية وتجنب مصر الكثير من النتائج التى ترتبت على تنفيذ تلك المخططات.

وعلى الجانب الآخر فقد حدد مجلس الحرب فى اعقاب جولة عام ٥٦ الهدف السياسى العسكرى لحرب ٦٧ ضد العرب ليكون «تثبيت أركان دولة اسرائيل على الصعيد العالمى والإطار المحلى كخطوة مرحلية فى الطريق لإنشاء دولة اسرائيل الكبرى».

وتحددت خطوات تنفيذ هذا الهدف ليكون إيقاع نكسة عنيفة بالدول العربية، وبصفة خاصة مصر، وإيقاع هزيمة عسكرية مرهقة لكل القوات المسلحة العربية المتاخمة لاسرائيل تفقدها الثقة فى النفس وثقة الشعوب العربية فى فاعليتها، كما توفر لاسرائيل مرحلة هدوء نسبى تستغلها فى تنمية قدرات الدولة بمعدل عال دون معوقات وتحقيق مكاسب اقليمية باقامة عاصمة اسرائيل الكبرى فى القدس، وتعديل بعض أجزاء الحدود بما يوفر لاسرائيل أمناً قومياً أفضل وتأمين الملاحة فى خليج العقبة وقناة السويس وفرض الحل السياسى الملائم لمشكلة فلسطين من وجهة نظر اسرائيل.

ومن هنا فان الهزيمة التى منيت بها الجيوش العربية فى هذه الجولة يعنى ان الجولة دارت فى غياب واضح لاستراتيجية قومية مصرية محددة ومخططة سلفاً انعكست ملامحها على الانفصام والهوة السحيقة التى كانت بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية فى ظل عدم وجود قيادة سياسية عسكرية تنسق بين العمل السياسى والعمل العسكرى، والتى ظهرت آثارها بالتالى على القرارات والأوامر.

الباب الثانى

حرب أكتوبر ١٩٧٣
بين النصر والسلام

الباب الثانى

حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين النصر والسلام

ترك الانتصار الاسرائيلى فى حرب يونية ١٩٦٧ شعوراً عميقاً بالامتهان والمرارة بين الشعوب العربية وأعاد للأذهان هزيمة الجيوش العربية فى حرب ١٩٤٨، ومع الهزائم العربية المتواصلة، كان الاتجاه العربى نحو الحلول السلمية والدبلوماسية بإعتباره الوسيلة المناسبة فى ظل كل تلك الهزائم إلى تحقيق رغبتهم فى إستعادة الأراضى المحتلة، وعلى التوازى، لتنمية الإحساس بالعسكرية العربية على الأقل فى المستقبل القريب، كانت الاشتباكات الحدودية المحدودة والمتواصلة التى قام بها الفدائيون الفلسطينيون وبعض عناصر من القوات المسلحة المصرية سبيلاً لتحقيق ذلك، وأيضاً لعدم ترسيخ الاحتلال الاسرائيلى فى الأراضى المستولى عليها نتيجة حرب ١٩٦٧ وذلك بهدف انزال خسائر محدودة فى الأرواح وإن كانت مؤلمة فى الجيش الاسرائيلى، تؤدى لتحقيق ضغط متزايد على اسرائيل للتوجه نحو الحلول السلمية، إلى جانب المساعدة فى رفع المعنويات التى تأثرت كثيراً من الهزائم المتواصلة للجيوش العربية وخاصة الجيش المصرى الذى كان محط آمال الجماهير العربية خاصة بعد الصفقات التسليحية التى وصلت إليه من الاتحاد السوفيتى والتى تابعتها الجماهير والحكومات العربية فى كل أنحاء الوطن العربى.

وأخذت مصر- التى كان نصيبها من الصدمة والتكاليف أعظم من كل الدول التى اشتركت فى الحرب - أخذت زمام المبادأة فى هذا الجهد الشاهد لتسترد وعيها، وكان رد الفعل المباشر للهزيمة التى تحمل جمال عبد الناصر مسئوليتها كاملة، بأن قدم إستقالته من رئاسة مصر فى ٩ يونية ١٩٦٧ ثم كان رد الفعل الشعبى التلقائى الذى أدهش بعض المراقبين الغربيين فى مصر وفى غيرها من الدول العربية مطالباً باحتفاظ عبد الناصر بمناصبه خير معبراً فى صدق عن رأى الغالبية العظمى من الشعب المصرى يساندها جزء كبير من العالم العربى بالقدر الذى اعتبر إستفتاء فى شكل إقتراع بالثقة على بقائه فى السلطة مما أدى إلى سحب عبد الناصر لإستقالته، وفى ١٦ يونية قام بإعادة تنظيم حكومته تنظيماً شاملاً، بما فى ذلك عزل المشير عبد الحكيم عامر ليحل محله الفريق أول محمد فوزى وليصبح الفريق أول عبد المنعم رياض رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية.

وفى ٢١ يونية جاء نيكولاى بودجورنى رئيس الاتحاد السوفيتى على رأس وفد إلى مصر ليعلن استعداد الاتحاد السوفيتى وتصميمه على تدعيم مصر لبناء قواتها المسلحة تحت قيادة جمال عبد الناصر، كما قام فى الأول من يوليو بزيارات مماثلة لكل من سوريا والعراق، وصدرت من الدول الثلاث بيانات مشتركة تبين أن الاتحاد السوفيتى قد تعهد بمساعدة العرب ضد العدوان الاسرائيلى ومساندة الخطوات العملية التى يجب

اتخاذها لإزالة آثار العدوان وقد استمر المارشال واتفى زاخاروف وزير الدفاع السوفيتى فى مصر لمدة شهر كامل لتنسيق خطة إعادة بناء القوات المسلحة المصرية استعداداً للجولة الرابعة من الصراع العربى الاسرائيلى.

وعلى الجانب الآخر عمت مشاعر الابتهاج والفرح حكومة وشعب اسرائيل وزاد الشعور بالأمن، وزاد من ذلك الشعور بإستيلاء القوات المسلحة الاسرائيلية على مدينة القدس الشرقية والتى كانت حتى هذا الوقت مغلقة فى وجه الاسرائيليين منذ حرب ١٩٤٨. ثم قامت اسرائيل فى ٢٨ يونية بضمها رسمياً إليها متحدية بذلك قرارات مجلس الأمن.. وكان احتلال مرتفعات الجولان السورية يعنى أن المستوطنات الاسرائيلية فى وادى «الحوله» والتى ظلت تعانى مراراً من قصف المدفعية السورية لمدة ١٩ عاماً، قد أصبحت الآن بعيدة عن مرمى هذه المدافع، كما أن الاستيلاء على الضفة الغربية لنهر الاردن هيأ لاسرائيل خطاً دفاعياً استراتيجياً فى مواجهة هجمات الفدائيين الفلسطينيين عبر الحدود الاردنية الاسرائيلية.. اضافة إلى احتلال شبه جزيرة سيناء والتى أصبحت بمساحتها التى تبلغ ٢٣,٢٠٠ ميل مربع مع وجود قناة السويس فى نهايتها، أصبحت كلها تمثل منطقة عازلة ضخمة لها فعاليتها بين قوات الدفاع الاسرائيلية والقوات المسلحة المصرية التى كانت تعتبر أخطر قوات عربية معادية لاسرائيل.

وتراجعت الآمال العربية وأصبح التفكير العربى السائد هو مجابهة حقيقة أن اسرائيل «وجدت لتبقى» وانحصر التفكير فى «إبادة» دولة اسرائيل أو حتى العودة إلى حدود التقسيم عام ١٩٤٧ طبقاً لخطة الأمم المتحدة، وتواضعت الآمال العربية إلى مستوى إستعادة الأراضى التى احتلتها اسرائيل فى حربها عام ١٩٦٧ على ضوء مبدأ الأرض مقابل السلام والذى أدرك العرب ومصر بصفة خاصة انه لاسبيل إلى ذلك الأمل المتواضع إلا بخوض جولة رابعة من الصراع تفرض هزيمة باسرائيل تجبرها على تحقيق تلك الآمال العربية المتواضعة وإدراكاً لتلك الحقيقة خاصة من القيادة المصرية كان التخطيط لحرب اكتوبر ١٩٧٣ والتى سوف نتناولها بالدراسة والتحليل فى هذا الباب.

الفصل الرابع

إستراتيچية المخاطرة المحسوبة والمفاجأة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣

"قهر المستحيل"

الفصل الرابع

استراتيجية المخاطرة المحسوبة والمفاجأة
فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ "قهر المستحيل"

لقد كانت المفاجأة فى حرب أكتوبر ٧٣ هى المحصلة لسلسلة اجراءات خداعية طويلة على الجبهة المصرية، وكانت الحلقة الأخيرة منها هى الاعلان المسبق عن قيام القوات المسلحة المصرية بمناورتها السنوية بالمشروع الاستراتيجي «تحرير ٤١» فى المدة من أول أكتوبر ٧٣ حتى ٧ منه.

وتحت ستار ذلك المشروع استكمل استدعاء الاحتياط وفقاً للتخطيط المسبق، وتم انتقال القادة إلى مراكز القيادة الميدانية وتم وضع عناصر المدفعية ومعدات العبور للأمام لاتخاذ أوضاعها طبقاً للتخطيط وبدء الفتح الاستراتيجي للقوات البحرية منذ الأول من أكتوبر.

وقبل المعركة بأيام كان يمكن مشاهدة القوات المصرية وهى قائمة باعداد زوارق العبور وتجهيز الفتحات على الجسور وساحات العبور على القناة - قوات مسلحة بكامل أسلحتها ومعداتها فى مصر - وقوات مسلحة بكامل أسلحتها ومعداتها فى سوريا تتخذ أوضاعها لاستكمال خطة الفتح الاستراتيجي لبدء العمليات إلى جانب مظاهر أخرى كثيرة ومتعددة.

إلا أن سلوك العدو الميدانى فى الساعات الأولى من الهجوم كان دليلاً عملياً على انه أخذ بالمفاجأة التامة، وقد تضاربت أقوال العدو وأدلته وشهاداته بعد ذلك حول هذه النقطة تضارباً شديداً، ففى مرحلة كان العدو يقول «لقد رؤا ولكنهم لم يفهموا»، ويقول الدكتور جمال حمدان «لقد رأوا وفهموا ولكنهم لم يصدقوا».

ولقد كتب ونستون تشرشل الحفيد[1] عن ذلك فقال:

«فى الساعة الرابعة من صباح السادس من أكتوبر ١٩٧٣، تأكد لاسرائيل أن هجوماً منسقاً بين مصر وسوريا بات وشيكاً فصدر أمر التعبئة الشاملة للاحتياطى (والذى يشكل أربعة أخماس الجيش الاسرائيلى) نحو الساعة السابعة صباحاً، وقد سبق أن أعلنت اسرائيل التعبئة فى يونيو ١٩٧٣ وتكلفت اسرائيل ما يعادل ٤,٥ مليون دولار مما جعلها هذه المرة مترددة فى اعلان التعبئة الشاملة بتكاليفها الباهظة، واخفاق اسرائيل فى تقدير طاقة القوات العربية، وكان ذلك خطأ دفعت اسرائيل ثمناً غالياً له، حيث لم تدخل القوات الاسرائيلية المعركة إلا بعد ١٨ ساعة من صدور الأمر إليها بالتعبئة وتحققت المفاجأة الكاملة فى هذه المعركة الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية».

(١) ونستون تشرشل الحفيد/ أسرار حرب أكتوبر/ جريدة الابزيرفر البريطانية/ ٨ نوفمبر ١٩٧٣.

ورغم تعدد الاجراءات والأساليب التى خططت لها القيادة المصرية استراتيجياً لتحقيق تلك المفاجأة، إلا أن أحد أبرز مقومات ذلك التخطيط كان من وجهة نظرى يرجع إلى اعتناق القيادة السياسية والسياسية العسكرية المصرية إلى «استراتيجية المخاطرة المحسوبة» والتى سوف نحاول إلقاء ضوءاً عليها.

وقد تناول العديد من المفكرين العسكريين استراتيجية المخاطرة المحسوبة تلك بالدراسة والتحليل.. وفى حديث الرئيس محمد أنور السادات للكاتب موسى صبرى فى كتابه «وثائق حرب اكتوبر».. قال السادات منها:(١)

«الحرب لم تكن مجازفة قدرية، لابد أن يكون كل شيء محسوباً، ولكن هناك ما يسمى بالمخاطرة المحسوبة، ولو حسبنا بأسلوب اننا سندخل حرباً مكسوبة مائة فى المائة من كل شيء، لما دخلنا الحرب، ولما دخل أحد الحرب أبداً، هناك موازين وحسابات وتعويضات وإحلالات وإبدالات، قرار الحرب يعتمد على صورة عامة محسوبة».

«لقد كان أمامى عشرات الأسباب التى يمكن أن أتعلل بها لتأجيل الحرب حتى تنتهى مدة رئاستى، كان من الممكن أن أناور وأتفادى احتمال خسارة الحرب، ولكنى كنت اعتبر نفسى خائناً لو فعلت ذلك، لقد اخترت قدرى».

وعاد الرئيس السادات وكرر مرة أخرى(٢)

«لم تكن مغامرة، ليست قماراً أو مجازفة غير محسوبة، كانت استراتيجية قائمة على أربع نقاط، أولها أن نحارب اسرائيل على جبهتين، وثانيها أن تصاب اسرائيل بخسائر لا قبل لها على احتمالها، وثالثها أن تستمر اسرائيل تحت التعبئة لأطول مدة ممكنة لاتقوى عليها، ورابعها أن يتحقق التضامن العربى، وتستخدم الأسلحة العربية الاقتصادية والعسكرية».

ويقول ديبوفرسكوبادى المفكر الفرنسى(٣)

«كان قرار اشعال الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة، بعد أن خسرت مصر بصورة مفاجئة الحروب الثلاث السابقة، بمثابة مغامرة مليئة بالمخاطر غير أن شجاعة السادات دفعته فى النهاية إلى خوض هذه الحرب».

وفى مجال التعرض لاستراتيجية المخاطرة المحسوبة سنركز فى دراستنا على

(١، ٢) موسي صبرى، وثائق حرب اكتوبر، المكتب المصرى الحديث. ص ٢٦، ٢٧

(٣) ديبوفرسكوبادى، السادات يتحدى، كتب مترجمة، الهيئة العامة للاستعلامات، ص ٢٨

عاملين من عوامل متعددة احتوتها تلك الاستراتيجية.. أولها بناء القوة المسلحة المصرية والموقف من الاتحاد السوفيتى، وثانيها معجزة التخطيط الاستراتيجى للتحول للهجوم والمشاكل المطلوب مواجهتها وأساليب التغلب عليها.

أولا.. بناء القوات المسلحة المصرية:

ويعتبر بناء القوة المسلحة واعدادها لمعركة اكتوبر ٧٣ من أنجح خطط البناء خاصة مع المعوقات الحادة التى تعرضت لها مراحل ذلك البناء وما يعكسه من إصرار من القيادة السياسية والسياسية العسكرية فى مصر على بناء قوة مسلحة عصرية تعتمد على الصاروخ الفردى المضاد للدبابات فى مواجهة أحدث الدبابات، وعلى الصاروخ الفردى المضاد للطائرات فى مواجهة أحدث الطائرات المقاتلة والمقاتلات القاذفة، مما أدى إلى إنهيار الكثير من النظريات العسكرية، وتفرغ المراكز البحثية والاكاديميات العسكرية فى كل أنحاء العالم لدراسة اسلوب بناء القوة المسلحة المصرية وكيف حققت قوات مسلحة فرض عليها أن تتسلح بأسلحة دفاعية أن تخطط وتنفذ معركة هجومية ناجحة ضد عدو يملك التفوق الجوى والتفوق فى المدرعات ويمتلك جهازاً من أحدث وأرقى أجهزة المخابرات الاستراتيجية فى العالم؟

وقد مرت إعادة بناء القوة المسلحة المصرية بفترتين رئيسيتين، أولهما الفترة التى كان يحكم الرئيس جمال عبد الناصر فيها مصر والتى انتهت بوفاته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، وقد شهدت تلك الفترة تقارباً شديداً مع الاتحاد السوفيتى، وبالتالى تنمية متصلة وسريعة للقوة فى مصر، وثانيهما الفترة التى حكم فيها الرئيس محمد أنور السادات، وقد شهدت تلك الفترة تذبذباً فى العلاقات بين التقارب والفتور مع الاتحاد السوفيتى نتيجة لسعى الرئيس السادات نحو علاقات متوازنة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، الأمر الذى انتهى بإنهاء مهمة المستشارين السوفيت من مصر فى ١٧ يوليو ١٩٧٢، ووصول سياسة تنمية القوة المسلحة المصرية إلى موقف حرج.

وفى ٢٤ اكتوبر ١٩٧٢(١) تم تعيين المشير أحمد اسماعيل وزيراً للدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة خلفاً للفريق أول محمد صادق، وبدأت مرحلة جادة للاستعداد لخوض معركة اكتوبر ٧٣ بما هو متيسر لدى القوات المسلحة من قدرات وامكانيات تسليحية والذى وصل إلى ٢٠٠٠ دبابة فى مقابل ١٥٠٠ دبابة اسرائيلية، ٣٦٠٠ قطعة مدفعية وهاون فى مقابل ٢٢٠٠ قطعة اسرائيلية، ٧٥٠ صاروخ مضاد للطائرات فى مقابل ١٠٠

(١) مصدر خاص بالمؤلف.

صاروخ هوك اسرائيلى، ٣٦٠ مدفع مضاد للطائرات فى مقابل ٧٥٠ مدفع اسرائيلى، ٢٥٠ طائرة ميج ٢١ سوخوى إضافة إلى ٥٠ طائرة ميج ٢٧ فى مقابل ٣٨٠ طائرة فانتوم إلى جانب ٥٠ طائرة ميراج لإسرائيل.

وقدرت القيادة المصرية أن التدريب الجيد وآلية السيطرة والروح المعنوية للمقاتل المصرى إضافة إلى القدرات السورية والنجاح فى تحقيق المفاجأة الاستراتيجية والتعبوية ومهاجمة القوات المسلحة الاسرائيلية من اتجاهين، الاتجاه المصرى والاتجاه السورى فى وقت واحد سيحقق التفوق المطلوب لتنفيذ المهمة التى تحددت للقوات المسلحة فى إطار ما تملكه من إمكانيات تسليحية فقط.

وقبل التعرض لمرحلة ما بعد عبد الناصر، نجد أنه من الأمانة التاريخية أن نوضح الجهد الكبير الذى تم فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، خاصة فى مجال بناء القوات المسلحة المصرية واستعادة الثقة بنفسها، والتى تعتبر البداية الحقيقية لاعداد جيش عصرى حديث، وكانت أولى تلك الخطوات الناجحة هى الاختيار الدقيق للقيادة العسكرية وتحديد اختصاصاتها وواجباتها بدقة وتنسيق ذلك الدور مع اختصاصات وواجبات القيادة السياسية والتى تسبب الخلط بينهما إلى اتخاذ الكثير من القرارات غير المنسقة والتى كانت من العوامل الرئيسية لهزيمة يونيو ١٩٦٧، وعلى طريق تنفيذ تلك الخطوة فقد صدرت سبعة قرارات جمهورية[١].. أولها القرار رقم ٦٨/٤ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة يحدد تفصيلاً سلطات كل من رئيس الجمهورية ووزير الحربية والأركان العامة، مع إنشاء مجلس أعلى للقوات المسلحة ومجالس حرب للأفرع الرئيسية والجيوش الميدانية وبعض المناطق العسكرية.

وثانيها، القرار الجمهورى رقم ٦٨/٨٦ بشأن اختصاصات مجلس الدفاع الوطنى. وثالثها، القرار الجمهورى رقم ١٨٨٥/ ٧٠ بشأن تشكيل مجلس الدفاع الوطنى. ورابعها، القرار الجمهورى رقم ٨٨٧/ ٧٠ بشأن سكرتارية مجلس الدفاع الوطنى. وخامسها، القرار الجمهورى رقم ٦٨/١٩٨ وتعديله رقم ٤٤٦/ ٧٠ بتشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وسادسها، القرار الجمهورى رقم ٤٤٥/ ٧٠ بشأن تشكيل مجلس حرب القوات المسلحة. وسابعها، القرار الجمهورى رقم ٦٨/٥٥ بشأن منظمات الدفاع الشعبى.

وكان أهم ما أمكن تحقيقه بصدور تلك القرارات هو إدخال مبدأ القيادة الجماعية على

(١) مجموعة القوانين والقرارات المنظمة لشئون الدفاع عن الدولة والقوات المسلحة/ صادرة عن هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة/ عـام ١٩٧١.

المستويات العليا المسئولة عن شئون الدفاع عن الوطن وعن القوات المسلحة فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتوضيح مسئوليات اعداد الدولة للحرب، وتوحيد القيادة الاستراتيجية للقوات المسلحة ممثلة فى شخص وزير الحربية باعتباره القائد العام للقوات المسلحة من ناحية، وتحديد صلاحيات القيادة العامة بما يمكنها من تنفيذ مسئولياتها وواجباتها تجاه القوات المسلحة ككل من ناحية أخرى. وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأنه بدأت الخطوات التمهيدية التى تهدف إلى انشاء أجهزة وقيادات وتحديد اختصاصات لتلك الأجهزة تكفل لها بحث كافة الأمور العسكرية التى ينبثق عنها المشورات العسكرية اللازمة للقيادة السياسية حتى يمكنها التخطيط السياسى والاستراتيجى العسكرى بنجاح.

وعن تلك الفترة التى تمت خلال حكم الرئيس جمال عبد الناصر فقد سارع الاتحاد السوفيتى بإمداد مصر بالأسلحة والمعدات منذ ٩ يونيو ١٩٦٧(١) حيث وصل وفد عسكرى سوفيتى بقيادة الجنرال لاشينكوف للمساعدة فى استقبال المعدات فى الموانى البحرية والجوية وتوزيعها على وحدات القوات المسلحة المصرية، والتى كانت قد بدأت عملية اعادة التجميع والتنظيم وانشاء خط الدفاع الأول غرب قناة السويس، هذا وقد تلاحق وصول اعداد كبيرة من الخبراء السوفيت فى إطار اتفاق مع القيادة المصرية بتولى السوفيت ليس فقط إعادة التسليح، بل أيضاً الاشتراك فى التخطيط والتدريب لرفع مستوى الجيش المصرى وللاطمئنان المباشر على كفاءته القتالية.

وفى أول أغسطس ١٩٦٧ بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة أولى خطوات إعادة تنظيم القوات المسلحة وإعادة تدريبها ورفع كفاءتها بالتعاون مع المستشارين السوفيت ومع تدفق معدات العبور السوفيتية بدأت القوات المسلحة خطوات التدريب العملى على عبور الموانع المائية، بهدف رفع معنويات الضباط والجنود التى تأثرت نتيجة الهزائم المتكررة لها.

وفى ٨ مارس ١٩٦٩(٢) أعلن الرئيس جمال عبد الناصر بدء حرب الاستنزاف والتى صيغت أهدافها كما حددتها القيادة العامة للقوات المسلحة فى أربعة أهداف، أولها تحطيم تحصينات خط بارليف، والثانية منع القوات المسلحة الاسرائيلية من إعادة بناء التحصينات بعد تحطيمها، والثالثة بث الروح الهجومية للقوات المسلحة المصرية، أما رابعها فكان القيام بعمليات تدريبية لعبور القناة.

(١) لواء عبدالمنعم خليل/ حروب مصر المعاصرة / دار المستقبل العربى/ ص ١٠٠.
(٢) تريفور. ن. دبوى/ النصر المحير/ ترجمة الهيئة العامة للإستعلامات/ ص ٤٠٧، ٤٠٨.

وكانت نيران المدفعية في يوم ٨ مارس ١٩٦٩ بداية لفترة مدتها ٨٠ يوماً لقصف مستمر دون توقف تقريباً، وفي منتصف ابريل وتصعيداً لمستوى التوتر قامت وحدات الصاعقة المصرية بعدة غارات عبر القناة، واستمرت القوات المصرية في مهاجمة تحصينات خط بارليف والداوريات الاسرائيلية وقوافل الامدادات والمنشئات الخلفية، ورغم الرد الاسرائيلي بالغارات الانتقامية والقصف المضاد للمدفعية، إلا أن القوات المسلحة المصرية قد حافظت على تفوق قوتهم النارية جوهرياً، مما أدى إلى تصاعد عدد الضحايا من الاسرائيليين.

وفي ١٠ يوليو من نفس العام قامت وحدة صاعقة مصرية بمفاجأة وحدة مدرعة اسرائيلية وهاجمتها بنجاح في مواجهة بورتوفيق في وضح النهار وأنزلت بها خسائر فادحة في الأرواح وفي القوة الاسرائيلية.(١)

ونتيجة لذلك وافقت الحكومة الاسرائيلية على اشراك السلاح الجوى في هذا التصعيد لحرب الاستنزاف وابتداء من ٢٠ يوليو من نفس العام قام السلاح الجوى الاسرائيلي خلال عشرة أيام بسلسلة من الغارات الانتقامية ضد مواقع المدفعية المصرية وضد قواعد صواريخ الدفاع الجوى غرب القناة، وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام السلاح الجوى الاسرائيلي بكثافة بعد حرب يونية ١٩٦٧.

وفي يناير ١٩٧٠ وصلت الحرب إلى نقطة تحول رئيسية وذلك حين عزمت اسرائيل توسيع الحرب والضغط على مصر حيث قام السلاح الجوى الاسرائيلي بتنظيم سلسلة من الغارات في العمق المصرى. ففي ٧ يناير هاجمت سبع طائرات اسرائيلية منطقة انشاص وحلوان، وفي ١٢ فبراير تمت غارة اسرائيلية مركزة على منطقة أبي زعبل مما نتج عنها قتل ٧٠ عاملاً وجرح الكثير من العاملين بمصنع الحديد والصلب بمنطقة أبي زعبل.

واستمر التصعيد حتى تلك الغارة الاسرائيلية التي أصابت مدرسة ابتدائية في منطقة بحر البقر على مسافة حوالي ١٢٠ كيلو متر من القاهرة مما نتج عنه قتل وجرح اكثر من خمسين تلميذاً، الأمر الذى أدى إلى زيارة الرئيس جمال عبد الناصر إلى موسكو في ٢٢ يناير من نفس العام لطلب المزيد من المساعدة السوفيتية.

وفي ٨ أغسطس ١٩٧٠ وبضمان من الولايات المتحدة وبتأييد من الاتحاد السوفيتي تم وقف اطلاق النار الذى أنهى القتال بين القوات المصرية والاسرائيلية، ونص الاتفاق

(١) النصر المحير/ مرجع سبق ذكره/ ص ٤٠٩.

على إيقاف كل العمليات العسكرية فى منطقة عرضها ٥٠ كم على جانبى قناة السويس، وبدأت مرحلة جديدة فى مجال استعداد الجانبين للقتال، فقد تهيأت الظروف المناسبة للقوات المسلحة المصرية لبناء حائط الصواريخ المصرية غرب القناة، كما أمكن لاسرائيل استكمال بناء خط التحصينات على امتداد الضفة الشرقية والذى عرف باسم «خط بارليف».

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وبعد توقف اطلاق النار بأقل من شهرين توفى الرئيس جمال عبد الناصر وتولى الرئيس محمد أنور السادات حكم مصر خلفاً له، وبدأت مرحلة جديدة فى مجال تنمية واعداد القوة المسلحة المصرية.

وعلى ضوء الوعود السوفيتية باستكمال تسليح القوات المسلحة المصرية، عقد الرئيس السادات معاهدة صداقة وتعاون بين الاتحاد السوفيتى ومصر، إلا انه رغم الوعود المتكررة فقد استمرت المماطلة السوفيتية فى إمداد مصر بالأسلحة الهجومية. ثم كانت زيارة المارشال اندريه جريتشكو وزير الدفاع السوفيتى إلى القاهرة فى ١٤ مايو ١٩٧٢ لانقاذ العلاقات بين الدولتين من هوة التردى، ورفض أيضاً جريتشكو الموافقة على بيع أسلحة هجومية لمصر كما رفض بيع قاذفات قنابل بعيدة المدى.

وفى أوائل يونية من عام ١٩٧٢ بعث الرئيس السادات برسالة إلى بريجينيف تتضمن سبعة استفسارات مفادها انه يرغب فى معرفة ما اذا كان الزعماء السوفيت على استعداد لإمداد مصر بالأسلحة التى كثرت وعودهم بإرسالها إلينا ولكنهم لم يرسلوها بالكميات اللازمة، وبعد مرور أكثر من أربعة أسابيع دون أن يصل رد على تلك الاستفسارات، وبالتحديد يوم السابع من يوليو عام ٧٢، جاء رد موسكو تكراراً لنفس المواقف السابقة مما دفع الرئيس السادات إلى اصدار قراره بإنهاء مهمة كافة المستشارين السوفيت فى مصر.

وهكذا ترك الاتحاد السوفيتى مصر ولايوجد تفوق ليس فقط كمى فى اعداد الطائرات الاسرائيلية، بل أيضاً تفوقاً نوعياً، فالموجود من الطائرات بمصر لايجعل هناك وجهاً للمقارنة بين خواص الطائرات المصرية القديمة الطراز وخواص الطائرات الاسرائيلية الحديثة المزودة بالأجهزة الالكترونية المتطورة. ومن هنا، فقد كان الفارق كبيراً من ناحية السرعة والمدى والقدرة على الاستمرار فى الجو والتسهيلات الملاحية وحمولة القنابل التى تتزود بها الطائرات.

وقد رفض السوفيت تقديم الطائرة الهجومية لمصر أو رفع كفاءة ما لديها من

مقاتلات ومقاتلات قاذفة برفضهم اجراء العمرات اللازمة للمحركات[١] مع امتناعهم تماماً عن تزويد القوات المسلحة بمطالبها العاجلة، سواء فى مجال الحرب الالكترونية، أو مطالب رفع كفاءة القوات البحرية، أو متطلبات القيادة والسيطرة الآلية الحديثة، إلى جانب النقص الكبير فى الذخائر والصواريخ التى لاتكفى لادارة عمليات هجومية تمتد إلى حتى ١٥ يوماً من القتال.

ثانياً: معجزة التخطيط الإستراتيچى والتحول للهجوم:

اتسم التخطيط الاستراتيچى العسكرى المصرى بالواقعية الشديدة معتمداً على الاستفادة الكاملة بكل مافى العلم والفن العسكرى المعاصر من تقدم وتكنولوچيا، مع الاستفادة الكاملة للخصائص الفنية والقتالية للأسلحة التى يملكونها، مع الدراسة الدقيقة لنقاط القوة والضعف فى الجيش الاسرائيلى والتى بنيت على معلومات مؤكدة، مع حصر كامل ودقيق لكل المشاكل والمصاعب المنتظر أن تواجهها القوات المسلحة المصرية عند إدارتها للعملية الهجومية واقتحامها لقناة السويس وتدميرها لخط بارليف ـ وذلك لتهيئة الظروف المناسبة للقادة والقيادات للتنفيذ الناجح للتخطيط فى إطار الامكانيات المتاحة.. هذا ولقد بنى التخطيط الاستراتيچى للحرب على عدة أسس واعتبارات كانت من العوامل الرئيسية لنجاح ذلك التخطيط..

١ ـ الاعتبارات الرئيسية التى بنيت عليها استراتيجية الحرب:[٢]

- **الأساس الأول دروس نكسة يونيو ٦٧**

ففى تلك الحرب لم تكن لدينا استراتيجية شاملة للدولة تحقق التوازن والتنسيق بين الهدف السياسى للدولة وقدرتها العسكرية بل ان القوات المسلحة فوجئت بقرارات سياسية لم تكن على علم بها لتستعد لتنفيذها.

ولما بدأت تنفيذها كانت فى صورة مظاهرة عسكرية لدعم القرار السياسى وكان على القوات المسلحة أن تحشد فى سيناء دون أن تعلم الهدف الاستراتيچى العسكرى، كما فقدنا الرأى العام العالمى الذى أصبح ضدنا، وعندما نشبت الحرب كانت تصرفات القيادة العسكرية منفصلة عن القرارات السياسية ولاتتمشى مع الظروف العسكرية، ولذلك أصبحت القوات المسلحة ضحية من ضحايا نكسة ٦٧ وليست سبباً من أسبابها.

---

(١) محضر لقاء الرئيس محمد أنور السادات بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ٢٤ أكتوبر ٧٢/ وثائق حرب أكتوبر لموسى صبرى ص ٣٥، ٣٦.

(٢) الإستراتيجية العسكرية المصرية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ص ١٥ ـ ٢٠.

وقد أمكن تدارك ذلك قبل حرب ١٩٧٣، حيث وضعت استراتيجية شاملة للدولة - لأول مرة - تلعب فيها القوات المسلحة الدور الرئيسى تؤيدها مصادر القوى الأخرى ولعل أبرز سماتها ان الجهد السياسى المخطط هيأ أنسب الظروف الداخلية والعربية والعالمية لبدء العمل العسكرى، وبنفس المهارة أديرت السياسة خلال الحرب لتدعيم العمل العسكرى واستغلال نتائج بعد الحرب.

- **الأساس الثانى:**

هو هدم نظرية الأمن الاسرائيلى التى تعتمد على الردع النفسى والمادى والاحتفاظ بالحدود الآمنة على خط القناة، لذلك كان لابد من:

- اتخاذ قرار المبادأة باستخدام القوة المسلحة، حيث ان اطلاق الطلقة الأولى يعنى تحدياً عملياً لأسلوب الردع النفسى، كما كان الهجوم الشامل وليس مجرد حرب استنزاف يعنى هدم اسلوب الردع المادى.
- أما بالنسبة لاحتفاظ العدو بالحدود الآمنة فى منطقة القناة فقد كان لابد من اختراق وتدمير الخطوط الدفاعية الحصينة التى أقامها مهما استندت على موانع طبيعية أو صناعية ومهما كلفنا ذلك من تضحيات.

واعتمدت النظرية الاسرائيلية فى تطبيقها على عدة عناصر قوية كان لابد من إبطال تأثيرها، كما كانت هناك عناصر ضعف يجب استغلالها وتطلب ذلك:

- العمل على حرمان العدو من مزايا توجيه الضربة الأولى وان نبدأ بتوجيه الضربة الأولى ضده لنستفيد نحن بمزاياها.
- شل فاعلية قواته الجوية المتفوقة وإضعافها بواسطة نظام دفاع جوى قوى بالتعاون مع القوات الجوية.
- شل فاعلية قواته المدرعة القوية التى أعدها لتدمير قواتنا التى تنجح فى اقتحام قناة السويس بالمشاه المدعمة بأكبر عدد من الأسلحة المضادة للدبابات تعاونها قوة نيران كثيفة من المدفعية فى المراحل الأولى الحرجة على أن يكون القتال معارك أسلحة مشتركة طوال مدة الحرب.
- التخطيط لعرقلة وصول احتياطياته من العمق، وتشتيت جهوده، وبث الذعر على خطوط مواصلاته وفى اتجاهات مختلفة بواسطة قوات الصاعقة.

تنسيق العمل العسكرى بين مصر وسوريا لتشتيت جهوده بين الجبهتين وحتى يضطر

إلى بعثرة قواته على الجبهة المصرية بتنفيذ الهجوم المصرى على أوسع مواجهة.

- وحيث ان النظرية الاسرائيلية تعتمد فى نجاحها على توفير المعلومات المبكرة عن نوايانا الهجومية فقد كان لزاماً القيام بالتخطيط المبكر لتضليل وخداع مخابراته وتحقيق المفاجأة.
- إهدار قيمة التواجد العسكرى الاسرائيلى فى شرم الشيخ بعرقلة خطوط مواصلاته البحرية فى منطقة باب المندب.
- وبالاضافة إلى ذلك فقد ركزت الاستراتيجية المصرية على الاستفادة بنقط القوة المصرية وهى كثيرة، واستغلال نقط الضعف الاسرائيلية وهى كثيرة، ولعل من أبرزها مواردها البشرية المحدودة التى يجب أن نوقع بها أكبر خسائر ممكنة، وكذا الغرور الاسرائيلى.

- **الأساس الثالث للاستراتيجية المصرية:**

هو اعداد الدولة للحرب وكان العامل المتحكم فى هذا الموضوع هو اعداد القوات المسلحة للحرب وكانت مشكلتنا الرئيسية والوحيدة هى التسليح ولنا مصدر واحد للامداد بالسلاح وهو الاتحاد السوفيتى وله سياسته واستراتيجيته فى المنطقة، وبالتالى له معاييره فى امدادنا بالسلاح، سواء من ناحية الكمية أو النوع أو التوقيت وأدت الدراسة إلى ان لا مجال أمامنا سوى الحرب بما هو متيسر لدينا من أسلحة وذخيرة ومعدات، وان التخطيط السليم والتنفيذ الشجاع والاستخدام الصحيح للسلاح والروح المعنوية العالية هى التى تعوض ما نحتاج إليه، وهنا يجب أن أذكر ان العدو أساء التقدير بالنسبة لهذا الموضوع، فقد قدر خطأ ان الاستغناء عن الخبراء السوفيت عام ١٩٧٢ ترتب عليه عدم إمكان القدرة المصرية على الحرب، وقدر خطأ ان مصر لن تبدأ الحرب قبل حصولها على الطائرات المتطورة للتعادل مع القوة الجوية الاسرائيلية المتفوقة، وتم تغذية هذا المفهوم الخاطىء لدى المخابرات الاسرائيلية كجزء من خطة تضليلها.

- **الأساس الرابع هو دور الطاقات العربية:**

فقد بنيت الاستراتيجية العسكرية المصرية على أساس ادارة الصراع المسلح بالامكانيات الذاتية لمصر بالتنسيق مع سوريا، وان القتال نفسه سيتيح الفرصة لاستغلال الطاقات العربية وفى ضوء هذه الأسس الأربعة، بالاضافة إلى غيرها من الأسس والاعتبارات والمبادىء وضعت الفكرة الاستراتيجية للحرب على الجبهة المصرية بالتنسيق مع الجبهة السورية.

وبدأت الحرب بمبادأة كلا القوتين المصرية والسورية يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ واشتملت على العديد من المعارك.

عموماً لابد هنا من وقفة للتأكيد على بعض الحقائق الهامة:

- ان التخطيط للحرب وإدارتها كان مصرياً.
- تم دخول الحرب فى ظل التفوق الجوى للعدو.
- تم دخول الحرب مع توفر المعلومات بأن إقتحام قناة السويس كمانع مائى فريد فى مواصفاته يعتبر من أعقد العمليات، والساتر الترابى يعتبر مانعاً ثانياً ومواقع خط بارليف تعتبر مانعاً ثالثاً ورغم ذلك فقد كان نجاح الإقتحام أمراً حتمياً وإن كان قد بدا لكثيرين أنه أمر مستحيل.

٢ - المشـــاكل التى واجهـــت التخطيـــط الاستراتيجى للتحول للهجوم وأساليب مواجهتها والتغلب عليها:

وبعد تعرضنا لأحد ركائز «استراتيجية المخاطرة المحسوبة» والتى كانت من أبرز مقومات تخطيط القيادة السياسية والعسكرية المصرية فى حرب اكتوبر ١٩٧٣، وهو ما يتصل بموقف وتسليح وقدرات القوات المسلحة المصرية التى كلفت بمهمة تنفيذ تلك الحرب. وكان واضحاً من ذلك انه بصدور قرار الرئيس الراحل محمد أنور السادات بإنهاء مهمة المستشارين السوفيت فى مصر فى السابع من يوليو من عام ١٩٧٢ كنتيجة للمماطلة والتسويف والتجاهل والرفض الصريح - فى نهاية الأمر - تزويد مصر بأسلحة هجومية أو حتى توفير قاذفة بعيدة المدى لها.. وبالتالى ترك الاتحاد السوفيتى مصر ولايتوفر لقواتها المسلحة ليس فقط تفوق كمى أو حتى متوازن بالمقارنة مع القوات المسلحة الاسرائيلية، بل وأيضاً أى تفوق نوعى بالمقارنة مع القدرات التكنولوجية والكفاءة الفنية العالية التى كانت عليها القوة المسلحة الاسرائيلية.

وكان على القيادة السياسية والعسكرية أن تقبل مخاطرة تكليف القوات المسلحة المصرية بعمليات هجومية مع افتقارها إلى التفوق على القوة التى ستواجهها فى أبرز القوات والأسلحة التى يمكن أن تدير عملاً هجومياً ناجحاً والتى بدونها لايمكن القيام بمثل تلك العمليات الهجومية، وهى القوة الجوية والمدرعات، فاذا اضفنا لذلك أيضاً أن وحدات المدفعية المصرية كانت من الطرازات المتخلفة والتى كانت تستخدم فى الحرب العالمية الثانية، لأدركنا حجم المخاطرة التى كانت على عاتق متخذ القرار عند اصراره على تكليفها بالقيام بتلك المهمة الهجومية.

ونعرض بالدراسة ركيزة أخرى من الركائز التى بنيت عليها «استراتيجية المخاطرة المحسوبة» والتى تتمثل فى المصاعب والعراقيل التى واجهت المخطط الاستراتيجى لعبور القناة واقتحام خط بارليف وتدمير القوة المسلحة الاسرائيلية فى سيناء لتتكامل بذلك مقومات تلك الاستراتيجية التى أوضحت وبحق القدرة العالية للتخطيط الاستراتيجى المصرى على تخطى كافة الصعاب بأدوات وبقوات تفتقر إلى مجرد التوازن مع العدو الذى ستواجهه، مما يؤكد معنى ومفهوم تلك الاستراتيجية التى يمكن أن تصل إلى حد «قهر المستحيل».

- وكانت أولى هذه العراقيل هذا المانع المائى الكبير المتمثل فى قناة السويس، حيث ينحدر الشاطىء بشدة، ويغطى بستائر أسمنتية وحديدية تعرقل نزول وصعود المركبات البرمائية، أيضاً كانت ظاهرة المد والجذر بالقناة وما يتبعها من انخفاض وارتفاع فى منسوب المياه بها إلى ٦٠ سنتيمتراً تقريباً، بل ويصل قرب مدينة السويس إلى مترين كاملين، اضافة إلى سرعة التيار وتغير اتجاهه، والذى يصل إلى ٩٠ متراً فى الدقيقة فى القطاع الجنوبى، وينخفض إلى ١٨ متراً فى القطاع الشمالى، بينما يتراوح عرض القناة بين ١٨٠ متراً إلى ٢٢٠ متراً وبعمق من ١٦ إلى ١٨ متراً، فى الوقت الذى ينخفض فيه سطح الماء عن حافة الشاطىء بحوالى مترين، إضافة إلى وجود كميات كبيرة من الأتربة الناتجة عن حفر القناة على الضفة الشرقية لها مما يصعب معه فتح ممرات فيها، خاصة بعد أن قامت القوات الاسرائيلية بتعلية هذه الأتربة حتى جعلت منها ساتراً بلغ فى بعض المناطق ارتفاعاً يصل إلى ٢٠ متراً، ولم تكتف برفع الساتر فقط بل وازاحته حتى لامس حافة القناة تماماً بزاوية ميل تزيد على ٤٥ درجة.
- وكانت ثانية هذه العراقيل هى الخط الدفاعى المحصن الذى أقامه العدو داخل الساتر الترابى وفوق قمته والمسمى «خط بارليف».. والذى تكلف طبقاً للتقديرات الاسرائيلية ٢٣٨ مليون دولار، ويتكون هذا الخط من ٢٢ موقعاً حصيناً يضم ٣١ نقطة قوية، تبلغ مساحة كل منها حوالى أربعة الاف متر مربع، وهى عبارة عن منشأة هندسية معقدة تتكون من عدة طوابق تحت الأرض، ويتكون الطابق الواحد من عدة دشم من الأسمنت المسلح المقوى بقضبان السكك الحديدية وألواح الصاج، وقد جهزت كل دشمة بعدة فتحات تمكنها من الاشتباك فى جميع الاتجاهات، اضافة إلى الدشم المجهزة للدبابات والمدفعية وتحيط بالنقطة القوية نطاقات كثيفة من الأسلاك الشائكة وحقول الألغام المضادة للدبابات والأفراد.

كما جهز العدو النقط الحصينة بخزانات لمواد حارقة تخرج منها مواسير إلى القناة عند فتحها تغطى سطح مياه القناة بلهب حارق تصل درجة حرارته إلى ٧٠٠ درجة مئوية، وإلى الخلف من خط بارليف انشأ العدو خطاً دفاعياً ثانياً يبعد عن خط بارليف بحوالى ٣٠٠ إلى ٥٠٠ متراً يسيطر على الاتجاهات الصالحة للعبور، ومجهز لاحتلاله بالدبابات الموجودة فى الخلف.

وعلى مسافة ٣ ـ ٥ كيلو متراً يقع خط الدفاع الثالث والذى يسيطر على الاتجاهات الهامة وعلى الأجناب والطرق الرئيسية المؤدية إلى عمق سيناء.

ولقد تجلت عبقرية المخطط المصرى فى التغلب على تلك المصاعب والعراقيل، حيث خططت الضربة الجوية المركزة بكل الامكانيات والقدرات المتاحة للقوات الجوية لتنفذ بقوة ٢٢٧ طائرة لتدمر مطارات العدو فى وسط وعمق سيناء ومواقع الصواريخ الاسرائيلية من طراز هوك وعشرات من مواقع المدفعيات والرادارات ومراكز التوجيه والإنذار المعادية إلى جانب تدمير محطات ومراكز الإعاقة والشوشرة الرئيسية ومراكز القيادة والسيطرة والمناطق الادارية فى وسط وعمق سيناء.

على أن يتزامن مع تلك الضربة الجوية المركزة ويعقبها خطة محكمة لاستخدام المدفعية المصرية وأسلحة الرمى الأخرى لتنفذ أقوى تمهيد نيرانى يصل إلى عشرة آلاف وخمسمائة دانة مدفعية بمعدل ١٧٥ دانة مدفعية كل ثانية.. لتدمير مصادر نيران العدو قبل بدء عبور القوات وعمل ستارة نيران قوية تعبر تحت سترها طلائع موجات العبور الأولى لفتح الممرات فى الساتر الترابى على الضفة الشرقية للقناة، وكانت مدافع المياه هى الوسيلة التى ابتكرتها العقول المصرية والتى تعتمد على تجريف المياه بواسطة مضخات مياه قوية لإمكان فتح ٨٥ ممراً فى الساتر الترابى، يبلغ حجم الأتربة المزاحة من كل ممر إلى ١٥٠٠ متراً مكعباً.

ولارتفاع الساتر الترابى وانحداره الحاد كان استخدام السلالم من الحبال التى تحمل بواسطة أحد الأفراد ليتسلق بها الساتر الترابى ثم يعدها ليتسلق عليها زملاؤه.. كانت تلك السلالم هى الوسيلة التى تمكنت بها مجموعات الاقتحام بأسلحتهم وذخائرهم من التغلب على واحدة من أعقد العراقيل التى واجهت المخطط المصرى.

ثم كان التخطيط لعبور مجموعات من الصاعقة المصرية إلى الضفة الشرقية قبل بدء الهجوم الرئيسى فى مهمة انتحارية لقفل مواسير النيران بالأسمنت وتفادى إشعال العدو لسطح القناة.

ثم كانت هناك العديد من المشاكل الأخرى التى على المخطط المصرى أن يجد الحلول المناسبة لها لعل أهمها:

أولاً: اختيار أنسب شهر وأنسب يوم وأنسب توقيت لبدء الهجوم، وبناء على دراسات علمية دقيقة، **كانت الساعة الثانية وخمس دقائق بعد ظهر يوم السبت السادس من اكتوبر ١٩٧٣ يوم عيد الغفران للطائفة اليهودية وخلال شهر رمضان للمسلمين هو الاختيار المناسب لبدء إدارة العمليات.**

ثانياً: التغلب على مشاكل العبور لمانع مائى عرضه حتى ٢٢٠ متر فى بعض المناطق وتأثير مشاكل المد والجذر على وسائل العبور الخفيفة المتيسرة وانعكاسات ذلك على نجاح العبور.

ثالثاً: الهجوم على مواجهة واسعة بطول القناة كلها والتى تمتد حتى ١٧٥ كيلو متراً لتشتيت جهود العدو.

رابعاً: مشاكل مواجهة وتدمير الهجمات المضادة المتوقعة من الجانب الاسرائيلى بقواته المدرعة لمدة خمسة ساعات كاملة تتواجد فيها قوات المشاة المصرية شرق القناة دون دعم من الدبابات، وهى الفترة اللازمة لاقامة الكبارى المصرية لعبور الدبابات عليها، وقد أمكن مواجهة تلك المشكلة بتكثيف المقذوفات الموجهة الفردية المضادة للدبابات مع عناصر المشاة العابرة لتعويض ذلك النقص، وقد استخدمت تلك المقذوفات بفاعلية عالية حتى أصبحت من معالم التخطيط المصرى الناجح فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وقد أدى الاستخدام الموسع للصواريخ الفردية المضادة للدبابات فى مواجهة التفوق الاستراتيجى فى عنصر المدرعات، أدى إلى تغير فى موازين استخدام القوات المدرعة عموماً وبرزت نظرية جديدة هى «الفرد المقاتل المسلح بصاروخ فردى مضاد للدبابات فى مواجهة الدبابة».

خامساً: شل فاعلية التفوق فى القوات الجوية الاسرائيلية وحرمانها من معاونة قواتها البرية لمسافة حتى ١٥ كيلو متراً من قناة السويس من خلال منظومة دفاع جوى مصرية متكاملة من الصواريخ والمدافع والرشاشات وأجهزة الرادار والإنذار، أعطتها القدرة على إصابة وتدمير طائرات العدو بمختلف طرازاتها على مختلف الارتفاعات، مما برزت معه نظرية قتالية جديدة هى «الفرد المقاتل المسلح بصاروخ فردى مضاد للطائرات فى مواجهة الطائرة».

سادساً: الاستخدام الأمثل لقوات الصاعقة المصرية بإنزالها وإسقاطها جواً بواسطة الطائرات المصرية فى عمق سيناء مع معاونتها بقوات الإنزال البحرى من الساحل، لعرقلة وصول ودفع احتياطيات العدو المدرعة فى العمق وحرمانها من التدخل الإيجابى إلى جانب قواته المدافعة مما أدى إلى فشله فى إيقاف موجات هجوم المشاة المصرية.

سابعاً: المعجزة المصرية فى اعداد مسرح العمليات للقوات المسلحة المصرية فى ظل التدخل الإيجابى العسكرى الاسرائيلى المباشر بقواته الجوية ومدفعياته التى تركزت لمنع ذلك الاعداد خاصة وان أهم مراحل ذلك الاعداد كانت تتم تحت بصر وسيطرة نيران العدو على الضفة الغربية للقناة وفى عمقها.. ويكفى القول بأن حجم الاعداد الهندسى فقط لأفرع القوات المسلحة المصرية قد وصل إلى ما يعادل حجم الهرم الأكبر وبلغت تكلفته مئات الملايين من الجنيهات.

ومن هنا فقد اتفقت آراء معظم المعلقين والخبراء العسكريين على أن جهاز التخطيط المصرى قد وفق فى اختيار اسلوب القتال الذى قهر به المستحيل وضمن له كل ركائز القوة.

ومن هنا يمكن القول.. أن تبنى «استراتيجية المخاطرة المحسوبة» واستخدامها ببراعة إلى جانب التنسيق الناجح مع القوة المسلحة السورية ومواجهة العدو الاسرائيلى، لأول مرة، فى توقيت واحد بهجوم على جبهتين إلى جانب تضامن عربى فعال، وفى إطار خطة خداع استراتيجية اشتركت فيها كافة أجهزة الدولة فى مصر.. تلك كانت المفاجأة الحقيقية لكل من رأى ولم يصدق، حيث كانت كافة الاستعدادات تجرى فى ظل رصد دقيق لكل تحرك على الجبهتين المصرية والسورية.. هذا إلى جانب تحديد هدف استراتيجى يتناسب مع القدرات والامكانيات التسليحية والفنية والقتالية المتاحة للقوة المسلحة المصرية والذى تقرر أن يكون اقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف وانشاء رؤوس كبارى بعمق حتى ١٥ كيلو متراً فى سيناء مع الاستعداد لتطوير الهجوم شرقاً للاستيلاء على خط المضايق الاستراتيجية والتحول للدفاع عليه، اذا سمح الموقف وظروف القتال بذلك.. حيث كانت القدرات القتالية المتيسرة بكل المقاييس العملية لاتمكن القوات المسلحة المصرية لأكثر من ذلك.

وقد تم التخطيط الاستراتيجى فى مراحل الصراع المختلفة طبقاً للهدف السياسى العسكرى لكل مرحلة، وكذا وفقاً للامكانيات المتاحة والقدرات الفعلية لقواتنا مقارنة

بالتقييم الواقعى لقدرات العدو، مما كان له أكبر الأثر فى نجاح التخطيط لتنفيذ حرب اكتوبر، فقد تدرج التخطيط الاستراتيجى طبقاً لتسلسل الأهداف المحددة فى إطار المراحل الأربعة التى مر بها الصراع من الفترة التى أعقبت حرب ١٩٦٧ وحتى نشوب قتال اكتوبر ١٩٧٣.

ففى مرحلة الصمود كان الهدف هو الالتزام بنوع من الهدوء على جبهة القتال لإتاحة الفرصة لإعادة بناء القوات المسلحة وتجهيز الدفاع عن القناة، وأصدرت هيئة عمليات القوات المسلحة توجيهات عمليات فى ١٣ يونيو ١٩٦٧(١) إلى قيادة المنطقة العسكرية الشرقية لتنظيم الدفاع عن الضفة الغربية للقناة واكتساب مسرح العمليات مرونة أكبر فى القيادة والسيطرة وأعيد تنظيم قيادة وقوات المنطقة الشرقية فى ديسمبر ١٩٦٧ بتقسيمها إلى جيشين ميدانيين وكذا تشكيل قيادة منطقة البحر الأحمر العسكرية.

وفى مرحلة الدفاع النشط، ومع نمو الكفاءة القتالية للقوات والتوسع فى أعمال التجهيز الهندسى، تدرج الهدف ليكون تكبيد العدو خسائر متزايدة فى الأفراد والأسلحة والمعدات، فتم التخطيط لاستخدام التراشق بنيران المدفعية والأسلحة الأخرى لفترات طويلة، مما أسفر عن تقييد حرية الحركة والمناورة والاستطلاع للاسرائيليين، وكذا تصاعد خسائر اسرائيل والتى بلغت أقصاها فى ٨ سبتمبر ١٩٦٨(٢) والذى يطلق عليه الاسرائيليون اليوم الحزين لما حفل من الخسائر.

وفى مرحلة الاستنزاف كان بتصعيد أعمال القصف لتدمير خط بارليف المحصن هذا بالاضافة إلى تخطيط أعمال العبور شرق القناة لتنفيذ الكمائن والاغارات على القوات الاسرائيلية بغرض إحداث أكبر قدر من الخسائر المادية والمعنوية بالعدو.

أما فى مرحلة إيقاف اطلاق النار، فقد بدأت مرحلة التخطيط والاعداد للمعركة حيث بدأت بصدور توجيهات العملية الدفاعية ١٧٠ لتضيف للمهام الدفاعية امكانية تهيئة الظروف المناسبة للتحول للعمليات التعرضية لطرد العدو، حيث اصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة فى ديسمبر ١٩٧٠ توجيهات خاصة بالعملية الدفاعية ٢٠٠ وذلك بهدف تدمير هجمات العدو البحرية والبرية والجوية ضد قواتنا المسلحة وضد الأهداف السياسية والحيوية والاقتصادية مع الاصرار على منع العدو من عبور القناة والاستعداد للاستيلاء على رؤوس كبارى شرق القناة.

---

(١) مصدر خاص بالمؤلف.

(٢) مصدر خاص بالمؤلف.

وفى يوليو ١٩٧١ تم التخطيط للعملية الهجومية وكانت تهدف إلى تدمير القوات الاسرائيلية الرئيسية فى سيناء وتحرير الاراضى غرب المضايق والوصول إلى خط المضايق الجبلية وتأمينها، وقد تم تعديلها فى سبتمبر ١٩٧١ واعداد خطة جديدة والتى كانت تهدف إلى تدمير قوات العدو الرئيسية شرق القناة والاستيلاء على رؤوس كبارى بعمق ٢٠ كم وتأمينها والسيطرة على نطاق أمن حتى المضايق الجبلية.

وفى فبراير ١٩٧٢ صدرت توجيهات اعادة تجميع بعض التشكيلات بغرض تقوية الانساق الثانية والاحتياطيات بما يخدم نوايا التحول للهجوم، ثم أخيراً صدر القرار السياسى فى نوفمبر ١٩٧٢ باستخدام القوة العسكرية لاستعادة الأرض.

وكانت الخطوة التالية لاتخاذ قرار الصراع المسلح هى تحدد هدف سياسى عسكرى يكون هدفاً واقعياً ومناسباً لطاقات وامكانيات القوات المسلحة والظروف العسكرية والسياسية المحيطة بالموقف فى المنطقة وطبيعة العدو الاسرائيلى، وقد تحدد الهدف ليكون: «التخطيط لعملية هجومية استراتيجية تحقق هدم نظرية الأمن الاسرائيلى وإبطال مفعولها أمام العالم مع تحطيم اسطورة الجيش الاسرائيلى الذى لايقهر وإحداث أكبر خسائر ممكنة فى جيش الدفاع الاسرائيلى باقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف والاستيلاء على أهداف ذات أهمية استراتيجية فى سيناء، بما يتناسب مع القدرة العسكرية المصرية، وذلك لخلق الظروف المناسبة لتحرير باقى الأرض باستخدام القوة العسكرية اذا لزم الأمر».

وبصدور هذه التوجيهات بدأت مرحلة التحضير للعملية الهجومية الاستراتيجية المقبلة، وباشرت القيادة العامة للقوات المسلحة التخطيط العملى للعملية الهجومية الاستراتيجية استناداً للدراسات التفصيلية عن العدو وقدراته وإلى التقييم الحقيقى لقواتنا وقدراتنا القتالية، وعلى أساس استغلال أفضل القدرات والخصائص لديها لتنفيذ عملية مشتركة تتضافر فيها جهود القوات المسلحة المصرية البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوى والصاعقة والابرار الجوى منفردة، أو بالاشتراك مع القوات المسلحة السورية بهدف هزيمة التجميع الرئيسى لقوات العدو فى سيناء خلال العمق التعبوى القريب من منطقة قناة السويس ومنطقة المضايق الجبلية.

٣ ـ الموقف السياسى والعسكرى عشية حرب اكتوبر ١٩٧٣ :

• **الموقف السياسى:**

لم تجد مصر بعد حرب يونيو ١٩٦٧ فائدة ترجى من اسرائيل التى عقدت العزم على مواصلة فرض الأمر الواقع وأصبح الخيار العسكرى هو أفضل الخيارات لحل القضية، وكان لابد من اعداد سياسى حازم لعزل اسرائيل دولياً.

ففى مجال الامم المتحدة: تم الحصول على تأييد الغالبية العظمى للأعضاء خلال دورات الجمعية العامة.

وفى المجال الدولى: دعم العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وتحسن العلاقات مع كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية.

وفى المجال الافريقى: تحول التأييد الكامل تجاه العرب وأخذت الخطوات الفعالة لصالح القضية منها على سبيل المثال تشكيل لجنة من عشرة رؤساء أفارقة عام ١٩٧١ وقيام ثمانى دول افريقية بقطع علاقاتها مع اسرائيل.

وفى المجال العربى: تم تكثيف الجهود الدبلوماسية العربية فى هذا الصدد فأصبح الكثير من دول العالم يؤيدون الحق العربى، كما تطورت العلاقات بين الدول العربية بشكل واضح بتعاون كامل لمواجهة اسرائيل والقوى المساندة لها.

• **الموقف العسكرى:**

لقد استغرق الاعداد العسكرى أكثر من ست سنوات فى عمل دؤوب وصمت وصبر وشمل هذا الاعداد جوانب متعددة، لعل أهمها التخطيط الاستراتيجى على مستوى الدولة والقوات المسلحة، وتحديد حجم وبناء القوات المسلحة فى ضوء الهدف السياسى والعسكرى، واعداد وتطوير نظام التعبئة، والتخطيط والاعداد للعملية الهجومية الاستراتيجية، وتحديد حجم وموقف العدو الاسرائيلى.

ومن هنا يمكن القول ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ هى الجولة العربية/الاسرائيلية الوحيدة من بين جولات وحروب عربية/اسرائيلية عديدة، تم تخطيطها وادارتها فى إطار استراتيجية محددة لها معالمها وأهدافها وكانت أهم أهداف هذه الاستراتيجية هى:

تحقيق أمن قومى عربى داخل حدود سياسية عربية لاتعترف بها اسرائيل التى خطط لها استراتيجية صهيونية معادية حققت جزئياً أهدافاً مرحلية أوجدت اسرائيل فى

قلب الوطن العربى، ومازالت تواصل الجهود لاستكمال المراحل الباقية للتوسع وضم الأراضى بالقوة، والاستيطان داخل حدود آمنة تمتد لتشمل الوطن العربى «من النيل إلى الفرات».

نقل الاستراتيجية العسكرية المصرية والعربية إلى اسلوب العمل الهجومى فى إطار تنسيق عربى بفتح أكثر من جبهة عربية فى نفس الوقت، باعتبار أن الهجوم الاستراتيجى كان فى أعقاب نكسة ١٩٦٧ هو الوسيلة أو ضرورة الصراع التى تحقق الوصول إلى أهداف الاستراتيجية العربية وتحرير الأراضى العربية المغتصبة.

ان الاستراتيجية الاسرائيلية قد رسمت لتنفيذ الغاية الصهيونية التى رسمها المؤتمر الصهيونى الأول الذى عقد فى بال بسويسرا عام ١٨٩٧، وهو انشاء وطن قومى يهودى فى فلسطين يسيطر على وسط العالم العربى الذى يربط مشرقه ومغربه وللوصول إلى هذه الغاية، وضعت أهداف استراتيجية عليا تنفذ مرحلياً، وعلى مدى زمنى ليس بالقصير وتتمثل فى الآتى:

- الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين وتكوين قومية يهودية فيه، تمثل نسبة كبيرة من قوة العمل فى المجال الزراعى والصناعى.
- إيجاد رابطة قوية بين الجاليات اليهودية فى مختلف دول العالم وبين القومية اليهودية فى فلسطين بما يشكل قوة تأثير فى ميدان السياسة الدولية، وصناع القرارات السياسية فى القوى الكبرى التى تحكم ادارة الصراعات على المسرح العالمى.
- عدم الاعتراف أو التقيد بحدود سياسية للدولة بل تمتد الدولة اليهودية إلى داخل الأراضى العربية، طبقاً لامكانياتها وقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وطبقاً لتقبل المجتمع الدولى بهذا الامتداد.

٤ - تجميع القوات المصرية للعملية الهجومية:

تم تجميع القوات المسلحة المصرية للعملية الهجومية فى نسق واحد واحتياطى على النحو التالى:[(١)]

- **فى النسق الأول:**

قوات منطقة البحر الأحمر العسكرية - قوات الجيش الثالث الميدانى - قوات الجيش الثانى الميدانى كالآتى:

---

(١) الملحق (هـ) توازن القوى بين العرب وإسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣.

◘ قوات منطقة البحر الأحمر العسكرية:

لواء مشاه مستقل + كتيبة/لواء مشاه احتياط + مجموعة صاعقة + كتيبة دبابات مستقلة.

◘ الجيش الثالث الميدانى (فى نسقين واحتياطى اسلحة مشتركة)(١):

- النسق الأول بقوة ٢ فرقة مشاه كل منها مدعم بلواء مدرع (الفرقة السابعة + الفرقة ١٩ مشاه).
- النسق الثانى بقوة الفرقة الرابعة المدرعة والفرقة السادسة المشاه الميكانيكى.
- احتياطى أسلحة مشتركة بقوة لواء دفاع اقليمى + مجموعة صاعقة عدا ٣ كتيبة + فوج حرس حدود + لواء صاعقة فلسطينى.

◘ الجيش الثانى الميدانى (نسقين واحتياطى أسلحة مشتركة):

- النسق الأول بقوة ٣ فرقة مشاه كل منها مدعم بلواء مدرع (الفرقة ١٦ مشاه + الفرقة الثانية المشاه + الفرقة ١٨ المشاه) + ٢ لواء مشاه مستقل (قوات قطاع بورسعيد).

---

(١) • الفرقة المشاه تكون من ٢ لواء مشاه ولواء مشاه ميكانيكى - لواء مدفعية - وكتيبة دبابات وكتيبة دفاع جوى إلى جانب كتائب متخصصة من المهندسين والإشارة والنقل والطب إضافة إلى عناصر إدارية وفنية بإجمالى حوالى ٢٠ ألف مقاتل.

• الفرقة الميكانيكية تتكون من ٢ لواء ميكانيكى ولواء مدرع ولواء مدفعية وكتيبة دفاع جوى إلى جانب نفس الكتائب المتخصصة والعناصر الإدارية الفنية.

• الفرقة المدرعة تتكون من ٢ لواء مدرع ولواء ميكانيكى ولواء مدفعية وكتيبة دفاع جوى إلى جانب نفس الكتائب المتخصصة والعناصر الإدارية والفنية.

• اللواء المدرع يتكون من ٣ كتائب دبابات وكتيبة ميكانيكى وكتيبة مدفعية وكتيبة دفاع جوى إضافة إلى عناصر إدارية وفنية وطبية.

• اللواء الميكانيكى يتكون من ٣ كتائب ميكانيكى وكتيبة دبابات وكتيبة مدفعية وكتيبة دفاع جوى إضافة إلى عناصر إدارية وفنية وطبية.

• اللواء المشاه يتكون من ٣ كتائب مشاه وكتيبة دبابات وكتيبة مدفعية وكتيبة دفاع جوى إضافة إلى عناصر إدارية وفنية وطبية.

• الكتيبة المدرعة بها من ٣١ إلى ٤١ دبابة - الكتيبة الميكانيكى بها ٢٢ مركبة قتال مدرعة - الكتيبة المشاة قوتها ٦٠٠ فرد مقاتل.

• يختلف إجمالى قوة الأسلحة والمعدات والأفراد سواء بالزيادة أو النقص طبقاً للعقيدة القتالية لكل دولة وقدراتها الإقتصادية ودرجة التصنيع الحربى بها وعلى ذلك فتلك نماذج وأمثلة لبعض التنظيمات التى لا تخص دولة بعينها ولكنها تعطى مثالاً تقريبياً لها...

- النسق الثانى بقوة الفرقة ٢١ مدرع.
- احتياطى أسلحة مشتركة بقوة الفرقة ٢٣ مشاه ميكانيكى.

○ احتياطى القيادة العامة:

بقوة الفرقة الثالثة المشاه الميكانيكى + لواء مظلات + ٢ لواء اقتحام جوى عدا كتيبة + مجموعة صاعقة.

٥ ـ الخطة المصرية لحرب اكتوبر عام ١٩٧٣ :(١)

بنيت فكرة العملية على أساس استغلال أفضل القدرات والخصائص لدى قواتنا ونقاط الضعف لدى العدو وتفادى وإحباط نقاط القوة لديه فى إطار عملية مشتركة تتضافر فيها جهود القوات المسلحة المصرية البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوى والصاعقة والابرار الجوى، منفردة أو بالاشتراك مع القوات المسلحة السورية لهزيمة التجميع الرئيسى لقوات العدو فى سيناء خلال العمق التعبوى القريب بين قناة السويس ومنطقة المضايق الجبلية على أن تنفذ العملية الهجومية على مرحلتين كالآتى:

• المرحلة الأولى:

لتحقيق المهمة المباشرة للقوات المسلحة وتتلخص ملامحها الرئيسية فى توجيه ضربة جوية مركزة بالقوات الجوية ضد مطارات العدو ووسائل دفاعه الجوى وأسلحته بعيدة المدى مع تنفيذ تمهيد نيرانى بالمدفعية لمدة ٥٣ دقيقة ضد دفاعات العدو الحصينة ووسائل نيرانه ومراكز قياداته وباستغلال نتائج الضربة الجوية والتمهيد النيرانى بالمدفعية يقوم الجيشان الثانى والثالث الميدانيان بقوة خمس فرق مشاه والبحرية وقوات الدفاع الجوى باقتحام قناة السويس قبل آخر ضوء يوم الهجوم بمهمة تدمير العدو ودفاعاته شرق القناة والاستيلاء قبل آخر ضوء اليوم الثانى على خمسة رؤوس كبارى فرق بعمق ٨ ـ ١٠ كيلو متر فى مناطق الشط وجنوب البحيرات وشمال الاسماعيلية والقنطرة ومع بداية اليوم الثالث للعمليات يتم توسيع رؤوس كبارى الفرق وتوحيدها فى رؤوس كبارى جيوش بعمق ١٠ ـ ١٢ كيلو متر حيث تتحول القوات للدفاع عن رؤوس الكبارى وتعززها كمهمة مباشرة للقوات المسلحة مع الاستعداد لصد وتدمير هجمات العدو، ولمعاونة أعمال قتال الجيشين الميدانيين خلال هذه المرحلة يتم ابرار جوى بقوة كتيبتين صاعقة فى آخر ضوء

(١) مصدر خاص بالمؤلف.

من اليوم الأول للهجوم على المحاور الرئيسية لعرقلة تحرك احتياطيات العدو والقيام بالضربات المضادة ضد رؤوس الكباري وذلك حتى صباح اليوم الثاني للهجوم، ولحرمان العدو من احتلال المرابض المجهزة للدبابات والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات يتم دفع عناصر خفيفة من الصاعقة مع الموجات الأولى للعبور للعمل كمفارز اقتناص دبابات.

ويقوم الجيش الثالث الميدانى بدفع لواء ميكانيكى عبر البحيرات المرة الكبرى للعمل كمفرزتين فى اتجاه ممرى متلا والجدى لمنع تقدم احتياطيات العدو عبر هذين الممرين.

يدفع لواء ميكانيكى من خلال رأس كوبرى الجيش الثالث جنوباً بهدف الاستيلاء على منطقة أبو رديس وللسيطرة على الجزء الشمالى من الساحل الشرقى لخليج السويس وتعاون أعمال قتاله بابرار ٢ كتيبة صاعقة على المناطق الهامة والحيوية على الضفة الشرقية لخليج السويس لتهاجم الأهداف العسكرية ولتعرقل تحركات العدو. وفى نفس الوقت يتم ابرار بحرى وجوى بين منطقتى الطور ورأس سدر على الساحل الغربى لخليج السويس.

• المرحلة الثانية: لتحقيق المهمة النهائية للقوات المسلحة:

يتم خلالها استكمال صد وتدمير ضربات العدو المضادة وتكبيده أكبر قدر من الخسائر وذلك خلال فترة زمنية محدودة، على أن تكون القوات مستعدة عقب تلك الفترة لتطوير الهجوم شرقاً بدفع الانساق الثانية للجيشين الميدانيين من خلال رؤوس الكبارى، وبالاشتراك مع وحدات الصاعقة والابرار الجوى وبالتعاون مع القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوى يتم هزيمة باقى احتياطيات العدو فى سيناء بالدخول معها فى معارك تصادمية مع تطوير الهجوم للاستيلاء على المنطقة شرق المضايق والممرات الجبلية والرملية كمهمة نهائية للقوات المسلحة حيث تتحول القوات للدفاع عنها، وفى نفس الوقت يتم تطوير الهجوم جنوباً بحذاء الساحل الشرقى لخليج السويس من أبو رديس فى اتجاه الطور بهدف الاستيلاء على منطقة الطور والدفاع عنها.

• التخطيط لغلق باب المندب:

بدأ التخطيط اعتباراً من اكتوبر عام ١٩٧١ للتعرض لخطوط مواصلات العدو البحرية فى البحر الأحمر بقفل باب المندب، وأوفدت اللجان المكلفة بذلك إلى منطقة جنوب البحر الأحمر لاعداد الدراسات التفصيلية للموقف البحرى والجوى بالمنطقة وتم

وضـع الخطـة وتنسيقها فى مايـو ١٩٧٣ وكانت الخطـة جاهـزة للتنفيـذ اعتبـاراً من هـذا التوقيـت.

- **الخطـط التكميليـة[١]**

فى إطار الخطة التفصيلية للعملية فقد وضعت بعض الخطط التكميلية اللازمة لتأمين الموقف الاستراتيجى والتعبوى خلال المرحلة التحضيرية وخلال ادارة العملية وسيتم تناول بعض هذه الخطط لابراز دورها وتأثيرها على خطة العمليات التى شملت المسرح من باب المندب جنوباً حتى اللاذقية شرق البحر المتوسط شمالاً وحتى الحدود الغربية لجمهورية مصر العربية ونهر الاردن وخليج العقبة شرقاً، ومن أمثلة ذلك:

خطـة إعـادة تجميـع القـوات المشتركة فى العمليـة :[٢]

تعتبر إعادة التجميع التى خططت ونفذت عملية فريدة من نوعها من حيث مقدرتها على تلبية مطالب عملية هجوميـة تبدأ من وضع الاتصال بالعدو وتدور على مسرح عمليات برى وبحـرى شاسع ومن خـلال عمق محدود يسهل على العدو اكتشافه براً وبحراً وجواً.

ولاشك انه من العوامل التى ساعدت على تنفيذ الخطة بنجاح التنسيق المحكم مع خطة الخداع الاستراتيجى والتعبوى التى كان من ضمن أهدافها إخفاء عملية إعادة تجميع القوات المسلحة للعملية.

- **التخطيط للخداع الاستراتيجى والتعبـوى:**

استكمالاً للتخطيط للعملية الهجومية الاستراتيجية وضعت خطة للخداع الاستراتيجى والتعبوى لتتمشى جنباً إلى جنب مع الخداع السياسى والاعلامى بحيث تهـدف إلى خـداع العـدو عن احتمـال قيام قواتنا المسلحة بعمليات هجومية قريبة والاحتفـاظ بالسـرية الكاملة عن فكـرة العمليات الهجومية وإخفـاء وقـت بـدء العمليـات الحربية.

وقد أمكن تهيئة الظروف الملائمة لنجاحها فى تحقيق أهدافها بحيث يكون تنفيذ الاجراءات الخداعيـة واقعياً من الناحيـة المنطقية وبحيث يقتنع بها المنفذون والعدو باعتبارها اجراءات طبيعية لاتثير الشكوك، ولقد تعددت وتوالت تصريحات[٣] المسئولين

---

(١) ، (٢) مصـدر خـاص بالمؤلف.

(٣) تصريح الجنرال هيرتزوج، صحيفة التايمز البريطانية، يوم ١٠ أكتوبر ١٩٧٣، حيث قال «إن تركيز العرب لقواتهم على طول المواجهة لم يفاجىء اسرائيل ولكنه من الواضح ان الهجوم نفسه جاء مفاجأة».

الاسرائيليين على أثر تحقيق عامل المفاجأة الاستراتيجية بفضل نجاحنا فى تنفيذ خطة الخداع الاستراتيجى والتعبوى، كما أجبروا فى نفس الوقت على الاعتراف بخسائرهم السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكان فى ذلك اعترافاً ضمنياً بمدى ما وصلت إليه نتائج خطة الخداع المصرية، التى تميزت رغم تلك النتائج ذات الأثر غير المحدود بالبساطة والشمول ودقة التنفيذ والمتابعة والاستمرارية لتغطى الفترة المطلوبة طبقاً للتخطيط القتالى المصرى.

• التنسيق مع الجبهة السورية:(١)

لقد كان نجاح التنسيق مع الجبهة السورية هو المفاجأة الكبرى فى عمليات أكتوبر ١٩٧٣، فلأول مرة منذ عام ١٩٤٨ تتفق دولتان عربيتان على تنفيذ عمل سياسى عسكرى مشترك ناجح.. فلقد خططت العمليات الهجومية لتبدأ على الجبهتين المصرية والسورية فى وقت واحد لتفرض على اسرائيل أبعاداً للصراع لاتستطيع مواجهتها بشكل فعال وسريع حيث سيشمل مسرح العمليات البرى.. لشبه جزيرة سيناء والمرتفعات السورية بالجولان، والبحرى من باب المندب جنوباً حتى اللاذقية شمالاً، والجوى ليغطى سماء اسرائيل ذاتها.

وعقب قرار الحرب وبعد تعيين الفريق أول أحمد اسماعيل على قائداً للقوات المسلحة الاتحادية فى يناير ١٩٧٣ وتشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية من ضباط مصريين وسوريين تم اجتماع هذه القيادة فى ٣٠ يناير ١٩٧٣ بالقاهرة برئاسة الفريق أول أحمد اسماعيل على وطلب ضرورة استكمال المطالب الضرورية لتنسيق التعاون بين الدولتين لتنفيذ العمليات المشتركة، وقد اتخذت على أثر ذلك عدة قرارات أهمها تحديد الهدف السياسى والهدف الاستراتيجى للقوات المسلحة ومسرح العمليات وتقسيم الجبهات، والاسلوب المقترح لعمل القيادتين، أنسب اسلوب للسيطرة على الجبهات، وفى اليوم التالى عقد مؤتمر عرض فيه الجانب السورى فكرة الخطة الهجومية السورية للتصديق عليها من القائد العام، وطرحت فكرة توحيد توقيت توجيه الضربة الجوية الأولى المركزة لإضعاف العدو الجوى للمناقشة واسلوب التعاون بين القوتين الجويتين المصرية والسورية.

وببداية شهر ابريل ١٩٧٣ تم تنسيق التعاون للخطة الهجومية السورية بدمشق فى

(١) حسن البدرى وآخرون، حرب رمضان، الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة، أكتوبر ١٩٧٣، تنظيم التعاون بين القوات المصرية والقوات السورية، الشركة المتحدة للتوزيع والنشر، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٠٢.

مؤتمر حضره القائد العام الاتحادى ووزير الدفاع السورى ورؤساء الأركان وقادة الأفرع الرئيسية ومديرى المخابرات للدولتين، وانتهت المناقشة باصدار توجيهات القائد العام عن ضرورة تنسيق خطط الخداع على المستوى الاستراتيجي والاعلامى وضرورة توحيد موعد وتوقيتات تنفيذ العملية مع وضع اسلوب القيادة والسيطرة للعملية على الجبهتين وتحديد توقيت تمام الاستعداد لتنفيذ العملية، وقد تم عقد مؤتمر آخر للتنسيق فى مايو ١٩٧٣ بدمشق ونسقت فيه توقيتات العملية وأعمال قتال القوات البحرية، وخلال اسبوع من المؤتمر صدق القائد العام على اعطاء الاسم الرمزى «بدر» للعملية المشتركة على الجبهتين المصرية والسورية وحدد شهر اكتوبر كأنسب توقيت للعملية وخلال شهر مايو تم تنسيق الضربة الجوية وتصدق عليها فى يوم ٢٠ مايو، وفى ٧ يونيو ١٩٧٣ تم اجراء تنظيم التعاون للعملية بالقاهرة[١].

وفى أغسطس عقد أهم مؤتمرات التخطيط فى الاسكندرية حضره القائد العام ورؤساء الأركان وقادة الأفرع الرئيسية ورؤساء العمليات لكل من مصر وسوريا اتفق فيه بعد دراسات مستفيضة على تحديد شهر سبتمبر أو اكتوبر لتنفيذ العملية مع التوصية بتفضيل شهر اكتوبر وترك القرار للقيادة السياسية كما اتفق على فترة انذار لمدة ١٥ يوماً قبل بدء العمليات.

وفى ٢٧ أغسطس ١٩٧٣ تم تحديد يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ليكون يوم بدء العملية وصدرت التعليمات وتوجيهات القائد العام الاتحادى فى سبتمبر باستعداد القوات المسلحة السورية والمصرية لتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية «بدر» فى ظرف خمسة أيام اعتباراً من أول ضوء يوم أول اكتوبر ١٩٧٣، وفى يوم ٣ أكتوبر توجه الفريق أول أحمد اسماعيل إلى دمشق واجتمع باللواء طلاس وزير الدفاع السورى واعتمدت الخطة من الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية على أن تنفذ العملية الساعة ١٤٠٥ يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وعاد الفريق أول أحمد اسماعيل إلى القاهرة ليضع اللمسات الأخيرة للعملية.

وهكذا تم توحيد جهود مصر وسوريا ليفاجأ العدو بالهجوم المنسق على جبهتين محطمة بذلك إحدى ركائز نظرية الأمن الاسرائيلى وكان هذا أوقع رد على ما أدعته المؤسسة العسكرية الاسرائيلية من قصور جهاز الأركان العربى فى مجالات التخطيط الاستراتيجي وضعف قدرته على تنسيق التعاون بين الجبهات العربية المتباعدة.

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٢.

- **الفتح الاستراتيچى والتعبوى للقوات المسلحة:**

تم توزيع القوات المسلحة لتلبية مطالب العمليات طبقاً لخطة دقيقة نفذت خلال فترة زمنية طويلة وعلى مراحل وكان جوهرها هو الاحتفاظ بأقل حجم من القوات على الاتجاهات الاستراتيجية فى الخطوط الأمامية بحيث تكون قادرة على مواجهة أى هجوم مفاجىء وصده لحين فتح وتعبئة باقى القوات المسلحة.

أما بالنسبة لقوات الدفاع الجوى فان خطة الفتح نفذت على مراحل واستمرت فى الفتح لحماية تجميعات القوات المسلحة والأهداف الحيوية فى عمق الدولة مع الاكتفاء باجراء مناورات وانتقالات دورية بين المواقع التبادلية والهيكلية سواء فى الجبهة أو العمق. هذا وقد لعبت المناورة بالمقاتلات دوراً رئيسياً فى مرونة الدفاع الجوى.

وبالنسبة للقوات الجوية فقد تم توزيعها على القواعد الرئيسية والمطارات المنتشرة فى عمق الدولة بما يخدم أهداف الضربة الجوية المركزة الأولى لقواتنا.

أما بالنسبة للقوات البحرية فقد فتحت استراتيجياً وتعبوياً خلال فترة سابقة فى البحرين المتوسط والأحمر كما تم اجراء الفتح التعبوى للعمليات بطريقة سرية تحت ستار التدريب الذى بدأ من أول أكتوبر ١٩٧٣ مما فاجأ العدو بتواجد قواتنا البحرية مسيطرة على مدخل البحر الأحمر الجنوبى عند باب المندب وتهديدها لخطوط المواصلات البحرية عبر البحر المتوسط سواء بفتح وانتشار الغواصات أو المدمرات أو ببث الألغام.

- **إعداد القيادة والسيطرة على القوات المسلحة:**

شمل الاعداد تجهيز مختلف مراكز القيادة والسيطرة سواء الرئيسية أو التبادلية أو الهيكلية لمختلف المستويات (القيادة السياسية للدولة ـ القيادة العامة للقوات المسلحة ـ قيادة الأفرع الرئيسية والتشكيلات التعبوية) وجهزت بمختلف وسائل الاتصال التبادلية بما يضمن استمرار السيطرة تحت مختلفالظروف كما وضعت أوامر مستديمة لتنسيق عمل القيادات المختلفة وكذا العمل داخل كل قيادة.

وشكلت مجموعة اضافية ميدانية مجهزة بمطالب السيطرة المختلفة لمعاونة القائد العام للقوات المسلحة (أو نائبه) فى الانتقال إلى أى اتجاه تعبوى لمتابعة الأحداث عن قرب واتخاذ القرارات المناسبة على الطبيعة، أما من ناحية الاعداد للقيادة والسيطرة على المستوى العربى، فقد تم ربط مركز القيادة الرئيسى بالقاهرة بمركز القيادة الرئيسى بدمشق بكابل بحرى ودوائر برق كاتب علاوة الاتصال اللاسلكى مع استخدام الرمز كما تم تمركز طاقم اتصال سورى فى مركز القيادة الرئيسى للقوات المسلحة المصرية وفى

القيادة الاتحادية مع تواجد ضباط مصريين فى سوريا ضمن القيادة السورية وذلك قبل بدء العمليات.

- **إعداد مسرح العمليات الحربيـة:**

ولقد تم اعداد مسرح العمليات الحربية فى ظروف عسكرية صعبة تحت نيران وبصر العدو فى وقت كان حرصنا فيه كبيراً على تحقيق المفاجأة على المستويات المختلفة.

ويكفى أن نعلم أن حجم الاعداد الهندسى لأفرع القوات المسلحة الأربعة وصل إلى ما يعادل ضعف حجم الهرم الأكبر، تكلفت مئات الملايين من الجنيهات، وكان أبرز تلك الأعمال اقامة التحصينات لوقاية الأفراد والأسلحة والمعدات والذخائر وانشاء السواتر الترابية غرب القناة لمراقبة العدو وحرمانه من مراقبة قواتنا والسيطرةعليها.

ولضمان سرعةتدفق القوات البرية شرقاً تم تجهيز شبكة من الطرق والمدقات لخدمة مناورة القوات بلغ طولها أكثر من ٢٠٠٠ كيلو متراً كما تم تجهيز عشرات المخاضات على ترعتى الاسماعيلية والسويس لتسهيل عمليات عبورهما بالدبابات والعربات فى حالة اصابة الكبارى المقامة عليهما.

ولتسهيل سرعة اقامة الكبارى على القناة تم تجهيز ساحات ونقط اسقاط لوحدات الكبارى على امتداد الضفة الغربية للقناة، وشمل اعداد مسرح العمليات مجال عمل القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوى بكل متطلباته.

كما تم تجهيز المواقع الابتدائية للهجوم تحت ستار تحسين المواقع الدفاعية، وتم تصنيع ٧٥٪ من قوارب الاقتحام، ٦٠٪ من معدات الكبارى محلياً.

أما بالنسبة لقوات الدفاع الجوى فقد انشأت شبكة كبيرة من مواقع الصواريخ الأساسية والتبادلية والهيكلية كما انشئت شبكة طرق ومدقات لربط قواعد الصواريخ بلغ طولها ٤٠٠٠ كم، وفى كثير من الحالات أعيد بناء بعض هذه الدشم عدة مرات نتيجة مهاجمة العدو الجوى لها أثناء انشائها وخاصة قبل وقف اطلاق النيران فى أغسطس ١٩٧٠.

ولقد صمدت دشم الطائرات ضد هجمات العدو بجميع أنواع القنابل والصواريخ ويكفى أن أذكر أنه لم تدمر لنا طائرة واحدة على الأرض خلال العمليات الحربية بالكامل بفضل الاعداد الجيد للقواعد والمطارات، ومما نفخر به جميعاً أن تصميمات دشم الصواريخ والطائرات التى وضع تصميماتها وانشأها المهندسون المصريون قد نقلت وطبقت فى الكثير من الدول على المستوى الاقليمى والدولى.

• ادارة العمليات

ففى تمام الساعة الثانية وخمس دقائق من السادس من أكتوبر ٧٣ فتحت نيران ما يقرب من ٤٠٠٠ قطعة سلاح مصرية فى وقت واحد نيرانها على الضفة الغربية للقناة مركزة على النقط الحصينة ومواقع القيادة الأمامية لخط بارليف. وفى نفس اللحظة انطلقت ٢٥٠ مقاتلة ومقاتلة قاذفة عبر القناة متجهة نحو مواقع المدفعية وعشرة مواقع صواريخ للدفاع الجوى «هوك» ومراكز القيادة ومواقع الرادار والمحطات الالكترونية ومراكز الاتصالات والمطارات، وبدقة متناهية كانت الصواريخ طويلة المدى «فروج» تندفع نحو القواعد الاسرائيلية فى بئر جفجافة، وكانت نيران المدفعية غير المباشرة بما يقرب من ١٨٥٠ قطعة مدفعية وما يقرب من نيران مباشرة لحوالى ١٠٠٠ دبابة وحوالى ١٠٠٠ مدفع مضاد للدبابات من مواقع اطلاق مباشرة على الشاطىء الغربى للقناة، وخلال الدقيقة الأولى سقطت ١٠٥٠٠ قذيفة مدفعية على المواقع والتحصينات الاسرائيلية، واستمر التمهيد النيرانى لمدة ٥٣ دقيقة بلا انقطاع على جميع النقط الحصينة ومواقع المدفعية ومناطق حشد وتجمع الدبابات ومراكز القيادة الاسرائيلى.

وعلى التوازى كان المهندسون المصريون يقومون بفتح الممرات فى الساتر الترابى المعادى على الضفة الشرقية بخراطيم المياه وبعد ١٥ دقيقة تبعهم حوالى ٨٠٠٠ من قوات المشاه مستخدمين قوارب الهجوم المصنوعة من المطاط، ولقد استغرقت الموجة الأولى حوالى ٧ دقائق لعبور القناة التى يتراوح عرضها ما بين ١٨٠ إلى ٢٢٠ متراً، وبعد ١٥ دقيقة من الموجة الأولى نزلت الموجة الثانية لتنضم إلى سابقتها وخلال اثنى عشرة موجة حتى الثامنة مساء بلغ عدد الجنود المصريين ٨٠,٠٠٠ جندى هى قوة خمسة فرقة مشاه مدعمة فى الضفة الشرقية.

واستمرت المعاونات النيرانية للمدفعية والقوات الجوية والقاذفات المتوسطة فى معاونة موجات الهجوم، وعلى التوازى بدأ المهندسون المصرين فى اقامة الكبارى على القناة وقبل منتصف الليل كانت المعديات والكبارى للدبابات تعمل على طول القناة، وفى مطلع فجر يوم ٧ يونيو ٧٣ الدبابات والمدفعيات وكل عناصر الدعم لقوة الفرق المشاه الخمس اتخاذ أوضاعها شرق القناة مدمرة كل النقط القوية على الخط الأول شرق القناة وتنفيذ مهمتها الأولى.

وقد عاون الهجوم المصرى للفرق المشاه الخمس عناصر من المظلات والصاعقة تحركت فى آخر ضوء يوم ٦ أكتوبر محملة فى حوالى ٣٠ طائرة هليكوبتر مصرية

ضخمة من طراز «سى - ٨» وتحمل كل طائرة حوالى ٢٥ مقاتلاً تحركت إلى نقاط تم اختيارها بعناية فى وسط وعمق سيناء على مسافة ١٠ إلى ٢٠ كيلو متراً شرق القناة بمهمة قطع خطوط الاتصالات الاسرائيلية ومراكز القيادة والسيطرة الاسرائيلية ووحدات الرادار إلى جانب عمل كمائن على طرق ومحاور التحرك لعرقلة تحرك الاحتياطيات المدرعة الاسرائيلية القادمة من عمق سيناء لدعم أعمال قتال الخطوط الدفاعية الأمامية.

وقد نجحت أعمال القوات الخاصة المصرية فى إحداث حالة من الذعر والفزع فى القوات الاسرائيلية المتمركزة فى عمق سيناء إلى جانب نجاحهم فى تدمير عدداً ليس قليلاً من دبابات لواء مدرع اسرائيلى كان يتحرك فى منطقة بالوظة فى طريقه إلى القناة، هذا وقد استمرت هذه المجموعات تقاتل فى مواقعها فى مؤخرة القوات الاسرائيلية فى وسط وعمق سيناء لمدة وصلت إلى ١٦ يوماً متواصلة ونجحت فى قفل بعض المحاور الرئيسية وبصفة خاصة محور رأس سدر، إلا أن بعضهم حدثت فيه خسائر كبيرة من القوات الاسرائيلية بعد ذلك خاصة مع النجاح الاسرائيلى المحدود فى العبور إلى غرب القناة محدثاً ثغرة فى القوات المصرية.

• الوقفة التعبوية

وفى يوم ٩ اكتوبر قامت الجيوش الميدانية المصرية بتوحيد رؤوس الكبارى لها شرق القناة بعد أن دمرت دفاعات بارليف واستولت على خط شرق القناة بعمق من ١٠ ـ ١٢ كيلو متراً محققة بذلك المهمة الأساسية المخططة لها، وأصبحت أوضاعها متوازنة شرق وغرب القناة، ففى الشرق خمسة فرق مشاه مدعم كل منها بلواء مدرع بما مجموعه حوالى ٩٠ ألف مقاتل، ٨٠٠ دبابة إلى جانب حوالى ٢ فرقة مدرعة وفرقة ميكانيكى كاملة تتخذ أوضاعها غرب القناة ما مجموعه حوالى أكثر من ٩٠٠ دبابة، مما كان يحقق توازناً قتالياً ودفاعاً قوياً يصعب اختراقه سواء شرق أو غرب القناة فى الوقت الذى حققت فيها القوات المصرية معدلات قتالية أكثر من المعدلات المخططة ولم تتعدى خسائرها أيضاً نسبة لاتذكر.

وقد نجحت القوات المصرية من تلك الأوضاع القتالية المتوازنة من صد الهجمات والضربات المضادة الاسرائيلية والتى وصلت إلى ٦٤ هجوماً مضاداً ما بين يوم ٩، ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ وهى الفترة التى استمرت فيها القوات متخذة هذه الأوضاع إلى أن صدرت لها الأوامر من القيادة العامة بدفع القوات المدرعة والميكانيكية المتمركزة غرب القناة لعبور قناة السويس وتطوير الهجوم شرقاً للاستيلاء على خط المضايق الاستراتيجية فى

وسط سيناء محققة المهمة النهائية للقوات المسلحة المصرية.

وقد أطلق على هذه الفترة ما بين يوم ٩ أكتوبر وحتى بداية تطوير الهجوم فى ١٤ أكتوبر الوقفة التعبوية حيث لم تجرى فيها عمليات هجومية رئيسية واقتصرت أعمال القتال على التمسك بقوة برؤوس الكبارى شرق القناة وتدمير الهجمات والضربات المضادة للقوات الاسرائيلية ومنعها من الاختراق إلى غرب القناة والتى نجحت القوات فى تنفيذها نجاحاً كبيراً.

- تطوير الهجوم شرقاً

فى ١١ أكتوبر تلقت القيادة السياسية المصرية نداءاً عاجلاً من القيادة السورية بضرورة تنشيط العمل الهجومى على الجبهة المصرية لتخفيف حدة الهجمات والضربات المضادة الاسرائيلية فى مواجهتها، مما اضطر القيادة المصرية استجابة لهذا النداء، وبعد فترة تردد كبيرة بالقيام بدفع القوات المدرعة والميكانيكية من غرب القناة لتطوير الهجوم شرقاً.

وفى يوم ١٢، ١٣ أكتوبر عبر قوات الفرقة ٢١ مدرع عدا لواء منها وأحد ألوية الفرقة ٢٣ ميكانيكى من مناطق تمركزها غرب القناة إلى الضفة الشرقية فى منطقة الجيش الثانى، كما عبرت باقى ألوية الفرقة الرابعة المدرعة وأحد ألوية الفرقة السادسة الميكانيكى إلى منطقة الجيش الثالث لتستعد لتطوير الهجوم شرق القناة يوم ١٤ أكتوبر.

وفى الساعة السادسة صباح يوم ١٤ أكتوبر بدأت المدفعية المصرية فى تكثيف نيرانها لمعاونة القوات القائمة بتطوير الهجوم، وفى الساعة السادسة والنصف إنطلق لواء مدرع ولواء ميكانيكى من خلال رأس كوبرى الجيش الثالث شرق القناة وثلاث ألوية مدرعة أخرى من خلال رأس كوبرى الجيش الثانى لتطوير الهجوم شرقاً.

وبنهاية يوم القتال ومع الخسائر الضخمة التى منيت بها القوات المصرية المدرعة والتى تجاوزت نسبة غير قليلة من الدبابات والعربات المدرعة أمرت القيادة العامة سحب القوات المدرعة إلى داخل رؤوس الكبارى للجيوش الميدانية بنهاية أعمال قتال يوم ١٥ أكتوبر.

وقد كان للتردد فى بدء أعمال التطوير شرق القناة إلى جانب الوقفة التعبوية الطويلة للقوات المصرية شرق القناة الأثر المباشر فى فشل عملية تطوير الهجوم شرقاً، وبالتالى تلك الخسارة الكبيرة فى حجم القوة الضاربة المدرعة المصرية والتى واجهت استعداداً

عالياً من التجهيزات الدفاعية إلى جانب ضعف وسائل الدفاع الجوى المصرية والمتمركز الجزء الحيوى والرئيسى منها غرب القناة فى دشم خرسانية ليس من الممكن انتقالها شرقاً، اضافة إلى بروز التفوق الكبير للقوة الجوية الاسرائيلية والتى كانت قد شلت فاعليتها فى أيام القتال الأولى نتيجة لكثافة شبكة الصواريخ المتعددة الارتفاعات شرق وغرب القناة والتى كانت تتولى الدفاع الجوى عن التشكيلات المصرية المقاتلة فى شرق القناة.

وتعتبر معركة تطوير الهجوم شرقاً من أكبر معارك الدبابات منذ الحرب العالمية الثانية، حيث ربما وصل عدد الدبابات المشتركة فيها إلى حوالى ١٠٠٠ دبابة مصرية، وحوالى ٥٠٠٠ عربة مدرعة إلى جانب حوالى ٨٠٠ دبابة اسرائيلية وعدداً كبيراً من الصواريخ المضادة للدبابات.

٦ ـ كيف حدثت الثغرة «معركة الدفرسوار»[١]

فى يوم ١٥ أكتوبر كان القتال يدور بشدة فى نطاق الجيش الثانى شرق القناة، وعلى ضوء معلومات الاستطلاع الجوى الاسرائيلى الامريكى، ركز العدو الاسرائيلى مجهوده الرئيسى فى ذلك اليوم ـ ١٥ أكتوبر ـ بقواته المدرعة والقصف الجوى الكثيف ونيران المدفعية والصواريخ المضادة للدبابات للقيام بضربة مضادة ضد قوات الجانب الأيمن للجيش الثانى فى منطقة الدفرسوار شرق القناة بغرض طى الجنب الأيمن للجيش من الجنوب إلى الشمال، وعمل اختراق تصل منه بعض قواته المدرعة إلى الضفة الغربية للقناة.

وكان للعدو الاسرائيلى فى ذلك الوقت فرقتان مدرعتان تعملان فى ميدان المعركة الرئيسى شرق الدفرسوار، بينما كان له قوات أخرى تعمل على باقى مواجهة الجيش الثانى ومواجهة الجيش الثالث، وقد كانت الفرقتان المدرعتان بقيادة كل من الجنرال شارون والجنرال آدان، وتتكون كل فرقة من ثلاثة لواءات مدرعة كل حوالى ٣٥٠ دبابة ولواء مظلى محمل على عربات مدرعة أو مشاة ميكانيكية وأسلحة معاونة أخرى.

وكانت الفرقتان ـ وهما قوات المجهود الرئيسى للعدو ـ تواجهان الفرقة ١٦ المشاة والتى يدعمها لواء مدرع اضافة إلى بقايا الفرقة ٢١ مدرعة التى كانت قد عادت من عملية تطوير الهجوم شرقاً فى اليوم السابق والتى كانت مستمرة فى القتال حتى اليوم، ١٥ أكتوبر، بعد أن تكبدت من الخسائر عدداً كبيراً فى دباباتها.

(١) رواية المشير الجمسى عن كيفية حدوث الثغرة/ كتاب الفريق الشاذلى وأسرار الصدام مع السادات للكاتب محمود فوزى/ دار الوطن للنشر/ الطبعة الثالثة/ ص ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢.

كانت فرقة شارون تقوم بالهجوم على الجانب الأيمن للجيش الثانى وأوضح ديان، بعد الحرب فى مذكراته، ان هذه الفرقة كانت مكلفة بعمل «رأس كوبرى» فى منطقة الدفرسوار وفى سبيل تنفيذ ذلك، كان عليها تأمين ممر صحراوى عرضه ميلين ونصف جنوب الدفرسوار وشمال البحيرات المرة شرق القناة، والاستيلاء على قطعة أرض شرق قناة السويس أيضاً تعرف باسم «المزرعة الصينية» وبالتالى يمكن عمل قاعدة شرق القناة لاقامة معبر وانشاء رأس كوبرى، حيث تعبر من خلاله فرقة آدان إلى الضفة الغربية للقناة.

وقد قوبل هجوم فرقة شارون بقتال عنيف وبطىء، رغم ان العدو تمكن من عمل اختراق فى مواقع الجنب الأيمن للفرقة ١٦ المشاه المصرية، وتحت ستار هذا القتال الشديد والمستمر، تسللت قوة من لواء المظلات الاسرائيلى ليلاً إلى الشاطىء الشرقى للقناة ليلة ١٥/١٦ أكتوبر، ومنها عبرت فى قوارب إلى الشاطىء الغربى فى منطقة الدفرسوار ولحقت بها كتيبة دبابات من حوالى ٣٠ دبابة[1]، وقد تمكنت قوة المظلات وقوة الدبابات من الاختفاء فى منطقة الأشجار الكثيفة العالية فى هذه المنطقة لتأمين انشاء «المعبر» كما كان مخططاً.

وعلى نفس الممر الصحراوى كان مخططاً أن تتحرك كتيبة دبابات ومعها معدات العبور ولكن القتال لم يهدأ من قوات جنب الجيش الثانى بمعاونة المدفعية خلال ليلة ١٥/١٦ أكتوبر، حيث تمكنت من اغلاق الممر الصحراوى بالنيران والقوات فى قتال استمر حتى صباح ١٦ أكتوبر، وبالتالى لم تتمكن معدات العبور الاسرائيلى من الوصول إلى الساحل الشرقى للقناة.

ونتيجة لقتال قوات الجيش الثانى والذى ترتب عليه منع مرور معدات المعبر الاسرائيلى فى إتجاه القناة، أصبحت المفرزة الاسرائيلية التى عبرت إلى الدفرسوار غرب القناة معزولة وبالتالى لم تتم معركة العبور وكتب لها الفشل.

ومنذ صباح يوم ١٦ أكتوبر تصاعد القتال واشتعل فى ميدان المعركة الرئيسى شرق الدفرسوار فى سيناء، مما اضطر القيادة الاسرائيلية إلى دفع فرقة مدرعة أخرى ـ فرقة

(١) يقول المشير الجمسى لنه لابد من التنويه بأن تقدير اللواء تيسير العقاد قائد الجيش الثانى بالنيابة عن عبور عدد محدود من الدبابات الاسرائيلية خلال تلك الليلة كان أقل من العدد الذى تسرب إلى الغرب، وهو ما اتضح لنا عندما وصلنا فى مركز عمليات القوات المسلحة أول بلاغ صباح يوم ١٦ وكان البلاغ أن العدد ٧ ـ ١٠ دبابة معادية ولكن الحقيقة أن العدد الذى اشترك فى قتال صباح ١٦ أكتوبر غرب القناة كان حوالى ٣٠ دبابة (كتيبة دبابات).

آدان - فى المعركة لفتح ممر شمال البحيرات المرة خلف قوات فرقة شارون، حتى يمكن توصيل معدات المعبر إلى الضفة الشرقية للقيادة بعد أن فشل شارون فى تنفيذ المهمة، وبعد اشتباكات عنيفة بين القوات المصرية والاسرائيلية فى منطقة المزرعة الصينية وبعد أن تكبد الجانبان خسائر جسيمة فى الأرواح والمعدات، نجحت القوات المصرية من منع فرقة آدان من التقدم فى إتجاه القناة لفتح الممر، مما اضطر القيادة الاسرائيلية إلى نقل لواء مظلات من جنوب سيناء بالطائرات للاشتراك فى معركة المزرعة الصينية لحسمها لصالحهم، وكانت النتيجة خسائر فادحة لحقت بها، الأمر الذى ارغم الدبابات الاسرائيلية للتدخل لتخليص جنود المظلات، وقد جذبت هذه المعركة اهتمام قيادة الجيش الثانى، بينما كان القتال دائراً على الجانب الأيمن للجيش فى نطاق الفرق ١٦ مشاه، وخلال ذلك تمكن الجنرال آدان من تحريك الأطواق العائمة ووصلت إلى خط المياه حيث أقيم المعبر يـوم ١٧ أكتوبـر.

وبينما كانت الاتصالات بين القيادة العامة وقيادة الجيش الثانى مستمرة لمعرفة الموقف بدقـة أولاً بأول فى شـرق وغـرب الدفـرسـوار تمكن العـدو من دفع الجنب الأيمن للجيش لمسافة ٢ ـ ٣ كيلو متر شمالاً، وخلال يوم ١٦ أكتوبر بدأت البلاغات تصل للقيادة العامة المصرية بأن عدد من كتائب صواريخ الدفاع الجوى قد هاجمتها دبابات العدو، والتى كانت تشكل فى مجموعات كل منها من حوالى ٧ ـ ١٠ دبابة «سرية دبابات» تطلق نيرانها من مسافة حوالى كيلو متراً على موقع الصواريخ ثم تنتقل إلى موقع آخر، حيث اتضح من سير القتال أن العدو كان يستخدم حوالى كتيبة دبابات ـ ٣٠ دبابة ـ فى هذه المهمة، وبذلك أصبح الموقف مائعاً حيث تعذر على قيادة الجيش الثانى تحديد حجم القوة المعادية وأماكن تمركزها، فقررت القيادة العامة سرعة احتواء قوة العدو فى منطقة الدفرسوار، ولذلك تحرك اللواء ٢٣ مدرع من شرق القاهرة ليتمركز على طريق مصر الاسماعيلية الصحراوى قريباً من منطقة الاختراق وعلى استعداد للدخول فى معركة ضد قوة دبابات العدو.

وخلال يومى ١٩، ٢٠ أكتوبر تقدمت قوات العدو المدرعة غرباً وجنوباً فى اتجاه فايد فى ظل تفوق جوى اسرائيلى، وقد بذلت القوات الجوية المصرية مجهوداً كبيراً خلال هذه الفترة الصعبة لحماية قوات الجيش بالتعاون مع الدفاع الجوى، وبلغ متوسط المجهود الجوى للقوات الجوية المصرية فى منطقة الثغرة ٣٣٠ طلعة طائرة/يوم خلال المدة من ١٥ ـ ١٨ أكتوبر، وكان ذلك دوراً بارزاً للقوات الجوية التى استخدمت كل أنواع الطائرات لديها بما فيها «المستير».

وقد بلغ حجم القوات الاسرائيلية التى اخترقت الدفاعات إلى الضفة الغربية حوالى ١٢ ألف رجل وحوالى من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دبابة[1] ، وسيطرت هذه القوات على شريط مواز لقناة السويس ويقع بين شمالى البحيرات المرة وجنوبى الاسماعيلية، وقد تمكنت القوات الاسرائيلية المدرعة من تدمير أكبر عدد من قواعد الصواريخ المصرية، والتى فتحت الطريق للاستخدام الواسع لقواته الجوية، ومما ساعد على ذلك استيلاءه على المطارات المتقدمة فى منطقة غرب القناة «مطار فايد ومطار الدفرسوار»، وقد كان امام القائد الاسرائيلى فى ثغرة الاختراق ثلاث احتمالات للعمل ضد القوات المصرية.. أولها تطويق قوات الجيش الثانى الميدانى بالتقدم تجاه الشمال والشمال الغربى على محورى طريق فايد الاسماعيلية الصحراوى أو «المدق الترابى» سرابيوم - عين غصين الاسماعيلية، أو كلاهما معاً.. وثانيها تطويق الجيش الثالث الميدانى بالتقدم والاختفاء فى المعسكرات المنتشرة بالمنطقة.. وثالثها التقدم فى كلا الاتجاهين لتطويق الجيشين الثانى والثالث، وقد كان هذا الحل يتطلب دعماً بقوات اضافية، وقد صرح الجنرال شارون خلال مقابلة صحفية مع جريدة «النيويورك تايمز» الامريكية بأن قيادته لم تدعم قواته فى هذه اللحظة الحاسمة، ولم تسمح له بتنفيذ هذه الخطة بتطويق الجيشين الثانى والثالث وفى وقت واحد، واختار تطويق الجيش الثانى بحل سريع وحاسم حسب وجهة نظره لأهمية الجيش الثانى ومدينة الاسماعيلية.

وقد ركز العدو الاسرائيلى قواته الجوية لضرب مناطق بورفؤاد وبورسعيد ومناطق كتائب الصواريخ بها ونجح فى شل حركتها وتدمير ثلاث كتائب صواريخ «سام ٣»، كما نجح فى ضرب مواقع المدفعية المضادة للطائرات وتجمعات القوات وبعض قطاعات فى المدينة من الترعة الحلوة التى تغذى بورسعيد بالمياه واستمرت الهجمات الجوية طوال يوم ٢٠ أكتوبر ٧٣ حيث زاد من نشاطه الجوى فى قطاع القنطرة شرق جزيرة البلاح إضافة إلى تركيز هجماته الجوية على منطقة الاسماعيلية ومعسكر الجلاء والكبارى المقامة على ترعة الاسماعيلية، كما استخدم قنابل زمنية للازعاج وفى نفس الوقت استمر فى دعم قواته شرق وغرب الدفرسوار ومهاجمة رأس الشاطىء شرقاً مع تمهيد نيرانى مركز بالمدفعية الثقيلة اضافة إلى القصف الجوى، حيث تمكنت بعض قواته فى الغرب من الاقتراب من الكوبرى العلوى جنوب غرب الاسماعيلية، وكذا على الطريق الصحراوى الاسماعيلية القاهرة وفى وادى العشرة غرب مطار فايد وكذا فى اتجاه مدينة فايد جنوباً.

(١) لواء عبدالمنعم خليل/ حروب مصر المعاصرة/ دار المستقبل العربى/ طبعة ١٩٩٠/ ص ٢١٦.

وفى يوم ٢٢ أكتوبر صدرت الأوامر بإيقاف اطلاق النار اذا التزم العدو بذلك!! ولكن العدو فى صباح اليوم التالى ٢٣ أكتوبر بدأ فى التحرك تجاه قطاع فنارة السويس لاكتساب أرض جديدة، ولم يوقف زحفه إلا بعد وصوله إلى طريق السويس وعزل المدينة وحصار الجيش الثالث شرق القناة.

وفى الساعة ١٧٠٠ يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٧٣ توقف اطلاق النيران بين مصر واسرائيل والتزم الطرفين التزاماً حقيقياً به.

الخطوات المصرية لتصفية الثغرة

كانت المعلومات التى بنيت عليها خطوات تصفية الثغرة والتعامل معها فى أول الأمر معلومات غير مؤكدة[1] ، ولكنها تشير فى بادىء الأمر إلى أن قوة العدو لاتتعدى سرية دبابات وبعض المشاه ،٧ دبابات، وكان هذا التقدير غير سليم وبالتالى فان أى خطة تبنى عليها لاتنجح!

ومع دفع الفرق المدرعة انساق ثانية الجيوش الميدانية للتطوير شرقاً يومى ١٤، ١٥ أكتوبر أصبح لايوجد فى يد قائد الجيش أى احتياطى يمكن استخدامه سوى قوات الصاعقة المشتبكة فعلاً مع العدو فى كمائن.

وكان أول احتياطى متيسر يمكن الاعتماد عليه هو اللواء ١٥ مدرع الموجود شرق القناة فى قطاع القنطرة ضمن قوات الفرقة ١٨ مشاه.

ويستطرد[2] اللواء عبد المنعم خليل قائد الجيش الثانى فى هذا الوقت فيقول:

«أصدرت أوامرى فوراً إلى قائد قوات القنطرة باعداد اللواء للعودة إلى الغرب، وهذه سلطتى كقائد ميدانى مسئول، وفى نفس الوقت كان يجب أن أخطر القيادة العامة بقرارى للتصديق عليه طبقاً للتعليمات والأوامر العسكرية.. وقبل أن أخطرهم جاء الرفض لقرارى بل والأمر الصارم من الرئيس السادات بعدم سحب أى قوات من الشرق للغرب!!، ولم يوافقنى على سحب اللواء ١٥ مدرع إلا الفريق الشاذلى ولكن ما باليد حيلة!! ماذا أفعل كقائد جيش؟ ومن أين أكون إحتياطى؟.. وطلبت من القيادة العامة دفع لواء مظلات للعمل فى الثغرة وعندى ثقة فى كفاءة هذه الوحدات التى توليت قيادتها أكثر من ثلاث سنوات ولكن طلبى رفض أيضاً».

---

(١) ، (٢) لواء عبدالمنعم خليل/ مرجع سبق ذكره/ ص ٢٢٨.

... ويستكمل اللواء عبد المنعم خليل روايته فيقول:

«وفوجئت بقرار من القيادة العامة بدفع اللواء ٢٣ مدرع من الفرقة الثالثة المشاه الموجودة بالقاهرة فى الاحتياطى العام ومعه كتيبة مظلات، ووصل اللواء فعلاً مساء يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ إلى منطقة طريق عثمان على الطريق الصحراوى إلى الاسماعيلية.

وكان اللواء الوحيد القادر على التحرك هو اللواء ١١٦ من الفرقة ٢٣ مشاه ميكانيكى وكان فعلاً فى منطقة العمليات غرب القناة، ولكن مقدمة اللواء وقعت فى كمين صباح يوم ١٦ أكتوبر، واستشهد قائد اللواء وحدثت بعض الخسائر فى القوات ولم تستطع استمرار التقدم، ورغم فقد الاتصال بقيادة اللواء لما وقع بها من خسائر، فقد أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة قرار وزير الدفاع باستمرار هجوم اللواء ١١٦ مشاه حتى يصل إلى الساتر الترابى على الضفة الغربية لقناة السويس ويستولى على المصاطب به ويؤمنها!! مما يؤكد أن القيادة العامة لم تكن تعلم بحقيقة ما حدث لهذا اللواء ولم تكن تعلم قدرة العدو وقواته حتى هذا التوقيت!

هذا وقد أصدرت القيادة العامة قراراً مساء يوم ١٦ أكتوبر بتوجيه ضربة مضادة صباح ١٧ أكتوبر للعدو فى جيب الاختراق من الشرق بواسطة اللواء ٢٥ مدع يعاونه الفرقة ٢١ مدرعة (والتى لم تكن قادرة على القتال ولم تكن قد استعادت كفاءتها القتالية بعد خسائرها الجسيمة التى منيت بها فى عمليات التطوير يوم ١٤ أكتوبر)، ويعاون هذه الضربة من الغرب اللواء ١١٦ مشاه وعناصر من الصاعقة.

ورغم أن فكرة العملية مقبولة ولكن اسلوب وقدرة التنفيذ محيرة تدل على أن من أصدر هذا القرار لم يدرسه الدراسة الكافية وكان فى عجلة!!

وبالطبع لم تحقق هذه الضربة أى نجاح ولم تكتمل منذ أول لحظة بل خسرنا الكثير وفقدنا قدرة قتال اللواء ٢٥ مدرع فى أول معركة له لم يخطط لها جيداً أو حتى بطريقة سليمة!!

ومحاولة أخرى من القيادة العامة بدفع اللواء ٢٣ مدرع من منطقة تمركزه فى تقاطع عثمان احمد عثمان لتوجيه ضربة مضادة أخرى فى اتجاه الدفرسوار وتم وضع الخطة التفصيلية لهذه الضربة من القيادة العامة وأصدرت الأوامر بتنفيذ الضربة فى الساعة ٠٦٣٠ يوم ١٨ أكتوبر.. ومع ضيق الوقت المتيسر للحصول على المعلومات اللازمة لانجاح الضربة مع عدم توفر معاونة جوية فعالة لانجاحها.. كان من الطبيعى

أن تفشل وتم تشتيت اللواء وفقدت القوات المسلحة المصرية لواء آخر فى ساعات قلائل!! وأصبح الموقف أخطر مما يتصور أحد.

فقوات العدو تضغط فى الشرق على قوات رأس الشاطىء مستخدمة القوات الجوية بكثافة شديدة مع قصفات المدفعية المركزة وهجماته المتفرقة للاشغال.. وفى الغرب أخذ يعبث فى الأرض فساداً؟!

... ويستكمل اللواء عبد المنعم خليل مذكراته فيقول:

«وشعرت القيادة العامة بهذه الخطورة فأرسلت رئيس أركان حرب القوات المسلحة الفريق سعد الشاذلى لتولى تصفية موقف الثغرة.. ووصل بعد ظهر يوم ١٨ أكتوبر إلى قيادة الجيش الثانى بالاسماعيلية وتولى مسئولية القيادة حتى بعد ظهر يوم ٢٠ أكتوبر.. وقال السادات فى أول لقاء بعد إيقاف القتال: «لقد ضاعت ليلة منا فى محاولة تدمير الثغرة ليلة ما وصل سعد إلى هناك!!.. ولست أدرى لماذا قال هذا وهو الذى عينه لهذه المهمة!! قد يكون ذلك تمهيداً لتحميله مسئولية الثغرة!! والله أعلم».

وحاولت القيادة العامة شد أزر الفريق الشاذلى بقوات جديدة فأرسلت لواء مظلات ودخل فعلاً المعركة بسرعة مذهلة، ولم يحقق الهدف ثم مجموعة صاعقة وقد فشلت فى أول تقدم لها نحو الثغرة وتحملت خسائر كبيرة، وبالطبع كانت أوامرها تصدر لها من القيادة العامة مباشرة!! ومجموعة خاصة مدربة على العمليات الخاصة الدقيقة فشلت فى مهمتها واستشهد قائدها قبل أن تخطو خطوة واحدة!!

ولما فشلت جهود رئيس الأركان فى محاولة التعامل مع الثغرة ولم يوافقوا على قراره بسحب بعض اللواءات المدرعة من الشرق إلى الغرب وتطور الموقف إلى الأخطر عاد الفريق الشاذلى إلى القاهرة لرفع الأمر للقائد الأعلى لمحاولة إنقاذ الموقف!!

وهكذا كان لقرار القيادة السياسية تطوير الهجوم شرقاً وفقد الاتزان الاستراتيجى والتعبوى للقوات المسلحة المصرية شرق وغرب القناة من أكبر العوامل التى أدت لحدوث ثغرة الدفرسوار وما نتج عنها من خسائر جسيمة فى المعدات والأسلحة والقوات إلى جانب المكاسب التفاوضية والسياسية والتى كسبها العدو الاسرائيلى من تلك العملية.

٧ ـ خطة العمليات السورية

بنيت خطة العمليات السورية على الهجوم المتتالى للقوات، وعلى ذلك شكلت القوات المسلحة السورية فى ثلاث انساق متتالية شمل النسق الأول منها على الفرقتين السابعة والخامسة المشاة، وقد خطط لهما للقيام بالهجوم واختراق الدفاعات الاسرائيلية الحصينة بعد فتح الثغرات فى حقول الألغام والموانع والخنادق العميقة أمامها،ثم الانطلاق غرباً فى عمق الخطوط الدفاعية وصد وتدمير الهجمات والضربات المضادة الاسرائيلية.. وشكل النسق الثانى من الفرقة التاسعة والتى خطط لها استغلال نجاح الفرقتين الخامسة والسابعة والاندفاع خلالهما فى المنطقة جنوب القنيطرة والانطلاق غرباً لتستولى على خط التلال الممتدة جنوب القنيطرة بالتعاون مع فرق النسق الأول الخامسة والسابعة المشاة. كما شكل النسق الثالث من الفرقتين الأولى والثالثة المدرعة حيث خطط للفرقة الأولى استغلال نجاح أعمال قتال الفرقة الخامسة والفرقة السابعة وتطوير الهجوم وتدمير الضربات المضادة المعادية وتطويق الدفاع الاسرائيلى عن القنيطرة.. أو استغلال نجاح أعمال قتال الفرقة الخامسة والتاسعة والاندفاع إلى منطقة «نافخ» وسحق القوة الاسرائيلية المحصورة بين الفرقتين الخامسة والسابعة.. على أن تقوم الفرقة الثالثة المدرعة باستكمال تدمير القوات الاسرائيلية المحاصرة وتحقيق المهمة النهائية للقوات المسلحة السورية.. وتظل الفرقة الأولى والثالثة فى العمل كاحتياطى استراتيجى للقوات المسلحة السورية حتى تتهيأ لهما الظروف المناسبة لاستغلال نجاح فرق النسق الأول والثانى لاستكمال تدمير القوات الاسرائيلية المدافعة وتحقيق المهمة النهائية بتحرير هضبة الجولان ويعاون أعمال القتال عمليات تطويق والتفاف وعمليات هجوم ثانوى مخادع على الأجناب لامتصاص جزء كبير من الهجمات والضربات المضادة الاسرائيلية بقوة تصل إلى لواء مشاة مدعم.

هذا اضافة إلى معاونة القوات الجوية وعناصر المدفعية للهجوم البرى لتهيئة الظروف المناسبة لإنجاح العملية الهجومية.

• العمليات على الجبهة السورية

بدء الهجوم السورى فى الساعة الثانية وخمس دقائق بعد ظهر ٦ اكتوبر ١٩٧٣ فى نفس توقيت الهجوم المصرى على جبهة قناة السويس لضمان المفاجأة الاستراتيجية الكاملة، وقد بدء الهجوم السورى بضربة جوية مركزة وتمهيد نيرانى من المدفعية على امتداد مواجهة الجبهة بطول ٦٥ كيلو متراً، وتحت ستر نيران المدفعية من القوات الجوية والتى استمرت ساعة كاملة بدء هجوم القوات البرية السورية التى اقتحمت بطول خط

الجبهة حيث هاجمت الفرقة السابعة المشاة فى اتجاه الجنوب الغربى، وفى الجنوب ركزت الفرقة الخامسة المشاة جهودها فى اتجاه الشمال الغربى، ومن خلال تلك الجهود الرئيسية هاجمت الفرقة التاسعة فى اتجاه الغرب جنوب القنيطرة.

وقد حقق الهجوم نجاحاً مبكراً بالتعاون مع عناصر المهندسين الذين نجحوا فى إزالة السدود وفتح الثغرات فى حقول الألغام والخنادق العميقة التى كانت مقامة أمام الدفاعات الاسرائيلية.

ومع آخر ضوء يوم السادس من اكتوبر تمكنت القوات المهاجمة السورية من شق طريقها عبر السد المقام أمام الدفاعات الحصينة الاسرائيلية وذلك بالمعاونة الفعالة لنيران المدفعية والقوات الجوية السورية، وفى صباح السابع من اكتوبر ثانى أيام القتال تمكنت القوات السورية من الاستيلاء على أربعة نقاط حصينة وعزل وحصر والسيطرة على أربعة نقاط أخرى مما يعنى سقوط الخط الأول من التحصينات القوية التى كانت ترتكز عليها الدفاعات الاسرائيلية فى هضبة الجولان، كما نجحت فى صد وتدمير كل الهجمات المضادة المدرعة للقوات المسلحة الاسرائيلية.

وقد استغل السوريون ذلك النجاح وواصلت الفرقة الخامسة المشاة السورية هجومها حتى وصلت إلى حافة الجرف المطل على بحر الجليل لنهر الاردن، كما واصلت اندفاعها الناجح نحو بحر الجليل ووادى الحولة الاردنى وذلك بالتنسيق مع الفرقة الأولى المدرعة السورية والتى كانت قد دفعت لتعزيز النجاح السورى ثم توقف الهجوم السورى فى منتصف يوم ٧ اكتوبر بعد تمكنه من الوصول إلى مشارف بحر الجليل، ثم بدأت القوات السورية فى تعزيز دفاعاتها على هذا الخط.

وفى نفس الوقت استمرت الهجمات القوية للفرقة السابعة المشاة السورية وواصلت هجومها الناجح مخترقة دفاعات اللواء السابع الاسرائيلى وحققت معدلات قتال عالية جداً أدت إلى إنهيار الخطوط الاسرائيلية الدفاعية فى الجولان، وهددت بالوصول إلى مستعمرات وادى الاردن، وقبل ظهر ٨ أكتوبر ظهرت المدرعات السورية أمام المعسكرات الاسرائيلية فى منطقة «نافخ» على طرف الجولان، وبدا أن فى استطاعة هذه القوات أن تصل إلى وادى «الحولة» عبر جسر «بنات يعقوب» بعمق اختراق وصل إلى ٣٥ كيلو متراً، حيث قرر الجنرال «اليعازر» رئيس الأركان الاسرائيلى ظهر نفس اليوم أن تركز كل القوات الجوية الاسرائيلية جهودها لوقف التقدم السورى إلى منطقة الكثافة السكانية فى الجليل الأعلى، وقد كانت ضربات القوات الجوية مركزة إلى درجة انها أحدثت تدميراً فى

القوات المدرعة السورية قدر ما بين ٣٥٠، ٤٠٠ دبابة[1].

وفى صباح ٩ أكتوبر بدأ الهجوم المضاد الاسرائيلى ضد القوات الناجحة السورية بقوة ٣ فرقة مدرعة حيث واصلت ضغطها على الفرقة الخامسة والسابعة المشاة السورية، الأمر الذى أدى إلى ارتداد الفرقة الخامسة تحت ضغط الهجوم المضاد الاسرائيلى إلى خط جديد فى العمق عبر الجولان الجنوبى فى منطقة الحسينية.

وبنهاية يوم ٩ أكتوبر نجحت فرقة مدرعة اسرائيلية فى استعادة الأوضاع ووصلت إلى خط وقف اطلاق النار القديم فى منطقة الحسينية. كما نجحت فرقة مدرعة اسرائيلية أخرى فى رفع الحصار عن الحصون الاسرائيلية المحاصرة فى الجولان الجنوبى واستعادت السيطرة الاسرائيلية عليها.

وفى صباح ١٠ أكتوبر تمكنت الفرق الاسرائيلية المدرعة الثلاث من تدمير جزء كبير من القوات السورية المهاجمة وأجبرتها على الارتداد إلى الأوضاع التى كانت عليها قبل بدء العمليات بعد نجاحها فى استعادة كل الدفاعات الاسرائيلية التى كانت قد استولت عليها القوات السورية خلال الأيام الأولى من القتال. وقد قدرت خسائر القوات السورية فى هذه العملية بنحو ٢٠٠ دبابة، أكثر من ٢٠٠ عربة مدرعة.

• الموقف يوم ١٠ أكتوبر

كان على القوات المسلحة الاسرائيلية طبقاً لمقترحات رئيس الأركان الاسرائيلى والتى طرحها على رئيسة الوزراء جولدا مائير[2] ثلاثة احتمالات رئيسية لتطوير الهجوم على الجبهة السورية.. أولها: التقدم من الجزء الشمالى من الجولان مباشرة نحو دمشق، وبالتالى فرض أكبر تهديد مباشر للعاصمة السورية.. وثانيها: هو الاندفاع شرقاً جنوب دمشق لتهديد العاصمة السورية من الجنوب والشرق معاً، وبالتالى تجنب الحشود المكثفة للدفاعات السورية جنوب غرب دمشق.. وثالثها: هو التقدم على طول الجبهة كلها لكسب مزيد من الأرض وزيادة عمق الاختراق الاسرائيلى فى سوريا، مما يجعل من الصعب قيام القوات السورية بهجوم منتظر للوصول إلى وادى الاردن.

وقد اختارت هيئة الأركان الاسرائيلية ـ البديل الأول ـ وصباح ١١ أكتوبر بدأت ثلاث فرق مدرعة اسرائيلية اختراق الدفاعات السورية حيث دارت معارك دفاعية

(١) محمد حسانين هيكل / أكتوبر ٧٣ ـ السلاح والسياسة ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ طبعة ١٩٩٣ ـ ص ٣٨٢.
(٢) النصر المحير ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٥٠١.

ضارية بين الفرق الاسرائيلية الثلاث المهاجمة وبين الفرق الأولى والسابعة والتاسعة السورية والتى واصلت انسحابها المنظم أمام ضغط القوات الاسرائيلية المهاجمة، وقد تزامن مع ذلك تحرك الفرقة الثالثة المدرعة السورية لسرعة اتخاذها لخط دفاعى مجهز جنوب غرب دمشق.

هذا وقد قامت القوات الجوية الاسرائيلية بهجمات مركزة قوية لمعاونة قواتها المدرعة المهاجمة، ونفذت طلعات واسعة النطاق ليس فقط ضد القوات السورية، بل إمتدت إلى عمق الأراضى السورية فهاجمت الموانى ومستودعات الذخيرة، ومصانع القوى الكهربائية والمرافق الصناعية السورية فى أنحاء كثيرة من سوريا، كما هاجمت المقاتلات والمقاتلات القاذفة الاسرائيلية مبنى وزارة الدفاع السورية فى دمشق وأصابته بعدد من الصواريخ مما أدى إلى وقوع خسائر غير قليلة حوله.

وزادت المعاونة الجوية لأعمال القتال البرية حيث واصلت القوات الجوية الاسرائيلية غاراتها المكثفة خلال اليوم الحادى عشر ضد المراكز الاقتصادية والقواعد الجوية السورية..

ومع استمرار الضغط البرى والجوى المكثف والعنيف والمتواصل من القوات البرية والجوية الاسرائيلية ضد القوات السورية المدافعة ببسالة وعناد وإصرار عن عاصمة الدولة دمشق.. وفى يوم[1] الحادى عشر من اكتوبر طلبت القيادة السياسية فى سوريا بذل جهد أكبر من القوات المصرية على جبهة سيناء على أمل سحب جزء من المجهود الجوى الاسرائيلى بعيداً عن جبهة سوريا ووضع حد لتلك الضربات الجوية المكثفة على الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية فى سوريا.. الأمر الذى أدى إلى قيام القيادة السياسية المصرية باصدار أوامرها بتطوير الهجوم شرقاً بقوة ٧ لواء مدرع وميكانيكى أعيد تجميعها شرق قناة السويس يوم ١٢ أكتوبر وبدأت تطوير هجومها شرقاً فى اتجاه خط المضايق يوم ١٤ أكتوبر لتخفيف الضغط العسكرى البرى والجوى عن الشقيقة سوريا.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن الاستغلال الناجح للعمليات وتطوير الهجوم بمعدلات عالية جداً وعدم الالتزام بخطة العمليات والاندفاع غير المحسوب إلى عمق ٣٥ كيلو متراً فى عمق الدفاعات الاسرائيلية على هضبة الجولان دون توفير عناصر التأمين اللازمة لاستمرار ذلك النجاح سواء المعاونة بالقوات الجوية أو عناصر المدفعية والصواريخ مع عدم التقدير السليم لرد الفعل للقوات المسلحة الاسرائيلية واتخاذ القرارات المناسبة

(١) محمد حسانين هيكل/ السلاح والسياسة/ ص ٣٨٣.

ضدها.. أدى كل ذلك إلى افقاد القوات السورية لعنصر المبادأة واضطرارها للارتداد تحت ضغط الهجوم المضاد الاسرائيلى الذى أوصلها حتى مشارف مدينة دمشق العاصمة.

٨ - الاستراتيچية العسكرية الاسرائيلية:(١)

كان تخطيط ورسم الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية فى اطار استراتجية قومية صهيونية اسرائيلية تهدف إلى الامتداد والتوسع وضم الأراضى بالقوة. ومن هنا كانت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية استراتيجية هجومية - تدير معاركها خارج حدودها الواقعية التى انتهت إليها، ولهذا فقد بدأ صناع الاستراتيجية يطلقون عليها من المسميات ما يتفق مع أهدافها وغاياتها، وفى نفس الوقت لايثير مقاومة الرأى العام العالمى والمنظمات الدولية والقوى الكبرى على المسرح العالمى، بل يجذب لها التأييد بل وربما الدعم. ومن ذلك فان الاستراتيجية الاسرائيلية قد أطلق عليها (استراتيچية الحدود الآمنة) أو (الحرب الوقائية)، وغير ذلك من المسميات التى تضع المبررات لجولات عربية/اسرائيلية دارت جميعها خارج الحدود الاسرائيلية الواقعية، عدا الجولة الأولى فى عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ والتى أسفرت عن شرعية الوجود والوطن الاسرائيلى فى فلسطين.

ولذلك نظم الجيش الاسرائيلى على أساس قوة ضاربة تعتمد أساساً على القوات الجوية والقوات المدرعة.

وفى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ مدت حدود أمن اسرائيل إلى موانع طبيعية أو صناعية وهى قناة السويس ونهر الاردن وهضبة الجولان، ولكن ترتب على ذلك تضاعف المساحات التى يجب عليها تأمينها إذ أمتدت خطوط المواجهة وطالت خطوط المواصلات وأصبح الوضع الاستراتيجى عبئاً عسكرياً على اسرائيل، ولكن وجود هذه الموانع دفع اسرائيل إلى تحصين خطوطها الدفاعية والتحول إلى استراتيجية دفاعية تؤمن هذه الحدود.

ولكن لم تهدأ الجبهة المصرية عسكرياً بعد حرب يونيو كما كانت تتوقع اسرائيل ودخلت مصر ضدها فى حرب استنزاف حوالى عامين وبرزت قوة النيران المصرية وتكبدت اسرائيل خسائر كبيرة فى الأرواح، وكان رد الفعل هو زيادة التحصينات والدفاعات والموانع والسواتر الترابية العالية وانشاء نظام دفاعى أطلقت عليه اسم (خط بارليف) أمنت بمناعته.

(١) مصدر خاص بالمؤلف.

نخلص من هذا ان الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ وبعد وصولها إلى خطوط أمن جديدة تعتبر أنسب خطوط جذوياً على قناة السويس وشرقاً على نهر الاردن، وشمالاً على هضبة الجولان، قد تحولت إلى استراتيجية دفاعية مرتكزة فى ذلك على:

- ان الخطوط الآمنة وبصفة خاصة قناة السويس كمانع مائى، وخط بارليف الحصين الذى اضيف إليها انما أصبح مانعاً فريداً يؤيد استراتيجية الدفاع الاسرائيلية وفى نفس الوقت يشكل عبئاً ثقيلاً على القوات المصرية عندما تخطط لعبوره واقتحامه.
- الاعتماد على قوات جوية اسرائيلية متفوقة تستطيع إحباط أى عملية هجومية استراتيجية بالضربات المسبقة سواء اقتصرت على ضربة جوية شاملة أو تبعها عمليات برية.
- تأمين التفوق الاسرائيلى فى القوة المدرعة والميكانيكية وأسلوب استخدامها تحت الغطاء الجوى وبمعاونة عمليات الابرار الرأسى لتدمير القوات المصرية التى تنجح فى اقتحام الخط الدفاعى والوصول إلى سيناء.
- احتلال سيناء يضع المضايق والممرات المائية فى تيران تحت السيطرة الاسرائيلية ويؤمن خطوطها الملاحية.
- ان التحضير للعملية الهجومية لاقتحام القناة، يمكن أجهزة المخابرات الحربية والاستطلاع الاسرائيلية المتفوقة ان تكتشف مبكراً نوايا الهجوم، هذا علاوة على الوقت الطويل نسبياً اللازم لاقتحام المانع وتدمير الخط الدفاعى وانشاء المعابر يمكن جيش الدفاع الاسرائيلى من اجراء التعبئة فى الوقت المناسب لتدمير القوات المعادية.

تلك كانت أسس الاستراتيجية الاسرائيلية وأسلوبها التطبيقى منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣، رفضت اسرائيل جميع الحلول السلمية لانها انتشت بنصرها فى عام ١٩٦٧ واعتمدت على قواتها العسكرية وأخذت تعتدى على العرب تارة باستخدام القوة المسلحة كوسيلة للردع المادى وتارة أخرى بالتلويح بها تحقيقاً للردع المعنوى والسياسى.

وأطلقت فى العالم دعاية ذكية بأن العرب وفى مقدمتهم مصر لن تقوم لهم قائمة وبذلك سدت كل الأبواب أمام أى حل سلمى عادل، ففرضت الحرب حتميتها ولم يبق أمامنا إلا الصراع المسلح.

تجميع القوات الاسرائيلية للعملية الدفاعية

كانت مهمة القوات المسلحة الاسرائيلية فى سيناء هى منع القوات المسلحة المصرية من استعادة سيناء بالقوة، وذلك بالدفاع عن خط إيقاف النيران وحماية عمق سيناء مع تأكيد ضرورة الأعمال الوقائية والمسبقة بتوجيه ضربات وقائية وضربات مسبقة عندما تشعر بأن ميزان القوة العسكرية أخذ يتحول لصالح المصريين.

فقد بنيت فكرة الدفاع الاسرائيلى فى سيناء على أساس المزج بين الدفاع الثابت والدفاع المتحرك لاستغلال طبيعة الأرض ونقاط القوة فى تنظيم وتسليح وتدريب الجيش الاسرائيلى، ولقد تكلف انشاء خط بارليف أكثر من ٥٠٠ مليون دولار، كما دعم عمق خط بارليف بانشاء عدة خطوط دفاعية متتالية شرقه حتى الممرات الجبلية، واعتمد نظام الدفاع المتحرك فى سيناء على قوات خفيفة الحركة للقيام بالهجمات والضربات المضادة بالتعاون مع القوات الجوية لتدمير أى قوات تنجح فى الحصول على موطىء قدم على الضفة الشرقية للقناة.

كما قدر حجم القوات الاسرائيلية المدافعة عن سيناء قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ بعشرة ألوية، منها خمسة ألوية مدرعة علاوة على بعض كتائب الناحال، كما كان التقدير الذى تم التخطيط على أساسه هو أنه يمكن لاسرائيل حشد حتى ستة وعشرون لواء فى جبهة جمهورية مصر العربية، منها ستة عشر لواء مدرع وأربعة ألوية مشاه ميكانيكية، لواءين مظلات وذلك بعد اتمام التعبئة + ٤ لواءات مشاه فى الدفاع ويوفر هذا الحجم لاسرائيل حوالى ١٥٠٠ دبابة، ٥٠٠ قطعة مدفعية ميدان ومتوسطة و٥٠٠ قطعة مدفعية مضادة للدبابات.

وقدرت حجم القوات البحرية بعدد ٤٥ قطعة بحرية، منها ١٨ قطعة للابرار البحرى، وكذلك حجم القوات الجوية بعدد ٥٥٠ طائرة، منها ٣٨٧ طائرة قتال حديثة(١)

أعمال القتال المحتملة للقوات الاسرائيلية وردود الفعل من جانبه(٢)

كان أول هذه الاحتمالات يتلخص فى قيام اسرائيل بتوجيه ضربة وقائية أو مسبقة بهدف إحباط تحضيراتنا للهجوم، وذلك عند اكتشافها لنوايانا أو استعداداتنا للهجوم، ولقد كان من المنتظر أن يبنى خطته للإحباط على أساس الحسم السريع للموقف بقواته الجوية

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.

والعمليات الخاصة، وذلك بتنفيذ عمليات تعرضية محدودة ضد بعض قطاعات من الجبهة باستخدام قوات مدرعة وميكانيكية وقوات ابرار جوى وبحرى.

وبناء عليه فقد تم التخطيط على مستوى القيادة العامة المصرية[1] لتفادى محاولات العدو للإحباط على أساس العمل على حرمانه من اكتشاف نوايانا للهجوم بخطة خداع وخطة إعادة تجميع محكمتين، مع التخطيط فى نفس الوقت إيجابيا لتفادى الضربة الوقائية أو الضربة المسبقة واستغلالها لصالح قواتنا.

وكان من المنتظر أن تقوم القوات الاسرائيلية أثناء عبور قواتنا واقتحامها لقناة السويس وأثناء تسلقها للساتر الترابى وأثناء مهاجمتها دفاعاته بتوجيه كافة نيران القوات الجوية والمدفعية والمدرعات ضدها واشعال المواد الملتهبة على سطح القناة، ثم القيام بهجمات مضادة باستخدام الاحتياطيات المحلية والاحتياطيات التكتيكية ضد رؤوس الكبارى وخاصة المحاور الرئيسية خلال ٦ - ٨ ساعة من بدء هجوم القوات المصرية.

واذا فشل العدو فى ذلك فسيحاول تعزيز أوضاعه الدفاعية والمحافظة على الاتصال برؤوس الكبارى لحين تهيئة الظروف المناسبة لتوجيه الضربات المضادة باستخدام الاحتياطيات التعبوية والمشكلة فى ٢ - ٣ مجموعة عمليات ضد الاتجاهات الأكثر نجاحاً مع تأمين خط المضايق، وذلك اعتباراً من أول ضوء اليوم الثالث للعمليات، مع تدعيم أعمال قتال قواته البرية بمعاونات من القوات الجوية والبحرية والابرار الجوى والحرب الكيميائية والحرب الالكترونية.

تشكيل العملية للقوات الاسرائيلى:

شكلت العملية الدفاعية لقوات الجبهة الجنوبية لاسرائيل فى نسق واحد واحتياط كالآتى:

- **النسق الأول التعبوى:**

بقوة ٣ لواء مشاه + كتيبة دبابات مستقلة + ١٠ كتيبة مدفعية تحتل الدفاعات شرق القناة مباشرة وبعمق ٣٠ كم، تمتد من بور فؤاد شمالاً وحتى رأس سدر جنوباً.

- **احتياطى تكتيكى:**

بقوة ٢ لواء مدرع + لواء ميكانيكى + كتيبة استطلاع ويتمركز فى مناطق تمادة - المليز - أم مرجم - مصفق ومستعد للقيام بالهجمات المضادة مستنداً على دفاعات النسق الأول التعبوى خلال ٦ - ٨ ساعة.

(١) مصدر خاص بالمؤلف.

- **احتياطي تعبوي:**

بقوة ٢ لواء مدرع يتمركز في منطقة رفح - الحسنة - العريش مستعداً للقيام بالهجمات المضادة خلال اليوم الثاني/اليوم الثالث للعمليات.

- **قوات جنوب سيناء:**

بقوة لواء مشاه + ٣ كتيبة ناحال + وحدات أقليات وحرس حدود لتأمين قطاع جنوب سيناء.

- **المفاجأة واسرائيل**

وإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر، فإن المتابع للأحداث في اسرائيل خلال شهري أغسطس وسبتمبر عام ١٩٧٣ يتأكد أن القيادة السياسية والسياسية العسكرية الاسرائيلية وأجهزة مخابراتها والتنسيق الدائم والمستمر مع أجهزة المخابرات الامريكية، يؤكد ان اسرائيل كانت متابعة لكل ما يتم من حشد للقوات المسلحة المصرية والسورية، ولكن الأرجح من وجهة نظري طبقاً لتقديراتهم ان مستوى التسليح الدفاعي للجيش المصري ومستوى مخزوناته من الصواريخ وعلاقاته بالاتحاد السوفيتي - المصدر الرئيسي للامداد بالسلاح في ذلك الوقت - مع عدم تصور لتنسيق سوري - مصري للقيام بالهجوم في وقت واحد - وأخيراً ثقة زائدة في قدرة القوات المسلحة الاسرائيلية ومدى تحصين الخطوط الدفاعية الاسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة في شكل خط بارليف والخط المقابل له على الجبهة السورية، كان وراء عدم التصديق أو عدم التأكد من النوايا حتى كانت المفاجأة التامة بكل أبعادها الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية.

وفي مجال تأكيد الثقة الزائدة بالنفس، قال موسى ديان وزير الدفاع الاسرائيلي في عام ١٩٦٩ «لن تنال عمليات العبور المصرية - إن حدثت - من قبضة اسرائيل المحكمة على خط بارليف لان الاستحكامات الاسرائيلية على الخط أشد منعة وأكثر تنظيماً، ويمكن القول بأنه خط منيع يستحيل اختراقه واننا لأقوياء إلى حد تستطيع معه الاحتفاظ به إلى الأبد».

وفي مناسبة أخرى قال «ان خطوطنا المنيعة أصبحت الصخرة التي سوف يتحطم عليها عظام المصريين وأنه اذا حاولت مصر عبور القناة فسوف يتم إبادة ما بقي من قواتها».

وقال دافيد اليعازر رئيس الأركان «ان خط بارليف سيكون مقبرة للجيش المصري».

وقالت جولدا مائير «ان أي تصور يسمح إزاء ما نملكه من تحصينات بعبور القوات المصرية إلى الضفة الشرقية يعتبر إهانة للذكاء».

وفى ١٠ أغسطس ٧٣ تحدث موسى ديان فى كلية الأركان الاسرائيلية وقال «ان ميزان القوى فى صفنا إلى حد كبير لدرجة انه يقضى على تفكير العرب ودوافعهم لتجديد أعمال عدوانية فورية».

فى مجال تأكيد عدم القدرة المصرية على القيام بالهجوم

ففى يوم ٢٦ سبتمبر ٧٣ كان وزير الدفاع موشى ديان ورئيس الأركان دافيد اليعازر يشعران بالقلق ازاء الحشود العربية فى الشمال والجنوب على الرغم من التأكيدات التى كانت تصل إليهما من مدير المخابرات الجنرال «الياهو زيرا» والتى كانت تؤكد عدم نية العرب بالهجوم، وبعد اجتماع لهيئة الأركان، قررا القيام بزيارة لقيادة الجبهة الشمالية فى الجولان وبعد الاستماع إلى قائد الجبهة أمر ديان بدفع كتيبة واحدة من لواء الجيش السابع المدرع لطمأنة القائد الاسرائيلى فقط.

وفى ٣ أكتوبر ٧٣ ومع استمرار تقارير المخابرات الاسرائيلية بعدم قيام العرب بعمل هجومى رغم كل الدلائل التى تشيرإلى ذلك فقد أمر ديان بدفع باقى اللواء السابع المدرع فى إتجاه الجولان.

وفى يومى ٤، ٥ أكتوبر ٧٣ عرف الاسرائيليون أن الأسر السوفيتية يتم ترحيلها جواً من القاهرة ودمشق إلى روسيا ومعهم عدد من المستشارين المدنيين، إلا انه بوصول تلك المعلومات إلى رئيس الأركان الاسرائيلى اليعازر، طمأنه الجنرال «زيرا» مدير المخابرات الاسرائيلية بأن ذلك لايعنى شيئاًغير عادياً.

وخلال نفس اليومين لاحظت المخابرات الاسرائيلية عدة تحركات للقوات المصرية من الاسماعيلية فى اتجاه السويس، وكانت السفارة الامريكية فى تل أبيب تعلم أيضاً أن مصر تقوم بإعادة تجميع قواتها، وانتهت القيادة العسكرية الاسرائيلية من تحليلها لتلك المعلومات..

«ان توزيع القوات المصرية فى الضفة الغربية للقناة يدل قطعاً على أن المصريين يعدون أنفسهم لمهام دفاعية».

وفى اجتماع مجلس الوزراء يوم ٥ أكتوبر ٧٣ وفى مواجهة الشكوك غير المؤكدة من المخابرات الاسرائيلية باحتمال قيام هجوم مصرى أو سورى، ناقش المجلس إمكانية القيام بضربة وقائية لإعاقة زحف السوريين، ولكن مجلس الوزراء رفض ذلك الاقتراح، وقرر بناء على توصية من موشى ديان - كإجراء وقائى - القيام بتعبئة جزئية صباح ٦ أكتوبر يستدعى فيها خمسة آلاف جندى من قوات الاحتياط مع تأكيد استعداد القوات فى الجولان لصد أى هجوم سورى محتمل.

هذا ويؤكد «تريفور دوبوى» فى كتابه «النصر المحير»: «ان احداً من الوزارة الاسرائيلية فى ذلك الاجتماع كان يعتقد جدياً بأن مصر وسوريا ستكونان البادئان بالحرب، وحتى صباح يوم ٦ أكتوبر ٧٣ كانت هيئة الأركان الاسرائيلى ترى ان ذلك اليوم سيمر دون أن يحدث شيء».

ويقول «تريفور دوبوى» شارحاً الوضع فى اسرائيل حتى صباح يوم ٦ أكتوبر ٧٣ فيقول «توجهت جولدا مائير إلى مكتبها فى الساعة التاسعة والنصف صباحاً، وبدت عليها علامات الاضطراب كما كان يسود جميع الأوساط والدوائر، فلقد كان الضباط فى اسرائيل يناقشون سماع أصوات دبابات بشكل كثيف على الجبهة المصرية خلال ليلة ٦/٥ أكتوبر ٧٣، واجتمعت هيئة أركان حرب الاسرائيلية فى نفس التوقيت يوم ٦ أكتوبر، وزاد من القلق أن اتصلت رئيسة الوزراء جولدا مائير بالسفير الامريكى فى اسرائيل والتمست منه أن يقابلها وأكد لها السفير: «انها ليست عملية عسكرية من جانب العرب».

وبعد ساعة استدعت جولدا مائير مجلس الوزراء للاجتماع وعندئذ تأكدت هيئة أركان حرب أن هناك استعداداً للهجوم على الجبهة الشمالية على الأقل من اتجاه سوريا حيث كان من الممكن ان تشاهد من منطقة الجولان ما يجرى فى سوريا، فقد كانت اعداد كبيرة من الدبابات تغادر دمشق لكن أحداً لم يكن يتوقع نشوب الحرب.

وعلى ضوء ذلك تتأكد لنا حقيقة هامة تتمثل فى أن «استراتيجية المغامرة المحسوبة» الذى اتبعها المخطط الاستراتيجى المصرى، والذى يعنى الاصرار على القيام بعملية هجومية محدودة بالقدر الذى تسمح به القدرات والامكانيات القتالية المتوفرة فى القوات المسلحة المصرية، تلك كانت أبرز مقومات نجاح المفاجأة التى حققها نصر أكتوبر ٧٣ العظيم والتى فتحت الطريق نحو مسيرة سلام طويلة سلكتها مصر لتحقق أهدافها الرئيسية من حربها باستعادة باقى أراضيها المحتلة فى سيناء من خلال الوسائل الدبلوماسية التى فرضها نصر أكتوبر ٧٣ على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية التى وقفت بكل حزم فى كل محاولات مصر وباقى الدول العربية بل والمجتمع الدولى كله لجمع الأطراف حول طاولة مفاوضات لحسم ذلك الصراع الطويل بينهما.

واذا كانت مسيرة السلام المصرية قد استغرقت تسعة سنوات كاملة حتى حققت أهدافها باسترداد الأرض المصرية كاملة، حيث استمرت الفترة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٢، والتى انقسمت طبقاً لمستوى ونوعية الأحداث إلى مرحلتين.. المرحلة الأولى منها: استغرقت الفترة مابين عامى ٧٤، ١٩٧٥، وقد تضمنت عقد اتفاق النقاط الست فى

نوفمبر ١٩٧٣، ثم اتفاقية فض الاشتباك الأولى فى يناير ١٩٧٤، ثم اتفاقية فض الاشتباك مع سوريا فى يونية ١٩٧٤، وانتهاءاً باتفاقية فض الاشتباك الثانية فى سبتمبر ١٩٧٥..
أما المرحلة الثانية: فقد استغرقت ما بين أعوام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ وتضمنت مبادرة السلام وزيارة الرئيس السادات للقدس فى عام ١٩٧٧ ثم التوصل إلى إطار كامب دافيد فى سبتمبر ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ وانتهاءاً بالانسحاب الاسرائيلى النهائى من سيناء فى ابريل ١٩٨٢.

وقد وصف التقرير السنوى لمركز الدراسات الاستراتيجية بلندن فقال: «ان حرب اكتوبر، بسلاحيها العسكرى والبترول، قد جعلت من العرب قوة سادسة فى العالم بعد امريكا وروسيا والصين واليابان وكتلة أوروبا الغربية».

تلك هى الصورة الرائعة للتضامن العربى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى تكاتف الجميع وعلى رأسهم الولايات المتحدة على أن تتكرر ثانية!!

اسرائيل والدعم المالى لصالح المعركة

قال بنحاس سابير وزير المالية والاقتصاد الاسرائيلى وهو يتحدث فى مطار تل أبيب عن استعداد وحماس اليهود فى اوروبا والولايات المتحدة للتبرع لاسرائيل والتضحية فى سبيلها(١)، قال: «لقد تبرع اليهود من ذوى الدخل القليل بكل ما يملكونه، ويبحث كثيرون من اليهود عن عمل اضافى لكسب المزيد من المال يتبرعون به»... وقال: «ان هذا المال الذى حصلنا عليه سيجلب الرخاء الاقتصادى للبلاد، بعد الحرب والمشروعات التى أجبرنا على تأجيلها حتى الآن ستنبعث من جديد».

لقد تمكن بنحاس من جمع مليارين من الدولارات فى أوروبا والولايات المتحدة وتبرعت الجالية اليهودية وحدها فى الولايات المتحدة بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار، وقدم يهود امريكا إلى اسرائيل قروضاً طويلة الأجل بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار أخرى، وقالت جولدا مائير مشيدة بهذا النجاح الكبير: «إن اصدقاءنا لن يتخلوا عنا».

وتكلف كل ساعة من ساعات الحرب دولة اسرائيل عشرة ملايين دولار، ويصرف هذا المال على اجراءات التعبئة المدنية والعسكرية، من أجل تموين الجيش والسلاح الجوى ومن أجل خدمات النقل الاضافية وهذه الملايين العشرة لاتغطى ما تشتريه اسرائيل من

---

(١) فارلاج كيرت دش - حرب أكتوبر - كتب مترجمة ٧١٢ - الهيئة العامة للإستعلامات - ص ٤٥.
VERLAG KURT DESCH - DIE SCHLACHT UM ISRAEL - P. 45.

السلاح والذخيرة حيث يتراوح ثمن طائرة فانتوم - بحسب تجهيزها - بين ١٨، ٢٥ مليوناً من الماركات الالمانية، ولكن اسرائيل لاتدفع شيئاً لشراء الأسلحة فى الوقت الحاضر، ولاتحاسب الولايات المتحدة اسرائيل على الطائرات التى تقدمها إليها عوضاً عن الطائرات التى تخسرها فى الحرب.

وفى اليوم السابع من الحرب الرابعة عام ١٩٧٣ فى الشرق الأوسط، كانت خزائن دولة اسرائيل خاوية، لقد ابتلع الاسبوع الأول من الحرب عشرة مليارات دولار، فاذا لم تقدم معونة عاجلة إلى اسرائيل أصيبت بالافلاس التام، وسندات الحرب التى تطرحها اسرائيل فى الداخل غير مجزية، فالاسرائيليون أنفسهم فى هذا الوقت الذى تتزايد فيه نفقات معيشتهم، غير قادرين على شراء هذه السندات إلا بكميات قليلة، وفى اليوم العاشر من الحرب، قرر الكنيست الاسرائيلى إصدار سندات إجبارية بمقدار ٦٠٠ مليون مارك سنوياً، ويستطرد وزير المالية الاسرائيلى فيقول: «ويمكننا بهذا المبلغ أن نحارب يوماً واحداً». كما قررت الحكومة الاسرائيلية فرض ضريبة دفاع اضافية وصلت إلى ١٢ ٪ من مرتبات الموظفين فى الدولة، ٩ ٪ من أرباح الشركات، وقد قدرت ان كل ما ستجمعه هذه الضريبة لن تكفى لتمويل الحرب إلا بضع ساعات.

وقد زار بنجاس سابير الولايات المتحدة ونظمت الجماعات اليهودية فى المدن الامريكية اجتماعات عامة كبيرة، تحدث فيها وزير المالية الاسرائيلى عن الخطر الذى تتعرض له اسرائيل واستنجد بمشاعرهم وعقولهم، وامتلأت قوائم التبرعات بالأسماء، وكان فى امكان وزير المالية الاسرائيلى أن يسحب أغلب المبالغ فوراً من البنوك الامريكية.

كما كان تبرع المواطنون اليهود فى جمهورية ألمانيا الاتحادية كل على حسب مقدرته.. هذا وقد جاء فى رواية لوكالة الانباء «أ. ب» من بون، أن أحد الأغنياء قدم للسفير الاسرائيلى فى بون شيكاً على بياض، وملأ بن هورين السفير الاسرائيلى الشيك بمبلغ مليون فرنك، كما بلغ مجموع التبرعات التى جمعت فى فرانكفورت بهذه المناسبة ثمانية ملايين مارك، وبلغ مجموع ما تلقته السفارة الاسرائيلية فى بون ١٥ مليون مارك.

ومن العرض السابق يتضح تكلفة اليوم الواحد، بل والساعة الواحدة خلال يوم القتال وانعكاساتها المدمرة على اقتصاديات القوى المتحاربة والتى قد تصل بها إلى حد الافلاس إلى جانب تراكم الديون الناتجة عن تزايد الانفاق على متطلبات الحرب أو بعدها مما يلقى بظلاله الكثيفة على خطط التنمية الطموحة للدول المتحاربة!!.. وخير مثال على ذلك ما

انتهت إليه اقتصاديات دول أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية والتى احتاجت إلى مشروع مارشال امريكى يعيد الروح إلى اقتصادياتها التى انهارت تماماً بفعل الحرب!!.

وبالتالى لنا أن نتخيل ما خلفته أربعة حروب متواصلة خلال فترة لم تتجاوز ربع قرن على الاقتصاد المصرى!!

اسرائيل واستخدام القنبلة النووية:

يشير تقرير مجلة تايم الأمريكية تحت عنوان «كيف حصلت اسرائيل على القنبلة النووية؟» إلى أن اسرائيل كان لديها ثلاث عشرة قنبلة ذرية حين بدأ فيه الهجوم المصرى السورى عام ١٩٧٣، وكان فى امكانها القائها باستخدام الطائرات الفانتوم أو الكافيير، ويتطور تقرير مجلة التايم مؤكداً «انه فى المراحل الأولى من الحرب وخوفاً من أن تكون القوة المسلحة الاسرائيلية على وشك الهزيمة، قرر القادة الاسرائيليون الاستعداد لشن هجوم ذرى مضاد، كقرار يائس بعد أن تمكن المصريون من صد الهجمات المضادة على طول قناة السويس، وتراجع القوات الاسرائيلية أمام الهجوم الشامل للدبابات السورية فى مرتفعات الجولان.

وعلى ذلك فقد أعطت جولدامائير الإذن إلى دايان وزير الدفاع الاسرائيلى فى ذلك الوقت، بتجهيز أسلحة يوم القيامة الاسرائيلية(١) وبينما كان يتم تجميع كل قنبلة تمهيداً لدفعها إلى وحدات القوات الجوية الاسرائيلية، وقبل أن تتم آخر خطوة، تحولت المعركة على كلتا الجبهتين فى صالح اسرائيل، وذلك بفضل الجسر الجوى الأمريكى المكثف، الذى وفر من الامدادات والمعدات ما ألغى ضرورة استخدام اسرائيل للأسلحة الذرية.

٩ - تدخل القوى العظمى «الجسور الجوية المتقابلة»

خلال يومين من بدء القتال، وصلت طائرات شركة العال الاسرائيلية التى تم اخلاءها من المقاعد لتحمل شحنات من الولايات المتحدة لنقل بعض المعدات الضرورية المطلوبة بصورة عاجلة، وتصدرت معدات التشويه والتمويه قائمة المطالب العاجلة التى استجابت لها الادارة الامريكية، وذلك لكى تستخدمها القوات الجوية الاسرائيلية للتشويش على أجهزة رادار الصواريخ سام المصرية، هذا اضافة إلى الصواريخ الموجهة أرض/جو التى يمكن استخدامها لتدمير مواقع الصواريخ سام والجسور المصرية على القناة.

---

(١) كيف حصلت إسرائيل على القنبلة؟ تقرير مجلة التايم، وتستند المقالة إلى شهادة بعض الإسرائيليين الذين يشغلون مناصب عليا.

وبناء على توجهات من الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون، عقد هنري كيسنجر وزير الخارجية ما سمي بجماعة العمل في واشنطن، حيث قد ضمت أعضاء تم اختيارهم بعناية لتشكل مجلس أمن قومي تركزت مهمته في تناول أزمات الأمن القومي العاجلة.

وبالفعل بدأ خط جوى امريكي في التاسع والعاشر من اكتوبر كان محملاً بالمطالب الاسرائيلية التي تقدم بها السفير الاسرائيلي في واشنطن يوم الثامن من اكتوبر وتركزت في كميات من الذخيرة المضادة للدبابات، وقذائف مدفعية وصواريخ «سايد ويندر» التي تسعى وراء الحرارة «وصواريخ سيارجو» وكذلك المواد المستخدمة في التمويه، وقد ساهمت هذه الصواريخ مساهمة فعالة في صد القوات المدرعة المصرية التي دفعت لتطوير الهجوم شرقاً على جبهة سيناء يوم ١٤ أكتوبر.

وفي الثالث عشر من أكتوبر اتخذ الرئيس نيكسون قراراً بامداد اسرائيل بكل احتياجاتها من الأسلحة والمعدات والذخائر حتى اذا كان ذلك يعني استنفاد احتياطي الحرب في الولايات المتحدة، وبدأ في نفس اليوم جسر جوى رسمي وصلت أولى طائراته إلى اسرائيل يوم الرابع عشر من اكتوبر وذلك باستخدام قاعدة متوسطة في «جزر الازور» تم نقل بعض الطائرات المقاتلة إليها عن طريق حاملات الطائرات في البحر المتوسط.

وفي السادس عشر من أكتوبر عززت الولايات المتحدة اسطولها السادس المتمركز في البحر المتوسط بقوة بحرية قوامها ٢٠٠٠ مقاتل، هذا إلى جانب طلب الرئيس نيكسون موافقة الكونجرس الامريكي على تقديم مساعدات عسكرية لاسرائيل وصلت قيمتها ٢,٢ مليار دولار تتضمن معونات عسكرية مباشرة.

وقد تم امداد اسرائيل بالمعدات والقوات الأمريكية ومخزون الاحتياطي في جمهورية ألمانيا الاتحادية حيث تم نقلها على طائرات «A4، F4» إلى اسرائيل مباشرة، أو من حاملات الطائرات في الاسطول الامريكي السادس المنتشر في البحر المتوسط، ولتحقيق المزيد من السرعة في الامداد بالأسلحة والمعدات والذخائر هبطت العديد من طائرات الهليكوبتر العملاقة في مطار العريش شمال شرقي سيناء.

وفي التاسع عشر أو العشرين من أكتوبر التقط الرادار المصري حركة نقل كبيرة بطائرات الهليكوبتر إلى العريش، حيث تم دفع مقاتلتين «ميراج» مصرية للتحقق من ذلك والتي أكد تقريرهما كثافة الحاملات الامريكية التي تمد طائرات الهيكلوبتر المتنقلة بغطاء جوى.

هذا وقد وصل حجم(١) الامدادات الامريكية المحملة على طائرات امريكية بما يعادل

(١) النصر المحير/ ص ٦١٣.

٥٦٥ رحلة باجمالى ٢٢,٤٠٠ طن معدات اضافة إلى ٥٩ طائرة مقاتلة، أما المحملة على طائرات العال الاسرائيلية فقد وصلت إلى ٢٥٠ رحلة باجمالى ٥,٥٠٠ طن معدات وذلك خلال الفترة من ٩ إلى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣، وبالتالى فقد ساهمت فى اختلال التوازن العسكرى لصالح اسرائيل اعتباراً من ١٤ أكتوبر ٩٣.

أما عن الجسر السوفيتى.. ففى العاشر من أكتوبر هبطت طائرات النقل السوفيتية فى سوريا عند حلب وكانت محملة بثمانين طناً من المعدات الحربية المتمثلة فى الذخائر للمدافع وقطع غيار الدبابات وصواريخ الدفاع الجوى وطائرات الميج، إضافة إلى توجه طائرات سوفيتية إلى القاهرة محملة بصواريخ سام المحملة على دبابات من طراز ت٦٢، كما دعم السوفيت القاهرة بعدد ٢٠ صاروخاً من طراز سكود بعيد المدى حيث يصل مداه إلى ٣٠٠ كيلو متراً.

وكان الاتحاد السوفيتى يأخذ(١) امداداته لمصر وسوريا من احتياطى جيوش حلف وارسو حيث تم نقل ١٢٠٠ دبابة، ٣٠٠ طائرة ميج ٢١ إليهما خلال ثلاثة أسابيع، كما أمكن انشاء ٦٠٠ قاعدة لصواريخ سام ٦ فى سوريا حيث قام اخصائيو الصواريخ السوفيت بالمعاونة فى تركيبها.

هذا ولم يقتصر التدخل للقوتين العظمتين على الامداد بالأسلحة والمعدات والذخائر ولكنه امتد إلى تبادل المعلومات إلى أصدقائهما باستغلال أقمارهما الصناعية مما يعنى أن المواجهة العسكرية تخطت دولة مصر وسوريا إلى مواجهة مباشرة بين القوتين العظمتين فى منطقة الشرق الأوسط.

١٠ - التضامن العربى وقومية المعركة

بالرغم من تباين حجم الجيوش العربية واختلاف بعدها عن مسارح العمليات فى سيناء والجولان، فإن القوات المسلحة المصرية والسورية تحملا عبء القتال فى الأيام الأولى للحرب، إلا ان القوات العربية قد سارعت لدعمهما، وكان وصول هذه القوات واشتراكها فى القتال متتابعاً نظراً لتباين مواقع حشدها وتمركزها.. كما شاركت دول الخليج بتعويض جزء كبير من نفقات الحرب بأموال عربية لدعم القدرة على الصمود والاستمرار فى القتال.

(١) حرب أكتوبر. ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات. مرجع سبق ذكره. ص ١٠١، ١٠٢.

- فالعراق.. دفعت القيادة العراقية قواتها الجوية منذ الأيام الأولى للمعركة كما حركت فرقتين احداهما مدرعة والأخرى ميكانيكية إلى الجبهة الشمالية.. وشاركت هذه القوات فى القتال إلى جانب القوات السورية وأعلنت العراق انها تضع كل قواتها المسلحة تحت تصرف مصر وسوريا إلى جانب اعلانها عن اشتراكها فى حرب البترول العربية.. ولقد كان لاشتراك العراق أثر كبير على ميزان القوى فى الجبهة الشمالية.

- والجزائر.. اشتركت القوات الجوية الجزائرية منذ الأيام الأولى للعمليات حيث وصلت إلى مصر قوات جزائرية برية معها ٢٠٠ دبابة وانضمت إلى الاحتياطى الاستراتيجى للجبهة المصرية قبل وقف القتال.. كما شاركت القوات الجزائرية مع القوات المصرية فى التدريب والمشروعات التكتيكية والرماية وفى المسابقات الرياضية والترفيهية وتبادل الزيارات بين الوحدات والتشكيلات الميدانية.

- والكويت.. شاركت وحدات من القوات المسلحة الكويتية فى القتال على جبهة قناة السويس، وكانت الكتائب الكويتية تتبادل المهمة كل ثلاثة أشهر لاتاحة الفرصة للمشاركة بأكبر حجم من القوات المسلحة الكويتية، وقد شاركت الكتيبة الكويتية فى تأمين وحماية مؤخرة قوات الجيش الثانى الميدانى جنوب الدفرسوار ومرسى أبوسلطان.

- المغرب.. شاركت القوات المسلحة المغربية بمجموعة قتال وصلت إلى سوريا واتخذت مواقعها جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة السورية، وقاتلت معها وأثبتت وجود هذه المجموعة شجاعة نادرة وكفاءة قتالية عالية، كما وصل إلى الجبهة المصرية لواء مغربى للاشتراك جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة المصرية فى عمليات أكتوبر ٧٣.

- السودان.. أعلنت الحكومة السودانية عن استعدادها للمشاركة فى القتال كما ان قواتها المسلحة التى أرسلت إلى مصر بقوة لواء مشاه أسهم فى مزيد من الدعم العسكرى للقوة المسلحة المصرية.

- الأردن .. دفعت المملكة الاردنية الهاشمية بقوة لواء مدرع اردنى للجبهة السورية وشارك فى التصدى لمحاولات الاختراق الاسرائيلى فى الاسبوع الثانى للقتال ووضع لواء مدرع آخر فى المعاونة المباشرة.

- السعودية.. ساهمت المملكة العربية السعودية بقوة حوالى لواء على الجبهة السورية، إلى جانب مساهمتها المالية بدفع ثمن نقدى لعدد مائتى دبابة لسد خسائر الدبابات السورية التى دمرت أو تعطلت.. اضافة إلى مساهمتها الكبرى فى ادارة حرب البترول.
- القوات الفلسطينية.. شاركت القوات النظامية الفلسطينية فى القتال على جبهة قناة السويس فى قطاع فايد طبقاً لما سمحت به قدراتها وامكانياتها القتالية.
- ليبيا.. أعلن الرئيس القذافى منذ بداية الحرب أن ليبيا ستقدم الدعم المالى اللازم لكل من سوريا ومصر لدعم المجهود الحربى إلى جانب تقديم احتياجاتهما من النفط.

وقد علق الرئيس السادات على اشتراك القوات العربية المسلحة فى الحرب واستخدام البترول سلاحاً فى المعركة لكل من مصر وسوريا قائلاً: «حصل أروع ما حصل للوحدة العربية ففى وقت الأزمة وقفنا جميعاً وقفة رجل واحد، ولو كانت المعركة امتدت لفترة أكثر من ذلك كان من الممكن اشراك القوات المسلحة العربية فى القتال وكانت نتائجه ستكون حاسمة».

- البترول كسلاح فى المعركة

فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ اجتمع وزراء البترول العرب فى الكويت[1]، ذلك الموعد الذى تم الاتفاق عليه فى اجتماع سابق لوزراء البترول العرب مع غيرهم من وزراء «الاوبك» كان قد عقد فى فيينا يوم ٨ أكتوبر حيث بحث الوزراء العرب فى هذا الاجتماع استخدام البترول كسلاح فى المعركة، فقد كان معروفاً أن هناك خطة مصرية لاستعمال النفط فى المعركة أرسلها الرئيس السادات إلى الملك فيصل يوم ١٠ أكتوبر، وقد قرر وزراء البترول فى هذا الاجتماع ان يدخل البترول سلاحاً فى المعركة حيث قرروا أن يبدأ التخفيض فى الانتاج العربى الكلى بنسبة ٥ ٪ فوراً، كما تقرر تخفيض ٥ ٪ من الانتاج كل شهر حتى تنسحب اسرائيل إلى خطوط ما قبل ١٩٦٧ ، هذا اضافة إلى قرار ست دول بترولية برفع سعرها بنسبة ٧٠ ٪، أى من ٣,١ دولار إلى ٥,١٢ دولار للبرميل، كما قررت بعض الدول العربية حظر تصدير البترول كلية إلى الدول التى يثبت تأييدها لاسرائيل بما فيها الولايات المتحدة.

هذا وقد دعى الملك فيصل السفير الامريكى فى المملكة العربية السعودية وأبلغه

---

(١) محمد حسانين هيكل/ أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة/ ص ٤٧٩.

برسالة إلى الرئيس الامريكي نيكسون تحتوى ثلاث نقاط.. أولها انه اذا استمرت الولايات المتحدة فى مساندة اسرائيل، فإن العلاقات السعودية الامريكية قد تتعرض لمشاكل.. وثانيها ان السعودية سوف تخفض انتاجها بنسبة ١٠٪ وليس ٥٪ فقط كما قرر وزراء البترول العرب.. وثالثها ان الملك ألمح إلى احتمال وقف شحن البترول السعودى إلى الولايات المتحدة اذا تعذر الوصول إلى نتائج سريعة وملموسة فى الأزمة.

وقد كان رد فعل الولايات المتحدة غاضباً إذ أعلن وزير خارجيتها «هنرى كيسنجر» ازاء ذلك حيث قال:[١] .. «ان العرب أعطوا أنفسهم الحق فى استخدام البترول كسلاح، وهذا أمر بالغ الخطورة لانه يعكس نزعتهم إلى محاولة السيطرة علينا.. كما أن منتجى البترول بهذا القرار أعطوا أنفسهم من جانب واحد ولأول مرة فى التاريخ حق تحديد أسعاره.. وأنه اذا طبق الحظر على الولايات المتحدة فسوف تكون هذه ضربة لايمكن قبولها لهيبة ونفوذ دولة ترى نفسها فى مقعد القيادة لشئون العالم!!!».

هذا وقد اعتبر هذا الموقف الحاسم من المملكة العربية السعودية ثمرة للتحالف الناجح الذى أقامه الرئيس السادات بين العربية السعودية ومصر، وهو التحالف الذى حققه الرئيس السادات ببراعته، خاصة وأن المملكة العربية السعودية كانت خير سند لمصر منذ قيامها بتعويضها عن النتائج الاقتصادية للحرب الخاسرة عام ١٩٦٧ طبقاً لما قرره مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم، حيث أصبح الملك فيصل سيد العالم العربى فى الفترة ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٠ ، وبالتالى فقد كان الرئيس السادات يدرك أن ورقة السعودية ذات أهمية خاصة فى حربه المنتظرة، ولم يكن ذلك راجعاً فقط إلى التعويضات السخية التى قدمتها المملكة العربية السعودية لمصر والتى وصلت إلى حوالى مائة مليون جنيه استرلينى سنوياً فحسب، ولا إلى تطلع العالم إلى الملك فيصل بوصفه أهم شخصية تتحكم فى امدادات البترول.. ولكن سياسة التفاهم والاتفاق مع السعودية كانت تمثل ضماناً لسياسة الانفتاح على الغرب والولايات المتحدة، وهى السياسة التى قرر السادات أن يتبعها بعد خيبة الأمل التى مثلتها العلاقات مع الاتحاد السوفيتى.

وقد كان لاستخدام البترول كسلاح سياسى نتائج اقتصادية بالغة الأثر، فقد أحدث هزة خطيرة فى الانتاج وضغوط انكماشية وأخرى تضخمية بعيدة المدى، وبطالة متزايدة وأحيانا مخيفة، وغلاء جارف وارتفاع فى الأسعار مع انخفاض فى مستوى المعيشة وفى معدلات التنمية الاقتصادية، وشلل جزئى أو زاحف فى النقل والمواصلات والحركة،

(١) السلاح والسياسة/ محمد حسانين هيكل/ مرجع سبق ذكره ص ٤٨٤.

واختلال فى نمط الحياة اليومية والمنزلية إلى غير ذلك من الاثار البعيدة المدى على اقتصاديات العالم كله.

ويقول الدكتور جمال حمدان فى كتابه «٦ أكتوبر فى الاستراتيجية العالمية»(١).. «سوف يسجل التاريخ لمعركة أكتوبر فضلاً كبيراً على العرب، مثلما سجل للعرب فضلاً كبيراً عليها، ليس فقط انها قد ضاعفت من دخولهم البترولية بصورة صاروخية، ولكن - وهو الأهم - انها فتحت أمامهم عصر «التحرير الاقتصادى» على أوسع أبوابه، فلقد كانت المعركة مناسبة ملائمة جداً لأن يحقق العرب استقلالهم الفعلى عن شركات البترول الاحتكارية التى كانت تتولى تحديد أسعار البترول المعلنة وتتلاعب بها تلاعباً فاضحاً، وهذا عدا ما كانت تفرضه عليها من معدلات ومستويات لاترتبط بالقيمة الحقيقية للسلعة فى السوق العالمية.

فلأول مرة فى تاريخ البترول العربى انتزعت الدول المنتجة حق تحديد الأسعار من جانب واحد.. هكذا، من دولارين أو أكثر قليلاً قبيل المعركة، قفز السعر للبرميل إلى ١٤، ١٥ دولاراً بل إلى ١٨ دولاراً فى سقفه الأعلى، وإلى ١١ دولاراً فى المتوسط، وذلك فى غضون شهرين تقريباً.

ومن الناحية الحسابية البحتة، ان الدول العربية قد تضاعفت دخولها من البترول عدة أضعاف، ويكفى فى هذا الصدد رقم واحد.. قبل حرب أكتوبر بلغ مجموع دخل الدول العربية من البترول يومياً نحو ٣٠ مليون دولار، وبعد الحرب ورغم خفض الانتاج والمصادر بنسبة ١٥ ـ ٢٠ ٪ تقريباً قفز مجموع الدخل اليومى إلى ١٠٠ مليون دولار، أو بنسبة ٣٣٣ ٪، أى أكثر من ثلاثة الأمثال، وهكذا أيضاً حققت دول العرب البترولية لحسن الحظر وبفضل المعركة أرباحاً مباشرة تعادل أضعاف ما دفعوه فى تمويلها».

وقد وصف التقرير السنوى لمركز الدراسات الاستراتيجية بلندن فقال: «ان حرب اكتوبر، بسلاحيها العسكرى والبترول، قد جعلت من العرب قوة سادسة فى العالم بعد امريكا وروسيا والصين واليابان وكتلة أوروبا الغربية».

تلك هى الصورة الرائعة للتضامن العربى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى تكاتف الجميع وعلى رأسهم الولايات المتحدة على ألاّ تتكرر ثانية!!

---

(١) جمال حمدان: ٦ أكتوبر فى الإستراتيجية العالمية - عالم الكتب - طبعة ١٩٧٤ - ص ٢١٢.

١١ ـ نتائج الجولة الرابعة (حرب اكتوبر ١٩٧٣)

لقد بدأ العالم منذ أكتوبر ١٩٧٣ يعيد حساباته وموقفه بالنسبة للمنطقة على أساس الحقائق الاستراتيجية التى فرضتها نتائج هذه الحرب.

• **كان هدف اسرائيل خلال الحرب:**

هو منع القوات المصرية من اقتحام قناة السويس وتدمير القوات التى تنجح فى عبورها وإيقاع هزيمة بالقوات المسلحة المصرية تكون نتيجتها استسلام مصر لشروط اسرائيل السياسية ولم يكن هناك شخص فى اسرائيل يشك فى ذلك، كما كانت هناك دول كثيرة تعتنق نفس المفهوم.

• **... وكان هدفنـــا:**

هو هدم نظرية الأمن الاسرائيلى وهزيمة التجميع الرئيسى لقوات العدو فى سيناء وتكبيده أكبر قدر من الخسائر، لاقناعه بأن مواصلة احتلاله لأراضينا يكلفه ثمناً باهظاً.

• **... وهنا نتساءل..**

- هل تحدينا نظرية الأمن الاسرائيلى عن طريق عمل عسكرى؟
- هل ألحقنا بالعدو أكبر قدر من الخسائر؟
- هل أقنعناه بأن مواصلة احتلاله لأراضينا يفرض عليه ثمناً لايستطيع دفعه؟
- هل أقنعناه بأن نظريته فى الأمن على أساس التخويف النفسى والسياسى والعسكرى ليس درعاً من الفولاذ يحميه الآن أو فى المستقبل؟

ان حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى الحرب المحلية الوحيدة التى فرضت نفسها على الموقف العالمى، بل وامتلكت زمامه لفترة، وأن تحدث ردود فعل واسعة وتخلق آثاراً استراتيجية وسياسية واقتصادية وعسكرية بعيدة المدى مازال صداها يتردد فى أنحال العالم أجمع حتى الآن.

على المستوى السياسى كانت أهم نتائج الحرب هى:

أدت الحرب إلى إجبار اسرائيل على الانسحاب من الحدود التى زعمت أنها أصبحت آمنة، انسحبت تحت ضغط القوة العسكرية فى أكتوبر ١٩٧٣ ثم انسحبت مرتين تحت ضغط القوة السياسية فى يناير ١٩٧٤ ـ سبتمبر ١٩٧٥ واستثماراً لنتائج هذه الحرب.

ولقد كان انسحاب اسرائيل ثلاث مرات عن الأرض العربية المحتلة ممزقاً لشعار بن جوريون «ان الأراضى الاسرائيلية هى كل أرض يقف عليها جندى اسرائيلى».

كما كان مثبطاً لدعوته التوسعية «ان كل ما تقع عليه عينك يجب أن يكون لك».

كما كان محطماً لآراء موسى ديان الذى قال متعبداً «الأرض هى ربى الحقيقى».

لقد أدت هذه الحرب بسلاحيها العسكرى والبترولى إلى الاحتفاظ بمشكلة الشرق الأوسط ساخنة بل وملتهبة بعد محاولة تجميدها فى ضوء الوفاق الدولى بين القوتين العظميين.

هذا ولقد كانت حرب اكتوبر نقطة تحول فى تاريخ العلاقات الدولية إذ أنه نتيجة لهذه الحرب استردت الدول العربية خاصة والدول غير المنحازة عامة مكانتها وكرامتها فى المجتمع الدولى وأصبحت فى موقع يجعلها تستطيع ان تتعامل معاملة الند للند مع الدول الصناعية المتقدمة ومواجهة الدولتين العظميين(١).

كما ان الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الدولتان العظمييان قد أدركت نتيجة لهذه الحرب أنها لم تعد تستطيع أن تتحكم فى أمور السياسة الدولية وفقاً لأهوائها أو مصالحها منفردة، بل عليها أن تأخذ فى الاعتبار عند صياغة قراراتها ارادة الدول التى تخلصت من الاستعمار وكافحت من أجل مزيد من العدالة والانصاف فى العلاقات الدولية.

وعلى الصعيد الدولى تفاقمت عزلة اسرائيل وخرجت من الحرب بعلاقات مقطوعة مع اعداد متزايدة من العالم الثالث وعلاقات مهزوزة مع أوروبا الغربية، فعلى مستوى القارة الافريقية قامت ٩ دول افريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل قبل نشوب حرب أكتوبر وبعد الحرب قطعت ٢٠ دولة افريقية أخرى علاقاتها وبلغ بذلك العدد ٢٩ دولة افريقية ولم يتبق إلا (ملاوى - ليسوتو - سوازيلاند).

أما عن الجانب العربى فقد أظهرت حرب اكتوبر قدرة العرب على العمل الجماعى المؤثر، وان استمر ذلك لفترة وجيزة للغاية، كما فتحت المجال الدولى لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى لشعب فلسطين وإعادة طرح القضية الفلسطينية بقوة على الساحة الدولية(٢).

---

(١) مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام مقال عن دروس ونتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣، العدد ٤٦ القاهرة ١٩٧٦.

(٢) د. أحمد صدقى الدجانى، الآثار السياسية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، صادرة عن هيئة البحوث العسكرية، القاهرة ١٩٧٥، مجلد رقم ٣، ص ٣٥، ٣٦.

أما فيما يتعلق بالتأثير السياسى على مصر بالذات فقد أزالت حرب أكتوبر الكثير من الشعور بالمرارة والهزيمة الذى تراكم منذ يونيو ١٩٦٧ وأعادت الثقة فى الجيش المصرى وأزالت خرافة الجندى الاسرائيلى الذى لايقهر.

كذلك استفادت الجمهورية العربية السورية بالرغم من معارضتها فى الفترة الأولى لفكرة المفاوضات عقب الحرب من الخبرة المصرية فى اتفاقيات الفصل بين القوات التى تمت على الجبهة المصرية وحذت حذو مصر فى هذا السبيل وتحقق الفصل فى منطقة الجولان.

• وعلى المستوى الاقتصادى:

لقد أدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى إجهاض مسيرة التنمية الاقتصادية التى سلكتها اسرائيل فى اعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ والإيذان بنهاية السنوات السبع السمان وبداية السنوات العجاف بتزايد نفقات الحرب وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات الذى وصل فى نهاية عام ١٩٧٤ إلى ٣,٤ بليون دولار وانخفض معدل نمو الدخل القومى إلى ٤,٥٪ سنوياً وإلى ٣٪ عام ١٩٧٥ مما اضطر الحكومة الاسرائيلية لمواجهة هذه الأزمة بتخفيض الليرة الاسرائيلية فيما بين نوفمبر ١٩٧٤ وأكتوبر ١٩٧٥ بحوالى ٥٧٪ وتخفيض المرتبات بنسبة تتراوح بين ٧ ـ ١٢٪ وقامت الحكومة الاسرائيلية بزيادة الضرائب وفرض ضرائب جديدة حتى أصبح المواطن الاسرائيلى أكبر دافع للضرائب فى العالم، ودفعت اسرائيل ٧٠٠ مليون دولار ثمناً للبترول عام ١٩٧٤ وهو مايزيد بمقدار مرة ونصف عما دفعته فى عام ١٩٧٣ بسبب ارتفاع أسعاره.

كما أدت حرب أكتوبر إلى تصحيح المسار الاقتصادى المصرى وإلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى بعد دعم الدول العربية أثناء المعركة وبعدها واضافة موارد قناة السويس بعد اعادة فتحها للملاحة العالمية عقب فض الاشتباك الأول وعوائد حقول البترول بعد اخلائها عقب فض الاشتباك الثانى وعادت الحياة الاقتصادية إلى منطقة قناة السويس وأصبح دخل البترول وقناة السويس يشكلان مصدراً رئيسياً من مصادر العملات الأجنبية[١].

لقد كان ثمن برميل البترول قبل الحرب ٢ دولار وارتفع بعد الحرب إلى ١٧ دولار، وارتفع عائد البترول للدول العربية المصدرة رغم تخفيض الانتاج إلى زيادة مقدارها

(١) د. عبدالفتاح قنديل+ د. سلوى سليمان، آثار حرب أكتوبر على اقتصاديات دول المواجهة، المرجع السابق، ص ٦٩، ٧٠

٦٠ بليون دولار فى عام ١٩٧٤، ولكن برغم هذا الدور الإيجابى فقد كان لارتفاع سعر البترول بعض الآثار السلبية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار، وفى مقدمة هذه الآثار السلبية تقسيم المجتمع العربى إلى فريقين:

دول عربية تزداد ثراء بسبب البترول وارتفاع سعره، ودول أخرى ليس لها هذا المورد فهى فقيرة وتزداد فقراً واحتمال اتساع الهوة بين هاتين المجموعتين من الدول العربية يمثل عقبة وينجم عن ذلك ما يتردد فى دول المواجهة من أن دول البترول لم تقدم لهم المساعدة التى يجب أن تكون، وهى التى مكنت بانتصاراتها العسكرية من رفع سعر البترول وكان يجب أن تنال حظاً من هذا الارتفاع.

كذلك أسفرت زيادة أسعار البترول المصاحبة لحرب أكتوبر إلى نتائج إيجابية بالنسبة لدولتين فقط من القارة الافريقية هما (نيجيريا وجابون)، وإلى نتائج سلبية بالنسبة لباقى دول افريقيا السوداء.

كما شكل إعادة فتح قناة السويس فى ٥ يونيو ١٩٧٥ تحسناً لا سبيل لانكاره بالنسبة للتجارة الخارجية لدول افريقيا الشرقية المصدرة منها عبر قناة السويس اذا كانت واردة من أوروبا أو متجهة إليها، ولقد أسهم سلاح البترول أيضاً فى التأثير الاقتصادى على دول أوروبا الغربية واليابان التى أصيبت بضرر بالغ وقد أدى الحظر البترولى إلى ظهور الخلافات الموضوعية وتدهورها فى حلف الاطلنطى[١].

- على المستوى العسكرى:

لقد كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ حرب محلية تتم تحت ظروف الوفاق الدولى واستخدم فيها أكبر حشد فى القوات أو الأسلحة والمعدات الحديثة والمتطورة لم يشهده تاريخ الحروب فى هذه المنطقة من قبل، وقد تميزت باستخدام الصواريخ كعلامة بارزة فى عمليات القوات البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوى إلى جانب استخدام الحرب الالكترونية.

لقد سجل التاريخ العسكرى الحديث إمكان تحقيق المفاجأة فى الأراضى الصحراوية المكشوفة، فقد تحققت فى الحرب العالمية الأولى وتحققت فى الحرب العالمية الثانية، فى ظل وسائل الاستطلاع والمخابرات المحدودة، أما فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ فقد أمكن تحقيقها رغم التطور الهائل فى وسائل الاستطلاع والمخابرات الحديثة[٢].

(١) د. عبدالملك عوده، محمد على العريان. ص ٢٢١.
(٢) محمد عبدالغنى (فريق أول)، الإستراتيجية العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، المجلد الأول، ص ٢٤ - ٣٣.

ان المعركة الحديثة سوف تبقى معركة أسلحة مشتركة تتعاون فيها جميع الأسلحة لتحقيق مهمة واحدة أو هدف واحد.

وقد كان واضحاً ان اعتماد اسرائيل على دباباتها فقط فى معارك كثيرة سبب فشلها فى هذه المعارك.

وفى الجانب المصرى حققت معركة الأسلحة المشتركة نجاحاً بارزاً على المستوى التكتيكى كما ان تعاون جميع أفرع القوات المسلحة حقق نجاحاً على المستوى التعبوى والاستراتيجى.

ان القوات الجوية المصرية التى أحسن انتشارها وحمايتها واستخدامها تمكنت من الاستمرار فى البقاء، فحرمت بذلك اسرائيل من التمتع بميزة التفوق أو السيطرة الجوية، وظهر عدم امكانية تحقيق السيادة الجوية حتى ولو كانت القوات الجوية لأحد الطرفين متفوقة نوعياً وعددياً على الطرف الآخر طالما ان هناك نظام دفاع جوى قوى، ولكن ستظل القوات الجوية تلعب دوراً رئيسياً فى الصراع المسلح، وسيظهر صراعاً أكبر بين تنظيم ووسائل الدفاع الجوى لملاحقة التطور الهائل فى القوات الجوية والحرب الالكترونية.

أثبتت الصواريخ المضادة للدبابات كفاءتها فى القتال البرى ضد الدبابات ودمرت العديد منها، الأمر الذى جعل التساؤل يدور حول الدبابة فى المعركة الحديثة، ولاشك ان الدبابات ستظل تلعب دوراً رئيسياً فى الظروف البرية وسيستمر الصراع بينها وبين الأسلحة المضادة للدبابات فى المستقبل(١).

ان الحرب المحلية فى العصر الحديث أصبحت باهظة التكاليف وفادحة الخسائر فى الأفراد والمعدات، كما تطلبت إعادة النظر فى معدلات الاستهلاك فى الذخائر والمعدات، فلولا الجسر الجوى الامريكى لاسرائيل خلال الحرب والذى بلغ حجمه أكثر من ٢٢ ألف طن من المعدات العسكرية لتغير الموقف بالنسبة لاسرائيل ونظراً للقيود التى فرضت علينا فى التسليح من مصدر واحد ولم يكن لدينا مصادر أخرى مفتوحة، فقد أدت هذه الحرب إلى ضرورة تنويع مصادر التسليح وضرورة إقامة قاعدة للصناعات الحربية لتجنب القوات المسلحة التعرض للاحتكارات والاختناقات والضغوط التى تفرضها الدول المصدرة للسلاح ولتجنب التكاليف الباهظة للأسلحة المستوردة.

---

(١) كولونيل تريفوركان. بيوى. تحليل عسكرى لحرب أكتوبر ١٩٧٣. ص ٦١ ـ ٦٥.

وفى النهاية يمكن القول أنه بالقدر الذى نجحت فيه القوات المسلحة المصرية فى الأيام الأولى للقتال من ادارة معركة استراتيجية ناجحة عبرت فيها قناة السويس وتسلقت الساتر الترابى واقتحمت حصون خط بارليف وصدت ودمرت جميع الهجمات والضربات المضادة للعدو الاسرائيلى البرية منها والجوية واستولت على خط بعمق حتى ١٢ كيلو متراً شرق القناة وأحدثت بالقوات الاسرائيلية خسائر جسيمة فى القوات والأسلحة والمعدات.. دون حدوث خسائر تذكر فى قواتنا بفضل النجاح الذى كان ثمرة لعنصر المفاجأة التى حققتها القوات المسلحة المصرية على المستوى الاستراتيجى والتعبوى «ووصل حجم الخسائر فى هذه المرحلة[1] إلى ٦٤ شهيداً، ٤٢٠ جريحاً فقط، مع اصابة ١٧ دبابة وتعطيل ٢٦ عربة مدرعة».

ونتيجة لعدم استغلال النجاح واجراء الوقفة التعبوية التى امتدت من صباح يوم ٩ أكتوبر حتى ١٤ أكتوبر، تم صدور قرار تطوير الهجوم شرقاً بعد كل هذا الوقت الضائع، وتخلى القيادة العامة عن احتياطياتها الاستراتيجية لقوات الجيوش الميدانية دون وجود قوات كافية لتشكيل احتياطى آخر.

مع عدم تقديم المعاونات النيرانية الكافية للقوات القائمة بالتطوير سواء من عناصر الدفاع الجوى الثقيل والمتمثلة فى كتائب الصواريخ لوجودها فى دشم خرسانية مسلحة غرب القناة يصعب انتقالها شرقاً أو توفير الغطاء الجوى المناسب من القوات الجوية، إلى جانب الفترة الطويلة التى توقفت فيها القوات، مع تردد القيادة العامة فى تنفيذ التطوير وتأجيله من يوم ١٣ إلى يوم ١٤ أكتوبر لاختلاف وجهات النظر حوله، مما أتاح الفرصة الكاملة للقوات المدرعة والميكانيكية الاسرائيلية وعناصر دعمها من المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات إلى جانب التخطيط للمعاونة الفعالة لها بالقوات الجوية التى أمكنها أن تمارس أنشطتها بحرية كاملة لعدم تأثير منظومة الدفاع الجوى المصرية عليها.

كل ذلك هيأ الظروف المناسبة لها لتدمير القوة المدرعة المصرية التى قامت بالتطوير وفقدت القوات المسلحة المصرية احتياطياتها الاستراتيجية غرب القناة، الأمر الذى مكن القوات الاسرائيلية من استغلال النجاح والعبور إلى غرب القناة وإحداث ثغرة الاختراق، إلى جانب حدوث خسائر كبيرة فى القوات المسلحة المصرية.

وبالتالى تحولت المبادأة إلى الجانب الاسرائيلى الذى تمكن من استغلال هذه الأخطاء

(١) محمد حسانين هيكل/ السلاح والسياسة، مرجع سبق ذكره ص ٣٤٦.

الاستراتيجية فى استخدام القوة المسلحة المصرية خير استغلال مما مكنه من تحقيق نجاحات وضعت القوات المسلحة المصرية فى وضع حرج وكاد ان يفقدها النجاحات المبهرة التى حققتها فى أول أيام القتال باقتحامها لقناة السويس وتسلقها للساتر الترابى وتدميرها لخط بارليف الحصين وصدها وتدميرها لكل الهجمات والضربات المضادة البرية منها والجوية.

وقد تضاربت الأقوال حول مسئولية هذه الأخطاء الاستراتيجية فى استخدام القوات المسلحة المصرية سواء لعدم إستغلالها النجاح والتقدم لتطوير الهجوم شرقاً فى الوقت المناسب أو لدفعها كل احتياطيات جبهة القتال المدرعة فى وقت ومكان وظروف قتالية غير ملائمة!! والتى منها تدخل القيادة السياسية فى تلك القرارات المصيرية الهامة وفرضها على القيادة العسكرية أو الاختلاف بين القائد العام للقوات المسلحة ورئيس أركانه حول نفس المسئولية.

وأياً كانت الحقيقة، فإن تلك القرارات المتسرعة وغير المدروسة، كانت لها انعكاسات حادة على التخطيط الاستراتيجى المصرى الناجح والمذهل والذى تحقق فى بداية المراحل الأولى للعمليات.

الفصل الخامس

إستراتيچية السلام والتمزق العربى

"عـزل مصـر"

الفصل الخامس

استراتيچية السلام والتمزق العربى

"عـــزل مصـــــر"

لاشك أن الهدف الاستراتيجي النهائي للنضال العربي يتمثل في الهزيمة الكاملة للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين والذى تشير كل الشواهد المتاحة الى أن هذا الهدف غير ممكن التنفيذ فى الأمد المنظور بسبب موازين القوى السائدة أقليمياً وعالمياً وطبيعة المرحلة الحالية التى يمر بها الوطن العربى، ولذا فان الهدف المرحلى الآن هو حصر المشروع الصهيونى فى إطار ما قبل عدوان ١٩٦٧ وانشاء الدولة الفلسطينية على الأراضى الفلسطينية المحررة غير أن موازين القوى الراهنة لاتمكن العرب حتى من تحقيق هذا الهدف فى الوقت الراهن بالذات فى شقه الخاص بالدولة الفلسطينية ويفتح هذا الوضع الباب للحديث عن البديل أو ما الذى يمكن أن يسعى إليه العرب ويقبلوه فى هذا الإطار من مكاسب مرحلية وما الذى يمكن أن يتنازلوا عنه بشرط ألا يمس ذلك الغايات الاستراتيجية للنضال العربى، وهناك محورين يتاح للأمة العربية اتباعهما حالياً غير الصراع المسلح وهما:

- تبنى استراتيجية السلام.
- التحالف مع الدول الغربية متمثلة فى الولايات المتحدة الامريكية فى سبيل التخلى عن اسرائيل.

وهناك حقائق ثابتة تلقى بظلالها على الحركة فى المحورين المتاحين للأمة العربية ذلك ان جوهر الصراع العربى الأسرائيلى لايكمن فى كونه نزاعاً على الحدود بين دول ذات سيادة أو صراعاً ايديولوجياً بين نظم سياسية مختلفة، بل لقد تفجر الصراع العربى الاسرائيلى نتيجة محاولة الحركة الصهيونية الاستيلاء على الوطن الفلسطينى وبهذا يكون الصراع بين الشعب الفلسطينى الذى تعرض وطنه للغزو من الخارج وبين طرف آخر يمثل استعماراً استيطانياً يحاول سلب هذا الوطن وتشريد شعبه إلى الأبد ومن ثم فان السلام يعنى عودة الحق المسلوب إلى أصحابه الشرعيين وحصول الوطن الفلسطينى على استقلاله شأنه فى ذلك شأن كل الشعوب التى تعرضت أوطانها للاستعمار أما الحركة الصهيونية فهى ترى فى هذا الاستعمار هو عودة الشعب اليهودى إلى أرض الميعاد بعد تشرد دام أكثر من ألفى عام تعرضت خلالها لأبشع ألوان الاضطهاد، ولمزيد من التعمق فى الدراسة يجدر بنا عرض لمفهوم السلام كما عبرت عنه الامم المتحدة من خلال الأحزاب الحاكمة (حزب العمل) قبل التوصل إلى إطار كامب ديفيد حيث سيطر كلا من حزب الماباى وحزب ما بام على الحياة السياسية فى اسرائيل وعلى الرغم من أن هناك بعض التباين فى موقف هذه الأحزاب تجاه قضية السلام فيما يتعلق بحدود الدولة

وموقف الفلسطينيين والعلاقات مع الدول العربية فقد كانت سياسة هذه الأحزاب هى التوسع الاسرائيلى، وأن حدود اسرائيل الجغرافية سوف تقررها فى النهاية حقائق الموقف على أرض الواقع ومن خلال استدراج الدول العربية إلى معارك للاستيلاء على أراضى جديدة.

ورغم أن اسرائيل تحدثت عن رغبتها فى السلام مع العرب بعد كل معركة إلا أنها لم تتقدم بأى اقتراح عملى سوى ابداء رغبتها فى التفاوض المباشر دون أن تسلك مسلكاً واحداً من شأنه تشجيع أى من الأطراف العربية على قبول التفاوض حيث رفضت جميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين. ومن الحقائق التاريخية أن جمال عبد الناصر(١) شجع شخصيات دولية للتوسط لحل النزاع العربى الاسرائيلى وجرت فى ذلك العهد مباحثات سرية بين رسميين مصريين واسرائيليين فى باريس عامى ٥٤، ١٩٥٥ وقت أن كان موشى شاريت رئيساً لوزراء اسرائيل، على أساس قبول مشروع التقسيم وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أو تعويضهم عن ممتلكاتهم إلا انه تم تخريب محاولات التسوية فى تلك الفترة من جانب الجناح المتشدد فى حزب العمل بزعامة بن جوريون. وقد رفضت اسرائيل أن تتفاوض على أساس مشروع التقسيم الذى اعتبرته لاغياً كما رفضت عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم فى مواجهة رفض العرب لقبول شروطها فى الرضوخ لسياسة الأمر الواقع، لذا فقد انتهجت سياسة عدوانية نشطة تقوم على اتخاذ زمام المبادرة والحيلولة دون اتمام أى بناء عسكرى أو اقتصادى فى أى دولة عربية يمكن أن يشكل خطراً على اسرائيل. ويلاحظ خلال تلك الفترة أنه عندما تمكنت اسرائيل من احتلال سيناء وقطاع غزة عام ١٩٥٦ اعتبرتها بمثابة أراضى محررة وأعلنت عن عدم رغبتها فى الانسحاب إلا أنها رضخت فى النهاية وانسحبت تحت ضغط عوامل عديدة ولم يتغير الموقف كثيراً فى الفترة الممتدة بين عامى ٥٦- ١٩٦٧ فقد استمرت اسرائيل فى رفع شعار السلام دون تقديم تصور محدد له ونجح جهازها الدعائى فى تعميق صورة الدولة الصغيرة المحاطة من كل الجهات بالدول المعادية وفى نفس الوقت كانت الاستعدادات العسكرية فيها تجرى على قدم وساق لتهيئة أنسب الظروف لتحقيق أغراضها واحتلت أراضى عربية من مصر وسوريا والاردن عام ١٩٦٧ حيث أبرزت مفهوم الحرص على الأرض أكثر من السلام وادعت أن حدود ما قبل ١٩٦٧ ليست حدوداً آمنة. ونظراً للدور العظيم الذى قام به الجيش المصرى فى حرب

(١) دراسات عن اسرائيل رقم ٢/٨٥، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية، يونيو ١٩٨٥.

١٩٧٣ فقد أسقطت حرب اكتوبر ١٩٧٣ نظرية الأمن الاسرائيلى التى تقوم على الاحتفاظ بالأرض لأسباب استراتيجية وأمنية ومن ثم فلابد أن تكون قد غيرت فى مفاهيم السلام الاسرائيلية.

وعن مفهوم قوى المعارضة فى اسرائيل للسلام خلال نفس الفترة من ٤٨ - ١٩٧٧ يمكن القول أن تحالف المعارضة فى إطار الليكود بزعامة مناحيم بيجين وهو التحالف الذى تمكن من الوصول إلى السلطة عام ١٩٧٧ وقد كانت الأحزاب المعارضة تؤمن بسياسة العنف مع العرب وعلى تنمية مشاعر الاحساس بالخطر وابعاد شبح السلام الذى قد يحمل فى طياته نذير الاسترخاء ومن ثم احتمالات التفكك والانهيار للشعب اليهودى وكان حزب حيروت فى مقدمة من طالبوا بضرورة احتفاظ اسرائيل بسيناء بعد غزو عام ١٩٥٦ وقت اشتراكه فى حكومة الوحدة الوطنية قبل عام ١٩٦٧ وكان من أوائل من تحمسوا لشن الحرب واعتبارها حرباً دفاعية يترتب عليها حق اسرائيل فى الاحتفاظ بالأراضى التى تم احتلالها أو على الأقل بجزء منها، ويقول بيجين زعيم حزب حيروت[1] (هناك قاعدة ذهبية فى القانون الدولى تقول انه اذا ما حاربت أمة دفاعاً عن نفسها وقضيت على المعتدى بعد حرب... فلابد أن يسفر ذلك عن اتفاقيات سلام تتضمن بالضرورة تعديلات فى الأراضى) وقد انسحب بيجين من حكومة الوحدة الوطنية احتجاجاً على قبول الحكومة لمبادرة روجرز واعتبر أن الموافقة تفتح الطريق للاستسلام واعتبر أن أى تحرك نحو اعادة الأرض التى احتلتها اسرائيل هو خيانة لكفاح اسرائيل ورفض رفضاً باتاً فكرة تقسيم أرض اسرائيل مقابل السلام، ويمكن تلخيص موقف بيجين من قضية السلام حتى بعد وصوله إلى السلطة على النحو التالى:

* إن السلام يعنى بالأساس اعتراف الدول العربية بالحق التاريخى للشعب اليهودى على أرضه وتشمل هذه الأرض أساساً ضفتى نهر الاردن أما سيناء فيمكن التفاوض مع مصر من أجل اعادتها لانه لاتوجد شواهد تؤكد أحقية اليهود فيها وذلك مقابل معاهدة سلام توفى بمطالب الأمن الاسرائيلى وتؤدى إلى تطبيع كامل للعلاقات مع مصر.
* انه لايوجد مكان لدولة مستقلة بين اسرائيل والاردن لأنه لايوجد ما يسمى بالشعب الفلسطينى وانما هناك عرب فلسطينيين يمكن أن تسمح لهم اسرائيل بالبقاء على أرضها كأقلية قومية تعيش فى اطار الدولة الاسرائيلية.
* إن السلام لايمكن التوصل إليه إلا من خلال مفاوضات مباشرة بين الدول العربية

(١) المصدر السابق

واسرائيل وبما انه لايوجد شعب اسمه الشعب الفلسطيني فانه بالتالي لاتوجد مؤسسة تسمى منظمة التحرير الفلسطينية تصلح لأن تكون طرفاً في عملية التفاوض.

يظهر من خلال هذه المبادىء أن سياسة بيجين لم تهتم كثيراً بمسألة اعتراف الدول العربية باسرائيل وأن ما يطلبه بيجين هو السلام الشامل الذى يتضمن اقامة الدول العربية لكافة أشكال العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع اسرائيل فى نفس الوقت الذى يجب أن توفى فيه هذه الدول العربية بمطالب اسرائيل الأمنية ذلك هو مفهوم بيجين للسلام والذى التفت حوله قوى المعارضة من الليكود والذى ضم أساساً حزب حيروت والأحرار وعدد من الأحزاب الدينية.

وعن المحور الثانى والمتعلق بالسعي نحو تحالف مع الدول الغربية متمثلة فى الولايات المتحدة فى سبيل تخليها عن اسرائيل فإن دراسة واقع التحالف الاسرائيلى الامريكي يقودنا إلى صعوبات تعترض تلك المساعى والتى تصل إلى حد استحالة تحقيقها ذلك ان العلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة تبدو علاقة فريدة من نوعها، وقد تأكد ذلك فى البيان المشترك الذى صدر عقب زيارة الرئيس الامريكى السابق نيكسون عام ١٩٧٤ لاسرائيل والذى وصف العلاقة التى تربط الولايات المتحدة باسرائيل بأنها علاقة فريدة وهناك من يصفها بأنها علاقة سيطرة تمارسها الصهيونية على الولايات المتحدة وهناك من يصف اسرائيل بأنها مجرد أداة من أدوات الامبريالية، والسبب الأساسى فى غموض هذه العلاقة يرجع إلى عدم انطباق مواصفات العلاقات المعروفة بين الدول على العلاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل فانها ليست مستعمرة ولايمكن اعتبارها قياساً إلى الدول المجاورة لها بأنها موقع جغرافى مناسب كما أنها ليست حليفاً للولايات المتحدة بالمفهوم الدقيق وعدم انطباق هذه التعريفات على هذه العلاقة يلقى جواً من الغموض على هذه العلاقة التى تجمع اسرائيل مع الولايات المتحدة. هذا ويمكن تصور اتجاهات وفكر النخبة الحاكمة (رؤساء جمهوريات ـ أعضاء الكونجرس) تجاه اسرائيل، وذلك من خلال أربعة تصورات هى:

اسرائيل تجسيد للدولة اليهودية المنشودة

ترجع جذور هذا التصور من الناحية التاريخية إلى ما قبل قيام دولة اسرائيل وهى بلاشك تصورات إيجابية لليهود عامة ولليهود الامريكيون بشكل خاص ولاترجع إلى التعاطف الامريكى إزاء الاضطهاد النازى لليهود أو للنجاحات التى أحرزها اليهود فى الولايات المتحدة ولكنها ترجع إلى التشابه الكبير بين نشأة اسرائيل ونشأة الولايات

المتحدة من ناحية الاعتماد على الاستعمار الاستيطاني لتكوين الدولة والاعجاب الشديد بالجهود اليهودية من أجل قيام اسرائيل ومن ثم التأييد لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين من أجل قيام اسرائيل. وهناك شبه تنافس داخل الكونجرس الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي في تبني الأهداف الصهيونية ويظهر في الهجوم الشديد من جانب الحزب الجمهوري في عام ١٩٤٤ على الرئيس روزفلت واتهامه بالتقصير في تنفيذ وعد بلفور كما أصدر الحزب الديمقراطي قراراً في عام ١٩٤٤ يطالب بفتح أبواب فلسطين أمام هجرة يهودية غير محددة واتخاذ سياسة من شأنها أن تؤدي إلى انشاء وطن يهودي في فلسطين(١) وهذا الاعتقاد الامريكي هو الذي جعل الرئيس الامريكي ترومان يرفض في ٢٨ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٦ مطالبة الملك عبد العزيز آل سعود بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين والعمل على استيعابهم في دول العالم الأخرى حيث تبدو الأسباب الحقيقية التي دفعت الولايات المتحدة الامريكية لتبني فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين والإيمان بضرورة هذا الوطن وهو ما انعكس بعد ذلك على بعض جوانب التصور الامريكي لاسرائيل كدولة تجدد الأمل في نجاح الدولة اليهودية بما تمثله من تطلعات في العقلية الامريكية(٢)، ويقول ترومان (أن وضع اليهود المفجع وخاصة من بقوا بعد اضطهاد النازيين في أوروبا يكون ذا أهمية وتأثيراً لايمكن لأناس ذوي نية طيبة وغرائز انسانية أن يتجاهلوها وأن حكومة الولايات المتحدة وسكانها عاضدوا مفهوم الوطن القومي اليهودي في فلسطين منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى التي أثمرت عن تحرير الشرق الأدنى ومن ضمنه فلسطين واقامة عدد من الدول المستقلة التي هي أعضاء في هيئة الأمم اليوم والولايات المتحدة التي ساهمت في الدفاع عن تحرير الشعوب اتخذت الموقف الذي لاتزال ملتزمة به، ألا وهو تهيئة هذه الشعوب للحكم الذاتي ووجوب إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، ونظراً لان الوطن القومي اليهودي لم يكتمل بعد فمن الطبيعي أن تشجع دخول عدد منهم من المشردين اليهود في أوروبا إلى فلسطين لا ليجدوا ملجأ بل ليتمكنوا من المساهمة في سبيل تشييد الوطن القومي اليهودي) وواضح أن هذه الرسالة تحمل مغالطات تاريخية بقدر ما تحمل من تطلعات أمريكية فليس هناك أي أساس قانوني يبيح انتهاك حرية دولة وغزوها بهجرة أجنبية ليس لها أي دخل فيها وبدعوى المسؤولية الدولية واستمرت هذه السياسة بتعاطف شديد تجاه اسرائيل من قبل الأحزاب الامريكية.

---

(١) ملف وثائق فلسطين، وزارة الارشاد القومي، عام ١٩٦٩

(٢) شئون فلسطينية، العدد ١٤، تشرين ١٩٧٢

اسرائيل أداة للمحافظة على المصالح الامريكية فى الشرق الأوسط

إن علاقة الولايات المتحدة باسرائيل قائمة على أساس الدور الذى تقوم به اسرائيل خدمة لمصالح الولايات المتحدة وأحسن وصف لهذا الدور ما قاله ستيوارت - سيمنفتون بأنها (حاملة الطائرات التى لاتغرق)[١] وهذا الوصف يحدد الأفضلية المطلقة التى تحتلها اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة وعدم التفكير فى إمكانية احداث أى تغير فى دولة اسرائيل على أساس أنها موقع متقدم للدفاع عن المصالح الامريكية فى وجه الخطر الشيوعى فى الشرق الأوسط وبتطور الأحداث فى الشرق الأوسط زادت أهمية اسرائيل فقد أثبتت أحداث لبنان أهمية اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة كمرساة يمكن الاعتماد عليها من قبل العالم الغربى فى الأمور الاستراتيجية والعسكرية فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط. ويصرح بعض أعضاء[٢] الكونجرس الامريكى «بأن لاسرائيل جيشاً ممتازاً كما أظهرت صداقتها للغرب وللويالات المتحدة بشكل خاص. وان اسرائيل هى الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تستطيع الاعتماد عليها علماً بأننا لانستطيع الاعتماد على غيرها» ويطالبون بتزويدها بالمساعدات العسكرية والاقتصادية.

اسرائيل مصلحة أمريكية

يرى كثير من الامريكيين ان اسرائيل مصلحة امريكية ويرى أكثر مؤيدى اسرائيل انها المجتمع الديمقراطى الوحيد فى المنطقة وتمثل نموذجاً للتقدم والتنمية تحتاج إليه الأقطار العربية نفسها وعلى ذلك فانهم يرون ان نمو اسرائيل المستمر يعتبر مصلحة امريكية حيوية ويصل إلى هذا الرأى (كما يحدث غالباً أثناء الحملات السياسية) إلى الحد الذى تكون اسرائيل حجر الزاوية للسياسة الامريكية للتعامل مع الدول العربية وكان تصريح هنرى كيسنجر خير ما يعبر عن هذا المبدأ حيث قال «انه ينبغى ان تكون قوة اسرائيل والأهداف المشتركة بينها وبين الولايات المتحدة أساساً لأى مفاوضات فى الشرق الأوسط».

اسرائيل قـوة غربيـة

إن هذا التصور قائم على أساس المشابهة الحضارية بين اسرائيل والمجتمعات الغربية وقد لعب هذا التصور دوراً بارزاً فى تشكيل الادراك الامريكى لاسرائيل كقوة غربية فى

(١) السياسة الامريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربى، ص ٧٢
(٢) المرجع السابق، ص ١٥

منطقة الشرق الأوسط والتى تنتمى حضارياً إلى العالم الغربى بأنظمته وقيمه السياسية والاجتماعية ويعلن بعض الساسة الامريكيون بين فترة وأخرى أن اسرائيل وجدت لتبقى على أساس أنها واحة من الرخاء يحيط بها ثلاثة من جوانب البؤس العربى المعادى وظهرها إلى البحر وكما قال الرئيس كيندى على أن صداقة اسرائيل ليست موضوع تميز وانما مسألة تعهد قومى والفهم الأكثر ادراكاً لهذا التصور جاء من خلال الحديث الذى أدلى به الجنرال دافيد جونز رئيس أركان القوات الامريكية فى الجلسة التى خصصها الكونجرس لمناقشة صفقة الطائرات الامريكية لاسرائيل والسعودية ومصر «ان هذه الأسلحة ليست من أجل أمن وبقاء اسرائيل فقط وانما الشىء الذى يجب أن يكون واضحاً هو أن قوة وبقاء اسرائيل كقوة غربية مستقلة فى الشرق الأوسط تعتبر مسألة بالغة الأهمية، هذه الدولة الغربية بالمنطقة تعتبر عامل حيوى للدفاع عن أوروبا وعلى المدى الطويل للدفاع عن أمن الولايات المتحدة، وأكدت المذكرة بهذه الجلسة على أن هذه الأسلحة تعد تعبيراً مباشراً عن الالتزام الامريكى القوى نحو حماية اسرائيل وأمنها وان ذلك يعتبر مبدءاً أساسياً للسياسة الامريكية فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٨ .

الرؤية الامريكية لاسرائيل عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣

بالرغم من العلاقة التى تربط اسرائيل بالولايات المتحدة ولكن رغم هذا كله هل يمكن أن تتغير هذه العلاقة ؟ والاجابة لابد أن تكون بالطبع بالإيجاب لأنه فى عالم السياسة ليس هناك شىء يتسم بالثبات فالتغير سمة أساسية من سمات الحياة السياسية، ولكن هذا التغير لابد أن يكون ناتجاً عن تغير فى العوامل التى أدت إلى تحديد الرؤية الامريكية لاسرائيل فبحجم هذا التغير ونوعيته سيكون هناك تغير فى الرؤية الامريكية لاسرائيل ومن ثم العلاقات الامريكية - الاسرائيلية واذا تصورنا أن التغير بدأ بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ فى السياسة الامريكية للمحافظة على مصالحها فوجدت نفسها ومن خلال خبرة هنرى كيسنجر مع المشكلة مدعوة للالتزام بثلاث مبادىء رئيسية فى سياستها وهى:

* التوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط بعد ما أثبت الصراع صعوبة تحقيق الاستقرار.
* يجب أن يكون للسياسة الامريكية توجهات أحدهما نحو اسرائيل والآخر نحو العرب.
* الدخول فى معطيات جديدة فى حسابها من أجل التوصل إلى اتفاقيات عربية اسرائيلية وذلك من خلال القيام بدور الوساطة لتقليل الفجوة بين مطالب اسرائيل فى الحدود

الآمنة ومطالب الأقطار العربية فى استرداد أراضيها المحتلة بناء على خبرة اتفاقية سيناء الثانية وبناء على هذه المبادىء بدأت الولايات المتحدة دورها فى إيجاد تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى والسمة الأساسية هى التأكيد على أمن اسرائيل ومصالحها وان التعامل مع العرب لايمكن أن يكون بأى حال على حساب اسرائيل وان هناك مجموعة من القناعات تستند إليها السياسة الامريكية الجديدة هى أن السلام ضرورى لازدهار اسرائيل كما أن الأقطار العربية المعتدلة والحليفة للولايات المتحدة والتى تملك أكبر مخزون للنفط تطالب بدور أمريكى لإقرار تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى كما أن تحقيق السلام يعتبر دعما للمصالح الامريكية فى الشرق الأوسط لانه يحقق الاستقرار الذى فى ظله يمكن نمو وازدهار تلك المصالح بعيداً عن أى مزاحمة من جانب السوفيت فهل يمكن فى ضوء هذه التأكيدات القول بأن هناك تغيراً فى علاقة الولايات المتحدة باسرائيل؟ فأعتقد ان هذا القول غير صحيح، وحتى الآن لم تتوافر العوامل لأى من الدول العربية من أجل أن تعمل على أن تغير الولايات المتحدة من رؤيتها تجاه اسرائيل لمصلحة العرب وان كان من الممكن أن تحصل على بعض التأييد والتعاطف من قبلها ولكن دون المساس بخطها العام تجاه اسرائيل.

وحتى تتكامل الدراسة والبحث كان لابد من عرض جهود السلام بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وحتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ والتى كانت المدخل الحقيقى لاستراتيجية السلام والتى انفردت بها مصر وانتهت إلى عزلها عربياً والعودة إلى تمزق عربى أتاح الفرصة لمزيد من الصراعات العربية التى اتسع نطاقها حتى وصلت إلى حد الصراع العربى المسلح واستخدام العراق لقوته المسلحة فى عملية غزو لدولة الكويت العربية وما انتهى إليه من تداعيات وصلت إلى حد السعى لتفكيك كيان الأمة العربية كلها وإعادة صياغتها من جديد.

جهود السلام بعد حرب يونيو ٦٧ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣

بانتهاء الجولة الثالثة نشطت ـ كما هى العادة دائماً ـ الجهود الدبلوماسية والتى كان لابد أن تصل إلى طريق مسدود فى ظل الأوضاع والمفاهيم التى أوجدتها نتائج هذه الجولة، فاسرائيل ترى ان هذه الجهود يجب أن تحقق الصلح وفقاً لشروطها الأمنية، وهى اذا لم تحقق هذا الصلح الآن، فلا أمل لها فى المستقبل.

والجانب العربى يؤمن أن مجرد قبول السلام ـ وليس الصلح ـ فى ظل هذه الأوضاع

يعتبر فى الحقيقة استسلاماً، والولايات المتحدة الامريكية ترى انها حليفة الدولة المنتصرة، وليس هناك ما يجعلها تعمل على تغيير الأوضاع بالمنطقة، وأن أى نجاح فى مساع السلام، ستكون بلاشك لصالح السوفيت وحلفائهم فى المنطقة. وفى ظل هذه الأوضاع تطورت الأحداث، التى كانت بدايتها الجهود الدبلوماسية للوصول الى تسوية عادلة وشاملة للصراع والتى صاحبتها حرب الاستنزاف ثم كانت الجولة الرابعة (حرب اكتوبر ١٩٧٣).

الجهود الدبلوماسية بعد يونيو ١٩٦٧ :

انتهت الجولة العربية الاسرائيلية الثالثة، وانتظرت اسرائيل أن يأتى زعماء العرب فرادى أو مجتمعين طلباً لصلح.. وعلى الجانب الآخر انتظر العرب الجهود الدبلوماسية التى ستعيد إليهم الأرض المحتلة دون تفاوض مع اسرائيل، طالما انهم غير قادرين على استخدام القوة المسلحة فى حرب تقليدية شاملة فى هذه المرحلة وقد تطورت الجهود الدبلوماسية كالآتى:

١ - قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ :

صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ وكان القرار يقوم على دعامتين أساسيتين، هما عدم شرعية الاستيلاء على الأراضى بواسطة الحرب، وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة من دول المنطقة أن تعيش فيه بأمان، كما يستطرد القرار فينص على سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضى[1] التى احتلتها خلال حرب يونيو ١٩٦٧، كما ينص على انهاء حالة الحرب والعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. كذا يورد القرار ترتيبات معينة للملاحة فى الممرات البحرية، وتسوية مشكلة اللاجئين، وضمان السيادة الاقليمية لدول المنطقة، وتعيين ممثل خاص للسكرتير العام يجرى اتصالاته مع الدول المعنية للوصول إلى اتفاق مقبول.

وقد قبلت مصر واسرائيل هذا القرار، ورفضته منظمة التحرير الفلسطينية، لأنه يشير إلى القضية الفلسطينية كقضية لاجئين، وكان ذلك هو بداية كل الجهود الدبلوماسية.

---

(١) فسرت اسرائيل القرار بأنه ينص على كلمة أراضى احتلت وليس الأراضى التى احتلت فى يونيو ١٩٦٧، وخلال مفاوضات السلام (٩١/٩٢) ذكر رئيس الوزراء الاسرائيلى ان اسرائيل نفذت هذا القرار بانسحابها من سيناء، أما يهودا أو السامرا (الضفة الغربية) فتدخل ضمن الأراضى التاريخية لدولة اسرائيل ولايمكن الانسحاب منها.

٢ ـ مهمة جونار يارنج «ممثل الأمم المتحدة»:

بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، عين السكرتير العام للأمم المتحدة السفير جونار يارنج ممثلاً خاصاً له في الشرق الأوسط لمداومة الاتصال مع الدول المعنية، بهدف تشجيع الاتفاق والمساعدة بجهوده للتوصل إلى تسوية سلمية مقبولة.

لكن اسرائيل بدأت في وضع العراقيل، وأعلنت ان التوصل لحل الأزمة لايمكن أن يتم إلا من خلال مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية، وأن قواتها المسلحة لن تنسحب من الأراضي المحتلة قبل التوصل إلى اتفاق على حدود آمنة، وفسرت القرار أنه يطالبها بالانسحاب من أراضي وليس من كل الأراضي المحتلة.

٣ ـ المحادثات الرباعية والمحادثات الثنائية:

كانت الحكومة الفرنسية تؤمن بأن أزمة الشرق الأوسط مرتبطة بالحرب في فيتنام وبذلك فقد ربطت فرنسا قضية الحرب والسلام في المنطقة باستراتيجية القوتين العظميين واقترحت اجراء محادثات على مستوى الدول الأربع الكبرى في ١٦ يناير ١٩٦٩ وعقد أول اجتماع في ٣ ابريل حيث تأجلت هذه المحادثات على أمل احراز تقدم عن طريق المباحثات الثنائية التي بدأت في نفس الشهر بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية وكان واضحاً ان المحادثات الرباعية، بدأت تحت ضغط تصاعد القتال على الجبهة المصرية، ومصالح اوروبا المهددة، بينما المحادثات الثنائية كان لها دافع آخر بالاضافة إلى ذلك، وهو منع تدخل قوى أخرى في النزاع، وتهدئة الأعمال العسكرية في جبهة القتال وتعرقلت جميع هذه الجهود لمعارضة اسرائيل لها وممارسة الولايات المتحدة الامريكية ضغوطها لصالح اسرائيل.

٤ ـ مبادرة روجرز:

كانت النتيجة المؤكدة دائماً لعرقلة جهود السلام، هو تصاعد القتال على الجبهة المصرية، وعندما وصلت هذه الأعمال إلى درجة تهدد السلام في المنطقة وأصبح ما يدور هو حالة حرب حقيقية، تقدمت الولايات المتحدة الامريكية بمبادرة عن طريق وزير خارجيتها وليم روجرز في ٥ يونيو ١٩٧٠ بهدف إيقاف أعمال القتال الدائرة، والتزام كل من مصر واسرائيل بإيقاف النيران لفترة محدودة، بما يسمح للسفير جونار يارنج بمتابعة جهوده لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وقد وافقت

مصر على هذه المبادرة رغم اعتراض الاتحاد السوفيتى وبعض القوى العربية الأخرى، وقد تم إيقاف اطلاق النار بين مصر واسرائيل فى ٨ أغسطس ١٩٧٠.

٥ - وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وتوقف الجهود الدبلوماسية:

كان لوفاة جمال عبد الناصر تأثيراً سلبياً على جهود السلام فى المنطقة، فلقد أعادت كل القوى حساباتها، وكانت فى غير صالح العرب على أساس ان عبد الناصر بقبوله مبادرة روجرز فقد بدأ طريقه لإيجاد نوع من التفاهم مع الولايات المتحدة الامريكية، واذا فشلت مبادرة روجرز، فان ذلك يعنى دفع عبد الناصر لزيادة التعاون مع السوفييت، وفى ظروف تصاعد القدرة القتالية للجيش المصرى، فان العودة للقتال سيكون خسارة كبيرة لاسرائيل ولذلك كان على الولايات المتحدة مساعدته فى حل الأزمة ومحاولة احتوائه بعيداً عن السياسية السوفيتية، لكن وفاة جمال عبد الناصر أوقفت كل المحاولات الدبلوماسية مما دعى الرئيس الراحل محمد أنور السادات بعد أن تسلم السلطة فى مصر، إلى التقدم بمبادرة مصرية فى ٥ فبراير ١٩٧١.

٦ - مبادرة السادات:

حدد الرئيس السادات ملامح مبادرته فى خطاب ألقاه أول مايو[(١)] ١٩٧١:

انسحاب جزئى لاسرائيل من الأراضى العربية المحتلة كمرحلة أولى من انسحاب كامل، تقوم مصر بتطهير قناة السويس وفتحها للملاحة، وبعد ذلك تقبل مصر وقف اطلاق النار لمدة محددة، يضع خلالها السفير جونار يارنج جدولاً زمنياً لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وخلال فترة وقف اطلاق النار المحددة تعبر القوات المصرية قناة السويس، مع قبول ترتيبات فصل القوات المتحاربة، واذا انتهت هذه الفترة دون تقدم ملموس، يكون للقوات المسلحة المصرية الحق فى تحرير الأراضى المحتلة بالقوة، وترفض مصر أى مناقشة حول نزع سلاح سيناء، ولكنها على استعداد لقبول مناطق منزوعة السلاح على كلا جانبى الحدود وفقاً لقرار مجلس الأمن، وترفض مصر أى شكل من أشكال الوجود الاسرائيلى فى شرم الشيخ.

كان رفض اسرائيل للمبادرة، وعدم استجابة الولايات المتحدة الامريكية لها

(١) شوقى بدران، عمليات حرب اكتوبر ١٩٧٣ من وجهة نظر التاريخ العسكرى، رسالة زمالة، اكاديمية ناصر العسكرية، ص ٣ - ٤.

سبباً في تجميدها، وكانت تلك أول حساباتهم الخاطئة فلقد بنوا حساباتهم على تقييم خاطيء لشخصية الرئيس الراحل محمد أنور السادات، وكان على اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية أن تفهم، أن الرئيس السادات قد تصدى لهذه القضية المعقدة في بداية توليه السلطة تعنى أنه مصمم على الوصول إلى حل قريب، وأن فشل المبادرة تعنى أنه لا بد وأن يلجأ إلى طرق أخرى ولابد وأن يتصدرها عمل عسكرى بصورة ما.

٧ ـ عودة إلى مجلس الأمن:

في يونيو ١٩٧٣ بعد ست سنوات من العدوان الاسرائيلي طلبت مصر عقد دورة طارئة لمجلس الأمن، وتقدمت دول عدم الانحياز بمشروع يعرب عن أسف المجلس لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضى العربية المستولى عليها عام ١٩٦٧، واجبار اسرائيل على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ووافق على المشروع ١٣ دولة من أعضاء المجلس، بينما امتنعت الصين عن التصويت لرغبتها في اصدار قرار أكثر وضوحاً في ادانة اسرائيل، واستخدمت الولايات المتحدة الامريكية حق الفيتو لإيقاف هذا المشروع، واستمرت بذلك في انحيازها الكامل لاسرائيل ومعاداتها التامة للعرب.

وهكذا ظهر جلياً للعالم أجمع ان كافة جهود السلام قد باءت بالفشل، وان الحل السلمى أصبح مستحيلاً أمام غرور اسرائيل وتحيز الولايات المتحدة وانه لا حل إلا بتطبيق شعار مصر (ما أخذ بالقوة، لايسترد بغير القوة)[1] .

٨ ـ جهود أخرى للسلام:

وخلال هذه السنوات الست بذلت جهود عدة من مختلف الدول لحل القضية وفك الجمود الذى أصابها وهى [2]: مباحثات رباعية عام ١٩٦٩ بواسطة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا، ولكنها فشلت في اغسطس ١٩٧١ نتيجة لاختلاف وجهات نظر هذه الدول ولرفض اسرائيل مساهمة الدول الكبرى في التسوية حتى لاتفرض تسوية معينة عليها، وكانت الولايات المتحدة وراء اسرائيل في هذا الموقف، ومباحثات ثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بغرض الوصول إلى أساس لحل عادل للقضية، إلا ان تأييد الولايات المتحدة المطلق لإسرائيل ضد الحق العربى جعل من المستحيل التقابل بين الطرفين، وقام بعض

(١) المرجع السابق، ص ٣

(٢) المرجع السابق، ص ٤

رؤساء الدول الافريقية كممثلين لكل رؤساء القارة الافريقية بمحاولات للتباحث مع اسرائيل وتحريك الجمود الذى أصاب القضية، ولكن اسرائيل أصرت على رأيها السابق ولم تتحرك خطوة واحدة نحو السلام، وقام عدد من رؤساء الدول الجديدة بالضغط على الولايات المتحدة كى تبدى تحركاً نحو حل القضية أو تأخذ موقفاً أقل تحيزاً نحو اسرائيل. وهكذا أصبح الحل السلمى من ضرب المستحيل وأصبح الخيار العسكرى هو الحل الوحيد لانهاء حالة اللاسلم واللاحرب وانهاء حالة الاسترخاء العسكرى بالمنطقة.

• حرب اكتوبر ١٩٧٣ ومسيرة السلام

بداية يمكن أن نشير الى أن مسيرة السلام التى سلكتها مصر حتى حققت هدفها باسترداد الأرض المصرية كاملة.. قد استغرقت تسعة أعوام كاملة بدأت عام ١٩٧٣ وانتهت عام ١٩٨٢.

ويمكن تقسيم هذه السنوات وفقاً لمستوى ونوعية الأحداث التى تضمنتها المسيرة إلى مرحلتين.. أولهما: وقد استغرقت ما بين عامى ١٩٧٤، ١٩٧٥، وقد تضمنت عقد اتفاق النقاط الست فى نوفمبر ١٩٧٣، ثم اتفاقية الفصل الأولى على الجبهة المصرية فى يناير ١٩٧٤، ثم اتفاقية الفصل المماثلة مع سوريا فى يونية ١٩٧٤، وانتهاءً باتفاقية الفصل الثانية فى سبتمبر ١٩٨٢.. أما المرحلة الثانية فقد استغرقت ما بين أعوام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ وقد تضمنت مبادرة السلام المصرية وزيارة الرئيس الراحل محمد أنور السادات إلى القدس عام ١٩٧٧، ثم التوصل إلى إطار كامب دافيد فى سبتمبر ١٩٧٨، ثم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ وانتهت بالانسحاب النهائى لاسرائيل من سيناء فى ابريل ١٩٨٢.

هذا وتعتبر اتفاقية الفصل الأولى بين القوات على الجبهة المصرية فى ١٨ يناير ١٩٧٤ أولى الخطوات على طريق الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ استثماراً لنتائج حرب اكتوبر ١٩٧٣.. وبداية الانشقاق والتمزق فى الصف العربى والذى كانت بدايته الحقيقية مع توقيع اتفاقية الفصل الثانية بين القوات على الجبهة المصرية واستمر فى التصاعد تدريجياً حتى وصل إلى ذروته بالعزل العربى الكامل لمصر بعد توقيعها لإطار كامب دافيد ثم صلحها المنفرد مع اسرائيل بتوقيعها لمعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية.

أولاً - اتفاقية الفصل الأولى على الجبهة المصرية:

١ - فور اندلاع القتال في الشرق الأوسط بدأت جهود دولية لإيقافه، إلا أن الجهود الحقيقية لم تبدأ إلا عندما انعقد مجلس الأمن وأصدر قراره رقم ٣٣٨ في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ وفيه يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال إلى وقف اطلاق النار، والانهاء الفورى لكل نشاط عسكرى في مدة لاتتجاوز ١٢ ساعة بعد لحظة اقرار المجلس لهذا القرار كما دعا القرار الأطراف إلى البدء بعد وقف اطلاق النار فوراً في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بجميع نصوصه، وأصبح موعد وقف القتال الساعة السادسة، ٣٥ دقيقة من مساء نفس اليوم حيث أصدر الفريق أول احمد اسماعيل وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة تعيمات إلى جميع أفرع وتشكيلات القوات المسلحة لوقف اطلاق النار اعتباراً من الساعة ١٨٥٣ يوم ٢٢ اكتوبر ٧٣ اذا التزم العدو بإيقاف اطلاق النار في هذا الموعد، ولكن العدو الاسرائيلي لم يلتزم بوقف اطلاق النار وحاول اكتساب مواقع جديدة لم يكن له وجود بها قبل قرار وقف اطلاق النار، وعاد القتال مرة أخرى. وفي اليوم التالي ٢٣ اكتوبر سارع مجلس الأمن إلى الاجتماع وأصدر قراراً رقم ٣٣٩ يؤكد قراره السابق، كما أوصى السكرتير العام باتخاذ الاجراءات اللازمة لإرسال مراقبي الأمم المتحدة فوراً لمراقبة التزام اسرائيل والقوات المصرية بوقف اطلاق النيران، ولكن استمرت الانتهاكات من جانب اسرائيل حيث حاولت القوات الاسرائيلية اقتحام مدينة السويس، وأخطر مجلس الأمن إلى الانعقاد يوم ٢٥ اكتوبر ليصدر قراره رقم ٣٤٠ بشأن تشكيل قوة طوارىء تابعة للأمم المتحدة ترسل فوراً إلى الشرق الأوسط والقرار يطالب أولاً بالالتزام فوراً بوقف اطلاق النار وبانسحاب القوات إلى المواقع التي كانت تحتلها في الساعة الرابعة وخمسين دقيقة بتوقيت جرينتش يوم ٢٢ اكتوبر واتخاذ السكرتير العام اجراء فورياً لزيادة عدد المراقبين الدوليين للأمم المتحدة في الجانبين. وثالثاً يقرر تشكيل قوة طوارىء دولية فوراً. وعلى ضوء هذا القرار حدد الدكتور كورت فالدهايم طبيعة عمل قوة الطوارىء الدولية لتكون كالآتي:

- الاشراف على تطبيق الفقرة الأولى من قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠، التي تنص على ضرورة اقرار وقف النيران فوراً وبصورة كاملة وعلى الأطراف المتنازعة أن تعود إلى المواقع التي كانت تحتلها يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣.

- أن تبذل القوات قصارى جهدها لتفادى استئناف القتال.

- أن تتعاون القوات فى نطاق مهامها مع المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة وقد عهد إلى الجنرال الفنلندى أنزيوسيلاسفيو بقيادة قوات الطوارىء الدولية فى المنطقة.

٢ - المرحلة الأولى من مباحثات الكيلو ١٠١ :

تمت الموافقة يوم ٢٧ اكتوبر ٧٣ على اجتماعات عسكرية بين الجيش المصرى والاسرائيلى لبحث الموضوعات المترتبة على قرارات وقف النيران، والمشاكل الناجمة عن خرق اسرائيل لهذه القرارات حيث اشترطت مصر شرطين أساسيين لعقد هذه الاجتماعات:

أ - أن تتم الاجتماعات بغرض مناقشة الجوانب العسكرية المتعلقة بتنفيذ قرارى مجلس الأمن رقم ٣٣٨، ٣٣٩ الصادرة فى ٢٢، ٢٣ اكتوبر ١٩٧٣.

ب - أن تتم الاجتماعات تحت اشراف قوات الطوارىء الدولية وتحت علم الأمم المتحدة ومع سير المناقشات كان واضحاً عدم جدية اسرائيل فى حل مسألة فض الاشتباك أو قبول العودة إلى خطوط ٢٢ اكتوبر وأن دخولها هذه المباحثات كان بغرض المساومة للوصول إلى حل لمشاكلها العسكرية التى تمثل ضغطاً داخلياً عليها وخاصة موضوع أسرى الحرب.. ومع استمرار ضغط الجانب المصرى على العدو لبحث الموضوعات الرئيسية وقرارات مجلس الأمن ظهر واضحاً أن المباحثات سوف تسير فى طريق مسدود وخاصة حين طالب الوفد المصرى فى اجتماع ٣ نوفمبر بضرورة تقديم ردود محددة من اسرائيل على هذه الموضوعات الرئيسية ثم تأجلت الاجتماعات حتى تصل هذه الردود.

وإزاء هذا الموقف حدث تحرك دبلوماسى مصرى يتمثل فى عدة لقاءات واجتماعات بين وزير الخارجية المصرى وهنرى كيسنجر والرئيس نيكسون حيث وصل على أثرها هنرى كيسنجر إلى القاهرة وبدأ مباحثات مع الرئيس أنور السادات، فى نفس الوقت كان الموقف على الجبهة المصرية بالغ التوتر، لذلك أرسل كيسنجر مساعده جوزيف سيسكو إلى اسرائيل وأسفرت هذه التحركات عن توقيع اتفاق بين اللواء الجمسى عن مصر والجنرال أهارون ياريف عن اسرائيل والجنرال انزيو سيلاسفو عن الأمم المتحدة وذلك يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣ فى منطقة الكيلو ١٠١ طريق القاهرة - السويس.

هذا وقد تضمن هذا الاتفاق للنقاط الست التالية:(١)

- توافق مصر واسرائيل على الالتزام بدقة بوقف اطلاق النيران الذى دعا إليه مجلس الأمن.
- يوافق الجانبان على اجراء مناقشات تبدأ فوراً لتسوية مسألة العودة إلى مواقع ٢٢ اكتوبر فى إطار اتفاق بشأن الفصل بين القوات تحت اشراف الأمم المتحدة.
- تتلقى مدينة السويس امدادات يومية من الأطعمة والمياه والأدوية ويتم إخلاء جميع المدنيين الجرحى فى مدينة السويس.
- عدم اعاقة الامدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس.
- تحل نقاط مراقبة تابعة للأمم المتحدة محل نقاط المراقبة الاسرائيلية على طريق القاهرة - السويس، وعند نهاية الطريق قرب السويس، ويستطيع الضباط الاسرائيليين أن يشتركوا مع الأمم المتحدة فى الاشراف على الطبيعة غير العسكرية للشحنات عند ضفة القناة.
- بمجرد اقامة نقاط المراقبة التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة - السويس يتم تبادل جميع أسرى الحرب بما فى ذلك الجرحى.

جـ - واعتباراً من ١٢ نوفمبر ١٩٧٣ بدأت سلسلة من الاجتماعات العسكرية لبحث شروط تنفيذ الاتفاقية وخاصة الجداول الزمنية لتبادل الأسرى والجرحى وتنظيم مرور الامدادات واخلاء جرحى السويس، وكذا اسلوب اخلاء طريق القاهرة - السويس وتسليمه لقوات الأمم المتحدة، ثم انتقلت المباحثات بعد ذلك إلى دراسة الفقرة الثانية من الاتفاقية والخاصة بفض الاشتباك والفصل بين القوات ودارت مناقشات بين الطرفين للوصول إلى اتفاقية محددة، ولكن الجانب المصرى لاحظ أن المحادثات بدأت تدور فى حلقة مفرغة بسبب مراوغة الجانب الاسرائيلى، لذلك فقد أصر الجانب المصرى على تحديد موقفه وأن يحاول دفع الجانب الاسرائيلى لاتخاذ نفس الموقف، وطالب الجانب المصرى أن يجيب الجانب الاسرائيلى على أسئلة محددة بشأن مكان الخط المنتخب والوقت اللازم لتنفيذ الانسحاب.

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٣ عقد الاجتماع السابع عشر والأخير على أمل أن يجيب

(١) مبادرات السلام التى قام بها الرئيس محمد أنور السادات ١٩٧١ - ١٩٧٧، جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، مطابع الأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٩، ص ١١٣.

الجانب الاسرائيلى على الأسئلة المحددة غير أن الوفد الاسرائيلى لم يقدم إجابات محددة، بل أعلن أن حكومته ترفض مناقشة العـودة الى مواقع ٢٢ اكتوبر كما أنها لاتوافق على أسس المشروعات التى طرحها الجانب المصرى واعتبر الجانب المصرى أن الموقف الاسرائيلى وصل إلى طريق مسدود لذلك طلب وقف الاجتماعات إلى أن تحدد اسرائيل موقفها.

٣ - مؤتمر جنيف للسلام ولجنة العمل العسكرية:

بينما كانت الحرب فى أوج شدتها والقوات المصرية تنفذ مهامها بنجاح طرح الرئيس السادات اقتراحاً فى ١٦ اكتوبر أمام مجلس الشعب[1] يدعو فيه إلى عقد مؤتمر للسلام يضم الأطراف المعنية يهدف إلى الآتى:

- التوصل إلى حل للأزمة على أساس القرار ٢٤٢ وتحقيق الانسحاب من كافة الأراضى العربية المحتلة واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.
- أن يعقد هذا المؤتمر تحت اشراف الأمم المتحدة.

٤ - وقد تم الاتفاق بعد ذلك على أن تجرى المباحثات فى مدينة جنيف السويسرية على أن ينعقد المؤتمر خلال شهر ديسمبر ١٩٧٣ يحضره كلا من سوريا ومصر والاردن واسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وأن يشترك الفلسطينيين فيه فى مرحلة تالية.

وقد قررت مصر حضور المؤتمر على الأسس التالية:

- الالتزام بقرار مؤتمر القمة العربى فى الجزائر فى ٢٨ نوفمبر ٧٣ بأن العمل السياسى يكمل المعركة العسكرية ويعتبر استمراراً لها فى كفاح العرب ضد اسرائيل.
- صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٣ فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ يحدد دور السكرتير العام وينص على أنه دور أساسى وفعال.
- موافقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على عقد المؤتمر تحت اشراف الأمم المتحدة وتحت الرئاسة المشتركة لكل منهما واخطار السكرتير العام بذلك فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ على أن يتولى الدعوة إلى المؤتمر ورئاسة مرحلته الافتتاحية.

---

(١) مضبطة مجلس الشعب، جلسة ١٦ اكتوبر ١٩٧٣، مبادرة الرئيس السادات يوم ١٦ اكتوبر بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام.

وانعقد المؤتمر فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ وحضره كل من مصر والاردن واسرائيل والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، بينما تخلفت سوريا ورأسه السكرتير العام للأمم المتحدة.

- وفى ٢٢ ديسمبر ٧٣ أصدر المؤتمر قراره الذى ينص على أن تستمر أعماله من خلال تكوين مجموعة عمل عسكرية تبدأ فى مناقشة مسألة فض الاشتباك بين القوات على أن تقدم المجموعة توصياتها وتقريرها للمؤتمر.

٥ - الاجتماعات الستة للجنة العسكرية:

عقدت الجلسة الأولى للجنة العسكرية فى مقر الأمم المتحدة بجنيف يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣ تحت اشراف الأمم المتحدة واستمرت جلسات اللجنة العسكرية حتى ٩ يناير عقدت خلالها ست اجتماعات استمرت حوالى ١٥ ساعة، وخلال هذه الاجتماعات راوغت اسرائيل كعادتها وحاولت التهرب والمناورة للخروج من مأزق العودة إلى مواقع ٢٢ اكتوبر وما يترتب عليها من موقف استراتيجى سيىء وتناول الجانبان خلال هذه الاجتماعات المبادىء والأسس للوصول إلى اتفاق يتفق مع وجهة نظر كل منهما، وفى اجتماع ٩ يناير ١٩٧٤ وهو السادس والأخير رفض الجانب المصرى هذه المراوغات وأصر على أن يطرح الجانب الاسرائيلى أفكاره المحددة عن فض الاشتباك فى شكل مشروع متكامل وطلب الجانب الاسرائيلى مهلة أسبوع فتحدد يوم ١٥ يناير موعداً للاجتماع.

وفى ١٠ يناير أعلنت الولايات المتحدة أن كيسنجر يعتزم التوجه إلى مصر لمحاولة الخروج من هذه الأزمة، وقام كيسنجر بعدة رحلات بين القاهرة والقدس حتى أمكنه التوصل إلى اتفاق قبلته مصر واسرائيل بشأن الفصل بين القوات وأذيع الاتفاق فى مساء ١٧ يناير بتوقيت القاهرة.

٦ - المرحلة الثانية لمباحثات الكيلو ١٠١:

تم عقد الاجتماع الأول للمرحلة الثانية من المباحثات فى يناير ١٩٧٤ حيث وقع الطرفان فى حضور الجنرال سلاسفيو على بنود الاتفاقية، وقد حدد الاتفاق الخطوط التى تنسحب إليها القوات الاسرائيلية ومناطق الفصل بين الجانبين والتى ترابط فيها قوات الأمم المتحدة وأوضحهما على خريطة أرفقت بالاتفاقية كما تضمن توقيتات محددة لمراحل تنفيذ خطة فك الاشتباك ونص على ضرورة انهاء أعمال الفصل خلال فترة

لاتتجاوز ٤٠ يوماً من بدء التنفيذ، وفى الاجتماع الثانى فى ٢٠ يناير استمرت المناقشات حول مراحل التنفيذ واستقر الرأى على الآتى:

- أن تنسحب القوات الاسرائيلية من غرب القناة خلال ٢٨ يوماً وعلى أربع مراحل.
- أن ترتد القوات الاسرائيلية شرق القناة إلى الخط (ب) المبين على خريطة الاتفاق عند المضايق خلال ١٢ يوماً وفى مرحلة واحدة.
- أن يتم خلال الانسحاب الاسرائيلى من الغرب والشرق اعادة تنظيم أوضاع الطرفين على جانبى الخطوط الممتدة.
- أن تتخذ قوات الأمم المتحدة محلاتها فى منطقة عازلة بين الجانبين طوال فترة تنفيذ مراحل الانسحاب الاسرائيلى غرب وشرق القناة تمثل المنطقة العازلة بين الخط (أ) والخط (ب) قبل نهاية الفترة المحددة لتمام التنفيذ وهى ٤٠ يوماً وقد عقد الجانبان ثلاث اجتماعات متبادلة أيام ٢١، ٢٢، ٢٣ يناير تم خلالها مناقشة تفصيلية لمراحل الانسحاب على النحو التالى:[1]

مرحلة أولى:

من ٢٥ ـ ٢٨ يناير وتخلى فيها منطقة الأدبية وعتاقة وقطاع طريق السويس.

مرحلة ثانية:

من ٢٨ يناير ـ ٤ فبراير ويتم فيها انسحاب القوات الاسرائيلية من المنطقة الصحراوية شمال طريق السويس غرب القناة وإلى منطقة متلا فى الشرق.

مرحلة ثالثة:

من ٥ فبراير ـ ١٢ فبراير ويتم فيها انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة جنوب البحيرات حتى قناة فنارة فى الغرب وإلى منطقة الجدى فى الشرق.

مرحلة رابعة:

من ١٣ فبراير ـ ٢١ فبراير يتم فيها استكمال انسحاب القوات الاسرائيلية من فايد والدفرسوار واخلاء غرب قناة السويس تماماً والمنطقة شرق القنطرة شرق.

---

(١) وقع الاتفاق عن الجانب المصرى الفريق محمد عبد الغنى الجمسى، وعن الجانب الاسرائيلى «الفريق ديفيد اليعازر» وكذلك انسيوسيلاسفيو قائد قوات الطوارىء للأمم المتحدة «تفصيلاً انظر مبادرات السلام التى قام بها الرئيس السادات مرجع المشار إليه، ص ١١٦».

مرحلة خامسة:

من ٢٢ فبراير إلى ٥ مارس ويتم فيها استكمال انسحاب القوات الاسرائيلية المتمركزة شرق القناة من مناطق الاسماعيلية والبحيرات المرة إلى الخط (ب) المحدد للقوات الاسرائيلية وفى نفس الوقت تنتهى قوات الأمم المتحدة من انشاء المنطقة العازلة للفصل بين الجانبين فى سيناء، وفى الساعة ١١٠٠ يوم ٢٤ يناير تم توقيع الوثيقة النهائية الخاصة بخطة تطبيق الفصل بين القوات.

٧ - ردود الفعل العربية إزاء هذا الاتفاق:

يمكن من خلال متابعة المواقف العربية خلال الفترة الواقعة ما بين قبول قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ واتفاق الفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية أن نلاحظ أنها تتدرج على تنوعها فى إطار أحد المواقف الثلاث الآتية:

موقف مؤيد للتحرك السياسى والدبلوماسى:

يرى أن حرب اكتوبر قد خلقت مناخاً مناسباً للتسوية السلمية وانه يمكن للطرف العربى أن يستثمر هذا المناخ لتحقيق أهداف النضال العربى فى هذه المرحلة ومبرراتهم فى ذلك أن حرب اكتوبر طرحت آثاراً واسعة النطاق على المستوى الدولى لايمكن تجاهلها لانها معطيات يمكن استثمارها سياسياً.

وينطلق أصحاب الموقف المؤيد للتحرك السياسى والدبلوماسى من أن مكانة أزمة الشرق الأوسط فى نسق الاهتمام العالمى قد اختلفت كل الاختلاف الآن نظراً لاتضاح مخاطر استمرار الموقف الجامد على ما كان عليه، كما أن حرب اكتوبر خلقت مناخاً عالمياً ملائما لتحقيق أهداف النضال العربى فى هذه المرحلة وهى انسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها فى عام ١٩٦٧.

والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى ومن هنا ارتفع العديد من الأصوات العربية تطالب بخوض المعركة السياسية.

موقف متحفظ على امكانيات التحرك السياسى:

بمعنى أنه لايرى استخدام الوسائل الدبلوماسية والسياسية ولكنه يرى أن هناك مخاطر معينة تحيط بالاسراع نحو الاعتماد الأساسى على هذه الوسائل، لطبيعة الكيان الاسرائيلى، والقوى المؤيدة له والتخوف من الحلول الجزئية ومن عودة القضية إلى الجمود

مرة أخرى ومبررات مؤيدى هذا الموقف ان الصلف الاسرائيلي ومراوغته بحكم تكوينه وأيديولوجيته الصهيونية يمثل كياناً لايمكن أن ينشد السلام وبذلك سوف يحاول كسب الوقت تمهيداً لتوجيه ضربة انتقامية للجانب العربى لاعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه.

موقف رافض لفكرة الحل السلمي:

وبالتالى فهو يرفض وقف اطلاق النار وكل الاجراءات والخطوات التى تلته انطلاقاً من رفضه للقرار ٢٤٢ كأساس لحل الأزمة والاعتقاد بأن اسلوب الكفاح المسلح هو الاسلوب الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه لاستعادة الأراضى العربية المحتلة وكفالة ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير مصيره على أرضه بعد تصفية الكيان الصهيونى وتبنى هذا الموقف ما يسمى بجبهة الرفض العربية ويؤمن أصحاب هذا الموقف أن الواجب الملح فى هذه المرحلة هو استمرار القتال واستكمال معارك التحرير لتحقيق الحل المشرف للقضية العربية.

ثانياً: اتفاقية الفصل الثانية على الجبهة المصرية:

١ - بعد اتمام اتفاقية الفصل الأولى بين القوات ركز الرئيس الراحل السادات جهوده على ضرورة تحقيق فصل مماثل على جبهة الجولان وقد بذلت جهود دبلوماسية مكثفة مع الولايات المتحدة الامريكية وبعد اتصالات دبلوماسية بين مصر وسوريا والاتحاد السوفيتي وامريكا طار هنرى كيسنجر فى أول مايو ١٩٧٤ إلى دمشق وظل يتنقل بين العاصمة السورية واسرائيل عدة مرات لمدة أسبوع إلى أن قرر ضرورة اجتماع ثانى تم فى نيقوسيا يوم ٧ مايو مع اندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتى الذى كان قد زار دمشق قبل وصول كيسنجر وبحث موضوع اتفاق فصل القوات مع الرئيس السورى حافظ الأسد وقد واجه صعوبات عديدة جعلته ينتقل بين الرياض والقاهرة ودمشق بينما أوفد هنرى كيسنجر مساعده جوزيف سيسكو وهارولد سوندرز إلى اسرائيل ثم أوفد الرئيس الراحل السادات يوم الاثنين ١٣ مايو الفريق الجمسى إلى دمشق بينما ظل كيسنجر ينتقل بين سوريا واسرائيل إلى أن توصل يوم ٣٠ مايو إلى اتفاق الفصل بين القوات بعد لقاء تم بين كيسنجر وجروميكو يوم ٢٨ مايو فى دمشق، وتم الاتفاق فى دمشق على أن يتولى الوفد العسكرى المصرى فى مباحثات جنيف توقيع الاتفاق على الفصل بين القوات على جبهة الجولان وأوفد الرئيس السادات اللواء طه المجدوب إلى جنيف ليرأس الوفد العسكرى حيث كان يشترك فى الوفد

المصرى العميد عرفان وجيه طياره السورى بينما رأس الوفد الاسرائيلى الجنرال هيرتزل شامير وتم التوقيع على الاتفاقية يوم الجمعة ٣١ مايو فى جنيف وبحضور السفير بانكر رئيس الوفد الامريكى والسفير فلادمير ممثل الاتحاد السوفيتى وفى نفس اليوم كانت سوريا تعلن عن قرارها باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع امريكا.

بعد اتفاقية الفصل على الجولان بذلت مصر جهوداً مكثفة لاستئناف عقد مؤتمر جنيف فى مناخ يكون الموقف العربى فيه أكثر صلابة حتى يمكن تحقيق أفضل النتائج فقد دعى الرئيس الراحل السادات فى اغسطس ١٩٧٤ إلى أن الحل النهائى لمشكلة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بالانسحاب الاسرائيلى من كل الأراضى العربية وقيام الدولة الفلسطينية ووضعت مصر مبادىء استراتيجيتها الدبلوماسية على أساس التمهيد لذلك وبدأت مصر اتصالاتها لتنفيذ ذلك بالدعوة للتنسيق المستمر بين مصر وسوريا والاردن وفلسطين وكانت مصر تسعى إلى اقناع الفلسطينيين بالاعلان عن قيام الحكومة الفلسطينية المؤقتة بعد حرب اكتوبر مباشرة حيث أن الأسباب الدولية والمحلية تدعو لذلك مؤكداً أن مصر بتعاونها مع بقية الدول العربية وبالتأييد الدولى الذى تتمتع به المنطقة والنضال الذى مارسه الشعب الفلسطينى سوف يدفع أكثر من ٨٠ دولة للاعتراف بالدولة الفلسطينية الجديدة على أساس أن جميع دول عدم الانحياز التى تزيد على ٧٠ دولة بالاضافة إلى دول أوروبا الاشتراكية والاتحاد السوفيتى والصين ومجموعة من دول آسيا سوف تعلن اعترافها بالحكومة فور اعلانها، فى نفس الوقت ركزت مصر جهودها لتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى واعادة استئناف توريد الأسلحة إليها مع جدولة الديون ومحاولة اقناع السوفييت بأن استمرار تعويض مصر بالسلاح السوفيتى سوف يجعل مركز مصر قوياً فى جنيف، ومع بداية عام ١٩٧٥ كانت القاهرة تتسلم دفعة من الطائرات ميج ٢٣ وأسلحة أخرى تنفيذاً لعقود سابقة قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣.

٢ ـ عاد التوتر مرة أخرى على الجبهة المصرية نتيجة مماطلة الدولتين العظميين لعقد مؤتمر جنيف حيث تزايد الضغط الاسرائيلى على امريكا للحصول على أكبر معونة امريكية فى تاريخ العلاقات الامريكية الاسرائيلية إذ طلب آلون معونة تصل إلى ٢٠٠٠ مليون دولار فى نفس الوقت أجمعت التقارير الرسمية عن احتمال حدوث صدام مسلح جديد فى المنطقة، وأسرع هنرى كيسنجر بعمل جولة جديدة فى المنطقة مؤكداً أنه سوف يحقق فصلاً جديداً على جبهة سيناء ونتيجة لصلابة الموقف

المصرى وتحديد موقفه بوضوح والتى تشتمل على الانسحاب الاسرائيلى لشرقى الممرات ومن مناطق آبار البترول مع انسحاب مماثل على جبهة الجولان - مع دعوة الفلسطينيين إلى مؤتمر جنيف ومناقشة مشكلة الشرق الأوسط فى مؤتمر يتم انعقاده فور الانتهاء من هذه الموضوعات - وان اعلان انهاء حالة الحرب مرتبط بالحل الكامل والشامل للمشكلة - ولا تنازلات ولا حلول فردية ولا مساومة على الحق العربى، وفشلت هذه الجولة نظراً لتعنت الموقف الاسرائيلى واصرار مصر على هذه المبادىء، ونتيجة فشل هذه الجولة قرر الرئيس الراحل السادات من مجلس الشعب فى ٢٩ مارس ١٩٧٥ الآتى[١] :

- فتح قناة السويس للملاحة فى ٥ يونيو ١٩٧٥.
- تجديد فترة بقاء قوة الطوارىء ثلاثة أشهر بدلاً من ستة شهور.
- دعوة مؤتمر جنيف للانعقاد.
- خطة عمل محددة تتقدم بها مصر إلى مؤتمر القمة العربى.
- تسليم ٣٩ جثة لضباط وجنود اسرائيليين كانت مدفونة فى صحراء السويس.

٣ - استمر الصراع السياسى على جميع المستويات إلى أن أعلنت مصر قبل إنتهاء فترة تجديد قوة الطوارىء الدولية بأسبوعين الآتى:

- سوف لاتجدد عمل قوة الطوارىء مرة أخرى وقد تجددها لفترة ١٥ يوماً فقط.
- ان مصر سوف تعمل من أجل طرد اسرائيل من الأمم المتحدة حتى لو هددت امريكا بالانسحاب من المنظمة الدولية.
- فى حالة تهديد امريكا بعدم دفع نصيبها فى المنظمة، فان أى دولة عربية صغيرة سوف تدفع نصيبها بحيث تبقى اسرائيل وتبقى معها امريكا خارج المنظمة.

٤ - وإزاء الضغط المصرى قام وزير الخارجية الامريكى كيسنجر فى ٢٢ اغسطس ١٩٧٥ بجولة جديدة انتقل بها بين القاهرة ودمشق واسرائيل حيث عاد من اسرائيل يوم الأحد ٣١ اغسطس ومعه المشروع النهائى من الاتفاق الذى يتألف من:

- اتفاق بين مصر واسرائيل.

---

(١) مضبطة مجلس الشعب، جلسة ٢٩ مارس ١٩٧٥.

- ملحق باتفاق تنظيم وترتيب الاجراءات العسكرية الخاصة بالانسحاب وتقدم القوات المصرية وترتيبات استخدام الطرق.
- اقتراح امريكى خاص باستخدام المعدات الفنية الامريكية فى محطات الانذار المبكر.

٥ - وازاء توقيع اتفاقية الفصل الثانية للقوات ظهر صدى كبير فى العالم بعضها مؤيد وبعضها معارض وحقيقة الأمر ان آراء واستنتاجات المعارضين فى أهمية فك الاشتباك الثانى والمستنكرين لعقد الاتفاقية يمكن تلخيصها فى النقاط الخمس التالية:

- الخوف من ان تضعف الجبهة العربية ثم تتفكك نتيجة لإبرام الاتفاقية.
- الخوف من ان تؤدى الاسلحة الجديدة التى منحت لاسرائيل من قبل الولايات المتحدة الامريكية مقابل انسحابها الجزئى إلى تقويتها عسكرياً مما سيضاعف من مطامعها التوسعية.
- الخوف من ان يشجع تحييد الجبهة المصرية نتيجة للاتفاقية، قيام اسرائيل بالاعتداء على الجبهة السورية أو اللبنانية أو الاردنية حيث سيتعذر على مصر مساعدة الدول العربية التى تقع عليها هذه الاعتداءات.
- الخوف من ان يؤدى تحييد الجبهة المصرية إلى عودة حالة اللاسلم واللاحرب تلك الحالة التى من شأنها تأجيل فك الارتباط على الجبهات الأخرى وفى مقدمتها الجبهة الفلسطينية مما يضعف منظمة التحرير الفلسطينية.
- الخوف من ان يؤدى الوجود الالكترونى الامريكى فى سيناء إلى تغلغل الحرب الباردة داخل الوطن العربى مما سيؤدى إلى انقسامه على نفسه تبعاً لمتطلبات الحرب الباردة.

٦ - هذا باختصار بعض مخاوف الرافضين للاتفاقية ونستطيع أن نقدم من هذا المنطلق الحجج والأدلة التى تهدىء المخاوف والأوهام لدى بعض العناصر العربية كالآتى:

- ان الجبهة العربية قوية لاخوف عليها لانها تقوم أصلاً على محور القاهرة الرياض وامارات الخليج أى الترابط بين أقوى دولة عسكرية فى المنطقة وأقوى مجموعة دول بترولية فى العالم، وهذا التحالف بين السلاح العسكرى والسلاح البترولى هو الدعامة القوية التى ترتكز عليها الجبهة العربية فاذا استطاعت الدول العربية الشقيقة الأخرى أن تتغلب على ما بينها من خلافات وان تتخلص من

الأوهام والمخاوف التى تراودها واذا استطاعت المقاومة الفلسطينية ان توحد صفوفها فان الجبهة العربية التى يخشى عليها المترددون ستتسع رقعتها وستزداد قوة ومتانة وستكون اتفاقية سيناء خطوة فى طريق السلام الدائم والعادل الذى ينشده الجميع وليست صراعاً داخل الجبهة العربية كما يتوهمون.

- ان المساعدات العسكرية الامريكية الضخمة لاسرائيل يقابلها مساعدات عسكرية امريكية للعرب وهذا شيء جديد وهام لانه قبل عقد اتفاقية سيناء لفك الارتباط كانت المساعدات العسكرية الامريكية تقدم لطرف واحد من أطراف الصراع وهو الجانب الاسرائيلى - اذا شنت اسرائيل أى هجوم عسكرى على أى جبهة عربية فهذا معناه فسخ اتفاقية فك الاشتباك من جانب مصر ومبادرتها لمساعدة الدول العربية الواقع عليها الاعتداء لقد دخلت مصر حرب ١٩٤٨ لان عدواناً وقع على الشعب الفلسطينى ودخلت حرب ١٩٦٧ لان عدواناً كان يدبر ضد الشعب السورى وخاضت حرب اكتوبر ١٩٧٣ بجانب سوريا باسم الأمة العربية وسوف تخوض حرباً خامسة ضد اسرائيل لو اعتدت على أى دولة عربية.

- لن تسمح مصر بالعودة إلى حالة اللاحرب واللاسلم لأن الهدف الحقيقى من اتباع دبلوماسية الخطوة تلو الخطوة ان تستمر الخطوات وان اتفاقية فك الارتباط فى سيناء مجرد خطوة يتلوها خطوات مماثلة على الجبهات العربية الأخرى واذا لم يكن الأمر كذلك فان الاتفاقية تفقد قيمتها تصبح غير ذات موضوع.

- ان الوجود الالكترونى الامريكى فى سيناء لايمكن ان يضعف الارادة المصرية لتحرير الوطن العربى كما ان الوجود العسكرى السوفيتى لم يستطع أن يغير الارادة المصرية فى خوض حرب ١٩٧٣، وكما سبق ان قامت مصر بسحب الخبراء السوفييت فانها تستطيع ان تطلب سحب المدنيين الامريكيين من محطة الانذار المبكر فى الوقت الذى تراه.

السادات والسلام الأمريكي

إن المتابع للسياسة المصرية في عهد الرئيس الراحل أنور السادات يلمس السعي الدائم والمستمر من جانبه لفتح قنوات مستمرة للحوار مع الادارة الامريكية بالقدر الذي يمكن معه القول بأن كل قرار مصيري خلال عهده قد ارتبط ارتباطاً مؤكداً بهذا التوجه المصري الذي اعتبر خطاً سياسياً ثابتاً في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات.. من هنا فإن قرار الحرب في اكتوبر ١٩٧٣ ومبادرته لزيارة القدس وما أعقبها من تمزق عربي وعزل مصر ترجع أساساً إلى اصرار الرئيس الراحل محمد أنور السادات على دعم العلاقة بين شخصه من جهة وبالتالي توجهاته السياسية من جهة أخرى.

من هنا كان من الضروري التعمق في دراسة تلك العلاقة وانعكاساتها على الأمة العربية بصفة عامة وعلى مصر بصفة خاصة.

ففي مستهل عام ١٩٧٣ قرر السادات أن يعمل آخر محاولة للخروج من الموقف الذي كانت مصر قد وصلت إليه، وذلك دون اللجوء إلى الخيار العسكري، وكانت آمال السادات متجهة منذ وقت طويل شطر الولايات المتحدة الامريكية.. من هنا فقد أرسل السفير حافظ اسماعيل وزير خارجيته كي يقابل الرئيس الامريكي نيكسون في وقت لم تكن فيه العلاقات الدبلوماسية قد استؤنفت رسمياً بين الولايات المتحدة ومصر، وكثرت الآمال والأحلام في القاهرة حول نتائج هذه الزيارة.. إلا انها لم تحقق نجاحاً فقد استمع الرئيس نيكسون إلى زائره ولكنه لم يعطه أية ضمانات بأن امريكا قد تقوم بمبادرة ملموسة لحمل اسرائيل على الانسحاب من ضفة قناة السويس، إلا أن رحلة حافظ اسماعيل إلى الولايات المتحدة قد ساعدت على إيضاح الأمور، وساعدت على خلق التصميم من جانب السادات حيث انه لم تكن هناك حلولاً مريحة تسمح للمصريين والعرب الدخول في مفاوضات سلام مع اسرائيل من موضع الهزيمة، وكان من الضروري المرور عبر تجربة عسكرية جديدة، حتى ولو كانت قصيرة من شأنها إحياء صورة العرب التي شوهتها نكسة ١٩٦٧.

وبتعيين هنري كيسنجر وزيراً لخارجية الولايات المتحدة في منصف عام ١٩٧٣ وقبيل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، قام كيسنجر بأول عمل بارز له كوزير للخارجية الأمريكية، فقد دعا إلى مأدبة غداء ضمت ممثلي جميع الدول العربية المجتمعين في نيويورك، وقد قبلت الأغلبية العربية دعوته.

ويرى البعض أن كيسنجر قد ترك للعرب والمصريين بوجه خاص في هذا اللقاء

يفهمون أنه لابد من فرصة، ولابد من أمر جديد يهدد السلام العالمى، حتى تضطر الدول الكبرى لان تتدخل، ولايمكن أن تتحول الولايات المتحدة من دور «المتفرج» إلى دور «الممثل» إلا أمام «حالة طوارىء» [1]. ومن ثم يتعين على الجانب العربى خلق الظروف التى تدفع امريكا إلى هذا التحول.

وقد كان ذلك يتفق مع رؤية الرئيس السادات والذى قرر اشعال شرارة الحرب الرابعة بين العرب واسرائيل بعد تعرفه الدقيق على وجهة نظر امريكا بهذا الخصوص.

وفى مساء أول سبتمبر ١٩٧٥ بعد أن وقع الرئيس السادات اتفاقية فصل القوات الثانية على الجبهة المصرية بينه وبين الحكومة الاسرائيلية والذى كان ثمرة لجهود متواصلة وحركة مكوكية لوزير الخارجية الامريكى هنرى كيسنجر ونجاحاً دبلوماسياً جديداً يشكل اضافة جديدة للسياسة التى ارتبطت باسمه وهى سياسة «الخطوة خطوة» والذى كان يسير عليها كيسنجر بعد أن وعد الرئيس الامريكى بأن يكرس نفسه لاعادة السلام إلى الشرق الأوسط، خاصة بعد اقناعه للرئيس السادات بصدق توجهه خاصة بعد أن اقنع كيسنجر الكونجرس الامريكى بالترخيص فى أن يرابط الفنيون والخبراء الامريكيين بالمنطقة العازلة التى تحددت للفصل بين قوات مصر واسرائيل فى سيناء طبقاً لاتفاقية الفصل الثانية، وذلك ليتولوا تشغيل أجهزة الانذار.. وبهذا تمركزت عناصر امريكية بين الطرفين المتنازعين كضامنة للسلام ومشرفة عليه فى منطقة كانت حتى بضع سنوات تحت سيطرة الصواريخ المصرية المستوردة من السوفيت فيما يمكن ان يقال انه ثمرة ناجحة لما اطلق عليه «السلام الامريكى».

وقد أكد الرئيس السادات هذا المضمون باعلانه فى ليلة توقيعه للاتفاق الذى ضمنته الولايات المتحدة حيث قال «أدركت أن امريكا تملك تسعة وتسعين فى المائة من الأوراق لحل المشكلة، ولذا لجأت إليها».

تلك الرؤية التى أدركها السادات وكانت محوراً رئيسياً فى توجهاته كانت ببساطة تعنى أن مفاتيح السلام أو الحرب أصبحت فى يد الولايات المتحدة الامريكية، وهذا يعنى بالنسبة للمحللين السياسيين والعسكريين أن حرباً خامسة لن تقوم بين العرب واسرائيل إلا اذا اذنت بها واشنطن.

وعلى ضوء تلك الحقيقة فقد قوبل هذا الاتفاق من جانب العالم العربى بردود فعل

---

(١) السادات يتحدى - مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥

سلبية من كل الدول العربية على اطلاقها، ولم يكن سوى الرئيس السودانى جعفر نميرى والملك خالد عاهل السعودية هما فقط الذين أعلنا موافقتهما دون تحفظ على اتفاق فصل القوات الثانى.. وانطلقت من جديد سياسة المحاور فى العالم العربى والذى كانت بدايته الاعلان عن تكوين قيادة عسكرية موحدة بين الاردن وسوريا والتى اعتبرت قلباً حقيقياً للتحالف داخل المعسكر العربى، وقد وجد السادات نفسه بعد توقيعه لذلك الاتفاق هدفاً لوابل من الاتهامات من العالم العربى والذى كان الرئيس الليبى معمر القذافى أكثرهم عنفاً حيث نقلت عنه الاذاعة الليبية قوله «إن السادات من الباشوات الفاسدين، يعمل على عودة الرأسمالية والاقطاع إلى مصر، يخون الثورة المصرية والأمة العربية، ويتفق مع العدو».

وقد توالت الانتقادات للرئيس المصرى وكان من اخطر المواقف على السادات هو ذلك الذى اتخذه الفلسطينيون، وأخذ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يهدد ويتوعد ضد الاتفاق واعتبره «مؤامرة امريكية صهيونية» وقعت فيها مصر السادات، وبالتالى كان انتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى المعسكر المعادى للرئيس السادات ضربة خطيرة له، وتوالت النتائج السلبية لهذا الاتفاق على التضامن العربى خاصة مع ظهور المنافسة على زعامة العالم العربى بين القاهرة ودمشق، وأعرب كثيرون عن رأيهم بأنه من المفروض أن يكون للرئيس السورى حافظ الأسد دوراً أبرز بعد انسحاب الرئيس السادات من المعركة.

وهكذا تحول رفاق السلاح وقادة معركة النصر فى اكتوبر ١٩٧٣ إلى التنافس والعداء، وقامت مجموعة من المتظاهرين بالهجوم على السفارة المصرية فى دمشق وأشعلوا النار فى صور السادات، وبدأت الجراح التى لم تندمل تماماً حتى الآن بدأت تتفتح من جديد.

وهكذا كلف اتفاق الفصل الثانى للقوات بين مصر واسرائيل، كلف الرئيس السادات تضحيات على مستوى الهيبة والاعتبار، إلى جانب الحد من واقع العمل السياسى، وبالتالى فقد كان بمثابة قنبلة زمنية فيما يتعلق بآثاره فى المعسكر العربى.

وقد تزامن مع ذلك التشقق فى الصف العربى، بداية الحرب الأهلية فى لبنان والمواجهة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية على الأرض اللبنانية، الأمر الذى زاد من حدة الانقسام العربى والذى وصل إلى ذروته باستمرار الرئيس السادات على طريق كامب دافيد وعقده صلحاً منفرداً مع اسرائيل فى صورة معاهدة السلام المصرية.

الاسرائيلية والتى أدت لعزل مصر عزلاً نهائياً عن الصف العربى.

ففى ١٣ ابريل ١٩٧٥ كانت إحدى سيارات الركوب الكبيرة تنقل فوجاً من الفلسطينيين، وخلال مرورها أمام إحدى كنائس بيروت حيث كانت تقام صلاة يشترك فيها كثيرون من المسيحيين حيث هوجمت السيارة ووقعت مذبحة بين الفلسطينيين وهكذا بدأت مأساة لبنان.. حيث تطور الأمر من مجرد الأخذ بالثأر إلى حرب أهلية، ثم إلى حرب بمعناها الحقيقى بتدخل من القوات المسلحة السورية، الأمر الذى ألحق الدمار بلبنان، وانهارت هياكله السياسية وتحطم نظامه الاقتصادى.. وبلغ عدد قتلى الصراع المسلح الدائر على أرضها إلى نحو ثلاثين ألف قتيل خلال السنة الأولى وحدها.

ويرجع السبب الرئيسى فيما حدث فى لبنان إلى الهجرة الواسعة للفلسطينيين الذين حطمتهم الاردن ما بين عامى ١٩٧٠، ١٩٧١ إلى سوريا والتى فرضت عليهم سيطرة كاملة، الأمر الذى انتهى بهم إلى الهجرة إلى لبنان باعتبارها ملجأهم الأخير.. وقد اكتظت بهم المخيمات إلى درجة أن أصبح مجموع الفلسطينيين يشكل ربع سكان لبنان تقريباً.. وكان طبيعياً أن يصطدم ذلك الحشد الكبير من الفلسطينيين بمتاعب الاندماج.. كما عرض الوجود الفلسطينى القوى لبنان للأزمة حيث قضى على التوازنات الحساسة فيه، وأيضاً لم يكن من الممكن تجاهل مئات الألوف من الفلسطينيين الذين لايريدون أن ينظر إليهم كمواطنين من الدرجة الثانية، وبالتالى كانوا يطالبون بأن يكون لهم مكاناً فى المجتمع، وقد ادركت الطبقة الحاكمة فى لبنان انه اذا اراد لدولتهم ان تظل بلداً حراً فعليهم خنق صوت الفلسطينيين الذين كانوا يشكلون فى مجموعهم احتجاجاً وطنياً واحتجاجاً اجتماعياً.. وقد بذلت عدة محاولات لحل مشكلة ذلك التعايش الصعب وذلك بعقد اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ بين السلطات اللبنانية وزعماء المنظمة الفلسطينية، إلا أن ذلك الاتفاق لم يصمد طويلاً.

ومع استمرار تبنى مصر لسياسة «الخطوة خطوة» التى أرساها وزير الخارجية الامريكى هنرى كيسنجر والتى استهدفت حل العقد الواحدة تلو الأخرى والتى أدت إلى تفتيت الجبهة العربية حيث أعطى الرئيس السادات دفعة قوية للسياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة، الأمر الذى كان من نتيجته المباشرة عزل سوريا.. ثم كانت الحرب الأهلية اللبنانية تمثل تحولاً دامياً، حيث وجد الرئيس السورى حافظ الأسد مخرجاً لعزلته التى فرضتها عليه اتفاقية الفصل الثانية على الجبهة المصرية اضافة إلى تطلع سوريا الدائم إلى جمهورية الارز الصغيرة حيث كانت تريد إدماجها فى مخطط «سوريا

الكبرى»، ثم كان التدخل السورى بالقوة المسلحة فى لبنان الأمر الذى أدى إلى الصدام مع العناصر الفلسطينية.

وقد أزالت احداث الصدام المسلح بين القوات الفلسطينية والجيش السورى على أرض لبنان جانباً من ضغط العالم العربى على مصر حيث توافرت لدى الرئيس السادات حجج جلية ليرد بها على الحملة التى وجهت ضد مصر بعد اتفاقيات سيناء.. الأمر الذى دفعه إلى الاستمرار فى طريقه للسلام المتفرد مع اسرائيل حتى لو أدى ذلك إلى التمزق الكامل للتضامن العربى.

وقد تصاعدت الحرب الدائرة على أرض لبنان حيث راح ضحيتها على مدى تسعة عشر شهراً حوالى أربعون ألف قتيل، ومائة ألف جريح فى بلد تعداده ثلاثة ملايين نسمة إلى جانب الدمار الذى قدر بأربعة مليارات من الدولارات.

وفى صيف عام ١٩٧٦ وجه الرئيس السادات اقتراحاً بالدعوة لعقد قمة عربية بالقاهرة فى شهر أكتوبر من نفس العام لوضع خاتمة للاستنزاف العربى المستمر فى لبنان، وقد اعترضت تلك القمة مصاعب كثيرة، فقد خشى الرئيس الأسد والذى تضطلع قواته المسلحة بالدور الأكبر فى لبنان، خشى من أن يقف موقف المتهم، واعلن انه لن يشترك فى المؤتمر.. ومن ناحية أخرى كان من المستحيل تجنب حضور عرفات خاصة وأن مؤتمر قمة الرباط كان قد قرر أن منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، حيث كان يخشى أن يعمل مؤتمر القاهرة على تعميق الجراح بدلاً من مداواتها.

وإنقاذاً للموقف كانت مبادرة الملك خالد عاهل المملكة العربية السعودية فى الدعوة لعقد مؤتمر قمة محدود فى الرياض، يدعى إليه الرؤساء العرب المعنيين بالحرب الأهلية اللبنانية، الأمر الذى أدى إلى أن اجتمع على مائدة واحدة وتحت سلطة الملك خالد كل من الرئيس حافظ الأسد وياسر عرفات والرئيس السادات والرئيس اللبنانى الجديد سركيس إلى جانب الصباح أمير دولة الكويت.

وقد أمكن التوصل إلى اتفاق حيث وجد الرئيس السورى حافظ الأسد اعترافاً بحق سوريا فى ممارسة حمايتها للبنان بوجود قواتها المسلحة فيه والتى عليها مهمة العمل على احترام السلام، ونجح عرفات بفضل وقف اطلاق النار من جديد أن يحتفظ بالمواقع التى كانت لاتزال تحت يد الفلسطينيين، واتفق الرئيس السادات مع الرئيس السورى حافظ الأسد على انها الحملة الموجهة ضده بعد اتفاقيات الفصل بين القوات فى سيناء، كما تم

التوصل إلى اشتراك قوات من الدول العربية الأخرى فى قوة السلام فى لبنان تشكل من السودان والمملكة العربية السعودية، كما شعر الرئيس اللبنانى الجديد إلياس سركيس بالارتياح لقرار وضع قوة حفظ السلام فى لبنان تحت قيادته.

وأصبح عقد مؤتمر القمة الموسع فى القاهرة مجالاً مناسباً لاقرار ذلك الاتفاق والتصديق عليه.

السادات والضغوط الداخلية

لقد أثقلت الحروب الاربع كاهل مصر، حيث عبر الرئيس السادات عما تكلفته مصر قائلا «بعد أربعة حروب يعيش خمسة وثلاثون مليونا من المصريين من بين ثمانية وثلاثين مليوناً فيما يشبه أحوال اللاجئين الفلسطينيين»[١] .

فقد خلف الرئيس السادات الرئيس عبد الناصر الذى ترك اقتصاد مصر مستنزفاً، فهناك التضخم الشرس، ونقص فى مستوى المعيشة، وديون ضخمة مع الخارج، وهرب للعقول المفكرة، إضافة إلى جهاز بيروقراطى يعوق المشروعات، ومعسكر ضخم بنشاطه غير المنتج والمسموح به للضرورة السياسية فى حدود القانون، وسكان مصر سيبلغون سبعين مليوناً عام ٢٠٠٠، وأن عدد سكان مصر يزيد بمعدل فرد واحد كل نصف دقيقة، ويعيش ستة وتسعون فى المائة من المصريين فى قطاع من الأرض حول وادى النيل متوسط عرضه عشر كيلو مترات وثمانمائة كيلو متر طولاً، ويحتشد بالعاصمة القاهرة مايزيد على خمس عدد السكان - أى زهاء العشرة ملايين نسمة - جعلوا من القاهرة أكبر تجمع فى العالم بأعلى نسبة من عدد السكان، وان نسبة غير قليلة من سكان القاهرة محرومون من الماء والكهرباء والمجارى والآلاف لم تجد مكاناً لتقيم به سوى المقابر والمدافن.

ومصر مدينة للخارج بثمانية عشر ألف مليار دولار، منها ستة مليارات للاتحاد السوفيتى وحده، وميزانها للمدفوعات سجل عجزاً سنوياً بحوالى اربعة مليارات ونصف المليار، وفى امكانها بعد فتح قناة السويس للملاحة أن تحصل على خمسمائة مليون دولار سنوياً من رسوم المرور فى قناة السويس، كما يمكنها أن تعتمد على السياحة مع حالة الاستقرار المنتظرة بعد معاهدات الصلح مع اسرائيل.. هذا إلى جانب ان مصر كان عليها

(١) السادات يتحدى، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧

أن تنفق سنوياً ما قيمته ملياراً ونصف المليار من الدولارات لاستيراد السلع الغذائية الضرورية مثل السكر والشاى والدقيق، والتى كانت تباع فى السوق الداخلية بأقل من سعرها الفعلى أى بحوالى العشر منه فقط.

ولم تكن المزايا التى حصلت عليها مصر من السد العالى بالصورة التى كانت مأمولة، حيث برزت النتائج السلبية لمشروع السد، ومنها انخفاض خصوبة مياه النيل حيث يحتجز السد العالى الطمى الذى يتركز كله فى البحيرة الصناعية التى تحمل اسم (ناصر).

ورغم أن مصر فى عهد السادات اعتمدت إلى حد كبير على المساعدة من الدول الخليجية الغنية ـ المملكة العربية السعودية والكويت واتحاد الامارات العربية وغيرها ـ حيث قدمت المملكة العربية السعودية وحدها ما يقرب من المليارين ونصف من الدولارات وذلك فقط خلال سنتين بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، ولم تساهم هذه المساعدات رغم ضخامتها إلا فى سد الثغرات فى الاقتصاد المصرى المرهق بدلاً من علاج متاعبه الأساسية.

وبعد حرب ١٩٧٣ التى خاضتها مصر بأسلحة سوفيتية قام الرئيس السادات بمبادرات على طريق تحقيق سلام مع اسرائيل بهدف اكتساب ثقة الولايات المتحدة من جانب وتأييد المملكة العربية السعودية ودول الخليج من جانب آخر، حيث أكمل قطيعته مع موسكو، والتى كان قد بدأها فى عام ١٩٧٢ عندما طرد من مصر حوالى عشرين ألف مستشار وخبير عسكرى سوفييتى. وبعد الحرب اعلن السادات ان موسكو لم تقم بتعويض ما فقدته مصر من أسلحة خلال الحرب حيث قال السادات فى بداية عام ١٩٧٥ «أريد أن يعلم كل عربى فى العالم العربى كله انه منذ وقف اطلاق النار فى اكتوبر ١٩٧٣ حتى اليوم لم تتلق مصر من السوفييت سوى القليل من الاسلحة التى اشتراها ودفع ثمنها الرئيس الجزائرى بومدين، وكميات صغيرة من الذخيرة وقطع الغيار.. وحتى هذه اللحظة لم يتم تعويض ما فقدناه ولم نتلق أى سلاح أساسى».

وفى النهاية وفى مارس ١٩٧٦ اتم السادات الانفصال عن موسكو حيث ألغى معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى ومدتها خمس عشرة عاماً، وبإلغائها سحبت مصر الامتيازات والتسهيلات الخاصة التى كانت تمنحها للبحرية السوفيتية فى موانيها، وكانت هذه ضربة قاسية للوجود الروسى فى البحر المتوسط.

وقد زادت قطيعة السادات للكرملين من قدره فى أعين الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، ولما كان السلاح المصرى كله يعتمد على المعسكر الشرقى، الأمر الذى شكل مشكلة جديدة حيث كان على مصر إعادة تحويل أسلحتها إلى طراز آخر.. ورغم الصعوبة البالغة فى إعادة تحويل طراز أسلحة قوة مسلحة بأكملها إلى طراز آخر، حيث يتطلب ذلك وقتاً طويلاً قد يصل إلى سنوات عدة لامكان اعداد وتهيئة أجهزة القوات المسلحة لاستخدام العتاد والتسليح الغربى، مما ألقى بظلال كثيفة على قدرات القوات المسلحة المصرية وقدراتها القتالية والفنية فى هذه الفترة الحرجة التى يجرى خلالها التفاوض من أجل صلح مشرف مع اسرائيل.

من هنا وفى إطار حقيقة الضعف المنتظر فى القدرات القتالية للقوة المسلحة المصرية فى ضوء المقاطعة الكاملة للمعسكر الشرقى، لم يبقى أمام السادات إلا أن يركن إلى ورقة المفاوضات الدبلوماسية واثقاً فى أن واشنطن ستستخدم قوتها إلى حد إرغام اسرائيل على أن تعقد صلحاً عادلاً مع العرب.

وأن البديل لذلك هو عودة مصر إلى حالة الركود السياسي والعسكرى والذى قد يصل إلى حالة اللاحرب واللاسلم والتى حاول الرئيس السادات أن يخرج منها نهائياً فى اكتوبر ١٩٧٣.

فى إطار هذه الصورة عن واقع صورة مصر من الداخل هذا إلى جانب حوالى ثلاثمائة وخمسين ألفاً من حملة المؤهلات العليا الذين كانت تخرجهم الجامعات المصرية سنوياً والذى كانت الدولة تكفل لهم الوظائف طبقاً للقانون مما خلق بطالة مقنعة فى كافة الأجهزة الحكومية والمؤسسات القومية التى أممتها الدولة.

فى إطار هذه الصورة من داخل مصر كان لابد للرئيس الراحل السادات والذى راهن رهانه التاريخى بحرب اكتوبر ١٩٧٣، وذلك ليخرج من الركود والقصور الذاتى.. وبعدها يتطلع إلى برنامج للسلام والتحرير، الأمر الذى شكل عاملاً ضاغطاً دفع الرئيس السادات إلى جانب ضغوط اقليمية وعالمية.. دفعته دفعاً إلى طريق كامب دافيد حتى ولو واصل مسيرته منفرداً بعيداً عن الصف والتضامن ورفقاء السلاح والحرب من اخوانه العرب!!

السادات والاجتماعات السرية

فى الوقت المفترض فيه أن ينسق العرب جهودهم التفاوضية لإفشال المخطط الامريكى الاسرائيلى بعقد مفاوضات مباشرة مع كل دولة عربية على حدة للحصول على

أكبر تنازلات ممكنة لصالح المفاوض الاسرائيلى.. فى هذا الوقت التى بدأت الجهود تثمر عن اقتراب انعقاد مؤتمر جنيف للسلام بين العرب واسرائيل كنتيجة مباشرة من النتائج الهامة لحرب اكتوبر ١٩٧٣ بدأ الرئيس الراحل أنور السادات فى عقد اجتماعات سرية مع حكومة مناحيم بيجين الاسرائيلية لتنسيق الموقف المصرى معها بعيداً عن الصف العربى مما اعتبر خيانة لقضية العرب جميعاً والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

وفى مايو ١٩٧٧ تم تشكيل وزارة اسرائيلية جديدة برئاسة مناحيم بيجين عقب فوز حزب الليكود فى الانتخابات الاسرائيلية لأول مرة منذ تأسيس دولة اسرائيل وقد شغل موسى ديان فيها منصب وزير الخارجية.. وفى ٤ سبتمبر ١٩٧٧ بدأت رحلة موسى ديان بناء على دعوة من الملك الحسن ملك المغرب والتى تعد الزيارة السرية الثالثة وكان الهدف الأساسى من وراءها هو محاولة الحصول على مساعدة الملك الحسن فى ترتيب اتصالات مباشرة لإجراء مباحثات سلام مع ممثلين مصريين (١).

ويصف موسى ديان زيارته هذه فيقول «غادرت القدس واتجهت إلى مطار حربى، وتوقفنا فى مكان ما على الطريق وتبادلنا السيارات، وركبنا عربة ذات ستائر على النوافذ، وهناك قام خبراء المكياج بتغيير صورتى تماماً بحيث أصبح من المتعذر التعرف على، جعلونى أبدو بمظهر الوجودى وأضافوا لى شارباً واستقرت على أنفى نظارة شمسية سوداء كبيرة، تنكرت تماماً، ووصلت إلى المطار، فنزلت من السيارة وصعدت الطائرة، وهبطت الطائرة فى باريس أول الأمر، وغادرت الطائرة الاسرائيلية وانتقلت إلى طائرة مغربية كانت تقف فى الانتظار، واقلعت الطائرة دون إبطاء، كانت الطائرة مريحة فرحت فى سبات عميق، اذ كنت متعباً للغاية حتى أن الجبن الفرنسى والنبيذ المغربى الذى قدم لنا لم يثننى عن ترك البطانية التى التحفت بها».

ويستطرد ديان فيقول «لم يستلزم الأمر جهداً من جانبى لاثارة الموضوع الذى جئت من أجله فى أول لقاء لى مع الملك وبعد أن أدلى الملك بملاحظاته التمهيدية قال انه يتطلع لاجتماعنا حتى يتسنى له الاستماع لآرائى الحاسمة والهامة فى الشرق الأوسط، وسألنى «كيف يمكننا تحقيق السلام؟؟» قلت له: إن لدينا مشكلات مع المجموعات العربية التى تختلف فيما بينها فى معالجتها للأمر، فهناك السوريون، على سبيل المثال، وكنت أرى الرئيس الأسد، نظراً لما يتسم به من راديكالية، لايرغب من أعماقه فى اقرار السلام

(١) موسى ديان، رؤية شخصية للمباحثات المصرية الاسرائيلية، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، ص ٤٢

مع اسرائيل، كذلك فإنه لايرغب فى رؤية العلم الاسرائيلى يرفرف فوق سفارة اسرائيلية فى دمشق».

وأضاف قائلاً «اننى أوضحت للملك أن هناك مشكلتين متناقضتين. فمن ناحية.. ما من دولة عربية تود اقرار السلام معنا بمفردها، أى بدون سائر الدول العربية الأخرى، وحتى اذا أمكن إيجاد حل ملائم، على سبيل المثال، للمشاكل القائمة بيننا وبين مصر، فإن مصر لن تكون على استعداد لتوقيع سلام منفرد، ومن ناحية أخرى فإن اقرار السلام الشامل فى منطقة الشرق الأوسط بأسرها من التعقيد بحيث يتعذر ترتيب سلام مع كافة الدول العربية».

واستطرد قائلا «لقد أبلغت الملك بأننا نرحب بعقد اجتماع على أعلى المستويات، قد يكون ذلك مع حسنى مبارك نائب الرئيس السادات أو مع السادات نفسه ولكن أياً كان هذا المسئول فلابد أن يكون على دراية بالموضوع، ومن جانبنا فإن رئيس الوزراء «أو أنا» سيكون الممثل لحكومة اسرائيل».

وقد وعد الملك الحسن انه خلال خمسة أيام وقال «انه سيقوم بإرسال مبعوث يثق فيه إلى القاهرة على الفور لبحث الاحتمالات، حتى اذا ما وافق المصريون فان الاجتماع قد يحدث قبل زيارتى لواشنطن ونيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل نهاية هذا الشهر أو عند عودتى».

وفى التاسع من سبتمبر ١٩٧٧، أى بعد اربعة أيام[١] من مغادرة موسى ديان للمغرب إلى اسرائيل، وصلت رسالة من ملك المغرب مؤداها أن المصريين وافقوا على عقد اجتماع على مستوى عال فى أقرب وقت ممكن، وتقرر أن يشترك فى الاجتماع الرئيس المصرى انور السادات ورئيس وزراء اسرائيل، أو أن يعقد الاجتماع بين حسن التهامى نائب رئيس الوزراء المصرى وبين موسى ديان وزير خارجية اسرائيل، وقد تم الاتفاق على أن يكون اللقاء بين نائب رئيس الوزراء المصرى فى السادس عشر من سبتمبر ١٩٧٧ فى المغرب.. وهكذا بدأت اللقاءات السرية بين الحكومة المصرية والحكومة الاسرائيلية بعيداً عن الاخوة العرب وقبل انعقاد المؤتمر المنتظر للسلام فى جنيف.

ويقول ديان عن ذلك اللقاء «لقد اصطحبت زوجتى راحيل ومسئولون من وزارة الخارجية وسافرنا إلى بروكسل.. والتقيت بممثلى الجالية اليهودية، ثم تشاورت بعد ذلك

(١) مذكرات ديان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦

مع سفرائنا فى العواصم الاوروبية، ثم قمت بزيارة للجنرال الكسندر هيج قائد قوات حلف شمال الاطلسى.. وكان هيج يود التعرف على طابع حكومة بيجين واحتمالات اقرار السلام مع العرب فقلت له «اننى متفائل بالنسبة لمصر وأعتقد أن السادات يؤثر السلام الآن على خوض غمار حرب أخرى..»

ويستطرد ديان فيقول «غادرت مكتب هيج، ثم اتجهت مع راحيل وبقية المجموعة إلى المطار حيث قمت بعملية مراوغة، ففى حين واصلوا رحلتهم بالطائرة إلى نيويورك، اتجهت سيارتى إلى شارع جانبى متوجهاً إلى أحد المنازل، وهناك تنكرت كالمعتاد بالشعر والشارب المستعارين والنظارة الشمسية، وخرجت من باب خلفى حيث كان فى انتظارى سيارة أخرى، اقلتنى بدورها إلى عربة أخرى وبعد تنقلنا بين السيارات انطلقنا إلى باريس، ولما كان قد تقرر وصولنا إلى العاصمة الفرنسية فى الرابعة مساء مع حلول الظلام، فقد كان فى استطاعتنا أن نواصل الرحلة على مهل، ووصلنا إلى باريس وكان اصدقاؤنا المغاربة فى انتظارنا، رافقونا إلى طائراتهم، واقلعت بنا الطائرة فى رحلة استغرقت ثلاث ساعات، ولم تكن وجهتنا هذه المرة إلى مدينة فاس وإنما إلى الرباط وهناك نزلت فى دار الضيافة الملحقة بالقصر الملكى..

وقد تحدد موعد اللقاء فى الساعة الثامنة مساء، غير أنه تأجل لبضع دقائق لأن الدكتور حسن التهامى نائب رئيس الوزراء المصرى كان يود اجراء حديث مع الملك الحسن على انفراد قبل الاجتماع بنا، وامتدت الدقائق القليلة إلى ساعة، توجهنا بعدها إلى قاعة ملكية أخرى حيث عقد الاجتماع لأجد نفسى فى صحبة الملك والدكتور التهامى ومجموعة بارزة من كبار الشخصيات المغربية، ولم يكن معى سوى اسرائيلى واحد هو حلقة الاتصال مع المغرب..

وقال التهامى انه يحمل رسالة من الرئيس السادات يود أن يتلوها على.. وقرأها فى لهجة واضحة ومحددة، وكانت تتضمن الشروط الكاملة لمشروع السلام المصرى، وأنهى الرسالة بتصريح مفاجىء، اعاده من قبل التأكيد: «هذه شروطنا» ولنا أن نقبلها أو نرفضها وليس هناك مجال لأية مساومة، ولم أقل شيئاً!! وخلال مناقشاتنا كانت تطغى على حديث الدكتور التهامى مبدأ واحد يسترشد به «ألا وهو اقرار السلام مقابل انسحابنا التام من الأراضى التى تم احتلالها فى حرب الأيام الستة، وأنه لابد من أن تكون السيادة العربية مطلقة، وأن يرفرف العلم العربى على هذه المناطق بما فيها القدس الشرقية، وأكد على مدى خطورة الخطوة التى أقدموا عليها الآن - أى عقد اجتماع عربى اسرائيلى

مباشر- وأضاف ان السادات وحسني مبارك نائب الرئيس هما الوحيدان اللذان يعلمان بهذا الاجتماع، وشدد على أهمية التزام السرية، بل ذهب إلى انه حتى الامريكيون لاينبغي أن يعلموا بنبأ هذا الاجتماع، فإن حياته متوقفة على بقاء الأمر سرياً..

وخلال لقاء آخر قال ملك المغرب: إن الرئيس السورى الأسد سيقتنع فى نهاية الأمر بالانضمام إلى مساعى اقرار السلام رغم تصريحاته المعادية لاسرائيل التى تتسم بالتطرف غير أن ذلك لن يتأتى إلا بعد إبرام معاهدة سلام مع الرئيس المصرى السادات!!

هذا وقد عرض حسن التهامي الموقف المصرى وأعلن بأننا نجتمع سياسياً من أجل السلام بفضل مساعي وجهود ملك المغرب والثقة التى وضعها الرئيس السادات فى بيجين وقال «اننا زعماء أقوياء ونتسم بالجرأة وأن السادات على ثقة من أن لدينا من الجرأة ما يكفى لاتخاذ قرارات مصيرية من أجل اقرار سلام كامل وعادل، وكان السادات لايثق فى الحكومات الاسرائيلية السابقة إلا انه يثق فينا».. وبفضل وساطة ملك المغرب وثقته في حكومة بيجين وافق السادات على اجراء حوار معنا، بعد أن وافق بيجين من حيث المبدأ على الانسحاب التام من الأراضى التى تديرها، فإن السادات أصبح على استعداد للاجتماع ببيجين ومصافحته، إن انسحاب اسرائيل هو المشكلة الرئيسية، ويعتبر حلها مفتاح اقرار السلام ذلك لانها تنطوى على مسألة السيادة والشرف القومي وعلى استمرار السادات فى الحكم واذا ماظلت هذه المشكلة دون حل، فقد تؤدى الى حالة من الجمود، ولكن توا ما كان بيجين على استعداد لقبول الأمر من حيث المبدأ فإنه سيصبح فى الإمكان عندئذ التفاوض بشأن كافة المسائل الهامة الأخرى، بما فى ذلك إيجاد ضمانات لأمن اسرائيل مقابل الانسحاب.

وقال التهامي: «ان مطلبنا الوحيد هو الثقة بكلمة السادات، وبأنه يحترم كافة التزاماته وتعهداته لأنه رجل مبادىء وشرف ونبل، واذا ما عرضتم عليه صيغة يمكن أن يقبلها، فإنه سيمضى معكم حتى النهاية، وذلك لأنه تربطنا معاً مصالح حيوية مشتركة».

وأضاف التهامي: «إن السادات مستعد لان يناقش معنا كافة الضمانات الممكنة، فاذا ما أردنا مرابطة قوات دولية على جانبى الحدود، فلكم ما تريدون، واذا ما أردنا ضمانات من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى فإن مصر ليس لديها اعتراض على ذلك، رغم انه من الأفضل تجنب الأخيرة والحصول على ضمانات أمنية من امريكا وحدها..

ثم اقترح التهامي: «أن يتم اجراء المفاوضات والتوصل إلى اتفاق على كل ما يعنينا

فى المغرب، بمساعدة الملك، وذلك قبل انعقاد مؤتمر جنيف ثم يكون الذهاب إلى جنيف لمجرد التوقيع»، وقال: «إن من شأن هذا الاتفاق أن يترك أثره على الرئيس السورى الأسد، وبطبيعة الحال فإنه سيعارض مثل هذا الاتفاق فى البداية، ولكن بعد انضمام الملك حسين إلينا، لن يلبث الأسد أن يشاركنا عملية السلام».

كما اقترح التهامى: «أن يضع كل منا وثيقة للسلام ويعرضها على الولايات المتحدة، ثم يقوم بدراستها بعناية ونلتقى مرة أخرى لمناقشتها وذلك فى حالة ما اذا وافق بيجين من حيث المبدأ على الانسحاب مقابل اقرار السلام بين شعبينا، وإلا فإن كافة النوايا المخلصة لديهم سيكون مآلها الفشل لأن الموافقة على الانسحاب هى المفتاح الوحيد الذى سيفتح الأبواب لمستقبل أكثر اشراقاً».

ويستكمل ديان حديثه فيقول: بفضل جهود ملك المغرب، اتفقت مع التهامى على التحركات الثلاثة التالية.. أن يقوم كل جانب بإبلاغ رئيس حكومته للحصول على موافقته على استمرار اللقاءات بيننا، وكان على ان انقل لبيجين طلب السادات التزام اسرائيل بالانسحاب من الاراضى كشرط سابق لاستمرار المباحثات.. وأن يتم تبادل وثيقة السلام التى يعدها الجانبان، ويدرسها الجانب الآخر وتعرض على الولايات المتحدة.. ثم اذا وافق الرئيسان على هذه المقترحات، فسيتم اللقاء التالى فى المغرب خلال اسبوعين.

ثم عدت إلى اسرائيل، وعقب وصولى اتجهت من فورى إلى القدس للاجتماع برئيس الوزراء، وقدمت له تقريراً عن اللقاء فوافق بيجين على اقتراحاتى الثلاثة.. وأولها: أن نتبادل المقترحات الرامية لإبرام معاهدة سلام للدراسة المشتركة.. «وأصر بيجين على إبلاغ الامريكيين بالأمر دون الإفصاح عن شخصية الدولة المعنية».. وثانيها: أن التقى مرة أخرى بالتهامى خلال أسبوعين.. وثالثها: انه فى حالة اجتماع بين بيجين والسادات، فإن بيجين ليس على استعداد للالتزام مسبقاً بالانسحاب من كافة الأراضى المحتلة، ومع ذلك فإن المصريين متفهمون موقف اسرائيل فى واقع الأمر، عند قراءة الوثيقة التى تتضمن مقترحات لإقرار السلام.

ولقد تم اللقاء الثانى فى سرية أيضاً وفى المغرب مرة أخرى إلا أن هذا اللقاء لم يتم إلا بعد شهرين ونصف، بعد أن طرأت تغييرات مثيرة علي الأوضاع فى الشرق الأوسط منذ ذلك الحين.

وفى ١٨ سبتمبر ١٩٧٧ بدأت المحادثات التمهيدية لمؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط مع بداية دور الانعقاد السنوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد درست وزارة

الخارجية الامريكية مشروع السلام الذى سلمه رئيس الوزراء مناحيم بيجين إلى الرئيس الامريكى جيمى كارتر خلال اجتماعه به فى يوليو ١٩٧٧ كثمرة للقاء المصرى الاسرائيلى فى المغرب، كما كانت وجهة النظر الامريكية التى عرضها سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى فى ادارة الرئيس كارتر وكانت تؤكد على ثلاث نقاط رئيسية.. أولها: رغبة الولايات المتحدة فى عقد مؤتمر جنيف للسلام بين العرب واسرائيل قبل ديسمبر ١٩٧٧ .. وثانيها: استعداد الولايات المتحدة لتوفير ضمانات جادة اذا ما تم التوصل إلى اتفاق سلام.. ثالثها: الاتفاق على ان يكون ٢٦ ديسمبر موعداً للاجتماع التالى فى نيويورك.

وقد بدأت المحادثات فى الاسبوع التالى، وتركزت نقطة الخلاف الرئيسية فى نظرة الولايات المتحدة لعدم شرعية بناء المستوطنات اضافة إلى معارضة فكرة الاستيطان الاسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة.

وفى ٢٩ سبتمبر، سلم المندوب الامريكى وثيقتين كانت إحداهما «ورقة عمل» تتناول مؤتمر جنيف، والأخرى كانت مشروع اعلان مشترك تصدره الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عن سياسة الشرق الأوسط، حيث تقترح ورقةالعمل الامريكية تشكيل وفد عربى مع دمج المشاكل الثلاث - الفلسطينية والضفة الغربية واللاجئين - فى موضوع واحد يجرى التفاوض بشأنه، وأن تتم المفاوضات بين اسرائيل وكل جيرانها من خلال لجان فرعية على أن يتخذ القرار النهائى من خلال إجماع عربى من الوفد الموحد للعرب.. وقد رفضت اسرائيل مضمون ما جاء بالوثيقتين، والتى كانت تعبر عن الفكر المشترك الامريكى السوفيتى ووجهة نظر السوفيت بصفة خاصة فى تشكيل الوفود وأسلوب التفاوض والتى ركزت أساساً على انسحاب اسرائيل إلى حدود مايو ١٩٦٧، واقامة دولة فلسطينية، واشتراك العرب فى مؤتمر جنيف كوفد واحد، اضافة إلى تأييد السوفيت لوجهة النظر السورية القائلة بأنه لابد من إجراء مفاوضات داخل إطار لجان وظيفية وليست اقليمية بمعنى أن تقوم لجنة اسرائيلية عربية واحدة بمعالجة طبيعة السلام وأخرى بمناقشة مسألة الحدود وثالثة ببحث مشكلة الفلسطينيين.

وقد كان الهدف الامريكى فى ذلك الوقت هو التوصل إلى صيغة يقبلها العرب والسوفيت، خاصة مع بروز الخلاف فى وجهات النظر العربية، حيث أعلنت المملكة الاردنية الهاشمية إنها لاتعترض على فكرة انضمام الفلسطينيين للوفد العربى الموحد، غير انها لن توافق بأى حال على ضمهم لوفدها الخاص، كما أن مصر كانت الدولة

الوحيدة التى اعلن ممثليها انها تعترض على الوفد العربى الموحد واعلنت عن استعدادها للبدء فى مفاوضات حتى قبل عقد مؤتمر جنيف[١] وذلك تعبيراً عن مدى جدية مصر فى سعيها لإقرار السلام مع اسرائيل.

وفى الرابع من اكتوبر ٧٣ تم عقد اجتماع آخر بين وزير الخارجية الاسرائيلى والامريكى حضره بريجنيسكى مستشار الرئيس كارتر للأمن القومى والسفير اثرتون وكوانت ومن الجانب الاسرائيلى سميحا دينتز السفير الاسرائيلى فى واشنطن، إلى جانب بعض الخبراء الاسرائيليين وقد رأس الرئيس الامريكى جيمى كارتر الاجتماع، وانتهى اللقاء إلى اعداد ورقة عمل مشتركة تحت عنوان «اقترحات من أجل استئناف مؤتمر جنيف للسلام» اشتمل على خمسة بنود رئيسية تتضمن:[٢]

* يمثل الأطراف العربية وفد عربى موحد، يضم العرب والفلسطينيين وينقسم المؤتمر بعد الجلسة الافتتاحية إلى مجموعات عمل.
* تتشكل مجموعات العمل لاجراء المفاوضات وإبرام معاهدات السلام على النحو التالى: مصر ـ اسرائيل، الاردن ـ اسرائيل، سوريا ـ اسرائيل، لبنان ـ اسرائيل.. ويمكن انضمام لبنان إلى المؤتمر عندما يتطلب الأمر ذلك.
* يتم بحث مسألتى الضفة الغربية وغزة فى مجموعة العمل التى تضم اسرائيل والاردن ومصر والعرب الفلسطينيين.
* يتم مناقشة إيجاد حل لمشكلة اللاجئين العرب واللاجئين اليهود «الذين فروا من الدول العربية» وفقاً لشروط يتفق عليها.
* يتم اجراء المفاوضات فى المؤتمر على أساس قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢، رقم ٣٣٨ المتفق عليهما.

وقد أكدت اسرائيل أن الوفد العربى الموحد لايضم منظمة التحرير الفلسطينية وانها تقبل اشتراك أعضاء غير معروفين من منظمة التحرير الفلسطينية، وقد وافق الكنيست الاسرائيلى على ورقة العمل الاسرائيلية الامريكية بأغلبية ٤١ صوتاً إلى ٢٨ صوتاً.. كما تعهدت الادارة الامريكية باقناع القادة العرب بالموافقة على ورقة العمل كأساس يمكن أن يبدأ به انعقاد مؤتمر جنيف للسلام، وفى التاسع من نوفمبر ١٩٧٧ اعلن الرئيس الراحل

(١، ٢) مذكرات موسى ديان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨، ص ٧٣

محمد أنور السادات عن مبادرته للسلام واستعداده لزيارة القدس لينهي بذلك صفحة التضامن العربي ويبدأ صبحة الحل المتفرد.

ثالثاً: مبادرة السلام المصرية:

١ - جاءت اتفاقيتي الفصل الأولى والثانيةعلى الجبهة المصرية والسورية كاستثمار لحرب رمضان مما جعل المنطقة تنعم بالهدوء والاستقرار العسكري لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ مما كان حافزاً على استمرار مصر في خطوات السلام وتهيئة المناخ السياسي الدولي والعربي للحل السلمي على أساس الحل الشامل والعادل والدائم للمشكلة، وكان طبيعياً ألا تسمح مصر بضياع الوقت دون استثمار آثار الحرب والتحولات التي طرأت على الواقع السياسي العالمي للضغط على اسرائيل حتى تصل إلى تحقيق الأهداف العربية التي من أجلها قامت حرب اكتوبر ١٩٧٣، وكانت مصر تدرك أنه بدون تحريك الموقف فإن القضية الرئيسية وهي جوهر الصراع ستغرق في متاهات الاجراءات والشكليات الخاصة بعقد مؤتمر جنيف الأمر الذي سيعود بالقضية إلى حالة الجمود والركود التي كانت عليها قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣، ومن هنا بدأت خطوات الحل المتفرد وبداية التمزق للتضامن العربي حيث كان قرار مصر الذي أعلنه الرئيس الراحل محمد أنور السادات بطرح مبادرة السلام ثم زيارته التاريخية للقدس.. وفي ٩ نوفمبر اعلن الرئيس الراحل في مجلس الشعب[(١)] قوله: «انني مستعد أن أسافر إلى آخر هذا العالم اذا كان في هذا ما يحمي من أن يجرح أو أن يقتل أي جندي أو ضابط وستدهش اسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم انني مستعد أن أذهب إلى بيتهم إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم».. وخلال اسبوع استجابت الحكومة الاسرائيلية للمبادرة ووجهت الدعوة الرسمية إلى الرئيس الراحل السادات يوم ١٧ نوفمبر لزيارة القدس.

وذهب الرئيس السادات إلى القدس وألقى خطابه الشهير في الكنيست والذي حدد فيه الحقائق الخمس التالية:

- انه لا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين.
- انني لم أتحدث ولن أتحدث بلغتين ولم أتعامل ولن أتعامل بسياستين ولست ألتقي بأحد إلا بلغة واحدة وسياسة واحدة ووجه واحد.

---

(١) جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب في ١٩٧٧/١١/٩، المضبطة رقم ٣٤، المنعقدة في التاسع من نوفمبر ١٩٧٧، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، ١٩٧٧ «طبعة مؤقتة».

- ان المواجهة المباشرة وان الخط المستقيم هما أقرب الطرق وأنجحها للوصول إلى الهدف الواضح.
- ان دعوة السلام الدائم العادل المبنى على احترام قرارات الأمم المتحدة أصبحت اليوم دعوة العالم كله، وأصبحت تعبيراً واضحاً عن ارادة المجتمع الدولى سواء فى العواصم الرسمية التى تصنع السياسة والقرار أو على مستوى الرأى العام العالمى والشعبى، ذلك الرأى العام الذى يؤثر فى صنع السياسة واتخاذ القرار.
- من أبرز الحقائق وأوضحها ان الأمة العربية لاتتحرك فى سعيها من أجل السلام الدائم العادل من موقع ضعف أو اهتزاز بل انها على العكس تملك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من ارادة صادقة نحو السلام صادرة من ادراك حضارى بأنه لكى نتجنب كارثة محققة علينا وعليكم وعلى العالم كله فانه لابديل عن إقرار سلام دائم وعادل لاتزعزعه الأنواء ولا تعبث به الشكوك وتهزه سوء المقاصد أو إلتواء النوايا.

وقد كان التحرك المصرى نحو السلام المتفرد نتيجة رؤية خاصة للقيادة السياسية المصرية وتحليل واقعى لمعطيات الحاضر ونظرة عميقة للمستقبل من وجهة نظرها، وقد جاء هذا التحرك فى ظل اربعة حقائق أساسية هى:

- التغير فى نظرة القيادة السياسية إلى نتائج الاعتماد على التسليح السوفيتى وثمن ذلك فى تقييد حرية مصر من الحركة والمناورة السياسية.
- اعادة تقييم أهمية دور السياسة الامريكية فى الشرق الأوسط وتأثيرها الكبير على الصراع العربى/الاسرائيلى وضرورة جعلها شريكاً فى السعى نحو البحث عن صيغة أخرى لمعالجة المشكلة. كما ظهر بوضوح أن مصر هى التى تتحمل وحدها أكبر الأعباء الاقتصادية الناجمة عن الصراع المسلح، وأن مطالب التحديث التكنولوجى للقوات المسلحة لمجابهة التقدم التكنولوجى الاسرائيلى يضاعف الأزمة الاقتصادية فى مصر، وان الثروات العربية لاتشارك بالقدر الكافى فى مواجهة مطالب الصراع.
- ان الاحتفاظ بواجهة مظهرية من الوحدة العربية أصبح لايخدم المصالح القومية لان كل دولة من الدول العربية تحكمها نظريات سياسية مختلفة طبقاً لمصالح المعسكر الذى تنتمى إليه، مما أدى لغياب استراتيجية عربية موحدة.
- تفكك الحركة القومية الفلسطينية إلى اتجاهات متعددة وعدم قدرة منظمة التحرير

الفلسطينية على التحكم عسكرياً أو سياسياً فى اتجاهات عمل باقى فصائل المقاومة وبسبب خلافاتهم الداخلية لم يتمكنوا من وضع رؤية استراتيجية ازاء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ولم يتمكنوا من اقامة حكومة لهم فى المنفى تتولى قضيتهم سياسياً ودبلوماسياً، وفى الواقع فان الاتجاه نحو البحث عن أسلوب آخر غير الحرب للتعامل مع مشكلة الشرق الأوسط كان قد بدأ قبل ذلك بوقت طويل عندما قبلت دول المواجهة العربية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧، ثم بموافقة مصر على مبادرة روجرز فى اغسطس ١٩٧٠.

٢ - استراتيچية مصر فى مرحلة صنع السلام

وفى إطار تلك الحقائق التى انتهت إليها القيادة السياسية المصرية كان جوهر استراتيجية مصر فى مرحلة السعى نحو السلام هو التمسك بالأهداف القومية مع تغير الأسلوب ليتمشى مع واقع الظروف الدولية المعاصرة، وطبيعة الصراعات فى العالم كله، وكان هدف مصر هو احتواء اسرائيل حضارياً باستغلال قوى العرب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والايديولوجية حيث ثبت أن نتيجة الجولات العسكرية السابقة كانت لصالح اسرائيل فى غياب الاستراتيجية العربية الموحدة.

ولما كانت القضية الفلسطينية هى جوهر مشكلة الشرق الأوسط ولب الصراع العربى/ الاسرائيلى فقد حددت مصر هدفها النهائى الذى تعمل من أجله وهو الوصول إلى التسوية العملية الشاملة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وبدون التوصل إلى حل المشكلة الفلسطينية فان السلام يعتبر هشاً وغير مستقر.

وانطلاقاً من استراتيجية مصر الشاملة لادارة الصراع فى هذه المرحلة واعتماداً على مواثيق الأمم المتحدة وقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢، رقم ٣٣٨ حددت القيادة السياسية خطوطاً رئيسية تسير عليها فى مرحلة صنع السلام[١] تتضمن:

- السعى إلى سلام شامل وعادل يتم على مراحل مهما طالت مدته.
- ان القضية الفلسطينية هى جوهر الصراع وبدون إيجاد حل لها فإن الصراع سيظل قائماً مهما توصلنا إلى أى اشكال التسوية.
- لاتفريط فى الأرض ولا مناقشة فى السيادة الكاملة على أرض مصر.

---

(١) عبد الستار امين (لواء أح)، استراتيجية مصر بين الحرب والسلام، مجلة اكاديمية ناصر العسكرية العليا، العدد السادس، القاهرة يونيو ١٩٧٩، ص ١٨ - ١٩.

- المحافظة على حرية الارادة المصرية، ورفض التبعية، والتمسك بسياسة عدم الانحياز ونبذ القواعد والأحلاف.
- المحافظة على استمرار التحرك السياسي والدبلوماسي في كافة المجالات وإحباط محاولات اسرائيل للتعويق والمماطلة وكشف أساليبها أمام الرأى العام العالمي.
- الاصرار على إدخال الولايات المتحدة الامريكية كشريك كامل فى المفاوضات على أساس انها تملك القدرة والتأثير الإيجابى للحل.
- قبول اسرائيل كدولة مستقلة في المنطقة داخل حدود ما قبل ١٩٦٧ وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، مع الاستعداد لقبول كافة ضمانات الأمن لكلا الطرفين الاسرائيلى والعربى.
- عدم الدخول فى صراعات جانبية مع دول الرفض العربية أو الاتحاد السوفيتى بشكل يؤثر على السير فى جهود السلام.
- المرونة فى المجالات التكتيكية خلال المفاوضات، مثل حجم القوات ونوعيتها أو فى المدد والتوقيتات.

مؤتمر السلام التحضيرى بالقاهرة:(١)

بعد مبادرة الرئيس الراحل السادات وجهت مصر الدعوة يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ لعقد مؤتمر سلام تحضيرى فى القاهرة يقوم باتخاذ الترتيبات لاستئناف عقد مؤتمر السلام الدولى (فى جنيف) وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ووجهت مصر دعوات رسمية إلى كافة أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، والامم المتحدة، وكذلك إلى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى بوصفهما الراعيين لمؤتمر السلام، ولكن الاتحاد السوفيتى والدول العربية رفضت حضور المؤتمر، وانضمت منظمة التحرير الفلسطينية إلى دول الرفض.

وقد عقد المؤتمر فى القاهرة (بميناهاوس) فى الفترة من ١٤ حتى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٧ وقامت الحكومة المصرية برفع علم فلسطين أثناء انعقاد الجلسة الافتتاحية وقام الوفد المصرى بشرح القضية الفلسطينية وأكد أن السلام الحقيقى لايمكن أن يتحقق دون استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.

(١) وزارة الخارجية المصرية، تقرير انجازات مصر والمسألة الفلسطينية/الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٨٠، القاهرة ١٩٨٠، ص ٤٨

مؤتمر الاسماعيلية:(١)

وكان المؤتمر التالى فى سلسلة الجهود المبذولة للسعى نحو إيجاد تسوية سلمية للصراع العربى/الاسرائيلى هو مؤتمر الاسماعيلية فى الفترة من ٢٥ حتى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ وظهر فيه اختلافاً وتبايناً كبيراً حول مسألة الحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكانت وجهة النظر الاسرائيلية تتلخص فى الآتى:

* ينتخب سكان الضفة الغربية وقطاع غزة مجلساً ادارياً لتوجيه شئونهم الادارية.
* يعين بالمجلس ممثلين لاسرائيل والاردن.
* تكون اسرائيل مسئولة عن الأمن والنظام العام.
* يكون للسكان حق الاختيار بين أن يكونوا مواطنين اسرائيليين أو اردنيين.
* تخويل السكان الاسرائيليين الحق فى شراء الأراضى والاقامة فى هذه المناطق.
* حرية الحركة والنشاط الاقتصادى للاسرائيليين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يكون لسكان هذه المناطق نفس هذه الحقوق فى اسرائيل.
* تتمسك اسرائيل بحقها فى السيادة على هذه المناطق.

وتتلخص وجهة النظر المصرية فى مؤتمر الاسماعيلية فى الآتى:

* تتعهد اسرائيل بالانسحاب من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة.
* يجب على اسرائيل أن توافق على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

ونظراً للتعارض الشديد بين الموقف المصرى والاسرائيلى فقد تم الاتفاق على اقامة لجنتين، احداهما سياسية للنظر فى الإطار الشامل للتسوية بما فى ذلك المسألة الفلسطينية، والأخرى عسكرية للنظر فى النواحى العسكرية المتعلقة بالانسحاب الاسرائيلى من سيناء، وبعد انعقاد اجتماعين رسميين للجنة السياسة فى الفترة من ١٧ - ١٨ يناير ١٩٧٨ أصبح واضحاً ان اسرائيل صممت على اقتراح حلول جزئية ولاتنوى التوصل إلى تسوية كاملة، ولذلك تم استدعاء الوفد المصرى وقطعت المفاوضات.

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٩

مؤتمر قلعة ليدز:

بعد فشل اللجنة السياسية للمؤتمر وتوقف المفاوضات استمرت الجهود الدبلوماسية المصرية لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذى تسعى إليه، ووافقت الولايات المتحدة الامريكية على القيام بدور الشريك الكامل فى المفاوضات وفى إطار الجهود السياسية والدبلوماسية لمصر والولايات المتحدة الامريكية أصبح الطريق ممهداً لاستئناف المفاوضات.

وبدأت المفاوضات فى قلعة ليدز فى الفترة من ١٨ ـ ١٩ يوليو ١٩٧٨ وكان الموقف المصرى أثناء المؤتمر يقضى بالموافقة على عقد اتفاقية سلام مع اسرائيل، اذا ما وافقت الأخيرة على الانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، ولكن المؤتمر لم يتوصل إلى نتائج حاسمة وحال الخلاف حول المشكلة الفلسطينية دون التوصل إلى اتفاق بشأن أى جانب من جوانب التسوية بما فى ذلك الانسحاب من الأراضى المصرية.

٣ ـ التوصل إلى إطار كامب ديفيد:

فى أعقاب مؤتمر قلعة ليدز عادت اسرائيل إلى ممارسة سياسة المراوغة والتعويق، وواصلت بناء المستعمرات فى الأراضى المحتلة، ورفضت القيام بأى لمحة تعبر عن حسن نواياها، بل إنها اقترحت على الولايات المتحدة الامريكية التخلى عن فكرة التوصل إلى التسوية الشاملة والاكتفاء بعقد اتفاقيات مرحلية، وبناء على ذلك طلبت القيادة السياسية المصرية إلى البعثة العسكرية الاسرائيلية التابعة للوفد الاسرائيلى فى اللجنة العسكرية مغادرة مصر يوم ٢٧/يوليو/١٩٧٨، وللتغلب على هذه الأزمة وجهت القيادة السياسية الامريكية الدعوة لعقد قمة ثلاثية فى كامب ديفيد يحضره رؤساء مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

ومع بدء محادثات كامب ديفيد تبلور الموقف المصرى فى شكل مشروع متكامل اشتمل على العناصر الأساسية الآتية:(١)

* الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى المحتلة.
* ازالة المستوطنات الاسرائيلية من الأراضى المحتلة طبقاً لجدول زمنى.

(١) أنس مصطفى كامل (الباحث بمعهد البحوث والدراسات العربية)، الموقف الاسرائيلى قبيل قمة كامب ديفيد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ٥٥، يناير ١٩٧٩، ص ١٩٢

* ضمان الأمن والسيادة والسلام الاقليمى والاستقلال السياسى لكل دولة عن طريق ترتيبات تشمل اقامة مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة القوات ووضع قوات عازلة تابعة للأمم المتحدة على جانبى الحدود ووضع نظام للانذار المبكر على أساس المعاملة بالمثل، وتحديد نوع الاسلحة التى تحصل عليها الدول الأطراف، انضمام الأطراف إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

* تعهد جميع الأطراف بعدم اللجوء للقوة أو استخدامها لتسوية المنازعات وحل ما يثار من منازعات بالوسائل السلمية.

* إلغاء نظام الحكم العسكرى والادارة المدنية الاسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة بمجرد التوقيع على معاهدة السلام، وتنتقل السلطة إلى الجانب العربى على نحو سلمى منظم.

* انسحاب اسرائيل من القدس إلى خط الهدنة المبين فى اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٨، طبقاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بطريق الحرب وتعود السيادة العربية على القدس العربية.

* اقامة علاقات طبيعية بين الأطراف بالتوازى الزمنى مع تنفيذ الانسحاب الاسرائيلى.

* تعهد اسرائيل بدفع تعويضات شاملة عن الأضرار الناتجة عن العمليات التى قامت بها قواتها المسلحة ضد السكان والمنشآت المدنية، وكذلك عن استغلالها للموارد الطبيعية فى الأراضى المحتلة.

* اشتراك ممثلى الشعب الفلسطينى فى محادثات السلام.

* ابرام معاهدة السلام خلال ثلاثة شهور من تاريخ توقيع اعلان المبادىء.

* اشتراك الولايات المتحدة الامريكية فى المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاق.

* ضمان مجلس الأمن لمعاهدات السلام، وتحققه من احترام جميع احكامها وضمانه للحدود بين الأطراف.

* ضمان الولايات المتحدة الامريكية لتنفيذ إطار ومعاهدات السلام.

كذلك يمكن استخلاص الموقف الاسرائيلى قبيل قمة كامب ديفيد من مناقشات مجلس الوزراء الاسرائيلى والكنيست الاسرائيلى وتصريحات المسئولين فى الحكومة

الاسرائيلية[١] على أساس انه يجب ان تكون المفاوضات مباشرة، وألا تتقدم الولايات المتحدة الامريكية بأى اقتراحات، وان تكون الامتيازات متبادلة بين الأطراف، وأن يكون قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وليس أى قرارات أخرى للأمم المتحدة هو الأساس للمفاوضات، مع عدم التحدث عن الضفة الغربية لانها من اختصاص الاردن، وليس لمصر تفويض بالحديث فى هذا الشأن، مع تجاهل موضوع الجولان وان نتائج التفاوض فى قمة كامب ديفيد يمكن ان تنتهى إلى إطار مبادىء وأسس لاتفاقيتين.. أولهما تتعلق بتسوية مع مصر حول سيناء.. وثانيهما تتعلق بالحكم الذاتى الفلسطينى، هذا اضافة إلى التأكيد على عدم مناقشة موضوع القدس الشرقية وضرورة استمرارها موجودة تحت السيطرة الاسرائيلية، مع اعطاء العرب حق الدخول والخروج والاشراف المدنى على المناطق المقدسة العربية.

٤ ـ آثار اتفاقيتى كامب ديفيد على مصر:

على صعيد العلاقات العربية والقضية الفلسطينية[٢]

قطعت العلاقات السياسية والدبلوماسية لجميع الدول العربية عدا السودان والصومال وعمان مع مصر وتم تعليق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية، فكان للاتفاقية آثار خطيرة بالنسبة لعلاقة مصر بالوطن العربى، ويبقى مجرد التوقيع على تلك الاتفاقية بل مجرد التفاوض مع اسرائيل خروجاً على الاجماع العربى الذى اعتبر ان القضية الفلسطينية، وكذا علاقة أى بلد عربى باسرائيل هى من قبيل القضية القومية التى لايجوز لبلد عربى ان يتصرف فيها على نحو منفرد، وخروج مصر على هذا الاجماع يضر الوطن العربى ومصالحه، ولايمكن الادعاء ان معاهدة السلام ليست باتفاق منفرد لأنه من ناحية لم يشترك أى قطر عربى فى المفاوضات التى أدت إليها ولم يوقع عليها أى بلد عربى آخر سوى مصر، فضلاً عن أن مصر لم تكن مفوضة من جانب أى قطر عربى بالتفاوض مع اسرائيل نيابة عنه، والأمر لم يتوقف عند حد خروج مصر من الاجماع العربى بالتوقيع منفردة على صلح مع اسرائيل ولكن ترتب على الاتفاق تحطيم التزامات مصر العربية أيضاً.

وكانت تلك إحدى المسائل المهمة التى اهتم بها المفاوض الاسرائيلى تماماً، ونص

---

(١) المرجع السابق، ص ١٩٥

(٢) عصمت سيف الدولة، هذه المعاهدة، رسالة إلى مجلس الشعب المصرى حول معاهدة كامب ديفيد، بيروت، دار المسيرى ١٩٧٩، ص ٧١

عليها وبوضوح فى معاهدة السلام، إذ من وجهة نظر المفاوض الاسرائيلى كانت أهم مسألة بالنسبة له هى ان يضمن تماماً ان مصر ستلتزم بجميع ما ورد فى الاتفاقية تجاه اسرائيل، طالما ان اسرائيل تلتزم بما ورد فيها تجاه مصر.

وبصرف النظر عن السلوك الاسرائيلى تجاه البلدان العربية الأخرى، أو السلوك العربى تجاه اسرائيل، وفى هذا الإطار كان على المفاوض الاسرائيلى ألا يترك أمام المفاوض المصرى باباً للتحلل من التزاماته بدعوى قيامه بالوفاء بالتزامات سابقة مع أطراف أخرى، وفى الوقت نفسه يجبره بنص المعاهدة على ألا يدخل فى التزامات فى المستقبل تتعارض مع الالتزامات الواردة فى هذه الاتفاقية، بل أكدت المعاهدة صراحة أيضاً على انه فى حالة تعارض الالتزامات السابقة لأى طرف مع الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة، فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هى التى تكون ملزمة ونافذة، ونظراً لأهمية هذا الموضوع، نورد نص المادة التى نظمت احكامه من المعاهدة وهى المادة السادسة والتى تقول:

* لاتمس هذه المعاهدة ولايجوز تفسيرها على أى نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.
* يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.
* كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكى تنطبق فى علاقاتهما احكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التى يكونان من أطرافها بما فى ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.
* يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.
* مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من الالتزامات الأخرى، فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة.

ومعنى ذلك ان المعاهدة تلزم مصر بنقض التزاماتها السابقة تجاه الأقطار العربية لان حل هذه الالتزامات كان يتعلق بدور مصر فى التصدى للمخطط الصهيونى ومقاومته بكافة الوسائل، اما وقد وضعت هذه الاتفاقية أسس «السلام» بين مصر واسرائيل وبدون انتظار للبلدان العربية، وأصبح لها أولوية على كافة الالتزامات الأخرى، فان مصر

تصبح بنص هذه المعاهدة فى وضع لاتستطيع فيه الوفاء بالتزاماتها العربية إذا ما تعرض أحد الأقطار العربية للعدوان الاسرائيلى[١] مثلاً أى ان مصر تصبح بعبارة أخرى دولة محايدة فى الصراع العربى الاسرائيلى منذ بدء سريان هذه الاتفاقية[٢] .

غير أن المتأمل الدقيق لنصوص الاتفاقية سوف يكتشف ان الاتفاقية تلزم مصر فى الواقع بما هو أكبر من الحياد وتجبرها على أن تكون طرفاً منحازاً لاسرائيل ضد البلدان العربية، لان اعتراف مصر القانونى باسرائيل وتطبيع العلاقات معها فى الوقت الذى يستمر فيه الصراع بين اسرائيل وبين باقى البلدان العربية قائماً، وهو صراع أساسه الشرعية لانه يدور حول أرض واحدة يدعى كل طرف انه صاحب الحق الأوحد فيها ويصبح الاعتراف بالحق الاسرائيلى بالتالى انكساراً للحق الفلسطينى ولايخفى على أحد ان اقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل والتزام مصر باستمرارها حتى فى حالة اندلاع حرب بينها وبين أى قطر عربى، فان مصر لاتصبح فقط غير منحازة ولكن متعاونة مع اسرائيل بطريقة غير مباشرة، وقد حدث هذا الوضع بالفعل أثناء الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ ، حيث كانت مصر تلتزم بتوريد ما تعاقدت عليه مع اسرائيل من نفط مصرى تستخدمه اسرائيل وقوداً للحرب ضد الفلسطينيين واللبنانيين، ولكى لايظهر الرئيس الراحل السادات بمظهر الموقع على حل منفرد فقد وقع فى كامب ديفيد إلى جانب إطار معاهدة السلام بين مصر واسرائيل «إطاراً آخر للسلام فى الشرق الأوسط»، وقد تضمن هذا الإطار ما تصورت مصر انه حل للقضية الفلسطينية التى هى لب النزاع فى الشرق الأوسط، وبتوقيعها على هذا الإطار حاولت دفع الاتهام عن انها قد أقدمت على حل منفرد وان ما وقعت عليه هو حل شامل للقضية برمتها.

والواقع ان هذا الادعاء ينافى الحقيقة فى أساسها، فمن ناحية لايعتبر «إطار السلام فى الشرق الأوسط» حلاً للقضية الفلسطينية، ومن ناحية أخرى فان الربط بين الحل المصرى والحل الفلسطينى هو ربط مشوه يضر بقضية السلام فى الشرق الأوسط ويحقق لاسرائيل أهدافها على حساب العرب. كما ان إطار السلام فى الشرق الأوسط الذى وقعت عليه مصر فى كامب ديفيد ليس حلاً للقضية الفلسطينية، لأن جوهر القضية الفلسطينية يتمثل فى أراضى اغتصبت وشعب شرد من أرضه بلا وجه حق، وبالتالى فان الحل العادل للقضية الفلسطينية يتمثل فى عودة الحق إلى أصحابه، وحتى لو افترضنا أن جوهر

(١) وذلك مثل ما حدث فى غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ - حيث لم تستطع مصر تقديم أى معاونة للبنان.

(٢) محمد ابراهيم كامل، مذكرات محمد ابراهيم كامل، الحلقة ٣٣، الشرق الأوسط، باريس، ١٩٨٢/١/٢٠.

التسوية بامكانها التوصل إلى «حل توفيقى تاريخى نهائى» يقوم على أساس اقتسام الوطن الفلسطينى واقامة دولتين مستقلتين عليه احداهما فلسطينية عربية والأخرى اسرائيلية يهودية، فاننا نجد أن إطار السلام في الشرق الأوسط والقائم على مفهوم الحكم الذاتى لايحقق مثل هذا الهدف المتواضع والأكثر من ذلك فانه لايفتح حتى الطريق أمام تحقيق هذا الهدف تدريجياً، فهذا الإطار لايتعامل مع الضفة الغربية وغزة باعتبارهما أراضى محتلة ١٩٦٧ شأنهما فى ذلك شأن سيناء مثلاً، بحيث يمكن أن تكونا موضوعا للمقايضة على أساس عودة الأرض فى مقابل الاعتراف باسرائيل وضمانات أمن لها، ولكنها تتبنى بالكامل خطة بيجين للحكم الذاتى التى اقترحها فى الأول من ديسمبر ١٩٧٧ والتى تقوم على أساس التفرقة بين السكان والأرض[١] وتوافق اسرائيل على أن يتمتع سكان الضفة وغزة بحكم ذاتى له سلطات محدودة إلا أنها ترفض تماماً أن تتنازل عن سيادتها على هذه الأرض لانها تعتبرها أرضاً محررة وجزءاً لايتجزأ من أرض اسرائيل. واذا كان صحيحاً ان الإطار الذى اتفق عليه فى كامب ديفيد لم يعترف لاسرائيل بسيادتها على الأرض الفلسطينية، فانه فى الوقت نفسه لم يعترف للفلسطينيين بحقهم فى السيادة على تلك الأرض، وبالتالى فقد ترك موضوع السيادة معلقاً لتحسمه المفاوضات التى يضع الإطار الاجراءات الخاصة بها.

هذا ولايمثل إطار الحكم الذاتى أى اعلان للمبادىء التى سوف تجرى المفاوضات على أساسها، انه مجرد دعوة للتفاوض، والالتزام الوحيد الذى قبلته اسرائيل للتوقيع عليه فى كامب ديفيد هو التزام بالتفاوض، لكن الاجراءات التى حددها لإطار المفاوضات تعطى لاسرائيل حق الفيتو فيما يتعلق بتقرير مستقبل السيادة على تلك الأراضى الفلسطينية.

وكما يقول الدكتور فايز صايغ فانه بالموافقة على اجراء المفاوضات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتعديل الوضع القائم، فإن مصر والولايات المتحدة تكونان قد وافقتا فعلياً فى كامب ديفيد على السماح لاسرائيل بمنع أى تغيير فى وضع الضفة الغربية وغزة طالما رغبت فى ذلك[٢] ، وبهذا تستطيع اسرائيل وحدها ان تقرر كيفية ومعدل التغيير الذى تسمح به، والواقع أن تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلى الأسبق (بيجين) عقب

---

(١) عبد العليم محمد، الحكم الذاتى والأراضى المحتلة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة ١٩٨٠

(٢) Fayez. A. Sayegh. The Camp David, Frame Wark For Peace, paper presented. at Arab American AssoSciation of univer sity Graduates, Annual Conycntion.

التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد وكذلك تصريحات ديان وغيرهما من المسئولين الاسرائيليين لم تترك أى مجال للشك حول النوايا الاسرائيلية تجاه هذه القضية. وكان تصريح ديان للاذاعة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٨ غنياً بالأدلة، فقد قال ديان «ما اتفقنا عليه فى كامب ديفيد هو ألا تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة»(١).

واذا طالب طرف عربى آخر (الاردن مثلاً) بالسيادة على هذه الأراضى نستطيع نحن من جانبنا أن نطالب بالسيادة الكاملة عليها، ولنفترض انهم طالبوا وأننا طالبنا فستكون النتيجة هو استمرار الوضع القائم، رغم ان إطار السلام فى الشرق الأوسط ينص على أن الحل الذى تسفر عنه المفاوضات يجب أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومطالبه العادلة، إلا أنه لم يتضمن تعريفاً لهذه الحقوق بل انه قد استبعد عملياً أهم هذه الحقوق وهى حقوق السيادة والوطن وحق تقرير المصير والعودة، بل ان اتفاقيتى كامب ديفيد لم تستطيعا حتى أن تنتزعا اعترافاً صريحاً أو التزاماً بعدم انشاء مستوطنات جديدة أو تجميد المستوطنات القائمة طوال فترة المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى.

من ناحية أخرى فإن الأطراف المدعوة للتفاوض هى الاردن بالاضافة إلى مصر واسرائيل والولايات المتحدة وممثلين عن الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين باتفاق مشترك، ومعنى ذلك استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية تماماً من عملية التفاوض.

وبذلك تكون مصر قد نقضت مرة أخرى التزاماً عربياً كانت قد ربطت نفسها به فى مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ وهو اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، أى أن مصر وافقت فى كامب ديفيد على اجراء مفاوضات تقرر مستقبل الشعب الفلسطينى بدون الممثل الشرعى والوحيد لهذا الشعب، فضلاً عن ذلك فقد قررت مصر لنفسها حقاً لاتملكه حين وافقت فى الاتفاق التكميلى الخاص بالحكم الذاتى، وهو جزء لايتجزأ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية «انه فى حالة اذا ما قدر الاردن عدم الاشتراك فى المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر واسرائيل» بل أكثر من ذلك تضمنت المعاهدة تعهداً من مصر بأن تكفل عدم صدور أى فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر(٢)،

---

(١) Bloominatan Minnesota, 28 October 1978, pp 7-8 1 bid, p. 8

(٢) د. حسن نافعة، مصر من الصراع المحتوم إلى التسوية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٨٠

فالمقصود بالقوات المرابطة على أراضيه هي بالطبع احتمالات تواجد قوات لمنظمة التحرير الفلسطينية ومعنى ذلك أن مصر طبقاً لهذه المعاهدة ستمنع أى نشاط فلسطينى مسلح من أراضيها، بل سوف تتحول مصر إلى طرف إيجابى فى البحث عن وتصفية النشاط الفلسطينى المسلح.

والواقع ان الحل الذى قبلته مصر للمشكلة الفلسطينية كان حلاً اسرائيلياً ولم يكن حلاً فلسطينياً أو عربياً بأى معيار، فالحكم الذاتى الادارى للفلسطينيين فى الضفة وغزة يقدم حلاً لمعضلة التناقض بين الاعتبارات الديموغرافية الممثلة في جود مليون فلسطينى يعيشون فى الضفة وغزة بالاضافة إلى نصف مليون آخرين يعيشون داخل اسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ وبين رغبة اسرائيل فى المحافظة على «نقاء» الدولة اليهودية داخل أرض اسرائيل الكبرى Eretz Israel[١] فاسرائيل ترفض دمج هذا الكم الفلسطينى الذى يتزايد بمعدلات أكبر من معدلات تزايد اليهود داخل النسيج السياسى والاجتماعى للدولة الاسرائيلية لأنه يهدد بنسف الدولة اليهودية من أساسها وفى الوقت نفسه تريد تحقيق الأمل الصهيونى فى دولة اسرائيل الكبرى.

وفى هذا الإطار يصبح الحكم الادارى للسكان الفلسطينيين حلاً سعيداً لهذا التناقض من وجهة النظر الاسرائيلية ويوفر على اسرائيل التكلفة الباهظة «للحل النهائى» للمشكلة الفلسطينية الذى يقترحه بعض غلاة الصهيونية والذى يتمثل ببساطة فى إبادة هذا الشعب أو إجباره على الرحيل نهائياً.

وحتى اذا سلمنا أن مصر لم تقر بالمفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى وانها اعتقدت انه يمكن من خلال المفاوضات تطوير هذا المفهوم بما يفتح الباب أمام حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وتأجيل قضية تمثيل الشعب الفلسطينى إلى مرحلة لاحقة، فان اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لم تحقق من الناحية العملية أو القانونية أى نوع من الربط بين التقدم على طريق تنفيذ المعاهدة والتقدم على تنفيذ الحكم الذاتى طبقاً للمفهوم المصرى له فلم تنص المعاهدة مثلاً على وقف عملية التطبيع أو تأجيلها اذا لم يحدث تقدم على طريق الحكم الذاتى.

وهنا يأتى مغزى إصرار الحكومة الاسرائيلية على بداية عملية التطبيع مع مصر قبل الانتهاء من الانسحاب الاسرائيلى بسنتين كاملتين.

---

(١) Fayez, A. Sayegh, Op.cit.p.p 3-5

فالتطبيع مع مصر يرتبط فى ادراك اسرائيل، وفى النصوص القانونية، بالانسحاب من سيناء فقط ولا علاقة له بالحكم الذاتى اذا تعثرت مفاوضات الحكم الذاتى، التى حدد لها مدة عام وبسبب تعنت اسرائيل لاتستطيع مصر أن توقف عملية التطبيع بينها وبين اسرائيل، لانه لو حدث هذا فان اسرائيل ستوقف عملية الانسحاب من سيناء وهو ما كانت مصر تحرص عليه فى المقام الأول.

وبهذا تمكنت اسرائيل ليس فقط من ان تحصل على توقيع مصر على اتفاقية لايقبلها الشعب الفلسطينى ولكن أيضاً ان تفصل تماماً بين هذه الاتفاقية وبين ما يجرى على العلاقات الثنائية مع مصر[١].

بقيت نقطة أخيرة حول هذا الموضوع وهو ان مصر لم تحصل من اسرائيل على أى التزام بسلوك محدد تجاه البلدان العربية فى مقابل اعتراف مصر بها والتزامها بعدم اللجوء إلى القوة لحل الخلافات بينهما والتطبيع الكامل للعلاقات، وبالتالى تمكنت اسرائيل من أن تفصل تماماً بين ما يجرى على الجهة المصرية وما يجرى على الجهات الأخرى، وهكذا تكون أمام اتفاقية سلام منفصلة مع اسرائيل لاتحقق لمصر السيادة الكاملة على أراضيها أو إطار لحل المشكلة الفلسطينية لا يقبلها الشعب الفلسطينى دون التزام اسرائيلى محدد بعدم الاعتداء على البلدان العربية المجاورة.

كانت اسرائيل تهدف إلى اخراج مصر من الصراع العربى والتفرغ لفرض شروطها بالقوة المسلحة على بلدان الجبهة الشرقية وهو ما حصلت عليه اسرائيل بالكامل.

كذلك أحب أن أتطرق لنقطة أخرى وهى تأثير هذه الاتفاقية على علاقات مصر مع الدول العربية، ويمكن توضيح ذلك فى النقاط التالية:

- نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس.
- محاولة تعليق عضوية مصر فى حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامى، ومنظمة الوحدة العربية.
- إيقاف تقديم أية قروض أو إيداعات أو ضمانات أو تسهيلات مصرفية أو مساهمات أو مساعدات مالية أو فنية إلى مصر ومؤسساتها.
- منع التبادل التجارى مع المؤسسات الحكومية المصرية خاصة التى تتعامل مع اسرائيل.
- افتقاد مصر لقوة الاجماع العربى الذى كانت تحظى به.

(١) د. حسن نافعة، المرجع المشار إليه، ص ٨١

على صعيد الاستقلال الوطني:

أول ما يلاحظ على الاتفاقية انها لم تفصل بين الانسحاب من سيناء وبين العلاقات المصرية الاسرائيلية لما بعد الانسحاب، فربطت المعاهدة ربطاً وثيقاً محكماً بين عملية الانسحاب وبين التطبيع الكامل للعلاقات بين مصر واسرائيل سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وبالتالي لم تصبح قضية الانسحاب في مفهوم المعاهدة مرتبطة بالقاعدة القانونية الدولية القاضية بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة المسلحة، على اعتبار ان الوجود العسكري الاسرائيلي هو وجود غير شرعي ويمثل اعتداء على السيادة المصرية وانما تمت مكافأة اسرائيل على هذا الانسحاب بالتطبيع الكامل للعلاقات معها، وبهذه الطريقة تكون المعاهدة قد اعترفت بطريقة غير مباشرة بأن حرب يونيو ١٩٦٧ كانت حرباً دفاعية ولم تكن عدواناً مسلحاً. والقبول بتطبيع العلاقات مع اسرائيل، حتى من حيث المبدأ، يتجاوز بكثير نصوص القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والذي صدر عن مجلس الأمن، لان هذا القرار لم يتضمن أكثر من انتهاء حالة الحرب والاعتراف القانوني ولم يشر من قريب أو بعيد إلى تطبيع العلاقات. إذ أن مسألة التطبيع هي مسألة وثيقة الصلة بسيادة الدولة وحدها، لها أن تقررها أو لاتقررها طبقاً لما تراه محققاً لمصالحها الوطنية، فضلاً عن أن قبول مصر إنهاء حالة الحرب بمجرد تبادل وثائق التصديق عليها ودون الربط بين سريان مفعول هذا الإنهاء وبين الانسحاب الاسرائيلي الكامل يعني التنازل الفوري عن حق مصر المعترف به دولياً في الدفاع الشرعي عن سلامة أراضيها الذي نشأ واستمر قائماً منذ ٥ يونيو ١٩٦٧، وبالتالي اضفاء الشرعية الدولية على الاحتلال الاسرائيلي لسيناء وانتظار ثلاث سنوات إلى أن تفي اسرائيل بالانسحاب[١] من ناحية أخرى فقد كان قبول مصر تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء مع اسرائيل قبل انتهاء الاحتلال الاسرائيلي يمثل اهانة ضخمة للكرامة المصرية، وهو عامل أدى إلى تفجير السخط الشعبي على الاتفاقية.

أما الملاحظة الأساسية الثانية على تلك الاتفاقية فهي انها قيدت من حرية إرادة مصر في ممارسة السيادة الكاملة على سيناء بعد عودتها لمصر وانسحاب القوات الاسرائيلية، فمصر لايجوز لها طبقاً لهذه الاتفاقية أن تبعث بقوات إلى سيناء أكثر من القوات المحددة في الاتفاق فقد حرمت بعض المناطق عسكرياً على مصر فلايجوز أن يكون لها تواجد بها غير التواجد المدني وتواجد أجهزة الشرطة، والواقع ان ما يقرب من أربعة أخماس سيناء قد أصبح منزوع السلاح، بالاضافة إلى ذلك فانه لايجوز لمصر أن

---

(١) عصمت سيف الدولة، هذه المعاهدة - المرجع المشار اليه - ص ٧١

تنشىء أى مطارات حربية على أى جزء من أرض سيناء أو موانىء عسكرية على أى من شواطئها ولايحق لاسطولها الحربى استخدام الموانىء الموجودة فيها فعلاً، وهذا يجعل سيناء فى الواقع أرضاً مفتوحة بلا دفاع أمام الغزو الاسرائيلى ان ارادت اسرائيل اعادة احتلال سيناء لأى سبب من الأسباب، فضلاً عن ذلك فقد وافقت مصر على وجود قوات متعددة الجنسيات فى أماكن معينة من سيناء وهى قوات لايجوز لمصر منفردة أن تطلب انسحابها، وبذلك تحولت هذه القوات إلى قوات احتلال أجنبى من حيث الواقع، وهو احتلال دائم لانه غير مشروط بمدة محددة، وربما كان أخطر ما تضمنته الاتفاقية من قيود على الارادة المصرية هى أنها جعلت من الحكومة المصرية طرفاً حارساً ونشطاً لحساب اسرائيل والصهيونية العالمية، فالفقرة الثالثة من المادة الثالثة من المعاهدة تلزم الحكومة المصرية بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل من أفعال الحرب، أو الأفعال العدوانية، أو النشاط الهدام، أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى أى مكان، وتتعهد بأن تكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة. كما تنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من البروتوكول على أن يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح، وتمنع طرق الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر.

وينطوى تعبير «النشاط الهدام» الذى ورد بالاتفاقية والدعاية المعادية الذى ورد بالبروتوكول على معان يمكن أن تتسع كثيراً لتقييد حرية الفكر والعقيدة وكل ما يتصل بالنظرة الايديولوجية أو السياسية تجاه اسرائيل والصهيونية.

كذلك اذا نفذت المعاهدة بحذافيرها نصاً وروحاً سوف يكون على الحكومة المصرية ان تصدر قانوناً يحرم كل من يحرض أو يقوم بعمل عدائى مضاد للصهيونية واسرائيل(١).

من هنا يمكن القول أن الأمة العربية فقدت الدولة الرائدة التى تقوم بتحقيق التضامن بين الدول العربية بعضها ببعض ولم تنجح محاولات كافة الدول العربية التى حاولت القيام بدور مصر القيادى مما أضعف الأمة العربية لافتقادها للدولة التى تقوم بهذا الدور فى الصراع العربى الاسرائيلى، كما اتبعت الدول العربية نظام المحاور، فبعد ان كانت كتلة واحدة ظهر فى الساحة بعض المحاور والتجمعات مثل مجلس التعاون الخليجى.

---

(١) عصمت سيف الدولة، المرجع المشار إليه، ص ١٠٢

٥ ـ آثار اتفاقيتى كامب ديفيد على اسرائيل:

- تفتت وتصدع العالم العربى وفقده لما كان يتمتع به من قوة نتيجة لاجتماع شمله خلال فترة حرب اكتوبر ١٩٧٣.
- سعت إلى تحييد أكبر دولة عربية ذات تأثير مسموع وقوة مؤثرة فى كافة المجالات والمحافل الاقليمية والدولية وهى مصر وما كان ليتحقق لها حياد مصر واخراجها من الساحة العربية وتخليها عن دورها القيادى فى الدائرة العربية طوال زمن طويل ما لم توقع هاتين الاتفاقيتين.
- واكب توقيع الاتفاقيتين ازدياد تقارب الولايات المتحدة مع اسرائيل وازدياد قوة الترابط بينهما وضمان اسرائيل التأييد المطلق لأى خطوة من خطواتها المستقبلية مهما اتسمت خطواتها فى سياستها العدوانية أو العنف ضد جيرانها وأبرز نتائج هذا التحالف هو اعتداء اسرائيل على جنوب لبنان وتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة وقصف مقر منظمة التحرير فى تونس.
- تفرغ اسرائيل للنمو الاقتصادى والبعد نسبياً عن حالة التوتر بعد تحييد الجبهة المصرية والتفرغ كلية نحو تهويد باقى المناطق المحتلة وتفريغ الفلسطينيين منها.
- محاولة فتح السوق المصرية للمنتجات الاسرائيلية نتيجة للتطبيع الذى يسير بخطوات متثاقلة وبطيئة وكان مبررهم لذلك أن السوق المصرية كبيرة وتستطيع إستيعاب أى منتجات اسرائيلية.

تحليل لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية

إن الصراع العربى/الاسرائيلى يعتبر صراعاً بين قوتين مختلفتين فى القيم والأهداف، ومنذ أن بدأ هذا الصراع فى بداية القرن العشرين وأخذ شكلاً مسلحاً، فان اسرائيل تحقق المكاسب تلو المكاسب وتساعدها على ذلك مواقف الدول العربية التى اتسمت بالسلبية وعدم استغلالها لامكاناتها الهائلة.

وكان لابد من البحث عن اسلوب آخر للتعامل مع هذا الصراع ولو لفترة زمنية تستطيع فيها مصر ان تعيد ما دمرته حروب الثلاثين عاماً الماضية، ولم تجد القيادة

السياسية المصرية سبيلاً إلى ذلك إلا الطرق الدبلوماسية، فكانت جهود السلام التى أسفرت عن اتفاقية كامب ديفيد وتبعها التوقيع على معاهدة السلام المصرية/الاسرائيلية التى أنهت الصراع المسلح بين مصر واسرائيل.

وسوف نتناول فى هذا القسم عرضاً موجزاً لمحتويات المعاهدة، ثم نلقى الضوء على موقف الدول العربية ونظرتها لها، وأخيراً نتعرض لآثار السلام بإيجاز على كل من مصر واسرائيل فى المجالات المختلفة.

أولاً: تحليل لمعاهدة السلام:

١ - تطبيقاً لما تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد وقعت كل من مصر واسرائيل معاهدة السلام فى السادس والعشرين من مارس ١٩٧٩.

- تتألف المعاهدة من ديباجة وتسع مواد أساسية وألحقت بها بعض الملاحق والوثائق الخاصة ببروتوكول انسحاب اسرائيل من سيناء، وترتيبات الأمن، وتطبيع العلاقات وكذلك تفسيرات لبعض المواد، كما ألحق بها الخرائط التوضيحية اللازمة.
- ان المعاهدة ما هى إلا خطوة على طريق السلام الشامل فى المنطقة وفتحت فرص السلام بين اسرائيل وأى من جيرانها العرب (الفقرتان ٤، ٦ من الديباجة).
- يتميز الانسحاب من سيناء بالشمول سواء للقوات العسكرية أو المدنيين وتصفية المستوطنات بما يترتب عليه ممارسة مصر لسيادتها على كل سيناء.
- ان مصر حرصت على عدم المساس بوضع قطاع غزة (أرضاً محتلة يمكن التفاوض بشأنها مثل الضفة الغربية) حيث نصت المادة الرابعة على أن الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هى الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة.
- ان ترتيبات الأمن المتبادلة تحقق الحد الأقصى لأمن اسرائيل وأمن مصر نسبياً بما تضمنته من اقامة مناطق محدودة التسليح فى الأراضى المصرية والاسرائيلية، كما ان هذه الترتيبات ذات طابع مؤقت يمكن تعديلها بناء على طلب أحد الطرفين (المادة الرابعة) وحرصت مصر على ان تتضمن التغييرات الرسمية فى المحضر المتفق عليه ان يتم اعادة النظر فى هذه الترتيبات خلال ثلاثة شهور من طلب أحد الطرفين، وهذا يتيح لمصر طلب اعادة توزيع وتعديل

حجم القوات فى سيناء فى المستقبل على ضوء تطور عملية السلام.

- ان المعاهدة حققت أولى خطوات حل القضية الفلسطينية بتوقيع الاتفاق التكميلى الذى يستهدف اقامة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ان الالتزام الامريكى بالمشاركة فى جهود التسوية سوف يتيح فى المستقبل إيجاد فرصة أكبر لإيجاد صيغة لحل النزاع العربى الاسرائيلى.
- ان المعاهدة فرضت على اسرائيل لأول مرة - قبول الانسحاب من كل الأراضى المصرية المحتلة - ويمكن المطالبة فى أى مفاوضات مقبلة بتطبيق هذا المبدأ على باقى الأراضى العربية المحتلة فى إطار التسوية الشاملة.
- تعتبر المعاهدة أول تجربة لإيجاد اسلوب آخر لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى يمكن الاستفادة من إيجابياتها وتفادى سلبياتها فى أى تعامل مع الولايات المتحدة الامريكية أو اسرائيل مستقبلاً فى طريق التسوية الشاملة.

٢ - ويمكن أن نقول أيضاً ان المعاهدة حققت من وجهة النظر الاسرائيلية الآتى:

- اكتسابها لشرعية الوجود فى المنطقة، مع تحقيق ضمانات أمن كافية كانت دائماً تسعى إليها.
- نجحت فى تحييد الجبهة المصرية التى تعتبر أقوى الجبهات المعادية لها، وبذلك يمكن أن تعمل بحرية على الجبهات الأخرى.
- ان نصوص المعاهدة لم تلزم اسرائيل فى نص مباشر بتحقيق الحكم الذاتى الفلسطينى وانما جاء هذا الاتفاق فى خطاب متبادل وبذلك يمكنها المماطلة والتسويف فى هذا الموضوع.
- ضمنت حرية الملاحة فى قناة السويس وخليج العقبة وكذلك العبور الجوى لطائراتها فى الأجواء المصرية، وهذا يتيح لها تنمية اقتصادها.
- ان المعاهدة لم تلزم اسرائيل بأى التزامات خاصة بالقدس وبذلك فانها تحقق أهداف اسرائيل فى اتخاذها عاصمة لها (وهذا ما تنبهت إليه مبادرة الرئيس السابق ريجان[1]) وتعتبر أحد إيجابيات هذه المبادرة.
- ان اسرائيل تعتبر هذه المعاهدة سلاماً منفرداً مع مصر ولا يلزمها بأى التزامات

(١) اعلن الرئيس الامريكى السابق ريجان - لمبادرته فى اول سبتمبر ١٩٨٢، لتسوية النزاع العربى/الاسرائيلى وقد نصت فى احدى فقراتها على «تظل القدس غير مجزأة - ويتقرر وصفها النهائى عن طريق التفاوض»

مع الدول العربية الأخرى، إلى ان تحقق مع هذه الدول تسوية سلمية.

- ان اتمام المعاهدة خارج جهود الأمم المتحدة لايلزم اسرائيل بأى التزام يجمع عليه المجتمع الدولى، وفى نفس الوقت فان ضمانات الولايات المتحدة الامريكية وحدها لتنفيذ المعاهدة يحقق لاسرائيل امكانية التدخل الامريكى إلى جانبها فى حالة خرق أو التهديد بخرق بند من بنود المعاهدة.

ثانياً: موقف الدول العربية ونظرتها للمعاهدة:

١ - لقد عارضت الدول العربية (عدا السودان وعُمان) النتائج التى توصلت إليها جهود السلام، وان اختلفت حدة التعبير عن معارضتها، وتباينت ردود الفعل بين الانتقادات الحادة من جانب مجموعة الرفض التى تزعمتها العراق، وبين الاعلان عن مواقف محددة بشكل متحفظ بزعامة المملكة العربية السعودية، وإلى جانب الكتلة المعارضة عبرت بعض الدول عن مواقف محايدة من بينها المغرب وموريتانيا، ويمكن تقسيم موقف الدول العربية طبقاً لما ظهر من مؤتمر بغداد فى ٣ نوفمبر ١٩٧٨ كالآتى:

- **الجناح العربى:**

ويضم العراق، وسوريا، اليمن الجنوبية، الجزائر، ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتعاطفت أو تعاونت معها المملكة الاردنية الهاشمية، وقد هاجمت هذه الدول معاهدة السلام واعتبرتها لم تسفر عن أى نقاط لصالح القضية الفلسطينية وانها تمس صميم عروبة القدس.

- **الجناح السعودى:**

ويضم السعودية، ودول الخليج عدا عمان، واتسم موقف هذه الدول بالاعتدال النسبى والدبلوماسية الهادئة، وان كانت هذه الدول قد تخلت عن موقف الاعتدال بعد مؤتمر بغداد.

- **لبنان:**

اعترضت على كامب ديفيد ومعاهدة السلام لانها ترى ان الاتفاقيتين قد اغفلت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وان معاهدة السلام قد ذكرت الشعب وغفلت الأرض.

• تونـــس:

كان اعتراضها على أساس ان المعاهدة لم تنص على قيام دولة فلسطينية وعدم احترام الاجماع العربى، كما ان المعاهدة لم تستجب لمطالب الشعوب الاسلامية فيما يتعلق بالقدس.

٢ - وان كان لنظرة الدول العربية إلى جهود السلام ما يبرز اعتراضها إلا أن هذه الدول لم تدرك ولم تعى ما يدور فى العالم من متغيرات فى الظروف الدولية. إذ أن جميع دول المواجهة العربية قد وقعت مع اسرائيل - خلال الثلاثون عاماً السابقة على معاهدة السلام - جميع أنواع الاتفاقات (هدنة - وقف اطلاق النار - فض اشتباك - وضع مراقبين دوليين على الحدود) إلا انهم مازالوا يرفضون الوجود الاسرائيلى، وهو أمر لايجدى فى إطار الحقائق الفعلية للتواجد الحقيقى لاسرائيل فى المنطقة واستفادتها من حالة الحرب والتوسع ثم فرض الأمر الواقع، ويمكننا القول بأن جميع الدول العربية تتفق على ضرورة اقامة الدولة الفلسطينية والسعى نحو السلام، ولكن الخلاف كان فى الاسلوب الذى اتبعته مصر للوصول إلى السلام، ولو أن جميع الدول العربية آزرت وعضدت جهود السلام فى ظل استراتيجية عربية شاملة محددة الأهداف لكانت النتائج التى يتم التوصل إليها أفضل بكثير مما تم التوصل إليه بجهود مصر وحدها.

ثالثاً: الأحداث التى تلت توقيع معاهدة السلام

إن الصراع العربى/الاسرائيلى يتأثر ويتحدد فى جميع مراحله بثلاثة أبعاد رئيسية، هى الصهيونية العالمية واسرائيل من ناحية، العرب والفلسطينيين من ناحية أخرى، ثم الدول العظمى ذات المصلحة والتأثير والتوجيه من ناحية ثالثة.

ومنذ توقيع معاهدة السلام المصرية/الاسرائيلية وحتى نهاية التسعينيات طرأت على المنطقة تطورات ومتغيرات كثيرة سوف يكون لها أكبر الأثر على مستقبل الصراع بين العرب واسرائيل، وكان الغزو الاسرائيلى للبنان فى الخامس من يونيو ١٩٨٢ أبرز تلك التطورات ثم ما تبعه من تقديم مبادرة امريكية للتسوية السلمية، وكذلك النتائج التى توصل إليها مؤتمر القمة العربى بمدينة (فاس) عام ١٩٨٢ وتقديمه لمبادرة عربية لتسوية الصراع، وسوف نتعرض لتلك المتغيرات بالتحليل فى إيجاز ونلقى مزيداً من الضوء على تأثيرها فى مستقبل الصراع.

أولاً: سياسة اسرائيل بعد معاهدة السلام:

١ ـ لقد تحكمت نظرة اسرائيل لمعاهدة السلام باعتبارها حلاً منفرداً مع مصر فى صياغة سياستها وقراراتها وحاولت أن تفرغ اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام من مضمونها وتفصل بين السلام مع مصر ومفهوم التسوية الشاملة بالسعى فى اتجاهين متوازيين. الأول تنفيذ التزاماتها على الجبهة المصرية، والاتجاه الثانى هو الحيلولة دون التوصل لتنفيذ الشق الثانى من اتفاقية كامب ديفيد وهو يحقق الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن وجهة نظرى فان سياسة اسرائيل العدوانية التوسعية لم تتغير كثيراً بعد توقيع معاهدة السلام ويؤيد هذا الرأى ما تلاها من أحداث مثل تدمير المفاعل النووى العراقى فى يونيو ١٩٨١ واعلانها ضم هضبة الجولان السورية فى ديسمبر ١٩٨١ ثم عدوانها على لبنان من يونيو ١٩٨٢ .

٢ ـ تنفيذ اسرائيل لالتزاماتها على الجبهة المصرية:

فى السادس والعشرين من ابريل عام ١٩٨١ اتمت اسرائيل انسحابها من سيناء، ولكنها كانت فى قلق شديد من احتمال تراجع مصر عن سياستها السلمية وعرقلتها لتطبيع العلاقات، وكذلك خوفها من احتمالات عودة ربط مصر بالجهود العربية للتسوية. كل ذلك جعلها تثير كثيراً من المشاكل قبيل اتمام عملية الانسحاب بهدف اشعار مصر بالحساسية الشديدة تجاه أى تحول أو تغير فى السياسة المصرية مستقبلاً، ولقد كانت الخلافات التى أثارتها اسرائيل مع مصر حول مسألة (طابا) تمثل جزءاً من خطتها للاعداد لمرحلة ما بعد الانسحاب، فقد هدفت إلى الإبقاء على وضع (طابا) معلقاً حتى تستخدمها للمناورة السياسية وتجميد أى جهود للبدء فى توسيع عملية السلام[1] .

ويمكن القول بأن تنفيذ اسرائيل لالتزاماتها على الجبهة المصرية كان من منطلق نظرتها لمعاهدة السلام باعتبارها حلاً منفرداً مع مصر لايلزمها بأى قيود فى حركتها على الجبهات الأخرى ولايلزمها أيضاً بالشق الثانى من التسوية الشاملة وهو حل المسألة الفلسطينية وتحقيق الحكم الذاتى الكامل.

٣ ـ عرقلة اسرائيل لمباحثات الحكم الذاتى:

نظراً للتباعد الكبير بين المفهوم المصرى والمفهوم الاسرائيلى لمسألة الحكم الذاتى،

---

(١) صحيفة الأهرام، السنة ١١٣، العدد ٣٧١٨٦، القاهرة، ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨، ص ١

فقد اتبعت اسرائيل أسلوب المراوغة والتسويف فى المفاوضات بهدف تأجيل البت فى هذه المسألة لأطول فترة ممكنة، وعملت فى نفس الوقت على خلق واقع جديد يسمح لها بتنفيذ مخططاتها التوسعية فى الأراضى العربية.

وقد نجحت اسرائيل فعلاً فى تحقيق أهدافها وتجاوزت المباحثات حول هذه المسألة شهرها الثلاثين دون التوصل إلى نجاح، ثم توقفت تماماً فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان. كما نجحت أيضاً فى خلق واقع جديد بعد غزوها للبنان واخراج المقاومة الفلسطينية.

وينبع الفهم الاسرائيلى لمسألة الحكم الذاتى من سياستها التوسعية التى تهدف إلى ضم لمسألة الضفة الغربية فى المستقبل واعتبارها جزءاً من اسرائيل الكبرى.

والحكم الذاتى فى التصور الاسرائيلى ينبغى النظر إليه فى إطار الأساس الاستيطانى الذى يفصل بين السكان والأرض، وهذا هو موقف الحكومة الاسرائيلية منذ أعلنه رئيس وزرائها (بيجين) فى مؤتمر الاسماعيلية عام ١٩٧٧ .

والفترة الانتقالية التى وردت فى اتفاقية كامب ديفيد - طبقاً للمفهوم الاسرائيلى - ما هى إلا فرصة لترتيب وصياغة السياسة الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة للقبول بالحكم الذاتى فى إطار السيادة الاسرائيلية على هذه المناطق، ولتنفيذ هذا المفهوم بدأ النشاط الاستيطانى الاسرائيلى يتصاعد بشكل خطير فى تلك المناطق لخلق واقع اسرائيلى ينفذ على مدى السنوات الخمس التالية لموازنة الواقع العربى الفلسطينى، وقد بلغ عدد المستوطنات التى أقامتها اسرائيل فى الضفة الغربية وغزة حتى أول عام ١٩٨٢ عدد ٨٦ مستوطنة.

٤ - ضم اسرائيل لهضبة الجولان السورية:

إن الجولان تأتى فى المرتبة الثانية من ناحية الأهمية الاستراتيجية لاسرائيل بعد القدس مباشرة وقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك أعلنت اسرائيل فى الرابع عشر من ديسمبر ١٩٨١ ضم تلك الهضبة للأراضى الاسرائيلية ووقف (بيجين) أمام الكنيست الاسرائيلى يقول «ان الجولان كانت لأجيال عديدة جزءاً مكملاً لأرض اسرائيل القديمة وان قرار ضمها يعتبر قراراً تاريخياً عظيماً»[1].

---

(١) المجلة العسكرية للقوات المسلحة، هيئة البحوث العسكرية، العدد ٢٣١، مقال بعنوان «النوايا الاسرائيلية تجاه الجولان السورية المحتلة» مارس ١٩٨٢، ص ١٨

وتمثل هضبة الجولان أهمية استراتيجية بالنسبة لاسرائيل للأسباب الآتية:

* ارتفاع الهضبة واشرافها على المناطق الاسرائيلية المتاخمة لها يهدد القرى الآهلة بالسكان فى شمال اسرائيل.
* ثلث موارد اسرائيل من المياه يأتى من منحدرات الهضبة.
* ان سيطرة سوريا على لبنان يهدد الأوضاع الدفاعية لاسرائيل من ناحية الشمال، لذلك فان الوجود الاسرائيلى فى الجولان يؤمن تلك الأوضاع.
* تتميز هضبة الجولان بقلة عدد السكان، وهذا يسهل عملية الاستيطان اليهودى بها، إذ لايتجاوز عدد سكان الجولان ١٣ ألف نسمة، أغلبهم من الدروز، وتهدف اسرائيل إلى توطين مايوازيهم من اليهود، أى ١٣ ألف يهودى، وزراعة ١٢٠ ألف دونم، كما يتجاوز عدد المستوطنات الاسرائيلية فى الهضبة أكثر من عشرين مستوطنة[١].

ويقول الكاتب اليهودى «فيكتور سينوف» فى مقال نشرته جريدة «هل همشمار»: «رأت اسرائيل انه يجب تطبيق السيادة الاسرائيلية على الجولان قبل ٢٦/ابريل ١٩٨٢، وهو يوم الانسحاب من سيناء لكى نضع مصر فى اختبار، فاذا عقبت باسلوب صارم فستجد اسرائيل مبرراً لعدم الانسحاب واذا لم تعقب نجحت اسرائيل، والأمر الهام الثانى هو معرفة تأثير ضم الجولان على السياسة المصرية بعد الانسحاب»[٢].

ويمكننى القول ان هذا المنطق يتفق تماماً مع استراتيجية اسرائيل واستغلالها للظروف الاقليمية والمحلية لتحقيق أهدافها التوسعية، ولكن القيادة السياسية المصرية المتفهمة لأبعاد السياسة الاسرائيلية المخادعة فوتت على اسرائيل محاولاتها لتعويق عملية السلام، فقد صرح الدكتور (بطرس غالى) وزير الدولة للشئون الخارجية فى ٢٥/ديسمبر ٨١ بأن القانون الاسرائيلى بضم الجولان يشكل عقبة خطيرة على طريق السلام بالشرق الأوسط ولكنه لايغير شيئاً من رغبة مصر فى مواصلة العملية حتى نهايتها.

ثانيا: الغزو الاسرائيلى للبنان:

١ ـ ان لبنان تحتل مكاناً بارزاً فى مخطط الأطماع التوسعية الاسرائيلية، والخرائط التى

(١) المرجع السابق، ص ١٩

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠

وضعها قادة الصهيونية الأوائل للدولة اليهودية رسمت حدودها وجعلتها تمتد شمالاً إلى ما بعد نهر الليطانى، ومنذ سنوات عديدة واسرائيل ماضية فى إتجاه الهدف، إذ بدأت بحفر الترع اللازمة لنقل مياه نهر الليطانى إلى أراضيها عبر منطقة الحدود التى تسيطر عليها منذ عام ١٩٧٨ فى الجنوب اللبنانى تحت اسم (دويلة سعد حداد).

٢ - وفى الخامس من يونيو ١٩٨٢ بدأت اسرائيل عمليات تعرضية شاملة ضد الجبهة اللبنانية مستهدفة تحقيق الأهداف التالية:

- **الأهداف السياسية:**

«خلق واقع جديد بالمنطقة يتيح لها من مركز القوة فرض واملاء شروطها على أطراف النزاع لتحقيق التسوية السياسية على هذه الجبهة»[1] وذلك من خلال الآتى:

- اخلاء الجنوب اللبنانى وحتى بيروت من عناصر المقاومة الفلسطينية وإجبارهم على الخروج من لبنان حتى لايكونون عنصراً مشاركاً فى أية تسوية ولا حتى مجرد عنصر ضغط.
- إخلاء سهل البقاع من الصواريخ السورية المضادة للطائرات ثم إجبار سوريا بعد ذلك على سحب كل قواتها من لبنان لتهيئة أنسب الظروف وفرض شروط التسوية دون أى تهديد.
- ضمان تواجد اسرائيلى مباشر فى منطقة الجنوب اللبنانى إلى ما بعد نهر الليطانى فى ظل سيطرة شكلية لدويلة (سعد حداد) أو اقامة منطقة عازلة بعمق ٤٠ - ٤٥كم تحت سيطرة قوتها.
- ضمان وجود نظام حكم موالى للاسرائيليين فى لبنان قوامه الأساسى من المسيحيين يمكن فى ظله توقيع معاهدة سلام واقامة شكل من أشكال التحالف الاسرائيلى/اللبنانى.
- القضاء على الوجود الفلسطينى عموماً فى لبنان بإرهاب اللاجئين وإجبارهم على الهروب (المذبحة التى حدثت فى معسكرات صابرا وشتيلا يوم ١٦/سبتمبر١٩٨٢

(١) مجلة السياسة، العدد ٧٩، مقال بعنوان «الغزو الاسرائيلى للبنان»، يوليو ٨٢، ص ١٤٨

وراح ضحيتها أكثر من ثلاث آلاف لاجيء بينهم الأطفال والنساء).

• **الأهـــداف العسكرية:**(١)

- إحداث أكبر خسائر فى عناصر المقاومة الفلسطينية الموجودة فى لبنان.

- إبراز قدرتها على حسم الموقف عسكرياً بما يشكل رداً للاطراف العربية الأخرى.

- تدمير الصواريخ السورية المضادة للطائرات الموجودة فى سهل البقاع.

٣ - وان كانت اسرائيل قد حققت أهدافها ونجحت فى اخراج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، إلا انه يمكن القول انها لن تستطيع القضاء على كيان الشعب الفلسطينى وانها أضافت أبعاداً جديدة للموقف السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى المستقبل.

٤ - مواقف وردود الفعل المختلفة من الغزو الاسرائيلى:

موقف الولايات المتحدة الامريكية:

* طالبت الولايات المتحدة الامريكية فى الأيام الأولى للقتال بوقف اطلاق النار، ولكنها عارضت فى نفس الوقت جميع القرارات والمشروعات التى طرحت على مجلس الأمن الدولى التى تشمل على تنديدات باسرائيل أو التى تطالب بفرض عقوبات عليها واستخدمت حق (الفيتو) أكثر من مرة، كما ابرزت تصريحات وزير خارجيتها (هيج) الاتجاه إلى قبولها للتبريرات الاسرائيلية بعملية الغزو.

* وفى المراحل النهائية للقتال، وبعد ان حقق الغزو الاسرائيلى معظم أهدافه، وفى ضوء رد الفعل السوفيتى اتجه الجانب الامريكى لإظهار بعض الضغوط لفرض وقف إطلاق النار.

* استهدف الموقف الامريكى بصفة عامة تهيئة المناخ المناسب لقيامها بدور إيجابى فى قضية النزاع العربى/الاسرائيلى فى المرحلة الحالية وإظهار قدرتها على تقديم الحلول لمشاكل المنطقة، وبالتالى عزل المجتمع الدولى عن ممارسة أى دور إزاء هذه المشاكل ومنعه من فرض أى ضغوط أو التزامات على اسرائيل.

---

(١) مصدر خاص بالمؤلف.

موقـف الاتحـاد السوفيتى:

* اتسم الموقف السوفيتى وخاصة فى المراحل الأولى للقتال بالسلبية بشكل عام حيث لم يتجاوز رد فعله التصريحات المنددة بالغزو الاسرائيلى(١).
* ومع تطور أعمال القتال قام الاتحاد السوفيتى بإظهار معارضته لاستمرار العدوان الاسرائيلى مؤكداً مساندته للجانبين السورى والفلسطينى (الأمر الذى كان له آثاراً إيجابية على قبول الأطراف لوقف اطلاق النار يوم ١١ يونيه ١٩٨٢).
* ويمكن تلخيص الموقف السوفيتى فى ادانته للعدوان الاسرائيلى وتركيزه عى العمل الدبلوماسى ومحاولة تقديم صيغة لحل الأزمة فى إطار تسوية أكبر للصراع العربى/الاسرائيلى وطرح من جديد مشروعه بعقد مؤتمر دولى لحل النزاع.

ويمكن تفسير الموقف السوفيتى وعدم دعمه النشط للجانب العربى نتيجة للأسباب الآتية:

* توصله إلى قناعة ان التكاليف الباهظة لتواجده العسكرى والسياسى فى المنطقة خلال الخمسينات لم تفلح فى إيجاد حلفاء عرب يمكن الاعتماد عليهم لتحقيق مصالحه واضطر للخروج من قلب المنطقة خلال السبعينات.
* توصله إلى قناعة بعدم جدية الأنظمة العربية فى ربط نفسها بمصالحه وان هدفها من صداقته هو إنذار الولايات المتحدة الامريكية بالضغط عليها.
* اقتناعه بعدم تزويد الدول العربية بالأسلحة المتطورة نتيجة استيلاء اسرائيل على كثير منها فى الحروب السابقة وتسليمها للولايات المتحدة الامريكية، فمثلاً استولى الاسرائيليون أثناء غزو لبنان على دبابات ت ٧٢ وصواريخ سام ٦ المتطورة(٢).
* انشغال الاتحاد السوفيتى بأحداث إيران وأفغانستان وتركيزه على تحقيق أقصى مكاسب استراتيجية فيها، خصوصاً وان هذه الدول كانت تمثل حزام أمن لامريكا حول الاتحاد السوفيتى بالاضافة إلى أن سيطرته على تلك الدول تحقق له هدفاً رئيسياً وهو الوصول للمياه الدافئة والمناطق البترولية بالخليج العربى.
* وجود مناطق بديلة لحماية المصالح السوفيتية وبأقل تكلفة وهى الوجود البحرى فى المحيط الهندى والبحر المتوسط.

---

(١) المرجـع السـابق.

(٢) مجلة السياسة الدولية، الاهرام، مقال بعنوان «موقف الاتحاد السوفيتى من غزو لبنان»، العدد ٧٠، القاهرة ١٥ اكتوبر ١٩٨٢، ص ١٥٦

* وأخيراً فان العلاقات الامريكية/السوفيتية تمثل مركز الأولوية المطلقة فى اهتمامات السياسة السوفيتية وعدم رغبته فى المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية.
* ان ادراك الأنظمة العربية لحدود الدور السوفيتى وفى ضوء الأحداث الأخيرة قد دفع ببعضها إلى الاتجاه لقبول البديل الامريكى، ومن المتوقع أن تحدث تسوية سلمية مع انفراد امريكا بجهود التسوية.

الموقف العربى:

* اتسم الموقف العربى بتفاوت ردود الفعل من دولة لأخرى فى بداية الأحداث ترقباً لتطورها وانتظاراً لتقييم التحرك السورى كطرف رئيسى فى المشكلة.
* ورغم ما تميزت به ردود الفعل العربية بعدم وجود أى تحرك إيجابى فى مجال الدعم العسكرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلا أنه ظهرت بعض الإيجابيات فى التحرك العربى على المستوى السياسى والاعلامى، مثل اعلان السعودية مساعدتها لسوريا والمقاومة الفلسطينية وقيام وفد جزائرى بزيارة سوريا لبحث مطالبها العاجلة، وكذا اعلان الاردن عن تسهيلها لسفر بعض المتطوعين الفلسطينيين إلى لبنان.
* كانت أحداث لبنان دافعاً قوياً للدول العربية لاعادة دراسة وتقييم الموقف مما دعى الجامعة العربية إلى الدعوة لعقد مؤتمر قمة بمدينة (فاس) بالمغرب فى ٥ سبتمبر ١٩٨٢، وسبقه اجتماع لوزراء الخارجية العرب.

الموقف السورى:

* كان لتواجد القوات السورية فى لبنان، وما تطلقه من شعارات حول حمايتها للبنانيين والفلسطينيين ضد أى هجوم اسرائيلى أثره فى احراج الموقف السورى.
* ولكن بالرغم من ذلك اتسم موقفها خلال الأيام الأولى للقتال بالسلبية وعدم الاشتراك الفعلى فى أعمال القتال، مما اعتبرته المقاومة الفلسطينية نوعاً من التخاذل.
* ومع تطور الأحداث وتعرض قواتها بشكل مباشر للهجمات الاسرائيلية فى منطقة سهل البقاع مما اضطرها لمواجهة هذه الهجمات بطريقة دفاعية محدودة وغير مؤثرة على الموقف العسكرى وتطور الأحداث.

ثالثاً: التعاون الاستراتيجي الامريكي - الاسرائيلي وأهدافه

«اسـرائيل قـوة اقليميـة كبـرى»:

يعود تاريخ علاقات المساعدات العسكرية الرسمية بين الولايات المتحدة واسرائيل الى عام ١٩٥٢ إلا ان الولايات المتحدة لم تصبح المورد الرئيسي للأسلحة والتي تحصل عليها اسرائيل إلا بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وقد سبقه موافقة الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٦٦ على ضمان بيع الأسلحة لاسرائيل، إما من المصادر الأجنبية أو من الولايات المتحدة ذاتها(١). وبدأ برنامج المساعدات العسكرية الضخمة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، فمنذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ عملت الولايات المتحدة الامريكية على زيادة حجم المساعدات العسكرية لاسرائيل حيث بلغ حوالي بليون دولار سنوياً حتى عام ١٩٨٠ وبلغ أقصى معدل خلال عام ١٩٧٧ حيث تم تخصيص ٢,٢ بليون دولار وارتبط ذلك بالانسحاب الاسرائيلي من سيناء. ومع توجه السياسة الامريكية وبعد حرب ١٩٦٧ إلى الخيار الاسرائيلي ازدادت مكانة اسرائيل وأهميتها للولايات المتحدة حيث بدأت تلعب دوراً رئيسياً في إطار المصالح الامريكية في منطقة الشرق الأوسط، وفي ضوء المتغيرات التي شهدتها المنطقة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ازدادت قناعة صانعي القرار الامريكي بأهمية ربط دور اسرائيل الاستراتيجي بأهداف الولايات المتحدة في المنطقة.

وثمة مصادر تشير إلى أن هنري كيسنجر خلال دبلوماسية الخطوة خطوة خلال اجتماعاته مع رئيس وزراء اسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥، اقترح موضوع التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بهدف انشاء قاعدة عسكرية ضخمة جنوب الاتحاد السوفيتي(٢) وتحويل اسرائيل بالفعل إلى قوة تدخل سريع خاضعة لامريكا.

وفي عهد ادارة الرئيس السابق كارتر وفي ١٩ مارس ١٩٧٩ قامت الولايات المتحدة بتوقيع مذكرة تفاهم تعطي الصناعات العسكرية الاسرائيلية والشركات العاملة في هذا المجال فرص الدخول في المناقصات الخاصة باحتياجات وزارة الدفاع الامريكي.

وبعد الضربات الإنتحارية التي تلقتها القوات الامريكية في بيروت، عادت حكومة ريجان إلى فكرة التعاون الاستراتيجي لتضعها موضوع التطبيق حيث وقع الرئيس

---

(١) Assistance to the slate of Israel, The unconsored Dratt Report prcpared by the staff of the U.S Gencral Accounting Offec, Washington, June 1985 p.1. p. 27.

(٢) مجلة الحوادث اللبنانية، بيروت، العدد الصادر في ٢٥ سبتمبر ١٩٨١، ص ٣٠

الامريكي ريجان فى ٢٩ اكتوبر ١٩٨٣ القرار رقم (١١ سرى) والذى يدعو إلى تعاون أقرب مع اسرائيل، ومن ثم توجه المبعوث الامريكى ايجليد إلى اسرائيل لصياغة الاتفاق فى صورته النهائية(١) قبل زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلى لواشنطن فى نوفمبر من نفس العام والتى وقع خلالها الاتفاق(٢).

الدوافع والظروف لتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل:

تمشياً مع نظرية الاجماع الاستراتيجي التى أعلنها من قبل بريجينسكى مستشار الرئيس كارتر لشئون الأمن القومى والتى تتخذ من النفوذ السوفيتى ومنع انتشاره فى منطقة الشرق الأوسط محوراً لها، برر شولتز وزير الخارجية الامريكى اعلان اتفاق التعاون الاستراتيجى فى هذا التوقيت بالذات برغبة حكومته فى تحجيم الدور السوفيتى الذى يتم تنفيذه من خلال سوريا فى الأزمة اللبنانية خاصة على ضوء حصول سوريا على صواريخ أرض/أرض سوفيتية يمكنها تهديد العمق الاسرائيلى ومن ثم سيكون على سوريا ومن ورائها الاتحاد السوفيتى إعادة النظر فى خططها وصياغتها على أساس رؤية جديدة تأخذ فى اعتبارها التحالف الامريكى/الاسرائيلى الصريح.

وهناك مجموعة من العوامل التى ساعدت على افراز هذا الاتفاق فى هذا الوقت بالذات بالكيفية التى جاء عليها ابرزها حالة الانقسام التى تسود العالم العربى والتى ضمنت عدم حدوث ردود فعل عربية مؤثرة وإيجابية ضد الاتفاق من شأنها الاضرار بالمصالح الامريكية فى المنطقة. كما ان تقديم أقصى قدر من الضمانات العسكرية والمعونات الاقتصادية والتكنولوجيا إلى اسرائيل يعد عاملاً هاماً لاقناعها بالانسحاب من الجنوب اللبنانى، وبالتالى تبطل حجة سوريا فى التواجد بلبنان فتنسحب بدورها مقلصة بالتالى من نفوذها، ومن ثم من النفوذ السوفيتى فى لبنان، اضافة إلى ان تركيز الاضواء على هذا الحجم الهائل من التعاون الامريكى/الاسرائيلى فى نفس الوقت الذى تدور فيه المعارك بين فصائل المقاومة الفلسطينية قد يخدم الهدف الامريكى فى بروز قيادات فلسطينية معتدلة تكون مستعدة للتعاون الكامل مع الاردن وفقاً لمبادرة ريجان.

(١) James. n. Phillips. america is Seeurity in Israel. The Heritage Foundation, N5, 7 July 1980 p.4

(٢) درية شفيق بسيونى، الدبلوماسية الامريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٨٠، ابريل ١٩٨٥، ص ٤١

مجـالات الاتفـاق المعلنـة:

- **المجال الاستراتيجى:**

ـ تم فيه الاتفاق على تكوين لجنة عسكرية مشتركة واجبها وضع الخطط العسكرية والمناورات المشتركة وترتيبات تخزين الأسلحة الامريكية فى اسرائيل لصالح الاستخدام العسكرى لقوة التدخل السريع الامريكية (مخازن طوارىء متقدمة) إلى جانب التعاون والتنسيق بين المخابرات المركزية والمخابرات الاسرائيلية وتبادل المعلومات، اضافة إلى حق القوات الامريكية فى استخدام القواعد العسكرية الاسرائيلية (تسهيلات عسكرية)(١).

- **مجال الانتاج الحربى والتسليح:**

ـ امداد اسرائيل بالقنابل العنقودية.
ـ زيادة المشتريات الامريكية للانتاج الحربى الاسرائيلى.
ـ نقل التكنولوجيا الامريكية فى الصناعات الحربية إلى اسرائيل.
ـ رفع حظر تصدير الأسلحة الاسرائيلية إلى دول افريقيا وامريكا اللاتينية.
ـ تحسين شروط المساعدات العسكرية.

- **المجال الاقتصادى:**

ـ تحويل القروض الاسرائيلية إلى مساعدات لا ترد «هبات».
ـ تقديم معونة اقتصادية قيمتها ٨٥ مليون دولار إلى اسرائيل.
ـ انشاء منطقة تجارة حرة ترفع فيها الحواجز الجمركية لبعض منتجات كل منهما وذلك لدعم صادرات اسرائيل للولايات المتحدة.
ـ قيام الولايات المتحدة بتعزيز بعض الصناعات الاستراتيجية الاسرائيلية وبخاصة المعدات الالكترونية والمعدات الطبية.

- **فى المجال السياسى:**

ـ التنسيق الكامل بين البلدين سواء فى قضية السياسة العالمية أو السياسية الاقليمية خاصة فيما يتعلق بمعالجة الصراع العربى الاسرائيلى أو التوسع السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط.

---

(١) حامد ربيع: تأملات فى الصراع العربى الإسرائيلى، دار الفكر العربى ـ بيروت ١٩٧٦، ص ٣١٢.

نظرة تحليلية لأهداف الاتفاق ومجالات التطبيق المرصودة:

• المجال الاستراتيجي:

أ ـ اللجنة العسكرية السياسية المشتركة:

* ينص الاتفاق على ان تعقد اللجنة العسكرية السياسية المشتركة بين الدولتين اجتماعين سنوياً أو بناء على طلب أى من الطرفين على ان تعقد اجتماعات دورية للجان الفرعية كل ثلاثة[١] شهور هذا وقد تم اجتماع اللجنة المشتركة فى بداية يوليو ١٩٨٤ فى تل أبيب.

* وحيث ان أنشطة اللجنة المشتركة على درجة عالية من السرية فانه لاتتوفر معلومات حول ما تحققه هذه اللجنة أو اسلوب عملها وأفضل معلومات عن طبيعة عمل هذه اللجنة هو ما أعلنه الرئيس ريجان فى نهاية محادثاته مع رئيس وزراء اسرائيل فى نوفمبر ١٩٨٣ ان هذه اللجنة تعطى أولوية اهتمامها إلى التهديد للمصالح المشتركة من جانب تدخل الاتحاد السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط. ومن بين هذه الاهتمامات التخطيط المشترك ـ التدريبات المشتركة واحتياجات الولايات المتحدة لتخزين الأسلحة الامريكية فى اسرائيل.

ب ـ تخزين الأسلحة الامريكية فى اسرائيل:

* يحقق التعاون فى هذا المجال مميزات استراتيجية هامة لكلا الجانبين من ناحية الولايات المتحدة فان ذلك يوفر طاقات النقل والوقت اللازم لحشد القوات فى منطقة تعد من أخطر مناطق المواجهة المحتملة مع الاتحاد السوفيتى[٢]، كما ان التواجد المسبق للأسلحة الامريكية يحول دون تدخل الاتحاد السوفيتى مباشرة فى الصراع خوفاً من أن يجر هذا التدخل القوتين العظميين إلى مواجهة نووية.

* وتشير بعض المصادر إلى ان الدولتين قد توصلتا إلى اتفاق فعلى حيث بدأت الولايات

---

(١) James M. Phillips, Op. Cit, p.4.

(٢) استمر التواجد المسبق للأسلحة الأمريكية حتى منتصف التسعينيات وسيستمر رغم إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتى وزوال المواجهة المحتملة معه... حيث تغير الهدف من إستمرار ذلك التواجد ليصبح موجهاً ضد خطر إنتشار التيار الإسلامى المتشدد، إضافة لكونه وسيلة ردع للدول العربية والشرق أوسطية التى تهدد المصالح الأمريكية بالمنطقة خاصة تأمين تدفق البترول والأنظمة الحاكمة فى الدول الخليجية... هذا إضافة إلى ضمان الدعم العسكرى لإسرائيل فى حالة مواجهة أى تهديدات عسكرية عربية!!!

المتحدة في انشاء مخازن للأسلحة الامريكية في مناطق قرى سخنين وعرابة ودبر الأسد حيث رصد تخزين أنواع من الأسلحة تشمل (الصواريخ المضادة للدبابات - مستشفيات ميدانية متنقلة - أسلحة خفيفة - وذخائر - مواد كيميائية - وقود طائرات ومركبات).

جـ - تطوير التعاون في مجال المخابرات:

يعد هذا التعاون بين الجانبين أحد المجالات الهامة والمستمرة بين الدولتين منذ قيام دولة اسرائيل، وقد نشر في هذا المجال تحليل امريكي اسرائيلي مشترك بعد حرب ١٩٧٣ احتوى على ٢٠٠ - ٣٠٠ صفحة جاء فيه أن التعاون في مجال المخابرات أثر بدرجة كبيرة في تطوير نظم الأسلحة والمعدات الامريكية، وبالتالي أثر على ميزانية الدفاع الامريكية، هذا بالاضافة إلى الخبرات الاسرائيلية الكثيفة من عملياتها في لبنان وبصفة خاصة ضد أنظمة الدفاع الجوي المتطورة.

د - استخدام القواعد الاسرائيلية[١]:

لم تدخل اسرائيل ضمن نطاق العمل للقيادة الامريكية التي انشئت حديثاً لتقود قوات الانتشار السريع - بل دخلت ضمن نطاق عمل «قيادة البحر المتوسط» ويمكن للولايات المتحدة من جراء استخدامها للقواعد الجوية والبحرية في اسرائيل ان تحقق المميزات الاستراتيجية التالية:

على المستوى العالمي:

- زيادة احكام الحلقة حول الاتحاد السوفيتي (في ذلك الوقت)
- امكانية نشر بعض الأسلحة المتطورة التقليدية أو النووية مستقبلاً في اسرائيل لزيادة العبء على الاتحاد السوفيتي ومضاعفة الأغراض المعادية التي سوف يتعامل معها.
- تسهيل عملية الأساطيل البحرية والجوية الامريكية في منطقة شرق البحر المتوسط مع اعطاء العمق الكافي لانتشار الأسطول الامريكي على السواحل الجنوبية لاوروبا مما يساعد على اعادة التوازن مع الخطوط السوفيتية.

امين هويدي، لعبة الأمم في الشرق الأوسط - نحن وامريكا واسرائيل، دار المستقبل العربي، الطبعة الاولى، القاهرة ١٩٨٤، ص٧٠.

على المستوى الاقليمى:

ان الاستخدام الامريكى للقواعد الاسرائيلية سوف يتيح للولايات المتحدة توفير احتياطى مضمون يمكن استخدامه لمساعدة بعض الأنظمة المعتدلة والمهادنة للسياسة الامريكية فى حالة تعرضها للخطر بما فيها دول الخليج.

وعلى الجانب الآخر فان اسرائيل يمكنها تحقيق المميزات الآتية:

* ضمان امداد وتجهيز هذه القواعد بأحدث المعدات تكنولوجيا بأقل التكاليف.
* احتياج الولايات المتحدة لهذه القواعد يعطى لاسرائيل فرصة للحصول على مكاسب استراتيجية وسياسية فى المنطقة.
* ان هذا التواجد يصرف نظر الولايات المتحدة عن السير فى مشروعات غير مريحة بالنسبة لاسرائيل.
* هذا بالاضافة إلى الفوائد الاقتصادية نتيجة للزيارات البحرية المتكررة للموانى الاسرائيلية والرحلات الجوية إلى القواعد الجوية.

هـ - التدريبات المشتركة:

يعد هذا المجال من أبرز مجالات التعاون المحتملة بين الدولتين على ضوء الخبرات الاسرائيلية فى مواجهة النظم والتكتيكات السوفيتية ومن المنطقى أن تكون التدريبات البحرية فى مقدمة مجالات التدريب المشترك وقد رصد فى هذا المجال:

* اجراء مناورة بحرية مشتركة بين الجانبين خلال ديسمبر ١٩٨٤ بهدف التدريب على مقاومة الغواصات السوفيتية.
* زيارة وزير البحرية الامريكية لاسرائيل خلال ابريل ١٩٨٥ حيث كانت الزيارة مواكبة لبداية تسلم البحرية الامريكية ١٢ طائرة اسرائيلية طراز كفير.
* تدريب مشترك على أعمال البحث والغطس لتحديد أماكن الغواصات المعادية (ابريل ١٩٨٦).
* اجراء عمليات الصيانة والاصلاح والاعداد الادارى والفنى فى قاعدة حيفا البحرية خلال الفترة من ١٠ - ١٩ ديسمبر ١٩٨٦.

مجال الانتاج الحربى والتسليح:

تشير بعض المصادر إلى أن المشتريات الامريكية من السلاح الاسرائيلى بلغ ثمنها نصف مليار دولار خلال عام ١٩٨٦(١).

وتؤكد مصادر عديدة قيام اسرائيل باجراء العديد من التعديلات على الأسلحة الامريكية بزيادة قدراتها وقوة احتمالها، ومن أمثلة ذلك اجراء حوالى ١٤ تعديلاً على الدبابات الامريكية M48, M60 وبعض التعديلات على الطائرات الامريكية F16, F4, F15, بدأت وكالة مشروعات بحوث الدفاع المتقدمة فى الولايات المتحدة بالاشتراك مع اسرائيل فى تطوير عدة برامج لانتاج الطائرات الموجهة بدون طيار(٢).

تهتم اسرائيل مع الولايات المتحدة الامريكية فى عمل نظام دفاعى ضد الصواريخ البلاستيكية قصيرة المدى المصممة لمقابلة احتياجات أوروبا الغربية، وحيث يشكل امتلاك سوريا ودول عربية أخرى لمثل هذه الصواريخ تهديداً للعمق الاسرائيلى(٣).

اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل:

يعتبر توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل بداية لمرحلة فريدة من العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة على ضوء انها اتفاقية تجارية ثنائية فريدة من نوعها مع دولة أجنبية وبعد توقيع هذه الاتفاقية تطبيقاً لأحد المجالات الرئيسية للتعاون الاستراتيجى مع اسرائيل فى المجال الاقتصادى وطبقاً للمعلومات المتوفرة فانه يجرى تنفيذ الاتفاق على خمس مراحل رئيسية بدأت فى أول سبتمبر ١٩٨٥ حيث يتم خلالها إلغاء الحواجز والرسوم الجمركية على مجموعات السلع المختلفة.

ومن الواضح أنه منذ بدأ سريان الاتفاق فى سبتمبر ١٩٨٥ وحتى مارس ١٩٨٦ فان حجم التجارة الامريكية مع اسرائيل قد بلغ ٣ بليون دولار فى الاتجاهين (استيراد - تصدير).

---

(١) توماس فريدمان، امريكا تشترى أسلحة من اسرائيل قيمتها نصف مليار دولار، صحيفة الأهرام، العدد الصادر بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٤، ص ٥

(٢) Washington Post, Washington D.C. Aug, 6. 1986

(٣) Aron Moss, Israel's Participation in S D I. Program, IDF Journal, Vol. 111 No 3,P.6

الأبعاد الاقليمية للاتفاق:(١)

ان هذا الاتفاق يعنى تحولاً فى العلاقات الامريكية الاسرائيلية ويؤكد تحالف الولايات المتحدة مع اسرائيل كما يعنى انتقال التعاون بينهم إلى تحقيق مخطط مشترك بين البلدين لترتيب الأوضاع فى المنطقة لخدمة المصالح الامريكية والاسرائيلية، وهذا يعنى أن تصبح اسرائيل الشريك الكامل للسياسة الامريكية فى قضايا المنطقة، وان كل عمل تقوم به اسرائيل توافق عليه الولايات المتحدة كحليف وعلى استعداد لمساندتها، كذلك يعنى الاتفاق زيادة القدرات العسكرية الاسرائيلية وخاصة قدراتها الهجومية على حساب التوازن العسكرى مع الدول العربية ويقوى من دورها كرجل البوليس الامريكى فى المنطقة.

تأثير الاتفاق على السلام بالمنطقة(٢) :

من الجدير بالذكر ان الهدف الاسرائيلي الحقيقى من وراء توقيعها هذا الاتفاق هو تحقيق أكبر قدر من الدعم الامريكى فى كافة المجالات (سياسى - عسكرى - اقتصادى) بما يحقق لها زيادة فى قدراتها لاحراز التفوق الاستراتيجى على الدول العربية، ومن ثم فرض تسوية اسرائيلية للصراع العربى/الاسرائيلى وتحقق هدفاً قومياً اسرائيلياً ألا وهو المحافظة على سلامة وأمن اسرائيل. وعلى ذلك وفى إطار هذه الاتفاقية فانه من المنتظر ان يحدث تنسيق كامل بين السياسة الامريكية والاسرائيلية تحقق فرض تسوية للنزاع على الدول العربية من شأنها تحقيق الغاية الاسرائيلية على حساب الحق العربى، وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة لكل من امريكا واسرائيل، بما قد يتضمنها احتمالات المواجهة العسكرية بين الدول العربية واسرائيل، خاصة ان اسرائيل تحقق فى ظل هذا الاتفاق زيادة كبيرة فى قدراتها العسكرية.

ومن هذا المفهوم وبإلقاء نظرة مستقبلية على التطورات المحتملة لقضية الشرق الأوسط واحتمالات التسوية لهذا النزاع، فانه من المنتظر أن يكون تأثير هذا الاتفاق عليه كالآتى:

- استمرار السياسة الاسرائيلية الاستيطانية فى الأراضى المحتلة.

---

(١) ابراهيم الهوارى، اتفاق التعاون الاستراتيجى الامريكى/الاسرائيلى - أهدافه - انعكاساته على التوازن العسكرى بين الدول العربية واسرائيل، اكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة ١٩٨٥، ص ٨١ - ٨٢

(٢) جون. سى. بادو، الموقف الامريكى تجاه العالم العربى، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة رقم (٦٩٢)، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٠ - ٢٠

- اتباع سياسة امريكية/اسرائيلية من شأنها عزل مصر سواء من حيث عدم اشتراكها فى صراع مقبل أو عدم قدرتها على أن تكون عامل مؤثر وفعال بالوطن العربى.
- تسويف امريكي للتسوية الشاملة ويتحقق ذلك عن طريق تركيز الادارة الامريكية على اجراء مفاوضات بين العرب واسرائيل، وخاصة بعد الواقع الجديد الذى خلقه اتفاق التعاون الامريكى الاسرائيلى.
- عدم الضغط من قبل الادارة الامريكية على اسرائيل لوقف سياستها الاستيطانية فى الأراضى المحتلة.

تأثير الاتفاق الامريكى/ الاسرائيلى على مصر(١):

- ان هذا الاتفاق يضع العراقيل المختلفة أمام تحقيق سلام دائم بالمنطقة نتيجة لزيادة الامكانيات العسكرية الاسرائيلية وما يتبعه من إخلال فى التوازن بالمنطقة وتشجيع اسرائيل على المضى قدماً فى بناء المستوطنات ووضع العراقيل أمام أى اتفاق سلام.
- ان هذا الاتفاق وما يتبعه من زيادة فى القدرات العسكرية الاسرائيلية يتطلب قيام مصر بزيادة قدراتها العسكرية، الأمر الذى يؤثر على الاقتصاد المصرى والاستقرار السياسى، وبالتالى يعتبر تهديداً للأمن القومى المصرى.
- كذلك فان الاتفاق يشكل تهديداً لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى زيادة القدرات العسكرية الاسرائيلية ويضع العلاقات المصرية الامريكية فى موقف حرج ويضع مصر أمام عدة اختيارات فى علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية.

وجهة النظر الامريكية المؤيدة للتعاون الاستراتيجى مع اسرائيل:

تبرز أهمية دراسة اصدارات لجنة الشئون العامة الامريكية الاسرائيلية باعتبارها أهم جماعات المصالح الامريكية المؤثرة على صنع القرار الامريكى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى(٢)، وقد شملت تنظيم مجالات عديدة أبرزها القيمة الاستراتيجية لاسرائيل - اسرائيل والقوات الجوية الامريكية - اسرائيل وبحرية الولايات المتحدة... إلخ.

---

(١) ابراهيم الهوارى، المرجع المشار إليه، ص ٨٥ - ٨٦

(٢) نادية فرج، دور جماعات الضغط فى التأثير على صنع القرار الامريكى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى، مجلة «السياسة الدولية»، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٧٨، اكتوبر ١٩٨٤، ص ١١٠ - ١١١

القيمة الاستراتيجية لاسرائيل:(١)

تبرز وجهة النظر الامريكية المؤيدة للتعاون الاستراتيجى مع اسرائيل أهمية هذا التعاون من خلال دراسة أية تهديدات لمصادر البترول فى منطقة الخليج العربى والحلول المتاحة لمواجهة هذا التهديد ودراسة مقارنة للقواعد والتسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة بدول المنطقة (تركيا - عمان - ديجوجارسيا - الصومال - كينيا).

اسرائيل كموقع للتخزين المسبق:

مع مشاكل مواقع التخزين فى بعض دول المنطقة مثل تعرض مناطق التخزين للتهديد وعدم الاستقرار السياسى لهذه الدول، بدأ الاهتمام يتوجه إلى اسرائيل التى لها عدة مزايا عظيمة كنقطة انطلاق من حيث الموقع والاستقرار السياسى والدفاع الجوى عن مناطق التخزين مقارنة بمواقع التخزين الأخرى.

اسرائيل والقوات الجوية الامريكية:(٢)

تبرز وجهة النظر الامريكية المؤيدة للتعاون الاستراتيجى مع اسرائيل من خلال دراسة مجالات المساعدة الاسرائيلية للقوات الجوية الامريكية والتى تتلخص فى أن إسرائيل قد قدمت فى السنوات الأخيرة خبراتها إلى القوات الجوية الامريكية حول عمل أنظمة القتال الامريكية ضد الأنظمة المعادية وقد وفرت هذه المعلومات والخبرات انفاق ملايين الدولارات فى مجالات الأبحاث والتطوير للقوات الجوية الامريكية.

استخدام القواعد الجوية والقوات الجوية:

تحتاج الولايات المتحدة إلى فتح قواتها الجوية التكتيكية لتوفير الحماية الجوية لنقل قوات الانتشار السريع إلى منطقة الشرق الأوسط، وكذلك حاجتها إلى ممرات ذات مواصفات خاصة للقاذفات ب ٥٢ واسرائيل ومصر تمثلان أبرز الخيارات فى هذا المجال مقارنة بديجوجارسيا والمغرب، وبمقارنة كل من مصر واسرائيل فان الترتيبات الاسرائيلية يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكثر. وكذلك يمكن للقوات الجوية الاسرائيلية ان تلعب دوراً هاماً فى توفير الحماية الجوية ومهام الاستطلاع فوق منطقة الشرق الأوسط.

---

(١) Steven, J. Rosen, The strategic volue of Israel. Washington D.C. 1983

(٢) Marten Indyke, Charles Kupchen and Steven J. Rosen, Israel and the U.S Air Forec. Washington D.C. 1983.

اسرائيل وبحرية الولايات المتحدة:(١)

تشارك اسرائيل الولايات المتحدة فى أهدافها الاستراتيجية وحيث تهتم اسرائيل اهتماماً بالغاً بالتأكيد على عدم تمكين البحرية السوفيتية من السيطرة على شرق البحر المتوسط وتبرز وجهة النظر الامريكية المؤيدة للتعاون الاستراتيجى مع اسرائيل بما يمكن ان تقدمه اسرائيل فى المجال البحرى من خلال دراسة قوة البحرية السوفيتية والمشاكل التى تواجهها البحرية الامريكية ثم دور اسرائيل كقوة بحرية فى البحر المتوسط وما يمكن أن تؤديه من خدمات للبحرية الامريكية.

وفى النهاية يمكن القول بأن سعى الرئيس الراحل محمد أنور السادات للحل المتفرد مع اسرائيل واندفاعه فى حل أعقد المشاكل فى الصراع العربى الفلسطينى الاسرائيلى وهى المشكلة الفلسطينية والتى أعطى لنفسه الحق فى تمثيل كل العرب وكل الفلسطينيين فى التفاوض والتوصل إلى حلول لها من وجهة نظره. وما ترتب على ذلك من اجراءات عربية حادة لعزل مصر إلى جانب تصعيد المواجهة فى الاتجاه الجنوبى لمصر مع القيادة الليبية والتى وصلت إلى استخدام القوة المسلحة لمصر وليبيا فى عام ١٩٧٧، إلى جانب التشرذم والتمزق الذى ساد العلاقات العربية العربية وما انتهى إليه من نتائج لصالح اسرائيل التى انفردت تماماً بالمنطقة العربية بعد عزل مصر وقامت بغاراتها الجوية الشهيرة لتدمير المفاعل النووى العراقى «تموز- ١» فى ١٢ يونيو ١٩٨١ ثم قيامها بغزو لبنان فى يونيو ١٩٨٢ إلى جانب دعم تعاونها الاستراتيجى مع الولايات المتحدة بالقدر الذى مكنها من الانطلاق لتحقيق سعيها فى أن تكون قوة اقليمية كبرى فى الشرق الأوسط.

ومع نهاية عقد السبعينيات الذى شهد أكبر ملحمة من التضامن العربى خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ ومع بداية عقد الثمانينات كان التمزق العربى قد وصل إلى مداه، بنظرة على خريطة العالم العربى فى ذلك الوقت، خاصة بعد مأساة لبنان، فاننا نجد أنفسنا أمام خريطة سياسية بالغة التعقيد، فمنذ سنوات قريبة كانت هناك بعض سمات ما سمى بالنظام الاقليمى، وكان الصراع العربى الاسرائيلى واضح الخطوط، كما كانت الصراعات العربية الداخلية ما بين «التقدميين والمحافظين» أو «الثوريين والرجعيين» واضحة الخطوط أيضاً. كما كان من الممكن تحديد علاقات الدول العظمى بالنسبة للدول العربية، ثم كانت هناك صورة من العمل الجماعى العربى فى إطار جامعة الدول العربية تجلت بشكل

(١) W. Seth Carus. Israel and the U.S Navy. Washington D.C. 1983.

واضح خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣. أما خريطة بداية الثمانينات فتبدو فيها هذه الخطوط وقد تعرجت وتداخلت وأصبحت غير ممثلة فى بعض الأحيان للقوى السياسية الحقيقية فى المنطقة، ولعل الغزوة الاسرائيلية الشرسة ضد لبنان كمثال للتعرف على أوجه ردود الفعل العربية لتكشف لنا عدة حقائق خطيرة تجسم بوضوح حقيقة الموقف العربى من الصراع العربى الاسرائيلى:

* الحقيقة الأولى.. هى أن الصراعات العربية الداخلية والصراعات الجزئية فى الاقليم الواحد أصبحت تعلو على الصراع المصيرى الأساسى وهو الصراع العربى الاسرائيلى.

* الحقيقة الثانية.. وهى تثبت عدم قدرة العرب على حل مشاكلهم، بل يستعين العرب دائماً بقوى خارجية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والدول الاوروبية لحل تلك المشاكل، وفى هذه الحالة فان مصالح العالم العربى تضيع وسط مصالح هذه الدول، وبالتالى فان العالم العربى لايستطيع أن يستخدم الأسلحة المتاحة له سواء السياسية منها أو الاقتصادية.

* الحقيقة الثالثة.. انه لم يعد هناك فاصل واضح فى الرأى السياسى ما بين الجبهات المختلفة التى ينقسم إليها العالم العربى، فأين تقف سوريا وهى من جبهة الصمود والتصدى وقد سكتت عن الغزو الاسرائيلى للبنان، وقد أشعلت نار الفتنة داخل فصائل المقاومة الفلسطينية وبين الطوائف المختلفة فى لبنان، بينما تحركت مصر والمملكة العربية السعودية للتصدى سياسياً للعدوان رغم انتمائهما إلى ما يطلق عليه جبهة السلام، بل أين يقف العراق وهو مشغول بحرب غير محدودة الإطار أو الأهداف مع إيران، بل أين تقف ليبيا وزعيمها يدعو رجال المقاومة الفلسطينية للانتماء ويرسل قواته لإشعال الفتنة بين الطوائف اللبنانية والفلسطينية المتحاربة فى لبنان.. ثم أين مصر وقد خرجت من الصراع العربى الاسرائيلى وتتقدم بخطى ثابتة نحو سياسة تطبيع العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية مع اسرائيل.. وتحول جهود قواتها المسلحة إلى الجبهة الجنوبية مع تصاعد توتر متزايد وصل إلى حد الاشتباك المسلح مع ليبيا.

* الحقيقة الرابعة.. هى ما يثيره العمل العربى من حيرة وبلبلة على الدوام بسبب التناقضات الظاهرة بين السياسات المعلنة والسياسات الخفية، وبين الأقوال والأفعال، وبين التوجهات الحقيقية والزائفة، ولقد تجلت هذه التناقضات فى أوضح صورها منذ محاولات فض الاشتباك التى تلت وقف إطلاق النار عام ١٩٧٣ ووصلت إلى قمتها

فى اللقاءات السرية والتى تمت بوساطة المغرب بين مصر واسرائيل فى الوقت الذى كان يسعى فيه الجميع إلى عقد صلح عربى فلسطينى اسرائيلى مشرف فى إطار مؤتمر جنيف للسلام والذى تهيأت كافة الظروف الدولية والاقليمية لصالح العرب فى ذلك الوقت سواء من خلال صدى الانتصار العسكرى لحرب اكتوبر ٧٣ أو الانتصار السياسى من خلال استخدام العرب لسلاح البترول أو الرغبة الملحة الامريكية الاسرائيلية فى التوصل إلى سلام مع العرب، اضافة إلى المساندة الحقيقية من الاتحاد السوفيتى سواء للحق العربى أو للمطالب الفلسطينية العادلة.

* الحقيقة الخامسة.. ان هناك اختلالاً واضحاً فى موازين القوى العسكرية بين الأمة العربية ككل وبين اسرائيل خاصة فى ظل خروج القوة العسكرية المصرية من موازين القوى، أو للتعاون الاستراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة، وان استمرار هذا الخلل بجانب انه يفقد صانع القرار السياسى القوة والسند على اتخاذ القرار السياسى المفروض انجازه ويضعف موقفه كمفاوض، فانه يهدد المنطقة بالقلاقل والصراعات والاضطرابات ويحكم عليها بأن تعانى عدم الاستقرار لفترة طويلة لايستطيع أحد أن يحدد مداها.

* الحقيقة السادسة.. ان الدول العربية حتى تلك التى تواجه تلك الأخطار، ليست لها استراتيجية موحدة تستثمر امكانياتها وقدراتها للدفاع عن نفسها ضد خطر التهديد الخارجى، وفى غياب استراتيجية عربية موحدة ذات أهداف نهائية وأهداف مرحلية، إلى جانب خروج القوة المسلحة المصرية من دائرة الصراع، أدى إلى اطلاق اسرائيل يدها فى المنطقة بأسرها لتفرض عليها حلولها التى تحقق أهدافها ومصالحها بالقوة العسكرية وحدها، ما دامت موازين القوى لصالحها وما دامت الدول العربية عاجزة عن تأمين أو تحقيق الحد الأدنى من التكتل العربى الذى يستطيع ردع العدوان.

* الحقيقة السابعة.. هى أن الدول العربية حتى بعد اقتحام القوات الاسرائيلية بيروت لازالت غافلة عن حجم الخطر الحقيقى الذى يتهدد سلامتها ويتهدد مصالحها، ومازالت كل دولة عربية تحكمها رؤية قاصرة النظر لاتدرك أبعاد الخطر الذى يهدد سلامتها فى المدى القريب والبعيد ومازالت معظم الدول العربية أسيرة لنزعاتها الاقليمية وتطلعاتها وتمزقاتها.

وقد أدت هذه الحقائق إلى نشوب موقف جديد تواجهه الأمة العربية لأول مرة، أهم عناصره أن اسرائيل تتحول تدريجياً إلى قوة اقليمية كبرى فى المنطقة، قادرة على فرض

الباب الثالث

هزيمة ١٩٩١

وتفكيك وإفلاس الأمة العربية

الباب الثالث

هزيمة ١٩٩١ وتفكيك وإفلاس الأمة العربية

طرح العدوان العراقى على الكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ وسعيه لإلغاء كيانها واعلان ضمها للعراق تحدياً غير مسبوق أمام المجتمع الدولى والعالم العربى، وقد كان هذا الحدث بالنسبة للمجتمع الدولى فرصة لإعادة تأكيد الشرعية الدولية من خلال العودة إلى مبادىء القانون الدولى وضمان احترامها بكل الوسائل التى تكفلها ميثاق الأمم المتحدة. ومن هنا فقد تبلور وربما لأول مرة فى تاريخ المجتمع الدولى إلى ارادة سياسية عالمية موحدة تجاه هذا التحدى، على أن الأمر بالنسبة للعالم العربى كان مختلفاً بعض الشيء، فقد كان مفاجأة فاقت قدرة النظام العربى ومؤسساته القائمة على مواجهتها، وبدلاً من أن تتبلور فى مراجهة هذه الحالة ارادة سياسية عربية موحدة تعددت الآراء واختلفت التوقعات، ولولا الحنكة السياسية والتوجه القومى الرائع لبعض القادة العرب المخلصين لأمتهم العربية، لسارت الأمة العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة إلى هاوية محتومة قد لايمكن التنبؤ بمداها وأبعادها ونهايتها.

ولقد بعث الغزو العراقى للكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ فكرة «الحق التاريخى» من مرقدها والتى كانت قد توارت وانتهت من فكر المجتمع الدولى بعد الحرب العالمية الثانية، لقد زعمت العراق أن اجتياحها للكويت تبرره «حقوق تاريخية» ترجع إلى العصر العثمانى، وأن الكويت كانت تتبع ادارياً ولاية البصرة، فأثار ذلك جدلاً على الساحة العربية والدولية حول مصداقية «الحق التاريخى» ومبرراته مع اجماع تام على رفض دعاوى العراق.

وبصفة عامة فإن الأصل فى فكرة «الحق التاريخى» هو تقديم المبررات للتوسع الاقليمى والهيمنة من جانب دولة عربية على حساب دولة أخرى ضعيفة تكون مجاورة لها، أو حتى بعيدة عنها كانت ترتبط معها بعلاقة من نوع ما فى فترة انتهت منذ أمد بعيد أو قريب، وذلك بحثاً عن مصالحها سواء الاقتصادية أو الاستراتيجية أو بسبب شخصى من حاكم لاحياء مجد قديم يدعى انه أحد ورثة أو له القدرة على استرجاعه أو طمعاً فى ثروات أحد الدول المجاورة باستغلال ضعفها وعدم قدرتها على حماية نفسها كالحالة التى نحن بصدد إلقاء الضوء عليها.. «حالة العراق والكويت»، أو بحثاً عن وطن لشعب حكم عليه بالتشرد فيستولى على أرض شعب آخر يزيحه منه بالقوة ليسكن مكانه دون رادع من ضمير أو سلطة كدعوى الصهيونية فى أرض فلسطين أمام عجز المنظمات الدولية.

ويلاحظ أن هذه الدعاوى قد استغلت الظروف والملابسات الخاصة[١] مثل ضعف الدولة أو الشعب المغار عليه، كذا استغلال الظروف الدولية وارهاصات الحروب، وخير مثال عليها تلك الادعاءات التى استندت عليها الصهيونية العالمية لاغتصاب أرض فلسطين واقامة دولتها عليها حيث يتركز المفهوم الصهيونى على ضرورة تكوين مجتمع يهودى خالص يتمتع بالوجود فى فلسطين والتى تتباين مناهج المؤرخين الصهيونيين انفسهم عند إرجاع الصهيونية إلى جذورها وأصولها التاريخية الأولى، ولو انهم يتفقون فى معظمهم على أن يهود بابل هم أول من وضعوا فكرة «العودة إلى صهيون» [٢]، وتستظهر افتراء الصهيونية وادعائهم بحقهم التاريخى من انقطاع صلتهم بهذه المنطقة طيلة قرون وأزمنة عدة، لتبدأ الفكرة الصهيونية الحديثة فى القرن التاسع عشر حين حكمتها ظروف دولية معينة اقترنت بالنشاط الاستعمارى الواسع وضغطه على الطبقات الوسطى فى البلاد الاستعمارية مما دفع الطبقات الوسطى اليهودية إلى البحث عن حل جذرى لأزمتها خارج حدود مجتمعاتها وسرعان ما وجدت الحل فى الفكرة الصهيونية، وكانت الضحية هى أرض فلسطين.

أخيراً فاننا نجد أن كل تلك الادعاءات قد انتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية، فيما عدا حالة فلسطين والكويت، وقيام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحديثة الأخرى، والتى شددت مواثيقها على احترام حدود واستقلال الدول، حيث أن مسألة الحق التاريخى المدعى به مسألة خطيرة أو معناها سلب شعب من الشعوب حقوقه التى حصل عليها عن طريق كفاح طويل، وحقوق شهد بها المجتمع الدولى، إلى جانب انها تغيير لهويته أو ضياعها وخلط فى الأوراق لا سبب له ولا سند إلا الطمع والادعاء.

---

(١) د. يواقيم رزق مرقص، الحق التاريخى وأزمة الخليج العربى، مارس ١٩٩١، ص ٦

(٢) «صهيون» اسم جبل يقع شرقى القدس، كان النبى داود قد بنى عليه قصره ومعبداً

الفصل السادس

العراق والحرب في الخليج

الفصل السادس

العـــراق والحـــرب فـى الخليـــج

أولا: الحرب العراقية - الإيرانية ونتائج تلك الحرب

الجذور التاريخية للصراع بين إيران والعراق

اتسم الصراع بين العراق وإيران بجذوره العميقة وتشعبه وتعدد المشاكل القائمة بين البلدين، سواء منها المشاكل الحدودية والأمنية ذات الجذور التاريخية، أو المشاكل المذهبية والعقائدية المتوغلة فى التاريخ، أو المشاكل القومية القديمة، اضافة إلى الحساسيات على مستوى الزعامات الشخصية أو التطلعات الزعامية على مستوى الدولتين للهيمنة على منطقة الخليج، هذا إلى جانب مواقف القوتين العظميين ودورهما فى اشتعال أو استمرار أو تهدئة ذلك الصراع، ارتباطاً بمصالحهما فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الخليج بصفة خاصة.

١ - وعن المشاكل الحدودية والأمنية يمكن القول، أن العراق تتمسك باقليم «عربستان» على انها اراضى عربية منذ أكثر من قرنين من الزمان، حيث كان يسكنها قبائل عربية اعلنت لها حكومة فى «المحمرة»، فى الوقت الذى لم يكن هناك حدود جغرافية بالمعنى المتعارف عليه حالياً، وان الشاه رضا بهلوى قام بالسيطرة على هذا الاقليم بالقوة وصبغه بالصبغة الفارسية، هذا اضافة إلى ان العائدات البترولية لذلك الاقليم وصلت ٢٨ ألف مليون دولار سنوياً مما زاد من أهميته.

ولم يكن عامل الوقت لصالح العراق حيث استمر الاقليم أكثر من نصف قرن تحت السيطرة الإيرانية، اضافة إلى توقيع الدولتين لاتفاقية ارخروم الثانية عام ١٨٤٧ والتى تم صياغتها بواسطة لجنة رباعية ضمت كل من روسيا وبريطانيا وإيران والعراق، والتى اعطيت بموجبها مدينتى عبدان والمحمرة والضفة الشرقية لشط العرب «أى اقليم عربستان تقريباً»، كما قد تم توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين البلدين بوساطة كل من مصر والجزائر والاردن وفرنسا والتى حددت ان يمر خط الحدود فى منتصف شط العرب، الأمر الذى لم توافق عليه العراق حيث ان ذلك لايوفر لها شواطىء على الخليج العربى سوى اربعين كيلو متراً.

كما أن احتلال إيران للجزر الثلاث «طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى» رغم انها جزر عربية كما أثبت التاريخ قد اعتبرته العراق تهديداً لامنها القومى إلى جانب تهديد دول الخليج باعتبار ان هذه الجزر تسيطر على مضيق هرمز.

٢ - وعن المشاكل المذهبية والعقائدية يمكن القول انه نتيجة لكون الشيعة تمثل ٦٠٪ من

سكان إيران وأن الأماكن المقدسة الشيعية متواجدة فى العراق، فقد قام الفرس باحتلال العراق للسيطرة على تلك الأماكن المقدسة بها، حيث حدثت صراعات عنيفة بين الشيعة والسنة فى العراق خلال السنوات الأولى للقرن السادس عشر، حيث تطاول الشيعة على مقدسات السنة فى العراق مما زاد من الأحقاد والضغائن بينهما.

هذا اضافة إلى قيام القيادة العراقية بترحيل الشيعة العراقيين الذين هم من أصل إيرانى وذلك قبل أشهر قليلة من بدء الحرب، وذلك خوفاً من التأثير الروحى للامام الخومينى عليهم وتحريك النزعة المذهبية فيهم، والتى تتفق مع حركة الاحياء الاسلامية التى تتبناها إيران فى مواجهة علمانية البعث العراقى على حد تعبيرهم.

ولقد أثبت التاريخ على مر العصور أن المسائل المذهبية والعقائدية يستحيل حلها بتوافق فى الفكر المذهبى والعقائدى حيث انها من الأمور التى يصعب تحقيقها، وان ظهر الهدوء على السطح، إلا أنه اذا تم تحريك تلك النزعات فانها تصبح من العنف بما يكفى لقيام أزمات قد تؤدى إلى صراع مسلح.

٣- وعن المشاكل القومية القديمة يمكن القول بأن منذ أن زرعت بريطانيا مشكلة الأكراد فى العراق عام ١٩٣٠ بتشجيعهم على قيام حكم محلى تمهيداً لقيام حكم ذاتى خاص بهم فى السليمانية وكركوك والموصل، رغم علم بريطانيا بأن إيران متمسكة بأن الاكراد من الجنس الآرى الإيرانى، وعلى ذلك يمكن لإيران المطالبة بالولاية عليهم فى مقابل مطالبة العراق بعربستان، وبالتالى تظل مشكلة الاكراد أحد عناصر الأزمات التى قد تؤدى إلى صراع أيضاً.

إندلاع الحرب العراقية - الإيرانية

اذا استعرضنا الأسباب التى اقتضت إلى حرب الخليج الأولى فليس معنى ذلك أن الصراع بين العراق وإيران كان أمراً محتوماً، ذلك أن قرار الحرب اتخذه حاكم مطلق السلطات هو صدام حسين الذى أخطأ فى حساباته، ومع ذلك فإن تسرع رئيس الجمهورية العراقية الذى انفرد بالحكم وقضى لمجرد الشبهة على جميع معارضيه وأثار الذعر باعدام ستة من وزرائه(١) وأخضع الحزب والجيش لسلطاته المطلقة، كما أنشأ الحرس الجمهورى الذى اكتسب شهرة لكفاءته العسكرية، وقد اتخذ صدام حسين قرار الحرب على أثر معلومات تشير إلى أن القوات المسلحة الإيرانية قد تهاوت نتيجة عمليات التطهير التى

(١) دكتور صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، ١٩٩٢، ص ٤١٨ - ٤٢٠

اتخذها النظام الجديد خاصة بين سلاح الطيران المعروفين بولائهم للشاه.

وكان اشتعال الحرب يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ على جبهة عريضة تمتد إلى مسافة ٣٠٠ كيلو متر حيث تقدمت القوات العراقية خلال السنة الأولى منها ولكن ليس بالمدى الذى يحسم الحرب حيث احتل العراق بعض المواقع القريبة من الحدود مثل مدينة خور مشهر «الحمرة سابقاً» ودسفول، وتوقف التقدم عند ذلك الحد ولم يحل عام ١٩٨٢ حتى استردت إيران أراضيها وشرعت فى الضغط على الحدود العراقية حيث دارت معارك حامية حول جزر مجنون حيث تهدد أثناءها طريق البصرة ـ بغداد بالاختراق الأمر الذى دفع العراق إلى استخدام الأسلحة الكيماوية.

ولقد كان العراق يتفوق من حيث الأسلحة الحديثة وخاصة الطيران بفضل الدعم العربى خاصة الدعم السعودى والكويتى، أما إيران فقد كان لديها عناصر قوة أخرى من أبرزها المساحة التى تبلغ أربعة أضعاف العراق والقوة البشرية التى تقدر بثلاثة أضعاف سكان العراق، ثم استعداد الشباب الذى كون الحرس الوطنى «للشهادة» بعد أن جرى آيات الله لهؤلاء الشباب عمليات غسيل للمخ مما جعلهم يغامون بحياتهم دون حساب أمام القوات العراقية.

وفى بداية الحرب عرضت وساطات متنوعة لانهاء القتال، فمنها ما صدر عن دول عدم الانحياز أو المؤتمر الاسلامى أو الأمم المتحدة، وكان صدام حسين مستعداً لقبول الوساطة طالما أن القوات العراقية متقدمة، أما إيران فعرضت شروطاً لانهاء القتال يتعذر قبولها من الجانب العراقى، منها دفع تعويضات قدرت أولاً بـ ١٦٠ مليار دولار باعتبار أن العراق هو البادىء بالحرب إلى جانب تخلى صدام حسين عن الحكم، وهو شرط استبعده مؤخراً وزير خارجيته.

وفى إطار رغبة القيادة العراقية فى حسم الحرب وانهائها بأى شكل حتى لو أدى الأمر إلى اعادة العمل باتفاقية الجزائر وتحقيقاً لهذا الغرض رأت القيادة العراقية توسيع دائرة القتال كنوع من الضغط على إيران خاصة بعد تسلمها لصفقة طائرات فرنسية من نوع «سوبر ابتدار» المجهزة بصواريخ اكسوست، والتى باستخدامها اتخذت الحرب العراقية الإيرانية أبعاداً جديدة، فقد استطاع العراق أن يدمر قسماً كبيراً من محطة شحن النفط الإيرانى فى جزيرة خرج وهدد العراق بمد الاعمال الحربية إلى مضيق هرمز مما جعل الدول الغربية تهدد بالتدخل فى حالة الإخلال بأمن الملاحة فى المضيق.

وفى مجال رفع المعاناة عن الشعب العراقى الذى انعكست عليه آثار الحرب ولفرض

مزيداً من الضغط على القيادة الإيرانية لانهاء الحرب جاء التصعيد العراقى بضرب المدن الإيرانية الآهلة بالسكان ومنها طهران، وكان الرد الإيرانى باستخدام الصواريخ أرض - أرض ضد بغداد.

ورغم الخسائر الفادحة التى تكبدها المتحاربون فقد وصل النظام الحاكم فى العراق إلى مرحلة اعتبر فيها الحرب أداة لاستمرار وجوده حيث اتخذها صدام حسين أداة للبطش بما تبقى له من عناصر معارضة عراقية.

ويمكن القول أن معركة الفاو هى التى مهدت السبيل لانهاء تلك الحرب، فقد استعملت إيران وسيلتين للضغط على العراق، أولها تشجيع التمرد الكردى عام ١٩٨٧، وثانيها القيام بهجوم شامل فى القطاع الجنوبى أدى إلى الاستيلاء على شبه جزيرة الفاو العراقية مما جعل سقوط البصرة أمراً وشيكاً فى ابريل ١٩٨٨.

وعلى ذلك ألقى العراق بكل ثقله فى معركة الفاو ولم يتردد فى استخدام الأسلحة الكيماوية واستفاد من تفوقه الجوى مع الدعم الكبير الذى تزعمته المملكة السعودية والكويت ودولة الامارات العربية إلى جانب مصر التى لايستبعد أن يكون العراق قد استعان بطيارين مصريين حتى يتم استخدام سلاح الطيران بكامل قوته (١).

وباسترداد الفاو أمكن لصدام حسين أن يقيم أفراح النصر، أما حقيقة الأمر فهى أن الحرب وصلت إلى نفس نقطة البداية بحيث لم يعد هناك غالب أو مغلوب، ووجد الطرفان المتحاربان فى الامم المتحدة مخرجاً لهذا المأزق فصدر قرار ٥٩٨ فى ٢٠ اغسطس ١٩٨٨ تاركاً الخلافات الرئيسية معلقة، وهى الخلافات الخاصة بالحدود وقضية المسئولية عن الحرب والتى يترتب عليها تحمل الطرف المسئول التعويضات اللازمة للطرف الآخر، وقد بقيت هذه الأمور معلقة حتى وقوع أزمة الخليج الكبرى فى ٢ اغسطس ١٩٩٠.

مواقف القوى العظمى والكبرى من الحرب

كان للحرب العراقية الإيرانية علاقة مباشرة بالقوتين العظميين فكل منهما كان مصدراً هاماً لبيع السلاح للطرفين رغم اعلان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى «فى ذلك الوقت» حيادهما فى ذلك الصراع ولكن لاعتبارات المصالح الحيوية لكل منهما جعلت موقفهما متذبذباً بين هذا الطرف أو ذاك.

---

(١) الدكتور صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، ص ٤٢٤

فان المتتبع للسياسة الامريكية طوال فترة الحرب العراقية - الإيرانية يمكن أن يرى أن هذه السياسة كانت تسير صعوداً وهبوطاً بين هذا الطرف أو ذاك، فقد كان الواضح أن الولايات المتحدة كانت إلى جانب العراق عند بداية الحرب وقد كانت لديها أسبابها فى ذلك:(١)

* كانت هناك حقيقة ان إيران دولة بترولية، وأن بترولها استعمل لفترة من الفترات احتياطياً جاهزاً للبترول العربى فى حالة ما اذا تعرض البترول العربى لحظر من نوع ما طبق سنة ١٩٧٣ ، وربما كانت الولايات المتحدة تأمل أن يجيء بعد الحرب نظام يكون مستعداً كبديل للبترول العربى فى الشرق الأوسط اذا ما استجد داع لهذا البديل.

* كانت هناك حقيقة أن الولايات المتحدة تركت فى إيران بعد الثورة مخزونات هائلة من السلاح قدمتها للشاه حينما عهدت إليه بدور رجل البوليس فى المنطقة، وربما كان بين أمانى السياسة الامريكية أن يستنزف ذلك المخزون من السلاح.

* وكانت هناك حقيقة سياسية، وهى أن كلا من الولايات المتحدة واسرائيل كان تقديره أن دخول إيران فى حرب على نطاق واسع يجعل الثورة الاسلامية مضطرة للاعتماد على الجيش الإيرانى النظامى، وكان للاثنين فى الجيش النظامى أصدقاء، وبالتالى فانه قد يصبح فى يوم من الأيام قادراً على الاستيلاء على سلطة الدولة، خصوصاً وأن الخومينى وحده، هو المحرك لتلك الثورة وباعتباره رجلاً كهلاً تجاوز الثمانين من عمره وان اختفاؤه بالموت الطبيعى أمراً محتملاً.

وفى ١١ يونيو ١٩٨٥ كانت الدراسات فى مجلس الأمن القومى الامريكى قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أن ترك إيران تحصل على احتياجاتها من الأسلحة بطريقة عشوائية يجب أن يتغير، وظهرت فى توصيات اللجنة فقرة لافتة للنظر تقول «ان الولايات المتحدة يتعين عليها أن تشجع حلفاءها الغربيين واصدقاءها على مساعدة إيران فى الحصول على طلباتها واحتياجاتها، بما فى ذلك المعدات الحربية التى تحتاج إليها».

ثم تشير لجنة «تاور»(٢) إلى أن اسرائيل ظهرت فى الأفق بعلاقات ومصالح خاصة مع إيران، كما أن هذه العلاقات تهم أيضاً صناعة السلاح الاسرائيلى، فبيع السلاح لإيران يمكن أن يحقق الهدفين فى نفس الوقت، تقوية إيران فى حربها ضد العراق، كما انه

(١) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج.. أوهام القوة والنصر- مركز الأهرام للترجمة والنشر- عام ٩٢، ص ١٢٥
(٢) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج.. أوهام القوة والنصر، ص ١٣١

يساعد صناعة السلاح الاسرائيلى[١]، وبدأت صفقات السلاح تصل إلى إيران.

والغريب أن مستشار الرئيس للأمن القومى ومعه أحد مساعديه وهو الكولونيل «أوليفر نورث»، ذهبا فى زيارة سرية لإيران وذلك لاخفاء التفاصيل عن الكونجرس، ولعدم طلب اعتمادات مالية بقوانين منه، اتفق على أن تقوم اسرائيل ببيع سلاح من انتاجها لوكالة المخابرات المركزية الامريكية لتقديمه لجماعات «الكونترا» المعارضة لحكومة نيكاراجوا والذى كان الكونجرس يوافق على مساعدتهم، ثم يحتسب البيع لوكالة المخابرات المركزية الامريكية بسعر أعلى، ويذهب الفرق إلى تمويل تصدير السلاح لإيران مضافاً إليه ما تدفعه إيران لشراء ذلك السلاح.

وقد وصل لإيران فى إطار ذلك أكثر من ١٥٠٨ صاروخ من طراز «تاو»، ١٨ صاروخ من طراز «هوك»، وبالتالى كشفت تلك الصفقة والتى عرفت فيما بعد بفضيحة «إيران ـ كونترا» عن الأسواق السرية لبيع السلاح والتى أخذت ازدهاراً فى إطار هدف رئيسى هو استمرار اشتعال الحرب بلا نهاية بين العراق وإيران بهدف استنزافهما وتدمير قوتهما سواء العسكرية أو الاقتصادية.

ومما يؤكد تلك الحقيقة انه كانت نظرة الولايات المتحدة ودول الغرب عموماً إلى دور بغداد فى السياسات الاقليمية نظرة شك وريبة، ومن هنا فلن يكن لدى واشنطن، نتيجة لذلك من مانع فى أن تطول الحرب وان تزيد تكاليفها، وكان التقدير أن طول مدة الحرب وزيادة التكاليف سوف يؤدى إلى تحجيم دور العراق الاقليمى حتى لو خرج من الحرب منتصراً، ولم يكن هذا هو رأى واشنطن وحدها، وانما كان رأى بقية التحالف الغربى وربما لم يكن هنرى كيسنجر، بعيداً عن الحقيقة كثيراً حيث قال «هذه أول حرب فى التاريخ نتمنى ألا يخرج فيها منتصر، وانما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزوم».

ومع تدفق الأسلحة على إيران سواء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة بدأ اتجاه الريح يتغير فى المعارك بين العراق وإيران، وبعد ان كانت اليد الطولى فى الحرب للعراق، أصبح الريح مواتية لإيران التى بدأت تأخذ فى الهجوم، وبدأت خطوط المواصلات العراقية تطول، اضافة إلى زيادة تكاليف الحرب.

وبدأ دور الاتحاد السوفيتى السابق والذى كانت تربطه بالعراق معاهدة صداقة

(١) يقدر الكولونيل «اوليفر نورث» المسئول عن التعاون العسكرى بين اسرائيل وايران، أن حجم مبيعات السلاح الاسرائيلى لايران وصل إلى عدة بلايين من الدولارات، طبقاً لما ورد فى مذكراته بعنوان «تحت النار».

وتعاون منذ عام ١٩٧٢ ، حيث كان تدفق السلاح والذخائر الشرقية تتدفق بشكل منتظم لتلبية مطالب العراق التسليحية، حيث التقت المصالح السوفيتية مع مصالح العراق من حيث التخوف من تصاعد الجمهورية الاسلامية خاصة مع قيام إيران بحظر حزب تودة واعدام قادته واتهامهم بالجاسوسية وطرد بعض الدبلوماسيين السوفيت، إلى جانب احتمال تأثير فكرة الجهاد على بعض المسلمين الذين يشكلون أغلبية فى بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى.

وأتت فرنسا فى المرتبة الثانية بالنسبة لتصدير السلاح وتوثقت علاقات فرنسا بالعراق منذ السبعينيات على أساس تبادل المصالح حيث اشترت فرنسا كميات كبيرة من النفط دون أن تسدد الثمن كاملاً، واستغل العراق هذه الفرصة ليطلب من فرنسا تزويده بالأسلحة والخبرات بما فى ذلك المفاعلات النووية، وبذا تحولت فرنسا من مدين إلى دائن للعراق، مما عرض فرنسا للانتقاد من حلفاذها على ذلك الدور.

مواقف القوى الاقليمية من الحرب

- موقف الدول العربية

على الصعيد العربى عامة، فقد انقسمت المواقف بحيث أثرت على العلاقات العربية تأثيراً سلبياً، فالاردن لم يتردد فى الاعلان عن تأييده للعراق تأييداً تاماً، واستخدمت أراضيه لنقل الامدادات إلى العراق عن طريق ميناء العقبة الذى انتعش انتعاشاً كبيراً بعد أن توقف الشحن والتفريغ من موانى شط العرب.

وأثار موقف سوريا المتضامن كلياً مع إيران تساؤلات عن أسباب هذا الاتجاه الفريد من بين دول المشرق العربى، فقيل فى تعليل ذلك أن الخصومة التقليدية بين فرعى البعث فى سوريا والعراق هو الذى دفع بحكومة دمشق إلى اتخاذ ذلك الموقف، فقد تعمقت تلك الخصومة فى عام ١٩٧٩ بعد فترة قصيرة من المصالحة التى تمت فى مؤتمر بغداد حيث اتحدت سوريا والعراق فقط فى جبهة «الصمود والتصدى» والتى تصدت لمصر فى كامب ديفيد، وبعد وقوع محاولة انقلاب ضد حكم صدام فى يوليو ١٩٧٩ ، اتهمت سوريا بالتحريض عليه وعبثاً حاولت تبرأة القيادة السورية من هذا الاتهام وبدأت حملة اعلامية طاحنة بينهما.

كما كان للتضامن المذهبى عاملاً هاماً وراء التحالف السورى - الإيرانى باعتبار أن

النظام الحاكم فى دمشق يعتمد أساساً على طائفة العلويين الملتحمة بشيعة إيران، يضاف إلى ذلك أن سوريا استفادت اقتصادياً من هذا التقارب مع إيران التى باعت لها النفط بأسعار مخفضة.

أما أقطار المغرب العربى فكانت أقل تأثراً بتلك الحرب، بحكم بعدها الجغرافى ومع ذلك فقد تباينت مواقفها، فالملك الحسن رأى فى توجهات الجمهورية الاسلامية خطراً على نظامه بينما تعاطفت الجزائر وليبيا مع إيران بحكم العداء المشترك للولايات المتحدة، ومن هنا فقد امتدت آثار وأحداث تلك الحرب ذلك الامتداد الجغرافى الواسع.

أما عن مصر، فقد كان العراق منذ وقت مبكر قد بدأ يشترى ذخائر منها لملائمة الأسلحة السوفيتية التى كان الجيش المصرى يستخدمها، وكان الرئيس السادات هو الذى أمر بالاستجابة لأول طلب عراقى قدم لمصر عن طريق سلطنة عمان مبكراً عام ١٩٨١.

ولم تمض شهور قليلة حتى كانت معظم خطوط الانتاج فى مصانع الذخيرة المصرية تعمل للجيش العراقى واستمر ذلك خلال سنوات الحرب.

وبعد تصدير الذخائر جاء الدور على تصدير المعدات وبالذات المدفعية[١] فقد كان لدى مصر كثير من السلاح السوفيتى فى الوقت الذى كانت تتجه فيه لشراء السلاح الامريكى، وأصبح المنطق السائد وقتها هو أن تبيع مصر من مخزون سلاحها الروسى كل ما تستطيع بيعه للعراق وتشترى بثمنه سلاحاً تريده من الولايات المتحدة، وقد بلغت مبيعات مصر من السلاح من الأسلحة السوفيتية للعراق ما حجمه ألف مليون دولار سنوياً.

ومع تزايد اتفاقيات الأسلحة التقليدية بين مصر والعراق فى منتصف الثمانينات، وقعت نقطة انطلاق جديدة فى مجال الصواريخ، وقد بدأت مصر والعراق والارجنتين تتعاون معاً فى مشروع واحد لانتاج الصواريخ عرف باسم «كوندور» وكانت الفكرة الأساسية فيه أن الارجنتين استطاعت أن تحصل على قدر كاف من تكنولوجيا الصواريخ بسبب من لجئوا إليها من العلماء الألمان، إلا أن هذا المشروع قد توقف نتيجة مضاعفات كثيرة أهمها الدور الاسرائيلى فى ذلك المجال.

اضافة إلى امتداد التعاون المصرى - العراقى فى مجال الأسلحة الكيميائية والتى بدأت من خلال شراء العراق لتلك الغازات من ايطاليا وألمانيا ثم تحول الاهتمام إلى

(١) لسنوات طويلة كان كل انتاج مصر من ذخائر المدفعية عيار ١٢٢ مم يباع للعراق

ضرورة انتاجها بالتعاون مع العلماء المصريين التى لم تعترض الحكومة المصرية على اشتراكهم فى المشروع العراقى.

• موقف الدول الخليجية

انعكست آثار حرب الخليج بالدرجة الأولى على الدول الستة المطلة على ساحل الخليج العربى، وقد كان تكوين مجلس التعاون الخليجى رد فعل لتلك الحرب العراقية - الإيرانية، ولم يمنع تكوين المجلس من اختلاف بين اعضائه فى التفاصيل، فالمملكة العربية السعودية والكويت كانا أكبر ممولين للعراق، سواء على سبيل الاقراض أو الهبة.

وعموماً لم تقطع دول مجلس التعاون الخليجى علاقاتها الدبلوماسية مع إيران باستثناء المملكة العربية السعودية، ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجى قد تململت من كثرة المطالب العراقية بحجة أن العراق فى تلك الحرب انما يحمى البوابة الشرقية للوطن العربى ورغم استياؤها إلا أن معاونتها المالية لم تنقطع طول مدة الحرب.

• موقف المملكة العربية السعودية والكويت

لعل دور كل من السعودية والكويت من الأهمية فى تأكيد وقوفهما إلى جوار العراق كحقيقة تاريخية تستحق الاشادة بها، والتوقف عندها كحقيقة تاريخية تستحق التسجيل. فالواقع انه منذ ان بدأت تلك الحرب حتى أصبحت الكويت ميداناً من ميادين قتالها، ومع انه كان ميداناً جانبياً، إلاأن التأثير عليه كان كبيراً، فالكويت لاتبعد عن ميناء عبدان أكثر من ٦٠ كيلومتراً، ولاتبعد عن ميناء البصرة بأكثر من ٤٠ كيلومترا، ولكن الميناءين بقيام الحرب تحولا إلى لهيب من نار وبصفة خاصة عندما بدأ الطرفان المتحاربان، كل منهما بضربة موجهة للمنشئات البترولية للطرف الآخر، وراحت القوات الجوية المتقائلة تقترب من سماء الكويت خلال تنفيذها لمهامها القتالية، بل وأحياناً كانت تخترقها، وتصادمت قطع من البحرية فى الخليج وزرعت فيه الألغام البحرية التى لاتختار أهدافها، بل واقترب التهديد الإيرانى أكثر من الكويت بعد دعمها المالى المتكرر للعراق، الأمر الذى أدى إلى تنفيذ عملية تخريب واسعة النطاق فى ميناء «عبد الله» ثم انفجر مصنع لتسييل الغاز فى منطقة «الشعيبة» ووصل تأثيره إلى دائرة قطرها عشرون كيلو متراً، ثم زادت على ذلك عمليات القصف الصاروخى المباشر بالطائرات على موانى شحن البترول وعلى مركز تجمع الأنابيب، وهكذا بدأت ما اطلق عليه حرب الناقلات والتى كان معظمها مركزاً على الناقلات الكويتية، فقد اصيبت فى تلك الحرب ١٦٠ ناقلة، كان بينها ٤٨ ناقلة للكويت

وحدها، مما أجبر الكويت إلى اللجوء لمجلس الأمن الدولى طالبة الحماية من ذلك التهديد التى تتعرض له الملاحة فيها، حيث اصدر مجلس الأمن قراره رقم ٥٥٢ وفيه يشير إلى الاعتداءات الإيرانية على الناقلات العاملة ذهاباً وإياباً من موانى الكويت والسعودية إلى العالم الخارجى، وطلب إيقاف تلك الأعمال. كما طالبت الكويت بتأجير ناقلات تحمل اعلام اعضاء مجلس الأمن بادئة بالولايات المتحدة لامكان نقل بترولها إلى الأسواق الخارجية.

ومع تزايد احتياجات العراق من السلاح خاصة بعد الهجوم الإيرانى المفاجىء الذى نجح فى احتلال شبه جزيرة «الفاو» التى تطل مباشرة على جزر «بوبيان وورية» التابعة للكويت كان الخليج كله بقيادة من المملكة العربية السعودية علي استعداد لتلبية كل مطالب العراق حتى يمكنها الصمود فى تلك الحرب التى بدأتها.

فقد قامت كل من المملكة العربية السعودية والكويت فى الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٢ بدفع ألف مليون دولار شهرياً للعراق أى اجمالى ٢٤ ألف مليون دولار، وفى الفترة من ١٩٨٢ وحتى نهاية الحرب وكان دعم العراق من خلال بيع ٣٠٠ ألف برميل نفط يومياً باسم العراق إلى الأسواق الخارجية وتحويل دخلها إلى بغداد، واذا ترجم ذلك إلى أرقام، فإنه يعنى أن العراق حصل على ٣,٧ ألف مليون دولار عام ١٩٨٣، ٣,٥ ألف مليون دولار عام ١٩٨٤، ٣,٢ ألف مليون دولار عام ١٩٨٥، ٢,٩ ألف مليون دولار عام ١٩٨٦، وبالتالى يبلغ اجمالى ما حصل عليه العراق خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٦ فقط ٣٧,٣ ألف مليون دولار. هذا اضافة إلى الفترة من نهاية عام ١٩٨٦ حتى أوائل عام ١٩٩٠ والتى قدرت مما قيمته ١٢ ألف مليون دولار حصل عليها العراق كدعم مباشر من المملكة العربية السعودية والكويت، إلى جانب دولة الامارات العربية باجمالى وصل إلى ٤٦,٤ ألف مليون دولار خلال الفترة من ٨٠ حتى ١٩٩٠.

هذا إضافة إلى أن العراق كان لايستطيع أن ينزل بصفته الذاتية إلى أسواق السلاح مشترياً، ومن هنا قامت المملكة العربية السعودية باعداد ترتيبات بمقتضاها تقوم بشراء السلاح للعراق من أوروبا الغربية وغيرها، إذ كانت الصعوبة فى هذه العملية ان كل بائع للسلاح فى العالم لابد أن يحصل على الاذن بالتصدير من حكومة بلاده، وذلك بتقديم «شهادة مشتر نهائى» لهذا السلاح لايكون خاضعاً لأى حظر من أى نوع، وبالتالى كان تقديم تلك الشهادة من المملكة العربية السعودية أو أى بلد عربى من الداخلين فى العملية يمكن أن يخرج الشركات من دائرة ذلك الحظر، وهكذا أمكن تصدير أسلحة كثيرة من

أماكن متعددة تصاحبها تلك الشهادات ثم تجد طريقها إلى العراق.

ونظرة مدققة لتلك المعونات من خلال إلقاء الضوء على ترسانة الأسلحة العراقية يمكن أن تشير إلى عمق دور المملكة العربية السعودية والكويت فى ذلك المجال.

فقد بدأ العراق حربه مع إيران وكان يمتلك طبقاً لتقرير من مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لهيئة أركان القوات المسلحة الامريكية، حوالى ٩٥٥ ألف مقاتل، ٥٥٠٠ دبابة، ١٠٠٠ مركبة قتال مدرعة، ٧١٠٠ ناقلة جنود مدرعة، ٣٠٠٠ قطعة مدفعية ثقيلة، ٥٠٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة، ٢٠٠ قاعدة لإطلاق الصواريخ، هذا إلى جانب امكانيات من الأسلحة الكيماوية وبرنامج سلاح نووى اقترب أن يصل إلى نهايته، اضافة إلى صواريخ هجومية قد يصل مداها إلى أكثر من ١٥٠٠ كيلو متر.

وبعد معارك ضارية استمرت ثمانية سنوات متصلة، ورغم كل الخسائر التى منيت بها القوة المسلحة العراقية، إلا أن الامداد الخليجى بالأسلحة التى قادته المملكة العربية السعودية إلى جانب الكويت، أدى إلى خروج القوة المسلحة العراقية من الحرب محتفظة بترسانة من الأسلحة وصلت عند غزوه الكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ إلى اجمالى ٤٨ فرقة منها ١٢ فرقة مشاه، ١٦ فرقة ميكانيكى، ٢٠ فرقة مدرعة اضافة إلى ٣٠ لواء مستقل منها ١٠ لواء مدرع، ٢٠ لواء مشاه، باجمالى مليونا، ١٥ ألف جندى، ٦٣٠٠ دبابة، ٥٤٧٢ قطعة مدفعية ميدان، ٥٩٨٨ مركبة قتال مدرعة، ٥١٨٤ قاذف صاروخى مضاد للدبابات، ٦٠٠ راجمة صواريخ، ٢٨٨ صاروخ أرض أرض من طراز فروج، سكود ب، العباس، الحسين.

واذا أضفنا لكل ذلك قيام المملكة العربية السعودية إلى جانب دول أخرى فى الخليج بزيادة الانفاق العسكرى لبناء قوة مسلحة ذاتية فى مواجهة التهديدات، سواء منها العراقية أو الإيرانية، والتى وصلت فى المملكة العربية السعودية وحدها إلى ١٧,٨٠٠ ألف مليون دولار عام ١٩٨٦ والى ١٣,٦٠٠ ألف مليون دولار عام ٨٨، اضافة إلى صفقة أخرى أبرمتها المملكة العربية السعودية وصلت إلى ٢١ ألف مليون دولار، لأمكن تقدير حجم الاستنزاف التى تعرضت له الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت من وراء العراق وحربها مع إيران ثم غزوها لدولة الكويت بعد ذلك.

- **نتائج الحرب العراقية ـ الإيرانية**

إن نظرة فاحصة للتكلفة المالية للحرب العراقية ـ الإيرانية وما سببته من استنزاف

للأرصدة والثروات العربية يمكن أن تعطى صورة دقيقة لإحدى النتائج التى انتهت إليها تلك الحرب.

فقد بدأ الرئيس العراقى حربه ضد إيران فى ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠ وكان احتياطى النقد لبلاده يبلغ ٣٥ ألف مليون دولار تم استنفادها فى ٣٦ شهراً الأولى من الحرب، هذا وقد بلغ حجم الانفاق العسكرى فى الفترة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٨ فى شراء أسلحة من الأسواق الخارجية ٨٠ ألف مليون دولار.

وعند وقف اطلاق النار بين العراق وإيران بلغ حجم مديونية العراق ما بين ٧٠ إلى ٨٠ ألف مليون دولار معضمها لدى الكويت والمملكة العربية السعودية.

كما بلغت مديونيات العراق لبعض المصارف والهيئات المالية العالمية وبصفة خاصة اليابان حوالى ٢٠ ألف مليون دولار، وبلغ الدين المدنى والعسكرى لفرنسا ٦ آلاف مليون دولار ولايطاليا ٢,٤ ألف مليون دولار ولألمانيا الغربية ١,٨ ألف مليون دولار، هذا إضافة إلى ان «اكزيم بنك» فى الولايات المتحدة قد رتب قرضاً للعراق بمبلغ ٥٣٧ مليون دولار.

ويتضح من حساب هذه الأرقام ان حجم تكلفة قرار واحد اتخذه الرئيس صدام حسين ببدء حربه ضد إيران قد كلف بلاده حتى اغسطس ١٩٨٨ - ما يساوى ٤٥٢,٦ ألف مليون دولار امريكى - كما كلف إيران على التوازى بما يساوى ٦٤٤,٢٣ ألف مليون دولار امريكى أيضاً. أى أن مجموع ما أنفقته الدولتين كنتاج لقرار تلك الحرب ما مجموعه ألفا وسبعة وتسعون مليار دولار أى ما يوازى أكثر مما أنتجه العراق وإيران من نفط منذ عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٨٨.

هذا إضافة إلى قتل ربع مليون عراقى وأسر ١٠٠ ألفاً آخرين وتدمير هائل فى البنية الأساسية للدولتين، مما أنهى الحرب والعراق على حافة الإفلاس وأصبح صدام حسين نفسه على حافة السقوط(١).

ثم كان التحول المفاجىء الذى طرأ على السياسة العراقية إزاء إيران والتنازلات العديدة التى قدمتها بغداد لطهران كانت مثار حديث العالم وإندهاشه، فقد قدم العراق تنازلات عديدة من أهمها إعترافه باتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ والإنسحاب من الأراضى الإيرانية، إضافة إلى التعويضات العسكرية والتى تتمثل فى حصول إيران على كل ما يمكنها الحصول عليه من البترول العراقى والذى يصل إلى ١٥٠ ألف برميل بترول

(١) بيير سلنجر - اريك لوران - حرب الخليج/الملفات السرية، ص ٨

يومياً يتم نقلها عبر شط العرب عن طريق الاسطول العراقى الهائل من اللوريات ثم بالسفن من شبه جزيرة «الفاو» وتبلغ قيمة هذه الكمية ٤,٥ مليون دولار يومياً أى ما يعادل ١,٥ ألف مليون دولار سنوياً، مما دعى وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى إلى التصريح بأن ما تحقق يعد أعظم الانتصارات الإيرانية على مدى التاريخ حيث كانت إيران تطالب بـ ٣٠٠ ألف مليون دولار تعويضات عسكرية، ولكنها حصلت على ماهو أكبر من ذلك، كل ذلك فى مقابل وعد إيرانى بعدم مهاجمة العراق فى حالة دخولها حرباً مع الولايات المتحدة وحلفائها(١).

جاء ذلك التحول المفاجىء فى الموقف العراقى يوم ١٢ اغسطس ١٩٩٠ كبرهان ساطع وقاطع على نوايا العراق الحقيقية واعداده المبكر لعملية غزو الكويت، حيث يعلن قبوله لاتفاقية الجزائر مع إيران، وقبوله من جانب واحد وبلا مفاوضات، الجلاء عن الأراضى التي احتلها فى إيران، تلك الاتفاقية التى فرضها الشاه وأشعل العراق الحرب بسببها على أساس انها ظالمة تقتطع من التراب الوطنى العراقى وتنكر له حقوقاً مشروعة على شط العرب!!

ثمانى سنوات من الحرب المدمرة من أجل لاشىء!! رفض محاولات الوساطة لوقف نزيف الدم الاسلامى من أجل لاشىء!! مليون شهيد من الجانبين من أجل لاشىء!! مئات المليارات من أجل لاشىء!! انفاق أموال العراق ومساعدات الخليج وإلهاب المشاعر القومية، بل والعراقية من أجل لاشىء!! التغرير بالشعوب بل وبالحكام من أجل لاشىء!! استنفار النخوة الخليجية والعربية والحصول على الدعم العسكرى والسياسى من أجل لاشىء!!.. ويأتى التساؤل.. هل يمكن أن يكون ذلك القرار أو تلك المبادرة السلمية العراقية تجاه إيران هى المأساة بكل أبعادها التراجيدية؟(٢).

ويجيب الدكتور ممدوح البلتاجى رئيس هيئة الاستعلامات المصرية فى ذلك الوقت فيقول: لا.. وبالقطع لا.. تلك بالتحديد فى تصورى هى أكبر أوراق التوت تسقط لتتعرى الخديعة الكبرى!! تلك محاولة إعادة ترتيب الأوضاع الاقليمية.. تلك محاولة تأمين المكسب وابتلاع الكويت بثرواتها الراهنة والباطنة.. تلك محاولة للدفاع عن الغنيمة الأساسية وهى الكويت.

---

(١) تقرير من «الفورين ريبورت» الصادر فى لندن عن التنازلات العراقية لإيران

(٢) الدكتور ممدوح البلتاجى رئيس هيئة الاستعلامات، مقال فى الأهرام الاقتصادى، بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٠

تحليل نتائج الحرب العراقية ـ الإيرانية

- **على إيــــران**

على الرغم من أن حجم الحرب قد فاجأ إيران وأصابها داخلياً وخارجياً اصابات خانقة إلا أن حكام إيران وصفوا الحرب لآية الله الخميني على أنها «هبة من السماء»، ورحب قطاع المؤسسة الإيرانية الحاكمة بهذه الحرب على المدى الطويل انطلاقاً من مصالح واضحة وجلية وأطماع اقليمية وهيأت هذه الحرب لحكام إيران تحقيق ثلاثة أهداف داخلية، أولها[1] ـ تعبئة الجماهير ضد أى عدو خارجى لتأمين القاعدة غير المستقرة للجمهورية الإيرانية الجديدة من وجهة نظر النظام، وثانيها ـ القضاء على المعارضة، خاصة من التيارات اليسارية والوطنية، وكذلك أيضاً ما يصفه الحكام المتشددون بالاتجاهات الاسلامية الليبرالية التى يمثلها بنى صدر، وثالثها ـ أخفت الحرب الأزمة الاقتصادية الطاحنة وأصبحت غير مسئولة عن عدم الوفاء بأغلب الوعود التى قطعتها الثورةعلى نفسها وعلى الرغم من الخراب والخسائر البشرية وتدمير المنشئات الاقتصادية، فقد رسخ وضع الحكام الإيرانيين، وتوطدت الدولة ومؤسساتها.

وعن تأثيرات الحرب السياسية على جهاز الدولة، يمكن إيجازها فى ثلاث مؤثرات أساسية: أولها ـ تقوية مركز الجيش الذى كان ضعيفاً قبل اندلاع الحرب وغير منظم وتنقصه بعض التجهيزات، إضافة إلى انه كان لايتمتع بثقة الحكام الجدد بوصفه حاملاً لايديولوجيات ما قبل الثورة القديمة وأعيد تنظيمه ورد اعتباره سياسياً وصار من أهم عوامل الحكم بعد أن تعرض لحملات التطهير، حيث أطلق عليه الخمينى مع بداية الحرب[2] جيش الاسلام وجيش امام الزمان. وثانيها ـ حقق الحرس الثورى الذى يمثل الجماعات الموالية ايديولوجيا لنظام الحكم نفوذاً واسعاً خلال الحرب، فمن ناحية زاد عدد أفراده إلى ما يزيد على مائة ألف وزادت قوته بإنضمام مئات الآلاف من المقاتلين المتطوعين، ومن ناحية أخرى استغل الحرس الثورى الحرب ودوره فيها لتحسين تسليحه بأسلحة خفيفة وثقيلة[3] وفضلاً عن ذلك حظى الحرس الثورى بأهمية سياسية متعاظمة فى الصراعات الداخلية على الحكم مما أدى إلى تعيين وزير مسئول عن حرس الثورة إلى جانب وزير الدفاع وأكد الحرس الثورى فى هذه الحرب انه يمكن أن يكون بديلاً عن

(١) فاضل رسول، العراق ـ إيران، أسباب وأبعاد النزاع، اصدار المعهد النمساوى للسياسة الدولية.

(٢) رسالة الخومينى فى ٤ مارس ١٩٨١

(٣) جريدة جمهورى اسلامى فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٠

الجيش أو على الأقل اعتبر تنظيماً موازياً له فى القوة والأهمية. ففى الوقت الذى كان الجيش النظامى يعمل فيه على الجبهة كان الحرس الثورى يتولى الاشراف على المواقع الاستراتيجية فى البلاد وفى مقدمتها أهم المدن، وبذلك فقد أمن لنفسه قاعدة نحو أى قادم على الحكم، وثالثها- ترسيخ بيروقراطية الدولة بعد القضاء على اتجاهات معينة وتوحيد السياسة فى القياديين بعد انشاء جهاز قمعى منظم.

أما عن المجال الاقتصادى فقد عملت القيادة الدينية على وقف أى خطوات أخرى للتأميم، والتى كان من الممكن أن تؤدى إلى تنامى السلطة الاقتصادية للدولة. كما أثرت عدة عوامل بشكل سلبى على الموقف الإيرانى، لعل أبرزها:

* العزلة الدولية بسبب خطف الرهائن وما أدى إليه من عقوبات.
* الصراع مع دول الخليج مما اضطرها إلى الانطلاق فى دعمها للعراق.
* وجود مشاكل داخل القيادة المستقلة للقطاع الصناعى، مع وجود نقص فى التكنولوجيا المتقدمة وفى نوعيات الأسلحة المتخصصة.

هذا وقد أفادت المساحة والعمق وزيادة عدد السكان مع الاعتماد المحدود على البترول بالمقارنة بالعراق، إضافة إلى التعبئة الواسعة التى تمت لصالح الحرب، كل ذلك كانت عوامل قوة فى الموقف الإيرانى انعكست على النتائج الاستراتيجية للحرب.

• على العراق

أخذت القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للعراق فى الانخفاض مع استمرار الحرب، إلا أن العراق قد استغل بكفاءة عدة أمور كانت عاملاً رئيسياً فى عدم انهيار القدرة العراقية. أولها: وجود احتياطى كبير نسبياً من العملات الحرة مع وجود جيش جيد التسليح، رغم أن هذين العاملين قد تآكلا مع طول مدة الحرب. ثانيها: توافق الظروف السياسية الدولية والاقليمية التى وفرت للعراق مساندة على كل الأصعدة عوضت نسبياً ضعف البلاد الناشىء عن العوامل الداخلية. وثالثها: استفادة العراق من عدم قبول الشعب للرؤية الايديولوجية الإيرانية خاصة مع استمرارية القتال، فعلى الرغم من أن العراق قد بدأ تلك الحرب الطويلة، إلا أنه استطاع استغلال رفض قيام نظام حكم اسلامى وحوله إلى سلاح دفاعى للوقوف أمام القوات الإيرانية الغازية. ورابعها: وجود مصادر متنوعة للتسليح.

أما عن الجوانب التى أضعفت الموقف العراقى فيمكن إيجازها فى أربعة جوانب:

أولها الوضع الجغرافى، فبغداد العاصمة وأغلب المدن وأهم المناطق الصناعية وحقول البترول تقع على نهر دجلة على مقربة من الحدود الإيرانية مما سهل مهمة المخطط الاستراتيجي العسكرى من الاستيلاء على بعض النقاط المركزية من ذلك العصب الحيوى العراقى.

وثانيها الاعتماد شبه الكامل على عائدات البترول وتشغيل صادرات البترول العراقى والتى شكلت أكثر من ٩٠٪ من حجم تلك الصادرات.

وثالثها وجود نظام اقتصادى وسياسى منظم مركزياً، يعتمد على وجهة نظرية عسكرية وسياسية منظمة تعتمد أساساً على استقرار الطبقة الحاكمة، حيث من الممكن أن يؤدى عدم استقرار قيادة الدولة إلى هزات متواصلة مما لاتستطيع معه المؤسسات الاقتصادية والسياسية عن الاستقلال عن بيروقراطية الدولة. ورابعها اعتبار أغلب قطاعات الجبهة مناطق لها حساسية خاصة بسبب الجماعات الكردية والشيعية الساخطة هناك، وخامسها، وأهمها: الاعتماد على قروض أجنبية والتمويل الخارجى للحرب خاصة المساعدات المالية التى قدمتها الدول الخليجية، وقد انقذت تلك المساعدات العراق الذى كان على وشك الانهيار عام ٨٣/ ١٩٨٤، حيث مكنت تلك المساعدات من تهدئة الوضع الحرج الذى وصل إليه وأمدت العراق بالوسائل التى مكنته من خوض حرب طويلة المدى.

وتظهر تلك الحرب سواء الغزو العراقى لإيران أو الهجوم المضاد الإيرانى، تظهر بوضوح مدى تأثير العوامل الاقليمية والدولية خاصة على الصعيد الاقتصادى، لتسيير الحرب حيث أثر ذلك على منع الانهيار الاقتصادى لأى من طرفى الصراع والذى كان يعنى انتهاء تلك الحرب.

ففى الأشهر الأولى التى تلت اندلاع الحرب أصيبت المراكز الحساسة لكلا البلدين، ففى إيران تعطلت أهم معامل البترول وتعطلت عمليات نقل البترول العراقى عبر الخليج بسبب سيطرة الاسطول الإيرانى، وبرزت معاناة الدولتين من الدمار المؤثر حيث كان نصيب إيران أقل من العراق. كما قللت التحالفات الاقليمية من خطر الانهيار الاقتصادى، فقد استطاع العراق استيراد سلعه عبر الاردن والكويت وتلقى معونات مالية ضخمة من الدول الخليجية، بينما اعتمدت إيران على معونات ليبيا وسوريا، مما مكن البلدين سواء إيران أو العراق من امتلاك الوسائل الكافية لمواصلة الحرب على الرغم من مصاعبها الاقتصادية الضخمة.

• على دول الخليج والمنطقة العربية

لقد أثرت الحرب العراقية ـ الإيرانية على الصراعات الاقليمية الأخرى كما هددت بشكل مباشر بامتداد الحرب إلى دول الخليج، وأملت الحرب على العراق سياسة معتدلة لاعتماده بشكل رئيسى على مساعدات دول الخليج، ومن ناحية أخرى ازدادت عزلة إيران فى المنطقة بشكل عام، بالتالى زادت حدة توتر علاقاتها مع دول الخليج وانحصرت علاقاتها بشكل عام مع الدول العربية باستثناء التحالف مع سوريا وليبيا وإلى حد ما مع اليمن الجنوبى والجزائر.

وكان انشاء مجلس التعاون الخليجى من الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين والامارات العربية المتحدة وقطر وعمان فى فبراير ١٩٨١ بمثابة رد فعل مباشر على تلك الحرب، حيث بدأ بأهداف اقتصادية لتوحيد مواقف اعضائه داخل الاوبيك، ومع تفاقم الوضع وتصاعد المواجهة بين الدولتين المتحاربتين فى فبراير ١٩٨٣ بدأ مجلس التعاون الخليجى يوسع دائرة اهتماماته ويناقش السياسات الدفاعية والأمنية، وفى عامى ١٩٨٤، ١٩٨٥ نوقشت الخطط الأمنية الخليجية وتسليحها واجراء المناورات المشتركة بينها.

ووقف مجلس التعاون الخليجى إلى جانب العراق، وشجع كل المساعى المبذولة لانهاء الصراع أو حصره على الأقل فى العمليات البرية فقط، حيث لم يكن الخطر على الدول الخليجية بات فقط من جانب إيران من جراء حوادث الاغتيال والتدمير التى كانت تقوم بها الجماعات الموالية لإيران فى دول الخليج، بل حدثت استفزازات مماثلة من جانب العراق لنسف أى تقارب بين دول الخليج وإيران، ومن هنا فقد اشتركت كل من العراق وإيران فى هجومها على ناقلات البترول التابعة لدول الخليج فيما سمى حرب الناقلات.

وعلى ضوء ذلك فقد أصبح أمن الخليج موضوع نقاش بين الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الامريكية، على الرغم من الاختلاف فى الرأى داخل مجلس التعاون الخليجى من حيث الموافقة على تواجد عسكرى مباشر للولايات المتحدة، باعتبار أن ذلك لن يؤدى فقط إلى تأرجح الصراعات بين الدول الكبرى وبعضها، بل قد يؤدى إلى تزايد الخطر الذى تتعرض له الدول الخليجية من جانب جيرانها العرب بسبب زيادة الروح المعادية للولايات المتحدة فى المنطقة العربية، ومن هنا كان تركيز دول الخليج للسعى لتأمين منطقة الخليج من خلال الأنشطة الدبلوماسية. كما كان صعود نجم سوريا فى العالم العربى أحد ثمار تلك الحرب الخليجية من حيث سعيها للوساطة بين إيران ودول الخليج، كما أدت تلك الحرب إلى القضاء على المنافسة بين العراق وسوريا مرحلياً وخاصة فى لبنان والذى تقلص الدور العراقى بها نتيجة لتلك الحرب.

هذا ويعتبر عودة مصر إلى الصف العربى إحدى الثمار الرئيسية لهذه الحرب على المستوى الاقليمى، فقد عادت العلاقات المصرية تدريجياً مع منظمة الدول الاسلامية والجامعة العربية، كما تم رد اعتبار مصر جزئياً وتحسنت علاقاتها مع الجزائر وتونس، ثم التعاون العسكرى الفعال بين مصر والعراق وازدادت باحتياجاته من الذخائر وأسلحة المدفعية اضافة إلى امتداد ذلك التعاون إلى الدول الخليجية وبصفة خاصة إلى عمان.

هذا إلى جانب تصاعد الدور الجديد لتركيا فى العالم العربى حيث تحولت تركيا إلى بلد مرور «ترانزيت» هام لطرفى الصراع وصارت ثانى شريك تجارى لإيران بعد اليابان، وفى عام ١٩٨٤ اضطر العراق إلى طلب معونة الجيش التركى لقمع المعارضة الكردية فى الشمال العراقى، هذا إضافة إلى التقارب مع بقية العالم العربى بعد عزلة دامت أعواماً، حيث امتد التقارب ليشمل ليس فقط المملكة العربية السعودية بل امتد إلى ليبيا.

ويمكن القول أن تلك الحرب كانت سبباً رئيسياً فى زيادة حدة الانقسامات داخل الوطن العربى، كما كانت إحدى مقدمات الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ والتى بدون تلك الحرب ما كان لذلك الغزو أن يحدث، هذا إلى جانب الاضعاف الكبير الذى انتهت إليه منظمة التحرير الفلسطينية والذى كان ثمرة لتلك الانقسامات العربية.

ثانياً: الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت

إن محاولة النفاذ إلى الاستراتيجية العراقية أمر يكتنفه الكثير من المصاعب لعدة اعتبارات أولها: الشك فى انه يوجد تخطيط استراتيجى قومى أو شامل لتلك الدولة فى ظل حكم البعث بقيادة صدام حسين والذى تتركز فى يده كل السلطات وفى ظل نظام حكم يعتمد على تفشي الرعب حيث أصبح الخوف هو مصدر شرعية النظام الحاكم وقوته الفعالة للحفاظ على كيانه السياسى خاصة بعد أن تحول أى حوار سياسى أو أى مناقشة للسياسات أو استراتيجيات الدولة أصبحت أمراً خطيراً ويوصل أطرافه إلى سحل المقصلة.

وثانيا: ان ما شهدته السنوات الأخيرة فى ظل مظلة الرعب والإرهاب للنظام العراقى، يعتبر إلى حد ما بعيداً بعداً كاملاً عن الحقيقة حيث تركزت الكتابات والتحليلات عن فيضاً من الكتب التى تمجد حكم صدام حسين وسياساته البالغة النجاح والتى حققت انتصارات على كافة الأصعدة الخارجية والداخلية، إضافة إلى أن معظمها كان من اعداد مؤسسات النظام الحاكم، وبالتالى تزداد صعوبة البحث والدراسة والتعمق فى الاستراتيجية العراقية فى ظل ندرة الكتابات الجادة والحقيقية عنها.

وثالثاً: أن التخبط الواضح وقرارات التصعيد والمواجهة السياسية والعسكرية التى انتهت بالعراق إلى الصورة التى وصل إليها الآن من عزلة تامة اقليمية وعالمية واستسلام كامل لمقررات شرعية أجمعت عليها كل دول العالم شرقاً وغرباً، يؤكد ان حكم الغزو هو السائد وأن الاستراتيجيات «إن وجدت» تكون قد بنيت على حسابات خاطئة وغير دقيقة أساسها دعم قرار الحاكم المطلق من خلال نفاق فردى أو جماعى فى ظل ذلك الإرهاب والرعب الذى فرضه النظام العراقى.

وعلى ضوء تلك الحقائق سنحاول استشراف الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠، بدأ بالعوامل الرئيسية التى بنيت عليها تلك الاستراتيجية، ثم عرضاً شاملاً للتخطيط الاستراتيجى العسكرى لغزو الكويت والذى اصطلح على تسميته «بأزمة الخليج الثانية» والتى ربما لايكون هناك تجاوز للحقيقة فى القول بأنها أخطر تحدٍ واجهه النظام العربى منذ نشأته رسمياً عام ١٩٤٥، باعتبار ان تلك المحنة قد تفجرت - ولأول مرة - من داخل ذلك النظام العربى مهما كان دور الأطراف الخارجية فيها.

١ - العوامل التى تأثر بها التخطيط الاستراتيجى العراقى لغزو الكويت

هناك العديد من العوامل التى تأثر بها التخطيط الاستراتيجى العراقى، وسنركز فى دراستنا على أهمها، تلك التى تختص بالظروف الدولية السائدة أو الظروف الاقليمية وانعكاساتها على ذلك التخطيط، إلى جانب البيئة الداخلية فى العراق، وانتهاءً بالطموحات الشخصية للرئيس العراقى صدام حسين، والتى تعتبر أهم تلك الاعتبارات على الاطلاق، حيث أن الدراسة المتعمقة والمتأنية والتى أجمعت عليها معظم آراء الباحثين والمفكرين أنه كان لتلك الطموحات الشخصية أبرز الأثر على التخطيط الاستراتيجى الذى قام به العراق غازياً لدولة الكويت.

الظروف الدولية السائدة قبل الغزو العراقى للكويت

سيطرت أحداث غزو العراقى للكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ وتداعياتها على مسرح الأحداث العالمية فى توقيت خاص ومتميز مرت به العلاقات الدولية بفترة حرجة ومرحلة انتقالية بين نظام دولى قديم فى سبيله إلى التغيير والانتهاء ليفسح المجال لنظام جديد له سمات خاصة تختلف عن النظام القديم، والذى ظل سائداً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث برزت أوضاع دولية تختلف عن سابقتها وتمثل مرحلة جديدة تهيىء لاستقرار العلاقات الدولية على أسس جديدة، وقد كان من أهم ملامح تلك التطورات والتحولات الآتى:

* انتهاء مرحلة الكفاح من أجل تصفية الاستعمار وتراجع شعارات النضال من أجل التحرر الوطنى بعد أن تحقق استقلال أغلب المستعمرات والأراضى الخاضعة للسيطرة الأجنبية وظهرت بدلاً منها شعارات التحرر الاقتصادى وتحقيق الهوية الاجتماعية والثقافية والقومية للدول التى استقلت بعد الحرب العالمية الثانية.

* سقوط أنظمة الحكم فى أغلب دول أوروبا الشرقية وبدء التحولات السياسية والاقتصادية فيها بشكل يزيل الحواجز والسدود الايديولوجية بينهما وبين باقى دول المعسكر الغربى وبشكل خاص دول أوروبا بما يسمح فى المستقبل بدخولها ضمن آليات التكامل الأوروبى الذى يتقدم بسرعة.

* اقتراب موعد اعلان ظهور دول الجماعة الأوروبية الموحدة والتى بدأت ملامحها فى التبلور مع تصديق البرلمانات الأوروبية المتتالى على معاهدة «ماستريخت» مع نهاية عام ١٩٩٢، وما يعنيه ذلك من ظهور قوة أوروبية جديدة وسوق موحد تقف منافسة للولايات المتحدة واليابان.

* الوفاق الدولى الذى كان قد اتخذ العديد من الخطوات الإيجابية مع بدء الغزو نهاية عام ١٩٩٢ خاصة بين الاتحاد السوفيتى «فى ذلك الوقت» والولايات المتحدة وما يعنيه من انتهاء الحرب الباردة وبدء مرحلة من التنسيق والتعاون بدلاً من المواجهة، انعكست تماماً على ردود فعل العملاقين اثر عملية الغزو العراقى للكويت.

ونظراً لأن تلك التحولات الدولية كانت ومازالت بالرغم من كل ما حققته، تمر فى مرحلة التبلور وتحديد المعالم والآليات ولم تستقر بعد على شكل محدد واضح، فقد فاجأت أزمة الخليج الثانية العالم فى وقت لم تتضح فيه بعد معالم إعادة توزيع النفوذ وتقسيم مناطق الاهتمام والمصالح الخاصة للقوى الفاعلة على الساحة الدولية بالرغم مما ساد علاقاتها دون وفاق بشكل عام، وقد أدى ذلك إلى ظهور اتجاهين متوازين قد انعكس تأثيرهما معاً على مواقف الدول المختلفة من الأزمة، أحدهما: وضع فى اعتباره مناخ ذلك الوفاق الدولى الجديد، وثانيهما: حرص على تأكيد مصالح كل طرف من الأطراف الدولية المعنية فى ظل أوضاع دولية لازالت تحت التشكيل ومنافسة خفية لم تكن ظاهرة على السطح، ولكنها كانت كامنة فى خلفية الذين رسموا سياسات كل طرف.

وسواء كان التوقيت الذى اختاره الرئيس صدام حسين لغزو الكويت وتفجير الأزمة قد تم فى إطار استراتيجية مخططة من جانبه أو انه قد دفع إلى ذلك التوقيت دفعاً واستدرج

إلى القيام بالغزو فى ذلك الوقت بالذات، فالواضح ان الأزمة قد جاءت فى وقت قد شارفت فيه الحرب الباردة على الانتهاء، بل وبدء ترتيب البيت الاوروبى الكبير واتفق فيه المجتمع الدولى على استغلال المناخ الدولى الجديد لتسوية المنازعات بالوسائل الدبلوماسية «ناميبيا ـ افغانستان ـ كمبوديا ـ نيكاراجوا... إلخ.».

ولم يبق من بؤر التوتر الاقليمى ما يهدد الأمن الدولى سوى منطقة الشرق الأوسط التى بدت وكأنها بمعزل عن التطورات العالمية وعن اتجاهات الوفاق والحلول السلمية ونبذ استخدام القوة وسباق التسلح رغم خصوصية تلك المنطقة وما تتمتع به من خلفية حضارية وثقافية ودينية، إضافة إلى أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية باعتبارها تمثل أهم احتياطى للبترول فى العالم، ومن ناحية أخرى رأى المجتمع الدولى والعالم الغربى والولايات المتحدة بشكل خاص انه لابد من تطويع هذا الجزء من العالم «الشرق الأوسط» لقواعد النظام الجديد حتى لايكون الشرق الأوسط حلقة ضعيفة أو مصدر ازعاج له.

ومن هنا، فلما تفجرت أزمة الخليج الثانية كانت أول مناسبة تختبر فيها العلاقات الدولية الجديدة والتى هيأت المناخ المناسب لقيام الولايات المتحدة فى تعبئة الرأى العام العالمى لاتخاذ موقف حاسم من الأزمة والتى ارتبطت بالعديد من العوامل التى قد تساعد على تفسير بعض مظاهر الاتفاق والاختلاف فى المواقف، لعل أولها، هى رغبة الولايات المتحدة فى تأكيد زعامتها المطلقة فى أول اختبار لها أمام مشكلة تهم العالم بصفة عامة والدول الغربية بصفة خاصة.

وثانيها، الرغبة فى ترتيب الأوضاع فى منطقة من مناطق التوتر التى لازالت تشكل تهديداً للسلام بالرغم من روح الوفاق التى بدأت تسود العالم، وبعد بدء ترتيب الأوضاع فى أوروبا الجديدة بعد سقوط نظم دول شرق أوروبا.

وثالثها، ما تشكله منطقة الخليج من خصوصية سبق التنويه عنها ثم الارتباط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية والتى كان واضحاً أن تسوية الأزمة الأولى سيساعد على تسوية الثانية، خاصة عند الأخذ فى الاعتبار أن القوة العسكرية العراقية المتنامية هى فى نظر الولايات المتحدة عائقاً أمام تسوية سلمية للقضية الفلسطينية بما تمثله من دعم لمواقف العناصر المتشددة، وأن تحجيم تلك القوة قد لايترك أمام هذه العناصر سوى قبول التسوية السلمية.

ورابعها، رغبة الاتحاد السوفيتى فى تأكيد صدق نواياه بالنسبة لسياسة الوفاق الجديدة وابتعاده عن انتهاج سياسات ومواقف مناهضة للولايات المتحدة وسياساتها.

وخامسها، حرص أوروبا على القيام بدور متميز وعدم ترك الساحة للولايات المتحدة، وأن لأوروبا مصالح وارتباطات بالمنطقة قد تفوق مصالح وارتباطات الولايات المتحدة، ولذلك سارعت أوروبا وعلى رأسها فرنسا بالمشاركة في الاجراءات التى اتخذت ضد العراق وإن كانت قد احتفظت دائماً لنفسها بمسافة تفصل بينها وبين الاتفاق الكامل على ما تراه الولايات المتحدة وذلك خلافاً لبريطانيا التى اتخذت موقفاً مؤيداً للولايات المتحدة تماماً.

الظروف الإقليمية السائدة قبل الغزو العراقى للكويت

عند تحليل أى أزمة يقصر فريق من المحللين عادة رؤيته لهذه الأزمة على الموقف الذى نبعت منه، بينما يتجاوز فريق ثان هذا الموقف المحدد إلى العوامل البنيوية التى أفرزت هذه الأزمة داخل نظام ما، وتطبيقاً للنظرة الأولى يمكن أن تكون أزمة الخليج مترتبة على عسر اقتصادى عراقى لم يكن استمرار إحتماله ممكناً، أو حرج سياسى بالغ للقيادة العراقية فى مواجهة شعبها مع تقدم خطى المصالحة مع إيران على نحو لابد وأن يتضمن تنازلات أساسية تجعل إعادة التفكير فى عقلانية الحرب وجدواها أمراً حتمياً، وكلا المسألتين - سواء العسر الاقتصادى أو الحرج السياسى - يمكن مواجهته بغزو الكويت فى إطار حسابات معينة من وجهة نظر القيادة العراقية، ولذلك اتسم سلوك النظام العراقى بالذات فى الفترة من ١٧ يوليو وحتى أول اغسطس بالتصعيد الذى أفضى فى النهاية إلى الغزو.

ومن ناحية أخرى يرى البعض أن السلوك الكويتى تجاه العراق قبل الأزمة وأثناءها قد اتسم بتشدد يعتبر هو المسئول عن سلوك التصعيد المنسوب للنظام العراقى - كما يضيف أنصار هذا الفريق - من أن الكويت قد تلقت التشجيع فى هذا ولو على نحو غير مباشر من قوة عظمى كالولايات المتحدة الامريكية يهمها استدراج العراق إلى تهديد الكويت حتى يمكن لها - أى الولايات المتحدة - أن تؤسس لها وجوداً عسكرياً ذا ثقل فى منطقة شديدة الحساسية لمصالحها كمنطقة الخليج، خاصة بعد أن تناقصت أعباؤها العسكرية العالمية من جراء التحولات الراهنة فى النظام الدولى.

وفى الواقع إن ما يعيب هذا التحليل على الرغم من أن جزءاً منه ربما يكون صحيحاً انه تجاهل الأوضاع الكامنة فى بنية النظام العربى ذاته والتى ربما تكون قد شكلت الاساس الحقيقى للأزمة، بمعنى أن تلك الأزمة لم تكن لتحدث لولا وجود تلك الأوضاع والتى يمكن تسميتها بالمصادر البنيوية أو النظامية للأزمة، وبصفة خاصة افتقاد النظام

العربى لآليات فعالة لحل وتسوية الصراعات بين وحداته والتى سنركز فى دراستنا عليها رغم ان هناك العديد من المصادر البنيوية الأخرى التى يمكن تدارسها فى هذا المجال.

فقد شهد النظام العربى على نحو مزمن منذ نشأته الرسمية عام ١٩٤٥ ظاهرة الصراع بين وحداته، ويظهر التحليل العلمى لهذه الظاهرة أن شدتها لاتتجه إلى التزايد أو التناقص باستمرار عبر الزمن، وانما هى اتجاهات صاعدة وهابطة، ومن الواضح أن تفسير هذا النموذج العام يرجع إلى أن الصراعات العربية - العربية فى أية مرحلة من المراحل لم تكن تحل وانما تتم تهدئتها، أو على أحسن الفروض تسويتها تحت تأثير عامل أو آخر بما يفيد أن محتوى الصراع ذاته يبقى كامناً كالبركان يستعد للإنفجار فى أية لحظة، ولذلك فإنه بمجرد ضعف أو اختفاء تأثير العوامل التى أدت إلى التهدئة أو التسوية، أو ظهور عوامل جديدة تدفع إلى الصراع تبدأ الصراعات فى التصاعد من جديد حتى تصل إلى عامل تهدئة أو تسوية جديدة أو أكثر وهكذا (١). ويعكس ما سبق غياب الآليات الفعالة لحل وتسوية الصراعات العربية - العربية، ويلاحظ هنا أن دور الجامعة العربية فى هذا الصدد دور محدود على الرغم من أنها تسبق غيرها من المنظمات الاقليمية «منظمة الوحدة الافريقية» والعالمية «الامم المتحدة» فى سجل تسوية المنازعات العربية - العربية ويعنى ما سبق أن وحدات النظام العربى القوية الراغبة فى تحدى الوضع الراهن لاتجد رادعاً كافياً لها فى سوابق حل أو تسوية الصراعات بين وحداته، أى أن افتقاد النظام لمثل هذه السوابق المنتظمة يمثل فى الواقع دعوة لتغيير الوضع الراهن لمن يريد ذلك ويقدر عليه.

وقد يعزز هذا ما أظهره التحليل العلمى لخبرة تسوية الصراعات العربية - العربية من أن إحدى الآليات شديدة الأهمية بهذا الصدد قد تمثلت فى تغيير نظام الحكم لدى إحدى طرفى الصراع، وعلى الرغم من انه قد ثبت أن هذا التغيير لايفضى إلا إلى تهدئة مؤقتة للصراع، فإن هناك ما يشير إلى أن النظم العربية الحاكمة قد زادت من تدخلها فى شئون بعضها البعض عبر الزمن، ومعنى ذلك أن خبرة النظام العربى تقدم اغراء محدداً للنظام العراقى بأن يحاول تسوية خلافه مع الكويت عن طريق احداث تغيير فى نظام الحكم التى اختارت القيادة العراقية فيما بعد أن تحدثه عن طريق الغزو الشامل.

ولاشك أن غياب الدولة القائدة فى النظام منذ نهاية الستينات من ناحية أخرى كان يعنى أن تكرار سابقة إرسال قوات إلى الكويت تحت مظلة الجامعة العربية بمناسبة التهديد

(١) د. احمد يوسف احمد، الصراعات العربية/العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١)، بيروت، يناير ٨٨، ص ١١٣-١١٩

العراقي لها في أوائل الستينات قد أصبح أمراً بعيد المنال، وهو الأمر الذي ينقلنا إلى المصدر الأخير للأزمة من وجهة نظر النظام العربي.

• البيئة الداخلية في العراق

إن المتابعة المتأنية للبيئة الداخلية للنظام العراقي نستطيع أن نتبين بوضوح حجم السلطات المطلقة التي يتمتع بها الرئيس العراقي صدام حسين في ظل مجتمع يعيش على خوف من صور مرعبة لأمثلة القمع والتعذيب الذي يمارسها النظام حيث تتعدد وتتنوع مؤسسات العنف الذي أنشأها البعث العراقي دعماً وإرهاباً لكل من تسول له نفسه أو يفكر أن يعمل ضد النظام أو يعارضه، هذا وقد صدر مؤخراً عن كاتب منفي عراقي إختار لنفسه اسماً مستعاراً هو «سمير الخليل» ليعيش به متخفياً في أوروبا منذ سنوات بعد أن جهر بمعارضته لصدام حسين وانتقد نظام حكمه، حيث يعيش ذلك المؤلف في حالة عزلة حقيقية حيث لايعرفه إلا قلة قليلة من أصدقائه المقربين، لقد صدر عن ذلك الكاتب مؤخراً مؤلفاً بعنوان «جمهورية الخوف» عبر فيها ويصدق عن الحقيقة التي تدل على حجم الرعب والإرهاب الذي يبثه النظام البعثي العراقي في نفوس مواطنيه، ليس فقط داخل البلاد بل خارجها أيضاً.. ومن هنا كان لزاماً طرح ما صوره ذلك الكاتب ليعبر عن البيئة الداخلية التي في ظلها تخطط الاستراتيجية العراقية داخلياً وخارجياً، حيث يثير ذلك تساؤلاً محيراً عن كيفية قيام مثل هذه الدولة الإرهابية في أواخر القرن العشرين، واستمراريتها في وسط عالم تتساقط فيه الحواجز بين الشعوب، وتنهار الديكتاتوريات أمام ارادة الشعوب الساعية للحرية والديمقراطية.

وتشير الدراسة إلى أنه رغم انتهاء الحرب بين العراق وإيران في صيف عام ١٩٨٨، فإن العنف لم يتوقف أو حتى يتراجع، بل على العكس تصاعد، فقد ازدادت غرف الرعب في العراق، ففي اليوم التالي مباشرة لوقف اطلاق النار قصفت الطائرات العراقية القرى الكردية بالغازات السامة والكيماوية، مما أسفر عن مقتل الآلاف من الأكراد المدنيين العزل مابين ٢٥ ـ ٢٧ أغسطس، واستمر الوضع على ماهو عليه طوال شهر سبتمبر من نفس العام. وتجدر الإشارة إلى أن قرية حلبجة قد سبقت القرى الكردية في ذلك، إذ أغارت عليها القوات العراقية في مارس ١٩٨٨ مما أدى إلى مصرع ستة آلاف شخص، ومن حسن الحظ أن قصص الرعب هذه ما بين إبادة وتعذيب وغيره قد بدأت تحظى بتسجيلها وتوثيقها من قبل فريق من لجنة حماية حقوق الانسان الذي نشر تقريراً في ٢٥

فبرايـر ١٩٩٠ يؤكـد أن نظـام صـدام حسين يعد المنتهك رقم (واحد) لحقوق الانسان في العالـم.

ولقد لعب العنف دوراً بالغ الأهمية في العراق منذ عام ١٩٦٨، وأصبح يشكل لغة السياسة والقضية الرئيسية التي تواجه المواطنين العراقيين في الحاضر والمستقبل المنظور خاصة بعد تولي صدام حسين السلطة، والذي اعتمد ثلاث مؤسسات للعنف في النظام البعثي العراقي: أولهما، البوليس السري والذي يعتبر وحدة خاصة في الفرع العراقي لحزب البعث، حيث نشأ ما بين عامي ٦٤ ـ ١٩٦٦ تحت اسم الجهاز الخاص أو جهاز حنين، والذي كان الهدف منه هو اقامة قوة حزبية بديلة لتلك القوة التي كان يستخدمها كادر الضباط في البعث بهدف حرمانهم من موقعهم المتميز في الدولة والقضاء على مصدر قوتهم، وقد تمت الإطاحة بأول نظام بعثي قام في العراق عام ١٩٦٣ عندما انحاز العسكريون من رجال الحزب لرفاق السلاح للإطاحة بالحزب الوطني البعثي، وفي عام ١٩٦٤ وبتحريض من ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث تم تصعيد صدام حسين للقيادة القطرية، وهي الهيئة العليا التي تتخذ القرارات في حزب البعث العراقي.

وقد كان هذا التعيين بمثابة بداية عصر جديد للبعث في العراق، يتم فيه تنظيم استخدام العنف والقهر بدقة، حيث تولى صدام حسين في ذلك الوقت ثلاثة مناصب، السكرتير العام المساعد لحزب البعث الاشتراكي، ونائب رئيس القيادة القطرية، والرئيس المباشر للبوليس السري، حيث قام بتقسيم البوليس السري إلى ثلاث وكالات كل منها مسئولة مسئولية مباشرة وبشكل مستقر أمام القيادة القطرية وهي: أمن الدولة الداخلي، وقد تم تسليحه بمعدات معقدة ودقيقة لاستخدامها في أعمال الرصد والمراقبة والتحقق وتبادل المعلومات، فضلاً عن التعاون في مجالات التدريب، ثم الاستخبارات العسكرية، وهو الجهاز المنوط به تنفيذ عمليات الإرهاب والتصفية ضد المعارضين والمناوئين سواء المواطنين العراقيين في المنفى أو غيرهم من أصحاب الجنسيات الأخرى، ويعتمد هذا الجهاز في أسلوبه على زرع عملائه في السفارات العراقية في الخارج خاصة في مكاتب الملحقين العسكريين، وبالفعل تم اغتيال العديد من القيادات العراقية المعارضة، ولايقتصر نشاط الاستخبارات العسكرية على ذلك، بل يمتد ليشمل تقديم التقارير المنتظمة عن المؤسسات الصناعية العسكرية المتخصصة في صناعة الأسلحة الكيماوية والميكروبية والنووية.

ثم مخابرات الحزب، وهي أكبر الوكالات الثلاثة قوة واثارة للرعب، ولقد صممت

أساساً لمراقبة أعمال الشبكات البوليسية الأخرى والسيطرة على أنشطة الدولة ومؤسساتها مثل الجيش وأجهزة الحكم الأخرى، كذلك المنظمات الجماهيرية «الشباب ـ المرأة ـ العمال» وقد تم انشاء جهاز آخر داخل هذه الوكالة سمى قطاع الأمن الخاص، وهو منوط به التحكم فى ميليشيات الحزب المسلحة.

وثانيهما، الجيش والذى اختلف دوره فى الحياة العامة العراقية عن الدور الطبيعى له، وهو الدفاع عن الوطن، حيث تم استخدامه لمدة ستين يوماً كأداة للقمع الداخلى، كما تغلغل الجيش فى كافة نواحى الحياة فى العراق، وتولى العسكريون ما بين ٢٥ إلى ٣٥٪ من المناصب الحكومية، وما بين نصف وثلثى مراكز السيادة فى العراق. وقد خرج من الجيش كل رؤساء الجمهوريات وكل رؤساء الوزارات، كذلك نواب رئيس الجمهورية باستثناء واحد فقط، وقد تضاعفت ميزانية الجيش، بينما ظل الانفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثابتاً بل تتناقص.

فى مجال تعميق تبعية الجيش لحزب البعث، فقد جرت حركة تطهير واسعة شملت كل الضباط الكبار ذوى النفوذ، والتى امتدت لتشمل العسكريين أعضاء الحزب المشكوك فى ولائهم.

وثالثهما، ميليشيات الحزب والتى تعود فكرة تأسيسها إلى عام ١٩٥١، وقد برزت الميليشيا العسكرية فى خضم أحداث انقلاب مايو ١٩٦٨ والذى أشرف صدام حسين بنفسه على تنظيمها.

وبالتالى ظل وجود ميليشيا حزبية مكوناً هاماً من مكونات الايديولوجية البعثية بوصفها ثقلاً مضاداً للجيش، وهو ما يعكس عدم ثقة حزب البعث فى الجيش، فضلاً عن قيامها بدور هام فى التجنيد الحزبى وبث وغرس القيمة البعثية فى نفوس الشباب، وقد قفز تعدادها إلى ما يقرب من نصف مليون مجند فى عام ١٩٨٢.

وبالتالى استطاع حزب البعث العراقى أن يجند عسكرياً معظم أفراد الشعب، فحوالى ٥٠٪ من تعداد الشعب العراقى يمكن تصنيفهم فى عداد الرجال المسلحين المسئولين عن استخدام العنف، والذين يتقاضون رواتب من الدولة ليراقبوا بعضهم البعض، والنتيجة تفشى الرعب بين المواطنين ولم يعد هناك وجود للمعارضة إلا فى عقولهم فقط دون القدرة على التعبير عنها.

ومن خلال مؤسسات العنف هذه فقد تم ممارسة العنف على مرحلتين: الأولى، العنف الموجه للداخل مثل إبادة القرى والمدن الكردية والشيعية، وكذلك تصفية كل

المعارضين سياسياً، ثم الانتقال للمرحلة الثانية وهى الخارج، إذ اتجه البعث إلى شن العدوان على الدول المجاورة، حيث بدأ بإيران، وثنى بالكويت.

هذا وقد سعى البعث إلى غزو عقول الجماهير وإعادة صياغتها بهدف السيطرة على المجتمع سيطرة تامة، بدءاً من الطفولة بإقامة منظمات تابعة للبعث تضم كافة فئات المجتمع، إلا أن الأمر الخطير حقاً ما يحدث للطفولة فى العراق. فهى تتعرض للغزو والانتهاك، فالطفل تتم تربيته على أساس الخوف والخضوع من خلال المناهج الدراسية التى تؤكد على احترام وتقديس النظام «والطاعة الكاملة للبعث».

ولم تقتصر انتهاكات البعث على الأفراد والجماعات، بل امتدت إلى القيم والأفكار، فالحرية لها معنى مختلف تماماً لدى حزب البعث، فالحرية بالمفهوم الغربى ـ من وجهة نظر البعث ـ هو خديعة برجوازية ولكن الحرية بالمفهوم البعثى هى التنمية، فالحرية الحقيقية تكمن فى المجال الاجتماعى وليس السياسى، وقد روجت السلطة السياسية لأفكار مثل التنمية فى مقابل الحرية والتخلف كمبرر لاستخدام العنف.

كما أصبح تقديس السلطة أمراً مفروضاً على المجتمع، فقد أصبح صدام حسين كائناً مقدساً صوره تملأ كل مكان، وأقواله تتردد بكثافة شديدة فى أجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، وكذلك أفعاله وبطولاته، فضلاً عن احتلاله لعديد من المناصب القيادية العليا والتى تتجاوز العشرة ومئات الألقاب التشريفية التى تطلق عليه، حيث تحولت العراق إلى دولة الزعيم، بل وقد أصبحت ضيعة الزعيم.

هذا ويلجأ البعث إلى تبرير ممارساته القمعية بالبحث عن كبش فداء أو تهديد خارجى، والتهديد المزعوم من وجهة نظر البعث هو الامبريالية والصهيونية، فأى مشكلة داخلية مهما كانت، تقود إلى تآمر الامبريالية والصهيونية وعملائهم فى الداخل «وهم الطابور الخامس»، والذى تحت رايته يدخل كل المعارضون والأقليات.

تلك هى البيئة الداخلية فى العراق..

والتساؤل الذى يطرح نفسه.. هل يمكن فى ظل تلك البيئة أن تصاغ الأهداف القومية وأن يرسم فى إطارها الاستراتيجيات والسياسات التى تحشد لها كل قدرات الدولة، وصولاً إلى تنمية متوازنة لكل قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، فى إطار مشاركة شاملة تحقيقا لتلك الأهداف؟؟

•• طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادى فى النظام العربى

عرف النظام العربى منذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية الستينات تقريباً دوراً قيادياً لمصر بنى على مشروع قومى بدأ بالتحرر من الاستعمار ثم أضيف إليه بعد ذلك هدفا الوحدة والعدالة الاجتماعية، وإن كان هذا الهدف الأخير بالذات قد تراوح بين البروز والاختفاء حسب ظروف تطور علاقات مصر العربية، بحيث برز فى فترات الصراع وتوارى إلى الخلف فى فترات التضامن، وكانت القوة المحركة لهذا المشروع هى تلك العلاقة الفريدة التى نمت بين قيادة عبد الناصر والجماهير العربية.

ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ ووفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠ لتضعا نهاية لهذا الدور المصرى القيادى وتستبدل به عملاً جماعياً من جانب عدة دول عربية رئيسية فى قيادة النظام العربى كان أبرزها القيادة الجماعية بين المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، التى انتهت إلى النجاح العسكرى المصرى - السورى فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ والذى كان ثمرة لذلك التخطيط والاعداد والتنسيق الناجح بين الدول الثلاث والذى نجح فى تعبئة جهود الأمة العربية كلها فى تضامن عربى غير مسبوق.

وبعد نهاية الحرب تكفلت الطفرة فى أسعار النفط بإحداث تغيير حقيقى فى موازين القوى داخل النظام لصالح الدول النفطية الغنية، ثم أدت السياسة المصرية الجديدة تجاه التسوية السلمية مع اسرائيل إلى استبعاد مصر بالتدريج من المواقع المؤثرة فى قيادة النظام العربى، ووصل هذا الوضع إلى ذروته مع زيارة الرئيس السادات إلى القدس فى ١٩٧٧ ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد فى ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية فى عام ١٩٧٩[١].

فى هذا الإطار بدأ ثمة فراغاً سياسياً قد نشأ بسبب غيبة الدور المصرى وبرز عدد من الدول يسعى إلى ملء هذا الفراغ، ولاشك أن العراق[٢] كان فى مقدمة هذه الدول بما تستند إليه معادلة القوة العراقية من حجم سكانى معقول، وثروة نفطية ضخمة، واقتصاد متوازن نسبياً اذا قورن بالاقتصادات النفطية الأخرى.

والأهم من ذلك قيادة تمتلك رؤية واضحة لدور قيادى عراقى وترى أن التاريخ قد دار دورته لكى يعاود العراقيون من جديد لعب الدور القيادى فى هذه المنطقة من العالم[٣].

(١) جميل مطر، التطورات التى ألمت بالوظيفة القيادية فى النظام العربى

(٢) د. احمد يوسف احمد، النظام العربى وأزمة الخليج - ندوة - ٢٠ يناير ١٩٩١

(٣) يقول صدام حسين مخاطباً العراقيين فى نوفمبر ١٩٧٩ «انها فرصتكم التاريخية الآن دار التاريخ بعد مئات السنين لتكون فرصة الأمة فى العراق من خلال مرة أخرى أوسع من فرصتها الأخرى فى باقى أجزاء الوطن العربى» ويضيف: «هذه فرصتكم التاريخية ومن خلالكم فرصة الأمة العربية، فاذا أضعتم هذه الفرصة غابت عنكم الدورة كلها» «ويزعل» عليكم ليس هواء العراق وماؤه وإنما «تزعل» عليكم حتى قيم السماء ومبادؤها.

والواقع أن القرارات العراقية الأساسية منذ منتصف السبعينات على الأقل يمكن أن تفهم فى هذا السياق، فالتنازلات التى قدمها العراق فى اتفاقية ١٩٧٥ بينه وبين إيران فى قضية شط العرب كان الغرض منها وضع نهاية للتمرد الكردى المستند إلى الدعم الإيرانى كى يمكن التفرغ لبناء القوة التى يمكن أن توظف لتحقيق الدور القيادى، وقيادة عملية عزل السادات بعد زيارته للقدس كانت تهدف إلى التأكيد على أن هذا الدور قد أصبح حقيقة واقعة، وإسقاط اتفاقية ١٩٧٥ مع إيران واجتياح حدودها فى سبتمبر ١٩٨٠ كان الغرض منه هو إضافة بعد اقليمى للقيادة العراقية.

غير أن الحرب العراقية ـ الإيرانية التى دامت ثمانى سنوات كانت عاملاً فى تآكل المخطط العراقى الرامى إلى لعب دور قيادى فى المنطقة، فقد اضطر العراق مع تطورها وقبل اغتيال أنور السادات إلى أن يدق الباب المصرى طلباً للسلاح والذخائر بعد أن توقف الاتحاد السوفيتى إلى حين عن امداده بها نتيجة الاعتراض السوفيتى على الحرب مع إيران بإعتبار أن الثورة الاسلامية بغض النظر عن طابعها الدينى ثورة معادية للامبريالية، وهكذا ثبت أن هناك حدوداً للدور العراقى لايمكن تجاوزها.

ومع ذلك فإن الحرب العراقية ـ الإيرانية لم تقض على طموحات الدور القيادى العراقى على الأقل لان القيادة التى تتبنى هذه الطموحات ظلت باقية، بل أن الطريقة التى توقفت بها الحرب قد أعطت نوعاً من الشرعية للدور العراقى بعد أن انتهت المعارك الحربية بسلسلة من الانتصارات العسكرية العراقية أدت إلى إجبار القيادة الإيرانية على قبول وقف إطلاق النار دون شروط خلافاً لموقفها الثابت منذ نشوب الحرب، وهذا فضلاً على أن سنوات الحرب قد مكنت العراق من الخروج بقوة عسكرية متفوقة بالمعيار العربى على الأقل، وهكذا بدا أن الاندفاع العراقى نحو قيادة النظام العربى مستمر اذا لم يكن آخذاً فى التزايد، وحيث أن تجربة الصدام مع إيران كانت مريرة وحيث أن التسوية السياسية معها بدت بعد ثمانى سنوات من الحرب الطريق الوحيد المفتوح لعلاقة مستقرة مع إيران، وحيث أن التسوية تتطلب بالضرورة تنازلات يمكن أن تثير جدلاً حول الحرب وجدواها فقد قررت القيادة العراقية، أن يكون الاتجاه الجديد لاندفاعها إلى قيادة النظام العربى هو تلك الدولة الصغيرة الثرية التى قدرت أن اجتياحها سهل وعائده مضمون.

تلك هى الاستراتيجية العراقية التى تخطط وتعد وتقرر بناء على قرار شخص رئيس الدولة تحقيقاً لطموحات شخصية، أوصلت شعب العراق والأمة العربية كلها إلى نكسة قاسية تعتبر النكسة الثانية بعد عام ١٩٦٧.

تلك هى العوامل الرئيسية التى تأثر بها التخطيط الاستراتيجى العراقى، هذا وتجمع كافة التحليلات أن التخطيط الاستراتيجى العراقى لغزو الكويت لم يكن وليد صدفة، وانما كان ثمرة تخطيط واعداد سياسى وعسكرى واعلامى لسنوات طويلة، أجرى فيها حسابات دقيقة لتحركاته على مستويات مختلفة وداخل قطاعات معينة، بل اتسمت فى بعض مراحلها خاصة السياسية منها والعسكرية بالدقة والتكامل.

هذا وقد ساعد على الاسراع بتنفيذ استراتيجية الغزو العراقى للكويت أن العراق قد خرج من حربه مع إيران وهو يعانى أزمة اقتصادية طاحنة، من مظاهرها المديونية الضخمة والنقص الحاد فى الأموال السائلة فى وقت يزداد فيه إحتياج العراق لهذه الأموال لاستذناف برامجه لإعادة الإعمار فى المناطق التى دمرتها الحرب، ومن تأثيرات الأزمة الاقتصادية التى يعانى منها العراق على المجتمع العراقى مع اضطرار العراق على الاحتفاظ بجيش ضخم من الرجال غير المؤهلين حيث يعجز الاقتصاد العراقى عن استيعابهم فى القطاعات المدنية، ومن ناحية أخرى وجد نظام البعث الحاكم انه لاسبيل للخروج من المأزق الاقتصادى والسياسى إلا من خلال حشد المجتمع خلف النظام من أجل تحقيق طموحاته الاقليمية التى سعى من خلالها إلى إيجاد مايشغل جيش المليون مقاتل الذى يشكل عبئاً متزايداً على النظام السياسى، وأيضاً - وهذا هو الأهم - فإن هناك فراغاً فى القوة فى الخليج، ذلك أن دول الخليج الصغيرة، لم يكن لديها القوة العسكرية ما يكافيء قوة العراق العسكرية التى كانت تتزايد بمعدلات أكبر من معدلات تنامى قوة الدول المجاورة فى الخليج وفى المنطقة العربية كلها بشكل عام.

ومن هنا، يمكن محاولة استشراف استراتيجية الغزو العراقية للكويت سواء فى مجالها السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو العسكرى.

٢ - التخطيط الاستراتيجى العراقى للغزو

- فى المجال السياسى «سياسياً»

لاشك أن قرار - غير المسئول - للرئيس العراقى صدام حسين بإجتياح دولة الكويت كان جريمة كبيرة فى حق الشعب العراقى والشعب الكويتى، وفى حق كل مسلم وكل عربى يعيش فوق هذه الأرض، ولكنه لم يكن أبداً وليد صدفة.. وانما كان تخطيطاً استراتيجياً طويلاً ومدروساً، احكم الاعداد له حاكم مطلق لايستطيع أن يستمع إلى رأى آخر أو كلمة مخالفة، أذاق أبناء العراق ألواناً من المهانة وكثيراً من المتاعب وحرمهم من

حرية التعبير ومن المشاركة الحقيقية فى الحكم وفرض عليهم الإرهاب الفكرى والنفسى وعرضهم لعمليات غسيل مخ جماعية.

ولكنه خطط سياسياً فى كل المجالات الداخلية والاقليمية والدولية للاعداد لذلك الغزو، بالشكل الذى بدا لكافة المحللين أن تخطيط صدام حسين فى المجال السياسى كان دقيقاً ـ متكاملاً ـ قد يكون خطأ فى التقدير أو فكراً فردياً متسلطاً مبنى على افتراضات ونتائج غير دقيقة، انتهى إلى فشله وهزيمته، إلا أن ذلك لايعنى أن الاعداد طويل الأمد الذى قام به الرئيس العراقى كان وليداً لصدفة.

* ففى بداية عام ١٩٨٩ خطط الرئيس العراقى لانشاء مجلس التعاون العربى، ليضم أربعة دول تحيط بمنطقة الخليج، العراق فى الشمال والشمال الشرقى، الاردن شمالاً، ومصر غرباً وفى الشمال الغربى، اليمن جنوباً. وكان يأمل فى أن يتحول هذا التجمع إلى تحالف عسكرى يضم قوات مسلحة مشتركة، لكن مصر رفضت بشدة وأصرت على أن يكون مجلس التعاون العربى مجرد تجمع اقتصادى لخدمة شعوب الدول المشتركة فيه.

* ثم قامت العراق بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء واعتراف بالحدود القائمة مع المملكة العربية السعودية لضمان عدم اثارة المخاوف السعودية فى بداية الأزمة.

* افتعال المشكلات مع الولايات المتحدة والدول الغربية واسرائيل قبل أشهر من اندلاع الأزمة، والتهديد بحرق نصف اسرائيل بالأسلحة الكيميائية، وتهريب المفجرات الدقيقة الامريكية للقنابل النووية ومواسير المدفع العملاق المزعوم لاثارة الرأى العام العربى وكسبه إلى جانب العراق، فضلاً عن جذب اهتمام المجتمع الدولى لمشكلات فرعية بعيداً عما يجرى تدبيره فعلاً فى اتجاه آخر تماماً.

* تم انعقاد مؤتمر بغداد قبل الغزو بأشهر لضمان تأييد ومساندة جميع الدول العربية للنظام العراقى ضد الولايات المتحدة والدول الغربية واسرائيل، وانشاء جائزة صدام، لاستقطاب رجال الاعلام والأدب العربى.

* كما أجرى اتصالات دبلوماسية جانبية مع الدول الاوروبية واليابان لتأكيد استمرار تدفق البترول فيما لو نشب صراع مسلح فى المنطقة بالكميات والأسعار العادية.

* ثم قام باتصالات رسمية مع إيران لأول مرة فى ابريل ١٩٩٠ برسالة وجهها الرئيس العراقى لنظيره الإيرانى، لتحييد الجانب الإيرانى عند اندلاع الأزمة.

* ثم افتعال مشكلة مع الكويت والامارات واتهامها فى يوليو ١٩٩٠ باغراق الأسواق العالمية بالبترول لخفض أسعاره بهدف عدم تمكين العراق من إعادة بناء اقتصاده.
* ثم اتهام الكويت بالاستيلاء على بعض البترول من حقل الرميلة العراقى الذى تمتد داخل الحدود الشمالية الكويتية، مع اثارة المشاكل الحدودية القديمة.
* إبلاغ الملك حسين ملك الاردن قبل الغزو باسبوعين بنية العراق لضمان عملية الامداد والتموين من خلال ميناء العقبة والاستعداد لمرحلة ما بعد غزو الكويت.
* محاولة الحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة عن طريق حديث مع السفيرة الامريكية فى بغداد قبل الغزو بثلاثة أيام والتى أكدت للرئيس صدام حسين انه لاتوجد اتفاقية دفاع مشترك مع الكويت.
* حرصت العراق على أن تبدو أمام العالم كمن استنفد جميع الوسائل السياسية فى الأزمة الناشئة مع الكويت، وكان اجتماع الوفدين العراقى والكويتى فى جدة يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ مؤشراً واضحاً لذلك، إذ قدم الوفد العراقى كشفاً بالمطالب العراقية والتى لايمكن قبولها إلى الوفد الكويتى طالباً قبولها كلية دون نقاش أو رفضها،وحينما رفض الوفد الكويتى انتهى الاجتماع وانسحب الوفد العراقى، وزيادة فى الخداع اتفق على استمرار المباحثات فى بغداد بعد عدة أيام، ثم كان الغزو فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ بعد ذلك الاجتماع بأقل من يومين حيث كانت تلك هى آخر مراحل التخطيط السياسى وانتقل بعدها إلى العمل العسكرى.

• مجالس التعاون العربية

إن فكرة انشاء مجالس للتعاون الاقليمى بين أجزاء العالم العربى المتلاصقة جغرافياً، أو بالمصالح الذاتية لم تكن جديدة، فإن هذه الفكرة ظهرت فى الواقع من قبل انشاء الجامعة العربية، ثم جرى الترويج لها فى بعض الأحيان كبديل لها.

وكانت الفكرة تقول انه ليس هناك عالم عربى واحد، ولكن أربعة عوالم لكل منها خصوصيته، قاعدته وشبكة علاقاته الطبيعية، شبه الجزيرة العربية عالم له خصوصيته، والرياض فيه هى المفتاح، والهلال الخصيب عالم ثان وحده له خصوصيته، والرباط فيه هى المفتاح، ووادى النيل «مصر ـ السودان» عالم رابع وحده له خصوصيته والقاهرة فيه هى المفتاح(١).

---

(١) محمد حسانين هيكل، حرب الخليج/أوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، عام ١٩٩٢، ص ١٦٨، ١٧٢

والحقيقة أن توازنات القوة الداخلية فى العالم العربى كانت قد تغيرت، وأصبح من الصعب على محرك واحد أن يدفع العمل العربى العام، ومن هنا فقد بدأت سلسلة المجالس الاقليمية بمجلس التعاون الخليجى، الذى ربط بين دول هى جميعها متقاربة على نحو ما فى نظم الحكم وطبائع السلطة، اضافة إلى ربطها برباط قوى هورباط البترول.

وكان طبيعياً أن يحدث ذلك فى عام ١٩٨٠ كرد فعل مباشر لقيام الثورة الإيرانية ثم تأكد أهميته مع بداية الحرب العراقية - الإيرانية.

وعلى ذلك فإن الهدف الحقيقى لمجلس التعاون الخليجى كان هو اعتبار الأمن سواء الداخلى منه أو الخارجى، وبالتالى فهو افراز فرض نفسه على أواخر حقبة السبعينات، والتوقعات المنتظرة للارصاد السياسية فى أجواء الثمانينات وما بعدها مع تصاعد الأطماع والتهديدات لدول الجوار *المتاخمة له بدءاً بإيران وانتهاءً بالعراق*.

ثم كان التجمع الذى حركته دعوة الوحدة المغاربية فى شمال افريقيا، والتى ظهرت مواكبة لفكرة اوروبا الموحدة، ومع قناعة دول المغرب العربى بمدى ارتباطها الاقتصادى بأوروبا الغربيـة، اضافة إلى تراخى قوة الجذب بين المشرق والمغرب فى العالم العربى عادت فكرة التجمع المغاربى كوسيلة لتنظيم علاقاتها بأوروبا الموحدة، وبالتالى كان ذلك التجمع افرازاً طبيعياً لواقع حال مختلف فكان **مجلس التعاون المغاربى**.

ثم كانت فكرة **مجلس التعاون العربى** الذى تبناها الرئيس العراقى صدام حسين، والذى طرح نفسه فجأة على جماهير عربية لم تعرف كيف تكيف نفسها ومشاعرها تجاهه، ومن استقراء الوقائع وقراءة الوثائق تبرز مجموعة من المؤشرات التى تبين أن هذا المجلس كان خطوة غير ثابتة، على طريق غير ممهد مما حمل معه العديد من الشكوك منذ بدء اعلانه.. فقد كان التواصل الجغرافى بين أطرافه غير قائماً ولايوجد إطار فكرى أو سياسى أو استراتيجى ثابت فى الأرض يشد إليه الاطراف المترامية ويوحد حركتها ومجال انتشارها.

كما أن الفكرة من انشائه كانت تبدو وكأنها رد فعل لظهور وبروز مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون المغاربى. اضافة إلى أن قيام ثلاث مجالس مختلفة للتعاون العربى، كان معناه ترك عدد من الدول العربية بعيدة عن المشاركة فى الفعل العربى، وبالتالى فان تقسيم العالم العربى إلى كتل وترك دول عربية كثيرة خارجها، كان خصماً من قوة الفعل، وليس اضافة عليها.

هذا إلى جانب أن الأهداف بين أطراف المشاركة فيه ليست متجانسة، بل لعلها

كانت أقرب إلى الاختلاف منها إلى الاتفاق أو التجانس، فقد كان ظاهراً أن هدف الاردن هو مواجهة أزمته الاقتصادية ونتائجها السياسية المحتملة، كما أن هدف العراق كان مواجهة ظروف ما بعد حربه مع إيران ثم التمهيد للغزو الكويتى «كما اتضح بعد ذلك»، كما أن هدف مصر كان كسر طوق العزلة، والدخول إلى العمل العربى من أى باب قد يؤدى إلى اجتياز مشكلاتها. أما اليمن فقد انضم إلى المجلس فى اللحظة الأخيرة قبل اعلان قيامه، فقد كان يبحث عن دافع للاقتراب من القلب العربى، اضافة إلى سعيه لتحقيق مطالب اقتصادية لم يعلن عنها أو يحدد أجلها.

وقد أعدت ورقة عمل أعدها «منتدى الفكر العربى» وهو هيئة للدراسات السياسية فى الاردن وتبدأ هذه الورقة بدراسة المزايا التى يمكن أن يحققها انشاء مجلس التعاون العربى بالنسبة لكل طرف من أطرافه، وتتعرض بالتفصيل لما يمكن أن يمنحه المجلس من مزايا استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية لاعضاء دولة، ننقل عنها ما يختص بدولة العراق حيث تدخل الورقة فى عرض مشكلات العراق الاستراتيجية وتعدد تلك المشكلات على النحو التالى(١):

- سيظل العراق مهدداً أمنياً من إيران خلال العقدين القادمين حيث تتفوق إيران عليه من حيث القدرات المتاحة والكامنة، مساحة وبشراً واقتصاداً بمعدل ثلاثة إلى واحد على الأقل، والانكسار الإيرانى الأخير ناتج بالأساس عن سوء القيادة، وعزلة إيران الاقليمية والدولية، وهى مثالب يمكن تلافيها فى غضون سنوات قليلة.
- ستظل المشكلة الكردية تمثل نزيفاً داخلياً للعراق، ويمكن تحريكها بواسطة أعدائه كلما تراءى لهم ذلك، كما ثبت من خبرة العقود الثلاثة الماضية.
- يعانى الداخل السياسى العراقى من فراغ، وتآكل في الشرعية نتيجة غياب المشاركة السياسية بالقوى والأحزاب والتكوينات الطائفية الأخرى، غير حزب البعث والعرب والسنة.
- رغم *الانتصار العراقى*، إلا ان هذا القطر سيظل مستهدفاً للتجزئة إلى ثلاث دويلات «كردية فى الشمال، وسنية فى الوسط، وشيعية فى الجنوب».
- يواجه العراق احتمال استدراجه إلى مواجهة استنزافية مع سوريا.

ثم ينتقل التقرير إلى مشكلات العراق الاقتصادية، ويعددها على النحو التالى:

(١) محمد حسانين هيكل، حرب الخليج/ أوهام القوة والنصر، ص ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤

- يعاني العراق من مشكلة مديونية هائلة بسبب نفقات الحرب.
- سيظل العراق يحتاج إلى انفاق عسكري باهظ بسبب استمرار التهديد الإيراني.
- يواجه العراق مشكلة التكيف من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام، أو شبه السلام خلال العقد القادم.
- يواجه العراق مشكلة التعمير وإعادة البناء، وهي تحتاج لموارد بشرية ومادية ليست متوافرة له بسهولة في الوقت الحاضر.

ثم تصل الورقة إلى المشكلات الاجتماعية، وتعددها كالآتي:

- سيعاني العراق لمدة جيل على الأقل من الاختلال في الهرم أو الهيكل السكاني نتيجة فقد نسبة كبيرة من الفئات العمرية الشبابية في حربه مع إيران.
- يواجه العراق مشكلة إعادة تأهيل حوالي مليون من قواه البشرية في سن العمل للحياة المدنية.
- يواجه العراق مشكلة رعاية عشرات الآلاف من أرامل الشباب، والعناية بعشرات الآلاف من أسرى الحرب العائدين الذين تعرضوا لعمليات غسل المخ في إيران.

ثم تنتقل الورقة إلى تعداد المزايا الاستراتيجية التي تتحقق للعراق في المجلس الجديد فتذكر:

- أن المجلس الجديد سيعطي للعراق عمقاً استراتيجياً لايتوفر له الآن.
- انه سيؤدي إلى تحييد التفوق الإيراني البشري والاقتصادي على العراق، وسيكون الكيان المقترح من «خلال دول المجلس» قوة ردع هائلة لإيران.
- سيعطي الكيان المقترح للعراق منافذ جديدة على العالم الخارجي حيث سيكون مسيطراً من الخليج إلى الخليج «ويقصد بذلك من الخليج العربي إلى خليج السويس».
- ان امتداد الكيان المقترح من الخليج إلى الخليج يمكن أن يعزل سوريا براً وجواً عن باقي الوطن العربي، وعن آسيا وافريقيا إلا عن طريق البحر، مما سوف يفرض عليها التخلي عن سياسة العداء للعراق، وربما يغريها بالاقتراب من هذا الكيان الشرقي إن لم يكن الانضمام إليه.
- سيتيح الكيان المقترح للعراق المحافظة على قدراته العسكرية بما في ذلك التصنيع الحربي، وتنمية هذه القدرات من خلال التعاون التكنولوجي مع مصر والاردن.

- يوفر هذا الكيان المناخ النفسي والاجتماعي للعراق للتعامل الأفضل مع المشكلة الكردية دونما خوف من تميع هويته العربية.
- سيجعل الكيان المقترح من العراق دولة مواجهة فى الصراع العربى - الاسرائيلى، مما يعطيه دوراً أكبر فى أى تسويات مستقبلية.
- إن الكيان المقترح سوف يؤدى إلى تعظيم قدرة العراق على الحصول على مساعدات مالية من دول الخليج.

ثم تنتقل الورقة إلى المزايا الاقتصادية التى سوف يجنيها العراق من اشتراكه فى اقامة مجلس التعاون العربى، وتعددها على النحو التالى:

- سيتوفر للعراق وعاء بشرى هائل يقدم له كل القوى العاملة اللازمة للتعمير ولإعادة البناء من ناحية، وإبقاء أعداد كبيرة من ابنائه تحت السلاح من ناحية أخرى.
- سوف يعظم الكيان المقترح من فرص العراق للحصول على أفضل شروط فى تعاقداته الاقتصادية الدولية التى تتطلبها إعادة البناء والحصول على السلاح.
- ستسمح امكانيات السوق الواحدة الكبيرة لدول المجلس - للصناعات العراقية - بما فيها الصناعات الحربية، من الانتاج بكلفة اقتصادية مثلى.
- يمكن للعراق من خلال العمالة الزراعية المصرية الفائضة من النهوض بالقطاع الزراعى فيه، بما فى ذلك استصلاح مساحات شاسعة من أراضيه.
- سوف يتيح الكيان المقترح للعراق أن يلعب دوراً أكبر فى منظمتى «الاوبيك» و«اوابك».
- يتيح المجلس المقترح للعراق الحصول على شروط أفضل من تعاملاته مع تركيا، وهى إحدى المنافذ البديلة فى تجارته.

ثم تنتهى الورقة إلى المزايا الاجتماعية التى يحققها مجلس التعاون العربى للعراق:

- يعطى مشروع التكامل للعراق الفرصة الوحيدة لتصحيح هياكله العمرية، والجنسية فى مدى زمنى قصير من خلال الهجرة المصرية/الاردنية/الفلسطينية وخاصة من فئات الذكور الشباب.
- تدفق الهجرة العربية من طرفى الكيان المقترح إلى العراق يمثل ضماناً فى الأمد المتوسط والطويل للحفاظ على الهوية البشرية والثقافية للقطر العراقى ويقلص من امكانيات الاستقطاب السنى - الشيعى فى العراق.

ورغم كل شيء فان العلاقات لم تكن سليمة بين المؤسسات أو بين القيادات، ثم تعقدت الأمور عندما اقترح الاردن تكوين فيلق عربى مشترك ليكون للمجلس درع واحدة تحميه، واعتذرت مصر، ومضى العراق والاردن وحدهما إلى نوع من التنسيق العسكرى، ثم اقترح العراق نوعاً من التوحيد لعملية المعلومات بما فيها المخابرات، ومرة أخرى رفضت مصر، وبدا واضحاً أن مصر تريد أن تحصر مجلس التعاون العربى كله فى إطار المنافع الاقتصادية لايتجاوزها، أما بالنسبة للأمن العسكرى، والأمن السياسى، فإن رؤاها فيهما كانت على نقيض مع رؤية بقية دول المجلس.

وقد أكدت حقائق التاريخ ومتابعة أحداث عملية الغزو، كيف استغل الرئيس العراقى دول ذلك المجلس - باستثناء مصر - لصالح عمليته المخططة لاجتياح الكويت فى كافة المجالات وبصفة خاصة فى المجالات السياسية والاقتصادية، وذلك فى إطار الاستراتيجية السياسية التى خططها صدام حسين لدور ذلك المجلس!!! مما دعى الرئيس محمد حسنى مبارك إلى اطلاق اسم «مجلس التآمر العربى» عليه.

العراق والولايات المتحدة الامريكية

يؤكد الكثير من المحللين من أن الرئيس العراقى صدام حسين فى مجال التخطيط لاستراتيجيته السياسية لغزو الكويت قد حاول خلال لقائه الشهير مع سفيرة الولايات المتحدة فى بغداد «ابريل جلاسبى» أن يأخذ الضوء الأخضر من الولايات المتحدة باعتباره رجلها المدافع عن مصالحها فى الشرق الأوسط، وبصفة خاصة مصالحها النفطية، الأمر الذى أدى إلى استدعاء السفيرة للاستجواب فى مجلس الشيوخ الامريكى عن حقيقة دورها فى ذلك، والذى اتضح انه كان استنتاجاً ساذجاً من الرئيس صدام حسين، أضيف إلى الكثير من الحسابات الخاطئة التى بنيت عليها استراتيجيته، وكان ذلك مدعاة للسعى إلى نشر ذلك الحوار فى الصحف الامريكية والبريطانية ومحطات التليفزيون العالمية.

وقد نشر فى «الأهرام» القاهرية بتاريخ ٦ اكتوبر ١٩٩٠ .. وإن المتابعة لذلك الحوار تؤكد أن السفيرة الامريكية لم تكن مسئولة عما استنتجه الرئيس العراقى بقدر انها استطاعت من خلال ذلك الحوار أن تسحب اعترافاً منه عن مشروعاته وخططه فى المنطقة العربية حيث أمكنها استنتاج الآتى:

- ان صدام حسين كشف للادارة الامريكية عن مشروعاته للاستيلاء على الكويت قبل الغزو بعدة أيام محدودة.

- استطاعت السفيرة الامريكية استدراج صدام حسين حتى جعلته يبتلع طعماً أن امريكا ليس لها رأى فيما يتعلق بالصراعات العربية وخلافات الحدود.. مما بنى عليه رغبته من أن امريكا لن تتدخل عند غزوه للكويت.. وهذه النقطة بالذات هى التى أدت إلى توجيه النقد من جانب بعض أعضاء الكونجرس الامريكى للادارة الامريكية بأنها أعطت بذلك اشارة «الضوء الأخضر» لغزو الكويت.
- ان صدام حسين اعترف للسفيرة الامريكية بأنه كان متعاوناً مع الولايات المتحدة أثناء حربه مع إيران، كما اعترف بعد ذلك بأنه ارغم على ترك نصف شط العرب لإيران، ولم يعد أمامه خيار غير ضم الكويت إلى العراق.
- ان صدام حسين كشف للسفيرة الامريكية عن طموحه فى أن يحل محل المملكة العربية السعودية فى علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة قائلاً: «العراق أفضل لكم من التحالف مع السعودية».

ولقد طغت الطموحات الشخصية للرئيس العراقى والخطأ فى التقديرات التى صاغ بها استراتيجيته لغزو الكويت عن حقائق هامة للموقف الامريكى فى منطقة الخليج، حيث كانت المخاوف الامريكية فى تزايد مستمر من التهديد الإيرانى للخليج، الأمر الذى دفع الرئيس الامريكى «جيمى كارتر» للاعلان فى ٢٣ يناير ١٩٨٠ فى خطاب له أمام الكونجرس الامريكى عن نظرية أمن امريكية صريحة بالنسبة للمنطقة والتى عرفت «بمبدأ كارتر» الذى انطوى على شقين: أحدهما شق سياسى، أعلنه الرئيس كارتر رسمياً فقال:

«إن أى محاولة من جانب أى قوى للحصول على مركز مسيطر فى منطقة الخليج سوف تعتبر فى نظر الولايات المتحدة كهجوم على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة».

أما الشق الثانى فى نظرية الأمن الامريكية فى منطقة الخليج تكملة عسكرية للاعلان السياسى، وقد تمثلت فيما سمى «قوة الانتشار السريع»[1] والذى وقف الجنرال «كولين باول» رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة الامريكية، يدافع عنها أمام لجنة العلاقات الخارجية فى يوم أول مارس ١٩٩٠ حيث قال: «يجب أن ننظر إلى

---

(١) تم تقديم تقرير إلى لجنة القوات المسلحة فى الكونجرس ضمن تقارير وزارة الدفاع عام ١٩٨٨، وعلى أساسه اعتمدت ميزانية قوات الانتشار السريع لتلك السنة، وقد قام الدكتور انتونى كوردسمان بنشره كاملاً فى كتابه «الخليج والغرب»، الذى صدر فى لندن ١٩٩٠.

التاريخ وإلى الحوادث الجارية وعيوننا على المستقبل، ومهما كانت الظروف فإن هدفنا لايمكن أن يصبح حل أو تفكيك أوصال القوة الامريكية، اننى توليت مسئولية منصبى كرئيس لهيئة أركان الحرب آملاً أن أساعد على تشكيل القوة الامريكية لمواجهة تحديات المستقبل، وليس لأقوم بتسريح الجيش الامريكى، وأضعف موقف الولايات المتحدة فى العالم».

وقد كانت تلك القوة هى أكبر تجميع قتالى واجه القوة المسلحة العراقية وطردها من الكويت إلى جانب باقى قوات الائتلاف الدولى الغربى والاسلامى والعربى، والذى تصور الرئيس العراقى وهماً أو خيالاً انه قادر على تحييدها أو وقوفها إلى جانبه.

وقد كان القرار الامريكى بإنشاء قوة تدخل سريع أمريكية تتمركز فى الولايات المتحدة نفسها، وتكون جاهزة لكى تحمل جواً وبحراً إلى منطقة الخليج عند أى طارىء، وبذلك تكون الولايات المتحدة مستعدة، وتكون قواتها المخصصة لحماية الخليج على أراضيها، واطلق على قيادة هذه القوات قيادة المنطقة المركزية. ويقول تقرير صادر عن هذه القيادة فى المقدمة التمهيدية له: «بالخلفية السياسية والاقتصادية لمنطقة الخليج فانه من الواضح أن الولايات المتحدة الامريكية هى القوة الوحيدة فى الغرب التى تستطيع أن تتدخل فى الخليج فى معارك متوسطة أو كبيرة».

ثم يمضى التقرير فيقول: «إن الفكرة فى إنشاء هذه القيادة هو أن قوات الولايات المتحدة لاتملك الحرية الكافية للعمل العسكرى فى المنطقة عند الضرورة لانها محددة بعدة قيود، منها امكانية ما يمكن نقله بالجو وبالبحر فوراً عندما تطرأ الحاجة إلى ذلك، ومنها عدم وجود قواعد وتسهيلات كافية فى المنطقة تستطيع أن تخدم أهداف المعركة».

ثم يستطرد التقرير فيشرح الحاجة إلى: «مخازن متقدمة للمهمات والذخائر فى المنطقة بحيث يخصص المجهود الرئيسى فى حالة العمليات لنقل القوات».

ثم يورد التقرير جدولاً بالقوات التى خصصت لقوة التدخل السريع الامريكية، فيحسبها على النحو التالى طبقاً للميزانية المرصودة لهذه القيادة عام ١٩٨٩:

* مجموعة القيادة المركزية ـ هيئة الأركان ـ وعدد أفرادها ١١٠٠
وحدات تحت تصرف القيادة ـ وعدد أفرادها ١٣١٠٠٠
مكونة من مجموعة قيادة من الجيش الثالث الامريكى
الفرقة ١٨ المحمولة جواً

الفرقة ٨٢ المحمولة جواً
الفرقة ١٠١ المحمولة جواً
الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكية
اللواء السادس المدرع المنقول جواً
فرقة الخدمات الأولى

* مجموعة البحرية للقيادة المركزية ـ وعدد أفرادها ١٢٣٠٠٠
وهى مكونة من:
مجموعة القيادة البحرية لقوات القيادة المركزية
٣ حاملات طائرات ـ مجموعة قتال طراز «A-P»
مجموعة عمل فوق الأرض
٣ مجموعات برمائية
٥ مجموعات دورية
قوة طوارىء الشرق الأوسط

* قوات المارينز «مشاة الاسطول» ـ وعدد أفرادها ٧٠٠٠٠
وهى مكونة من:
١ فرقة مشاة اسطول
١ فرقة مشاة اسطول طائرة
١ مجموعة قوة خدمات سريعة
١ كتيبة مارينز
١ مجموعة قوة مارينز جوية
١ لواء خدمة ومساعدة

* قوة طيران القيادة المركزية
«القوة الجوية السابعة» ـ وعدد أفرادها ٣٣٠٠٠
وهى مكونـــة من:
٧ أسراب قتال تكتيكى

٣ أسراب قتال

٢ مجموعة قاذفات استراتيجية

١ مجموعة استطلاع وانذار

١ مجموعة استطلاع جوى تكتيكى خاصة

١ مجموعة قتال الكترونى

١ مجموعة سرب عمليات خاصة

* قوات خاصة غير تقليدية ـ وعدد أفرادها ٣٥٠٠

وبذلك يكون المجموع الكلى لأفراد القوات المخصصة للقيادة المركزية ٢٩١٦٠٠

وهكذا كانت الحقائق فى التفكير والتخطيط والتنفيذ والتى غابت عن الرئيس العراقى صدام حسين، والتى تؤكد أن الولايات المتحدة الامريكية كانت مؤهلة للهدف الذى أخذت على عاتقها تحقيقه، وهو الدفاع عن منطقة الخليج.

فى المجال الاقتصادى «اقتصادياً»

• دوافع الاستراتيجية العراقى فى المجال الاقتصادى

لعل المطامع فى الاستحواذ على ثروة الكويت النفطية والمالية، والمطامح فى بناء العراق كقوة اقليمية مهيمنة، كانت أهم دوافع الاستراتيجية العراقية فى المجال الاقتصادى، ولم تكن عواقب هذه الاستراتيجية سوى تبديد لا حدود له للثروة العراقية ـ الكويتية والخليجية بوجه خاص، فضلاً عن تدمير غير مسبوق للقوة العراقية، بل والعربية بوجه عام. فقد بنيت تلك الاستراتيجية على ادعاءات واتهامات عراقية لدولة الكويت باستيلائها على نفط عراقى من حقل الرميلة على حدود البلدين مع رفضه السماح للعراق بمنفذ بحرى ضرورى له لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية على الخليج، وذلك بعدم قبول تأجير أو بيع جزيرتى وربة وبوبيان للعراق، فضلاً عن المطالبة بديون الكويت للعراق، وهى الديون التى تتمثل فى قروض بدون فوائد قدمت إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية.. ولم يقتصر بناء تلك الاستراتيجية على مجرد الادعاءات أو الاتهامات، بل عنيت أكثر بعدم اعطاء الفرصة للتفاوض الجاد أو التدخل العربى الحاسم لحل الخلاف المفتعل، حيث كان اجتماع الوفدين فى ٣١ يوليو ١٩٩٠ فى جدة، إذ أعلن الوفد العراقى مطالبه طالباً قبولها كلية دون نقاش أو رفضها، الأمر الذى يؤكد أن المطامع فى الاستحواذ على ثروة

الكويت من خلال غـزوه عسـكرياً كان المستهدف من بنـاء استراتيجية العراق فى المجـال الاقتصـادى.

ومن هنا، نؤكد أن غزو الكويت فى إطار تلك الاستراتيجية لاتبرره هذه الاتهامات والمطالب الحدودية أو الأمنية أو المالية التى وضعتها القيادة العراقية على قائمة الأسس التى بنيت عليها استراتيجيتها.

إذ بإفتراض «مصداقية» تلك الاتهامات و«مشروعية» هذه المطالب، فقد كان يمكن التوصل بشأنها إلى تسوية سياسية «مرضية» للعراق الذى يملك أدوات للضغط وقدرات تفاوضية تفوق بلا جدال ما لدى الكويت منها، وبدون خوض فى دفاع الكويت ضد هذه الاتهامات وما تضمنه هذا الدفاع السابق للغزو من تشكيك فى مصداقية ومشروعية دعاوى ومطالب العراق، فإنه من المؤكد أن الشرعية الدولية والعربية كانت الإطار الواجب القبول به لإبرام معاهدة لترسيم الحدود النهائية بين البلدين، ولتنظيم استغلال الحقول النفطية على الحدود المشتركة.

والواقع أن المطالب «الحدودية» للعراق تتجاوز نطاق حقل الرميلة وتتعدى المنفذ إلى الخليج، كما أن المطالب «المالية» للعراق تتخطى مجرد إسقاط الديون، واذا أعدنا قراءة قائمة الاتهامات العراقية لتحدد الأهداف الاستراتيجية العراقية وراء غزو الكويت، فاننا نرصد هدفين أساسيين: أولهما، هو محاولة ضم الكويت، كهدف تاريخى للعراق بعد أن زاد إلحاحاً مع اكتشاف وتصدير النفط. وثانيهما، هو محاولة الخروج من المأزق الاقتصادى الصعب الذى واجه العراق وخاصة بسبب أعباء الحرب مع إيران.

ويكشف الخطاب العراقى بعد الغزو عن أن إلحاق الكويت لايعدو خطوة على طريق تخطيط استراتيجى لتحقيق طموحات النظام العراقى فى الهيمنة الاقليمية بدءاً من اخضاع الحلقات الضعيفة فى المجال الحيوى للعراق.

هذا وقد أثار العراق فى تبريره لغزو الكويت، وتهديده لغيرها من الدول الخليجية العربية، قضية أخرى كانت أحد أهداف بناء استراتيجيته فى المجال الاقتصادى، وهو تقليص الفجوة بين الدول العربية من حيث الثراء والفقر بالاستغلال الأمثل للثروات النفطية الخليجية.

ويهمنا فى هذا المجال أن نؤكد على أمرين: أولهما، أن ثروة النفط التى تملكها الدول الخليجية العربية ليست موضوعاً للتوزيع بين الدول العربية، إذ على امتداد الزمان والمكان

لم يحدث أن تقاسمت البلدان والشعوب ثرواتها، وانما جرى تبادل الخبرات أو جرى اغتصاب الثروات والدول المعاصرة لاتوزع ما تملكه من ثروة بالمجان، وانما تقدم العون، أو تستثمر المال أو تتبادل السلع على أساس تبادل المنافع والمزايا، وقد تطالب الدول الخليجية العربية أن تكون ثروة النفط التى تملكها مشاعاً للاقتسام، اذا قبلت غيرها من الدول أن تكون الثروات الصناعية والزراعية والمائية وغيرها مشاعاً للاقتسام والتملك. وثانيهما، أن تاريخ العالم لم يعرف «اعادة توزيع الدخل» أو «تقاسم غنائم السطو» على أساس العدل بواسطة قوة غازية وعبر الحدود.

وقد كان من أبرز دوافع الاستراتيجية العراقية فى المجال الاقتصادى ذلك التبديد للقسم الأعظم من موارد العراق النفطية وغير النفطية، فى تغطية التكاليف الهائلة التى تحملها الاقتصاد العراقى إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية، واذا كانت غالبية الأقطار الخليجية وغير الخليجية، قد دعمت العراق إبان هذه الحرب دفاعاً عن الأمن القومى العربى، فإن هذا لايعفى النظام العراقى من مسئولية عدم تجنب حرب لامعنى لها.

وتتعدد مؤشرات تبديد عوائد نفط العراق نتيجة الحرب مع إيران، حيث نجد أنه وفقاً للتقديرات العراقية، فإن قيمة التجهيزات العسكرية التى اشتراها العراق بالعملة الحرة واستخدمت فى الحرب[1] بلغت ١٠٢ مليار دولار، وقدرت خسائر العراق من جراء توقف وانخفاض صادراته النفطية بسبب ظروف الحرب بنحو ١٠٦ مليارات دولار. كما قدرت تكاليف التعمير لإعادة بناء وتشغيل المنشئات والمشروعات التى أصيبت بسبب الحرب بنحو ٦٣ مليار دولار، اضف إلى هذا الخسائر البشرية التى لاتقدر بمال، فضلاً عن خسائر تباطؤ النمو وأعباء الديون وغيرها.

هذا إلى جانب استمرار تخلف وانكشاف وتبعية الاقتصاد العراقى فى حقبة النفط، وضعف اسهام عوائد نفط العراق فى تحقيق غايات التقدم والأمن والتكامل فى الوطن العربى، ويبرز تخلف الاقتصاد العراقى فى أن مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى للعراق لم تتعد نحو ١١,٦ ٪ فى عام ١٩٨٨، وذلك مقابل ٧,٨ ٪ فى عام ١٩٧٨، ورغم النمو النسبى للصناعة التحويلية العراقية فى حقبة النفط، فإن تحليلاً أكثر عمقاً يدعونا إلى عدم المبالغة فى شأن انجازات التصنيع بالعراق. وعلى ذلك فإن الاقتصاد العراقى استمر متخلفاً، ولم تسهم عوائد نفط العراق فى دفعه. كما أن انكشاف الاقتصاد العراقى يظهر بوضوح فى الاعتماد غير المتكافىء صناعياً وتكنولوجياً للعراق على الخارج.

(١) التقرير الاستراتيجى العربى عام ١٩٩١، صادر عن مؤسسة الاهرام، ص ٣٥٣

هذا إضافة إلى أن الديون الخارجية للعراق قدرت بنحو ٨٠ مليار دولار فى نهاية الثمانينات وهى أعلى نسبة مديونية فى الوطن العربى، إذ تبلغ هذه الديون حوالى ٨٥,٧٪ من ديون بقية الدول العربية فى عام ١٩٨٩ . كما أن واردات العراق من الحبوب قد تضاعفت أكثر من ٥ مرات بين عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، وزادت الواردات الزراعية للعراق بنحو ٣٧٪ بين عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ . كما اعتمد العراق على واردات الحبوب فى تغطية ٦٣ ٪ من الاستهلاك عام ١٩٨٧ .

وقد كانت الصورة التى انتهى إليها الاقتصاد العراقى من حربه الطويلة مع إيران وتبديده لثروته القومية الدافع الحيوى والهام الذى ارتكز عليه التخطيط الاستراتيجى العراقى فى المجال الاقتصادى.

صناديق الدعم الخليجية

• • عدالة توزيع الثروة العربية

أعلنت مصادر النظام العراقى أن أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية العراقية فى المجال الاقتصادى هو طرح قضية تحقيق عدالة توزيع الثروة العربية، وانطلاقاً من هذه المقولة، حاولت العراق اضفاء المشروعية على غزوها لأراضى الكويت، وفى الوقت ذاته حاولت الحصول على تأييد الدول العربية الفقيرة، والجماهير الفقيرة فى كل مكان على أرض الوطن العربى. ومن هنا فإن تحليل العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية فى الوطن العربى يمكن أن تصل بنا إلى رداً موضوعياً وموثقاً على تلك القضية.

لقد كانت الكويت هى الدولة الرائدة فى هذا المجال حيث انشىء صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية وصدر ميثاقه فى عام ١٩٦١[1] وبدأ عملياته التمويلية بداية عام ١٩٦٢ ، وتبع ذلك صندوق أبو ظبى فى عام ١٩٧٤ ، فالصندوق السعودى فى عام ١٩٧٥ ، ثم الصندوق العراقى فى عام ١٩٧٦ . وقد اقتصر عمل الصندوق الكويتى على الدول العربية منذ بداية نشاطه وحتى عام ١٩٧٣ ، ولكن مع زيادة عائدات النفط حصل الصندوق عام ١٩٧٤ على تصديق بتوسيع نطاق عمله ليشمل كل الدول النامية. وفى المقابل توزعت عمليات الصناديق العربية القطرية الأخرى على كافة الدول النامية منذ نشأتها.

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى عام ١٩٩١ ، الصادر من مؤسسة الاهرام، ص ٣٥٨ ـ ٣٨٦

وفي حصر لإجمالي المعونة الانمائية من الصناديق القطرية الأربعة يمكن أن نشير إلى أن بلغ حجم عمليات تلك الصناديق منذ بداية نشاطها وحتى نهاية عام ١٩٧٩ نحو ٧,٤ مليارات دولار، ومع حذف قيمة المعونات التي قدمها الصندوق الكويتي منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٣ والبالغة ٣٤٣ مليون دولار، فإن اجمالي العون منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٩ بلغ ٧ مليارات دولار تقريباً، ومن دراسة توزيع هذه المعونة بالنسبة لكل صندوق من الصناديق الأربعة المانحة، ونسبته من اجمالي الناتج القومي لهذه الدول يتضح:

أولاً: أن الصندوق الكويتي كان أكبر الصناديق المانحة خلال الفترة من ٧٤ ـ ١٩٧٩ حيث بلغ اجمالي عملياته التمويلية نحو ٢٤٤٤,٣٤ مليون دولار بنسبة ٣٧,٦٪ من اجمالي ما منحته الصناديق الأربعة، ثم تلاه الصندوق السعودي الذي بلغت مساهمته ٢٣٦١,٥مليون دولار بنسبة ٣٣,٥٪ من الاجمالي، فالصندوق العراقي الذي بلغت مساهمته ١٠٩٨,٩٩ مليون دولار بنسبة ١٥,٦ ٪ من اجمالي عمليات الصناديق الأربعة، فأخيراً صندوق أبو ظبي وبلغت مساهمته ٩٣٥,٣٢ مليون دولار، بنسبة ١٣,٣ ٪ من الاجمالي.

ثانياً: توقفت عمليات الصندوق العراقي منذ عام ١٩٨٣ في الدول العربية، كما تكشف متابعة العمليات الاجمالية للصندوق عن توقف كافة عملياته منذ هذا التاريخ وذلك تحت ضغط الحرب العراقية ـ الإيرانية، هذا وقد كان الصندوق العراقي أقصر الصناديق الانمائية القطرية عمراً حيث بدأ نشاطه عام ١٩٧٦ وانتهى عملياً عام ١٩٨٣.

ثالثاً: تكشف منح الصندوق الكويتي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي عن أن الكويت كانت هي أكبر المساهمين خاصة في الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٢ باستثناء عام ١٩٧٨ أيضاً، حيث احتل صندوق أبو ظبي المكانة الأولى في هذه السنة.

ومن متابعة عمليات الصناديق القطرية الانمائية العربية تتكشف عدة حقائق:

أولها، أن أكثر البلدان العربية المستفيدة من اجمالي عمليات الصناديق الأربعة هي الاردن، تليها في ذلك تونس، ثم المغرب، فاليمن الشمالي، ثم مصر، فالسودان «حيث توقفت عمليات تلك الصناديق في مصر منذ عام ١٩٧٨ حتى استؤنفت عام ١٩٨٩».

وثانيها، تفيد المتابعة التفصيلية لعمليات كل صندوق، ان عمليات الصندوق العراقي

كانت أكثر الصناديق الأربعة تحيزاً من حيث توزيع اجمالى عملياته، فالصندوق العراقى لم يقم بعمليات سوى فى ثمانية دول عربية فقط، والأكثر دلالة أن معظم عمليات الصندوق كانت من نصيب دولتين فقط هما اليمن الشمالى والاردن حيث حصلتا على ٦١,٧٪ من اجمالى قيمة عمليات الصندوق، ومن هنا فليس غريباً أن تكون الدولتان هما أكثر بلدين عربيين مؤازرة للعراق، كما تشير الدلائل إلى أن خطوات العراق لتقوية التحالف مع البلدين تعود إلى وقت طويل مضى.

كما تشير المتابعة إلى أن توقف الصندوق العراقى منذ عام ١٩٨٣ يعنى ان ذلك التوقف لم يكن مرتبطاً بحرب العراق مع إيران، هذا بينما كانت عمليات الصندوق السعودى متوازنة حيث كان فى مقدمة المتلقين لمنح الصندوق حسب الترتيب: تونس والسودان فالاردن فالمغرب فمصر، ثم موريتانيا فاليمن الشمالى، أما صندوق أبو ظبى فنجد أن الوزن الكبير كان من نصيب دولة واحدة هى عمان حيث حصلت على ٢٤,٨٪ من اجمالى عملياته ثم تونس ١٦,٥٪ ثم مصر ١٥,٢٪، ثم وزعت بعد ذلك عمليات الصندوق بشكل متقارب بين المغرب واليمن الجنوبى والبحرين واليمن الشمالى وموريتانيا والسودان.

وعلى ذلك وفى ضوء تلك المتابعة، فقد تأكد أن الصندوق العراقى كان أكثر الصناديق العربية تحيزاً من حيث الجهات العربية محل عملياته تلاه فى ذلك صندوق أبو ظبى ثم كان الصندوقان السعودى والكويتى أكثر الصناديق توازناً سواء من حيث عدد البلدان أو نسبة ما تلقته كل بلد من اجمالى ما قام به الصندوقان من عمليات تمويلية.

وعلى ضوء العرض السابق فإن قضية تقليص الفجوة بين الثراء والفقر فى المنطقة العربية، لايعنى القبول بمزاعم العراق فى تبرير غزو الكويت، والتسليم بأن هدف ضم الكويت هو إعادة توزيع الثروة النفطية والمالية العربية المملوكة للدول الخليجية، ولايعنى الاستجابة لما نسميه «وعى العوام» الذى يفسر الاستجابة الجماهيرية الواسعة للشعوب فى البلدان العربية الفقيرة، والذى ترتب على اختلاط الحق بالباطل فى دعاوى تقسيم الثروة، إلا اننا ندرك انه لابد من تطوير آليات إعادة توزيع الدخل على أساس تبادل المصالح والمنافع والمزايا عبر تقديم العون أو تصدير رأس المال أو انتقال العمالة أو التبادل السلعى وغير ذلك من آليات التعاون والتكامل الطوعى.

كما اننا نلاحظ أن الدول الخليجية العربية قدمت عوناً انمائياً إلى الأقطار العربية التى تتلقى العون المالى، لم يكن ثمة بديل أو مثيل له بين معونات التنمية الرسمية

المقدمة من الدول الصناعية الرأسمالية أو التى قدمت من الدول الاشتراكية فى السبعينات والثمانينات، إلى جانب أفضلية شروط العون الانمائى الخليجى، فقد غطى كافة أشكال المساعدات الانمائية والاقتصادية، ونالته مختلف مجموعات الدول النامية عربية وغير عربية، وتوزع على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف.

هذا وتتأكد أهمية الحاجة إلى المساهمة فى تخفيف أعباء المديونية، والمشاركة فى دفع عملية التنمية فى الأقطار العربية الفقيرة، رغم اننا لانقلل من أهمية ما قدمه أعضاء مجلس التعاون الخليجى فى هذا المجال، فقد بلغ هذا العون ٩,٢ ٪ من العوائد النفطية فى عام ١٩٨٦، ومثل ٤,٦ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٠، وبين عامى ٧٠، ١٩٨٨ قدمت المملكة العربية السعودية والكويت والامارات عوناً انمائياً بلغ ٧٨ مليار دولار، مثل ٩٠ ٪ من اجمالى العون الانمائى الرسمى العربى، وساهمت المملكة العربية السعودية وحدها بنسبة ٦٤,٣ ٪ من هذا الاجمالى.

فى المجال العسكرى «عسكرياً»

واكب التخطيط الاستراتيجى فى المجال السياسى، تخطيطاً استراتيجياً فى المجال العسكرى، فكانت خطة الاعداد الاستراتيجى للقوات المسلحة العراقية(١) والتى بدأت اعتباراً من أول يونيو ١٩٩٠، ثم تتابعت خطة ذلك الاعداد الاستراتيجى، نشير هنا إلى أبرز ما تم فى ذلك المجال:

* رفع كفاءة قوات الفيلق الثامن «حرس جمهورى» وزيادة نسبة الاستكمال فى الأفراد والأسلحة والمعدات مع استعواض الخسائر ليصل إلى نسبة ١٠٠ ٪.
* استكمال التخطيط الاستراتيجى واعداد الوثائق وتدارس الخيارات والبدائل المطروحة وإقرارها بشكلها النهائى من الرئيس صدام حسين بصفته «القائد الأعلى للقوات المسلحة».
* انشاء مركز خاص لتجميع المعلومات وتصنيفها وتحليلها عن الجيش الكويتى تسليحاً وتنظيماً وتدريباً، وكافة المواقع الدفاعية الكويتية، والأماكن الاستراتيجية العسكرية والمدنية، وكل البيانات المفصلة والتى يمكن الحصول عليها من أى مصدر عن أوجه الحياة فى الكويت، بما فيها الشخصيات الهامة والقيادية.

---

(١) جلال عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، المكتب العربى للمعارف، نوفمبر ١٩٩٠، ص ١٣، ١٤

* إعداد مسرح العمليات المنتظر فى المنطقة العسكرية الجنوبية العراقية، وخاصة المنطقة الممتدة من جنوب البصرة والزبير وقاعدة الرميلة الجوية وحتى قاعدة جليبة الجوية إلى الغرب، وانشاء التجهيزات الهندسية للقوات واقامة مراكز قيادة، مع تجهيز مناطق حشد القوات، وعمليات الحفر والاخفاء والتمويه، وتعديل طبيعة الأرض لتتناسب مع العمليات المخططة.

* اجراء عمليات الفتح الاستراتيجى والتعبوى للقوات المشتركة فى الغزو والتى تضم أساساً قوات الفيلق الثامن «حرس جمهورى» وانتقالاً إلى المنطقة جنوب البصرة والزبير وجليبة وعلى بعد يتراوح ما بين ٣٥ ـ ٧٥ كيلو متراً من الحدود الشمالية الكويتية وذلك تحت ستار القيام بمناورات ليلية.

* تم دعم هذه القوات بمعدات وأجهزة رؤية ليلية والقنابل والدانات المضيئة، وطلقات الاشارة الضوئية الملونة، ونظارات الميدان الليلية التى تعمل بالاشعة تحت الحمراء أو بتكثيف ضوء القمر أو النجوم.

* عمل مشروعات التدريب الليلية لمستوى اللواءات المدرعة والمشاة الميكانيكية، مع اشراك مراكز القيادة للفيلق والفرقة التابعة لها، وذلك بمعدل مشروع تدريبى لكل لواء، ومشروعين لكل قيادة فرقة، بالاضافة إلى تدريب كتيبة مشاة على الابرار البحرى «البرمائى» فى منطقة رأس بيشه جنوب الفاو وذلك باستخدام ٦ سفن برمائية منها ٣ سفن من طراز «الزهراء» يمكن لكل منها حمل ٢٥٠ جندياً و٢٠ دبابة وطائرة هليوكبتر واحدة مسلحة، وثلاث سفن برمائية من طراز «بولنوستى» السوفيتية ويمكن لكل منها حمل ١٨٠ جندياً بمعداتهم مع ٦ دبابات أو عربات مدرعة.

* كان التركيز فى التدريب على الملاحة البرية الليلية، مع سرعة الاختراق والوصول إلى العمق، وذلك بدلاً من التركيز على القتال واقتحام المواقع.

* تم عمل مشروع تدريبى بواسطة الفرقة ٢٣ مدرع باشتراك الضباط فقط وجزء من القوات لكيفية احتلال مدينة وتأمينها، وتم هذا المشروع داخل مدينة البصرة المخربة من جراء حرب الخليج قبل شهر واحد من الغزو، تمهيداً لاحتلال هذه الفرقة لمدينة الكويت.

* تجهيز القواعد الجوية الجنوبية العراقية فى الرميلة وجليبة بالوقود والذخائر والمعدات الأخرى ووصول ٤ لواءات جوية من الطائرات المقاتلة القاذفة، بمعدل لوائين جويين

لكل قاعدة من طائرات «الميج ـ ٢٣» و«السوخوى ـ ٢٠» و«الميراج إف ـ ١» إضافة إلى وصول لواء جوى من الطائرات الهليوكبتر المسلحة والنقل من طراز «مى ـ ٢٤» إلى قاعدة الرميلة الجوية.

* انشاء شبكة كبيرة من المدقات عبر التلال والرمال تنتهى عند الحدود الكويتية مع العراق، مع تعليمها مسبقاً، ووضع «فوانيس» ميدانية ملونة ليلاً.

* تم اعادة تمركز اللواء ٩٥ مظلات فى المنطقة الواقعة شرق قاعدة الرميلة الجوية وكذلك تمركز المجموعتين ٦٥، ٦٨ مغاوير «كوماندوز» فى المنطقة الواقعة شمال صفوان وأم قصر.

* القيام بتكديس كميات هائلة من الذخائر والوقود والامدادات الغذائية، كذلك قطع الغيار المختلفة فى منطقة الحشد لخدمة الخطة الهجومية.

* تم مراجعة وتأكيد الخطط الموضوعة على واقع الأرض، وتسجيل آخر المعلومات التى قامت بها أجهزة الاستطلاع عن أى تغيير فى أوضاع القوات الكويتية،

* خداع القوات الكويتية المتقدمة وداوريات الاستطلاع الخاصة بها وتعودها على سماع أصوات جنازير الدبابات وتحركات القوات العراقية على مقربة منها ليلاً ولعدة أسابيع مع الاعلان على أن هذه المناورات العراقية لأغراض التدريب ورفع الكفاءة.

* فى ١٧ يوليو ١٩٩٠ أتم العراق حشد المرحلة الأولى من تجميعه القتالى بقوة ٥ فرق.

* فى ٢٥ يوليو ١٩٩٠ قامت القوات العراقية بإزاحة التواجد الكويتى من الأراضى المتنازع عليها فى الجزء الجنوبى من حقل الرميلة بمواجهة ٣٥ ـ ٤٠ كيلو متر وبعمق ٢٠ ـ ٢٥ كيلو متر جنوباً ولم تعلن العراق عن ذلك كما لم تعترض الحكومة الكويتية على هذا الاعتداء(١).

* فى ٣١ يوليو ١٩٩٠ دفع العراق بمجموعتين من العناصر الخاصة فى ملابس مدنية «حوالى ٢ كتيبة كل منها ٣٠٠ فرد»، حيث اكتمل تواجدهم داخل الكويت قبل الغزو بـ ٤٨ ساعة، وكانت مهمة هذه المجموعات العمل كأدلاء لطلائع قوة الغزو من القوات المحمولة جواً بالطائرات العمودية، خاصة وأن هذه المهمة كان مخططاً لها أن

(١) لواء مدحت هاشم، الملحق الحربى المصرى فى العراق، محاضرة فى أكاديمية ناصر فى ١٧ نوفمبر ١٩٩١

تتم ليلاً، إلى جانب اثارة الفزع والرعب داخل المناطق السكنية حتى تتمكن المجموعات الأولى من تنفيذ مهمة السيطرة على وسط العاصمة وأسر أمير الكويت ومعظم أفراد الأسرة الحاكمة.

* تم اختيار شهر اغسطس بصفة خاصة نظراً لأن معظم الكويتيين يقضون فترة الصيف خارج الكويت، أما اختيار ليلة ١/٢ اغسطس ١٩٩٠ فكان لاكتمال القمر - ١١ من محرم - حتى تسهل تحركات القوات.

* بدأت العمليات ليلاً لتحقيق المفاجأة على القوات الكويتية، بالاضافة إلى المناخ والطقس المناسبين وانخفاض درجة الحرارة ليلاً، مع تحقيق المبادأة والاحتفاظ بها حتى نهاية العمليات.

• حجم قوات الغزو العراقية

* بلغ حجم القوات العراقية التي قامت بغزو الكويت ٥٥ ألف جندى، ٤٢٣ دبابة، ٢١٦ قطعة مدفعية، ١٤٤ طائرة مقاتلة قاذفة بقيادة اللواء نجم الدين عبد الله الذى كان قائداً للفرقة ٣٠ التابعة للفيلق الثالث العراقي.

* شكلت حجم القوات الغازية فى ٢ فرقة مدرعة (٢١، ٢٣ مدرع)، الفرقة التاسعة الميكانيكى من الفيلق الثامن «حرس جمهورى».

اللواء ٩٥ مظلات لاحتلال قصر «ديسمان» والموانى الجنوبية الكويتية

كتيبة مشاة ابرار بحرى «برمائية» لاحتلال جزيرة بوبيان

٢ فوج استطلاع متقدم

٢ كتيبة مغاوير «كوماندوز» الكتيبة ٦٥، ٦٨ قوات خاصة

٦ ألوية مدفعية ميدان

الفكرة الاستراتيجية للعملية الهجومية(١)

* وقد بنيت الخطة الاستراتيجية الهجومية لغزو الكويت على أساس التوسع فى استخدام الطائرات الهليكوبتر المسلحة وعناصر الاقتحام الرأسى فى الموجات الأولى للهجوم، ثم يلحق بها موجات تالية من الطائرات الهليكوبتر التى تحمل أسلحة الدعم، كما تستخدم

(١) شكل رقم (١) يوضح محاور تقدم قوات الغزو العراقية.

القوات العراقية «الحوامات» مركبات الهوفركرافت فى الاستيلاء على جزيرتى وربه وبوبيان مع الساعات الأولى للغزو.

ويتزامن مع ذلك دفع الارتال الميكانيكية والمدرعة من ثلاث محاور رئيسية بقوة فرقة ميكانيكى + فرقة مدرعة من الحرس الجمهورى فى اليوم الأول للهجوم للسيطرة على مدينة الكويت والجهرة «الجزء الشمالى من دولة الكويت».

* ثم بقوة فرقة مدرعة يتم دفعها فى اليوم التالى ليتم السيطرة على منطقة ميناء الأحمدى وجنوبها بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطى لواء المظلات.

* وبانتهاء عملية الغزو تستكمل القوات العراقية اتخاذ أوضاعها وتستكمل بناء تجميعاتها القتالية المخصصة للعملية بقوة ٧ ـ ٨ فرقة ميكانيكى ومدرع، لواء مدرع مستقل فى اليوم الخامس للغزو، تدافع منها ٢ فرقة ميكانيكى + فرقة مدرعة على الحدود الكويتية ـ السعودية.

- سير العمليات الهجومية

* بدأت العمليات العسكرية فى تمام منتصف ليلة ١/٢ اغسطس ١٩٩٠ «الساعة ٢٤٠٠»، حيث دفع لواء مدرع من الفرقة التاسعة المشاة الميكانيكى، لواء مدرع من الفرقة ٢٣ المدرعة كمغارز متقدمة لقوات الغزو، دفعت على محورين، الأول محور أم قصر ثم الصبية ثم جسر بوبيان إلى البحرة شمال خليج الكويت. والثانى من صفوان ثم العبدلى إلى الجهرا يدعم كل لواء مدرع بفوج استطلاع متقدم.

وذلك بمهمة سرعة اختراق الحدود الدولية مع الكويت والوصول إلى منطقة البحرة والجهرة شمال وغرب خليج الكويت خلال ٣ ساعات.

* وفى الساعة الواحدة فجر ٢ اغسطس «الساعة ١٠٠»، تم دفع القوة الرئيسية المكونة من باقى الفرقة ٩ مشاة ميكانيكى، وباقى الفرقة ٢٣ المدرعة مع الاحتفاظ بالفرقة ٢١ المدرعة كاحتياطى استراتيجى، ويعاون أعمال قتال القوة الرئيسية ٢ كتيبة مغاوير ٦٥، ٦٨، ٤ لواء مدفعية ميدان، وفى نفس الوقت تم انزال كتيبة مشاة بحرية على الشاطىء الجنوبى لجزيرة بوبيان حيث تقدمت وهاجمت كتيبة مشاة بحرية كويتية، واتمت الاستيلاء على الجزيرة التى يبلغ طولها ٤١ كيلو متر وعرضها أقل من ٢ كيلو متر فى أقصى اتساع لها.

* وفى الساعة الرابعة والنصف فجراً «الساعة ٠٤٣٠» اتصلت القوة الرئيسية بالمغارز المتقدمة السابق دفعها، وذلك على مشارق مدينة الكويت، بعد أن قامت بتدمير القوات الكويتية المدافعة عند الحدود الدولية وشمال الجهرا.

ومن خلال خمسة محاور للتقدم من الجنوب والغرب تمكنت القوات العراقية من الاستيلاء على الأهداف الحيوية والاستراتيجية داخل مدينة الكويت ومحاصرة منطقة «دسمان».

* وفى الساعة السادسة والنصف صباح ٢ اغسطس «الساعة ٠٦٣٠» تم ابرار اللواء ٩٥ مظلات عدا كتيبة جواً بطائرات الهليكوبتر فى مناطق قصر الرئاسة فى دسمان ومنطقة السالمية ومنطقة السرة بهدف وقف المقاومة المسلحة الكويتية، وأسر أعضاء الأسرة الحاكمة، ولكنها فشلت نتيجة اخلاء القصر قبل وصول القوات العراقية.

* اعتباراً من أول ضوء يوم ٢ اغسطس ١٩٩٠ قامت القوات الجوية العراقية بعمل مظلات جوية مستمرة مستخدمة المقاتلات والقاتلات القاذفة العراقية، انطلاقاً من قاعدتين عراقيتين فى الرميلة وجليبة، وشملت المظلات الجوية العراقية مدينة الكويت والجهرا والأحمدى والحدود الدولية والساحل الكويتى وحتى عمق ٣٠ كيلو متراً.

* وفى منتصف يوم ٢ اغسطس «الساعة ١٢٠٠» أتمت القوات المهاجمة العراقية السيطرة على مدينة الكويت واحتلال الأهداف الحيوية والاستراتيجية داخلها.

* فى فجر يوم ٣ اغسطس تم دفع الفرقة ٢١ المدرعة احتياطى قائد قوة الغزو فى منطقة الانتظار التى نقلت إليها داخل الكويت واتجهت الفرقة للاستيلاء على ميناء ومدينة الأحمدى والمنطقة الجنوبية، وذلك بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطى اللواء ٩٥ مظلات، والتى تم ابرارها جواً بطائرات الهليكوبتر، حيث تكبدت هذه الكتيبة خسائر فادحة وأسقطت منها أربعة طائرات.

* وبالاستيلاء على ميناء الأحمدى، واعتباراً من أول ضوء يوم ٤ اغسطس، اليوم الثالث للغزو، تقدمت الفرقة ٢١ مدرعة فى اتجاه المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية حيث توقفت على مسافة كيلو متر واحد من الحدود السعودية.

* بدأت قوة الغزو فى تعزيز المناطق المستولى عليها، وقامت القيادة العراقية بدعمها بدفع باقى الفيلق الثانى «حرس جمهورى» إلى مدينة الكويت، إضافة إلى قوات الدفاع الشعبى العراقى، مع استعدادها للتقدم جنوباً فى اتجاه حقول البترول السعودية، طبقاً للموقف الدولى والعربى.

* وفى اليوم الخامس للغزو استكملت قوة الغزو اتخاذ أوضاعها وبناء تجميعاتها القتالية لقوة وصلت إلى ٧ - ٨ فرقة مدرعة وميكانيكية دفعت منها ٢ فرقة ميكانيكى وفرقة مدرعة للدفاع عن الحدود الكويتية - السعودية.
* وباستمرار تصاعد رد الفعل الدولى والعربى لمجابهة الغزو العراقى بالقوة المسلحة، قامت القيادة العراقية بتعزيز قواتها داخل الكويت والمنطقة الجنوبية العسكرية المتاخمة للحدود السعودية بقوات أخرى جديدة شملت الفيلق الثالث ووحدات من الفيلق الثانى والسادس والسابع، مع سحب الفيلق الثامن «حرس جمهورى» الأكثر تدريباً وتسليحاً داخل الكويت وتوزيعه شمال وغرب الكويت.
* قامت القوات البحرية العراقية بنشاط بحرى متزايد فى مدخل خليج الكويت ومحاصرة الساحل الكويتى بالكامل بقوة خمس فرقاطات وعشرات من زوارق الصواريخ والطوربيد.
* وقد بلغت الخسائر العراقية: اسقاط ١٨ طائرة هليكوبتر من طراز «مى - ٢٤» سقط منهم ١٤ طائرة فوق مدينة الكويت فى اليوم الأول للغزو، وأربع طائرات هليكوبتر من نفس الطراز فوق ميناء الأحمدى فى اليوم الثانى للغزو، وقد تم اسقاط هذه الطائرات بما تحمله من جنود المظلات العراقيين من اللواء ٩٥ مظلات بواسطة صواريخ آمون «سكاى جارد»، وبلغ عدد القتلى ٢٩٥ جندى والجرحى ٣٦١ جندى عراقى.
* أما خسائر القوات الكويتية فقد كانت فادحة حيث قتل خلال الغزو ٤٢٠٠ كويتى وأسر ١٢ ألف جندى كويتى وعدد كبير من المدنيين.

٣ - الخطة الدفاعية الكويتية

حجم القوات المسلحة الكويتية

* اجمالى تعداد القوات المسلحة الكويتية ٢٠,٣٠٠ جندى منهم ١٦ ألف فى القوات البرية، ٢١٠٠ جندى فى القوات البحرية، ٢٢٠٠ جندى فى القوات الجوية، إلى جانب ١٥٠٠ جندى من الحرس الأميرى والحرس الوطنى وقوات الحدود.
* تضم هذه القوات ٢٧٥ دبابة، ٢٠٠ عربة قتال مدرعة، ١٣٢ قطعة مدفعية ميدان وهاون أنواع، ١٥٦ قاذف صاروخى أنواع، منها ١٢ قاذف صاروخى أرض - أرض فروج، ١٤٤ صاروخ سام ٧، سام ٦ المتحركة السوفيتية، صواريخ آمون «سكاى جارد»، مشكلة فى ٢ لواء مدرع «ارقام ٨٠، ٩٠»، ٢ لواء مشاة ميكانيكى

«منها اللواء ٣٥»، لواء مدفعية ذاتية الحركة، ٣ كتيبة صواريخ مضادة للدبابات من طراز «تاو»، ١ كتيبة وبطارية مضادة للطائرات من طراز «هوك»، خمسة كتائب صواريخ مضادة للطائرات من طراز آمون.

* وتضم القوات البحرية ٨ زوارق صاروخية، ١٥ زورق داورية ساحلى، اربعة سفن برمائية، ٢ سفن مساعدة، ٥٠ زورقاً بحرياً(١).

* وتضم القوات الجوية ٨٠ طائرة مقاتلة قاذفة، ١٨ هليكوبتر مسلحة، مشكلة فى ٢ سرب مقاتلات قاذفة طراز سكاى هوك «ايه - ٤»، ٢ سرب مقاتلات قاذفة طراز سكاى - هوك «ايه - ٤»، ٢ سرب مقاتلات ميراج «اف - ١»، سرب مقاتلات لاتينج»، سرب طائرات تدريب وهجوم ارضى «هوك»، ٢ طائرة نقل سى ٩+٤ طائرة نقل الـ ١٠٠، طائرات هليكوبتر جازيل، سوبر بوما الفرنسية.

فكـرة العمليـة الدفاعيـة

* تتجمع القوات الكويتية فى معسكرات ثابتة مجهزة بالمبانى والتحصينات على الحدود الدولية للكويت وفى العمق، ومهمتها تأمين خط الحدود الدولية ومنع القوات المعادية من اختراقها وتعطيلها لمدة من ٢٤ - ٤٨ ساعة حتى اعطاء فرصة للتدخل العربى والدولى.

* وبوصول الانذار بنوايا القوات العراقية للقيام بعمليات هجومية، تقوم القوات المسلحة الكويتية باتخاذ أوضاعها الدفاعية، وتقوم باستغلال الضربات الجوية ونيران المدفعية باحداث أكبر خسائر فى القوات المهاجمة فى مناطق حشدها وأثناء فتحها وتقدمها للهجوم، ومع اقترابها إلى خط الحدود ، وباستغلال كافة الوسائل النيرانية يتم إيقاف تقدمها، ومنعها من اختراق خط الحدود الكويتية، وعند نجاحها فى الاختراق تقوم بالهجمات المضادة وبالاحتياطيات المدرعة والميكانيكية لتدمير القوات المخترقة واستعادة الحدود الدولية. مع التوسع فى استخدام الموانع الصناعية وأعمال الكمائن والاغارات بواسطة القوات الخاصة لتعطيل تقدم القوات المهاجمة.

ومن مقارنة القوات المسلحة الكويتية بالقوات المسلحة العراقية يبدو التفوق الحاسم لصالح العراق من حيث الحجم ونوعية التسليح والكفاءة التدريبية وخبرة القتال التى اكتسبها الجيش العراقى خلال ثمانى سنوات هى عمر حربه مع إيران، هذا اضافة إلى أن

---

(١) التوازن الاستراتيجى العسكرى، الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية فى لندن عام ٨٩-١٩٩٠

علاقات حسن الجوار وعدم توقع القيام بمثل ذلك الغزو من دولةعربية مجاورة، أدى إلى عدم قيام القوات المسلحة الكويتية باستناد دفاعاتها على خطة موانع دفاعية وخنادق وسواتر واستكمال التحصينات الدفاعية لاتجاهات الاقتراب للقوات المهاجمة والتركيز على الكمائن المضادة للدبابات والمضادة للأفراد، واعداد وتجهيز خطوط الهجمات والضربات المضادة، وخطوط الصد المستندة على كثافة ونطاقات متعددة من مواقع الألغام بأنواعها.

ومن هنا يمكن القول أن الاستراتيجية الدفاعية الكويتية لم تبن على تصورات القيام باجتياح عراقى كاسح لابتلاع دولة الكويت، وانما على التصدى لبعض محاولات عراقية لاحتلال بعض الجزر أو القطاعات داخل الأراضى الكويتية.

وعلى ذلك كان أهم ما يعنى المخطط الاستراتيجى الكويتى فى إطار حسن النية وعلاقات حسن الجوار ان يؤمن أهدافه الحيوية داخل الكويت أكثر من تركيزه على بناء تخطيط دفاعى شامل للحدود فى مواجهة قوات وقدرات تسليحية وبشرية تتفوق عليه تفوقاً حاسماً مما يكفل لها ليس فقط هزيمة القوات المدافعة الكويتية، إنما يمكنها من اكتساحها وهذا ما حدث فعلاً.

هذا وقد كان الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت فى قصر «دسمان» حتى اقتربت القوات البرية وبدأ هبوط وحدات فرعية من اللواء ٢٥ مظلات العراقى قرب منطقة القصر، فاستقل أمير الكويت وولى عهده الشيخ سعد العبد الله الصباح سيارة خاصة وانطلقت جنوباً إلى الحدود السعودية الكويتية متجهة إلى مدينة الخافجى حيث التقى بالأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية فى المملكة العربية السعودية ليصحب أمير الكويت فى موكب رسمى إلى عاصمة المنطقة الشرقية.

٤ ـ التمهيد للأزمة العراقية ـ الكويتية وتصاعدها

• التسلسل الزمنى للأزمة

مع اقتراب نهاية عام ٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ وصل الانقسام العربى إلى ذروته، وتباعدت وجهات النظر العربية إزاء كافة القضايا، وحتى يمكن عقد قمة عربية فى ظل ذلك التردى العربى، كان سعى ملك المغرب إلى البحث عن هدف تلتقى حوله الزعامات والقيادات العربية، لذا فقد تحدد هدف قمة الدار البيضاء فى نوفمبر ١٩٨٩ ليكون «دعم الانتفاضة» فى مواجهة القمع الدموى المتصاعد من جانب اسرائيل، ادراكاً من الملك الحسن بأن اقتصار القمة على ذلك الهدف وعلى تلك القضية يمكن أن يؤدى إلى انعقادها،

باعتبارها مازالت تلقى إجماعاً واستجابة عربية حولها. ورغم التحديد للهدف إلا أن هناك قضايا متعددة حملتها ملفات الزعماء والرؤساء خلافاً لذلك الهدف(١) عند حضورهم تلك القمة:

* فمنظمة التحرير الفلسطينية تريد تصديقاً واقراراً من مؤتمر عربي على مستوى القمة بمجمل التنازلات التي قدمتها ومنها اعترافها بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لتسوية سلمية ترعاها الولايات المتحدة الامريكية التي أيدت استعدادها للحوار مع المنظمة اذا هي اعترفت بهذا القرار، ومع استجابة المنظمة لذلك، ولكنها كانت تريد تقوية موقفها بغطاء عربي شامل.

* وكان لبنان يريد نهاية منظمة لحربه الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥، وكان الدافع الرئيسي لطلب تلك التسوية هو أن كل الأطراف في الحرب الأهلية اللبنانية لم تعد قادرة على مواصلة تلك الحرب، وبالتالي فهي تسعى جادة إلى الحل، خاصة وانه كان هناك اعتقاداً سائداً أن تلك الحرب في حقيقتها حرباً أهلية عربية اختار أصحابها أن يقاتلوا معاركها على الأرض اللبنانية.

* وكانت سوريا أيضاً تسعى إلى تسوية الحرب اللبنانية، ومنها اعترافاً عربياً بوضع خاص لسوريا في لبنان.

* وكانت الدول الخليجية العربية التي شاركت في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ الذي أعقب ابتعاد مصر عن الصف العربي بعد صلحها مع اسرائيل، قد قدمت لدول المواجهة الباقية «سوريا والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية» مساعدات طويلة الأمد على عشر سنوات، تنتهي عام ١٩٨٩ وكانت دول المواجهة تريد تجديد ذلك الدعم.

* كان العراق يريد اعترافاً من الجميع بدوره في الدفاع عن البوابة الشرقية للعالم العربي، ولعله كان يريد ترجمة هذا الدور إلى اعتراف به كقوة اقليمية بارزة، خصوصاً وانه يدخل القمة العربية المقترحة وهو طرف رئيسي في مجلس التعاون العربي الذي دخلته مصر، وأيضاً كان يريد مساندة لموقفه في قضية أسعار البترول.

* وكانت مصر تريد العودة إلى صفوف جامعة الدول العربية، وقد كان موضوع عودة مصر قد سبق وطرحه الملك «فهد» وتصدى لمعارضته بعض الرؤساء، وبالتالي فإن اشتراكها في ذلك المؤتمر كانت له دلالة أكبر فهي تذهب إلى الدار البيضاء حاملة

(١) احمد حسنين هيكل، حرب الخليج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٢

اتفاقية السلام مع اسرائيل، وبالتالى فإن وجود مصر فى الجامعة العربية كان جسراً أوصلته من نوع ما بين الجامعة العربية واسرائيل.

ثم كانت زيارة «سعد السالم الصباح» ولى العهد ورئيس وزراء الكويت إلى بغداد فى ٦ فبراير ١٩٨٩ فى رحلة استطلاعية يثير فيها قضية ترسيم حدود نهائية بين البلدين فى مناسبة انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية تقديراً للدور الكويتى فى مساندة العراق فى تلك الحرب الطويلة، خاصة وأن التوتر قد عاد للظهور من جديد حيث وقع تصادم حربى بين داورية كويتية وأخرى عراقية، إضافة إلى شكوى الكويت من دخول زورق مسلح عراقى إلى مياههم الاقليمية، واشتبك بالنيران مع زورق كويتى، إلى جانب شكوى العراق من عمليات تهريب أسلحة آلية من الكويت، إضافة إلى عمليات استصلاح واستزراع أراضى يقوم بها كويتيون داخل الحدود العراقية، وفى مجال التمهيد لتلك الزيارة قامت الصحف الكويتية بحملة اعلامية أثارت فيها قضية ترسيم الحدود مع العراق، وكان رد الصحف العراقية يوم وصول الأمير الكويتى إلى العاصمة بغداد وكان أعنف مقال فى جريدة «القادسية» حيث تحدثت الصحيفة فى مقال لها عن مشكلة الحدود فقالت «أن العراق لاتطلب فقط جزيرتى بوبيان ووربه» كما هو شائع، فهاتان الجزيرتان لم تعودا محل مناقشة لأن ملكيتهما للعراق ثابتة» ثم أضاف المقال «أن هناك أراضى فى الكويت تخص العراق. كما انه اتضح أن الكويت انتهزت فرصة الحرب العراقية - الإيرانية وانشغال بغداد، وغيرت خط الحدود فأزاحته عن مكانه واعادته من جديد بعد أن قضمت منه قطعة ضخمة من أراضى العراق».

وفى أول لقاء بين الشيخ «سعد» مع وزير الدفاع العراقى الفريق «عدنان خير الله» أثار الشيخ «سعد» قضية الحملة الاعلامية التى قوبل بها لحظة وصوله بغداد، وقال انه فكر جدياً فى قطع الزيارة والعودة إلى الكويت.

وكان الرئيس العراقى ودوداً إلى درجة طمأنت الشيخ «سعد» وأمر بتشكيل لجنة على أعلى مستوى لنهو ذلك الموضوع.

وزيادة فى تعزيز امكانية التفاهم بين البلدين، جرى ترتيب لزيارة يقوم بها أمير الكويت الشيخ «جابر الأحمد الصباح» للعراق، وكانت الزيارة ودية للغاية، حيث قدم الرئيس «صدام حسين» خلالها أعلى وسام عراقى لأمير الكويت تقديراً للموقف الذى اتخذته الكويت أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، وبالتالى لم يثر موضوع الحدود بين الرئيسين حتى لايفسد الجو الودى للزيارة والتى تمت فى سبتمبر ١٩٨٩.

وبدأت الاتهاما تتصاعد وعلى التوازى معها كانت هناك تصعيد بين العراق والدول الغربية بسبب الصواريخ وأسلحة التدمير الشامل العراقى، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع أصوات عربية تنادى بقمة عربية في بغداد لمواجهة المخاطر الامريكية - الاسرائيلية المحتمل أن تواجهها، حتى اتفق على أن يكون عنوانها «التحديات التى تواجه الأمن القومى العربى من اسرائيل»، وقد عقدت تلك القمة فى ٢٨ مايو ١٩٩٠، وعلى هامش تلك القمة تطرق الرئيس العراقى إلى علاقاته مع الكويت مع الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية وأثار معه موقف التعنت الكويتى من قضايا تخطيط الحدود، حصص البترول والادعاء بقيامهم بالتخريب داخل العراق، الأمر الذى اقترح معه الملك عقد اجتماع على مستوى القمة لعدد محدود من دول الخليج المنتجة للبترول للتوصل إلى حل حاسم وحازم لقضية الحصص «وبالتالى الأسعار»، وحدثت محاولة مشابهة من أمير الكويت فقد انتهز فرصة قيام الرئيس صدام حسين بمرافقته إلى المطار لوداعه، حيث بدأ أمير الكويت حديثه وصادقه «طبقاً لرواية محمد حسنين هيكل» من حيث انتهى الملك «فهد» فقال ما مؤداه «إن كل المشاكل لها حل، ونحن أخوة وأول من يتفهم ظروف العراق».

وفى ١٠ يونيو ١٩٩٠ انعقد اجتماع دول «الاوبك» فى جدة ثم دعى وزير البترول العراقى إلى اجتماع خاص يضم وزراء السعودية والامارات والكويت وقطر، ولم يصل الأطراف فيه إلى اتفاق.

وقد وصلت الأزمة إلى قمة تصاعدها فى ١٧ يوليو ١٩٩٠ حيث وقف الرئيس العراقى صدام حسين يلقى خطابه التقليدى فى ذكرى ثورة ١٩٦٨، وفى مجال استعراضه لأحداث العام المنصرم، تعرض للسياسة البترولية الجديدة التى يتبعها منذ حين بعض الحكام فى دول الخليج تعمداً فى تخفيض أسعار النفط بدون مبرر اقتصادى، وقال على سبيل المثال:

«إن انخفاض دولار واحد فى سعر النفط من جراء هذه السياسية يؤدى إلى انخفاض ألف مليون دولار من عائدات العراق سنوياً، وأن تخفيض سعر النفط عن السعر الذى كان سائداً قبل وقت ليس ببعيد، وهو ٢٧ - ٢٨ دولاراً، إلى الأسعار المتدهورة التى وصل إليها سعر البترول حالياً أدى إلى خسارة أربعة عشر مليار دولار سنوياً، فى الوقت الذى تحل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف ومؤجل فى حياة العراقيين»

وقد أنهى الرئيس العراقى صدام حسين خطابه بتحذير لبعض الدول الخليجية من الاستمرار فى انتاج البترول بما يزيد على الحصة المقررة، وهدد بالقيام بدور فعال لإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها.

وقد تزامن مع هذا الخطاب حضور السيد «طارق عزيز» نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى اجتماعاً لوزراء خارجية الدول العربية فى تونس كان مخصصاً لموضوع هجرة اليهود السوفيت إلى اسرائيل، حيث سلم رسالة من الحكومة العراقية إلى مكتب الأمين العام للجامعة العربية «الشاذلى القليبى» كان لها وقع الانفجار.

وقد طرحت الرسالة قضيتين: أولهما قضية الحدود، وقد قالت عنها الرسالة، إن حكومة الكويت استغلت انشغال العراق بالحرب مع إيران ومضت فى تنفيذ مخطط يهدف إلى تصعيد الزحف التدريجى والمبرمج باتجاه أرض العراق، فصارت تقيم المنشئات العسكرية والمخافر والمنشئات النفطية والمزارع على أرض العراق. وثانيهما أن حكومة الكويت اشتركت مع حكومة الامارات العربية المتحدة فى تنفيذ عملية مدبرة لاغراق سوق النفط بمزيد من الانتاج خارج حصتهما المقررة فى الاوبك بمبررات واهية، وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً، فبعد المعدلات العالية التى كان قد بلغها وهى ٢٤، ٢٩، ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد، أدت تصرفات حكومتى الكويت والامارات إلى انهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذى تم الاتفاق عليه فى الاوبك أخيراً، وهو ١٨ دولاراً للبرميل، إلى ما بين ١١ ـ ١٣ دولاراً للبرميل، وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التى لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط.

وقد أوضحت الرسالة أن الخسائر وصلت فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠ ما قيمته خمسمائة مليار دولار كانت حصة العراق منها خسارة ٨٩ مليار دولار، ثم أضافت الرسالة العراقية إلى ذلك اتهاماً للكويت بأنها انتهزت فرصة ظروف الحرب، فأقامت منشئات نفطية على الجزء الجنوبى من حقل «الرميلة» العراقى وراحت تسحب النفط منه، وقد قدرت الرسالة العراقية ما سحبته الكويت من بترول حقل «الرميلة» بما قيمته ٢٤٠٠ مليون دولار.

وكان الأخطر بعد ذلك ما ورد فى نص الرسالة بأن ما فعلته حكومتا الكويت والامارات يمثل عدواناً على العراق.

ورأى الأمين العام للجامعة العربية عرض الرسالة على مجلس وزراء خارجية دول الجامعة وتضاربت الآراء بشأنها وكادت الجلسة أن تتفكك حيث وقف السيد «طارق عزيز» وقال لوزراء الخارجية «اننى أحدثكم عن موقف يعتبره العراق عدواناً مباشراً عليه، ومعنى ذلك أن العراق سوف يرد هذا العدوان».

ومع تصاعد التوتر وزيادة الحشود العراقية على حدود الكويت وكثافة الاتصالات

الدبلوماسية بين كل من الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية والرئيس المصرى حسنى مبارك والملك حسين ملك الاردن والرئيس صدام حسين، اتفقوا على قيام الرئيس محمد حسنى مبارك بدور الوساطة لاحتواء الأزمة.

وفى ٢٤ يوليو ١٩٩٠ تم اللقاء بين الرئيس محمد حسنى مبارك والرئيس صدام حسين، وتم الاتفاق على عقد محادثات فى جدة يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ بين وفدين، الأول عراقى برئاسة «عزه ابراهيم» نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى، والثانى كويتى برئاسة الشيخ «سعد السالم الصباح» ولى العهد ورئيس الوزراء الكويتى، وان تجرى المفاوضات فى جدة برعاية الملك «فهد» عاهل المملكة العربية السعودية.

وفى ٢٧ يوليو ١٩٩٠ قبل الغزو بأربعة أيام تصاعدت لغة التهديد العراقى حيث أعلن ناطق رسمى عراقى بياناً جاء فيه:(١)

«من الضرورى أن يعلم رئيس وزراء الكويت بأن الذى يأتى إلى لقاء معنا ينبغى أن يكون مهيئاً لإزالة الأزمة والعدوان الذى لحق بالعراق».

وفى ٣١ يوليو ١٩٩٠ اليوم المحدد للقاء الوفدين الكويتى والعراقى فى جدة استمرت لهجة التهديد والتلويح باستخدام القوة فصدر بيان آخر جاء فيه:

«اننا نحذر من يحتاج إلى تحذير، ونجدد القول بأن الذى يضرب العراق عليه أن يتوقع ضربات تزلزل كيانه وأن قواتنا المسلحة لهم بالمرصاد وسيخيب الخائبون ونرد لهم الصاع صاعين بعون الله».

وكانت تلك التهديدات تتوالى لتخلق جواً من التوتر أحاط بمباحثات جدة التى كان الهدف منها عدم تصعيد الموقف وحل الأزمة سلمياً.

ورغم الأنباء عن الحشود العراقية التى تناقلتها وكالات الأنباء الأجنبية، ثم ما نشرته جريدة «الواشنطن بوست» من أن حوالى فرقتين عراقيتين تم حشدهما فى منطقة البصرة، رغم كل ذلك فإن حكام الخليج وبخاصة قادة الكويت والامارات، لم يأخذوا التهديدات على محمل الجد، فقد كانوا يظنون أن التباين فى وجهات النظر حول الحصص البترولية يمكن تسويته سلمياً!! وربما لم يتنبهوا لأمر آخر وهو أن السياسات غير المعلنة للعراق التى كانت ترمى إلى أكبر من خلاف على حصص بترولية.

وقد بدأت الأهداف غير المعلنة فى الظهور بمطالب لم يقبلها قادة الكويت، وقد

(١) الدكتور احمد على فهمى، قيادات ومواقف، المكتب المصرى الحديث، ص ٩٠

سلمت هذه المطالب رسمياً فى مباحثات جدة ومنها[١]:

* أن تشطب الكويت ١٢ مليار دولار قيمة ديونها على العراق.
* أن تؤجر جزيرتى «وربة وبوبيان» لمدة ٩٩ عاماً.
* أن تدخل العراق تعديلات لصالحها فى حقل الرميلة على نفقة الكويت.
* أن تقدم الكويت ١٠ مليارات دولار قرضاً للعراق ليواجه تبعات الحرب.

وقد رافق هذه المطالب عبارات التهديد والاستفزاز، حيث وجه «عزه ابراهيم» نائب الرئيس العراقى الذى مثل العراق فى محادثات جدة تهديداً مباشراً لرئيس وزراء الكويت الشيخ سعد العبد الله بقوله: «اننا نعرف كيف نأخذ حقنا».

ولم يقبل الوفد العراقى أى نقاش حول مطالبه، الأمر الذى أعلن معه تأجيل المفاوضات على أن يتفق الطرفان على موعد اللقاء القادم.

وكان الغزو بعد ساعات معدودة من ذلك التصريح.

الولايات المتحدة ومتابعة الحشد العراقى

كانت الولايات المتحدة تتابع تصاعد التوتر فى منطقة الخليج، حيث كانت وزارة الدفاع ترصد التحركات العسكرية العراقية، وكانت تقارير عن حجم القوات العراقية المحتشدة فى منطقة البصرة وحولها، تقديرات دقيقة كما اتضح فيما بعد. ولم ترصد وزارة الدفاع الامريكية حجم القوات العراقية، وانما رصدت أيضاً درجة استعدادها. وفى تقرير بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٩٠[٢]، أرسلته إلى وزارة الخارجية وإلى مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض، قالت ادارة تنسيق المعلومات فى وزارة الدفاع: «إن القوات العراقية كانت كاملة الاستعداد، ولكنها لم تتخذ وضعاً هجومياً».

كانت وزارة الخارجية تتلقى تقاريرها من المنطقة إلى جانب ما تتلقاه من الأجهزة المشاركة معها فى صنع القرار فى واشنطن، وقد جاءت تقارير وزارة الدفاع الأخيرة يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٠، بأن القوات العراقية رغم كامل استعدادها لم تتخذ وضعاً هجومياً، مؤكدة لاستنتاجات وزارة الخارجية بأن العراق يتصرف بمنطق وضع الأزمة على حافة الهاوية ليثير الخوف فى أعصاب الآخرين فيسلموا بمطالبه، وأن أقصى ما يمكنه فعله هو تفكيره

---

(١) محمد حسنين هيكل،- حرب الخليج- مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٨

(٢) بوب وود ورد، القادة/أسرار صناعة القرار الامريكى لحرب الخليج، ص ١٧٢

فى عملية محدودة لاحتلال جزيرتى «وربة وبوبيان» وربما منطقة الرميلة، حيث حقل البترول المتنازع عليه، وأيضاً كانت وكالة المخابرات المركزية الامريكية تتابع الموقف، ولعلها كانت أسرع من تنبه يوم ٢٨ يوليو، إلى أن الخطط العراقية تغيرت، وأن الذى يجرى الاعداد له الآن هو عملية غزو كامل، وقررت وكالة المخابرات المركزية أن تتصرف على هذا الأساس حتى لو كان أسوأ الاحتمالات.

وقد ظهرت صور الأقمار الصناعية صباح ٣١ يوليو، أن القوات العراقية غيرت مواقعها، وأن الدبابات تقدمت إلى قرب خط الحدود بفاصل ما بين ٥٠، ٧٥ متراً بين كل دبابة، وأن المدفعية أصبحت وراء المدرعات. وكان معنى هذا الوضع أن الأمر النهائى بالهجوم قد اتخذ وأن ساعة الصفر أصبحت معروفة للقوات، ومع ذلك فقد كان رأى عدد من الخبراء العسكريين أن هذه الأوضاع الطارئة قد تكون مناورة مقصودة لتوجيه ضربة قاضية إلى أعصاب الذين يتابعون التحركات على الحدود حتى يقع فى تصورهم أن الهجوم وشيك، ومن ثم يكون التنازل للمطالب العراقية فورياً.

وحوالى ظهر يوم ٣١ يوليو طلب أحد خبراء الأمن الامريكيين الاتصال بمدير الأمن الكويتى وطلب إبلاغ وزير الداخلية، ووزير الدفاع برسالة مؤداها:

«نحن لانريد أن نثير القلق فى نفس أحد بدون داع، ولكننا نعتقد أن خطة الطوارىء الموضوعة سابقاً بشأن حماية سلامة الأمير والأفراد الرئيسيين للأسرة الحاكمة يجب أن توضع موضع التنفيذ من باب الاحتياط».

وبعد أن حل المساء أصبحت اجراءات خطة الطوارىء أكثر شدة وصرامة، وطلب إلى الأمير أن يتحرك إلى منطقة الخافجى فى السعودية، مع رجاء ألا يكون موكب سفرة طابوراً طويلاً من السيارات فاتحة مصابيحها القوية فى ظلام الليل، وبالفعل بدأ موكب الأمير يتحرك فى اتجاه منطقة الخافجى حيث كان الذهول يمسك بأعصاب الجميع.

وكان الغزو قد بدأ فعلاً، وقد عبرت الطوابير المدرعة حدود الكويت فى نفس الوقت الذى كانت فيه طائرات الهليكوبتر العسكرية العراقية تحوم حول بقع حساسة من مدينة الكويت، مركزة على قصر الأمير، وعلى دور الوزارات، وعلى مداخل ومخارج الطرق من المدينة، كما كانت القوات العراقية قد هبطت فى مطار الكويت واحتلته.

وعلى ضوء ما سبق يمكن إيجاز أهداف الغزو العراقى للكويت فى خمسة أهداف:

* أولها: الضائقة المالية العراقية التى وصلت إلى عدم توازن الدخل من البترول وقيمته ١٦ مليار دولار فى مواجهة فوائد ديون عليها فقط تصل إلى ٢٠ مليار دولار.

* وثانيها: سعى العراق لإيجاد منفذ على الخليج كبديل عن شط العرب المسيطرة عليه إيران.
* وثالثها: اضافة واجهة جديدة للعراق تدعم قوته السياسية فى المنطقة العربية.
* ورابعها: تعزيز الزعامة العراقية للوطن العربى.
* وخامسها: امتصاص ردود الفعل الداخلية فى العراق وتوجيهها إلى عدو خارجى يحقق الذات الشخصية للرئيس صدام حسين بخلق العراق المؤثر عالمياً والمسيطر على ٢٠٪ من بترول العالم.

اجراءات إزالة الشخصية الكويتية

عمد النظام العراقى فى اتخاذ عدة اجراءات تستهدف إزالة الشخصية الكويتية لإدماجها فى العراق الكبير من خلال عدة اجراءات لعل أهمها:

* اعلان العراق يوم ٢ اغسطس بيانها رقم (١) من الحكومة الكويتية المؤقتة عزل أمير الكويت وحل المجلس الوطنى وتشكيل حكومة الكويت الحرة.
* قرار العراق تجميد سداد ديونه الواجبة السداد للولايات المتحدة رداً على الاجراءات الامريكية بتجيمد الإرصدة العراقية.
* اعلان العراق قراره باعتبار الدينار الكويتى مساوياً للدينار العراقى.
* اعلان راديو بغداد أن الحكومة المؤقتة فى الكويت قررت اعلان الجمهورية فى الكويت.
* اسقط الرئيس العراقى الديون المستحقة على بلاده للكويت والتى بلغت ١٣ مليار دولار، كما قرر الوفاء بالالتزامات الكويتية المالية والاقتصادية تجاه الدول والمؤسسات سواء كانت فى صورة ديون عليها أو مستحقاً لها.
* اعلان العراق فى ٨ اغسطس ١٩٩٠ ضم الكويت إلى العراق رسمياً على أساس أنها كانت أصلاً جزءاً من أراضيه.
* قرار العراق اغلاق حدوده مع الدول المجاورة إلى أجل غير مسمى لأسباب أمنية وأنه لن يسمح بمغادرة الرعايا الأجانب فيما عدا الدبلوماسيين فقط.
* اعلان العراق فى ٢٨ اغسطس ١٩٩٠ أن الكويت أصبحت المحافظة رقم ١٩ فى هيكل

التقسيمات الادارية وأن محافظة الكويت سيكون مركزها قضاء كاظمة وتضم قضائى الجهرا والنوا.

موقف العراق من الرعايا الأجانب

* فى ٩ اغسطس ١٩٩٠ أبلغت وزارة الخارجية العراقية البعثات الدبلوماسية القائمة فى الكويت انها لم يعد لها مهام مع الحكومة الكويتية السابقة بعد قيام الوحدة الاندماجية بين البلدين وطالبت الوزارات والهيئات الدبلوماسية المعتمدة فى العراق اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح أعمال بعثاتها الدبلوماسية القائمة فى الكويت ونقلها إلى بغداد فى موعد ينتهى فى الرابع والعشرين من اغسطس ١٩٩٠.
* فى ١٨ اغسطس ١٩٩٠ قرر العراق احتجاز الرعايا الأجانب طالما ظل مهدداً بحرب عدوانية.
* فى ١٩ اغسطس ١٩٩٠ اعلن العراق عن اعتقال جميع رعايا الدول الغربية لديه واحتجازهم فى المنشئات والقواعد العسكرية المدنية والاستراتيجية فى كافة المدن العراقية واستمرار اعتقالهم حتى زوال شبح الحرب تماماً.
* أعلن العراق عن استخدام الرعايا الأجانب لديه كدروع بشرية حيث يبلغ عددهم ٢١ ألفا بينهم ٢٥٠٠ امريكى فى الكويت، ٧٠٠ فى العراق، ٤٠٠٠ بريطانى فى الكويت، ٦٠٠ فى العراق.
* فى ٢٠ اغسطس ١٩٩٠ هدد العراق جميع الدبلوماسيين المعتمدين فى الكويت بضرورة اغلاق مقار بعثاتهم الدبلوماسية فى موعد ينتهى فى ٢٠ اغسطس وأعلن أن الذين سيرفضون ذلك سيعاملون كرعايا أجانب عاديين بدون أى صفة دبلوماسية.

٥ ـ الموقف العربى والاسلامى والدولى من غزو العراق للكويت

• الموقف العربى

فى محاولة لتسجيل الموقف العربى من أزمة الخليج الثانية يبرز ثلاثة اجتماعات رئيسية تحدد التوجه العام للموقف العربى ازاء محنة الغزو العراقى للكويت:

أولها، ادانة مجلس وزراء الخارجية للدول العربية فى دورته غير العادية التى عقدت بالقاهرة فى ٣ اغسطس ١٩٩٠ فى اليوم التالى للغزو مباشرة، ادان المجلس العدوان

العراقى على الكويت ورفض أى آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته بأغلبية ١٤ صوتاً من اجمالى ٢١ صوتاً.

وثانيها، ما صدر من قرارات للقمة العربية التى عقدت فى القاهرة فى ١٠ اغسطس ١٩٩٠ من ادانة للعدوان العراقى على الكويت وعدم الاعتراف بقرار ضم العراق لها، إلى جانب الموافقة على ارسال قوات عربية إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى للمساهمة فى الدفاع عن أراضيها ضد الاعتداء الخارجى، والذى على ضوئه قررت مصر وسوريا والمغرب ارسال قوات لمساندة المملكة العربية السعودية بناء على طلبها.

وثالثا، بدء الاجتماع الطارىء لوزراء خارجية العرب فى القاهرة فى ٣٠ اغسطس ١٩٩٠ تنفيذاً لقرارات القمة العربية الطارئة التى عقدت فى ١٠ اغسطس وصدر بيان بعد انتهاء الجلسة الأولى، بأن الدول العربية لديها مشروعات لحل الأزمة فى الخليج وأن الجامعة العربية تشكل الإطار السليم لأى مبادرة عربية وفقاً لميثاقها وقد انتهى ذلك الاجتماع إلى خمس قرارات:

* ادانة العدوان العراقى على الكويت.
* مطالبة العراق الافراج عن الرعايا الأجانب.
* دعوة العراق لحسن معاملة المدنيين فى الكويت والعراق.
* دعوة العراق إلى المحافظةعلى السفارات والتمثيل الدبلوماسى فى دولة الكويت.
* تعويض الكويت عن الأضرار والخسائر التى لحقت بها نتيجة الغزو العراقى وتحميل العراق كافة التعويضات عما ترتب على ذلك.

وفى متابعة المواقف العربية فى أزمة الخليج الثانية يمكن أن نقرر أن العالم العربى انقسم إلى ثلاث محاور:

أولها، ويساند العدوان العراقى ويباركه وقد ضمت تلك المجموعة ثلاث دول عربية على رأسها المملكة الاردنية الهاشمية واليمن إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية.

وثانيها، محور مضاد للتواجد الأجنبى وبصفة خاصة الدور الأمريكى لمقارنة مواقفها من الغزو العراقى بمواقف مماثلة مع اسرائيل فى المنطقة وقد تبنى ذلك الاتجاه كل من ليبيا والجزائر.

وثالثها، محور تأثر بشكل واضح من قضية عدالة توزيع الثروة العربية التى اطلقها

الرئيس صدام حسين كأحد أهداف قيامه بغزو الكويت ويقود هذا الاتجاه الدول الأشد فقراً فى العالم العربى وهى السودان وموريتانيا، ومن هنا كانت مساندتها للعدوان العراقى.

وعلى ضوء ذلك فإن الأزمة قد أحدثت شرخاً كبيراً فى التضامن العربى وأصبح بمثابة الاعصار الذى قضى على ما تبقى من آمال وطموحات للأمة العربية فى تضامن عربى يحقق مستقبلاً أفضل، وهدم أفكار ومعتقدات الذين بنوا الآمال أن يكون للتضامن العربى دور فى جمع شتات الأمة وتوحيد طاقاتها، وفى مجال ابراز مواقف الدول العربية، يمكن إلقاء مزيداً من الضوء على الأطراف العربية الأكثر فعالية فى الأزمة كالمملكة العربية السعودية ومصر وسوريا والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

- **موقف المملكة العربية السعودية**

تبرز المملكة العربية السعودية، على مسرح الأحداث باعتبارها الدولة المفتاح، فيما يتعلق باحتمالات السلام والحرب للأزمة الخليجية، فقد كانت الطرف المباشر فى الأزمة، الذى ظهر قدرة دبلوماسية واسعة امتدت من واشنطن إلى موسكو وبكين، ومن مصر إلى الاردن والجزائر والسودان.

إن المملكة العربية السعودية فى صدد تحديد شرعية تحركها على أوسع نطاق وعزل العراق فى أضيق مجال ممكن، رأت ان العالم بقواه السياسية وبقواه العسكرية الوافدة هو منطق أقره الواقع على أراضيها وليس القوات الامريكية وحدها التى سلط العراق الأضواء عليها، حيث اتهام السعودية بانها فتحت الباب لعودة الاستعمار من جديد فى المنطقة العربية، ومن هنا كانت أرض المملكة العربية السعودية موقعاً لحضور عالمى إلى جانب الحضور العربى، مما عكس تجسيداً للتوحد بين الشرعية العربية والشرعية الدولية.

وقد كان الحسم السعودى النابع من فهم واسع للوضع الانتقالى الدولى والذى بدأ يتحول من موقع العداء الايديولوجى والقطيعة السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى اثر انتهاء الحرب الباردة إلى موقع أساسه تبادل المصالح فى إطار وفاق دولى محوره التقارب الامريكى- السوفيتى. الأمر الذى أدى إلى توازن علاقات الرياض الدولية من خلال حرصها على وضع ما سمى بالانتقال نحو التوازن فى خدمة ما أسماه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى بمفردات لغة سياسية دقيقة لحسن خيار الحل لأزمة الخليج، والذى لم يرتكز على ادانة الغزو فحسب، بل امتد ذلك إلى ما بعد الحل فى بناء نظام عربى جديد.

ومن هنا فقد بنى موقف المملكة العربية السعودية على ضوء الدروس الآتية:

* ان العراق بغزوه للكويت قد أعلن الحرب وخرج على النظام العربى المستند إلى ميثاق جامعة الدول العربية، وخرج على العالم عندما خرق ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

* ان العراق باعلانه ضم الكويت وحشد قواته بتشكيلات قتالية على حدود المملكة العربية السعودية انتهك مجدداً المواثيق والقوانين، بعد انتهاك الأعراف ونكث الوعود معرضاً أمن المملكة السعودية لبالغ الأخطار ومهدداً الأمن والسلم الدوليين.

* ان المملكة العربية السعودية ارتكزت فى حق دفاعها عن نفسها على نص المادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية واعتماد معاهدة الدفاع العربى المشترك وميثاق كل من مجلس تعاون دول الخليج العربية وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى حتى لاتتكرر كارثة غزو الكويت وتمتد إلى غزو أراضيها.

* أكدت المملكة ان وجود القوات الشقيقة والصديقة على الأراضى السعودية هو وجود مؤقت وبناء على طلبها، وأكدت ان هذا الاجراء هو ما أملته الظروف التى افتعلها نظام الحكم فى العراق وانه سيزول بزوالها.

وقد كان ذلك ليتم وتتوفر ضماناته إلا من خلال التحول إلى نظام دولى جديد لم يعد بمقدور دولة مهما عظمت قدراتها ان تتحرك وتنفرد باستخدام القوة العسكرية أو استمرار الوجود على غير ارادة البلد المعنى، وإلا حدث الارتداد إلى الحرب الباردة وصراعاتها التى كان من الممكن أن تفجر حرباً ساخنة دولية اجمعت كل القوى على تحاشى وقوعها.

* انطلقت المملكة فى تعاملها مع الأزمة إلى جنوحها المثابر نحو السلم ومشاركة الأسرة العربية فى البحث عن قرار عربى بإعتبار أن الحل العربى المقبول هو الذى يرتكز على الشرعية العربية وعلى ميثاق جامعة الدول العربية وهو الذى ينبع من المؤسسات العربية الرسمية التى يمثلها مؤتمر القمة العربى والمجلس الوزارى لجامعة الدول العربية.

* أن المملكة قد سعت مع أبناء العراق إلى بناء قوة العراق والتى حرصت على بقاء تلك القوة والمحافظة عليها ليظل العراق قوياً يحمى الدول العربية ويكون ركيزة للأمن القومى العربى، وليس عراقاً يهدد أمن الدول العربية ويعمل على تقويض أركان النظام العربى.

* أن المملكة العربية السعودية قد أكدت التزامها إلى جانب العرب نحو شعب فلسطين والذى لم يكن وليد اليوم، بل امتداداً للأمس وسيستمر ذلك التلاحم مع ذلك الشعب الفلسطينى إلى أن يكتب له النصر، باعتبار أن القدس هى أولى القبلتين والمسجد الأقصى هو ثالث الحرمين.

* الاستمرار فى تقديم المساعدات المالية والانمائية العاجلة للعديد من الدول التى تضررت من جراء العدوان العراقى، إضافة إلى ما اعلن فى الأمم المتحدة حول تقديم الدعم لكل من تركيا ومصر والاردن، فان المملكة رأت امتداد الدعم ليشمل سوريا ولبنان وباكستان وبنجلاديش والصومال وجيبوتى ودولاً أخرى ثبت تضررها.

هذا إلى جانب التزام المملكة العربية السعودية بأولوية الحل السلمى طبقاً للشرعية العربية والشرعية الدولية للأزمة، وبحماية قوة العراق وحرية الكويت وانتصار الشعب الفلسطينى وانتفاضته فى إطار نظام عربى جديد لخدمة المواطن والوطن والتنمية الاقتصادية المشتركة يشارك المثقفون العرب فى صياغته.

• موقف جمهورية مصر العربية

انطلق الموقف المصرى من خلال إيجاد معادلة صعبة بين الصالح الوطنى لكل بلد عربى والصالح القومى المشترك للأمة العربية ككل، حيث أن الصالح الوطنى يفترض احترام السيادة والاستقلال لكل دولة عربية وحق الشعب فى اختيار نظامه دون وصاية أو تدخل من الخارج، وبالتالى لم يعد ثمة مبرر للعودة إلى سياسة تدبير الانقلابات أو تصدير الثورات التى يقوم بها نظام عربى ضد نظام عربى آخر، والتى انتهت إلى كوارث للطرفين، وبالتالى عدم التدخل فى شئون بلد عربى آخر، وانطلاقاً من ذلك فإنه مهما كانت حجم الخلافات ومهما كانت قائمة الدعاوى، فإن مكان بحثها وحلها هو سقف البيت العربى الكبير، وهو الجامعة العربية. وعلى ذلك سارت معالجة الأزمة فى محورين رئيسيين: أولهما، عدم شرعية الغزو أو الاحتلال بالقوة وما يترتب عليه من آثار. وثانيهما، انه رغم الخطأ الكبير الذى ارتكبه النظام العراقى إلا أن مصر لاتريد أن يتحمل الشعب العراقى ذنب وجريمة حكامه، وانه اذا تركت هذه الجريمة دون ردع، فإن هذا يخلق مبرراً للتدخل الأجنبى بموافقة المجتمع الدولى لحماية المصالح الحيوية التى أصبحت تملك صفة الشرعية الدولية.

وعلى ذلك توالت نداءات مصر إلى الرئيس العراقى بالإنسحاب بكرامة فى ظل الأسرة العربية الواحدة بدلاً من حل عسكرى مدمر، وفى نفس الوقت استمرت مصر فى الاتصال بالادارة الامريكية مع ضرورة التأكيد على الحل السلمى بدلاً من الحل العسكرى، مع ارسال المبعوثين المصريين إلى كل مكان فى العالم يدعون فيه إلى مزيد من الصبر والاستماع إلى صوت العقل وإعطاء الفرصة لمزيد من التفاهم والحل على مائدة المفاوضات وليس على ساحة الحرب.

وعلى ضوء الثوابت التى حكمت السياسة المصرية فى ادارة الأزمة، كان قرار مصر بإرسال قوات مصرية إلى السعودية والامارات من منطلق ألا يترك الحشد الأجنبى ينفرد وحده بالحل فى المنطقة، بل ضرورة توفير قوات عربية واسلامية إلى جانبه.

ولقد أثبتت التجربة أن القوات المسلحة المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية، ومستوى تدريب عال والتزام بالقضايا القومية، إلى جانب الالتزام بمبادىء الشرعية والقانون الدولى، أثبتت أنها القوة الأقدر على أن تلعب دوراً رئيسياً فى تحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة، والمحافظة على قدرات وثروات الوطن العربى، إضافة إلى أن مصر قد شاركت فى تدريب معظم جيوش الدول العربية، ومصانعها الحربية كادت تغطى مطالب الدول العربية من أسلحة وذخائر، ومعاهدها العلمية العسكرية مفتوحة لكل الأشقاء العرب من القادة والضباط.

ومن هنا فقد تحددت مهمة القوات المسلحة المصرية(١) فى الدفاع عن المملكة العربية السعودية والاستعداد طبقاً للموقف لتنفيذ أى مهام أخرى تكلف بها من القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبالتالى ذلك الدور البارز للقوة المسلحة المصرية يؤكد البعد العربى فى الأمن القومى المصرى ولايشكل عبئاً اضافياً.

بل وقد أثبتت التجربة ضرورة دعم ذلك البعد وتأكيده ليزداد عمقاً وارتباطاً بالأمن القومى العربى، كما أن اشتراك القوة المصرية يؤكد الدور العربى فى المساهمة فى حل النزاعات العربية، وتأكيداً لعدم انفراد القوى الأجنبية بفرض حلولها للنزاعات العربية. ومن هنا فإن الوجود المصرى كان ضرورياً لإثبات مصداقية مصر وتأكيد دورها فى استمرار مساندة الدول العربية ضد عدوان دولة عربية أخرى تنفيذاً لاتفاقية الدفاع العربى المشترك.

---

(١) لواء دكتور/زكريا حسين احمد، السياسة العسكرية المصرية فى التسعينات، اصدار الهيئة العامة المصرية للاستعلامات، عام ١٩٩٢، ص ١٧٧

• موقف الجمهورية العربية السورية

لقد كانت العلاقات السورية ـ العراقية متوترة تحكمها خلافات عميقة بين فرعى حزب البعث، وقد زادت حدة درجة التوتر بين الدولتين من خلال موقف سوريا المؤيد لإيران أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، لذلك كان من الطبيعى أن تنحاز سوريا إلى جانب المملكة العربية السعودية ومصر فى موقفها من الغزو العراقى، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر السهل اذا وضعنا فى الاعتبار موقف الشارع السياسى فى سوريا ومشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها الحليف الرئيسى لاسرائيل، لذلك فقد تقدمت سوريا فى موقفها المؤيد للمملكة العربية السعودية وفى قرارها بإرسال قوات عسكرية إليها بحذر، وحاولت موازنة موقفها هذا، إرضاء للرأى العام داخلها على الأقل حيث حددت فى خطابها للرأى العام الداخلى عدة اعتبارات[1]. أولها، التأكيد على أن اسرائيل هى العدو الأساسى وانها اذا هاجمت العراق فستنحاز سوريا إلى جانب العراق. وثانيها، انتقاد السياسة الامريكية تجاه اسرائيل ومهاجمة الولايات المتحدة لما تقدمه إلى اسرائيل من أسلحة ومعونات عسكرية اضافية. وثالثها، التصريح بأن القوات السورية قد توجهت إلى المملكة العربية السعودية للدفاع عنها، وانها سوف لاتشارك فى أى عملية هجومية ضد العراق.

هذا وقد أكدت سوريا موقفها الثابت بشأن رفض الاحتلال العراقى للكويت والمطالبة بضرورة انسحاب القوات العراقية منها كخطوة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط، وقد حدد وزير خارجية سوريا موقفها خلال حديثه فى اجتماع عقدته القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم فى سوريا بتاريخ ١١ فبراير ١٩٩١ تضمن الآتى:

* ان صدام حسين قد ارتكب جريمة احتلال الكويت ضارباً عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية مشيراً إلى أن ضم الكويت بالقوة يعطى المبرر لاسرائيل لمواصلة نهجها العدوانى والتوسعى ضد الشعب الفلسطينى.
* ان أى حل للأزمة فى الخليج لابد وأن يتضمن انسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية إليها.
* ان سوريا ارسلت قواتها إلى منطقة الخليج استجابة لنداء الأشقاء مشيراً إلى أن هذه القوات تقوم بواجبها القومى دفاعاً عن الأشقاء فى الخليج.

(١) بحث الأزمة العراقية ـ الكويتية، اصدار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية، عام ١٩٩٢، ص ٩٧

هذا وقد جاهدت الحكومة السورية فى شتى الميادين منذ بداية أزمة الخليج التى نجمت عن غزو العراق للكويت كى لاتقع الكارثة المدمرة التى انتهت إليها، إلا أن النظام العراقى لم يستجب إلى أى نداء واستمر فى سياسته المغامرة التى أوقعت الأمة العربية بعدة كوارث متتالية بدأت باشعاله حرباً فى الخليج بلا هدف ولا قضية وانتهاءً بغزوه للكويت وما نتج عنها.

ومنذ بداية حرب تحرير الكويت لم تغفل القيادة السورية مرحلة ما بعد الحرب وما تستوجبه من وضع ترتيبات أمنية للمنطقة العربية تهدف إلى الحفاظ على المصالح العربية العليا واحتواء الجرح العميق الذى أصاب الأمن العربى من جراء الحدث المتمثل فى اجتياح دولة عربية بقوة السلاح دولة عربية أخرى، وأدركت القيادة السورية - منذ البداية - حجم المخاطر الحقيقية المترتبة على هذه السابقة الفريدة والخطيرة فى تاريخ الأمة العربية، فجاء التصور السورى - أثناء الحرب - للترتيبات الأمنية بعد الحرب كخطوة تمهيدية للمشاركة السورية الفعالة عقب انتهاء الحرب فى وضع الترتيبات الأمنية للمنطقة بالاشتراك مع مصر ودول مجلس التعاون الخليجى.

وقد تمثلت الرؤية السورية للترتيبات الأمنية طبقاً لما صدر فى تصريح لوزير الدفاع السورى لصحيفة «النجم الأحمر» السوفيتية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٩١ أكد فيه:

* انه ينبغى بعد الحرب فى الخليج عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بمشاركة الاتحاد السوفيتى والبلدان المعنية الأخرى تحت رعاية الأمم المتحدة.
* انه ينبغى أن يقوم فى المنطقة سلام وطيد عادل يراعى مصالح كافة الأطراف حيث أن سلام قائم على العنف والقوة هو خداع ووهم كاذب.
* ان دول الخليج فقط هى التى يجب أن تشكل النظام الأمنى فى المنطقة بعد انتهاء الحرب.
* ان موقف سوريا ينطلق من أن الصيغة الأمنية يجب أن تنبع من دول المنطقة وليس من خارجها.

وقد شاركت سوريا ممثلة فى وزير خارجيتها فى اجتماعات وزراء خارجية مصر ودول مجلس التعاون الخليجى فى ١٥ فبراير ١٩٩١ بالقاهرة لدراسة تطورات أزمة الخليج والترتيبات الأمنية بعد تحرير الكويت، وقد تدارس الوزراء مبادىء التنسيق والتعاون فيما بين دولهم لمرحلة ما بعد حرب تحرير الكويت فى كافة المجالات، خاصة الأمنية

والسياسية والاقتصادية، وسعيهم لإنبعاث روح جديدة بين الدول العربية، وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على اعلان دمشق للتنسيق والتعاون بين الدول العربية والذى انتهت إليه تلك الاجتماعات فى ٦ مارس ١٩٩١.

• موقف المملكة الاردنية الهاشمية

اتسم الموقف الاردنى فى حرب الخليج بالتحيز الواضح إلى جانب العراق، وارتكز هذا الموقف على مبدأين أساسيين: أولهما، ان الحرب من جانب الائتلاف الدولى هى حرب ظالمة وغير عادلة والهدف الأساسى منها تدمير العراق وتغيير موازين القوى فى الشرق الأوسط. وثانيهما، هو الربط بين مشكلة الخليج ومشكلة الشرق الأوسط وأن الحل يجب أن يقوم على عدم الفصل بينهما.

وفى ١٧ يناير ١٩٩١ صدر بيان عن الموقف الرسمى الاردنى جاء فيه: «ان الاردن قيادة وحكومة وشعباً تستنكر ما حدث فى الساعات الأولى من صباح ١٧ يناير من هجوم على بلد عربى ومسلم كان دائماً المسارع إلى نجدة أشقائه العرب ودفع ضريبة الدم والتضحية فى كل المعارك التى فرضت على الأمة العربية وأن الاردن سيحمل كل من شارك فى هذا الهجوم مسئوليته أمام الله والناس والتاريخ»[(١)]

وقد تبنى الاردن أفكاراً ومقترحات عراقية - إيرانية تقضى بانسحاب العراق من الكويت وخروج قوات الائتلاف الدولى من المنطقة وإحلال قوات اسلامية محلها والبدء فى مفاوضات تحت رعاية منظمة المؤتمر الاسلامى.

وعن رؤية المملكة الاردنية الهاشمية بطبيعة الحرب المنتظرة فى الخليج - «تأكيداً لأوهام النظام العراقى» - قد صرح الجنرال «أبو نوار» رئيس الأركان الاردنى «بأن الحرب لن تكون خاطفة وفق رغبة الولايات المتحدة غير أنها ستدوم شهور عديدة كما وعد الرئيس العراقى صدام حسين، وأضاف أن صدام حسين قد أوفى بكل وعوده حتى الآن، فلقد قام أولاً باستيعاب الضربة الأولى، وكانت الصحوة الثانية بمهاجمة اسرائيل كما سبق وأن قال، وأن استراتيجية العراق واضحة، ففى خلال الأيام الأولى من الحرب لم يشارك صدام بجميع قواته، فهو يحتفظ بهذه القوات فى مخابىء آمنة فى الوقت الذى يدفع للأمام بمنصات الصواريخ المتحركة، وأن هذه التكتيكات ذات تأثيرات نفسية مدمرة

---

(١) جريدة الأنباء الكويتية، فى ١٨ يناير ١٩٩١

للقوات الدوليـة التى تهاجـم العـراق.[١]

هذا إلى جانب استمرار الاردن فى استيراد النفط من العراق مما ساعد على التقليل من فاعلية الحصار الاقتصادى الذى فرضه المجتمع الدولى على العراق، وقد دافع الاردن عن موقفه والانتقادات التى وجهت إليه بإرسال مذكرة رسمية إلى الأمم المتحدة تقضى باستمرار الحكومة الاردنية فى استيراد الطاقة ولا بديل إلا العراق، وأن الاردن سيتوقف عن ذلك اذا وجد البديل.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن السياسة الاردنية فى معالجتها لأزمة الخليج من المنظور الاردنى الذى سعى إلى إرضاء كافة الأطراف، مما أدى إلى عدم إرضاء أى طرف منها، فلم ترضى دول الخليج عن موقفه مما أفقده دعمها المالى المتصل له، والدول الغربية تشككت فى نواياه.

وقد أدت تلك السياسة إلى وقوعه تحت الضغط المستمر من النظام العراقى لتقديم مزيد من التعاون للتقليل من تأثير وفاعلية الحصار الاقتصادى عليه، إلى جانب ضغط الجبهة الداخلية التى عانت وتعانى من أزمة اقتصادية طاحنة من حيث انعكاس المقاطعة الاقتصادية للعراق عليها حيث تشكل صادراته إلى العراق ٢٥٪ من اجمالى تلك الصادرات، بينما تستورد بغداد ٧٠٪ من مجمل الصناعة الاردنية.

- **موقف منظمة التحرير الفلسطينية**

إنحازت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل واضح إلى جانب النظام العراقى، وقد خسرت المنظمة بسبب ذلك الموقف كثيراً من تعاطف غالبية الدول العربية المناهضة للعراق، كما اتسمت مواقف الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدم الاتساق تجاه أزمة الخليج، وربما كان موقف الزعيم الفلسطينى من أكثر المواقف المحيرة على الساحة العربية[٢]، فقد كانت العلاقات الخليجية - الفلسطينية تتسم بالمتانة والدعم المستمر لمنظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى انحيازه لقضية دولة عربية استولت بالقوة المسلحة على دولة عربية مجاورة وهو نفس الموقف الذى تقفه المنظمة من اسرائيل والقائم أساساً على رفض الاستيلاء على الأرض بالقوة.

(١) اصدارات الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، عدد مارس ١٩٩١، عن الموقف الاردنى وحرب الخليج

(٢) دكتور احمد على فهمى، قيادات ومواقف/شهادة للتاريخ، ص ١٠٢

وكان التساؤل.. كيف يتغنى الزعيم الفلسطينى بتشريد الشعب الكويتى، وهو يبكى على تشريد اسرائيل لشعبه؟

فقد دعم الزعيم الفلسطينى الوقفة الشجاعة للجيش والشعب العراقى إذ قال فى رسالة له للرئيس صدام حسين اثر الغزو: «أخى الفارس العربى صدام حسين - حفظه الله - انت وشعبك وجيشك الباسل البطل تقودون اليوم معركة من أشرف معارك العرب والمسلمين، دفاعاً عن العراق، ودفاعاً عن الأمة العربية والاسلامية، وشعوب العالم الثالث، ضد الهيمنة والديكتاتورية الامريكية التى تريد أن تفرضها على العالم أجمع، نتوجه إلى الله العلى القدير أن يؤيدكم بنصره، ويثبت أقدام هذا الجيش المجاهد البطل جيش العراق، جيش الأمة العربية والاسلامية».

هذا وقد قاد الزعيم الفلسطينى حملة قوية، مفادها أن الحرب اذا وقعت سوف تكون لها آثارها المدمرة على الجميع، فى إطار الحملة الكبرى التى صاحبت أحداث هذه الحرب وسبقتها.

وقد ساندت منظمة التحرير موقف رئيسها وصدر بيان لها فى ٢٠ يناير ١٩٩١، يقلل بشكل عام من نتائج العمليات العسكرية للقوات الحليفة ضد العراق ويصف قيادات الائتلاف الدولى بالمبالغة والكذب فى تقدير واعلان نتائج تلك العمليات، ويحذر من الانسياق وراء التفاؤل، لأن العراق لازال يملك قوات جوية وبرية وأن معظمها - من وجهة نظر المنظمة - لم يدخل المعركة بعد، وأن العراق ينتظر معركته البرية التى ستحسم الموقف بتعاونها مع صواريخه وقواته الجوية لصالح العراق.

وإلى جانب ذلك الموقف المؤيد تأييداً كاملاً للعراق كان المجلس الثورى لحركة «فتح» الفصيل الرئيسى فى منظمة التحرير الفلسطينية، قد أسرف فى الوعود التى أعلن بموجبها أن الخندق الواحد سيجمع الحركة مع العراق، وأعلنوا فى بيان صدر فى ٨ سبتمبر ١٩٩٠ عن استنفار قوى الشعب الفلسطينى وقوى الجماهير العربية لخوض معركة الدفاع عن الأمة العربية وأمنها ضد أى عدوان.

وعلى ضوء ما سبق، وما أسفرت عنه حرب الخليج من نتائج يتضح أن القيادات الفلسطينية اتخذت مواقفها دون تقويم حقيقى وواقعى للموقف، مما كان له انعكاسات سلبية بالغة الأثر على قيادة المنظمة بشكل خاص، والانتفاضة والقضية الفلسطينية بشكل عام.

• موقف الدول الاسلامية

أصدرت الدورة التاسعة عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية خلال انعقادها فى القاهرة فى ٣ اغسطس ١٩٩٠ بياناً طالبت فيه بانسحاب قوات العراق من الكويت.

كما أصدرت ست دول اسلامية آسيوية هى باكستان وبنجلاديش واندونيسيا وبروناى وماليزيا والمالديف بياناً مشتركا دعت فيه إلى انسحاب القوات العراقية وعودة الأسرة الحاكمة إلى الكويت، ووعدت ببذل كل جهد للتوصل إلى تسوية سلمية لنقاط الخلاف بين الكويت والعراق. كما أرسلت كلا من باكستان وبنجلاديش قوات رمزية لحماية المملكة العربية السعودية، بينما اعتذرت كل من اندونيسيا وماليزيا عن ذلك بسبب ما يمكن أن يترتب على مثل هذا الاجراء من اثارة لمشاعر الشارع الاسلامى الذى لايخفى عدم ترحيبه بتواجد قوات امريكية وأوروبية على أراضى السعودية.

وفى مجال إلقاء مزيداً من الضوء على مواقف الدول الاسلامية الآسيوية الأكثر فعالية فى الأزمة، وأهمها باكستان، إلى جانب تركيا وإيران، ليس فقط باعتبارهما دولاً اسلامية، بل لكونهما من دول الجوار الجغرافى أيضاً.

• موقف إيران

لقد مر الموقف الإيرانى من الغزو العراقى للكويت بمرحلتين: الأولى، وهى الفترة التى أعقبت الغزو مباشرة واستمرت حتى منتصف اغسطس ١٩٩٠ عندما أعلن العراق قبوله للشروط الإيرانية الخاصة بتسوية مشكلات الحرب العراقية الإيرانية والتسليم بوجهة نظرها وتحقيق مطالبها فى هذا الشأن. والثانى، الموقف عقب التنازلات العراقية لإيران حيث اتخذ منحنى جديداً.

- وعن الفترة الأولى، فإن المتابعة للموقف الإيرانى تشير إلى أن إيران قد اتخذت موقفاً هادئاً إلى حد كبير خلال الأيام الأولى للغزو العراقى للكويت، وانحصر رد فعلها على وضع بعض الوحدات البحرية الموجودة فى الخليج فى حالة تأهب، مع التأكيد على أن ذلك ليس مؤشراً أو تلميحاً ضد العراق، بل أن وسائل الاعلام الإيرانية أخذت تقلل من شأن التحرك العراقى ووجهت انتقادات إلى الأسرة الحاكمة فى الكويت.

وقد تبلور الموقف الإيرانى أكثر وضوحاً فى تصريحات وزير الخارجية الإيرانى فى ١٠ اغسطس ١٩٩٠ عندما أعلن رفض إيران لأى تسوية للنزاع فى الخليج تمكن العراق من الاحتفاظ بجزيرتى وربة وبوبيان، لان ذلك سيكون استسلاماً لعملية الابتزاز العراقى،

وأكد أن بلاده تؤيد الحل القائم من خلال التعاون الاقليمى باعتباره الحل الوحيد الذى يضمن الأمن فى الخليج.

وقد حدد المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى فى ١١ اغسطس ١٩٩٠ الموقف الإيرانى من الغزو العراقى للكويت فى النقاط الآتية:(١)

* عدم قبول الاحتلال العراقى للكويت بأى شكل من الأشكال.
* ان الحل الوحيد يتمثل فى الانسحاب الفورى وغير المشروط من الكويت.
* ان إيران على استعداد للدفاع عن مصالحها فى أى ظرف من الظروف.

ومن الملاحظ أن الموقف الإيرانى حتى هذا التاريخ لم يتطرق إلى تواجد القوات الأجنبية التى وصلت إلى المنطقة وتمركزت فى السعودية ودولة الامارات العربية، كما لم يتطرق إلى قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد العراق، وقد عكس الموقف الإيرانى حتى هذا التاريخ اهتماماً إيرانياً بتحقيق الانسحاب العراقى من الكويت بدون شروط، وتأكيداً على استعداد إيران للدفاع عن مصالحها الحيوية ضد أى تهديد.

- أما عن الفترة الثانية، فقد اتخذ الموقف الإيرانى عقب التنازلات العراقية فى ١٥ اغسطس ١٩٩٠ منحنى جديداً تمثل فى رفض إيران رسمياً التواجد العسكرى الخارجى فى المنطقة، وقد أعلن المرشد العام للثورة الإيرانية على خامينى الدعوة للجهاد المقدس ضد الوجود الأجنبى فى منطقة الخليج، وتضمنت دعوة خامينى مبررات منها أن الكفاح ضد سياسة الهيمنة الأجنبية أمر مقدس، بل تضمنت دعوة خامينى لدول الخليج دعوة ضمنية للتعاون مع إيران لما أسماه باستعادة الأمن وقطع أيدى من يعتدون على الآخرين.

هذا وقد رفضت إيران إرسال قوات إلى منطقة الخليج بناء على طلب سورى فى بداية الأزمة، حيث صرح الرئيس الإيرانى فى ٧ اكتوبر ١٩٩٠ انه لايستطيع أن يتخيل أن يتواجد الجنود الإيرانيين فى نفس الخنادق مع الجنود الامريكيين فى الأراضى السعودية، كما أعلنت انها لن تتورط فى الحرب اذا اندلعت بين العراق والقوات المتحالفة فى منطقة الخليج.

- كما رفضت إيران الربط بين الانسحاب العراقى من الكويت وأزمة الشرق الأوسط،

(١) اصدار الهيئة العامة المصرية للاستعلامات، فى يناير ٩١، عن موقف الدول الآسيوية من الخليج.

وأكدت على ضرورة الانسحاب العراقى الفورى وغير المشروط من الأراضى الكويتية دون الربط بين هذا الانسحاب وانسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة.

- وفى مجال رؤية إيران للترتيبات الأمنية فى المنطقة فقد صرح «على أكبر ولايانى» وزير الخارجية الإيرانى خلال زيارة له لتركيا فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٠، صرح انه بحث التعاون الاقليمى بين إيران وباكستان وتركيا فى إطار منظمة التعاون الاقتصادى فى ضوء الحديث عن ترتيبات أمنية فى المنطقة بعد انتهاء أزمة الخليج. وأضاف «أن التعاون بين دول المنطقة سيكون الضمان الوحيد للاستقرار فيها»، ودعا إلى اعداد خطة «لمستقبل الأمن فى المنطقة وتأمين تصدير البترول».

- **موقف تركيا**

ينطلق الموقف التركى من أزمة الخليج من عدة اعتبارات لعل فى مقدمتها أن تركيا تعد إحدى دول الجوار للمنطقة العربية بما يجعلها تتأثر تأثيراً مباشراً بتطورات الأوضاع فى المنطقة، وهو ما بدا واضحاً إبان الحرب العراقية الإيرانية، ثم جاء الغزو العراقى للكويت ليؤكد هذه الحقيقة، خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار احتفاظ تركيا بعلاقات طيبة مع العراق قبل الغزو.

ومن ناحية أخرى فإن تركيا تعد الجناح الجنوبى لحلف الناتو ومن ثم فلابد أن يترك الموقف الغربى من الأزمة تأثيره على الموقف التركى، ومن هنا نجد أن الموقف التركى يتمتع بخصوصية فريدة إزاء الأزمة نظراً لارتباط تركيا الجغرافى بالمنطقة من جهة وارتباطها العسكرى والسياسى بالمعسكر الغربى من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أن تركيا تأثرت سلبياً بالغزو العراقى للكويت من جراء المقاطعة الاقتصادية للعراق والتزامها بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالحصار الاقتصادى على العراق، حيث صرح الرئيس التركى فى ٧ سبتمبر ١٩٩٠ بأن خسائر تركيا المبدئية من المقاطعة الاقتصادية للعراق بلغت ثلاثة ونصف مليار من الدولارات، خاصة وأن تركيا قد التزمت باغلاق خط الأنابيب العراقى الممتد من كركوك والموصل، ووقف جميع أعمال الاستيراد والتصدير من العراق اعتباراً من ٧ اغسطس ١٩٩٠، إلى جانب رفضها امداد العراق بالمواد الغذائية والأدوية، التزاماً منها بقرارات المقاطعة الاقتصادية. كما أن إحدى محددات الموقف التركى تجاه الأزمة هو أثر الآلة العسكرية المتطورة العراقية على الأمن القومى التركى، خاصة وأن النظام العراقى الحالى يقوم بتغيير تحالفاته واتجاهاته

بصورة سريعة وغير مأمونة العراقب، كما حدث مع إيران، ومن ثم فإن هذه القوة العسكرية في ظل تواجد هذا النظام تمثل تهديداً محتملاً لتركيا التي لها حدوداً مشتركة مع العراق يبلغ طولها ٣٤٠ كيلو متراً.

ومن هنا، جاء الموقف التركي معارضاً للغزو العراقي للكويت ومطالباً بانسحاب القوات العراقية من الكويت، مؤكداً الالتزام بتطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق على الرغم من خسائره الاقتصادية من جراء هذا الحظر، كما كان الاتجاه التركي لحل أزمة الخليج سلمياً، إلا انها لاترفض الحل العسكري للأزمة في حالة فشل الحل السلمي.

هذا وقد برز تخوف الموقف التركي من فتح جبهة ثانية ضد العراق اذا وقعت الحرب بينه وبين قوة الائتلاف الدولي المتواجدة في الجنوب، الأمر الذي أدى إلى موافقة البرلمان التركي في ٦ سبتمبر ١٩٩٠ على مشروع قانون يسمح للحكومة التركية بإرسال قوات إلى الخارج وهي المرة الثانية التي يسمح فيها بإرسال قوات عسكرية خارج الأراضي التركية، وعلى ضوء ذلك فقد وضعت تركيا ١٣٥ ألف جندي على طول الحدود المشتركة بينها وبين العراق ووضعت ٥٠ دبابة، ١٥٤ طائرة مقاتلة، ٢ فرقاطة، إلى جانب السماح للقوات الجوية الامريكية من الانطلاق من تركيا في هجماتها على العراق طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي.

وفي مقابل ذلك قامت الولايات المتحدة وهولندا بإرسال وحدتي صواريخ للدفاع الجوي المتطور من طراز «باترويت» إلى تركيا لتعزيز دفاعاتها في مواجهة العراق في جنوب شرق تركيا، هذا إلى جانب تعهد حلف الاطلنطي بالدفاع عن تركيا في حالة تعرضها لأي هجوم عراقي.

وفي مجال رؤية تركيا لمستقبل المنطقة فقد أعلنت تركيا أن الخطوة الأولى نحو السلام الدائم في الشرق الأوسط هي العمل على إيجاد حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي وللمسألة الفلسطينية، وأن تركيا تدعو إلى التفكير في صيغة أمنية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي، مع الاعتقاد بأهمية توجيه الاهتمام الخاص للتعاون الاقتصادي، إضافة إلى مسألة الترتيبات الأمنية، مع استعداد تركيا للقيام بدور فعال في هذا المجال، إذ أن تجسيد التعاون بين دول المنطقة هو الضمان للنجاح في تحقيق السلام المنشود.

• موقف باكستان

تحتفظ باكستان بعلاقات صداقة وتعاون قوية مع دول الخليج العربية، وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة، وذلك منذ حكم الجنرال ضياء الحق حيث احتفظت باكستان وعلى مر السنين بعلاقات اقتصادية وعسكرية مع دول الخليج، كما ترتبط باكستان بعلاقات قوية مع المملكة العربية السعودية من خلال منظمة المؤتمر الاسلامى التى تلعب السعودية وباكستان دوراً هاماً فى نشاطها، كما لعبت الدولتان دوراً هاماً فى انشائها.

هذا إضافة إلى أن لباكستان عمالة فى الخليج تقدر بـ ١٠٠ ألف باكستانى يعيشون فى العراق والكويت كانوا يمثلون حتى تاريخ الغزو العراقى للكويت مورداً هاماً من موارد النقد الأجنبى لباكستان، هذا إلى جانب العلاقات التجارية القوية مع دول الخليج، حيث تستورد باكستان أغلب صادراتها من النفط من السعودية والكويت مقابل تصدير السلع الباكستانية المصنعة، ومن ثم تأثرت تجارة باكستان مع دول الخليج من جراء الغزو العراقى للكويت.

وقد انعكست كل تلك العوامل على موقف باكستان من أزمة الخليج حيث نددت حكومة بنظير بوتو فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ بالغزو العراقى للكويت وطالبت بالانسحاب العراقى منها وعودة الشرعية إليها، ومع اقالة حكومة السيدة بنظير بوتو وحل الجبهة الوطنية وتشكيل حكومة انتقالية فى باكستان، قررت الحكومة الجديدة إرسال قوات عسكرية للسعودية للمشاركة فى الدفاع عنها قوامها حوالى أربعة آلاف جندى انضمت فى ديسمبر ١٩٩٠ . كما بحث رئيس الوزراء الباكستانى فى زيارة للملك فهد عاهل السعودية دعم تلك القوات بلواء ثان قوامه خمسة آلاف جندى، وذلك خلال زيارته للسعودية فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٠ . كما أكد فى ختام الزيارة رفض بلاده للعرض العراقى بتقديم نفط مجاناً لدول العالم الثالث، وقال «ان بلاده لن تساوم على المبادىء وانها قررت الاشتراك فى العقوبات الاقتصادية التى فرضها مجلس الأمن الدولى ضد العراق بسبب غزوه للكويت» .

ومع نجاح التحالف الاسلامى فى الانتخابات النيابية فى ٢٤ اكتوبر ١٩٩٠ وتولى السيد نواز شريف رئاسة الحكومة استمر الخط الباكستانى تجاه أزمة الخليج وقام رئيس الحكومة الجديد بزيارة للمملكة العربية السعودية فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ تأكيداً لموقف باكستان من الغزو العراقى.

هذا وقد اجتمع وزراء خارجية كل من باكستان وإيران وتركيا فى العاصمة الباكستانية اسلام اباد فى ٣ يناير ١٩٩١ فى إطار منظمة التعاون الاقتصادى «ايكو» التى تضم الدول الثلاث لبحث الموقف فى منطقة الخليج، وأكد البيان المشترك الصادر عن اجتماعات الوزراء الثلاثة خطورة النزاع المسلح على المجتمع الدولى ومنطقة الخليج والدول الاسلامية، وأعربوا عن تأييدهم الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولى الخاصة بالانسحاب العراقى من الكويت وعودة الشرعية، كما دعا الوزراء الثلاثة إلى عقد اجتماع لمنظمة المؤتمر الاسلامى لبحث أزمة الخليج ومحاولة التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة فى الخليج.

وقد واجهت الحكومة الباكستانية احتجاجات متزايدة لتأييدها للولايات المتحدة فى الخليج وكان من جراء ذلك أن اجتاحت مظاهرات غاضبة معادية لتدخل الولايات المتحدة فى حرب الخليج فى عدة مدن باكستانية ولعدة أيام، كما تعرض رئيس الوزراء نواز شريف للهجوم من جانب بعض الحلفاء السياسيين للحكومة على قرارها بإرسال قوات للمساعدة فى الدفاع عن المملكة العربية السعودية.

وقد قام رئيس وزراء باكستان بجولة فى دول شمال افريقيا فى ٩ فبراير ١٩٩١ زار خلالها ليبيا والجزائر وتونس والمغرب وقدمت مبادرة لها سعياً لإحلال السلام فى الخليج تضمنت عدة نقاط شملت:

* اعلان وقف اطلاق النار بناء على تصريح واضح من العراق بالالتزام بانسحاب قواته من الكويت.
* انسحاب كل القوات الأجنبية من الخليج مباشرة بعد وقف اطلاق النار تاركة ترتيبات أمن المنطقة فى رعاية دول المنطقة.
* عقد جلسة طارئة لمنظمة المؤتمر الاسلامى لبحث كافة أبعاد الوضع فى الخليج.
* نشر قوات اسلامية فى منطقة الخليج.
* لايجب أن تقتصر تطبيق قرارات الأمم المتحدة على الكويت وحدها ولكن يجب أن تتضمن أيضاً مشكلة كشمير وقضية فلسطين بنفس الروح والقوة.
* وحتى يتم اعلان وقف اطلاق النار يجب اعلان الأماكن المقدسة فى المملكة العربية السعودية والعراق مناطق آمنة حتى لايكون هناك مخاطرة بتدنيس هذه المقدسات.

وقد رفض العراق تلك الوساطة وأكد أن هذه المبادرة تهدف فقط إلى احتواء التأييد الشعبى الباكستانى للعراق، وأعلن طارق عزيز وزير الخارجية العراقى أن باكستان لايمكن أن تمارس دور الوساطة نظراً لوجود قواتها ضمن التحالف الغربى ضد العراق.

□ الموقف الدولى

• موقف الولايات المتحدة الامريكية

تعتبر الولايات المتحدة الطرف الخارجى الرئيسى فى التصدى للعدوان العراقى على الكويت، وكان لديها من العناصر المسلحة فى منطقة الخليج ما شكل أكبر حشد عسكرى امريكى خارج الولايات المتحدة الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وخاصة مع الاتجاه إلى تخفيض القوات الامريكية فى أوروبا والشرق الأقصى، وقد اتسم الموقف الامريكى منذ بداية الأزمة بالثبات والوضوح، فقد أدان الغزو فور حدوثه ونجح فى استصدار العديد من القرارات من مجلس الأمن الدولى بدءاً بالادانة ومروراً بالحصار الاقتصادى وانتهاءاً بجواز استخدام جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس لإنهاء الاحتلال العراقى للكويت. ورغم ذلك فقد حاول الرئيس الامريكى حل الأزمة سلمياً بأن طرح مبادرته للقاء وزير خارجية البلدين فى جنيف، وأدى فشل تلك المبادرة وما تلاها من فشل لمهمة الأمين العام للأمم المتحدة فى بغداد إلى تصعيد الموقف، وبالتالى لجوء الولايات المتحدة ومعها باقى قوى الائتلاف الدولى إلى استخدام القوة لتنفيذ الارادة الدولية بدءاً بالقصف الجوى لمدة ثمانية وثلاثون يوماً متصلة وانتهاءاً بشن حرباً برية اجبرت بواسطتها قوات صدام حسين على الانسحاب من الكويت.

هذا وقد حدد الرئيس الامريكى جورج بوش أهداف الولايات المتحدة فى أربعة أهداف: أولها، خروج القوات العراقية من الكويت. وثانيها، عودة الحكومة الشرعية إلى الكويت. وثالثها، ضمان سلامة المملكة العربية السعودية وأمن منطقة الخليج ككل. ورابعها، الحفاظ على أرواح الرعايا الامريكيين فى الخارج وضمان سلامتهم.

وقد اهتمت السياسة الامريكية بحشد أكبر عدد ممكن من دول العالم ضد الغزو العراقى لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، وقد اتخذ المجهود الامريكى لتحقيق هذا الهدف عدة مسارات:

أولها، التنسيق مع الاتحاد السوفيتى حيث بدأ وزير الخارجية التنسيق مع وزير الخارجية السوفيتى منذ اليوم الأول للغزو فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ من أجل التوصل إلى

موقف مشترك مضاد للغزو العراقي للكويت، حيث صدر البيان الامريكي - السوفيتي في ٣ اغسطس يشخص العدوان العراقي باعتباره «نقضاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي» ويدعو الجماعة الدولية إلى ادانة العدوان واتخاذ الخطوات العملية للرد عليه، وحدد البيان المطالب السوفيتية - الامريكية في مواجهة العراق وهي: «سحب العراق لجميع قواته من الكويت دون شرط مسبق، واسترداد السيادة والاستقلال الوطني والشرعية ووحدة التراب لدولة الكويت»، وقد استمر التنسيق منذ ذلك التاريخ على عدة مستويات بدءاً بالقمة وحتى مستوى وزراء الخارجية والدفاع للبلدين والذي كان آخرها زيارة وزير الدفاع الامريكي لموسكو في ١٦ اكتوبر ١٩٩٠.

وقد حذر الرئيس الامريكي في ٣ اغسطس ١٩٩٠ العراق من أي توسيع لقواته في اتجاه المملكة العربية السعودية أو أي دولة بترولية أخرى، كما درس وزير الدفاع الامريكي عملية نشر القوات الامريكية في السعودية لردع أية محاولة عراقية للاعتداء على السعودية، وذلك بعد أن تأكدت كثافة الحشود العراقية على حدود المملكة السعودية. وبطلب من الملك فهد بعد عرض الصور الجوية عليه في لقاء مع وزير الدفاع الامريكي[1] في ٦ اغسطس ١٩٩٠ حيث دعا الملك فهد القوات الصديقة إلى السعودية لتعزيز الدفاع عنها، وفي ٧ اغسطس ١٩٩٠ بدأ تدفق القوات الامريكية على السعودية حيث وصل ذلك الحشد إلى ٢٥٠ ألف جندي في نهاية اكتوبر ١٩٩٠.

وثانيها، التنسيق مع الدول المحيطة بالعراق، حيث حصلت الولايات المتحدة على موافقة تركيا على الاستخدام الامريكي لقواعدها الجوية في حالة نشوب حرب ضد العراق، وقد تعهدت الولايات المتحدة مقابل ذلك بتقديم الدعم الكامل لتركيا اذا ما تعرضت لأي عدوان. كما اتفقت واشنطن ودمشق على تنسيق جهودهما للضغط على العراق لسحب قواته من الكويت. كما تم التنسيق مع إيران بوساطة سوريا لمشاركة إيران المجتمع الدولي في تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق.

وثالثها، التنسيق مع الحلفاء الاوروبيين واليابان حيث استهدف ذلك التنسيق دفع الحلفاء في اوروبا واليابان إلى المشاركة في جهود الحشد العسكري الامريكي في الخليج، سواء بالقوات ووسائل النقل أو بالأموال، وقد أسهمت ألمانيا بمبلغ ٢ مليار دولار، كما استجابت اليابان بالاسهام بمبلغ ٤ مليار دولار.

---

(١) بيير سالنجر، اريك لوران، حرب الخليج - الملفات السرية، سفنكس للطباعة والنشر، يوليو ٩١، ص ١٤٠

ورابعها، التحرك الامريكي على مستوى الأمم المتحدة وذلك لاتخاذ القرارات التى تدين العدوان وتطالب بالانسحاب العراقى وعودة الشرعية الكويتية وفرض العقوبات وتصعيدها تدريجياً حتى استخدام القوة المسلحة فى نهاية الأمر.

وخامسها، كسب الادارة الامريكية لتأييد الرأى العام الامريكي لاسلوب ادارتها لأزمة الخليج، حيث أيد الكونجرس الامريكي فى ٩ اغسطس ١٩٩٠ سياسة الرئيس الامريكي جورج بوش تجاه أزمة الخليج وإرسال قوات امريكية للمنطقة دفاعاً عن السعودية، وقد تصاعد تأييد الرأى العام الامريكي حتى وصل إلى نسبة (٧٦٪) فى استفتاءات للرأى العام الامريكي.

وقد ساهمت الولايات المتحدة بفاعلية لم يسبق لها مثيل فى استصدار اثنى عشر قراراً من مجلس الأمن القومى ضد الغزو العراقى للكويت، منها أربعة قرارات خاصة بفرض الحظر والحصار الاقتصادى على العراق، وهى القرارات أرقام ٦٦١، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٧٠ لعام ١٩٩٠.

هذا إلى جانب قيام الولايات المتحدة بطرح مبادرة مساعدة الدول المتضررة من جراء التزامها بتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالحظر الاقتصادى على العراق، وهى مصر والاردن وتركيا، كما طرحت أهمية مساهمة الدول الغنية والبترولية المستفيدة من حماية بترول الخليج فى تكاليف العمليات العسكرية الامريكية فى السعودية.

ومن دراسة المرتكزات السياسية الثابتة للولايات المتحدة وكيفية ادارتها لأزمة الخليج، يمكن القول أن أبرز اتجاهات سياستها فى الشرق الأوسط هو دعم وانشاء نظام أمنى مستديم فى المنطقة يكون هدفه ضمان عدم تكرار العدوان مستقبلاً وكفالة استقرار دول المنطقة بما يضمن صيانة المصالح القومية الامريكية واستمرار المصداقية التى تمتعت بها بعد انتصار الائتلاف الدولى فى الحرب، وذلك بمحاولة حل الصراع العربى الاسرائيلى وإرساء دعائم نظام عالمى جديد فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما يستلزمه ذلك من تأكيد هيمنتها فى عالم أحادى القوة فى أى بقعة من العالم تشهد اضطرابات قد تعرض المصالح الامريكية للخطر.

- **موقف الاتحاد السوفيتى**

تأثرت النظرة السوفيتية لأزمة الخليج بعدة عوامل أهمها: العلاقات السوفيتية العراقية والديون العراقية لموسكو، وقرب العراق والخليج من الحدود السوفيتية، وتأثير الحشد

العسكرى فى الخليج على التوازن الاستراتيجى مع الولايات المتحدة، والمرحلة الحرجة التى يمر بها التحول السياسى والاقتصادى داخل الاتحاد السوفيتى.

وقد استهدفت الاتحاد السوفيتى من هذه الأزمة تحقيق الانسحاب العراقى الفورى غير المشروط من الكويت واعادة الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضى بالكامل إلى الكويت، ووضع البلدين على طريق الحوار السياسى لحل ما بينهما من قضايا متنازع عليها، والعمل من أجل التوصل إلى حل سياسى لأزمة الخليج لتفادى تحولها إلى صدام عسكرى مدمر، والمحافظة على الاجماع الدولى لمواصلة التقيد بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق حتى تستجيب لقرارات مجلس الأمن، وقد أعطى الاتحاد السوفيتى الأولوية للعمل السياسى كأسلوب لمعالجة الأزمة، كما انه أراد استخدام الاقناع والارغام عن طريق الجهود الجماعية ـ وليست الفردية ـ والافادة من آليات الأمم المتحدة واستعمال كل القنوات الرشيدة والاتصالات لانهاء الأزمة، مع الالتزام بالحصار الذى قرره مجلس الأمن حول العراق، مع تصعيد العقوبات بصورة تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة.

ولم يعترض الاتحاد السوفيتى على الوجود العسكرى فى الخليج وان كان لم يشارك فيه، واشترط احياء اللجنة العسكرية لمجلس الأمن واقامة اتفاقات بين المجلس والدول المشاركة فى الائتلاف الدولى ضد العراق.

وقد ركز القادة السوفيت ـ فى جهودهم لمواجهة الأزمة ـ على التحركات السياسية والدبلوماسية، فقد استقبلوا مسئولين عراقيين وأوفدوا إليهم مبعوثاً خاصاً للرئيس جورباتشوف للبحث عن سبل تؤدى إلى حل سياسى للأزمة، كما أعاد الاتحاد السوفيتى علاقاته مع المملكة العربية السعودية، وأقام علاقات دبلوماسية مع البحرين، واتصل بالقمة العربية الطارئة، واصدار بيانات مشتركة مع الأطراف الخارجية، كما أعطى الأمم المتحدة دوراً هاماً يصل إلى أن يكون الدور الرئيسى.

كما لم يربط الاتحاد السوفيتى بين أزمة الخليج ومشكلات الشرق الأوسط الأخرى، ويرى أن الأولى أساءت إلى جهود حل الثانية، وقد عززت موسكو مركزها فيما يتعلق بدورها فى الشرق الأوسط بتنسيقها مع الولايات المتحدة ومع المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

كما أبدى الاتحاد السوفيتى استعداده للمشاركة فى ترتيبات أمنية فى الشرق الأوسط بالتعاون مع دول المنطقة والقوى الخارجية الرئيسية، إلى جانب اعطاء دوراً لمجلس الأمن

من أجل اقامة هذه الترتيبات التى تشمل جوانب الأمن والاستقرار فضلاً عن التعاون الاقتصادى والتنمية.

• موقف المجموعة الاوروبية

تعتبر اوروبا الغربية أقرب القوى الرئيسية الخارجية من منطقة أزمة الخليج، إذ لاتبعد عنها مسافة طويلة، ولو أخذت تركيا كجزء من اوروبا، لأصبحت اوروبا جاراً مباشراً للمنطقة، ولأزمة الخليج تأثيراً مباشراً على دول اوروبا سواء على التجارة الخارجية مع المنطقة، أو على احتياجات اوروبا من نفط الخليج الذى يشكل عنصراً استراتيجياً للصناعة والحياة الاوروبية واليابانية، أو الأمن الاوروبى ذاته.

وقد أعلنت اوروبا الغربية ـ سواء فى صورة جماعية (حلف الاطلنطى) واتحاد غرب اوروبا، والجماعة الاقتصادية الاوروبية، أو فى صورة دولها الرئيسية فرادى (بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، ألمانيا) عن رفضها للغزو العراقى لدولة الكويت وما أسفر عنه من تداعيات (الرهائن والسفارات)، وأجمعت على ضرورة استعادة الكويت لاستقلالها وسيادتها.

ويمكن القول أن لدول أوروبا الغربية موقف واحد التزم بالشرعية الدولية إذ وقفت حكومة بريطانيا ممثلة فى رئيسة الوزراء البريطانية السابقة موقفاً صارماً فى مواجهة الغزو العراقى، ورفضت التفاوض مع العراق، وركزت على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت. إضافة إلى امكانية محاكمة الرئيس العراقى لمسئوليته عما وقع للكويت من دمار على أيدى قواته، وقد استمر هذا الموقف فى حكومة «جون ميجور» الجديدة.

أما فرنسا، فرغم انها وقفت مع الشرعية الدولية وسيادة الكويت، ورفضها للغزو، إلا انها تقدمت بمبادرة سلمية (مبادرة ميتران فى ستبمبر ١٩٩٠)، ومن هنا كان سعيها إلى تفضيل الحلول السياسية والدبلوماسية للأزمة حرصاً منها على مصالحها المتنامية مع العالم العربى. ونادت ألمانيا، التى انشغلت بقضية وحدتها من جهة وبالانتخابات الداخلية من جهة أخرى، نادت بالتمسك بالحل السلمى للأزمة مع رفضها للغزو العراقى، وإصرارها على إستعادة الاستقلال والسيادة لدولة الكويت.

وشاركت ثلاث من دول أوروبا الأربع الكبرى بقواتها فى الخليج، بينما أعاق الدستور الألمانى اشتراك ألمانيا بقوات عسكرية خارج نطاق أوروبا.

وفى حين استمرت تصريحات المسئولين البريطانيين فى تذكرة الرئيس العراقى بضرورة الانسحاب من الكويت وإلا كان اخراجه بالقوة المسلحة، لم يستخدم المسئولون الفرنسيون لغة التهديد العسكرى بصورة سافرة، الأمر الذى اتخذه أيضاً المسئولين الايطاليين.

ومن هنا يمكن القول، أن موقف بريطانيا، كان يقترب تماماً من الموقف الامريكى، بينما كان موقف كل من فرنسا وألمانيا وايطاليا يميل إلى الموقف السوفيتى الذى كان يدعو إلى استثمار كل الفرص من أجل التوصل إلى حل سلمى للأزمة. وعلى ذلك فقد عملت الدبلوماسية الفرنسية على مد المهلة التى قدمها قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ مدة نصف شهر لتتيح للعراق فرصة الامتثال لقرارات الأمم المتحدة حتى لايقع تحت طائلة هذا القرار الأخير الذى يعطى دول الائتلاف الدولى حق تطبيق قرارات مجلس الأمن بالقوة اذا اقتضى الأمر.

ومن جهة أخرى، تنظر اوروبا إلى مستقبل المنطقة، ومستقبل علاقاتها العربية من خلال اهتمامها بالتوازن الاقليمى فى المنطقة التى تتواجد فيها إيران من ناحية واسرائيل من ناحية أخرى، حيث تعطى دول اوروبا الغربية للدول العربية ودول الشرق الأوسط الأخرى دوراً أساسياً فى التوصل إلى ما تراه من اتفاقات بالنسبة للترتيبات الأمنية فى المنطقة مستقبلاً، وقد كان اقتراح وزير الخارجية الايطالى والفرنسى بعقد مؤتمر للأمن والتعاون على غرار مؤتمر هلسنكى خطوة على طريق ذلك الدور.

- موقف الصين

تعتبر الصين هى العضو الوحيد فى مجلس الأمن الذى امتنع عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ والذى نص على اللجوء إلى القوة لإجبار العراق على الإنسحاب من الكويت. كما سبق أن امتنعت أيضاً عن التصويت عند اصدار القرار ٦٦٠ الخاص بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق لإجباره على الإنسحاب من الكويت.

وقد حددت الصين رؤيتها لأزمة الخليج فى بيان لوزير الخارجية الصينى فى ٧ سبتمبر ١٩٩٠ أكد فيه على عدة مبادىء حكمت الموقف الصينى: أولها، أن الحكومة الصينية تشعر بالقلق العميق إزاء هذا الحادث المؤسف الذى قامت به العراق لغزو الكويت.

وثانيها، أن النزاعات القائمة بين العراق والكويت يجب أن تسوى من خلال التشاور حيث أن الاعتماد على القوة غير ذى جدوى. وثالثها، أن الصين ترى أن المشكلة يجب أن تحل داخل نطاق العلاقات العربية. ورابعها، أن الصين من هذا المنطلق تؤيد قرارات مجلس الأمن وجامعة الدول العربية فى هذا الصدد، بالاضافة إلى بيان مجلس التعاون الخليجى.

كما رحبت الصين بمبادرة الرئيس الامريكى «جورج بوش» بفتح الحوار مع العراق على مستوى عال من أجل إيجاد حل سلمى لأزمة الخليج فى ٢ ديسمبر ١٩٩٠ حيث صرح وزير الخارجية الصينى بأن بلاده تنظر بالتقدير إلى العرض الذى قدمه الرئيس الامريكى بإرسال وزير خارجيته إلى بغداد لاجراء محادثات مع الرئيس العراقى صدام حسين، حيث عكست تصريحات وزير الخارجية الصينى خلال زيارته للعراق مؤشرات عن احتمال أن تكون بغداد على استعداد لتقديم تنازلات لإنجاح فرص الحل السلمى للأزمة، فى حالة حصول العراق على ضمانات إيجابية من جانب الولايات المتحدة.

وترى الحكومة الصينية أهمية عقد مؤتمر دولى للسلام حول الشرق الأوسط من أجل تشجيع حل سلمى لأزمة الخليج، إلا ان الحكومة الصينية أوضحت انها لاتربط بين أزمة الخليج ومشكلات الشرق الأوسط الأخرى.

- **موقف اليابـان**

فى ٦ اغسطس ١٩٩٠ أعلنت وزارة الخارجية اليابانية بياناً يحدد موقفها من الأزمة، أدانت فيه الغزو العراقى للكويت، وطالبت الحكومة العراقية بالامتثال فوراً لما تضمنه القرار رقم ٦٦٠ الصادر من مجلس الأمن، هذا ومع قيام الحكومة اليابانية باتخاذ عدة اجراءات لحماية الممتلكات الكويتية فى اليابان، إلا أنها قد اتخذت اجراءات اضافية لتأكيد موقفها من الأزمة: أولها، فرض حظر على وارداتها البترولية من العراق ومن الكويت. وثانيها، فرض حظر على صادراتها إلى العراق وإلى الكويت. وثالثها، اتخاذ الاجراءات المناسبة من أجل إيقاف كافة الاستثمارات وغيرها من صفقات رؤوس الأموال مع العراق ومع الكويت. ورابعها، تجميد التعاون الاقتصادى مع العراق.

وفى ٢٧ اغسطس ١٩٩٠ قام وزير الخارجية اليابانى بزيارة إلى المنطقة العربية شملت كلاً من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والاردن ومصر وتركيا، وقد أكد وزير الخارجية خلال زيارته على عدة مبادىء تحكم سياسة اليابان تجاه الأزمة:

* تفضيل الحل السلمى للأزمة على الخيار العسكرى.

* أن اليابان لاتستطيع المساهمة فى الخيار العسكرى للأزمة لأن دستورها لايسمح بذلك.
* أن اليابان تستطيع المساهمة فى النفقات الخاصة بالائتلاف العسكرى وانها قررت تقديم ٢ مليار دولار كمساعدات اقتصادية للدول الأكثر تضرراً من أزمة الخليج وهى مصر وتركيا والاردن.

وقد قام أيضاً رئيس الوزراء اليابانى بتكرار نفس الجولة فى اكتوبر ١٩٩٠ وقد أكد نفس الموقف السابق، إضافة إلى الاعلان عن اعتزام اليابان القيام بالمساهمة فى إرسال فرق طبية وشراء وسائل النقل لقوات الائتلاف الدولى، هذا وقد تصاعدت المساعدات الاقتصادية اليابانية حتى وصلت إحدى عشر مليار من الدولارات، هذا إلى جانب معارضة اليابان لفكرة الربط بين أزمة الخليج ومشاكل الشرق الأوسط الأخرى.

وعلى ذلك يمكن القول بأن اليابان قد تعاملت مع أزمة الخليج من خلال الموازنة بين مصالحها الذاتية من ناحية وإلى التجاوب مع القرارات الدولية من خلال الشرعية الدولية، حيث تستورد اليابان ١٢ ٪ من احتياجاتها النفطية من كل من العراق والكويت.

• موقف الدول الافريقية

يسجل لمنظمة الوحدة الافريقية زمام المبادرة باصدارها بياناً رسمياً عقب الغزو العراقى للكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠، طالبت فيه الجانب العراقى بالانسحاب من الكويت وعودة الشرعية لنظام الحكم الكويتى، كما أصدرت المنظمة أيضاً فى ٢٣ يناير ١٩٩١ بياناً دعت فيه إلى وقف العمليات العسكرية فى الخليج وبدء جهود جديدة لاحتواء الأزمة وإحلال السلام فى المنطقة، وناشدت المنظمة على لسان رئيسها وأمينها العام الرئيس العراقى صدام حسين بضرورة الإنسحاب من جميع الأراضى الكويتية، الأمر الذى يساعد على خلق مناخ دولى ملائم للتوصل إلى حل جميع المشاكل فى الشرق الأوسط وفى مقدمتها القضية الفلسطينية.

كما أكدت لجنة منظمة الوحدة الافريقية الخاصة بالجندى الافريقى[1] فى ٨ فبراير ١٩٩١ مساندتها لقرار الأمم المتحدة الذى يجيز استخدام القوة لطرد العراق من الكويت.

هذا وقد شاركت كل من السنغال والنيجر وسيراليون (الدول الافريقية ذات الأغلبية

(١) لجنة مفوضة بالحديث نيابة عن منظمة الوحدة الافريقية، ونصف أعضائها تقريباً من الدول الاسلامية

المسلمة) بإرسال وحدات من قواتها العسكرية إلى الأراضى السعودية بلغ مجموعها ١١٠٠ جندى وثلاثين طبيباً.

كما شاركت افريقيا فى ١٤ فبراير ١٩٩١ ضمن اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز فى بلجراد وأجمعت على ادانة العدوان العراقى وطالبت بإنسحاب القوات العراقية من الكويت طبقاً لقرار مجلس الأمن، مع اتفاقها على العمل من أجل توسيع رقعة الحرب.

٦ ـ عملية الحشد والدفاع الاستراتيجى «درع الصحراء»

جاء إجتياح العراق للكويت مفاجأة للعالم بأسره.. وأكد هامشية نظريات الدفاع المشترك وانعدام فاعلية قوات درع الجزيرة وقوات الانتشار السريع، كما أثبتت عدم شرعية الأمن القومى العربى.

تلك المفاجأة أدت إلى إصابة مراكز اتخاذ القرار فى العالم بفترة من الارتباك أعقبت الغزو مباشرة حيث لم يكن الوقت مناسباً للقيام بتحركات عسكرية مؤثرة، حيث كانت الأهداف العراقية لم تتحدد بعد، وكانت المعلومات المتداولة ضئيلة للغاية، كما كان انعدام الأمن مخيفاً وخاصة للمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى.

ومن هنا فقد انحصرت الجهود العربية والدولية فى العمل السياسى والدبلوماسى لوقف تدهور الموقف، وأصدر مجلس الأمن بعد خمس ساعات فقط من بدء الغزو قراره الأول رقم «٦٦٠» بادانة العدوان العراقى والمطالبة بالإنسحاب الفورى غير المشروط.

وفى مساء ٦ اغسطس ١٩٩٠، وعلى ضوء تزايد الحشد العسكرى العراقى على الحدود الكويتية ـ السعودية والذى وصل خلال اسبوع من الغزو إلى نحو ١٢٠ ألف جندى وحوالى ٧٥٠ دبابة، مما أعطى احتمال قيام العراق بتطوير الهجوم للاستيلاء على حقول البترول فى المملكة العربية السعودية وقطر والامارات. وفى مواجهة ذلك التهديد طلبت المملكة العربية السعودية الدعم العسكرى من الولايات المتحدة ضمن قوات متعددة الجنسيات من الدول العربية والاسلامية.

وفى ٧ اغسطس ١٩٩٠ دفعت الولايات المتحدة ٥٠ طائرة من طراز «أف ـ ١٦» فالكون، ٥٠ طائرة مقاتلة قاذفة من طراز «أف ـ ١٥» ايجيل إلى قاعدة الظهران فى منطقة الاحساء شرقى السعودية، وفى ٨ اغسطس ١٩٩٠ دفعت ٢٥٠٠ جندى من قواتها

المتمركزة فى المانيا منهم ١٥٠٠ جندى من قوات «دلتا فورس» للعمليات الخاصة، ومع تطور أحداث الأزمة ومع اصدار مجلس الأمن لقراراته المتعددة، وفى ظل وعى العالم بأبعاد الموقف، كان التفاعل الدولى لوقف أى هجوم عراقى يستهدف حقول البترول السعودى، واستعداد دول العالم لتقديم الدعم العسكرى للمملكة العربية السعودية.

وأخذت القوات الامريكية والقوات متعددة الجنسيات تتدفق إلى الصحراء السعودية من خلال أكبر جسر جوى وبحرى منذ الحرب العالمية الثانية، لبناء أكبر حشد استراتيجى فيما أطلق عليه عملية «درع الصحراء»، والتى بدأت فى ٧ اغسطس ١٩٩٠ واستكملت على مدى خمسة شهور كاملة انتهت فى ١٦ يناير ١٩٩١، حيث بلغ حجم القوات المشتركة حتى ذلك التاريخ ٥٨٥ ألف جندى، ٣٩٥٠ دبابة، ٢٩٥٠ قطعة مدفعية، ٩٠٠ طائرة مختلفة الأنواع، ٧ مجموعات عمليات حاملة للطائرات، عشرات السفن، ومئات الآلاف من أطنان الاحتياجات الادارية والفنية تحوى قنابل وذخائر، ومياه، ووقود، ومهمات وتعيينات ومهمات كيماوية.

وبعد اجراءات الفتح الاستراتيجى والتعبوى ومراجعة الخطط وتنظيم التعاون بين القوات لتنفيذ هذه الخطط وتحدد نظام واسلوب القيادة والسيطرة، وبعد تدريب القوات على المهام، وبالتحديد يوم ١٧ يناير ١٩٩١ بدأت العمليات الهجومية لقوات الائتلاف الدولى التى عرفت باسم «عاصفة الصحراء» ضد القوات العراقية المدافعة فى الكويت.

• **حشد القوات العراقية وفكرة عملياتها**

فى مساء ٢ اغسطس ١٩٩٠، أول أيام الغزو العراقى للكويت، أصدرت القيادة العامة للقوات العراقية أمراً باستدعاء القوات الاحتياطية، وأعلن فى بغداد عن تعبئة ١٤ فرقة مشاة، ٣ فرق مدرعة، وتشكيل ١١ فرقة جديدة[١].

وفى نهاية اغسطس ١٩٩٠ بلغ حجم القوات العراقية البرية[٢] ٤٨ فرقة كاملة، تعدادها ٧٠٠ ألف جندى، ٨ لواءات دفاع جوى بكل منها ٣ آلاف جندى باجمالى ٢٤ ألف جندى الحقت على الفرق المدرعة والمشاة، إضافة إلى ٣٥٠ ألف جندى من قوات المقاومة الشعبية.

(١) جلال عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، ص ٣٧، ٧٣، ٧٤

(٢) شكل رقم (٢) توزيع القوات العراقية والفيالق التابعة لها

وفى الأول من سبتمبر ١٩٩٠ بدأت القيادة العراقية فى توزيع هذه القوات بالكامل على المناطق العسكرية العراقية المختلفة، وخصت المنطقة الجنوبية منها حوالى ٢٤ فرقة، أى ٥٠٪ من حجم التشكيلات العراقية، وذلك لاحكام السيطرة على الكويت واحتمالات قيامها بتطوير الهجوم جنوباً.

وقد أعلنت وزارة الدفاع الامريكية فى ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ أن حجم القوات العراقية التى تم حشدها على طول الحدود الكويتية ـ السعودية أو القريبة منها قد بلغ ٣٦٠ ألف جندى عراقى، ٢٨٠٠ دبابة، ١٨٠٠ عربة قتال، ١٥٤٠ قطعة مدفعية.

واستمر الحشد العراقى فى تزايد مستمر مع تثبيت مدافع ساحلية على طول السواحل الكويتية وجنوب جزيرة بوبيان، وفى رأس بيشه جنوب الفاو، إلى جانب تمركز أربع بطاريات صواريخ استراتيجية ذات رؤوس كيميائية أو متفجرة داخل الكويت وشمالها.

وفى أول نوفمبر ١٩٩٠ أعاد العراق تنظيم قواته فى المنطقة الجنوبية التى تشتمل على جنوب العراق والكويت، حيث وصل حجم القوات العراقية إلى ٢٤ فرقة منها ١١ فرقة مدرعة، ٧ فرقة مشاة ميكانيكى، ٦ فرقة مشاة باجمالى ٣٨١ ألف جندى عراقى، ٢٨٨٩ دبابة، ٢٩٢٧ عربة قتال، ٢٤٤٨ قطعة مدفعية، ٢٥٩٢ صاروخاً مضاداً للدبابات.

وقد اتخذت أوضاعها طبقاً لفكرة عملياتها كالآتى:

* ٦ فرقة مشاة كانت تقوم بتأمين الساحل الكويتى بالكامل وبعمق ١٠ ـ ١٥ كيلو متر بالتعاون مع المدفعية الساحلية، وزوارق الطوربيد والصواريخ البحرية، مع تلغيم مداخل الموانى الكويتية بألغام بحرية ثابتة تحت السطح، وقد امتدت مهمة التأمين للفرق المشاة حتى شط العرب فى مواجهة الحدود الإيرانية من الفاو حتى الخصيب مع استمرار تأمين مدينة الكويت بفرقة مشاة كاملة.

* ٧ فرقة مشاة ميكانيكى كانت تقوم باحتلال خط دفاعى كان قد تم تجهيزه جنوب الكويت والمنطقة المحايدة فى أقصى الغرب مع الحدود السعودية، وبعمق ١٥ كيلو متراً.

* ٦ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات، وتمركزت بمعدل فرقة مدرعة خلف كل فرقتين من المشاة أو المشاة الميكانيكى على الحدود الجنوبية الكويتية وداخلها، وفى شبه جزيرة الفاو وعلى بعد ٣٠ كيلو متر فى العمق للقيام بالضربات والهجمات المضادة.

* ٥ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات فى منطقة شمال وغرب الكويت والمنطقة الواقعة شمال مطارى الرميلة وجليبة، لدعم الدفاعات الأمامية والتدخل لمنع عزل مدينة الكويت.

وتكون القوات العراقية على استعداد للتحول للهجوم الشامل بهدف إحداث أكبر خسائر ممكنة فى القوات المواجهة لها، والاستيلاء على حقول البترول فى المملكة العربية السعودية وقطر والامارات المتحدة، طبقا لفكرة العمليات الآتية:(١)

* توجيه ضربة صاروخية كيمائية مفاجئة على التجميع الرئيسى للقوات المشتركة فى مواجهتها وفى العمق وعلى حقول البترول، تنفذ قبل آخر ضوء بساعتين، تتبعها بساعة واحدة ضربة جوية شاملة بقاذفات القنابل على نفس الأهداف.

* وبقوة ٨ فرقة «٤ فرقة مشاة ميكانيكى، ٤ فرقة مدرعة» يتم توجيه ضربة رئيسية مع الاختراق السريع ليلاً، وبالتعاون مع ٤ فرقة مدرعة يتم توجيه ضربة أخرى والالتفاف شمال المنطقة المحايدة - وادى الباطن، لتطويق القوات المشتركة فى مواجهتها، والوصول إلى الظهران والاحساء عبر خمسة محاور، وبنجاحها فى مهمتها تتابع هجومها جنوباً فى اتجاه دولة قطر والامارات.

* وفى اليوم التالى للعمليات، يتم ابرار ٢ لواء مظلات جواً بطائرات الهليكوبتر فى المناطق الشرقية فى السعودية وفى قطر طبقاً للموقف، وفى نفس الوقت تبدأ مجموعات التخريب التى يتم دفعها مسبقاً فى اجراء عمليات تدميرية لحقول البترول البرية والبحرية فى الخليج بشكل عام.

* وبتمام دفع القوات المهاجمة يتم دفع الفليق الأول من المنطقة المركزية العراقية «بغداد» ليحل محلها ويستمر فى تأمين المنطقة الجنوبية خاصة منطقة البصرة والرميلة وجليبة، مع اعادة توزيع ٣ فرق مشاة لتأمين الحدود الجنوبية للكويت باتخاذ أوضاعاً دفاعية على مواجهة واسعة وبالتعاون مع ٦ فرقة مشاة السابق تواجدها يستكمل الدفاع عن الساحل الشرقى للكويت.

* ولمعاونة أعمال قتال الفرق المهاجمة، تقوم القوات البحرية العراقية ببث الألغام البحرية بطريقة مبعثرة فى الخليج العربى، كما تبدأ الوحدات الخاصة «المغاوير» بالقيام بغارات ليلية على القوات المشتركة فى المواجهة وفى العمق.

---

(١) جلال عبد الفتاح/ العمليات العسكرية لغزو الكويت/ مرجع سبق ذكره/ ص ٧٤، ٧٥.

القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعـوة القـوات الاسـلامية والصديقـة

* اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين قراره التاريخى بدعوة القوات الاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية فى الدفاع عن أراضيها بعد دراسة متأنية لابعاد الموقف سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وقد بنى خادم الحرمين الشريفين قراره بناء على عدة اعتبارات رئيسية كانت الدافع لذلك القرار: أولها، التفوق العسكرى الحاسم الذى تتمتع به القوات العراقية على القوات السعودية بل وقوات دول الخليج كلها. وثانيها، الحشد الكبير المتزايد يوماً بعد يوم على الحدود الكويتية/العراقية. وثالثها، عدم الثقة فى نوايا صدام حسين والمفاجأة والسرعة التى أتم بها غزوه للكويت والسيطرة عليها فى إطار ما ظهر من أنه كان تخطيطاً شاملاً ومدروساً أحاطه الرئيس العراقى بالكثير من الخداع والدهاء. ورابعها، التردد والانقسام العربى بين مؤيد ومعارض ومحايد للغزو العراقى للكويت وعدم الحسم فى مواجهته، وبالتالى صعوبة اتخاذ قرار باستخدام قوات مسلحة عربية شاملة تتوازن مع الحجم والقوة المسلحة العراقية. وخامسها، انه حتى فى حالة امكانية حشد قوات عربية واسلامية فى مواجهة العراق فانها تفتقر إلى وسائل النقل الاستراتيجية بحراً وجواً التى تمكنها من استكمال بناء ذلك الحشد فى الوقت المناسب. وسادسها، التعنت الذى أبداه النظام العراقى وعدم استجابته لأى مبادرة عربية أو اسلامية يمكن من خلالها التوصل إلى حل سلمى للأزمة فى إطار عربى أو اسلامى.

* اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية قراره بدعوة القوات الاسلامية والصديقة والشقيقة، بعد أن أكدت مصادر المعلومات من خلال الصور الجوية التى التقطتها الأقمار الصناعية، أكدت النوايا العدوانية للرئيس صدام حسين من خلال حشده لحجم من القوة وصل إلى ٢٤ فرقة متنوعة باجمالى ٣٨١ ألف جندى، ٢٨٨٩ دبابة.. وبعد أن أعطى الفرصة الكاملة للزعماء والقادة العرب من خلال الجامعة العربية لاتخاذ حل عربى لانهاء الأزمة سواء سلمى أو عسكرى.

• الولايات المتحدة وقرار دعوة القوات الصديقة

اثر الغزو العراقى للكويت اجتمع مجلس الأمن القومى الامريكى بكامله فى الساعة الثامنة من صباح ٢ اغسطس ١٩٩٠ بتوقيت واشنطن برئاسة الرئيس الامريكى جورج

بوش لتقييم نتائج الغزو العراقى للكويت واحتمالاته مستقبلاً، وقد عرض مدير المخابرات المركزية[1] تقريراً يفيد بأن الكويت تم احتلالها بـ ١٠٠,٠٠٠ من القوات العراقية، وأن ذلك الحجم من القوات يمكنه بسهولة أن يواصل استمرار هجومه لتحطيم دفاعات المملكة العربية السعودية وتدمير قواتها المسلحة التى لاتتجاوز ٧٠,٠٠٠ من القوات، مما يؤكد خطورة الموقف فى منطقة الخليج وبصفة خاصة فى المملكة العربية السعودية، وتم وضع اقتراحين أمام الرئيس بوش للتدخل فى الخليج وإيقاف طموحات الرئيس العراقى ومنعه من مواصلة هجومه جنوباً: أولهما، توجيه ضربة انتقامية واحدة بواسطة حاملات الطائرات الامريكية من قواعدها بمنطقة الشرق الأوسط، تتركز أهدافها ضد التجميع الرئيسى للقوات المسلحة العراقية فى كل من العراق والكويت والأهداف الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية فى العراق يدخل ضمنها أنابيب البترول الممتدة إلى تركيا ـ السعودية وسفن البترول العراقى فى البحر إلى جانب مؤسسات العراق النووية والكيمائية.

وقد ألغى ذلك الاقتراح باعتباره قد يكون تحريضاً قد يدعو صدام حسين لشن هجوم على الدولتين، كما أن ضرب المنشئات النووية والكيمائية قد يشكل تصعيداً خطيراً للموقف. وثانيهما، تنفيذ الخطة «٩٠ ـ ١٠٠٢» للدفاع عن المملكة العربية السعودية والتى تحتاج إلى حشد من القوة المسلحة قد يصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ مقاتل مما قد يستغرق شهوراً.

وقد وجد هذا الاقتراح قبولاً من الحاضرين إلا أنه اقترح أن تطور تلك الخطة بحيث لاتقتصر فقط على الدفاع، بل امكانية تحولها إلى عملية هجومية لطرد القوات العراقية من الكويت اذا تطلب الموقف ذلك.

وفى ٣ اغسطس ١٩٩٠، اجتماع مجلس الأمن القومى الامريكى للمرة الثانية فى البيت الأبيض برئاسة الرئيس الامريكى جورج بوش، وقد تم فيه تقييم لحجم القوة العراقية والتى تزايدت بشكل لايبعث على التفاؤل، وأن حجمها وأوضاعها داخل الكويت يشير إلى كثير من الخيارات ضمنها القيام بتطوير الهجوم ومواصلة الاندفاع جنوباً والوصول للعاصمة السعودية فى الرياض والتى تبعد مسافة ٢٧٥ ميلاً منها خلال ثلاثة أيام.

وقد قدم «سكوكروفت» مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى طريقين متوازيين يمكن للولايات المتحدة السير فيهما: أولهما، ان الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لاستخدام القوة العسكرية لإيقاف هجوم صدام حسين المنتظر فى اتجاه المملكة العربية

(١) بوب ورد ورد، أسرار صناعة القرار الامريكى لحرب الخليج، ص ١٨١، ١٨٢

السعودية، وأن تعلن ذلك الاستعداد على العالم أجمع. وثانيهما، هو السعى لاسقاط صدام حسين سراً من خلال وكالة المخابرات المركزية الامريكية ولايجب أن يكشف ذلك للعالم.

وكان تعليق الرئيس بوش على ذلك الطريق: «أن العمل السرى سوف يكون صعباً إن لم يكن مستحيلاً بالنظر إلى أن صدام حسين يدير دولة بوليسية وقد استخدم أساليب وحشية لقمع أى منشق أو معارض».

ولكنه لم يمانع فى أن تبدأ وكالة المخابرات المركزية فى التخطيط لعملية سرية لزعزعة نظام الحكم أملاً فى ازاحة صدام حسين عن السلطة، إلى جانب أن يريد مجهوداً من كل الجهات لخنق الاقتصاد العراقى، ومساندة جماعات المقاومة المناهضة لصدام داخل وخارج العراق.

وطلب الرئيس بوش من كل من «تشيني والجنرال باول رئيس الأركان وشوارسكوف» (قائد قوات المنطقة المركزية والتى شكلت كقوة تدخل سريع للدفاع عن منطقة الخليج تنفيذاً «لمبدأ كارتر» والذى أعلنه فى يناير ١٩٨٠ فى إطار نظرية أمن امريكية صريحة بالنسبة لمنطقة الخليج فى مواجهة التهديد الإيرانى فى ذلك الوقت) طلب بوش منهما الاجتماع به فى كامب دافيد فى اليوم التالى ٤ اغسطس ١٩٩٠ لبحث الخيارات العسكرية.

وبعد ظهر يوم ٣ اغسطس ١٩٩٠ تم لقاء بين الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية فى واشنطن مع وزير الدفاع الامريكى تشيني والجنرال باول رئيس الأركان، حيث أطلعاه على الصور الجوية التى التقطت بواسطة الأقمار الصناعية، والتى أوضحت حجم الحشد العراقى وأوضاعه الهجومية على الحدود السعودية ـ الكويتية.

وقد قام الجنرال باول بعرض ملخص لخطة العمليات (٩٠ ـ ١٠٠٢) قائلاً: «انها قوة ضخمة جداً يصل تعدادها بين مائة إلى مائتى ألف مقاتل»، وقد اتصل الأمير بندر بالملك فهد خادم الحرمين الشريفين لابلاغه بحقيقة التهديد العراقى.. قال بندر: «ان صور القمر الصناعى قد أكدت أن السعودية تتعرض لمتاعب خطيرة وأن التهديد حقيقى».

حيث سأله الملك فهد: «هل رأيت بعينيك هذه الصور؟؟»، فرد بالايجاب. الأمر الذى أدى إلى موافقة خادم الحرمين الشريفين على لقاء وفد امريكى لبحث الموقف على أن يحضروا إلى المملكة ومعهم الصور الجوية.

وفى مساء يوم ٦ اغسطس ١٩٩٠ كان لقاء الملك فهد عاهل السعودية ومعه ستة من

أعضاء الحكومة السعودية وأفراد الأسرة الحاكمة منهم وزير الخارجية ونائب وزير الدفاع السعودى، مع وفد امريكى برئاسة وزير الدفاع تشينى ومعه الجنرال شوارسكوف وبوب كايتس من مجلس الأمن القومى ونيل ولفوتيس وكيل الوزارة للشئون السياسية وبيتر ولیامز وتشارلس فريمان سفير الولايات المتحدة فى المملكة السعودية ومسئول الخدمات الأجنبية الذى يتحدث العربية، وخبير المخابرات الامريكية فى المركز القومى للتفسير الفوتوغرافى ومعه أحدث الصور التى التقطتها الأقمار الصناعية وأكثرها سرية.

وقد عرض وزير الدفاع الامريكى على الملك فهد خطة ذات شقين: الأول، التعاون لحماية المملكة العربية السعودية من غزو عراقى محتمل. والثانى، تحجيم العراق بزيادة فعالية الحصار الاقتصادى والذى قد يدفع الرئيس العراقى للاسراع بغزو السعودية.

وقد نقل وزير الدفاع الامريكى أربعة ضمانات عن لسان الرئيس الامريكى جورج بوش: أولها، ان الولايات المتحدة مستعدة للالتزام بقوة ملائمة لاداء مهمة الدفاع عن المملكة العربية السعودية سواء لردع الرئيس العراقى صدام حسين أو العمل على هزيمته اذا فشل الردع.

وثانيها، أهمية تواجد قوة امريكية فى المنطقة حيث من غير الممكن الانتظار حتى تعبر القوات العراقية للحدود السعودية وأن القوات الامريكية ستعود فور انتهاء الخطر العراقى.

وثالثها، أن التعاون مع المملكة العربية السعودية سوف يجعل القوة المسلحة السعودية أقدر على الدفاع عن المملكة بعد رحيل القوة الامريكية والتى ستكون قادرة على العودة السريعة عند الحاجة إليها مرة أخرى.

ورابعها، أن الانتظار أكثر من ذلك سوف يصبح خطراً داهماً، وأن الرئيس الامريكى يتطلع إلى سرعة الموافقة على طلب القوات الامريكية، والتى يسعى الرئيس الامريكى بالتعاون مع المملكة السعودية لأن تصبح هذه القوات قوات دولية، تضم إلى جوارها قوات من دول المنطقة العربية.

وبعد دراسة وتحليل دقيق للموقف وعرض للصور الجوية وخطة الحشد الامريكى، كان القرار التاريخى للملك فهد خادم الحرمين الشريفين لتبدأ عملية «درع الصحراء» بعد أن ربط الملك فهد ذلك القرار بعدة شروط أهمها:

* التأكيد على القيام بعملية ردع «أى التخويف فقط لإجبار الرئيس العراقى على سحب قواته المسلحة من الكويت دون قتال».

* ان يتم التحـول للهجوم اذا تطلب الموقف ذلك بعد فشل الردع وكل محـاولات الحلول السلمية.

* أن تقتصر مهمة القوة المسلحة الصديقة على تحرير الكويت فقط دون غزو العراق.

* أن تشترك قوات عربية واسلامية إلى جانب القوات الصديقة وتكون فى صدارة القوات المسلحة التى تحرر مدينة الكويت.

* أن تنسحب القوات الصديقة من الأراضى السعودية بعد انتهاء مهمتـها المكلفة بها مباشرة وهى تحرير الكويت وعودة الشرعية لها.

* أن تلتزم القوات الصديقة بالشرعية الدولية والعربية والاسلامية فيما ستنفذه من عمليات قتالية.

وعلى ضوء ذلك فقد تحددت مهمة القوة الامـريكية لتكون «الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد الهجوم العراقى مع الاستعداد لعمليات أخرى اذا تطلب الموقف»، وكان الأمر الفورى لها هو تنفيذ خطة العمليات (٩٠ ـ ١٠٠٢).

ومن المتابعة للظروف التى صدر فيها القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة، والتغييرات المتلاحقة والحاسمة التى أحدثها النظام العراقى من تغيير لمعالم وشخصية الدولة الكويتية والتزايد المستمر فى حشد وبناء قواته المسلحـة على الحدود السعودية وتزايد التـهديد والأخطار التى تتعرض لها المملكة السعودية طبقاً لما أكدته الصور الجوية، مع عدم وجود أى بوادر لاستجابة الرئيس العراقى صدام حسين لقرارات المجتمع الدولى الصادرة عن مجلس الأمن أو قبوله للوساطة العربية أو الاسلامية مع وضوح العجز العربى عن امكانية توفير تجميع قتالى عربى واسلامى يتوازن مع القوة المسلحة العراقية يكون قادراً إما على ردعها وفرض انسحابها أو التحول للهجوم اذا تطلب الموقف لهزيمتها. كل تلك الظروف لم تدفع الملك فهد خادم الحرمين الشريفين على التعجيل باتخاذ قراره بدعوة القوات الصديقة للمشاركة فى الدفاع عن المملكة العربية السعودية، بل كان ذلك القرار بعد فترة كافية من الدراسة والبحث والتحليل، الأمر الذى أدى إلى صدوره مساء يوم ٦ اغسطس ١٩٩٠ بعد خمسة أيام كاملة من غزو القوات العراقية للكويت، إلى جانب احاطته بالعديد من الضمانات التى تجعل من تواجد القوات الصديقة على الأراضى السعودية وجوداً مؤقتاً ينتهى بانتهاء المهمة الذى تم حشده من أجلها وهى «تحرير الكويت»، مما جعله وبحق قراراً تاريخياً.

حشد القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة «العملية درع الصحراء»

حرصت الولايات المتحدة الامريكية فى تحركها لمواجهة الأزمة أن يتم تحت مظلة دولية، وأن يشترك معها وبطريقة عملية وفعالة أكبر عدد ممكن من دول العالم، ومن خلال شرعية قرارات مجلس الأمن بدأت الولايات المتحدة الامريكية فى إرسال قواتها إلى المنطقة تحت مظلة الأمم المتحدة باسم القوات المتعددة الجنسيات أو قوات الائتلاف الدولى، وبدأت عملية النقل الاستراتيجى للقوات وتنظيم الدفاع عن المملكة العربية السعودية والتى أطلق عليها عملية «درع الصحراء»، وقد حددت الولايات المتحدة أهداف عملية «درع الصحراء» فى الآتى:

* حماية المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج من احتمالات العدوان العراقى وتأمين حقول النفط فيها ضد مختلف صور العدائيات.
* ردع العراق وإجباره على الإنسحاب من الكويت.
* عودة السلطة الشرعية إلى الكويت.
* حماية المصالح والرعايا الامريكيين والأجانب فى المنطقة.
* الإسهام فى إعادة التوازن الاستراتيجى العسكرى فى منطقة الخليج بما يضمن الاستقرار السياسى والعسكرى مستقبلاً.

وقد حرصت على تشجيع المملكة العربية السعودية ودولة الامارات فى طلب الدعم من دول صديقة، كما طالبت حلفائها فى الاشتراك بالدعم العسكرى أو المادى حتى بلغ اجمالى الدول المشتركة فى عملية «درع الصحراء» ٣٠ دولة.

وفى اجتماع طارىء للقمة العربية فى القاهرة فى ١٠ اغسطس ١٩٩٠ صدر قرارها والذى تضمن إرسال قوات عربية واسلامية إلى السعودية والامارات وأكد حق المملكة العربية السعودية فى دعوة دول صديقة للمشاركة فى تعزيز الدفاعات السعودية.

وفى ٧ اغسطس دفعت الولايات المتحدة ١٠٠ طائرة مقاتلة من طراز «أف ـ ١٦» فالكون، ٥٠ طائرة مقاتلة قاذفة من طراز «اف ـ ١٥» ايجيل إلى قاعدة الظهران فى منطقة الاحساء شرق السعودية.

وفى ٨ اغسطس دفعت ٣٥٠٠ جندى من قواتها المتمركزة فى ألمانيا منهم ١٥٠٠ جندى من قوات «دلتا فورس» للعمليات الخاصة.

واعتباراً من منتصف اغسطس بدأت اجراءات النقل الفعلية لعملية «درع الصحراء» وبدأت الولايات المتحدة بنقل جميع القوات التابعة للقيادة المركزية الامريكية وهى التى يطلق عليها قوات الانتشار السريع تابعتها الفرق المشاة الميكانيكى والمدرعة ومشاة الاسطول.

ومن خلال جسر جوى اشتمل على ٣٥ طائرة نقل عسكرى، ٣ سفن حربية يومياً، استمر تدفق القوات خلال شهر اغسطس والأشهر التالية له، وشهدت المنطقة تحركات لانظير لها فى التاريخ «براً وبحراً وجواً» مشتملة على قوات برية، وجوية، وبحرية، وحاملات طائرات والحشود الادارية والفنية الهائلة اللازمة لهذه القوات.

وقد اعتمد نقل القوات على الطائرات العسكرية العملاقة من طراز «سى - ٥» جالاكسى، «سى - ١٤١» ستار ليفتر والطائرات المدنية وسفن الشحن العسكرية والسفن العملاقة، وعلى مدى خمسة شهور استمر الحشد العسكرى لقوات الائتلاف الدولى فى عملية «درع الصحراء» حتى بلغ حجم القوات المشتركة ٥٨٥ ألف جندى، ٣٩٥٠ دبابة، ٢٩٥٠ قطعة مدفعية، ٢٩٠٠ طائرة قتال مختلفة الأنواع، ٧ مجموعات عمليات حاملة للطائرات، ٢١٩ سفينة قتال، مئات الآلاف من أطنان الاحتياجات الادارية والفنية تحوى قنابل وذخائر، ومياه ووقود، ومهمات وتعيينات ومهمات كيماوية.

◻ حجم وامكانيات القوات الصديقة فى العملية «درع الصحراء»

• الولايات المتحدة الامريكية

بلغ اجمالى حشد القوات الامريكية ٣٢٠ ألف مقاتل منهم ٧٥ ألف فى مشاة الاسطول:

* قوات برية: ١١ فرقة أنواع منها ٢ فرقة مشاة اسطول، ٣ فرقة فرسان مدرع، ٢ فرقة مشاة ميكانيكى، ٢ فرقة مدرعة، ٢ فرقة اقتحام جوى.

بامكانيات: ٢٢٠٠ دبابة، ٤٣٠٠ عربة مدرعة، ٨١٠ قطعة مدفعية، ٣٤٠٠ مقذوف موجه مضاد للدبابات.

* قوات جوية: ١٨٠٠ طائرة، منها ١٢٠٠ (طائرة قتال ومقاتلات، مقاتلات قاذفة، قاذفات استراتيجية)، ٣٨٨ طائرة نقل أنواع، ٢٠٧ طائرة هليكوبتر أنواع، ٥ طائرة ايواكس.

الملحق (ر) يوضح القوات الجوية والبرية الدولية المشاركة فى العملية «درع الصحراء»

* القوات البحرية: ١١٤ سفينة منها ٨٠ سفينة قتال، ٣٤ سفينة معاونة.

• بريطانيـــا

بلغ اجمالى حشد القوات البريطانية ٣٥ ألف مقاتل:

* قوات برية: الفرقة الأولى المدرعة، لواء مشاة اسطول، مجموعة مظلات.

بامكانيات: ٢٧٠ دبابة، ٤٤٠ عربة مدرعة، ٧٢ قطعة مدفعية، ١٥٠ مقذوف موجه مضاد للدبابات.

* قوات جوية: ١٦٠ طائرة، منها ٨٩ طائرة قتال، ٢١ طائرة نقل، ٥٠ طائرة هليكوبتر

* قوات بحرية: ١٥ سفينة، منها ١٣ سفينة قتال، ٢ سفينة معاونة

• فرنســـــا

بلغ اجمالى حشد القوات الفرنسية ١٢ ألف مقاتل:

* قوات برية: الفرقة السادسة المدرعة الخفيفة، مجموعة مظلات

بامكانيات: ١٢٨ دبابة، ٢٥٠٠ عربة مدرعة، ٦٠ قطعة مدفعية، ١٠٤ مقذوف موجه مضاد للدبابات.

* قوات جوية: ٤٨ طائرة، منها ٤٣ طائرة قتال، ٥ طائرة نقل

* قوات بحرية: ١٤ سفينة، منها ١٢ سفينة قتال، ٢ سفينة معاونة

• باقى القوات الصديقة

* ايطاليا: ١٨ طائرة قتال أنواع، ١٠ سفينة متابعة

* كندا: ١٨ طائرة قتال أنواع، ٣ سفينة قتالية، ١٧٠٠ مقاتل

* باقى الدول الصديقة (١١ دولة) شاركت باجمالى سبعة آلاف مقاتل وعدد ٢٤ سفينة قتال (٢ من الارجنتين، ١ من النرويج، ٣ من اليونان، ٥ من هولندا، ٣ من اسبانيا، ٤ من بلجيكا، ٣ من استراليا، ٣ من الدنمارك).

* ألمانيا: رغم القيود الدستورية بها إلا أنها أرسلت ٩ سفن حربية (٣ فرقاطة، ٢ كاسحة ألغام) إلى شرق البحر المتوسط، كما أرسلت ١٢٠ دبابة قتال، ٤٠ طائرة مقاتلة قاذفة ومئات العربات حاملة الجنود المدرعة كمساعدات عسكرية لتركيا ضمن إطار حلف

الاطلنطى.. هذا إضافة إلى المساهمة باعداد من سفن الشحن التجارية لنقل المعدات الامريكية إلى الخليج.

* تشيكوسلوفاكيا: كانت تشيكوسلوفاكيا أول دولة من دول اوروبا الشرقية ترسل قوات إلى الخليج، فقد وافق برلمانها فى ٢٣ اكتوبر ١٩٩٠ على إرسال ٢٠٠ خبير عسكرى فى الحرب الكيمائية للمشاركة فى القوات المتعددة الجنسيات، وتبعتها بولندا بإرسال مستشفى عسكرى إلى الخليج.

☐ حجم وامكانيات القوات العربية

• المملكة العربية السعودية

بلغ اجمالى حشد القوات السعودية ٧٩ ألف مقاتل:

* قوات برية: ٤ لواء مشاة، ميكانيكى أرقام ٢، ٨، ١٠، ٢٠، ٤ لواء مدرع

بامكانيات: ٢١٣ دبابة، ١٦٦ قطعة مدفعية، ٤٩١ مقذوف موجه مضاد للدبابات

* قوات جوية: ٤٣٨ طائرة، منها ٢٤٩ طائرة قتال، ١٨٩ طائرة نقل

* قوات بحرية: ٤٣ سفينة، منها ٢٣ سفينة قتال، ٢٠ سفينة معاونة

• جمهورية مصر العربية

بلغ اجمالى حشد القوات المصرية ٣٥ ألف مقاتل:

* قوات برية: فرقة مشاة ميكانيكى، فرقة مدرعة، لواء صاعقة

بامكانيات: ٣٥٨ دبابة، ٢١٥ قطعة مدفعية، ٢٥٢ مقذوف موجه مضاد للدبابات

• الجمورية العربية السورية

بلغ اجمالى حشد القوات السورية ١٥ ألف مقاتل تضم فرقة مدرعة، ولواء مغاوير بامكانيات: ٢٣٧ دبابة، ١٢٦ قطعة مدفعية، ٢٢٦ مقذوف مضاد للدبابات

• الكويـــــت

بلغ اجمالى حشد القوات الكويتية أربعة آلاف مقاتل

* قوات برية: لواء مشاة ميكانيكى، لواء مدرع

بامكانيات: ٧٦ دبابة، ٦ قطعة مدفعية، ١٨ مقذوف موجه مضاد للدبابات

* قوات جوية: ٦٦ طائرة، منها ٤٠ طائرة قتال، ٢٦ طائرة نقل

• باقى القوات العربية

* المغرب: شاركت المغرب باجمالى ١٥٠٠ مقاتل

* باقى دول الخليج: ٤ دول (الامارات، عمان، البحرين، قطر) شاركت باجمالى ٤٠٠٠ مقاتل ضمنها كتيبة ميكانيكى، ٥٠ طائرة من قطر، ٤٠ طائرة من البحرين، ١٢٣ طائرة من عمان، ١٨٧ طائرة من الامارات.

□ حجم وامكانيات الدول الاسلامية والافريقية

بلغ اجمالى حشد قوات الدول الاسلامية ٨٢٠٠ مقاتل كالآتى:

* باكستان: ٥٠٠٠ مقاتل
* بنجلاديش: ٢٠٠٠ مقاتل
* السنغال: ٥٠٠ مقاتل
* نيجيريا: ٧٠٠ مقاتل

كما عرضت كل من ماليزيا واندونيسيا والنيجر الاشتراك بقوات لها إلا أن الحاجة لم تستدع ذلك.

هذا إلى جانب قيام جمهورية مصر العربية، المغرب بدعم دفاعات دولة الامارات العربية، حيث دفعت مصر بقوة كتيبة مظلات باجمالى ٧٦٥ مقاتل، ٣٦ مركبة قتال، ودفعت المغرب بقوة كتيبة مشاة باجمالى ٥٠٠ مقاتل.

٧ ـ العملية الهجومية الاستراتيچية «عاصفة الصحراء»

ان العملية الهجومية الاستراتيجية «عاصفة الصحراء» والتى بدأت ليلة ١٨/١٧ يناير ١٩٩١ وعلى وجه التحديد فى الساعة ٠٢٥٠ «الثانية وخمسون دقيقة» من تلك الليلة لتحرير دولة الكويت ستظل ولمدة طويلة موضع بحث ودراسة جميع المفكرين العسكريين ودارسى الاستراتيجية العسكرية، حيث قدمت العمليات العسكرية التى دارت على مسرح العمليات الكويتى[١] نموذجاً عملياً لاستخدام القوة المسلحة فى ظل تطور تكنولوجى هائل للأسلحة التقليدية مع التهديد باستخدام الأسلحة فوق التقليدية كأداة للردع. الأمر الذى قد يجعل العديد من النظريات والاستراتيجيات العسكرية قد تتأثر بها إيجاباً وسلباً، وسيتم تناوله وعرض تلك العملية الهجومية «عاصفة الصحراء» من خلال..

دراسة التخطيط الاستراتيجى العسكرى التى تبناه كلا طرفى الصراع، ثم اسلوب ادارة تلك العملية الهجومية مع التركيز على الدور العسكرى والتسهيلات التى قدمتها المملكة العربية السعودية لإنجاح ادارة عمليات قوات الائتلاف الدولى سواء القوات العربية أو الاسلامية والقوات الصديقة.

- **التخطيط الاستراتيجى العسكرى العراقى**

لقد صاغت القيادة السياسية العراقية هدفها القومى ليحقق.. «تعظيم المكانة الاقليمية والعالمية للعراق وتصحيح التفاوت الذى كانت تشعر به القيادة العراقية بين محدودية النفوذ والتأثير السياسى العراقى من جهة وبين تعاظم مقومات القوة العسكرية لديها من جهة أخرى».

وفى إطار ذلك الهدف رسمت القيادة السياسية استراتيجيتها الشاملة لحشد طاقات وقدرات العراق سياسياً ودبلوماسياً واجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً لتحقيق ذلك الهدف، ومن هنا فقد صاغت هدفها السياسى العسكرى الذى رسمت سياستها العسكرية لتحقيقه فى إطار هدفها القومى واستراتيجيتها الشاملة ليكون..

«تكريس احتلالها لدولة الكويت والاحتفاظ بها تحت سيطرتها واعتبارها جزءاً من العراق»، حيث وضعت القيادة السياسية العراقية أن صياغة ذلك الهدف السياسى العسكرى

(١) يطلق اسم مسرح العمليات الكويتى على المنطقة التى اديرت عليها العمليات العسكرية فى العملية الهجومية «عاصفة الصحراء» وهى تلك المنطقة التى يحدها شرقاً خط الطول ٤٩ وخط طول ٤٥ وشمالاً خط عرض ٣١ وجنوباً خط عرض ٢٨.

يمكن أن يحقق لها هدفين فرعيين: أولهما، يتمثل فى توسيع دائرة النفوذ السياسى العراقى بزيادة المجال الجغرافى ليتناسب مع الطموحات والمطامع العراقية. وثانيهما، ويتمثل فى التأكيد على تنامى القدرات العراقية العسكرية بما يجعلها قوة اقليمية رئيسية فى المنطقة العربية بالقدر الذى يمكنها من فرض سياستها على باقى دول المنطقة.

ولقد بنيت القيادة العراقية قناعتها بامكانية تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية على أساس تفوقها حيث قدرت القيادة العراقية موقفها سياسياً وعسكرياً على اعتبار أن هناك عدة مؤثرات يمكن أن تحد من ارادة وقدرة الائتلاف الدولى على اتخاذ قراره بشن الحرب، والتى يمكن تصورها من وجهة النظر العراقية فى..

ضعف النظام العربى القائم وتفككه وعجزه عن القيام بردود فعل إيجابية تجاه الاحتلال العراقى للكويت، كما أن التواجد العسكرى الأجنبى فى منطقة الخليج سوف يؤدى إلى انقسامات هائلة فى البنيان العربى، وانه قد يهدد استقرار بعض الأنظمة العربية وأن استخدام القوة المسلحة يحتاج إلى حسابات بالغة التعقيد مما قد يؤدى إلى منع نشوب الحرب ليصبح أنسب الخيارات أمام النظام العربى للمحافظة على بقاءه هو السعى لحلول سلمية للأزمة، وانه مهما كانت حدة وضراوة ردود الفعل الدولية تجاه الغزو العراقى للكويت، إلا أن المعسكر الدولى لايمكن أن يغامر فى النهاية بشن الحرب ضد القوات العراقية فى الكويت.

وعلى ضوء تلك الحقيقة فقد اعتقدت القيادة العراقية أن مثل هذه الحرب سوف تؤدى إلى اندلاع حريق هائل فى منطقة عائمة على بحيرة شاسعة من النفط مما يمكن أن يترتب عليه عواقب بالغة الخطورة على السياسات والاقتصاديات الغربية خاصة فى مجال تدفق النفط. ومن هنا فإن الائتلاف الغربى لن يستخدم القوة العسكرية من منطلق أن الصدام المسلح يمكن أن يترتب عليه مواجهة طويلة الأمد، مما قد تحدث انشقاقاً وخلافاً داخل المعسكر الدولى والذى بدأ نظاماً دولياً جديداً مازال فى طور التشكيل، ومن هنا..

فقد تأكدت حقيقة أن النموذج الفيتنامى قد فرض نفسه على فكر الرئيس العراقى صدام حسين وقيادته العسكرية، حيث انه رغم امتداد فترة الصراع لم تستطع الولايات المتحدة حسمه بالقوة المسلحة، وانتصرت الارادة الفيتنامية وقلبت كل التقديرات العسكرية التى كانت متوقعة فى ذلك الوقت، وباعتبار أن قرار شن الحرب فى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة يتأثر بشكل مباشر باتجاهات الرأى العام داخل هذه الدول الأمر

الذى يمكن أن يلعب دوراً نشطاً تجاه الحيلولة دون اقدام قوة الائتلاف الدولى على شن الحرب ضد العراق، وذلك نظراً لما يمكن أن يتعرض له من خسائر فى القوة البشرية والتى تمثل حساسية خاصة لدى الولايات المتحدة الامريكية.

ولقد واجه الفكر العسكرى العراقى مأزقاً حقيقياً عند البحث عن أفضل صيغة ممكنة لتحقيق الأهداف السياسية للقيادة العراقية، فقد كان عليه أن يواجه أكبر حشد عسكرى دولى بما يتضمنه من تفوق نوعى وتقنى هائل حال مقارنته بالامكانيات والقدرات العسكرية العراقية، وعلى ذلك فقد تم التخطيط الاستراتيجى للعراق لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية على مرحلتين:

• المرحلة الأولى:

ويمكن تصور هدفها «منع نشوب الصراع المسلح بتبنى استراتيچية الردع» والتى تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وما يمكن أن تحدثه من خسائر جسيمة فى الأفراد والمعدات والأسلحة بالقدر الذى يؤدى إلى تخوف قيادة قوة الائتلاف الدولى من اتخاذ قرار الحرب، وبالتالى تقييد استخدام القوة المسلحة وحصرها فى نطاق الأعمال الخاصة والمحدودة، والتركيز على الحلول السياسية التى قد تمكن القيادة السياسية العراقية من جنى أكبر مكاسب سياسية.

وقد حاول الفكر العسكرى العراقى توظيف استراتيجيته للردع فى إطار منع نشوب الحرب أو اطالة مدة الصراع لأطول فترة ممكنة وذلك من خلال..

* التهديد باستخدام الأسلحة الكيمائية والبيولوجية وما يستتبعه ذلك من احتمالات تزايد نسب الخسائر البشرية والتى قد لايتحملها معسكر الائتلاف الدولى نتيجة لحساسية الرأى العام الغربى والامريكى بصفة خاصة للخسائر البشرية.

* تكثيف أعمال الحشد العسكرى بتنفيذ أعمال فتح استراتيجى واسع النطاق فى اتجاه مسرح العمليات الكويتى وجنوب العراق بهدف زيادة العبء الاقتصادى على جبهة الائتلاف عند حشدها واطالة مدة الفتح الاستراتيجى لها أطول فترة ممكنة بما يؤدى إلى حدوث انشقاق داخلها تؤدى فى النهاية إلى منع نشوب الحرب.

* التهديد باقحام اسرائيل فى الصراع العسكرى بهدف احداث خلل فى الائتلاف العسكرى الدولى من خلال إنسحاب القوات العربية منه تحت تأثير الضغط الشعبى على الحكومات وإفقاد جبهة الائتلاف شرعية وجودها فى منطقة الخليج.

* التهديد بتدمير آبار النفط فى الكويت وما يستتبعه ذلك من تأثير على اقتصاديات الغرب وطموحاته المستقبلية فى زيادة معدلات نموه الاقتصادى فى فترة يعانى منها الاقتصاد العالمى بصفة عامة واقتصاد الولايات المتحدة بصفة خاصة من اختناقات اقتصادية.

• المرحلة الثانية:

ويمكن تصور هدفها فى «**الدفاع عن حدود الدولة والأراضى الكويتية التى تم احتلالها**»، حيث اعتبرت الاستراتيجية الدفاعية هى الأنسب من وجهة نظر القيادة العسكرية العراقية فى ظل التفوق الكمى والنوعى والتقنى لقوات الائتلاف الدولى..

وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على التمسك بأوضاعها ومكاسبها فى دولة الكويت ومنع قوات الائتلاف الدولى من القيام بالهجوم مع استمرار تأمين باقى الاتجاهات الاستراتيجية الأخرى مع دول مجاورة لها، وقد بنيت الاستراتيجية الدفاعية العراقية على ركيزتين: أولهما، استنزاف قوات الائتلاف الدولى من خلال احداث خسائر بشرية ومادية بشكل مستمر ومتصاعد على امتداد زمنى طويل بهدف اثر تراكمى ينتهى بها إلى الانهاك المادى والبشرى. وثانيها، الحيلولة دون تمكين قوة الائتلاف الدولى من شن حرب خاطفة تمكنها من تدمير القدرات العسكرية العراقية خلال فترة زمنية قصيرة وذلك بالاعتماد على خطة خداع تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وبصفة خاصة امكانيات الأسلحة الاستراتيجية المتمثلة فى الصواريخ أرض - أرض والأسلحة الكيمائية والبيولوجية وما قد يؤديه ذلك من خلق موقف استراتيجى مناسب للعراق فى مواجهة الائتلاف الدولى.

وعلى ضوء ذلك فقد تضمن الهيكل الرئيسى للخطة الاستراتيجية الدفاعية للعراق على ثلاثة أشكال دفاعية: أولها، الخطوط الدفاعية الثابتة التى تشتمل على اقامة خطوط دفاعية متماسكة تعتمد على تجهيز هندسى عالى الكفاءة ويرتكز على منظومة متكاملة من الموانع الهندسية المركبة. وثانيها، الدفاع العميق عن طريق سلسلة من المواقع الدفاعية المتتالية الموزعة جيداً فى العمق لصد أى اختراقات قد تتعرض لها الخطوط الدفاعية الثابتة. وثالثها، الاحتفاظ باحتياطيات استراتيجية وتعبوية فى العمق قادرة على المناورة وتوجيه الضربات المضادة والتحول للهجوم المضاد العام حال تهيئة الموقف الاستراتيجى المناسب.

ولقد لعب مبدأ الحشد «أحد مبادىء الحرب» دوراً رئيسياً فى الفكر العسكرى العراقى أثناء تخطيطه حيث كانت أعمال الحشد تستهدف تحقيق استراتيجية الردع والذى تبنته القيادة العسكرية العراقية، لذا فقد عملت على احراز التفوق العددى على قوات الائتلاف الدولى حيث كانت وجهة النظر العراقية أن احراز التفوق العددى أحد عوامل تضييق فجوة التفوق التكنولوجى الذى تمتلكه جبهة الائتلاف، لذا قد تمت أعمال الفتح الاستراتيجى والتعبوى لحشد[1] ٩ فيلق مكونة من ٦٨ فرقة منها ٥٤ فرقة مشاة، ٦ فرقة ميكانيكى، ٨ فرقة مدرعة، ١٠ لواءات مدرعة مستقلة، ٢٠ لواء مشاة مستقل.

وقد حقق ذلك الحشد امكانيات ٥٥٠٠ دبابة (منها ١٠٧٢ دبابة طراز ت ٧٢، ٣١٥٠ دبابة طراز ت ٥٤، ١٢٧٨ دبابة أنواع أخرى تم الاستيلاء عليها من الكويت وإيران)، ٦٦٠٠ عربة مدرعة، ٨٣٠٠ قطعة مدفعية ميدان، صواريخ، ٢٣٥٠ مقذوف موجه مضاد للدبابات، ١١٣ قاذف صواريخ أرض/أرض.

• أما عن القوات البحرية:

فقد حشد لها ٨٦ قطعة بحرية منها ١٧ لنش صاروخى، ٣٢ لنش مدفعية ومرور، ٣ وحدة مضادة للغواصات، ١١ سفينة مساعدة، ٣ سفينة انزال متوسط، ٢ سفينة انزال صغيرة، ٧ وحدة مرور بحرية خاصة، ٦ حوامات هوائية، ٥ كاسحة ألغام، وقد حقق ذلك الحشد امكانيات تشكيل ٤ مجموعات قتال كل منها ٣ لنش صاروخى، ٩ مجموعات قتال للتأمين القريب كل بامكانيات ٣ لنش داورية، إلى جانب امكانية ابرار حتى كتيبة مشاة مدعمة بكامل أسلحتها ومعداتها.

• أما عن القوات الجوية:

فقد حشد لها ٧٢٠ طائرة قتال منها ٦٨ طائرة مقاتلة (سوخوى ٢٥)، ٢٥ طائرة مقاتلة (سوخوى ٢٤)، ١٧٥ (مقاتلة سوخوى ١٧، ٢٠، ٢٢)، ٣٥٤ (ميج ٢٥)، ٩٦ (ميج ٢٣)، ١٧٤ (ميج ٢١)، ٧٥ ميراج (اف ١)، ٢٠ (سكاى هوك)، ٨ هوكر هنتر (مستولى عليها من الكويت)، ١٥ قاذفة منها ٧ (تى يو ٢٢)، ٨ (تى يو ١)، ٢٨١ هليكوبتر منها (٩٧ طائرة هليكوبتر مضادة للدبابات).

(١) لواء دكتور زكريا حسين، دراسات فى حرب الخليج، مجموعة محاضرات ألقيت فى اكاديمية ناصر العسكرية العليا

وقد خصص ٤٣ فرقة مختلفة، ٦ لواءات مدرعة، ٣ لواءات مشاة للعمل فى داخل مسرح عمليات الكويت (من اجمالى ٦٨ فرقة عراقية)(١) وقد اتخذت أوضاعها بقوة ١٦ فرقة مشاة، ٣ فرقة ميكانيكى، ٤ فرقة مدرعة، ٦ لواء مدرع مستقل، لواء مشاة مستقل باجمالى (٢٣ فرقة، ٦ لواء مدرع، لواء مشاة) داخل مدينة الكويت.

وبقوة ٨ فرقة مشاة، فرقة ميكانيكى، ٢ فرقة مدرعة باجمالى (١١ فرقة) فى منطقة حفر الباطن.

وبقوة ٧ فرقة مشاة، ٢ فرقة مدرعة، ٢ لواء مشاة مستقل باجمالى (٩ فرقة، ٢ لواء) كاحتياطيات فى عمق الكويت.

وقد نظم العراق دفاعاته الرئيسية فى ٣ نطاقات دفاعية منها ٢ نطاق دفاعى داخل مدينة الكويت والنطاق الدفاعى الثالث فى المنطقة الممتدة من شمال الحدود العراقية/ الكويتية (شرق وغرب حقول البترول حتى جنوب البصرة).

وقد تكون النطاق الدفاعى الأول من ٣ ـ ٤ موقع دفاعى بمواجهة ٢٤٠ كيلو متر، أما النطاق الدفاعى الثانى فقد امتد من جزيرة بوبيان ماراً بجنوب منطقة حقل الرميلة حيث ينتهى عند الحدود الغربية المشتركة بين الكويت والعراق بمواجهة ١٢٠ كيلو متر وعمق ٥٠ كيلو متر وتمركز خلفه تشكيلات ووحدات الحرس الجمهورى.

أما النطاق الدفاعى الثالث فقد امتد من شمال الحدود العراقية/الكويتية حتى جنوب البصرة بمواجهة ١٠٠ كيلو متر وعمق من ٤٠ ـ ٥٠ كيلو متر وتمركز عليه وخلفه باقى تشكيلات ووحدات الحرس الجمهورى التى عملت كاحتياطى استراتيجى لمسرح العمليات.

وقد كان تركيز العراق فى خطته الدفاعية على امتصاص التفوق الجوى والنيرانى والتكنولوجى واحداث أكبر خسائر ممكنة فى قوات الائتلاف الدولى المهاجمة، وذلك بقيام القوات المدافعة على النطاق الدفاعى الأول بصد القوات المهاجمة أطول فترة ممكنة أمام الدفاعات الرئيسية مستغلة فى ذلك خطة موانع متتالية وخطة نيران قوية لاحداث أكبر خسائر ممكنة بها ومنعها من الاختراق السريع، ثم الاستمرار فى استنزاف القوات المهاجمة التى تنجح فى الاختراق وجذبها إلى مناطق قتل مجهزة مسبقاً بالاستخدام

(١) توزع باقى حجم القوات العراقية وحجمه ٢٥ فرقة لتأمين العاصمة بغداد وفى مواجهة دول الجوار الأخرى سواء فى المنطقة الشمالية المواجهة لتركيا أو المنطقة الشرقية الموجهة لإيران (شكل رقم ٣).

الموسع للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات، وبقوة الاحتياطيات التعبوية يتم توجيه الضربات المضادة لاستعادة الأوضاع الدفاعية إلى الحالة التى كانت عليها.

ثم تقوم القوات المدافعة على النطاق الدفاعى الثانى بتثبيت القوات المهاجمة التى قد تنجح فى اختراق النطاق الدفاعى الأول بالاستناد على طبيعة الأرض وخطة الموانع المجهزة وقوة النيران للأسلحة المضادة للدبابات مع قيامها بعزل الاحتياطيات للقوات المهاجمة باستخدام الأسلحة الكيماوية، ثم القيام بتوجيه ضربة مضادة قوية بالاحتياطى الاستراتيجى بهدف استعادة الأوضاع الدفاعية التى سقطت لاستمرار احتلال الكويت طبقاً للتخطيط مع القيام بتأمين الساحل الكويتى والعراقى من خلال التوسع فى بث الألغام البحرية شمال الخليج العربى وخليج عمان مع الاعتماد على مواقع لصواريخ أرض/سطح أو صواريخ ساحلية لتأمين الساحل الكويتى الممتد بطول ٢٢٠ كيلو متر، مع الاستعداد لصد أى أعمال ابرار بحرى من قوات الائتلاف الدولى بالتشكيلات المدافعة عن الساحل وتأمين الجانب الأيمن للقوات الرئيسية المدافعة فى الكويت ومنع الالتفاف على جانبها الأيمن وعزلها بانشاء نطاق دفاعى تكميلى على الجانب الأيمن تحتله فرقة مشاة. هذا إلى جانب الاحتفاظ بحجم مناسب من الاحتياطيات الميكانيكية والمدرعة فى منطقة الحدود الكويتية العراقية وفى جنوب العراق لمنع أى عمليات التفاف أو عزل للقوات العاملة فى الكويت اضافة لعملها كاحتياطيات لادارة العملية الدفاعية داخل الكويت.

المخطط الاستراتيجى للائتلاف الدولى

بالرغم من أن التفوق التكنولوجى والنوعى لعب دوراً رئيسياً فى حسم الصراع المسلح لصالح جبهة الائتلاف، ولكن ستبقى دراسة الاستراتيجية العسكرية التى قادت أدوات الصراع ووظفتها توظيفاً يحقق الأهداف التى من أجلها استخدمت القوة المسلحة، مطلباً هاماً لمفكرى الاستراتيجية العسكرية للوقوف على أحدث نظريات وأساليب القتال المستخدمة.

هذا وقد تم التخطيط الاستراتيجى لجبهة الائتلاف الدولى لادارة الصراع المسلح على مستويين: أولهما، وهو ما يطلق عليه المستوى السياسى العسكرى وهو الذى تولى ادارة

الأزمة على المستوى الدولي وقد كان لمخططي السياسة العسكرية في الولايات المتحدة بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية بصفة أساسية الدور الرائد في هذا المجال حيث تعددت المهام والمسئوليات والأنشطة التي تمت على ذلك المستوى، لعل أبرزها ذلك النجاح الذي حققته في تعبئة وحشد الارادة الدولية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في مواجهة النظام الحاكم في العراق، مع قيادة المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن لفرض سلسلة من العقوبات السياسية، والاقتصادية والعسكرية ضد العراق(١)، مع عدم السماح للعراق باستغلال عامل الوقت ومحاولة القيام بالمناورات السياسية أو أعمال التسويف والمماطلة، وفي نفس الوقت وبالتوازي مع ذلك كان التخطيط والتنفيذ لبناء القوة المسلحة اللازمة لتنفيذ العقوبات الدولية سواء كانت المقاطعة الاقتصادية أو الحصار البحري أو الجوي للضغط على العراق وفرض الانسحاب عليه، مع استكمال ذلك البناء بحشد التجميعات القتالية اللازمة لتحرير الكويت بالقوة المسلحة من أكبر عدد من الدول المعارضة للغزو العراقي.

هذا إلى جانب عدم السماح بامتداد دائرة الصراع لتشمل اسرائيل من خلال اتخاذ كافة الاجراءات السياسية والعسكرية لحصره داخل مسرح عمليات الكويت فقط.

وثانيهما، وهو ما يطلق عليه المستوى الاستراتيجي العسكري والتي تحملت القيادة العسكرية مسئولياته التي تركزت في التخطيط للاستخدام الناجح لكل ذلك الحشد من القوات الدولية ودراسة واختيار أنسب الخيارات العسكرية وحل كافة المشاكل التي نشأت كنتيجة لطبيعة الائتلاف العسكري من تباين للعقائد القتالية واختلاف التسليح ومشاكل القيادة والسيطرة وتنسيق أعمال التعاون والتأمين الاداري والفني للقوات.

ورغم كثرة عدد الدول التي شاركت في الائتلاف الدولي واختلاف توجهاتها السياسية تجاه الصراع الدائر، فقد استطاعت جبهة الائتلاف أن تحدد أهدافها السياسية العسكرية بوضوح حيث شملت تحرير دولة الكويت والانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت وعودة الحكومة الشرعية إليها مع اعادة بناء الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج بجهود عربية ودولية مشتركة بحيث تمنع أي تهديدات مستقبلية من أي قوى اقليمية أو دولية للمنطقة مستقبلاً، إلى جانب ان تتم الحملة العسكرية بالتعاون مع كافة الدول الصديقة وبأقل خسائر بشرية ومادية.

---

(١) بلغ عدد القرارات التي صدرت من مجلس الأمن الدولي (١٣) قرار ضد العراق.

وبناء على تلك الأهداف تم وضع الاستراتيجية العسكرية التى تحقق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة فى[1] تدمير القدرات العسكرية العراقية من خلال ادارة عملية استراتيجية هجومية شاملة تؤدى إلى تدمير للبنية الأساسية العراقية التى ترتكز عليها القوات المسلحة العراقية بشكل رئيسى وكامل وتنتهى بعودة الحكومة الشرعية لدولة الكويت مع فرض قبول جميع القرارات الدولية على نظام الحكم العراقى.

وفى إطار ذلك يمكن القول بأن القيادة العسكرية لقوة الائتلاف الدولى فى تخطيطها لاستراتيجيتها كانت على وعى كامل بأن النصر فى الحرب ليس هدفاً فى حد ذاته وانما كان التحجيم الكامل للعراق عسكرياً والحد من تنامى قدراته وتقليص دوره اقليمياً بما لايسمح بتكرار ذلك الغزو مستقبلاً، كان ذلك هو الأساس الذى خططت له قيادة الائتلاف.

وعلى ذلك كانت أهمية الحصول والاحتفاظ بالسيادة الجوية وقطع خطوط الامداد وعزل القوات العراقية وتدمير قدرات العراق الكيماوية والبيولوجية والنووية، إلى جانب أهمية تدمير قدرات الحرس الجمهورى الأعلى تدريباً والأكثر كفاءة قتالية، كانت كلها أهداف استراتيجية يلزم تحقيقها لامكان تحرير مدينة الكويت وعودة الحكومة الشرعية.

ولتحقيق تلك الأهداف فقد كان التركيز على التنفيذ السريع للعمليات النفسية والخداعية للسيطرة على قوات الحرس الجمهورى واجبار العراق على تركيز جهوده على الجبهة الشرقية من مسرح العمليات، مع حشد قوات الائتلاف الدولية فى مناطق انتظارها الأمامية تحت غطاء العمليات الجوية الهجومية والاستمرار فى تطوير الامداد بالاحتياجات واعادة توزيعها لمساندة العمليات العسكرية ورفع امكانية الامداد بالاحتياجات قدر الامكان، وأيضاً تطوير مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات الالكترونية والدفاع ضد الأسلحة الكيمائية والصواريخ البلاستية التكتيكية، هذا إلى جانب التركيز على أعمال التعاون والتنسيق أثناء العمليات من خلال التدريب المشترك.

ولقد فرضت الأهداف السياسية والعسكرية والاستراتيجية العمل الهجومى على شكل النشاط العسكرى للائتلاف الدولى، حيث أدركت القيادة العسكرية للائتلاف أهمية تهيئة موقف استراتيجى مناسب على مسرح العمليات لبدء العملية الهجومية من خلال سرعة تنفيذ أعمال الحشد العسكرى فى واحدة من أضخم العمليات التى تمت فى فترة ما بعد

(١) لواء دكتور/ زكريا حسين أحمد/ حرب الخليج الثانية فى الميزان/ مجلة الدفاع العدد ٥٧ - ابريل ١٩٩١.

الحرب العالمية الثانية وما تضمنه ذلك من تخطيط ونقل استراتيجى للقوات المسلحة والمعدات عبر الاف الكيلو مترات ولاسيما بالنسبة للقوات الامريكية وهى القوة الرئيسية فى ذلك الائتلاف، وفى نفس الوقت وبالتوازى مع أعمال الحشد كانت سرعة اعداد وتجهيز مسرح العمليات بكل ما يلزمه من طرق ومحاور ومواقع ومراكز قيادة ومستودعات مما لم يكن موجوداً من قبل.

كل ذلك فى ظروف افتقاد معظم القوات التى قدمت للاشتراك فى القتال إلى خبرات العمل فى الصحراء واحتياجها للتدريب المشترك واحتياج معداتها لتجهيزات اضافية معينة حتى يمكنها العمل فى مسرح العمليات الصحراوى، إضافة إلى التأثير السلبى لطبيعة الطقس على القوات.

ومن هنا فقد ركزت قيادة الائتلاف الدولى على انهاء أعمال الحشد وتجهيز مسرح العمليات وتدريب واستعداد القوات المشتركة قبل منتصف يناير ١٩٩١ .

ولقد كان لامتلاك قيادة الائتلاف لقوة جوية متفوقة كماً ونوعاً وكفاءة، إلى جانب التفوق التقنى المطلق، ومن منطلق حسن استغلال ذلك، فقد توصل الفكر العسكرى للائتلاف إلى اسلوب غير مسبوق لاستخدام القوات الجوية، والذى ارتكز على نظرية «المراحل المركبة» والتى اشتملت على مجموعة من مراحل العمليات الجوية غير المنفصلة عن بعضها البعض حيث تبدأ المرحلة التالية قبل انتهاء المرحلة السابقة لها، وقد اختصت كل مرحلة من المراحل بتنفيذ مهمة معينة ومحددة تعطى لها الأسبقية الأولى مع عدم اغفال باقى المهام الأخرى، مع استغلال النسبة الأكبر والغالبة من المجهود الجوى لمهمة رئيسية وتوزيع المجهود الجوى المتبقى على باقى المهام الفرعية.

وقد انعكست الأهداف العسكرية للائتلاف على استراتيجية التمهيد الجوى حيث حرصت قيادة الائتلاف على اضعاف القدرات العسكرية العراقية بشكل عام.

وقد لخص الجنرال «كولن باول» رئيس الأركان المشتركة أهداف التمهيد الجوى فى ثلاثة أهداف: أولها، تصفية قدرات العراق على استخدام المواد النووية والكيماوية والبيلوجية. وثانيها، تدمير مصادر القوة الاستراتيجية العراقية وخاصة الصواريخ سكود ب المطورة. وثالثها، قطع خطوط المواصلات والامداد لعزل القوات العراقية فى الكويت، وذلك لتهيئة الظروف المناسبة لإنجاح العمليات البرية ومنع القوات العراقية من إبداء مقاومة فعالة تتسبب فى خسائر بشرية كبيرة فى القوات المهاجمة.

وقد التزمت قيادة الائتلاف الدولى بعدة أسس مكنتها من تحقيق الأهداف المحددة

لها: أولها، الاستغلال الأمثل للمبادأة وتوجيه عدة ضربات جوية وصاروخية شاملة يتخللها ويعقبها ضربات جوية منفصلة قبل بدء العملية الهجومية مستهدفة بذلك تصفية القدرات العسكرية العراقية لإجبارها على سحب قواتها أو توفير الظروف الملائمة للقيام بالعملية البرية لتحرير دولة الكويت. وثانيها، القيام بعملية عزل القوات العراقية داخل الكويت بقطع كافة خطوط امدادها وافقاد القيادة العسكرية العراقية أى قدرة على دعمها سواء بالقوات من خلال توجيه الضربات والهجمات المضادة من احتياطياتها فى العمق أو دعمها بالقدرات النيرانية لتعزيز قدرتها على الصمود. وثالثها، تركيز المجهود الجوى لتدمير الاحتياطيات التعبوية والمواقع الدفاعية الحصينة فى النطاق الدفاعى الأولى وفتح الثغرات فى حقول الألغام مع اقتراب توقيت بدء العملية البرية، مع التخطيط لتركيز المجهود الجوى لتأمين ومعاونة أعمال قتال التشكيلات البرية المهاجمة مع بداية العملية البرية الاستراتيجية.

وعلى ضوء كل ذلك فقد تضمن الهيكل الرئيسى للخطة الهجومية الاستراتيجية لقوات الائتلاف الدولى مرحلتين رئيسيتين تضمنت كل منها عدة عوامل فرعية:

- **المرحلة الأولى: العمليات الجوية**

والتى بدأت فى ١٧ يناير ١٩٩١ وتضمنت أربعة مراحل فرعية لم تنفذ كل منها منفصلة ومتعاقبة ولكنها تداخلت تحقيقاً للأسس التى بنى عليها التخطيط:

* المرحلة الفرعية الأولى: وهى مرحلة القصف الاستراتيجى والتى هدفت إلى تصفية القدرات النووية وأسلحة الردع فوق التقليدية وشل وتدمير مراكز القيادة الاستراتيجية.
* المرحلة الفرعية الثانية: وهى مرحلة تحقيق السيادة الجوية وهى تعنى تهيئة الموقف الجوى المناسب الذى يسمح بالحركة والمناورة والوصول إلى الأهداف المخططة لكافة أنواع طائرات القتال المشتركة دون التعرض لأى هجمات جوية أو صاروخية عراقية سواء الجوية منها أو الأرضية.
* المرحلة الفرعية الثالثة: وهى عزل مسرح العمليات بالكويت، وهى تعنى شكل قدرة القيادة العراقية عن تقديم الدعم للقوات المدافعة داخل دولة الكويت سواء بالنيران أو الدعم بالقوات المقاتلة أو الامداد الادارى والفنى.
* المرحلة الفرعية الرابعة: وهى تأمين ومعاونة وحماية القوات البرية المشتركة فى

العملية البرية الاستراتيجية وتعتبر جزءاً منها وقد استهدفت توفير الظروف التعبوية والتكتيكية الملائمة لنجاح أعمال قتال القوات البرية.

وقد تمت هذه المراحل فى إطار عمليات خداع استراتيجى وعمليات حرب نفسية لتحييد وعزل قوات الحرس الجمهورى فى جنوب شرق العراق، حيث شمل الخداع العملياتى قيام القوات الخاصة والقوات البحرية بتنفيذ نشاطات متعددة لتضليل العراق من خلال تهديد البصرة والقوات العراقية من الشرق والجنوب عبر الكويت، ومع بدء العمليات البرية نفذت هجمات برية وبحرية وجوية من عدة اتجاهات اشتملت على عمليات برمائية وانزال بحرى لإيهام العراق بأن اتجاه الهجوم الرئيسى من الشرق وبالتالى خداعه عن اتجاه الهجوم الرئيسى الذى خطط له أن يكون من داخل مسرح عمليات الكويت الغربى.

- **المرحلة الثانية: العملية البرية**

والتى بدأت فى ٢٤ فبراير ١٩٩١ إلى ٢٨ فبراير ١٩٩١، وتضمن التخطيط لتنفيذها ثلاث مراحل فرعية:

* المرحلة الفرعية الأولى: وهى مرحلة التغلب على الموانع العراقية واختراق الدفاعات الرئيسية وقد استهدفت فتح الثغرات والممرات فى الموانع والتحصينات العراقية، ودفع المفارز الأمامية للاستيلاء على دفاعات نطاق الأمن لتهيئة الظروف المناسبة لدفع القوة الرئيسية المهاجمة على المحاور المختلفة.

* المرحلة الفرعية الثانية: وهى مرحلة تطوير الهجوم والالتفاف حول الدفاعات الرئيسية العراقية وعزلها، وقد استهدفت اختراق والاستيلاء على النطاقات الدفاعية للقوات العراقية وتدمير القوات والأسلحة والمعدات المدافعة عليها، من خلال عمليات التفاف واسعة للوصول إلى عمق تلك الدفاعات وبالتعاون مع الضربات والهجمات التى تتم بالمواجهة.

* المرحلة الفرعية الثالثة: وهى مرحلة احكام تطويق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهورى العراقى.

وقد اعتمدت قوات الائتلاف فى تخطيطها للعملية البرية[1] الاستراتيجية على نظرية

(١) شكل رقم (٤) مراحل الهجوم البرى فى عملية «عاصفة الصحراء»

الحرب الجو/برية والتى ترتكز على فكرة أن ما يحدث فى الجو سوف يكون له تأثير أكيد على ما يحدث فى البر، وبالتالى فان القصف الجوى المستمر مع عمليات الإبرار الجوى العميقة سوف يؤدى إلى انجاح الهجوم البرى، وعلى ضوء ذلك فقد شمل التجميع القتالى للقوات المشتركة على ثلاث محاور رئيسية:

• المحور الأول: «المحور الساحلى»

ويعمل فى نطاقه قوات المنطقة الشرقية المشكلة من تجميع قتالى يتكون من ٣ لواء حرس وطنى سعودى (اللواء الثانى والثامن والعاشر الميكانيكى)، كتيبة ميكانيكى قطرى، ٢ فرقة مشاة اسطول امريكى.

• المحور الثانى: «المحور المركزى»

ويعمل فى نطاقه قوات المنطقة الشمالية المشكلة من تجميع قتالى يتكون من مجموعة خالد السعودية (اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة ميكانيكى) ومجموعة سعد الكويتية (لواء التحرير الميكانيكى ولواء الشهيد المدرع) والقوات السورية (الفرقة التاسعة المدرعة ولواء مغاوير) والقوات المصرية (الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكى، الفرقة الرابعة المدرعة، اللواء ١٤٥ صاعقة).

• المحور الثالث: «محور وادى الباطن»

ويعمل فى نطاقه قوات الفيلق السابع المكون من قوات امريكية (الفرقة الأولي والفرقة الثالثة، الفوج الأول والثانى فرسان مدرع، الفرقة الأولى مشاة ميكانيكى) وقوات بريطانية (الفرقة السادسة المدرعة)، إضافة إلى قوات الفيلق الثامن عشر، والمكون من قوات امريكية (الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكى، والفرقة ٨٢ محمولة جواً والفرقة ١٠١ اقتحام جوى والفوج ٣ فرسان مدرع)، وقوات فرنسية.

وتنفذ العملية الهجومية البرية بتوجيه ضربة رئيسية وأربعة ضربات معاونة بهدف تحرير الكويت وقطع خطوط المواصلات فى جنوب شرق العراق وتدمير الحرس الجمهورى العراقى فى مسرح العمليات الكويتى، وفى نفس الوقت يتم هجوم تظاهرى للخداع والتضليل بالتظاهر بعمليات انزال على طول الشواطىء الكويتية والعراقية وذلك كجزء من عمليات الهجوم البرى.

وقد تم تنفيذ أربعة ضربات معاونة خلال المواجهة سبقت الضربة الرئيسية حيث

تهاجم قوات المنطقة الشرقية من الشرق فى اتجاه الأحمدى لاختراق الدفاعات العراقية وتأمين الجانب الأيمن لمشاة البحرية الامريكية وتدمير القوات العراقية وتأمين الأهداف فى نطاقها مع استعدادها لتأمين مدينة الكويت.

وفى المنطقة الجنوبية من الكويت تقوم مشاة البحرية الامريكية بهجوم معاون فى اتجاه الكويت/الجهرا لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير القوات فى مواجهتها وتأمين الأهداف الحيوية لمنع وصول تعزيزات للقوات التى تواجه المنطقة الشمالية وتحتل مواقع لمنع انسحاب القوات العراقية من جنوب الكويت.

وفى المنطقة الوسطى الغربية من الكويت تقوم قوات المنطقة الشمالية بهجوم معاون فى اتجاه الجهرا لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير القوات فى مواجهتها وتأمين الجانب الأيمن للضربة الرئيسية وتقطع خطوط المواصلات شمال مدينة الكويت وتؤمن الجهرا وتستعد للمعاونة فى تأمين وتطهير مدينة الكويت.

وفى غرب الكويت يقوم الفيلق الثامن عشر بهجوم معاون فى اتجاه الناصرية ـ البصرة لعزل القوات العراقية التى بمسرح عمليات الكويت ويستعد للتحول للهجوم شرقاً لتدمير قوات الحرس الجمهورى جنوب البصرة.

أما الضربة الرئيسية فتتم بعد قطع الجسور والطرق وخطوط السكك الحديدية جنوب البصرة مباشرة لمنع قوات الحرس الجمهورى من الانسحاب وتشكيل منطقة قتل لها شمال الكويت، ثم يقوم الفيلق السابع بتوجيه الضربة الرئيسية فى اتجاه البيضة لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير قوات الحرس الجمهورى فى نطاقه ويستعد الفيلق للدفاع عن الحدود الشمالية الكويتية.

وتعاون الضربة الرئيسية بالقاذفات ت ٥٢ والهجمات الجوية التكتيكية والهليكوبتر المسلح بمقذوفات موجهة مضادة للدبابات مع تنفيذ عمليات ابرار جوى فى المناطق شمال السلمان، جنوب الناصرية ومطار على سالم وغرب الجهرا بقوة ٢ لواء من الفرقة ١٠١ اقتحام جوى استخدمت منها ٣٠٠ طائرة هليكوبتر من طراز شينوك وبلاك هوك واباشي وكوبرا.. وتعمل الفرقة التاسعة المدرعة احتياطى لمسرح العمليات مستعدة لمعاونة الضربة الرئيسية بقوة الفيلق السابع أو الضربة المعاونة لقوات المنطقة الشمالية.

- **ادارة العملية البرية الاستراتيجية**

بدأ تنفيذ العملية البرية الاستراتيجية من الساعة ٠٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ واطلق

عليها حرب المائة ساعة حيث انتهت فى الساعة ٠٧٠٠ يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ .. حيث تم تنفيذها طبقاً لمراحلها الفرعية الثلاثة المخططة لها، إلا انه نظراً للنجاح الذى حققته قوات الضربة الرئيسية لقوة الفيلق السابع، فقد تم تقديم موعد الضربات المعاونة لتكون اعتباراً من الساعة ١٢٠٠ من نفس يوم الهجوم بدلاً من صباح اليوم التالى ٢٥ فبراير طبقاً للتخطيط، وقد تم ادارة العملية كالآتى:

المرحلة الفرعية الأولى: وتم تنفيذها خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ فبراير ١٩٩١

حيث قامت القوات العاملة على المحور الساحلى بالهجوم، وتمكنت قوات الحرس الوطنى السعودى بقوة ٣ لواء ميكانيكى من اختراق دفاعات الفرقة ١٨ مشاة عراقية، التى كانت تدافع فى المواجهة، وتمكنت من الوصول إلى منطقة ميناء سعود والاستيلاء عليه وتأمينه بعمق اختراق وصل إلى ٢٥ كيلو متر.

وتمكنت الفرقة الثانية مشاة اسطول من الهجوم والتقدم بنجاح فى الفاصل بين الفرقة الثامنة والفرقة ٢٩ المشاة العراقية التى كانت تدافع فى المواجهة، ووصلت بنجاح إلى منطقة المزاريع والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل إلى ٥٠ كيلو متر.

وتمكنت الفرقة الأولى مشاة اسطول من اختراق دفاعات الفرقة السابعة مشاة العراقية فى مواجهتها ووصلت بنجاح إلى منطقة ضليعات العوازل والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل إلى ٣٠ كيلو متراً.

وصباح يوم ٢٥ فبراير ١٩٩١ استمر الهجوم الناجح لقوات المحور الساحلى ووصلت قوات الحرس الوطنى السعودى بنهاية اليوم إلى منطقة رأس الطليعة، كما وصلت الفرقة الثانية مشاة الاسطول إلى رجم جثمان، ووصلت الفرقة الأولى مشاة اسطول إلى المنطقة جنوب الصليبية.

وفى نفس اليوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ قامت القوات العاملة على المحور المركزى بالهجوم وتمكنت مجموعة خالد السعودية المكونة من اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة ميكانيكى ومجموعة سعد الكويتية المكونة من لواء التحرير الميكانيكى ولواء الشهيد المدرع من اختراق نطاق الأمن وتأمينه وبدأت فى فتح الثغرات فى الموانع حيث نجحت فى فتح الثغرات وانشاء رؤوس موانع وبذلك مهدت الطريق وهيأت الظروف المناسبة لدفع القوات الرئيسية واخترقت دفاعات الفرقة ٣٠ مشاة العراقية.

وخلال يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ قامت القوات العاملة على محور وادى الباطن بالهجوم

وتمكنت قوات الفيلق السابع من اختراق دفاعات الفرقة ٢٨، الفرقة ٢٥، الفرقة ٣١، الفرقة ٤٨، الفرقة ٢٦ العراقية والتقدم بنجاح والتوغل إلى عمق من ٣٥ إلى ٦٠ كيلو متر داخل الدفاعات العراقية.

وفي نفس الوقت تمكنت قوات الفيلق الثامن عشر من تطويق القوات المدافعة العراقية بالتعاون مع قوات الابرار الجوى واستمرت فى التقدم بنجاح والتوغل إلى عمق ٨٠ إلى ١٠٠ كيلو متر داخل الدفاعات العراقية.

وخلال يوم ٢٥ فبراير ١٩٩١ استمرت قوات الفيلق السابع فى هجومها وتوغلت إلى عمق ٥٠ ـ ٨٠ كيلو متر، كما استمرت قوات الفيلق الثامن عشر فى هجومها وتوغلت إلى عمق ١٣٠ إلى ١٦٠ كيلو متر داخل الدفاعات العراقية.

وفى نفس اليوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ واعتباراً من الساعة ١٥٠٠ دفعت القوات المصرية مفارزها المتقدمة لتأمين نطاق الأمن وفى الساعة ١٤٠٠ يوم ٢٥ فبراير ١٩٩١ تم دفع القوة الرئيسية للفرقة الثالثة المشاة الميكانيكي ونجحت فى اختراق دفاعات الفرقة ٢٠ مشاة عراقى ونهاية اليوم حققت مهامها واستولت على خط بعمق ٣٠ كيلو متراً وذلك بالتعاون مع القوات السعودية والقوات المشتركة.

المرحلة الفرعية الثانية: تم تنفيذها يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١

حيث استمرت القوات العاملة على المحور الساحلى فى هجومها وكانت قوات الحرس الوطنى السعودى بقوة ٣ لواء ميكانيكي، وبالتعاون مع باقى القوات العاملة على المحور قد نجحت فى الوصول إلى أهدافها المخططة واستولت على مناطق القنطاس والصليبية وجنوب الجهرا بـ ٢٠ كيلو متراً.

وفى نفس الوقت استمرت القوات العاملة على المحور المركزى فى أعمال قتالها وهاجمت مجموعة خالد السعودية بقوة اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ ميكانيكى ومجموعة سعد الكويتية بقوة لواء التحرير الميكانيكى، لواء الشهيد المدرع وتمكنت فى الساعة ١٠٠٠ يوم ٢٦ فبراير من تحقيق المهام المخططة لها بنجاح.

وفى الساعة ١٢٠٠ من نفس اليوم تم دفع الفرقة الرابعة المدرعة المصرية عدا اللواء الثانى المدرع واللواء ١٤٥ صاعقة عدا كتيبة فى اتجاه مدينة الجهرا وقاعدة على السالم الجوية.

وفى نفس التوقيت من نفس اليوم دفعت مجموعة خالد السعودية ومجموعة سعد الكويتية على يمين الفرقة الرابعة المدرعة وفى نفس اتجاه هجومها، حيث تمكنت من تنفيذ مهامها بالتعاون مع القوات المصرية التى نجحت فى الاستيلاء على قاعدة على السالم الجوية واحكام السيطرة على منطقة الجهرا من الاتجاه الشمالى الغربى وقفل الطرق المؤدية من وإلى مدينة الكويت.

كما نجحت الفرقة الثالثة المصرية العاملة ضمن التجميع القتالى للمحور المركزى من تحقيق مهامها بالاستيلاء على منطقة شرق الابرق وذلك فى الساعة ١٠٠٠ من نفس يوم ٢٦ فبراير.

وعلى محور وادى الباطن استمر هجوم الفيلق السابع ونجح فى تدمير الفرقة ١٢ مدرع العراقى واتصل بعناصر من الحرس الجمهورى العراقى ووصل إلى الخط العام جنوب قرعة بن نقيلة - الركبى كما طور الفيلق الثامن عشر قتاله وتمكن من قطع طريق بغداد/البصرة الصحراوى فى مناطق جليبة - دارو - الناصرية.

المرحلة الفرعية الثالثة: وتم تنفيذها ليلة ٢٧/٢٨ فبراير ١٩٩١

فى الساعة ٠٦٠٠ يوم ٢٧ فبراير قامت قوات الصاعقة المصرية بدخول مدينة الجهرا ونجحت فى تطهيرها من القوات العراقية والاستيلاء عليها وتأمينها، وفى الساعة ١٠٠٠ من نفس اليوم تم دفع اللواء السادس الميكانيكى من الفرقة الرابعة المدرعة المصرية ومعه اللواء ١٤٥ صاعقة عدا كتيبة وبالتعاون مع القوات السعودية والكويتية تم دخول مدينة الكويت ونجحت القوات فى تطهيرها من القوات العراقية والاستيلاء عليها وتأمينها ورفع الأعلام السعودية والمصرية والكويتية على السفارات وعلى المبانى الحكومية الكويتية.

وتمكنت القوات العاملة على المحور الساحلى بالتعاون مع القوات العاملة على المحور المركزى من دخول مدينة الكويت ونجحت القوات السعودية والكويتية فى تطهير الجزء الشرقى والشمالى من مدينة الكويت وقامت قوات مشاة الاسطول الامريكية بتطهير المنطقة الجنوبية من المدينة وتأمين مطار الكويت الدولى.

وعلى محور وادى الباطن استمرت أعمال قتال الفيلق السابع فى التقدم بنجاح تجاه الشرق واستكمل هزيمة قوات الحرس الجمهورى العراقية بقوة ثلاثة فرقة مدرعة وتمكن من احكام السيطرة على المنطقة شمال الكويت ووصل إلى مناطق فى شمال الجهرا - خور

الصبية ـ جنوب غرب أم القصر ـ جنوب غرب البصرة.

كما استمرت أعمال قتال الفيلق الثامن عشر وتقدم بنجاح وتمكن من احكام حصار القوات العراقية شمال العراق واستكمل هزيمة فرق الحرس الجمهورى العراقية واحكم السيطرة على مطارات الرميلة ـ المفراش ـ صفوان ـ طليل، ووصل إلى المنطقة جنوب غرب البصرة ـ المنطقة جنوب الناصرية.

ومن عرضنا لمراحل ادارة العملية البرية لتحرير الكويت، نستطيع القول بأن القوات المصرية قد تحملت العبء الأكبر فى معركة التحرير، فقد كان عليها بالتعاون مع القوات السعودية والقطرية والكويتية أن تقتحم الدفاعات العراقية المستندة على سلسلة من الموانع المتعددة على حدود الكويت، ثم تطور عملياتها بسرعة لتحرير مدينة الكويت العاصمة.. ثم بعد ذلك تقوم بتطهير باقى المدن الكويتية من فلول القوات العراقية، فالمدفعية المصرية بأنواعها قامت بتنفيذ تمهيد نيرانى مكثف على المواقع العراقية فى مواجهة عملها والتى تجاوزت ٣٠ كيلو مترا.. وخلال ذلك قام المهندسون المصريون ورجال الصاعقة بتأمين حقول الألغام وفتح الثغرات تمهيداً للاقتحام.. ثم قامت وحدات الفرقة الثالثة الميكانيكية المصرية باقتحام الدفاعات العراقية وتوغلت فى عمق الدفاعات، بل انها حققت مهامها بأسرع مما كان مخططاً وبفتح حجم أقل من القوات، ومن خلال الفرقة الثالثة تم دفع الفرقة الرابعة المدرعة المصرية، للتعاون مع باقى وحدات الفرقة الثالثة فى الوصول إلى مدينة الجهراء، ثم مدينة الكويت لتعلن تحرير المدينة وكان برفقتها بعض الوحدات السعودية والقطرية والكويتية، كما اتضح تفصيلاً فى سرد مراحل ادارة العملية البرية لتحرير الكويت.

- **تحليل العمليات العسكرية البرية**

فشلت القوات العراقية فى ادارة عملياتها الدفاعية، ولم تتمكن من التمسك بدفاعاتها، وقامت بعض وحدات من القوات العراقية بالاستسلام بالكامل لقوات الائتلاف الدولى، ولم تبد سوى بعض المقاومات المحدودة.

وقد صدر الأمر بانسحابها صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١، الأمر الذى أدى إلى حدوث إنهيار كامل للدفاعات العراقية، وفى الساعة ٠٨٠٠ يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ كانت جميع التشكيلات العراقية قد تم هزيمتها واستسلامها عدا ٢ فرقة بمنطقة جنوب البصرة كانت محاصرة.

وبتحليل العمليات العسكرية لقوات الائتلاف الدولى، يتضح أن قيادة الائتلاف قد وفرت كل عوامل النجاح للعملية من سيادة جوية مطلقة وحشد نيرانى هائل، واستخدام منظومات متطورة من الأسلحة والمعدات ظهرت فى مسارح العمليات لأول مرة، مع توفير امكانيات ضخمة فى مجالات الاستطلاع والاتصالات وادارة النيران، إضافة إلى تدنى امكانيات القوات العراقية مقارنة بقوات الائتلاف الدولى. هذا إلى جانب عدم اغفال تطبيق مبادىء الحرب خاصة المفاجأة والحشد والخداع والحرب النفسية.

وبدراسة أعمال قتال القوات البرية يبرز بوضوح أن قوات الائتلاف الدولى قد طبقت على أرض الواقع أساليب قتال العملية «الجو/برية» حيث هدفت المرحلة الفرعية الأولى منها إلى تدمير الانساق الأولى بالقوات البرية، وتدمير الانساق الثانية فى توقيت متزامن بالنيران باستغلال القوات الجوية والصاروخية.

هذا إلى جانب تنفيذ مناورة عميقة بتوجيه ضربة رئيسية فى اتجاه غرب الباطن فى اتجاه القوة الضاربة للجيش العراقى «الحرس الجمهورى» فى العمق، تحت ستر أعمال القوات القائمة بالهجوم بالمواجهة، هذا إضافة إلى تخصيص قوة تأمين مناسبة لتأمين جانب القوة المخصصة للضربة الرئيسية.

ومن هنا يمكن القول بأن تطبيق العملية «الجو/برية» تمثل بتشكيل قوات الائتلاف الدولى فى قوات للمعركة القريبة ضد الانساق الأولى فى كل من المنطقتين الشرقية والشمالية، وقوات المعركة العميقة والتى استخدمت فيها الامكانيات النيرانية للقوات الجوية والصاروخية ونيران القوات البحرية ضد الاحتياطيات الاستراتيجية والتعبوية ثم قوات التأمين وقوة المناورة التى قام بها الفيلق السابع لتطويق الدفاعات العراقية والاتصال بالحرس الجمهورى العراقى فى العمق وتدميره.

انعكاسات العمليات العسكرية على العراق

- **على المستوى العسكرى**

(١) لقد أدت التقديرات الخاطئة لحجم وطبيعة التهديدات إلى عدم التوافق بين الأهداف العراقية وامكانياتها المتاحة، فقد كان الاختلال واضحاً فى موازين القوى العسكرية فى غير صالح العراق مما شكل قيداً جوهرياً على الادارة

العراقية للصراع المسلح، هذا إلى جانب عدم التقدير لشكل وطبيعة الحرب المقبلة من حيث كونها أولى التطبيقات العملية لنظريات القتال الحديثة «العملية الجو/برية»، والتى اعتنقتها قوات الائتلاف الدولى، والتى افتقر الفكر العسكرى الاستراتيجى العراقى إلى الأساليب والوسائل وتنظيم الدفاعات الذى يمكن أن يواجه ذلك الفكر العسكرى المتطور.

هذا وقد فقدت استراتيجية الردع العراقية لفعاليتها فى ظل غياب الارادة العراقية على استخدام أدوات الردع المتاحة وذلك للعديد من الأسباب:

أولها، محدودية تأثير أدوات الردع فى مواجهة ما تمتلكه جبهة الائتلاف الدولى، وبالتالى فقد فقدت ما يسمى «بالردع المؤكد المتبادل» والذى يعنى قدرة الطرفين على تدمير الآخر حتى بعد التعرض للهجوم على نفس مستوى القوى التدميرية، وعلى هذا فقدت استراتيجية الردع أهم عناصرها وهو «الردع المصدق».

وثانيها، فقدت القيادة العراقية ما استهدفته من تأثير «للردع المعنوى» فى ظل تأكد قوة الائتلاف الدولى من غياب القوة المسلحة الفاعلة والداعمة له. كما فشلت القيادة العراقية فى بناء نظام دفاعى يستطيع أن يواجه أساليب قتال قوات الائتلاف الدولى والتى تعتمد على ادارة أعمال القتال على طول مواجهة وعمق مسرح العمليات. الأمر الذى يستلزم التخطيط لأساليب دفاعية تعتمد على التنوع الماهر بين صور الدفاع المختلفة بحيث يتوفر له القدرة والمناورة والمرونة للقتال فى المواجهة وفى العمق فى وقت واحد وبدون حدوث اختلال فى ثبات الدفاعات.

وعلى ضوء ذلك يمكن اجمالى أوجه القصور فى الدفاعات العراقية فى عدة أسباب:

أولها، الالتزام بنظام الدفاع الثابت من خلال بناء خطوط دفاعية متتالية، مما فرض نوعاً من السلبية على القوات المدافعة وحصر أعمالها فى نطاق ردود الفعل، وبالتالى حرمها من التوظيف الجيد لقدراتها التسليحية والقتالية.

وثانيها، خلو مسرح العمليات من خطوط دفاعية استراتيجية أفقد النظام الدفاعى العراقى قيمته وفعاليته، هذا إلى جانب عدم التخطيط لتنفيذ أعمال

إيجابية ذات طبيعة هجومية مؤثرة خاصة فى المراحل الأولى للتدخل ضد التجميعات القتالية لقوات الائتلاف الدولى فى مراحل فتحها الاستراتيجى مما أفقدها عنصر المبادأة تماماً.

وثالثها، افتقاد النظام الدفاعى العراقى للحد الأدنى من الحماية الجوية فى ظل تفوق جوى لقوات الائتلاف، مما عرض القوات المدافعة إلى خسائر جسيمة وأدى إلى الإنهيار السريع للروح المعنوية وبالتالى ارادة القتال.

ورابعها، عدم استناد التخطيط العراقى للعملية الدفاعية على مبادىء الحرب حيث لم يطبق منها سوى مبدأ الحشد والذى احتوى على ثغرات كثيرة، لعل من أهمها تركيز أعمال الحشد داخل الكويت فى الوقت الذى خططت فيه قوات الائتلاف الدولى لتوجيه ضرباتها الرئيسية من غرب وادى الباطن وهى أقل الاتجاهات المدافع عنها كثافة، إلى جانب تفادى كل التشكيلات الرئيسية العراقية المدافعة بالالتفاف الواسع حولها.

وخامسها، قصور مصادر المخابرات العراقية فى توفير المعلومات الدقيقة عن القوات المشتركة خلال مرحلة الحشد لتقدير قدرتها الحقيقية ونواياها المقبلة.

وسادسها، عدم تحقيق التوازن داخل القوات البرية العراقية من خلال قلة عدد التشكيلات المدرعة والميكانيكية بالمقارنة باجمالى حجم القوات البرية، مما اضعف حجم الاحتياطيات الواجب توافرها فى المسرح، إلى جانب افتقاد القوات البرية بشكل عام إلى خفة الحركة والقدرة على المناورة، إضافة إلى سوء الحالة الفنية وانخفاض الكفاءة القتالية بفعل الحصار وأعمال قطع المحاور والطرق إلى جانب الحظر الدولى، مع ضعف امكانياتها وقدراتها بشكل عام على القتال الليلى.

أما القوات البحرية العراقية، فقد كانت محدودة الحجم مما لايتناسب مع طول السواحل المكلفة بتأمينها بعد الاستيلاء على الكويت، خاصة بعد ما فرض عليها من مهام اضافية نتيجة لفرض الحصار البحرى على العراق مع سوء الحالة الفنية لمعظم القطع البحرية بشكل عام.

أما القوات الجوية، فقد كان لافتقادها إلى خبرة القتال فى مجال الاعتراض الجوى والضعف الواضح فى مجال القيادة والسيطرة والتنسيق وقدرات العمل

الليلى، إلى جانب سوء الحالة الفنية لها بصفة عامة والنقص الحاد فى قطع الغيار مع انخفاض المقارنة النوعية للطائرات العراقية بالأنواع الحديثة من طائرات قوات الائتلاف، كانت من أبرز نقاط ضعفها وكفاءتها القتالية بشكل عام.

أما قوات الدفاع الجوى، فقد كان لافتقادها لعنصر الانذار المبكر وقدراتها المحدودة فى الاشتباك الليلى مع عدم توفر الامكانيات الالكترونية المضادة لأعمال الحرب الالكترونية للقوات المشتركة مع ضعف وسائل الدفاع الجوى عن التشكيلات البرية العاملة فى المسرح، كانت تلك أبرز نقاط ضعفها مما انعكس على كفاءتها القتالية.

(٢) وقد كان لأوجه القصور والنقص تلك أثرها على الهزيمة العسكرية وما نتج عنها من خسائر جسيمة فى القوات المسلحة العراقية أبرزها الآتى:(١)

- القوات البرية: تدمير ٣٩٥٦ دبابة من اجمالى ٥٩٩٠ دبابة بنسبة ٦٦٪، تدمير ٢١٦٦ عربة مدرعة من اجمالى ٦٢٠٠ عربة مدرعة بنسبة ٢٤٪، تدمير ٣٠٩٢ قطعة مدفعية من اجمالى ٨٣٧٣ قطعة بنسبة ٣٦٪، هذا إلى جانب أسر واستسلام حوالى ٦٢ ألف فرد إضافة إلى حوالى ١٥٠ ألف فرد بين قتيل وجريح ومفقود.
- القوات البحرية: تدمير ٨٨٪ من لنشات الصواريخ، ٤٠٪ من باقى القطع.
- القوات الجوية: تدمير ٢٤٢ طائرة قتال وهروب ١١٢ طائرة أخرى إلى إيران باجمالى ٣٥٤ طائرة تمثل ٥٠٪ من اجمالى طائرات القتال العراقية، تدمير ٧ طائرات قاذفة تمثل ٥٠٪ من اجمالى القاذفات، شل وتدمير ٤٤ قاعدة ومطار منها ٦ تدمير كامل، تدمير ٦٣٪ من اجمالى دشم الطائرات.
- الدفاع الجوى: تدمير ٤ مراكز عمليات دفاع جوى، خمسة مراكز توجيه طائرات، وتدمير حوالى ٥٠٪ من كتائب الدفاع الجوى.

وقد كان لصدور الأوامر بانسحاب القوات العراقية صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ وعدم التخطيط والتدريب على الانسحاب التكتيكى الناجح ان حدث إنهيار كامل فى الدفاعات مما زاد من حجم الخسائر بصفة عامة وعلى عدد الأسرى والقتلى والجرحى والمفقودين بصفة خاصة.

(١) الأزمة العراقية - الكويتية، مرجع سبق ذكره

• استسلام العراق ومحادثات صفوان

لقد انتهت حرب الخليج الثانية، حرب الخسائر.. الخسائر لكل الأطراف العربية، خسائر فى المال.. فى الرجال.. فى الثروة البترولية.. فى العمار الذى تحول إلى دمار، وفى الشمل الذى تفرق.. وفى الوحدة التى تبعثرت.. وفى المستقبل الذى تحول إلى تربص وثأر وعداوة.. لا مكاسب لأحد.

انتهت الحرب.. واستمر رد الفعل الجماهيرى الغاضب.. بل والثورة الجماهيرية المتدفقة خاصة فى جنوب العراق.

كل تلك المآسى.. ومازال صدام حسين حاكماً للعراق.. فلا الرجل استقال تحت وطأة الهزيمة.. ولا بقايا الجيش العراقى استطاعت أن تقوم بانقلاب ضد حكمه.. ورغم كل الدمار.. تحول بقايا الجيش إلى أداة لقمع الثورات الشعبية.. ومئات من الجثث الجديدة أضافها صدام حسين إلى جرائمه ضد العراق وشعب العراق، ليستمر حاكماً مطلقاً.. رغم كل الهزائم.(١)

ويأتى القرار الأخير.. قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والذى تضمن أقصى شروط الاستسلام على النظام العراقى.. والذى يمتد أثره على الدولة الشقيقة والشعب الشقيق.. شعب العراق إلى سنوات عديدة قادمة.. سوف يعود بالعراق إلى عصور التخلف والتبعية وضعف الارادة الوطنية والقومية.. قرار الاستسلام الأخير.. قرار الاذلال لقيادة متصلبة ومتعنتة.

ويعتبر قرار الاستسلام هذا ترجمة سياسية للهزيمة العسكرية الساحقة التى منيت بها قوات صدام حسين خلال معارك تحرير الكويت، وقد وافق على هذا القرار المجلس الوطنى العراقى بأغلبية ١٦٠ نائباً ضد ٣١ نائباً، حيث قد أوصت لجنتا الشئون القانونية والخارجية فى المجلس العراقى بقبول القرار، والذى لم يكن لها خيار آخر سوى هذا القبول وذلك الاستسلام، حيث تضمن القرار...

مطالبة العراق بتسليم كافة أسلحة الدمار الشامل للجهات الدولية لتدميرها، مع إلزام الحكومة العراقية بدفع تعويضات لكل المتضررين من غزو الكويت.

ففى قرار وصف بأنه أطول وأكبر القرارات فى تاريخ مجلس الأمن وافق المجلس

(١) لواء دكتور/زكريا حسين احمد، مقاله فى مجلة النصر، العدد رقم ٧١٣٠، بتاريخ يونيه ١٩٩١، ومجلة الدفاع رقم ٥٧٠ بتاريخ ابريل ١٩٩١.

بأغلبية كبيرة على مشروع القرار المقدم للمجلس بشأن إنهاء حرب الخليج والذى ينص على ترسيم الحدود بين الكويت والعراق من خلال الاتفاق الموقع بين البلدين فى اكتوبر ١٩٦٣ وطلب المجلس من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يعد خطة فورية لوضع وحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة فى منطقة تمتد لمسافة عشرة كيلو مترات داخل العراق وخمسة كيلو متر داخل الكويت على أن تقدم للمجلس لاعتمادها خلال ثلاثة أيام.

وقد اتخذ مجلس الأمن قراره بأغلبية ١٢ صوتاً ضد صوت واحد - كوبا - وامتناع اليمن والاكوادور عن التصويت واشترط المجلس لوقف اطلاق النار أن يمتثل العراق لعدة شروط.. من بينها أن يدمر العراق جميع محتويات ترسانته من أسلحة الدمار الشامل وأن يتعهد بعدم حيازة أو انتاج أسلحة نووية وأن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها فى انتاج أسلحة نووية للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكى تحتفظ بما لديها وتزيلها.

وأكد مجلس الأمن الدولى فى قراره التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسى، ويحيط علماً بالنية التى اعربت عنها الدول الأعضاء والمتعاونة مع الكويت على انهاء وجودها العسكرى فى العراق فى أقرب وقت ممكن.

كما يؤكد المجلس على ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق فى ضوء غزوه للكويت واحتلاله لها بصورة غير مشروعة ويطالب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد فى المحضر الموقع بينهما فى بغداد فى اكتوبر ١٩٦٣، بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف بالأمور ذات العلاقة.

ويطالب مجلس الأمن السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يساعد فى اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتعيين الحدود بينهما وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك فى غضون شهر واحد.

كما يطلب من السكرتير العام أن يقدم فى غضون ثلاثة أيام إلى مجلس الأمن للموافقة بعد التشاور مع العراق والكويت خطة للنشر الفورى لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة منطقة ميناء عبد الله ومنطقة منزوعة السلاح تنشأ بموجب هذا القرار تمتد لمسافة عشرة كيلو مترات داخل العراق وخمسة كيلو مترات داخل الكويت وأن يقدم السكرتير العام إلى المجلس بصفة منتظمة تقريراً عن عمليات وحدة المراقبة وبصفة فورية اذا وقعت انتهاكات خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة.

وينص القرار على أنه بمجرد أن يخطر السكرتير العام المجلس بتحقيق انتشار وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستتهيأ الظروف اللازمة للدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت كي تنهي وجودها العسكري.

ويدعو القرار العراق إلى أن يؤكد من جديد - دون أي شرط - التزاماته بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابههما ولوسائل الحرب البيولوجية الموقع في جنيف في ١٧ يونيو ١٩٣٥ وأن يصدق على اتفاقية حظر استخدام وتخزين الأسلحة البيولوجية وتدمير تلك الأسلحة.

وينص القرار على قبول العراق - دون أي شرط - القيام تحت اشراف دولي بتدمير أو ازالة جميع ما لديه من أسلحة كيميائية وبيولوجية وما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع بالاضافة إلى تدمير جميع القذائف التي يزيد مداها على ١٥٠ كيلو متراً والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق اصلاحها وانتاجها.

كما ينص على قيام العراق في غضون ١٥ يوماً من اعتماد هذا القرار بتقديم بيان إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد ويوافق على اجراء تفتيش عاجل عليها في الموقع.

ويقوم السكرتير العام خلال ٤٥ يوماً من صدور هذا القرار وبالتشاور مع الحكومات المناسبة وعند الاقتضاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بوضع خطة وتقديمها للمجلس للموافقة عليها لتشكيل لجنة خاصة تقوم على الفور بأعمال تفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف ويتخلى العراق لهذه اللجنة عن حيازة جميع هذه المواد وذلك لتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف بما في ذلك منصات اطلاقها.

ويوافق العراق دون أي شرط على عدم حيازة أو انتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بذلك.

وأن يقدم العراق إلى السكرتير العام أو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في غضون ١٥ يوماً من اعتماد القرار اعلاناً بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد وأن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها في الأسلحة النووية للرقابة

الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكى تحتفظ بها لديها وتزيلها وذلك بمساعدة اللجنة المختصة.

ويطلب القرار من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو يجرى فوراً عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة تفتيشاً دقيقاً فى المواقع على القدرات النووية للعراق استناداً إلى تصريحات العراق وأى مواقع إضافية تعليها اللجنة الخاصة وأن يضع خطة لتقديمها إلى مجلس الأمن فى غضون ٤٥ يوماً تدعو إلى تدمير جميع المواد النووية المذكورة سابقاً أو ازالتها أو جعلها عديمة الضرر وأن يتم تنفيذ الخطة خلال ٤٥ يوماً من موافقة المجلس عليها.

ويشير القرار إلى أن هذه الاجراءات تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل فى منطقة الشرق الأوسط بهدف فرض حظر عالمى على الأسلحة الكيميائية.

ويطلب القرار من السكرتير العام للأمم المتحدة أو يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن الخطوات المتخذة لتيسير عودة جميع الممتلكات الكويتية التى استولى عليها العراق بما فى ذلك وضع قائمة بأى ممتلكات تدعى الكويت عدم اعادتها أو عدم اعادتها سليمة.

ويؤكد من جديد مسئولية العراق عن أى خسارة مباشرة أو ضرر مباشر بما فى ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها نتيجة لغزو العراق للكويت ويؤكد القرار بطلان تصريحات العراق فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ بشأن إلغاء ديونه الأجنبية ويطالب بأن يتقيد العراق بدقة بجميع التزاماته بشأن خدمة وسداد ديونه الأجنبية وينص على انشاء صندوق لدفع التعويضات وانشاء لجنة لادارة الصندوق.

وينص القرار على استمرار جميع الدول فى فرض حظر على تصدير السلاح والعتاد الحربى إلى العراق سواء بالبيع أو النقل عن طريق وسائل أخرى بما فى ذلك جميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية وما يوجه منها للقوات شبه العسكرية وقطع الغيار والمكونات ووسائل انتاج هذه المعدات.

ويشمل هذا الحظر أيضاً تصدير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والصواريخ بعيدة المدى والمساعدة فى انتاجها سواء بتقديم الأفراد أو التدريب أو خدمات الدعم التقنى.

وبهذا القرار.. تنتهى قصة انتحار دولة.. بقيادة غير مسئولة.. بشكل يدعو إلى الاشفاق على شعب العراق الذى تهلهلت أوصاله، ودب الضعف فى كيانه، وتهدده اتجاهات التقسيم إلى دويلات ومحميات.. دولة شيعية فى الجنوب ترتبط مذهبياً على الأقل بإيران.. ودولة كردية فى الشمال تميل نحو تركيا.. ودولة سنية فى بغداد محاصرة ومعزولة.. إضافة إلى الحزام الأمنى الذى يمتد بعمق ١٠ كيلو مترات على امتداد الحدود العراقية الكويتية.. طبقاً للقرار الأخير.

• محادثات صفوان

فى الساعة الحادية عشر مساء يوم ٢٧ فبراير ٩١ حينما تقرر وقف اطلاق النار اعتباراً من الساعة السابعة والدقيقة العشرون يوم ٢٨ فبراير، تحركت إحدى الفرق المدرعة الامريكية التابعة للفيلق السابع إلى قاعدة صفوان الجوية التى تقع على مسافة ٣٥ كيلو متراً من البصرة واثنين كيلو متر من الحدود الكويتية العراقية لتأمين المنطقة التى اختارتها القيادة الامريكية لعقد الاجتماع بين القادة العسكريين الذى نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦.

وصفوان هى إحدى مدن الجنوب العراقى، شمالها الرميلة وطريق أم قصر ونهر الفرات وعلى مقربة من مدينة البصرة ثانى المدن العراقية.

وقد تحددت الساعة العاشرة صباح ٢ مارس ١٩٩٢ موعداً لعقد ذلك الاجتماع ثم تأخر يوماً واحداً ليتم يوم ٣ مارس، ذلك الاجتماع الذى وصفه الأمير خالد بن سلطان بقوله: «ينبغى أن نعتبر اليوم يوماً تاريخياً».

وفى الساعة الثامنة والنصف يوم الاجتماع هبطت مجموعة من طائرات الشينوك الامريكية، وقام مجموعة من المهندسين الامريكيين باعداد وتجهيز مكان اللقاء.

وفى الساعة التاسعة والنصف هبطت مجموعة من طائرات «الشينوك» تحمل الجنرال نورمان شوارزكوف والفريق خالد بن سلطان واللواء جابر خالد الصباح نائب رئيس الأركان الكويتى والعميد عاشور زارع من القوات المصرية وممثل عن القوات السورية.

وفى الساعة الحادية عشر إلا عشرة دقائق وصل الوفد العراقى المكون من ثمانية ضباط وكان فى استقباله الجنرال نورمان شوارزكوف والفريق خالد بن سلطان، وبعد أن تعرضوا لعملية تفتيش من القوات الامريكية التى تسيطر على قاعدة صفوان ورافقت الوفد العراقى ثلاث دبابات وطائرتان من طراز أباتشى.

وقد كان الوفد العراقى خالياً من الشخصيات العسكرية المعروفة حيث كان يرأسه الفريق سلطان هاشم احمد وقد اكتفى الجانب العراقى بتحديد اسماء الوفد ورتبهم دون الاشارة إلى المناصب التى يتولونها.

ولقد لوحظ أن الوفد العراقى دخل إلى مكان الاجتماع ومعه ملفات حمراء تحمل خرائط للألغام والشراك الخداعية فى الكويت ومياه الخليج.

ولقد افتتحت الجلسة الأولى فى الساعة الحادية عشر، أربعة وثلاثون دقيقة «بالتوقيت المحلى»، وفى البداية تحدث الفريق سلطان رئيس المفاوضين العراقيين موجهاً حديثه للجنرال شوارزكوف باللغة العربية.. حيث قال:

«نأسف على التأخير فقد وجدنا صعوبة فى الوصول إلى هنا، فكثير من الطرق دمرت وقواتكم تقيم كثيراً من الموانع على الطرق، فقد أخطأنا مرات عديدة فى الوصول لنقط مشابهة»

وبعد ساعتين انفض الاجتماع وأدى فريق المفاوضين العراقيين التحية العسكرية للجنرال شوارزكوف الذى رد التحية، وتوجه ومعه الفريق خالد بن سلطان للمنصة التى أعدت للمؤتمر الصحفى ليرد على تساؤلات الصحفيين، وقد اكتفى الوفد العراقى بالرد على سؤال واحد حول ما اذا كان الاجتماع قد توصل إلى شيء.. فقال الفريق سلطان بالانجليزية «بالطبع»، وبدت على الجنرال شوارزكوف والفريق خالد بن سلطان السعادة وهما يتحدثان الى الصحفيين بعد نهاية الاجتماع(١).

ومن دراسة ما دار فى ذلك اللقاء التاريخى الذى عرف باسم «محادثات صفوان»، والذى انعقد فى الساعات الحرجة، حيث حمل وفد الائتلاف الدولى لتلك المحادثات تعليمات القيادة السياسية السعودية بضرورة معاملة الجانب العراقى باحترام، وذلك من أجل عدم الاساءة للجيش العراقى الذى أقحم عنوة فى حرب ثانية مدمرة بعد حربه الأولى مع إيران، وقد التزم جانب الائتلاف بتعليمات القيادة السياسية السعودية، وعلى ضوء ذلك لم يسجل محضر المحادثات السرية أية اشارة فيها اساءة إلى الجانب العراقى، بل على العكس تماماً، فرغم أن الجانب العراقى وقع اتفاقية استسلام، إلا أنه روعى استخدام عبارة «وقف اطلاق النار» كعنوان لهذا اللقاء.

وعلى ضوء ما تم عرضه وفى إطار الهدف الذى تحدد لهذا اللقاء وهو مناقشة واقرار الشروط اللازمة لضمان واستمرار وقف العمليات الهجومية من جانب قوات الائتلاف الدولى والكيفية التى يمكن بها تنفيذ تلك الشروط إلى جانب الشروط التى تضمنها قرار

(١) مجدى شندى، أسرار عاصفة الصحراء، الملف السياسى، الدار المصرية للنشر والتوزيع، عام ١٩٩١

مجلس الأمن رقم ٦٨٧، يمكن القول أن ذلك الاجتماع قد اشتمل على مناقشة ستة نقاط أساسية:

أولها، اسلوب تبادل الأسرى بين الجانبين والاتفاق على موعد اطلاق سراحهم بالطريقة التى تلائم هيئة الصليب الأحمر الدولى وفى المواعيد التى تراها مناسبة لذلك وفى أى مكان يناسبها.

ثانيها، اسلوب تسليم الرهائن المحتجزين من المدنيين والكويتيين واعتبارهم من أسرى الحرب وتكليف الجانب العراقى بتقديم بيان بأسماء اولئك المحتجزين.. «وقد اتفق فى هذا الشأن بأن يقدم العراق قائمة تتضمن أسماء الأسرى من العسكريين والمدنيين والصحفيين، وفقاً لما تنص عليه اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، وأن يتم التنسيق مع هيئة الصليب الأحمر الدولى على أن يتم تبادل الأسرى فوراً».

ثالثها، تقديم بيان بالمفقودين، وهم الأفراد الذين فقدوا فى ميدان القتال دون أن يكون معروفاً، هل هم أسرى أم قتلى ممن يمكن التعرف على هويتهم، على أن يتم تحديد مكان دفن الأفراد مجهولى الهوية للجانبين بالتنسيق مع هيئة الصليب الأحمر الدولى.

رابعها، تقديم معلومات موقعة على خرائط توضح أماكن الألغام التى قام العراق بزرعها فى أرض الكويت وفى المياه الاقليمية الكويتية أو فى المياه الدولية للقيام بتنظيفها منها إضافة إلى مواقع أى ذخائر كيميائية أو بيولوجية أو نووية مخزونة داخل الكويت إلى جانب أى ذخائر أخرى من أى نوع.

خامسها، الاتفاق على التدابير التى تضمن وقف اطلاق النار بين الجانبين مع الاتفاق على المناطق المطلوب اخلاؤها كإجراء أمنى ليس له علاقة بترسيم الحدود بين العراق والكويت والذى سيقرره مجلس الأمن الدولى، إضافة إلى الاتفاق على المسائل التى تمنع سوء الفهم والتى قد ينتج عنها استمرار الاشتباك بنوع الخطأ.

وسادسها، الموافقة على استخدام الطائرات الهليكوبتر غير المسلحة لنقل المسئولين العراقيين عبر الطرق والجسور غير الصالحة نتيجة أعمال القصف الجوى لقوات الائتلاف الدولى.

وفى النهاية يمكن القول.. أن العراق قام بكسر أضعف حلقات النظام العربى بغزو الكويت وبالتالى أوصلت النظام العربى إلى أقصى حالات التمزق وعدم الثقة ويرجع أسباب ذلك إلى طرح فكرة العدل الاجتماعى العربى وهى تلقى استجابة لدى جماهير أغلبية الدول العربية الفقيرة، بل امتدت لدى بعض القيادات والمثقفين الوطنيين العرب حيث بدت المطالب العراقية رغم الاجماع على خطأ الاسلوب كما لو كانت تتسم ببعض

العدل.. ومما شجع على هذه الاستجابة، أن السياسة البترولية التى لجأت إليها بعض الدول المصدرة للبترول لاغراق السوق النفطية، ومنع ارتفاع سعر البترول إلى ما يقرب من سعره الحقيقى، كسلعة استراتيجية غير قابلة للتجديد متى استهلكت، كانت بالقطع سياسة ضارة بمصالح شعوب المنطقة ودول عربية ذات طاقات بترولية محدودة ومنها مصر، خاصة مع ما يبدو أن زيادة ضخ البترول يأتى تنفيذاً لتوجيهات القوى الأجنبية المستهلكة للبترول، كما أن مطالب العراق بالجزر الاستراتيجية «ورية وبوبيان» من الكويت ليمكنها إيجاد ممربحرى يعتبر مطلباً ملحاً لدفاع العراق ومصالحه الاقتصادية، وأيضاً فإن الثروات الطائلة لبعض العائلات والمليارات الضخمة فى دول أجنبية، والاسراف المخيف على الملذات الترفيهية، مع التقتير المروع على أبناء الوطن العربى الواحد، وهو اتجاه يجد صداه فى استثارة غضب الفقراء من العرب اضافة إلى بعض القوى الوطنية والقومية فى العالم العربى قد تعاطفت مع العراق نتيجة اعتبارات عديدة، أهمها تلك الحملة الشرسة والمدبرة التى قادتها اسرائيل والأوساط الموالية لها ضد العراق فى الشهور السابقة على الغزو، وخاصة انها كانت تستهدف التمهيد لضربة إجهاضية للقدرة العراقية العسكرية حيث بدا العراق كقوة عربية قومية يراد كسرها وحرمانها ومعها العرب أجمعين من السلاح والتكنولوجيا دفاعاً عن النفس!! خاصة وان بدا العراق كبارقة أمل لدى الوطنيين والقوميين فى ان ينكسر ذلك الاحتكار المطلق للتفوق التكنولوجى والعسكرى لإسرائيل، مع تعاظم القمع الاسرائيلى للانتفاضة الشعبية الفلسطينية فى الارض المحتلة ومثل التعنت الاسرائيلى عقبة لكل محاولات السلام مع التباهى المطلق بالقوة فى مواجهة الضعف العربى، والهجرة لليهود السوفيت تعززها تطورات دولية مواتية مع تباطؤ إن لم يكن انصراف أمريكى عن دفع عملية السلام، وتدفق القوات الأجنبية بالمنطقة والاجماع الدولى بقيادة الولايات المتحدة مع عدم مواجهة حالات غزو مماثلة أو شبيهة لعل أهمها غزو اسرائيل لأراضى العرب عام ١٩٦٧ ولبنان عام ١٩٨٢ وبالتالى بدا الغرب بقيادة الولايات المتحدة لدى قطاعات الشارع العربى كما لو كان يكيل بمكيالين!!

هذا وقد فتحت حرب الخليج الثانية أبواباً واسعة لرواج تجارة السلاح العالمية سعياً لاستنزاف ما تبقى من ثروات خليجية بعد أن التهمت صراعات وحروب الخليج قسطاً وافراً منها.. ومن ناحية أخرى فإن الصفقات التى ابرمت بعد الحرب الخليجية كشفت عن احتدام التنافس فيما بين موردى السلاح الرئيسيين للمنطقة «الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا» الأمر الذى أدى إلى استنزاف هائل للثروات الخليجية والذى كاد أن يصل بها إلى حد الإفلاس.

الفصل السابع

تفكيك وإفلاس الأمـــة العربية

"الشرق أوسطية والسلام الإسرائيلى"

الفصل السابع

تفكيك وإفلاس الأمة العربية

"الشرق أوسطية والسلام الإسرائيلى"

بعد خمسة حروب على مدى يقترب من النصف قرن، وصلت أطرف الصراع الرئيسي في الشرق الأوسط إلى مرحلة يمكن أن يطلق عليها مرحلة الإرهاق الإستراتيجي، والذى يعنى الإفلاس الإقتصادى لكافة الأطراف.. إستغلت إسرائيل ما تبقى من مصدر قوتها وهى القوة العسكرية التى تنامت بشكل حاد من خلال المساعدات الأمريكية والتبرعات من الجاليات اليهودية المنتشرة فى كل أنحاء العالم، إضافة إلى إمتلاكها لناصية التكنولوجيا والتى جاءت نتيجة التطوير الدائم والمستمر لصناعاتها الحربية والتى إنعكست بشكل أو آخر على صناعاتها المدنية.. إستغلت إسرائيل ما تبقى من مصدر قوتها هذا والذى كان على حساب قوتها الإقتصادية التى تراجعت نتيجة لتكلفة الحروب المتتالية والمتواصلة.. استغلت هذه الظروف التى أفلس فيها العرب إقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.. لتطرح مشروعها الجديد لتفكيك الأمة العربية وإعادة صياغتها بما يسمى بالشرق الأوسط الجديد وذلك بالتعاون الوثيق مع حليفتها الكبرى الولايات المتحدة والتى تتربع «مرحلياً» على قمة ما يسمى بالنظام العالمى الجديد، ساعية إلى سوق شرق أوسطية تنمى من خلالها ضعفها الإقتصادى، بإقامة مشروعات خليجية عربية إسرائيلية مشتركة يمكن أن تشارك فيها باقى دول الحوار الجغرافى الشرق أوسطية مثل تركيا.. ويكون لإسرائيل اليد العليا فيها بما تملكه من قدرات تنظيمية عالية وتفوق تكنولوچى ليضاف إلى ما تبقى من رؤوس أموال عربية لتنطلق فى تنمية قدراتها الإقتصادية ولتوازن جناحى قوتها عسكرياً وإقتصادياً لتحقيق مخططها فى التوسع الإقتصادى كبديلاً مرحلياً للتوسع الجغرافى ولتصبح مستقبلاً القوة الإقليمية الكبرى فى الشرق الأوسط المنتظر.

وإذا أضفنا لهذا أن حالة الإرهاق الإستراتيچى للجانبين العربى والإسرائيلى لم تؤد فقط إلى تبنى إستراتيچية السلام - مرحلياً - إستثماراً لنتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ بل لكونها تنقل الصراع بين العرب وإسرائيل من بعده العسكرى والذى اتخذ شكل الصدام المسلح إلى أبعاد حضارية أخرى سياسية وإقتصادية وأيديولوچية وإجتماعية مع تسخيرها لخدمة الصراع المسلح المقبل..

من هنا - فإن إستراتيچية السلام تطلبت أساليب جديدة للصراع الحضارى بأبعاده المختلفة، لعل العدوان الإسرائيلى على لبنان قد أكد جميع المفاهيم الراسخة فى الأذهان منذ أكثر من ثلاثين عاماً عن العدوانية والتوسعية الإسرائيلية - وأن السلام هو أبعد ما يكون عن المفاهيم والاستراتيچيات الإسرائيلية وأن المرحلة القادمة ستكون مرحلة صراع وتحدى حضارى مرحلى سوف يتطور فى المستقبل إلى صراع مسلح مصيرى لفرض

الإرادة وتحقيق الأهداف القومية العليا ولعل الدراسة المتأنية لإستراتيجية إسرائيل فى المرحلة القادمة تشير إلى مخطط تفكيك الأمة العربية وتجزئتها، وتؤكد الأبعاد الجديدة التى تحول إليها الصراع إستثماراً لمرحلة الإرهاق الإستراتيجى.

التخطيط الإستعمارى لتجزئة الوطن العربى:

فلم يعد التخطيط الإستعمارى لتجزئة وتفتيت الوطن العربى يجرى بمعزل عما كان ولايزال يخطط له من قبل الصهيونية العالمية وإسرائيل.. فقد كان زعماء الصهيونية الأوائل فى القرن التاسع عشر «كوريت وروتشيلد ومونتفيورى وهرتزل ووايزمان وجابوسكى» هم الذين صاغوا ثوابت هذه المخططات ورصدوا لها الأموال الطائلة. إلاّ أنه بعد إنشاء إسرائيل برزت مخططات إسرائيلية منقحة للمخططات الأصلية استهدفت أيضاً تقسيم المنطقة العربية وتفتيتها عرقياً ودينياً وطائفياً وصولاً إلى دويلات طائفية ضعيفة تخدم قيام «إسرائيل الكبرى» كقوة إستعمارية إقليمية عظمى فى وسط وطن عربى ممزق سهل الاخضاع للسياسة والهيمنة الإسرائيلية. وأن تكون تلك الدويلات العربية بمثابة توابع لإسرائيل...

وأبرز المخططات الصهيونية فى هذا المجال ثلاثة.. أولها: فكر «جابونيسكى» صاحب الحركة التنقيحية فى إسرائيل فى الثلاثينيات حول الكومنولث العبرى.. وثانيها: مشروع «بن جوريون» لتقسيم لبنان عام ١٩٥٤.. وثالثهما: إستراتيجية إسرائيل فى الثمانينات لمستشار مناحيم بيجين للأمن القومى الدبلوماسى الإسرائيلى «عوريد بنيون».. والذى اعتمدته لجنة خاصة فى الكنيسة الإسرائيلى فى ٢٤ فبراير ١٩٩٣.

• مشروع «عوريد بنيون» لتفتيت الوطن العربى(١)

ينطلق الفكر الإسرائيلي الجديد من حاجة إسرائيل إلى تطلعات جديدة تعيد تحديد موقعها فى العالم، بحاجة لأن تحدد أهدافها فى الداخل كما فى الخارج.. حاجة أصبحت ملحة بعد التحولات القاسية نحو عصر جديد من تاريخ الإنسانية، عصر يختلف بنوعيته عن العصور الماضية وبمفاهيم جديدة للغاية، ولهذا فمن الضرورى فهم المتغيرات التى تميز هذه الحقبة التاريخية، ولهذا وجب تحديد تصور إستراتيجية واقعية حسب المعطيات الجديدة التى تتطلبها استقرار الدولة اليهودية خاصة فيما يتعلق بقدرتها على إعطاء إطار

(١) مجلة "Direction" التى تصدرها إدارة الإستعلامات بالمنظمة الصهيونية العالمية فى عددها رقم (١٤) بتاريخ فبراير ١٩٨٢..

جديد لمصالحها الداخلية والخارجية.

إن إسرائيل مقبلة على عهد قد تتقلص فيه مقدرة إسرائيل على تحصيل المساعدات المادية من المجتمعات الأوربية والأمريكية فى ظل النمو البشرى المتزايد على مستوى العالم أجمع والشرق الأوسط بصفة خاصة، فى وقت تنتشر فيه الأزمة الإقتصادية على مستوى الرقعة العالمية لتشمل حتى الدول الصناعية الكبرى وتتزايد فيه الطموحات الإستهلاكية وهو ما يفرض على إسرائيل - على حد قوله - التحسب والإحتياط لنضوب مصادر دعمها التقليدية من الخارج، وتتزايد بالتالى الحاجة إلى إعتمادها على قدراتها الذاتية المحدودة. ويجرى هذا فى وقت توجد فيه بعض مصادر الثروة من طاقة ومواد خام وعائدات مالية ضخمة مازالت فى يد العرب، وتتزايد فى الوقت نفسه حاجة أوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان إليها.

أما على المستوى الاقليمى - وطبقاً لرؤية عوريد بنيون - فإن إسرائيل لا تتجاهل القدرة المتزايدة للدول العربية على التنامى بشرياً وإقتصادياً وعسكرياً بل وتكنولوجياً أيضاً، الأمر الذى يوحى بأن الإنتصارات والمكاسب الإسرائيلية التى حققتها ليس من المتوقع أن تدوم فى مواجهة كل هذه التحديات.

ومن ثم يرى عوريد بنيون أنه لا بديل أمام إسرائيل، لكى تواجه هذه التحديات إلاّ أن تتبنى إستراتيجية جديدة عملية وفاعلة تنهض على نظرة تشمل الموقع والأهداف وتضع فى إعتبارها المصالح الدولية والإقليمية، والمتغيرات المتوقعة، وتتحسب لموقعها من الصراعات الإقليمية والدولية، بالمزيد من الإعتماد على الذات. وقد حدد أبعاد خطته فى قوله «إن العالم العربى والإسلامى يعج بالكثير من المشاكل، والأيدى الفرنسية والبريطانية التى رسمت حدوده قادرة على التعاون على هدمه بالتعاون مع واشنطن!!!!

هذا العالم بأقلياته العرقية، وخلافاته ونزاعاته، وأزماته الداخلية، التى تمزقه، قد أصبح غير قادر على حل مشاكله الأساسية وبالتالى لا يشكل تهديداً حقيقياً لإسرائيل فى المدى البعيد، ولكنه يشكل خطراً فى المدى القريب بالنظر إلى قوته العسكرية.. إن الشرق الأوسط لا يستطيع أن يستمر فى تركيباته الحالية والتى أصبح فيها العالم العربى والإسلامى حبراً على ورق».

إن العالم الإسلامى من وجهة نظر بنيون لا يستطيع أن يستمر فى تركيباته الحالية، دون أن تطرأ عليه تحولات فورية، ذلك العالم الذى بنته القوى الغربية المتمثلة فى فرنسا وإنجلترا فى العشرينات على حساب تطلعات السكان الأصليين حيث قسمت المنطقة إلى

(١٩) دولة، تتكون كلها من مجموعات عرقية مختلفة، من أقليات يسودها العداء لبعضها، خاصة وإن كل دولة عربية إسلامية تجد نفسها مهددة من الداخل بسبب اختلافاتها العرقية، خاصة وأن الحرب الأهلية قد بدأت فى بعضها...

إن غالبية العرب (١١٨) مليوناً من (١٧٠) مليوناً يعيشون فى افريقيا وأكثر من ٥٠ مليون منهم يعيشون فى مصر وحدها والباقى خارج مصر، وأن دول المغرب العربى يستوطنها «عرب وبربر»، وفى الجزائر حرب أهلية بين الطرفين وهناك حرباً بين المغرب والجزائر على إمتلاك الصحراء الأسبانية سابقاً.. الإسلام المجاهد «الإخوان المسلمون» يهددون وحدة تونس، والقذافى يقود حروباً تخريبية للعرب أنفسهم علماً بأنه بلد قليل السكان لا يقدر على أن يصبح أمة قوية، لذلك حاول فى عدة مناسبات أن يدمج بلاده مع بلاد أكثر صلابة مثل مصر وسوريا أو السودان، البلد الأعنف تقسيماً بين البلاد العربية الإسلامية الحالية حيث يحوى أربعة تجمعات متواجهة فيما بينهما، أقلية سنيه تسيطر على أكثرية أفريقية غير عربية. وفى مصر نجد أغلبية مسلمة سنية فى مواجهة أقلية مسيحية قوية «حوالى سبعة ملايين نسمة» والتى تطالب بدولة لها على غرار لبنان المسيحى فى مصر..

كل البلاد العربية شرق إسرائيل ممزقة من خلال صراعات داخلية، وسوريا لا تختلف عن الواقع اللبنانى إلا بنظامها العسكرى القوى، ولكنها مسرحاً لحرب أهلية حقيقية بين أغلبية السكان السنيين والأقلية العلوية الشيعية حيث يتولى زمام الحكم ١٣ فى المائة من السكان...

العراق من جهته لا يختلف كثيراً عن جيرانه، علماً بأن الأكثرية شيعية والأقلية الحاكمة هى سنية، ففى العراق ٦٥ فى المائة من السكان ليس لهم حصة فى القرارات السياسية والحكم بيد طبقة لا تمثل ٢٠ فى المائة من السكان، ودون النظام القوى والجيش والغنى البترولى، فإن مصير العراق يمكن أن يكون كمصير لبنان البارحة وسوريا اليوم.

إن بذور الخلافات الداخلية والحرب الأهلية ظهرت فعلاً خاصة بعد أن وصل حكم آيات الله إلى سدة الحكم فى إيران والذى يرى فيه أهل الشيعة قائدهم الطبيعى.. كل دول الخليج والعربية السعودية قامت على رمل لا يحتوى إلاّ البترول، ففى الكويت لا يمثل الكويتيون إلاّ ربع السكان، وفى البحرين فإن الشيعة يمثلون الأغلبية ولكنهم محرومون من الحكم. وفى الامارات العربية المتحدة فإن الشيعة هم الأغلبية، لكن الحكم بيد السنيين، أيضاً فى عمان وفى اليمن الشمالية والجنوبية نجد أقلية شيعية أساساً.. وفى العربية

السعودية فإن نصف السكان هم أعراب يتألفون من المصريين واليمنيين، وهناك أقلية سعودية تتمسك بالحكم..؟!- الأردن شعب فلسطيني في حقيقته، تحكمه أقلية بدوية أردنية، وعمان مدينة فلسطينية مثل نابلس.

وكل هذه الدول تمتلك جيوشاً قوية، فالجيش السوري يتكون من أغلبية سنية ولكن يحكمه أقلية علوية، والجيش العراقي يتكون من أغلبية شيعية يترأسه أقلية سنية.. هذا الواقع سيأخذ أهمية كبرى في المدى البعيد، فالجامع المشترك داخل الجيش هو العداء الإسرائيلي..

وفي إطار هذه الرؤية يستكمل بنيون عرضه فيقول أن العرب منقسمون وأن الدول الإسلامية الأخرى تعيش وضعاً مشابهاً، فإيران يتألف نصف سكانها من فرس ونصفها الآخر من تجمع عرقي تركي، وفي تركيا نصف السكان من المسلمين من أهل السنة في الأصل والنصف الآخر ينقسم إلى أقليتين ١٢ مليون من الشيعة العلويين، ٦ ملايين من الأكراد والمسلمين، وفي أفغانستان ٥ ملايين شيعي يؤلفون ثلثي السكان، وفي الباكستان ١٥ مليون شيعي...

وفي هذا العالم الواسع والممزق تعيش تجمعات نادرة من الأغنياء إلى جانب كثرة بائسة وفقيرة.. فالعرب في غالبيتهم لهم دخل سنوي يوازي (٣٠٠) دولار.

ولبنان تمزق وفي حالة إنحراف إقتصادي، فلم يعد لديه حكم مركزي وإنما لديه سلطات تتنازعها خمسة أقليات.. المسيحيون في الشمال المدعمون من سوريا، وفي الشرق هناك منطقة تحت الإحتلال السوري، وفي الداخل دويلة تحت سيطرة الكتائب اللبنانية، وفي الجنوب حتى نهر الليطاني هناك منطقة أكثرها من الفلسطينيين وتوجد على الحدود الإسرائيلية دولة سعد حداد التي تتألف من مسيحيين ومن نصف مليون شيعي.. وسوريا في وضع أخطر.. والملايين في مصر يعانون جوعاً دائماً ونصف السكان دون عمل ودون مأوى في منطقة تعد الأكثر كثافة في العالم وبخلاف الجيش لا شيء يعمل، والدولة تعاني أزمة حادة وتعتمد كلياً على العون الأمريكي منذ معاهدة السلام.. إن دول الخليج والعربية السعودية وليبيا ومصر هم البلدان الأكثر غنى في العالم من البترول، ولكن هذا الغنى بين تجمعات محدودة ولا تستطيع أن تعتمد على أية قاعدة شعبية ولا يؤمن أي جيش لهذه الأنظمة الدعم الكافي، فالجيش السعودي بالرغم من كل تسليحه، غير قادر على الدفاع عن النظام ضد التهديدات الداخلية والخارجية.

إن هدف إسرائيل السياسي على جبهتها الغربية يجب أن يكون تفكيك مصر وتحويلها

إلى وحدات جغرافية منفصلة تكون فيها السلطة متعددة وليست واحدة.. ويتمزق مصر هذا فإن بلاداً مثل ليبيا أو السودان أو حتى بلاداً أبعد منها لن تستطيع أن تتابع حياتها على الصورة القائمة بل سوف تصاحب مصر في سقوطها وتفككها. فتكون هناك دولة قبطية في مصر العليا وعدة دويلات ضعيفة بسلطات محدودة بدل السلطة المركزية القائمة حالياً.. هذا هو التطور التاريخي والحتمي على أمد طويل والمؤجل فقط باتفاقية السلام عام ١٩٧٩.

إن تجزئة لبنان إلى خمس مقاطعات تعطي صورة عن المصير الذي ينتظر العالم العربي ككل بما فيه مصر وسوريا والعراق وحتى كل شبه الجزيرة العربية، وإذا كان ذلك قد حدث في لبنان فإن تمزيق سوريا والعراق إلى مقاطعات متجانسة عرقياً أو دينياً يجب أن يكون على أمد طويل الهدف المركزي لإسرائيل على جبهتها الشرقية..

إن الهدف القريب كما يقول ينيون يجب أن يكون ضعضعة الجبهة الشرقية عسكرياً.. فسوريا سوف تنقسم إلى عدة دول حسب التعدد العرقي ليكون الساحل دولة علوية شيعية وتكون منطقة حلب دولة سنية وفي دمشق دولة سنية أخرى مناهضة لجارتها في الشمال كما يكون للدروز دولتهم الخاصة في حوران وشمال الأردن مع إحتمال أن تمتد إلى الجولان..

أما العراق بلد غني بالنفط وهو غني بمشاكله الداخلية وأن تفكيكه سوف يحقق ربحاً أكثر من تفكيك سوريا.. إن تجزئة العراق حسب العرق أو الدين يمكن أن تتم بنفس طريقة تقسيم سوريا أيام الحكم العثماني، ثلاث دويلات أو أكثر تكون حول ثلاث مدن رئيسية هي البصرة وبغداد والموصل والمناطق الشيعية في الجنوب والأكراد في الشمال ينفصلان عن الأغلبية السنية.

كما أن شبه الجزيرة العربية كلها مهددة بالتفكك تحت الضغط الداخلي والخارجي، فهذا أمر حتمي في المملكة العربية السعودية التي تبشر صراعاتها الداخلية بهذا التفكك النهائي...

أما الأردن فهو هدف إستراتيجي قريب ذلك أنه بإنتهاء حكم الملك حسين الطويل جداً ويحل محله حكم فلسطيني، فإن البلد سوف يتفكك طبيعياً ولن يعود يشكل أي تهديد لأمن إسرائيل في المستقبل، وعلى تكتيك إسرائيل العسكري أو الدبلوماسي يجب أن يركز على تصفية الحكم الأردني وعلى انتقال السلطة لأيدي الأكثرية الفلسطينية.. وهذا التحول في الحكم الأردني سوف يحل مشكلة الضفة الغربية التي أكثر سكانها من العرب.. فسواء

بالحرب أو بالسلام يجب ترحيل سكان الضفة الغربية العرب وإقامة كيان إقتصادى وديموجرافى جديد وهذا وحده يؤمن التحول الكامل للضفة الغربية وللأردن.. ويجب إستبعاد أى إقتراح للإدارة الذاتية أو أى مساومة وإقتسام للأراضى.. ويجب العمل على فصل الدولتين.. العرب فى الأردن واليهود فى الضفة الغربية، ولن يكون هناك تعايش ما فى هذا البلد إلاَّ إذا فهم العرب بأنه لن يكون لهم وجود أو أمن إذا ما تمت السيطرة الإسرائيلية من نهر الأردن والبحر وبالتالى فليس لهم دولة خاصة أو أمان إلاَّ فى الأردن!!!!

إن هدفنا الأول والأهم اليوم هو إعادة التوازن فى إسرائيل بنواصيه الثلاث.. ديموغرافياً وإستراتيچياً وإقتصادياً.. ويجب إحتلال كل الجبال الممتدة من شابا حتى الجليل الأعلى.. إن تحقيق أهدافنا على الجبهة يتعلق بتحقيق هذه الإستراتيچية الداخلية.. يجب أن تنتقل من إقتصاد مركزى يتدخل فيه الحكم بشكل قوى إلى إقتصاد حر مفتوح، وفى نفس الوقت يجب أن نتحرر من المعونات الأمريكية وأن نبقى آلة إقتصادية منتجة لا تدين بشىء لأحد سوانا وإذا لم نظهر قادرين على القيام بهذا التحول بإرادتنا وحدها وبعلمنا وحدة فإن القوى الإقتصادية والسياسية والعسكرية فى العالم ـ إضافة إلى إنعزالنا الخاص ـ سوف يجبرنا عليه.

تلك هى إستراتيچية إسرائيل فى الثمانينات لمستشار بيجين للأمن القومى «عوريد بنيون» والتى إعتمدتها لجنة خاصة فى الكنيست الإسرائيلى فى مطلع عام ١٩٩٣ .. وقد طرحت أبرز ما جاء بها من أهداف وإتجاهات ومراحل وأسبقيات لتكون محلاً للدراسة والتعمق لكل المفكرين والمحللين ورجال السياسة والحكام العرب ليتعمق إدراك الجميع بكل ما يخطط من حولنا فى ظل حالة الغيبوبة والإفلاس السياسى والإقتصادى والعسكرى العربى والإرهاق الإستراتيچى القائمة حالياً..

ولعل فكرة الشرق الأوسط الجديد، وما تتضمنه من سوق شرق أوسطية، أحد المراحل التى تعيد صياغة الأمة العربية على طريق التفكيك الكامل لها.. والتى من المهم إستكمالاً للعرض أن نطرحها لتتكامل صورة ذلك المستقبل القريب الذى ينتظر الأمة العربية!!

- **العرب والشرق الأوسط الجديد:**

ينطلق فكر الكثرة من المفكرين إلى أن هناك محاولات إسرائيلية وأمريكية مستمرة للسيطرة والهيمنة على المنطقة العربية، وأن حالة الإرهاق الإستراتيچى والضعف العربية الراهنة إلى جانب الإتجاه نحو التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى قد شجع

الولايات المتحدة الأمريكية على طرح مشروع النظام الشرق أوسطى بهدف تمييع فكرة القومية العربية، أو العمل العربى الجماعى فى محيط أكبر تختلط فيه الهويات والأجناس وتواجه فيه البلاد العربية تحديات منفردة لتذوب القومية العربية فى دروبه المختلفة.

وأصحاب ذلك الفكر يركزون على السياسة الأمريكية فى المنطقة العربية ويربطونها بسعى الولايات المتحدة إلى الاحتفاظ بموقعها المتميز بين القوى الدولية الكبرى من أجل الاحتفاظ بالموقع المتميز لإسرائيل.. حيث أن طرح المشروع الشرق أوسطى يمكن أن يوفر لإسرائيل موارد مالية بديلة عن المعونات الأمريكية والتى سيتعذر على الولايات المتحدة الإستمرار فى تقديمها فى المستقبل ـ وعلى ضوء ذلك ـ فالولايات المتحدة تريد إقامة نظام شرق أوسطى تحظى فيه إسرائيل بدور الدولة الأكثر رعاية ـ وسوف تعمد الولايات المتحدة إلى إقامة هذا النظام لتشارك فيه الدول العربية إلى جانب الدول المتحالفة معها وهى إسرائيل وتركيا، إضافة إلى إيران وإثيوبيا بعد أن تصبح أنظمة هذه الدول متناسقة مع الرغبات الأمريكية.

ويحدد بعض أصحاب ذلك الفكر الهدف الأمريكى[١] بالقول «إن المطروح لدى صانع القرار الأمريكى هو أن يقوم نظام غير عربى المركز فى منطقة عربية القلب ـ وهذا النظام المقترح متمحور حول الخارج إذ يجد دعامته الأمنية الرئيسية فى الاتفاقيات الثنائية بين كل قطر عربى على حده والدول الغربية الرئيسية لاسيما الولايات المتحدة».

وبذلك يضمن الهيمنة الأمريكية على البترول العربى ـ وتجنى منه إسرائيل ثماراً إقتصادية وإجتماعية وسياسية وإستراتيجية هامة.

وأيضاً.. فإن هناك تيار فكرى لعله الأكثر تطرفاً وجرأة، ينطلق من مسلمات وإقتناعات واضحة[٢].. «فالشرق أوسطية» قدر محتوم وحتمية تاريخية لأنه لا بديل لها. بل لم يكن لها بديل على مدى العصور. ففى كل العصور جرت محاولات لإنشاء تنظيم سياسى اقليمى، لم تحقق أى محاولة منها النجاح والإستمرار إلاّ هذا التنظيم الذى قام على أسس ومفاهيم شرق أوسطية، سواء كان هذا التنظيم أمنياً أو تنظيماً إقتصادياً، بينما أصاب الفشل جميع محاولات إنشاء تنظيم بديل.. وآخر هذه المحاولات هو إنشاء تنظيم أو نظام إقليمى عربى... بل وإمتد فكر ذلك التيار الذى يقوده بعض الرسميين والمثقفين العرب

---

(١) د. محمد عبد الشفيع عيسى ـ النظام الاقليمى العربى فى إطار هياكل وسياسات اللجنة الأمريكية الجديدة/ مجلة الوحدة ـ العدد ٢٠٠/ يناير ١٩٩٣ ص ٨١، ٨٢.

(٢) جميل مطر ـ حملة التبشير بالشرق أوسطية فى ذروتها ـ الحياة ـ العدد ١١٣٣٥ فى ٢٧ فبراير ١٩٩٤.

قولهم أن العرب وهم كبير، وأن العروبة وهم أكبر.. وأن الاندماج فى نظام شرق أوسطي - حسب منطق هذا التيار - يعنى العودة إلى الوضع الطبيعي. لذلك يجب التخلى عن كل الأوهام التى تضخمت وتفاقمت خلال القرن الحالى.. ففى الأمن الإقليمى، كما فى التكامل الإقتصادى كما فى العلاقات السياسية، يجب التخلى عن كل الممارسات والأفكار المشوهة التى لم تكن تعبر تعبيراً صادقاً عن حقائق ورغبات الأغلبية العظمى من شعوب المنطقة.

وفى مثل هذا التوجه الشرق أوسطى لا تختلف إيران عن إسرائيل، ولا تختلف إسرائيل عن دولة عربية، ولا تختلف أى دولة ناطقة بالعربية عن تركيا أو باكستان أو الهند. الكل يجمعهم توجه واحد وإقليم واحد ومصلحة مشتركة.

وفى جانب آخر يأتى الفكر الإسرائيلى عن الشرق أوسطية كما طرحه شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل خلال عام ١٩٩١ عندما كان زعيماً لحزب العمل ومعارضاً لحكم الليكود بقيادة إسحاق شامير - حيث قدم بيريز إلى حزبه تصوره «لخطة السلام مع العرب» وهو التصور الذى عرضه فى عدد من مقالات نشرتها صحيفة «جيروزاليم بوست» إبتداء من ١٤ إبريل ١٩٩٤ الماضى حيث قال بيريز «إن إسرائيل تعانى من عدم الإستقرار السياسى وتفتقد الأمان الإقتصادى ولا سبيل للخروج من هذا المأزق إلاّ بالتفاهم مع العرب لإقامة السوق الشرق أوسطية والمدخل الرئيسى للتوصل إلى ذلك هو إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وتلبية الحقوق المشروعة للفلسطينيين وذلك هو الطريق من وجهة نظره إلى تحقيق حلم «إسرائيل الكبرى» الذى هو الهدف الرئيسى لمشروعه المقترح للسلام.. حيث قال انه عندما تحقق إسرائيل مشروعها المتعدد المراحل والمتداخل الذى يبدأ بالتنازل عن بعض الأراضى والتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين والعرب ثم إقامة السوق الشرق أوسطية فإن إسرائيل ستبلغ حقاً مرتبة «إسرائيل الكبرى» إذ أنها لن تزداد إتساعاً وكبراً بحجمها ومساحتها، بل بحفاظها على هويتها الدينية ونقائها العرقى».

إن إسرائيل الكبرى كما يراها «بيريز» من خلال خطته. فإنها لن تحكم الفلسطينيين فحسب، بل ستحكم العرب جميعاً.. أولاً.. عبر الكونفدرالية الثلاثية «إسرائيل - الفلسطينيين - الأردن».. وثانياً.. عبر السوق الشرق أوسطية التى ستوضع تحت إمرة إسرائيل بإعتبارها الكيان الأكثر تطوراً فى النواحى السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

• التمهيد للنظام الإقليمى الجديد:

استندت وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية فى سعيها لإقامة نظام إقليمى شرق أوسطى إلى طرح فكرة إقامة تكتل إقتصادى إقليمى بإعتباره مطلباً ملحاً للتعاون والتكيف مع الأسواق الإقتصادية الكبرى التى بدأ تكوينها فى إطار المتغيرات الدولية ومنها السوق الأوربية المشتركة، وسوق «النافتا» الذى يضم أمريكا وكندا والمكسيك، وسوق «الأسيان» الذى يضم دول جنوب شرق آسيا.. حيث تبنت صيغة المحادثات المتعددة الأطراف والتى أحاطتها بأهمية خاصة بإعتبارها وسيلة التعامل بين دول الشرق الأوسط وبين العالم الخارجى.

من هنا فقد ركزت تلك المحادثات على خمسة قضايا رئيسية هى الأمن والحد من التسلح والمياه والتعاون الإقتصادى واللاجئون وقضايا البيئة.

وقد بدأت هذه المفاوضات متعددة الأطراف فى موسكو بإعتبارها الحلقة المكملة للمفاوضات الثنائية - فى إطار صيغة مدريد للسلام فى الشرق الأوسط والتى يمكن إعتبار ما يسفر عنها من تعاقدات وإتفاقيات البداية الحقيقية للنظام الإقليمى الجديد من وجهة نظر الولايات المتحدة... من هنا حظيت تلك المفاوضات بإهتمام عالمى واسع النطاق حيث حضر جلستها الإفتتاحية خمسة وثلاثون دولة منها أربعة عشرة دولة عربية - وزاد عدد المشاركين فيها بعد ذلك حتى وصل إلى اثنين وأربعين دولة فى بعض لجانها الفرعية.

وقد أعطت الولايات المتحدة أهمية خاصة لهذه المفاوضات، وباشرت ضغطاً كبيراً على الأطراف المعنية يدفعها إلى ذلك عدة عوامل(١) - أولها - رغبة الولايات المتحدة فى الإستفادة من وضعها بعد حرب الخليج، خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى بعد تحرير الكويت بمشاركة فعالة بالقوات المسلحة الأمريكية - وثانيها - توقع الولايات المتحدة أن السير فى هذه المفاوضات، أسهل وأقل تعقيداً وأقل عرضة للإنتكاس من المحادثات الثنائية ذات الطبيعة الشائكة والحساسة والتى تتباعد فيها الأطراف بصورة ملحوظة - وثالثها - توقع الولايات المتحدة أن تمثل المفاوضات إغراءاً حقيقياً لإسرائيل حيث تسمح بالتعامل المباشر مع عدد كبير من الدول العربية - ورابعها - أن الموضوعات المطروحة على جدول أعمال تلك المفاوضات تضع منطقة الشرق الأوسط على طريق التعاون الإقتصادى والتنمية الإقتصادية المشتركة بدلاً من تصاعد

(١) د. عبدالمنعم سعيد - نظرة عامة على المفاوضات - السياسة الدولية - العدد ١١٥ - يناير ١٩٩٤.

المصالح السياسية المتصارعة والمتعارضة.

ويبنى التصور الإقتصادى للشرق الأوسط الجديد والذى من المنتظر أن تسفر عنه المحادثات المتعددة الأطراف إلى إطار ما يسمى «السوق الشرق أوسطية» والتى تعتبر أحد الركائز والأسس الذى سيقوم عليها ذلك النظام الاقليمى الجديد والذى يبنى على التكامل العربى/ الإسرائيلى(١) حيث يتركز المشروع الشرق أوسطى الذى قدمته إسرائيل بمباركة ومساندة أمريكية حول توظيف الفوائض المالية العربية وقاعدة الموارد الطبيعية والقوة البشرية لتنمية فروع شركات دولية النشاط، أو الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية تحت إدارة وإشراف إسرائيلى مباشر.

ويرمى هذا المشروع إلى ضمان إزالة أسباب الصراع بين العرب وإسرائيل حيث يرتبط الجميع بمصالح مشتركة إلى الحد الذى يعتبر أى إخلال للأمن مؤثراً ومضراً بمصالح الشركاء سواء العرب أو الإسرائيليين، وذلك بإتباع نظام توزيع أجزاء الصناعات بين عدة دول بحيث يرتبط نجاح تلك الصناعات بمدى التوافق فى العلاقات بين الدول المشاركة فيها - كما فى مشروعات التكامل الزراعى المشتركة المصرية - الإسرائيلية أو مشروعات السياحة المشتركة والتى تربط حركة التدفق السياحى بمدى توافق العلاقات بين مصر وإسرائيل وتصبح السياحة مهددة نتيجة أى توترات أمنية أو سياسية بين الدولتين.

وتتزامن المحادثات المتعددة الأطراف مع المحادثات الثنائية بين إسرائيل والدول العربية المتاخمة لها والتى تحتل إسرائيل أجزاء من أراضيها خلال صراعها المسلح بينهم.. وبين إسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى، والتى تشترط إسرائيل فيها تطبيعاً كاملاً للعلاقات نظير إستردادها لأراضيها المحتلة.

وعلى ذلك يعتبر التطبيع الإقتصادى من أهم المضامين فى سياسة التطبيع الإسرائيلى وتراه ضرورة لتعزيز السلام وبناء شرق أوسط جديد.

ويبرز ذلك التصور بوضوح فى الملحق الثالث من إعلان المبادىء الفلسطينى - الإسرائيلى والذى ينظم مجالات التعاون الإقتصادى من خلال تشكيل لجنة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة للتعاون الإقتصادى مع بدء تنفيذ مراحل إعلان المبادىء، تركز جهودها على الإدارة المشتركة لمصادر المياه والكهرباء ومصادر الطاقة ومجالات

---

(١) د. سعيد حافظ - معهد التخطيط القومى - دراسة مقدمة إلى مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة فى يناير ١٩٩٣ عن السوق الشرق أوسطية.

المواصلات والإتصالات وبناء الطرق والسكك الحديدية والتجارة والصناعة مع الإستغلال الأمثل للطاقة البشرية ومشروعات حماية البيئة مع إستمرار إتساع أنشطتها لتشمل كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.. مما يعنى الوجود الفعال فى كل أوجه الحياة فى ذلك الكيان الفلسطينى مما يفرض سيطرة إسرائيلية «كاملة عليه»، تحقق الأمن بمفهومه الشامل لإسرائيل.

وعلى نفس النمط ينص البند السادس عشر من إعلان المبادىء على التعاون بشأن المشاريع الإقليمية من خلال قيام مجموعات عمل متعددة الأطراف لتطوير «مشروع مارشال» ومشاريع إقليمية وغيرها تبدأ بإقامة صندوق تطوير شرق أوسطى كخطوة أولى وبنك شرق أوسطى للتطوير كخطوة ثانية إضافة إلى مشروع إقليمى للتطوير الزراعى. والوصل بين شبكات الكهرباء والإستغلال الصحيح للغاز والنفط ومصادر الطاقة الأخرى ومشروعات التطوير الاقليمى للسياحة والمواصلات والإتصالات الالكترونية إلى جانب مجالات متعددة أخرى.

ولقد تعددت زيارات «شيمون بيريز» وزير الخارجية الإسرائيلى للإتحاد الأوربى لدفع أوربا للقيام بدور فعال فى الشرق الأوسط الجديد إلى جانب الولايات المتحدة حيث ينفذ ذلك المشروع المقترح على مدى عشر سنوات بإعتماد مالى ثلاثون ملياراً من الدولارات بمعدل ثلاثة مليارات سنوياً. ويقوم على نوعين من المشروعات ـ أولهما ـ المشاريع الوطنية فى كل دولة على حده ـ وثانيهما ـ المشروعات المشتركة بين كل دول المنطقة ـ كما يسعى الجانبان الأوربى والإسرائيلى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة وإتخاذ سياسة ملائمة للمعونات الفنية للتنمية الإقتصادية فى مقابل تمتع الدول الأوربية بشروط الدول المتقدمة الأكثر رعاية.

كما اقترحت الولايات المتحدة تقديم مجموعة من المساعدات عن طريق جامعة الدول العربية تعرف بإسم «صندوق الحكم المبكر» وتشمل أموالاً من الولايات المتحدة ودول الخليج واليابان إضافة إلى دول الإتحاد الأوربى ـ كما أعلن البنك الدولى للإنشاء والتعمير عن تقديم مساعدة بقيمة أربعة مليارات وثلاثمائة مليون دولار مساهمة فى التنمية الإقتصادية فى الضفة الغربية وغزة، ثم كان مؤتمر نيويورك فى ٢ من أكتوبر ١٩٩٣ الماضى والذى دعى إليه البنك الدولى لمناقشة التنمية الإقتصادية[١] الإقليمية طبقاً للتقرير الذى أعده البنك للمنطقة، وقد حضر ذلك المؤتمر وزراء الخارجية والمالية لخمس وأربعين دولة، وقد تحددت ثلاثة أهداف رئيسية لذلك المؤتمر:

(١) رفيق رمضان ـ هيئة الاذاعة البريطانية ـ مؤتمر المساعدات المالية للكيان الفلسطينى ـ واشنطن فى ٢ أكتوبر ١٩٩٣..

أولها: التأكد من الوعود التى قطعتها الدول على نفسها من أنها تتناسب مع حاجة الفلسطينيين لفترة السنوات الخمس من الحكم الذاتى المؤقت ـ وثانيها.. تحديد الحاجات الضرورية للمدى القريب وربط المعونات بهذه الاحتياجات ـ وثالثها.. إقامة هيكلية لكل المعونات الدولية.

- **التجزئة والتفكك... لماذا؟؟**

هناك العديد من الأمور التى أوصلت الأمة العربية فى مطلع التسعينيات إلى حالة من الإرهاق الإستراتيجى هيأت الظروف المناسبة لتنفيذ المخططات الصهيونية المنسقة مع الدول الغربية لتجزئة وتفكيك الأمة العربية وإعادة صياغتها..

- **أولها:** حالة التمزق والتفكك العربى كنتيجة طبيعية للنزاعات العربية ـ العربية والتى واكبت نشأة النظام العربى منذ تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥، حيث لم يسلم هذا النظام منذ ذلك التاريخ ـ على مدى نصف قرن من ظاهرة النزاع بين وحداته، وإذا تغاضينا عن المظاهر الثانوية لهذه المنازعات، يكفى أن نشير إلى الصراع الذى نشأ عقب إعلان الملك عبدالله ضم الضفة الغربية لنهر الأردن عام ١٩٥٠ وما أحدثه ذلك من موقف عربى شامل ضده، ثم المعركة داخل النظام حول قضية الإرتباط بالأحلاف والدخول فى نظام أمن جماعى غربى من خلال حلف بغداد عام ١٩٥٥ بين مصر فى عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر والعراق المتبنى لوجهة النظر الغربية فى الدفاع عن المنطقة، ثم النزاع بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٥٨ والذى كان صورة أخرى من صور الصراع بين ما سمى بالنظم المحافظة والنظم التقدمية فى المنطقة، ثم النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة والحكومة الثورية فى العراق إعتباراً من عام ١٩٥٩ وحتى سقوطها فى عام ١٩٦٣ والذى كان بداية لظاهرة جديدة فى الصراعات العربية ـ العربية قدر لها أن تستمر حتى الآن، وهى ظاهرة الصراع داخل معسكر القوى التقدمية ذاتها، ثم النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الحكومة الإنفصالية فى سوريا إعتباراً من عام ١٩٦١ ثم الحكومة البعثية إعتباراً من منتصف ١٩٦٣ ثم بينها وبين الجمهورية العربية اليمنية وبين المملكة العربية السعودية إعتباراً من عام ١٩٦٢ حول قضية حماية الثورة اليمنية، ثم بين الجزائر والمغرب إعتباراً من عام ١٩٦٣، وهزات طويلة وإن تكن متقطعة عن قضايا حدودية فى الظاهر وإن تكن تدور بدرجة أو بأخرى حول الصراع بين نظام ثورى وآخر محافظ،

ثم بين سوريا والعراق منذ ١٩٦٣ وحتى التسعينيات مع توقف فى فترات قصيرة لم تصمد أمام عوامل التنافس السورى التقليدى بين سوريا والعراق والذى لم يهدأ منذ تولى حزب البعث للحكم فى كلا البلدين عام ١٩٦٨، ثم بين مصر ومعظم الدول العربية منذ زيارة الرئيس السادات للقدس فى عام ١٩٧٧ وحتى مؤتمر قمة عمان فى عام ١٩٨٧ حول نهج تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، ثم بين العراق وأنصاره ودول مجلس التعاون الخليجى وأنصارهم إعتباراً من أغسطس ١٩٩٠ بسبب غزو العراق للكويت... إلخ.

ولا تشمل القائمة السابقة عدداً وفيراً من النزاعات الأقل أهمية، والتحليل العلمى لهذه الظاهرة قد كشف انها تتكرر وفقاً لنموذج ثابت تقريباً يحدث كل ٣ ـ ٥ سنوات تقريباً أى أن النظام العربى لم يسلم من هذه النزاعات لفترة تزيد عن الخمس سنوات، علماً بأن المقصود هنا أن تكون النزاعات سمة عامة فى تفاعلات النظام العربى، بمعنى أنه حتى فى فترة الـ ٣ ـ ٥ سنوات هذه تحدث نزاعات ولكن يمكن إعتبارها ثانوية لا تشمل معركة الأحلاف فى الخمسينيات أو النزاع بين النظم الثورية والنظم المحافظة فى الستينيات، أو النزاع المصرى ـ العربى حول التسوية مع إسرائيل أو نزاع التسعينيات حول أزمة الخليج الثانية.

وربما يعود السبب فى هذا التكرار الدورى لظاهرة النزاعات العربية ـ العربية إنها حين تحدث لا تحل أو تسوى، حيث لا يوجد داخل النظام العربى آلية تسمح بذلك وإنما يتم تهدئتها عادة وفقاً لعوامل خارجية كما كان الحال فى تهدئة النزاعات العربية تحت تأثير عدوان السويس على مصر عام ١٩٥٦ أو الخطر الصهيونى على مياه نهر الأردن عام ١٩٦٣ أو العدوان الإسرائيلى على البلدان العربية عام ١٩٦٧ أو الحرب العراقية الإيرانية فى الثمانينيات، وبمجرد زوال أثر الخطر الخارجى فإن هذه المنازعات تعود إلى التفجر مرة أخرى وهكذا.

ولقد كان لهذه الظاهرة آثارها الفادحة دون شك على بعثرة الطاقات والإمكانيات وعدم توفر المناخ السياسى الملائم لإستثمارها بالشكل الأمثل سواء منها السياسية أو الإقتصادية أو العسكرية بالقدر الذى أدى إلى استنزاف هذه القدرات بما أوصل المنطقة كلها إلى الحالة الراهنة من الإرهاق الإستراتيجى أو بتعبير أكثر جرأة ودقة إلى حالة الإفلاس السياسى والإقتصادى والعسكرى، كما كان لهذه الظاهرة أيضاً آثارها المباشرة على المواجهة العربية مع إسرائيل لأكثر من إعتبار يمكن أن نشير إلى أربعة منها:

ـ أولاً: إن جانباً يعتد به من هذه المنازعات قد إنصب على قضية فلسطين وبينما يفترض أن تكون هذه القضية عاملاً موحداً للعرب بقدر ما تتعلق بخطر خارجى داهم يواجههم فإنها تحولت إلى ساحة لممارسة الخلافات العربية واحتلت مرتبة متقدمة ضمن القضايا التى دارت حولها هذه الخلافات، فإختلف العرب حول وجود الفلسطينيين فى بعض الأقطار خاصة عندما بدأ هؤلاء الفلسطنيين يرفعون السلاح فى وجه إسرائيل، واختلفوا حول قضية الكيان الفلسطينى، وكذلك حول سبل تسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى، وربما كان الأكثر من ذلك أن الدول العربية المتنازعة قد سعت دوماً للتغلغل فى الأوساط السياسية والعسكرية الفلسطينية بحيث تم نقل الخلافات العربية إلى الساحة الفلسطينية مما أضعف من القدرات الفلسطينية بشكل ملحوظ.

ـ ثانياً: أن أكبر قدر من هذه الخلافات كان من نصيب الخلافات داخل معسكر النظم المسماه بالتقدمية والتى كان يفترض فيها أن تكون رأس الرمح العربى فى مواجهة إسرائيل، لكنها انفردت بأكبر نسبة للخلافات فيما بينها بحيث زادت هذه الخلافات عن مثيلتها بين النظم المحافظة، هكذا فقدت هذه النظم من الناحية الفعلية القدرة على القيام بعمل موحد ضد إسرائيل، وقد كان الخلاف السورى والعراقى والذى كان من المفترض أن يكون دون غيره الأمل فى عمل عسكرى عربى فعال ضد إسرائيل فى الجهة الشرقية بالتعاون الفعال بينهما خاصة فى المجال العسكرى والذى تمتلك الدولتين أكبر قدرات تسليحية على الإطلاق فى الوطن العربى والذى لم يتحقق أبداً فى ظل الخلاف الدائم بين الدولتين، بل انه من المثير للإنتباه أن حدة هذا الخلاف قد تصاعدت كثيراً بعد تولى حزب البعث للسلطة فى كلٍ من سوريا والعراق منذ الستينات وحتى التسعينات.

ـ ثالثاً: أن هذه الخلافات قد أهدرت دون شك موارد عربية هائلة كان يمكن أن تستخدم فى المواجهة ضد إسرائيل، ولقد كانت الخلافات العربية ـ العربية فى أحد مراحل تطور النظام العربى تمثل آلية لتطوير النظام كما ظهر خلال الصراع حول إرتباط النظام العربى بالأحلاف العربية فى الخمسينات أو فى الصراع بين النظم الثورية والنظم المحافظة فى الستينات، غير أن هذه الخلافات تحولت بعد ذلك إلى مجرد آلية لإستنزاف موارد النظام دون أية وظيفة تطويرية واضحة كما ظهر بجلاء شديد فى الخلاف السورى -

العراقى الذى دار بين جناحين ينتميان إلى حزب واحد، أو من أزمة الخليج فى التسعينات التى اختلطت فيها النظم التقدمية بالمحافظة المعتدلة داخل كل معسكر من المعسكرين المتنازعين فى أزمة الخليج.

- رابعاً: أنها امتدت أحياناً لحدود مصر المباشرة بما أثر على توزيع القوات المصرية فى مواجهة إسرائيل، ويعنى بذلك مرحلة التوتر الطويلة التى سادت العلاقات المصرية الليبية التى وصلت فى إحدى مراحلها إلى حد الصدام المسلح المباشر عام ١٩٧٧ ـ بما أدى إلى فتح جبهة رئيسية جديدة يتعين على القوات المصرية أن تنتشر فيها، كما أن التطورات فى سياسة النظام السودانى الحاكم يمكن أن تقضى فى المستقبل إلى موقف مشابه بدأت بوادره مع تصاعد أزمة حلايب الحدودية بين كل من مصر والسودان.

وإذا كان للتحليل فى هذه النقطة الخاصة بالخلافات العربية ـ العربية من نتيجة تتعلق بصراع مصر المستقبلى مع إسرائيل فإن أهم نتيجة بهذا الصدد هى خطورة الاعتماد فى المواجهة المنظورة على تحالف عربى واسع، وصعوبة بناء أى تحالف عربى مستقر حتى ولو كان ثنائياً، فمن ناحية أخرى فإن النموذج العام لتطوير الصراعات العربية ـ العربية وصولاً إلى أزمة الخليج يعنى أن ظروفاً اضطرارية يمكن أن تنشأ بما يؤدى إلى انتشار قوات مصرية وسورية بعيداً عن ميدان الصراع المباشر مع إسرائيل وقد حدث فى الستينات إبان معركة الدفاع عن الثورة اليمنية، ثم حدث فى التسعينات فى أزمة الخليج عند غزو العراق لدولة الكويت.

وتمثل أزمة الخليج منذ الثانى من أغسطس ١٩٩٠ بداية لمرحلة جديدة دون شك فى النظام العربى حيث انها تمثل بالنسبة لتطور هذا النظام سابقة أولى تم فيها إحتلال دولة عربية لأخرى وضمها إليها بالقوة المسلحة، وأن هذه الأزمة قد أحدثت هزيمة حقيقية للأمة العربية كلها، وأحدثت نقلة نوعية فى ظاهرة الخلافات العربية ـ العربية وذلك من زاويتين اثنتين على الأقل... الزاوية الأولى أن الإنقسام الذى نجم عن أزمة الخليج الثانية يعتبر جديداً من نوعه بمعنى أنه يمثل للمرة الأولى إنقساماً إلى معسكرين شبه متوازنين من الناحية العددية ففى السابق كان النموذج العام هو خروج دولة ما عن الصف العربى لكى يستمر العمل العربى بآلياته المعهودة إلى حين، كما كان الحال فى خروج الأردن بضمها للضفة الغربية

عام ١٩٥٠، وخروج العراق بإنضمامه لحلف بغداد عام ١٩٥٥، وخروج مصر بعقدها صلحاً منفرداً مع إسرائيل عام ١٩٧٧، وخروج سوريا بسياستها تجاه الحرب العراقية - الإيرانية في الثمانينات.. وهكذا، ودون هذا أن الإنقسام الذى أحدثته الأزمة هذه المرة كان أشد من حيث التأثير على آليات العمل العربي المشترك، ويكفى مثلاً لذلك أنه كان مستحيلاً في ظروف الإنقسام الذى أحدثته الأزمة إنتخاب أمين عام جديد للجامعة العربية في المكان الذى شغر بإستقالة الشاذلى القليبى!!!

أما الزاوية الثانية فقد نشأت عندما إمتد الإنقسام هذه المرة بعمق إلى الجماهير العربية، ويمكن القول بأن مصادر الفرقة بين الجماهير العربية كانت موجودة في السابق لإعتبارات تاريخية «كما فى الحالة اليمنية - السعودية» أو إقتصادية «كما فى الحالة الخليجية - العربية بصفة عامة» أو سياسية «كما في الحالة المصرية - العربية إبان القطيعة الرسمية بمناسبة التسوية المصرية - الإسرائيلية». غير أن مصادر الفرقة هذه كانت إما كامنة وإما ضعيفة، ولذلك لم يقدر لها أن تحدث تأثيراً ظاهراً في التفاعلات العربية - أما في أزمة الخليج الثانية فقد أصيبت العلاقة بين الجماهير الفلسطينية والخليجية بصدع خطير من جراء تأييد الجماهير الفلسطينية لصدام حسين، وأصيبت العلاقة بين الجماهير اليمنية والسعودية بمزيد من التدهور نتيجة الإجراءات التى اتخذتها المملكة العربية السعودية تجاه اليمنيين العاملين بها في أعقاب موقف الحكومة اليمنية من غزو العراق للكويت، وهكذا..

ويعنى هذا أن رأب الصدع في هذه المرة سوف يكون أصعب بكثير، لأنه في المرات السابقة كان الأمر يتعلق بالحكومات فحسب، ولذلك كان يسهل تجاوز الخلافات بمجرد تغير نظم الحكم القائمة أو على الأقل تغير أمزجة القائمين عليها أو بروز ظروف جديدة لتهديد خارجي مثلا يبرز الحديث عن التضامن من جديد، أما في هذه المرة فإن الخلاف يكتسب أبعاد مجتمعية واضحة تجعل التجاوز الحقيقى له مسألة شديدة الصعوبة.

وتعنى هذه النتائج التى خلصنا إليها في النقطة الأولى والخاصة بالآثار الفادحة للخلافات العربية - العربية على المواجهة مع إسرائيل قد تفاقمت بعد أزمة الخليج الثانية خاصة في ضوء الموقف الفلسطيني من الأزمة سواء على مستوى منظمة التحرير أو الجماهير الفلسطينية مما أثر على موقف الدول الخليجية من المنظمة

وربما من القضية الفلسطينية ككل، غير أننا يمكن أن نضيف أن حسم أزمة الخليج عسكرياً قد انعكس بالسلب وعلى نحو خطير على ميزان القوى العربى والإسرائيلى سواء بسبب الأضرار الفادحة التى لحقت بالقوة العسكرية العراقية، أو بسبب المكاسب التى جنتها إسرائيل من ضرب العراق لها بصواريخ سكود، حيث كان لوجود القوة العسكرية العراقية، بالصورة التى كانت عليها قبل أزمة الخليج، كان يمثل عنصر تهديد كامن كان يتعين على إسرائيل أن تتحسب له، أما بعد الهزيمة العراقية فإن إسرائيل تستطيع ولسنوات طويلة قادمة أن تركز على حدودها المباشرة.

هذا إلى جانب أن الأزمة قد أوجدت مهاماً متتالية جديدة للقوات المصرية والقوات السورية فى إطار إعلان دمشق فى منطقة الخليج بما يستدعى التفكير المستقبلى فى حجم وتسليح وتوزيع القوات المسلحة المصرية والسورية إرتباطاً بتلك المهمة الجديدة، وقد يتطلب هذا الدور حجماً معيناً من القوات فى كل من مصر وسوريا لحماية أمن الخليج، وقد يستمر لفترة غير محدودة على ضوء تطور الأوضاع فى كل من العراق وإيران، فضلاً عن أنه سوف يخلق لمصر وسوريا عدوات جديدة على الأقل مع إيران مما يقتضى بلورة رؤية واضحة للعلاقات المصرية - السورية - الإيرانية فضلاً عن ضرورة أعمال الفكر فى الأبعاد المختلفة لأزمة الخليج وتداعياتها بالنسبة لكل من مستقبل مصر وسوريا مع إسرائيل.

من هنا وفى إطار هذا التحليل فإنه يمكن القول أن نتائج عملية غزو العراق للكويت وما أدت إليه من تداعيات انعكس على الوطن العربى عامة وعلى القضية الفلسطينية بصفة خاصة يمكن أن تمثل هزيمة عربية شاملة لا تقل فى إنعكاساتها وآثارها السلبية عن نكسة يونيو ١٩٦٧ ..!!!

• • وثانيها: الإفلاس والمديونية العربية:

فى منتصف الثمانينيات وصل فائض السيولة النقدية العربية إلى أرقام خيالية نتيجة لطفرة النفط، وقفز التعامل من رقم «المليون» إلى «المليار» وبدأ يقترب من «التريليون» (الألف مليار) .. فقد تزامن مع هذه الطفرة الدولارية الواسعة النطاق.. علامات وبوادر إنهيار إقتصادى للاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى ككل انتهى بالتفكك الكامل لذلك الاتحاد وإنهار معه المعسكر الشرقى وحلف وارسو تماماً مع

بداية التسعينيات.. كما بدأ إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يعانى من التضخم والعجز وصل إلى ٥٠٠ مليار من الدولارات مع بداية التسعينيات أيضاً.. وبالتالى كان لابـد أن تتجه الأنظار إلى تلك الأرصدة المتنامية بشكل خطير فى قارات العالم الخمس...

وعلى ضوء تلك الحقيقة شهدت الفترة مابين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٤ سطواً واسعاً على تلك الأرصدة العربية، تركزت أساساً على إشعال الحروب والصراعات فى منطقة الخليج بدأت بالحرب العراقية الإيرانية التى استمرت ثمانى سنوات كاملة ثم كانت حرب الخليج الثانية التى انتهت بالهزيمة العراقية لتشعل سباق تسلح واسع النطاق فقد وصل الإنفاق على التسلح مابين عامى ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ ألف مليار دولار وأن الحرب العراقية الإيرانية كلفت العرب ٣٠٠ مليار دولار، وأن خسائر الوطن العربى من حرب الخليج الثانية وصلت إلى ١٣٧١ مليار دولار..

وقد بنيت هذه الأرقام التقديرية على إعتبار أن حجم الدمار الذى أصاب العراق، وأرقام الخسائر التى حلت بالشعب الفلسطينى المهجر من الكويت والذى يصل إلى ٤٠٠ ألف نسمة.. إضافة إلى المبالغ النقدية التى دفعها العرب للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى السابق وبقية الدول المتحالفة، مع تكاليف إمدادات النفط والماء والغذاء والخدمات الأخرى والتى قدرت وحدها بحوالى ٨٢ مليار دولار مع إضافة الخسائر الإقتصادية التى حلت بالعرب سواء فى مجالات السياحة أو الصناعة أو الزراعة أو المصارف أو العمالة المهاجرة... إلخ. من جراء هذه الحرب لأصبح هذا الرقم أقرب إلى الدقة والصحة.

ذلك عن الإستنزاف للأرصدة العربية الخليجية خلال فترة الحرب ذاتها.. أما الفترة مابعد الحرب، فقد شهدت نوعاً آخر من الإستنزاف لما تبقى من الثروات الخليجية.. فبعد مضى عام واحد من إنتهاء الحرب بهزيمة العراق عسكرياً وجد الموردون الرئيسيون للسلاح أنفسهم منخرطين فى مبيعات ضخمة، حيث بلغت قيمة التعاقدات بين دول الخليج والدول الغربية نحو ٢٣,٢٩٦ مليار دولار بمعدل شهرى قدره ٤,٦ مليار دولار وهو ما يمثل تدفق غير مسبوق فى تاريخ المنطقة، وبصفة عامة بلغت قيمة إجمالى طلبات الشرق الأوسط من الأسلحة والمعدات منذ الغزو العراقى حتى يوليو ١٩٩٢ إلى مابين ٣٥ إلى ٤٥ مليار دولار ساهمت الولايات المتحدة وحدها بالنصف حيث قدرت مبيعاتها عن نفس الفترة بما يزيد

عن ١٧ مليار دولار، وقد قدرت مصادر أخرى[١] أن قيمة الصادرات الأمريكية من الأسلحة والمعدات عن عام ١٩٩٢ قد وصلت إلى ما قيمته ٣٥ مليار دولار تتجه معظمها إلى الشرق الأوسط، بما يعني أن الولايات المتحدة قد باعت أسلحة خلال أقل من عامين بلغت قيمتها ضعف الأسلحة التي باعتها خلال خمس سنوات مابين عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٧ .

والصفقات التى أبرمت فى أعقاب حرب الخليج تشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط عموماً، ومنطقة الخليج بصفة خاصة، قد أصبحت وبلا منازع سوق السلاح الأكثر أهمية فى العالم، ويرجع ذلك إلى قدرة عدد كبير من الدول العربية والخليجية على تغطية نفقات شراء أنظمة التسلح الحديثة والمعدات المتطورة، فضلاً عن توافر الإرادة السياسية والنية لشراء الأسلحة.. وقد أصبحت منطقة الخليج موضع إهتمام الدول المصدرة للسلاح والتى تنافست جميعها للحصول على عقود لتوريد الأسلحة إلى المنطقة خاصة مع إتجاه كل دولة خليجية إلى إعادة بناء وحداتها المسلحة وقدراتها الدفاعية..

ويحتل الشرق الأوسط المرتبة الاقليمية الأولى فى العالم الثالث من حيث كثافة ونوعية التدفقات التسليحية[٢] وتبلغ نسبته ٣٩,١ ٪ أى ما يعادل ٢٥٣,١٨ مليار دولار، من أجمالى التدفقات للعالم الثالث البالغة ٦٤٧,٣٢ مليار دولار، والطفرة الحقيقية التى حدثت فى مبيعات السلاح إلى الشرق الأوسط كانت فى النصف الأول من السبعينيات حيث بلغت ٥١,٨٣ مليار دولار، وقد وصلت هذه التدفقات مداها فى النصف الأول من الثمانينات، حيث بلغت ٨٠,١٤ مليار دولار، بزيادة قدرها ٨,٣٠ مليار دولار عن معدلات النصف الثانى من السبعينات، ولكن حرب الخليج أتت لتطغى على كل تلك المعدلات وتحدث طفرة جديدة فى تدفقات السلاح إلى منطقة الخليج بما فيها العراق التى جاءت فى المرتبة الثانية خلال الفترة من الخمسينات وحتى التسعينات حيث بلغت وارداته ٤١,٩٩ مليار دولار، أى بنسبة ١٦,٦ ٪ من إجمالى التدفقات الاقليمية، حيث اعتبر الاتحاد السوفيتى السابق منذ السبعينات المورد الرئيسى للعراق حيث نمت العلاقات بين البلدين، إلى حد إبرام معاهدة صداقة وتعاون بينهما وهو وضع مماثل لحالة سوريا التى شغلت المرتبة

(١) قائمة Javit لعام ١٩٩٢م.

(٢) علاء سالم/ السوق الدولية لتجارة السلاح خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٩١ ـ ندوة بجامعة القاهرة ـ أغسطس ١٩٩٣.

الرابعة، وليبيا التي شغلت المرتبة السابعة، ولكن هذه الوضعية لم تمنع العراق من تنويع مصادر وارداته حيث لجأ إلى دول مثل فرنسا والصين ومصر.

والمرتبة الثالثة كانت من نصيب إيران، حيث بلغت وارداته قرابة ٩٨,٩ مليار دولار، أي ما يعادل ١٥,١ ٪ من إجمالي التدفقات التسليحية الاقليمية، وقد شهدت سنوات السبعينات الطفرة الكبرى في واردات إيران من السلاح، نتيجة لصراعها مع العراق حول شط العرب، بل وأيضاً التطلع الإيراني لممارسة دور اقليمي فعال في الخليج، وقد سعت إيران في عهد الشاه للحصول على الأسلحة المتقدمة والتكنولوجيا التي تمكنها من تطوير قاعدة صناعية ـ عسكرية وطنية. وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي لإيران خلال حقبة السبعينات، فعلى سبيل المثال، استحوذت إيران في عام ١٩٧٥ على نحو ٥٦ ٪ من إجمالي الصادرات الامريكية للخارج. ولكن هذه المخططات واجهت العديد من الصعاب بعد رحيل الشاه عام ١٩٧٩ وما أعقبه من تداعيات، أهمها الحظر الامريكي عن توريد السلاح لإيران عقب حادث السفارة الامريكية في طهران، بالتالي فقد تراجعت الواردات الإيرانية بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من الثمانينات، وقدرت معدلات التراجع بنحو ٥٨,٢ ٪ ثم كان الارتفاع المحدود الذي شهدته الواردات في النصف الثاني من الثمانينات.

وشغلت المملكة العربية السعودية واسرائيل مكانة متقاربة، حيث أتت الأولى في المرتبة الخامسة، بينما الثانية في المرتبة السادسة بفارق ضئيل قدره ١٩٣ مليون دولار فقط، وتعتبر السعودية المثل البارز للعلاقة بين السيولة المالية الناجمة عن الوفرة النفطية حيث تصاعدت وارداتها من السلاح منذ السبعينات، وتعتبر الولايات المتحدة المورد الرئيسي للسعودية تليها فرنسا وبريطانيا.

وخلاصة القول أن الشرق الأوسط قد شغل المرتبة الاولى لصادرات السلاح لكل من الاتحاد السوفيتي السابق حيث بلغت نسبة صادراته من الخمسينات إلى التسعينات نحو ٣٩,١ ٪ وهو ما يعادل ٨٦,٧٩٣ مليار دولار من إجمالي تدفقات الأسلحة إلى العالم الثالث، وفرنسا بنسبة ٤١,٧ ٪ أي ما يعادل ٢٧,٦٤٢ مليار دولار وبريطانيا بنسبة ٣٥,٥ ٪ أي ما يعادل ١٦,١٣٤ مليار دولار، والصين بنسبة ١٩,٥ ٪ أي ما يعادل ٧,٧٨٤ مليار دولار.. ولكن الولايات المتحدة، إضافة إلى أن الشرق الأوسط مثل المرتبة الأولى لصادراتها الاقليمية، بنسبة ٥٠,٠٤ ٪ أي ما يعادل

٩١,٦٥٤ مليار دولار، فإنها شغلت المرتبة الأولى من إجمالى الصادرات إلى منطقة الشرق الأوسط بنسبة ٣٦,٩٪.

هذا وتوضح الجداول الآتية حجم التعاقدات التى عقدت فى ثلاث شهور فقط من عام ١٩٩٠ إضافة إلى حجم ما تم استيراده من أسلحة ما بين عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩١ بالمليون دولار وبأسعار عام ١٩٩٠ الثابتة:

اغسطس ١٩٩٠: تعاقد مابين السعودية والولايات المتحدة بقيمة ٥٦٠ مليون دولار.

سبتمبر ١٩٩٠: تعاقد مابين البحرين والولايات المتحدة بقيمة ٣١٠ مليون دولار.

اكتوبر ١٩٩٠: تعاقد مابين عمان وبريطانيا بقيمة ٢٢٥ مليون دولار.

اكتوبر ١٩٩٠: تعاقد مابين الامارات العربية والمانيا بقيمة ٦٦ مليون دولار.

اكتوبر ١٩٩٠: تعاقد مابين الامارات العربية وجنوب افريقيا بقيمة ٣٢ مليون دولار.

اكتوبر ١٩٩٠: تعاقد مابين السعودية والولايات المتحدة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار، وبقيمة ١,٦٣ مليار دولار.

نوفمبر ١٩٩٠: تعاقد مابين السعودية والولايات المتحدة بقيمة ٧,٤٥٧ مليار دولار (صفقة باتريوت).

ديسمبر ١٩٩٠: تعاقد مابين الكويت وفرنسا بقيمة ٢,٨ مليار دولار.

ديسمبر ١٩٩٠: تعاقد مابين السعودية والبرازيل بقيمة ٦٩ مليون دولار.

ديسمبر ١٩٩٠: تعاقد مابين السعودية وبريطانيا بقيمة ٩٦٠ مليون دولار.

ديسمبر ١٩٩٠: تعاقد مابين السعودية وفرنسا بقيمة ٣,٩ مليار دولار.

أهم الدول المستوردة للسلاح فى الشرق الأوسط ١٩٥٠-١٩٩١ بالمليون دولار (بأسعار عام ١٩٩٠ الثابتة)

ترتيب الدول وفق إجمالى الواردات الكلية	١٩٥٠-٥٥	١٩٥٦-٦٠	١٩٦١-٦٥	١٩٦٦-٧٠	١٩٧١-٧٥	١٩٧٦-٨٠	١٩٨١-٨٥	١٩٨٦-٩٠	١٩٩١
القيمة الإجمالية للشرق الأوسط	١ ٤٠٤	٤ ٥٥٠	٥ ٩٤٠	٢٢ ٨٢٦	٥١ ٨٣١	٧١ ٨٤٤	٨٠ ١٤٦	٥٥ ٢٧٣	٤ ٧٢١
مصر	٣٠٣	١٢١٧	٢ ٣٦٥	٧ ٢٢٣	٩ ٥٨٧	٣ ٧٩٤	١١ ٤٦٥	٦ ٦٦٩	٦٦٧
العراق	٩٢	٣٣٣	٩٤٦	١ ٠١٤	٢ ٦٥٤	٧ ٢٢٤	١٦ ٥٨٢	١٣ ١٥٠	-
إيران	٧١	١١٩	١ ٥٦٤	٣ ٧٢٥	١٢ ٦٦٥	١٣ ٦١٥	٢ ٣٣٩	٣ ٥١٥	١٨٧
سوريا	١١٧	٥١٧	٨١	٢ ٣١٦	٨ ٤٦٧	٥ ٢٥٣	١١ ٦٣٤	٤ ٩٠٢	٢٦٧
إسرائيل	٣٢٩	٥٠١	١ ٠٤٦	٤ ٤٤٧	٨ ٢٧٨	٦ ٤٢٠	٤ ٥٣٠	٣ ٤٠٠	١ ٦٧٦
السعودية	١١	١١٦	٥٨	١ ٤٦١	١ ٣٩٠	٥ ٤٨٤	٨ ٥٦٥	١٢ ٢٠٩	١ ١٣٨
ليبيا	-	١٠	٤٤	٦٢٤	٣ ٦٤٣	٥ ٢٤١	٧ ٦٤٠	٢٥٣٢[١]	-

(١) لا يشمل هذا الرقم تقديرات عام ١٩٩٠

(-) عدم توافر بيانات.

* المصـــدر:

- خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٨٥، أنظر
- Michael Brzoska & Thomas Ohlson, op, cit., pp. 332-351.
- خلال الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩١، أنظر
- SIPRI Yearbook "1992", op. cit., pp. 311-314, p. 273.

هذا وقد وصلت حجم المديونية الخارجية لعشر دول عربية تتوفر عنها بيانات (ليس من بينها العراق وليبيا والسعودية والامارات والكويت وقطر والبحرين) بلغ ٢٢٨,٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٢[١]، فى الوقت نفسه تراكمت لمجموع الأقطار

(١) اسماعيل صبرى عبدالله - وحدة الأمة العربية - المصير والمسيرة - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٤ - ص ٤٨

العربية استثمارات أفراد وشركات فى أوروبا وأمريكا تقدر بأكثر من ضعفى مبلغ المديونية، ويكفى أن نذكر أن المصريين تراكم لهم منها ما بين ١٩٧٠، ١٩٩٢ ما يزيد كثيراً على ٨٢,٧ مليار دولار.. هذا إضافة إلى أن نصيب الشرق الأوسط من ديون التسليح وصل إلى ١٧٠ مليار دولار، تدين الولايات المتحدة وحدها ٣٨ دولة بحوالى ١٦ مليار دولار- نتيجة مشتروات السلاح لهذه الدول منها اسرائيل ٥,٥ مليار ومصر بمديونية ٤,٥ مليار وتركيا ١,٤ مليار وقد اسقطت الديون العسكرية عن مصر فى إطار أزمة الخليج.

والقضية أنه بينما العالم الثالث الذى ينفق هذه المليارات نجد أن أكثر من ٧٥٠ مليون انسان يعانون من سوء التغذية وأن ١٥٠٠ مليون انسان يفتقدون إلى الخدمات الصحية وهناك ٢٥٠ مليون لايجدون مكاناً فى مدرسة، وإذا كانت النسبة من ٣٠ ـ ٣٥ ٪ من القروض موجهة لاستيراد السلاح فإن الأخطر هو أن ٦٠ ٪ من القروض الجديدة تكون لمجرد خدمة هذا الدين الحربى، والأكثر غرابة هى أن الديون العسكرية أكبر من ثمن شراء الأسلحة الحديثة... والعالم الثالث ينمو انتاجه القومى بمعدل ٥ ٪ سنوياً بينما انفاقه العسكرى يتزايد بمعدل ٧ ٪ والأكثر هو أن تجارة السلاح تزيد بمعدل ٩ ٪ وهو ما يمتص القدرات المتاحة.. ومثال على ذلك أن نصيب الفرد فى مصر من الدين الخارجى قد ارتفع وفق تقرير البنك المركزى السنوى [1]لمجلس الشعب من ٤٩١ دولار عام ١٩٨٤ إلى ٦٠٨ دولار عام ١٩٨٦، فى الوقت الذى لايزيد فيه دخل الفرد السنوى وفق تقرير البنك الدولى عن ٧٦٠ دولار. فإن اضيفت الديون العسكرية لأصبح نصيب الفرد من المديونية فى مصر يساوى دخله السنوى أو أكثر.

وفى دراسة شملت عينة من ٥٦ دولة[2] تضم ٩ دول مصدرة للسلاح ومستوردة للبترول، ١٠ دول مستوردة للسلاح ومصدرة للبترول، ٣٧ دولة مستوردة للسلاح والبترول معاً.. أكد الباحث أن الدول البترولية هى أكثر الدول جاذبية للدول المصدرة للسلاح وانتهى إلى أن الدول الصناعية استخدمت مبيعات السلاح كوسيلة عاجلة لامتصاص البترودولار. فهى بذلك تعالج مشكلة البطالة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول وكما أنه فى حد ذاته يمتبر عنصراً فى تشغيل عمالة جديدة بجانب

(١) صحيفة الجمهورية فى ٤ ديسمبر ١٩٨٦

(٢) الدكتور سامى منصور- تجارة السلاح والأمن القومى - مكتبة مدبولى- القاهرة ١٩٩١.

أنه يعالـج مشكلات ميـزان المدفوعـات ومـا طـرأ عليـه من عـجز نتيجـة ارتفاع أسـعار البتـرول.

وهنا نجد أن مجموعة دول الاوبك قد أنفقت حوالى ٤٣ مليار دولار على السلاح فى فترة ارتفاع أسعار البترول ٧٤/ ١٩٨٠، فقد زادت مشتروات السلاح لدول الاوبك فى سنة ١٩٧٤ مقارنة بالسنة السابقة لها بنسبة ١٥٩٪ عما كانت عليه فى العام السابق للزيادة فى أسعار البترول!!! ووصلت الزيادة إلى ١٦٣٪ عام ١٩٧٦ عن السنة السابقة لها!!!

ويؤكد هذه حقيقةهو أنه فى مرحلة الثمانينات رغم أنها شهدت زيادة ملحوظة فى حدة التوتر العالمى والصراعات المسلحة فى العالم الثالث إلا أنها شهدت على العكس تماماً تراجعاً ملحوظاً فى مبيعات السلاح كنتيجة لإنخفاض عائدات البترول وما حدث من إنهيار سريع فى أسعاره.. حيث وصلت عائدات الدول الأعضاء فى الاوبك إلى ٥٥ مليار دولار عام ١٩٨٦ بعد أن كانت ٢٦٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ أى ربع ما كانت عليه.. والمملكة العربية السعودية مثلاً انخفض دخلها من البترول من ١٠٠ مليار عام ١٩٨٢ إلى ٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٧.

وعن علاقة مبيعات السلاح بفتح فرص العمل لوقف معدلات البطالة فى الدول المصدرة للسلاح على حساب زيادة البطالة فى الدول المستوردة له.. فقد قام مكتب، الميزانية بالكونجرس الأمريكى بدراسة حول مبيعات السلاح أوضحت أنه فى حالة وقف مبيعات السلاح الامريكية فإن هناك ما يصل إلى ٣٥٠ ألف فرصة عمل تفقدها العمالة الامريكية ذلك على أساس أن متوسط برنامج مبيعات السلاح هو ٨,٢ مليار دولار سنوياً وان كل مليار دولار يوظف ٤٢ ألف فرصة عمل!!!

• • وثالثها: قصور التنمية فى الأمة العربية:

من واقع تقرير التنمية فى العالم الذى يصدره البنك الدولى منذ أكثر من ١٥ عاماً والذى صدر عام ١٩٩٤، وتقرير المؤشرات الاجتماعية للتنمية الذى يصدره البنك الدولى - طبعة ١٩٩٣، إضافة إلى تقرير التنمية البشرية فى العالم الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى عن عام ١٩٩٤[١] حيث تؤكد البيانات الواردة بهم أن اجمالى عدد سكان الدول الأعضاء فى الجامعة العربية يتراوح ما بين ٢٢٥،

(١) وحدة الأمة العربية - المصير والمسيرة، مرجع سبق ذكره - ص ٣٩

٢٣٥ مليون نسمة، ويبلغ عدد العرب عند سن العمل (١٥ ـ ٦٤) ٦٢,٩ مليون نسمة بنسبة ٢٧,٣ ٪ من اجمالى السكان، ويكثر بالوطن العربى من هم فى سن أقل من ١٥ سنة، والذى يتعين على المجتمع أن ينفق على طعامهم وكسائهم وسكنهم وتعليمهم وصحتهم، فمعدل الاعالة بالوطن العربى عال جداً، إذ يعيش ٧٣ ٪ من السكان من عمل ٢٧ ٪ منهم، وبالتالى يرتهن كل تقدم فى المجتمعات العربية بارتفاع فى متوسط انتاجية عمل حوالى ٦٢ مليون شخص. والوطن العربى ليس غنياً بالموارد الأولية عدا البترول، فالجزء الأكبر من الأرض العربية صحارى، ففى كل من مصر والبحرين والكويت وليبيا وعمان وقطر والامارات تقل المساحة المزروعة عن ١٠ ٪ من المساحة الكلية للقطر. أما الأقطار التى تزرع أو يصلح أكبر من نصف مساحتها للزراعة فهى سوريا وتونس والصومال والمغرب والسودان فقط، ويزيد الأمر تعقيداً شح المياه فى أرض العرب، فالمناطق المطيرة لبضعة شهور محدودة والطابع العام هو الجفاف. والأنهار الرئيسية الثلاث فى الوطن العربى كله تقع منابعها خارج أرض العرب، ومن يقرب من المنبع يسعى ليستفيد أكثر من البعيدين عنه وهذه الأوضاع تقدم تفسيراً سياسياً للعجز الغذائى فى الوطن العربى والذى يستورد أكثر من ٣٣ مليون طن من الغلال سنوياً، وذلك بدون العراق وليبيا ولبنان والكويت وقطر، وقدر بعض الخبراء أن واردات الأقطار العربية من الغلال تمثل حوالى ثلث الكمية التى تدخل التجارة الدولية. وعن الثروة المعدنية فإنه فيما عدا البترول لاتملك الدول العربية معادن عالية القيمة، فالحديد ليس له قيمة تذكر على المستوى العالمى، والفوسفات والبوتاس والقليل من المنجنيز ليست فى أهمية الكوبالت أو اليورانيوم... إلخ.

واذا أضفنا لذلك انخفاض عوائد البترول للأقطار العربية المصدرة له (اوابك) من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٩ إلى حوالى ٣٥ ملياراً فى ١٩٩٣ بسعر الدولار المثبت، أما الأسعار الجارية فتظهر هبوطاً أشنع من أكثر من ٢٢٠ ملياراً إلى أقل من مائة مليار[١]، وهذا كله رغم اخراج البترول العراقى من السوق الدولية، ويشير عدد من الخبراء إلى أن تراجع الطلب العالمى على البترول يرجع لانخفاض معدلات استهلاكه فى الدول الصناعية. فقد انخفضت واردات السوق الاوروبية من البترول من ٨,٩ مليون برميل/يوم عام ١٩٨٠ إلى ٨,٢ مليون برميل/يوم عام ١٩٨٨، ثم

(١) هذه الأرقام وردت فى النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية (اوابك) عدد يوليو ١٩٩٤

انخفضت وارداتها من البترول العربى من ٦,٢ مليون برميل/يوم إلى ٣,٧ مليون برميل/يوم فى نفس الفترة(١).

وعن موقع الأقطار العربية من الفقر والغنى وفقاً للترتيب التصاعدى المعتمد من البنك الدولى، نرى أن خمسة(٢) أقطار عربية (موريتانيا، مصر، الصومال، السودان، اليمن) تضم ٤٥,٥ ٪ من إجمالى الأمة العربية ترد فى قائمة البلدان الأقل دخلاً كذلك نجد ٣٣,٨ ٪ من الأمة يعيشون فى أقطار ذات دخل متوسط أدنى (من ٦٧٠ إلى ٢٧٠٠ دولار) وهى المغرب والاردن وتونس والجزائر وسوريا. وهناك ٨ ٪ من فئة الدخل المتوسط الأعلى (من ٢٧٠١ إلى ٧٥١٠ دولارات) يسكنون قطرين فقط هما عمان والسعودية. وأخيراً يعيش ١,٢ ٪ من بلاد الدخل المرتفع هما الامارات والكويت. ورغم افتقاد البيانات عن العراق وليبيا ولبنان، فإن نصف الأمة العربية يعيشون تحت خط الفقر بالمقاييس المتعارف عليها.

تلك هى الصورة الحقيقية للعالم العربى مع نهاية القرن العشرين وبعد مضى نصف قرن على انشاء الجامعة العربية «بيت العرب».

• • رابعها: هجرة الأموال العربية:

فى تقرير صدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تبين أن حجم الأموال العربية المهاجرة والموظفة فى الخارج بلغ (٦٧٠) مليار دولار، وأن كل دولار عربى استثمر فى الوطن العربى، استثمر فى مقابله حوالى ٥٦ دولار فى الأسواق الدولية، مما يعنى أن امكانيات وفرص الاستثمارات العربية هى أقل من حجم الأموال العربية، ولاتلبى طموح المستثمر والدول المصدرة لرأس المال!!!

وعلى ضوء تلك الحقيقة فإن حصة الاقتصاد العربى من استثمار الأموال العربية ضئيلة جداً، يأتى ذلك فى الوقت التى أشارت فيه بيانات البنك الدولى إلى أن حجم تدفقات الموارد المالية ـ التى فى شكل منح وقروض ـ استثمارات فى أوراق مالية بخلاف الأقساط المسددة من المديونيات القائمة، ارتفعت هذه التدفقات المالية (٧٢,٤) مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى (١٣٤,٣) مليار دولار عام ١٩٩٢.

---

(١) حسين عبد الله، نحو سياسة نفطية منسقة عربياً ـ النفط والتعاون العربى، صيف ١٩٩٢

(٢) وحدة الأمة العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣

وقد تبين أن جانباً كبيراً من هذه التدفقات سرعان ما يرتد فى حركة عكسية تسديداً لفوائد استحقت على مديونيات قائمة أو فى صورة تحويلات لأرباح على استثمارات مستحقة للبلدان الصناعية، وبأخذ هذه التدفقات العكسية فى الحسبان يظهر أن صافى التحويلات للدول النامية كان أقل بكثير من إجمالى ما تلقته هذه الدول، حيث لاتتجاوز قيمة هذه التحويلات الصافية ٤٠ فى المائة من إجمالى التدفقات المالية أو ما يعادل (٥٦) مليار دولار فقط فى العام ١٩٩٢.

أما بالنسبة إلى حصة العالم العربى فأشارت احصاءات البنك الدولى إلى إنخفاض إجمالى تدفقات الموارد الخارجية من (١٢,٤) مليار دولار فى عام ١٩٨٥ إلى (٦,٨) مليار دولار فى عام ١٩٩١، مما أدى إلى إنخفاض صافى التحويلات من (٧,٧) إلى (٦,٦) مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

كذلك أشار تقرير الأمم المتحدة الصادر فى عام ١٩٩٢ إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية بلغ فى عام ١٩٩٠ على مستوى العالم (١٨٤) مليار دولار بلغت حصة الدول المتقدمة منها (١٥٢) مليار دولار، أى بنسبة ٨٢,٦ فى المائة فى مقابل (٣٢) مليار ونسبتها (١٧,٤) فى المائة حصة الدول النامية، وأن حصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت فقط (٣,٢) مليار دولار ونسبتها (١,٣) فى المائة وهى نسبة ضئيلة جداً.

ولاتزال الدول العربية تعتمد بشكل خاص على الاستثمارات البينية على رغم ضآلتها وتبين دراسة وضعتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن (٤١٨٥) مشروعاً وظفت فيها رؤوس أموال عربية بلغ حجمها (٢٦) مليار دولار، دفع منها ٢٢ مليار دولار وبلغت المساهمة العربية فيها ،أى الأموال التى انتقلت بين الدول العربية على أسس تجارية، (١١,٩) مليار دولار أى ما يوازى (٥٤,٦) فى المائة من مجموع رؤوس الأموال المدفوعة.

وقد تراجعت الاستثمارات العربية البينية من (٩٢٢) مليون دولار فى عام ١٩٩١ إلى (٤٨٢) مليون دولار فى عام ١٩٩٢ أى بنسبة (٤٧,٥) فى المائة، وقد كانت نتائج اتجاهات الاستثمارات تبعاً للتجمعات الاقليمية للدول العربية، كما أشار إليها تقرير المؤسسة، حيث احتلت الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجى المركز الأول، إذ بلغت (٣٧٧) مليون دولار بنسبة ٧٨ فى المائة من إجمالى الاستثمارات واتجه منها نحو (٣٤٥) مليون دولار أى بنسبة (٩١,٥)

فى المائة إلى الدول العربية الأخرى.. كما احتلت الاستثمارات العائدة لمجموعة بلاد الشام والتى تضم الاردن وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق، المركز الثانى إذ بلغت استثماراتها (٧٨,٤) مليون دولار أى بنسبة (١٦,٢) فى المائة.. بينما احتلت دول المغرب العربى المركز الثالث وبلغت استثماراتها (١٤) مليون دولار ونسبتها (٢,٦) فى المائة من إجمالى الاستثمارات، وكانت مجموعة دول وادى النيل مصر والسودان فى المركز الرابع وبلغت استثماراتها (١١,٩) مليون دولار.

ولقد أفرزت الثمانينات ظواهر عدة أثبتت بشكل قاطع أن المخاطر التى تتعرض لها استثمارات الدول الصناعية المتقدمة ليست مخاطر مالية واقتصادية تهدد الأجل والمردود فحسب، بل مخاطر سياسية أيضاً تهدد حرية قرار أصحاب هذه الأموال، وليست أزمة الديون العالمية وفوضى الأسواق النقدية وتجميد الأرصدة على الطريقة الامريكية إلا شواهد على ذلك.

ويؤكد المستثمرين ما حدث فى اكتوبر ١٩٨٧ عندما تعرضت أسعار الأسهم لانهيار متلاحق فى الأسواق المالية وسقطت معها مقولات الربحية والأمان والاستقرار التى تفخر بها القوى المسيطرة على تلك الأسواق.

واذا كان إنهيار الأسواق المالية جاء شاملاً، حيث انعكست آثاره على المتعاملين فى هذه الأسواق على اختلافهم، فإن دولاً صناعية أبت إلا أن تخص الاستثمار العربى بالتمييز المجحف والتقييد المتعسف، وتراوحت تطبيقات هذه المعاملة بين تجميد الأرصدة المصرفية والتلويح بتحميل الودائع العربية نصيبها من تبعة الديون الهالكة، إلى فرض قيود على المجالات المتاحة للاستثمار بدعاوى حماية الاقتصاد الوطنى للدول المضيفة من السيطرة الأجنبية ومكافحة الاحتكار تارة وبتعارض الاستثمار فى بعض القطاعات مع المصالح الوطنية تارة أخرى.

فى ظل ازدياد مخاطر الاستثمار فى الخارج، خاصة المخاطر التى تعرضت لها الاستثمارات العربية فى الدول الصناعية المتقدمة، تأكدت صحة الدعوة إلى توطين الأموال العربية فى البلدان العربية، وأجمع خبراء كثيرون اضافة إلى الدراسات التى وضعتها الأجهزة الاقتصادية فى الجامعة العربية على أن استثمار الأموال العربية خارج وطنها وضع غير منطقى فرضته ظروف تاريخية معينة وعمقت اتجاهات بعض القرارات الاقتصادية وغير الاقتصادية المرتجلة، ذلك انه حتى لو أغفل كل المسؤلون العرب كل الاعتبارات القومية على أهميتها، واعتمدوا

مختلف المعايير الاقتصادية على كثرتها، فإنهم يجدون أن استثمار المال العربى فى المشاريع العربية هو أفضل سبل الاستثمار، ليس من حيث الربح التجارى والمردود الاقتصادى فحسب، بل ومن حيث الأمن العربى أيضاً.

وأصبحت التساؤلات القائمة بالفعل هى كيف وضمن أية ظروف وأولويات يمكن أن يتحول المال العربى إلى استثمارات منتجة فى الوطن العربى!!!

• • وخامسها: حصار العرب والردع الأمريكى:

وإذا أضفنا لذلك حالة الحصار الغربى بقيادة الولايات المتحدة للوطن العربى منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ من خلال استمرار اصدار قرارات فرض العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية كوسيلة ردع للأنظمة العربية لفرض انصياعها للسياسة الامريكية لتكاملت الصورة التى انتهت إليها حالة الأمة العربية كنتيجة حتمية لانشغال قيادات الأمة العربية بصراعاتهم وزعاماتهم بعيداً عن التنمية الشاملة والتقدم والرفاهية والرخاء.

وما أن انتهت حرب الخليج الثانية بهزيمة العراق.. بدأت السيطرة المحكمة على الدول الخليجية كثمناً يلزم دفعه نتيجة قيام التحالف الغربى بقيادة الولايات المتحدة بتدمير القوة المسلحة والبنية الأساسية العراقية وطرد العراق من دولة الكويت واستعادة أسرة آل الصباح لحكمهم فى دولة الكويت.. وقد تجلى ذلك الثمن الباهظ من خلال التواجد الغربى الدائم للقوات المسلحة للدول التى شاركت فى التحالف الدولى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية سواء بتمركز معدات وأسلحة لفرق برية كاملة فى مخازن طوارىء على أراضيها، أو باستغلال موانيها ومراسيها كقواعد للأساطيل الأجنبية بحجة تأمين تلك الأنظمة من استمرار التهديد القائم فى ظل وجود صدام حسين على رأس الحكم فى العراق ووجود حكم الخوميني وماله من أطماع من وجهة نظر الغرب فى الدول الخليجية.. ومع وجود القوات الأجنبية الغربية على الأراضى والموانى والمراسى والقواعد الخليجية كان طبيعياً امتداد ذلك للسيطرة الكاملة على البترول الخليجى وعلى القرار السياسى الخليجى لينفصل ما تبقى من ثروة خليجية عن باقى الأمة العربية *وليخطط لها تخطيطاً اقتصادياً* غربياً لأسلوب استثمارها مع دول الجوار الجغرافى الشرق أوسطية وبصفة خاصة *اسرائيل فيما أطلق عليه السوق الشرق أوسطية.*

ولكي يتم إحكام المخطط الغربي كان لابد من احكام السيطرة والحصار على الدول العربية التي كانت لاتدور في فلك الهيمنة الغربية والتي كانت تربطها علاقات تعاون وصداقة مع الاتحاد السوفيتي السابق.. وبصفة خاصة ليبيا وسوريا والسودان والصومال إلى جانب العراق وإيران.

وقد أعطت الولايات المتحدة نموذجاً لقدرتها على ردع وتخويف القادة العرب لتهيئة الظروف المناسبة لفرض السلام الامريكي الاسرائيلي والسير في اتجاه المخطط الاستعماري لتجزئة وتفتيت الوطن العربي.. وقد تجلى ذلك الردع في قرارات الإذلال لكل من النظام العراقي والنظام الليبي والحصار السوداني..

• • العـــراق:

أن مغامرة الغزو العراقي لدولة الكويت قد امتدت آثارها إلى أبعاد بالغة الخطورة على العراق والأمة العربية والمنطقة كلها، واذا حاولنا تتبع هذه الأبعاد على العراق فإننا نجد أن هذا الخطر يتمثل في المعاناة الرهيبة التي يعيشها وسوف يعيشها الشعب العراقي الشقيق، بسبب اساءة قيادته لقراءة معنى موقف المجتمع الدولي كله بإعلانه رفض موقف العراق، وقراراته التي انطلقت من ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتان ٢٥، ٥١ وكذلك قرارات مجلس الأمم رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٩٠، ورقم ٦٦٢ بتاريخ ٨ اغسطس والتي دعت جميعها إلى انسحاب القوات العراقية واعادة الشرعية إلى الكويت، إلى جانب قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ٣ اغسطس ١٩٩٠ وبيان منظمة المؤتمر الاسلامي الصادر في ٤ اغسطس ١٩٩٠، وجميع هذه القرارات والمواثيق هي نفسها التي استندت إليها القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة لبحث هذا الخطر والتي حاولت القمة بقراراتها انقاذ القيادة السياسية العراقية من الوقوع بسبب سلوكها في بؤرة أخطار غير محدودة، وخاصة كارثة مروعة لاتبقي ولاتذر، سوف تضاعف بالتأكيد من معاناة الشعب العراقي، خاصة وأن إجماع العالم على محاصرة العراق بمنعه من ضخ البترول عبر الأنابيب في كل من تركيا والسعودية. كذلك فرض حصار في مياه الخليج حول موانيه لمنع ما يخرج منها، وما سوف يصل إليها. الأمر الذي رأى المراقبون السياسيون أنه سبب كساداً داخلياً لن يستطيع العراق تعويضه لسنوات قادمة خاصة مع استمرار ذلك الحصار لشهور متتالية.

لقد أدى الإجماع الدولى إلى عزل العراق بصورة مخيفة، لم يستطع معها تقديم أية مبررات منطقية لفض هذه العزلة، حتى مع محاولاته استمالة أية دولة للتعاون معه فى أزمته الخاسرة، والتى انعكست بصورة حادة على الموقف السياسى العراقى الذى لم يجد من عون دولى لتعزيز موقفه لأنه هو المعتدى، وهو الغازى، وهو المحتل لأرض الغير بالقوة، وهو ما رفضه المجتمع الدولى بأسره.

وقد امتد هذا الخطر على العراق من خلال الإجماع العالمى على فرض الحصار الاقتصادى عليه، الأمر الذى انعكس بصورة حادة على الشعب العراقى حيث توقفت مشروعاته وتجمدت خطته التنموية التى كانت تستهدف التعويض عن سنوات حربه مع إيران والتى استنفذت بدورها الكثير من امكانيات العراق وموارده على امتداد ثمانى سنوات، فضلاً عن المعونات والقروض التى تلقاها من كل الدول العربية ودول العالم.

تلك الرؤية لابعاد الخطر الذى حاق بالشعب العراقى والذى انعكست أبعاده على المنطقة العربية بأكملها، مما شكل ومازال يشكل أعظم المخاطر التى تعرضت لها الأمة العربية منذ احتلال اسرائيل للأراضى الفلسطينية[١].

وعلى طريق احكام الحصار الاقتصادى العالمى للعراق، فقد أعلنت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وايطاليا ودول السوق الاوروبية المشتركة فرض عقوبات اقتصادية على العراق بتجميد جميع الأرصدة والممتلكات العراقية فى البنوك لديهم ووقف كافة الصادرات العراقية للولايات المتحدة.

وفى جانب آخر جمدت الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا وسويسرا جميع الأرصدة والممتلكات الكويتية لمنع أى نظام تابع فى الكويت من تحويل الأرصدة الكويتية لمصالحها.

كما زاد ضغط فرض العقوبات الاقتصادية من مختلف دول العالم. كما أعلنت المانيا حظر مرور أى بضائع أو أسلحة نووية تمر عبر أراضيها للعراق، كما أوقف الاتحاد السوفيتى صادراته من الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى إلى العراق رداً على غزو القوات العراقى للكويت.

كما أعلنت الولايات المتحدة الامريكية وقف استيراد البترول العراقى، فقد كانت

(١) ميرفت المصرى، الاهرام الاقتصادى، عدد ٦ اغسطس ١٩٩٠

تقوم بشراء ٢٠٠ ألف برميل من البترول الخام من الكويت فى اليوم الواحد، بينما كانت تقوم بشراء ما يتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ ألف برميل يومياً من العراق.

هذا ومن المعروف أن العراق والكويت كانت تنتجان خمس الانتاج الكلى لمنظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك» كما تعد العراق من أبرز دول المجموعة حيث تصل حصة انتاجها اليومى ٣,١٤ مليون برميل وهو ما يعادل انتاج إيران ويأتى فى المرتبة الثانية بعد حصة المملكة العربية السعودية وتبلغ حصة انتاج الكويت ١,٥ مليون برميل يومياً.

كما أعلنت اليابان أنها لن تتبنى فى الوقت الراهن فرض أى عقوبات اقتصادية على العراق إلا اذا اقتضت الضرورة، ولكنها اذا اضطرت إلى ذلك فإنها ستقوم بوقف استيراد البترول من العراق، ومن المعروف أن اليابان تستورد أكثر من ٨٠٪ من البترول العراقى.

وعن انعكاس المقاطعة الاقتصاديةللعراق برز الأثر البالغ الخطورة خاصة فى مجال المواد الغذائية، فوفق تقارير منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) فإن العراق كان يستورد ما يقرب من أربعة أخماس احتياجاته من الغذاء[1].

فالعراق كان يستورد سنوياً حوالى ثلاثة ملايين طن حبوب من عدة دول على رأسها الولايات المتحدة وكندا واستراليا، كما ذكرت جريدة فرانكفورت الالمانية انه وفقاً لما أعلنته وزارة الزراعة الامريكية، فإن مخزون الحبوب فى العراق عند بدء الغزو فى ٢ اغسطس ١٩٩٠، كان يكفى العراق لثلاثة أشهر فقط. أما بالنسبة للمواد الغذائية الأخرى، فقد ذكر اتحاد الشرق الأدنى والأوسط فى مدينة هامبورج، أن استمرار المقاطعة اذا استمرت فإنها ستشكل تهديداً حقيقياً للعراقيين.

ووفقاً لما نشر فى الجريدة الالمانية، فإن ما خفف من أثر ذلك التهديد على العراق هو حصولها على احتياجاتها من الاردن وبالذات من ميناء العقبة.

من ناحية أخرى هناك تركيا التى كانت قد وافقت على العقوبات الاقتصادية التى فرضت على العراق، إلا أنها تشترك معه فى حدود طويلة يصعب معها عملية المراقبة، وذلك قد فتح باباً امام العمليات التجارية غير المشروعة عن طريق هذه الحدود خاصة وانها كانت بمثابة اغراء كبير لسائقى سيارات النقل فى تركيا والذين

(١) شهيرة الرافعى، الاهرام الاقتصادى، عدد ١٣ اغسطس ١٩٩٠

تأثر نشاطهم بدرجة كبيرة منذ الحرب العراقية ـ الإيرانية.

واليوم فى منتصف عام ١٩٩٥ وبعد مضى خمسة سنوات على الهزيمة العراقية وبعد قيام اللجنة الفنية المكلفة من قبل مجلس الأمن الدولى بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية وقيامها بخمسة وخمسون تفتيشاً دقيقاً على تلك الأسلحة، وبالتالى عقد عشرون اجتماعاً لمجلس الأمن الدولى لمراجعة تطبيق العراق واستجابته وتعاونه مع تلك اللجنة الفنية.. ورغم تنفيذ الحكومة العراقية لكافة قرارات مجلس الأمن الدولى المتعلقة بالتسلح واعترافها بسيادة الكويت وحدودها، فإن الولايات المتحدة تنفيذاً لمخططها لحصار العالم العربى لاتزال تواصل دورها فى تجويع الأطفال بالعراق وإجهاض الحوامل ومنع وصول الدواء إلى الشيوخ، بل واستمرار دورها فى عملية تمويت بطىء لكافة أبناء العراق، وعندما اشتدت الضغوط وفاض الكيل وأصبح الضمير العالمى ينوء بما لايطيق من أحوال ومصائب الشعب العراقى حاولت الولايات المتحدة بعد مرور خمسة سنوات كاملة التحايل وسعت إلى اصدار قرار من مجلس الأمن «الذى تهيمن تماماً على قراراته بالتعاون مع حلفائها غرباً وشرقاً» ووافقت على أن يبيع العراق نفطاً بأربعة مليارات من الدولارات فى العام، إلا أن الحكومة العراقية رفضت القرار واعتبرته التفافاً على الرفع الكامل للحصار الذى حانت ساعة إزالته، ولعل الأرقام هى أبلغ تعبير عن مدى الدمار الذى يسببه الحصار الامريكى، فطبقاً لأحدث احصائيات أوردتها[1] وزارة الصحة العراقية فإن (٥٣٠) ألفاً و(٩٠٧) أشخاص قد توفوا من الفئات العمرية كافة منذ اغسطس ١٩٩٠ وحتى نهاية ١٩٩٤ بسبب النقص الشديد فى الأدوية والأغذية والمستلزمات الطبية فى حين كان عدد المتوفين خلال عام ١٩٨٩، قبل فرض الحصار، (٢٧) ألفاً و(٣٢٤) شخصاً فقط. وتشير الاحصائيات نفسها إلى أن المعدل الشهرى للوفيات للفئة العمرية أقل من خمس سنوات خلال عام ١٩٩٤ بلغ (أربعة) آلاف و(٤٠٩) أشخاص فى حين كان المعدل خلال عام ١٩٨٩ لايتجاوز (٥٩٣) شخصاً، وأن المعدل الشهرى للوفيات للفئة العمرية أكثر من خمس سنوات خلال العام الماضى ١٩٩٤ (٦) آلاف و(٧١١) شخصاً فى حين كان عددهم عام ١٩٨٩ لايزيد عن (ألف و٦٨٥) شخصاً.

وقد أكد تقرير لرعاية الأمومة والطفولة «اليونسيف» أن (ثلاثة) ملايين و(٦٠٠)

(١) عمر أحمد عمر، أطفال العراق لايشربون اللبن، مقالة فى جريدة الاهالى، العدد ٧٠٧، بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٩٥.

ألف مواطن عراقى مهددون بمختلف الأمراض وقال التقرير الذى نشر فى السادس والعشرين من يناير من العام الحالى ١٩٩٥ أن مليونى وربع المليون من هؤلاء هم أطفال تحت سن الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية وعدم تلقى السعرات الحرارية اللازمة للجسم الطبيعى، وذكر التقرير أن الحكومة العراقية كانت تخصص (أربعة) مليارات دولار سنوياً لاستيراد مواد غذائية قبل فرض الحصار عام ١٩٩٠ وأن المبلغ انخفض فى السنوات الأربع الأخيرة بشكل خطير.

ويقول تقرير آخر لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «اليونسيف» نشر فى اكتوبر ١٩٩٤ الماضى أن خفض الحصة الغذائية فى العراق يشكل خطراً على صحة ثلاثة ملايين و(٣٥) ألف طفل، (٣٣٠) ألفاً من النساء الحوامل والمرضعات.

هذا وعن آثار الحصار على قطاع الغذاء فى العراق، فإن المواطن العراقى يتناول منذ مايزيد عن خمسين شهراً كميات غذائية تقدر بنصف الحاجة الفعلية للانسان الاعتيادى، كذلك امتدت آثار الحصار الاقتصادى الامريكى على العراق لتطول المؤسسات التربوية والتعليمية، إذ كانت الضربات الجوية المؤثرة والتى تجاوزت أهدافها لقوات التحالف عام ١٩٩١ قد أحدث أضراراً فادحة بهذه المؤسسات وتفاقمت تلك الأضرار بسبب استمرار الحصار، وتشير البيانات أن نسبة تسرب الطلاب من المدارس العراقية بلغت (٧) فى المائة، ويأتى التسرب بسبب انخفاض مستوى المعيشة وإرتفاع أجور النقل واضطرار أولياء أمور الطلبة إلى زج أبنائهم فى سوق العمل لمساعدتهم فى مواجهة متطلبات المعيشة وإرتفاع الأسعار وعدم توفر الامكانيات الكافية لاستيعاب الطلبة بسبب اجراءات الحصار التى منعت حتى استيراد أقلام الرصاص.

ذلك هو الوضع الذى فرضه الحصار الامريكى على الشعب العراقى والذى ينتظر أن يستمر فى ظل استمرار الرئيس العراقى صدام حسين على رأس السلطة فى العراق والذى لن تسعى الولايات المتحدة للسعى الجاد لاسقاطه إلا بعد استنزاف ما تبقى من ثروات خليجية والذى يهيىء وجود نظام صدام حسين خير سبيل لاستمرار نهبها واستنزافها بحجة توفير الأمن العسكرى للقيادات الخليجية الحاكمة ضد ذلك النظام الذى يمثل تهديداً مباشراً لها من وجهة نظر الولايات المتحدة حتى بعد تدمير أكثر من ٧٠٪ من آلته العسكرية الحربية وافتقار ما تبقى منها للكفاءة الفنية والقتالية نتيجة ظروف الحصار الاقتصادى المحكم عليه!!!

• • ليبيـــا :

لقد نتج عن سياسة الرئيس معمر القذافى زعيم الثورة الليبية شبه إجماع بين مختلف الاتجاهات فى النظام العربى على اختلاف توجهاتهم وسياساتهم على عجز عام فى تحديد أو فهم الخطوط العامة للسياسة الخارجية الليبية داخل النظام العربى، ولكى نتفهم ذلك لابد من أن نتعرض للبيئة الاقليمية التى قام فى ظلها الحكم الحالى فى ليبيا وأسسه الفكرية، فقد تولى هذا النظام مقاليد الحكم فى ظل نكسة عام ١٩٦٧ وقد وجد النظام الجديد دعماً من الحكومة المصرية فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أملاً فى أن يسهم هذا النظام فى إعادة الحيوية إلى النظام العربى، وكان قيامه ولاشك إضافة إلى الامكانيات الكلية للنظام العربى، ليس فقط بسبب امكانيات ليبيا الاقتصادية، بل أيضاً لانه زاد من العمق الاستراتيجى لمصر بإعتبارها قوة المواجهة الرئيسية مع اسرائيل فى ذلك الوقت، كما أضاف امتداداً عضوياً يربط المشرق العربى بالمغرب، وجعل من ليبيا معبراً بينهما، بينما كانت فى السابق فاصلاً صحراوياً يبعدها عن بعضها.

وكانت الأفكار العامة التى اعتنقها الحكم الجديد تمثل مصادر مرحلة خطيرة من تطور النظام العربى فى ظل سيطرة الاتجاهات الواقعية والآثار النفسية والفكرية لحرب ١٩٦٧ ، لذلك بدأ النظام الليبى بعد فترة من توليه الحكم يبحث عن شيء جديد يشبع فيه طموح الثورة التى قامت مؤخراً ويتفق مع الظروف القبلية فى ليبيا، ويملأ الفراغ الايديولوجى العربى ويساير فى نفس الوقت متطلبات تحديث المجتمع الليبى، وفى ظل هذا الأساس تبلورت السياسة الخارجية الليبية فى رفض العمل تحت مظلة العمل العربى المشترك وإبراز عدم الاهتمام بها، واتخاذ موقف العداء ضد القيادة المصرية بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر واستخدام جميع الأساليب والامكانيات الليبية المتاحة لاثارة المتاعب ضد هذه القيادة.. هذا إلى جانب التقوقع ثم الخروج على العالم الخارجى فى تلاحق سريع ومفاجيء، مما سبب ضرراً بالغاً بالصورة العربية لنظام الحكم فى ليبيا.. فقد كان التقدم والتراجع بغير نظام حيال قضايا حيوية (مثل حرب اكتوبر ١٩٧٣) مما نتج عنه أحياناً الالتزام بتأييد الخاسر، أو التدخل الخطأ لمصلحة طرف ثم التراجع المفاجيء عن *الالتزام بتأييد الطرف الخاسر والذى سبق أن التزم بتأييده، كما حدث فى علاقة* ليبيا مع العراق قبل وبعد الحرب العراقية ـ الإيرانية، حيث تحولت إلى تأييد لإيران ضد صالح العراق، وبالتالى ضد صالح أمة العرب التى كانت إلى جانب العراق فى

ذلك الوقت.. وكل تلك المواقف غير المتزنة أو المتذبذبة تسببت فى خسائر كبيرة تحملتها الامكانات السياسية والاقتصادية الليبية.

هذا وقد نجح الاتحاد السوفيتى والقوى الخفية التى تعمل ضد مصالح الأمة العربية فى أن تحول ليبيا من دولة مساندة لمصر إلى دولة معادية لها مستغلة فى ذلك الخصائص والميول الشخصية للرئيس معمر القذافى، الأمر الذى أدى إلى أن تصبح ليبيا عاملاً سلبياً فى الصراع العربى الاسرائيلى ليس فقط بسبب عدم استثمار قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لصالح الجانب العربى من الصراع، بل أيضاً بالعمل على تبديد طاقات وامكانيات مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية نتيجة الخط العدائى الذى اتخذته القيادة الليبية ضد مصر وتهديداتها واعتداءاتها المتكررة على الحدود المصرية الغربية، بل وفى عمق مصر، الأمر الذى اضطرت معه مصر إلى تخصيص حجماً ليس باليسير من قواتها لتأمين حدودها الغربية، ثم ترسل المخربين من أراضيها للعمل ضد السودان، وتتحالف مع اثيوبيا المتعاونة مع اسرائيل وعدن ضد السودان ومصر، وترسل قواتها لشن هجوماً أو حرباً ضد حكومة تشاد، ولتلهب نار الفتنة بين الطوائف المتحاربة فى لبنان، وتدعو قيادة المنظمة الفلسطينية إلى الانتحار فى بيروت وتمول وتغذى عملية الانشقاق فى صفوف المنظمة الفلسطينية، مما أثار الكثير من التساؤلات عن طبيعة وحقيقة الدور الذى يلعبه نظام القذافى فى ليبيا ولصالح من؟!!

ومع تداعى وإنهيار الاتحاد السوفيتى الذى كانت تربطه معاهدة دفاع مشترك مع ليبيا والمخطط الأساسى لكل عملياته العدوانية ضد جيرانه من العرب فى كل الاتجاهات من خلال بناء ترسانة عسكرية ضخمة تم تدريبها واعدادها والتخطيط لعملها ضد الأمة العربية بصفة عامة وجيرانه العرب بصفة خاصة مما انعكس بشكل حاد على الاقتصاد الليبى واستنزف موارده وثرواته فى غياب وعى من القيادة الليبية عن حقيقة ذلك الدور، الأمر الذى نتج عنه تلك السياسات المتخبطة وغير المدركة للمخاطر والنتائج التى انعكست على الشعب الليبى اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً.

من هنا ومع إنهيار الاتحاد السوفيتى وزوال حلف وارسو والكتلة الشرقية معه.. ومع تربع الولايات المتحدة على قمة النظام العالمى الجديد كان من الضرورى أن يحاسب الرئيس معمر القذافى عن دعمه للإرهاب الاقليمى والدولى.. فعلى أثر

الاتهام الذى وجهته الولايات المتحدة وبريطانيا بأن ليبيا لها صلة بحادث تفجير طائرة ركاب امريكية فى أجواء «لوكاربى» فى اسكتلندا عام ١٩٨٨ والمتهم فيها مواطنين ليبيين فقد طلبت الولايات المتحدة تسليمها المتهمين فى ذلك الحادث تمهيداً لمحاكمتهما في الولايات المتحدة، الأمر الذى رفضته الحكومة الليبية رفضاً قاطعاً مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة بحكم سيطرتها على القرار فى مجلس الأمن باصدار القرار رقم ٧٤٨ بفرض عقوبات دولية على الشعب الليبى فى ابريل من عام ١٩٩٣، وقد شكلت العقوبات الدولية مصاعب اقتصادية حادة انعكست على الشعب الليبى وبصفة خاصة ما تعلق بفرض الحظر الجوى على رحلاتها الجوية إلى جانب حظر مبيعات الأسلحة وقطع الغيار لها.. هذا وتسعى الولايات المتحدة إلى محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن بتصعيد العقوبات من خلال فرض حظر دولى عام على صادرات ليبيا من النفط، إضافة إلى احتمال تجميد الأرصدة الليبية فى الخارج مع حظر تصدير المعدات اللازمة لصناعة النفط الليبية.. وقد عكست نتائج حظر الاتصالات الجوية مع ليبيا والحظر على بيعها بعض أنواع المعدات التى تستخدم فى صناعة النفط والتى تجاوزت الثلاث سنوات فى النصف الأول من عام ١٩٩٥ على اسطول طائرات الركاب الليبية مع ازدياد الحاجة إلى قطع الغيار، الأمر الذى أدى إلى تدهور شامل فى الحالة الفنية له، كما أثرت العقوبات بشكل غير مباشر على قطاعات أخرى كالخدمات الصحية حيث دفع الكثير من الهيئات الطبية وهيئات التمريض من الاجنبيات إلى مغادرة ليبيا كما دفع بالكثير من الخبراء الدوليين إلى عدم زيارة ليبيا، وانعكس ذلك على كل أوجه الحياة فى ليبيا فى ظل عزلة دولية كاملة وبصفة خاصة حالة المرضى الذين يعانون من نقص قطع الغيار اللازمة لاصلاح المعدات الطبية كأجهزة اشعة الليزر وغيرها إلى جانب امتناع العديد من شركات الاستثمار الأجنبية عن العمل فى ليبيا مع توقف العمل فى الكثير من المنشئات الاقتصادية نتيجة لذلك الحظر الجوى.. هذا إلى جانب انعكاس ذلك على القدرة العسكرية الليبية على أثر حظر مبيعات السلاح وقطع الغيار اللازمة لصيانة ورفع كفاءة المتوفر منه حيث انخفضت صلاحية الدبابات حتى أصبح الصالح منها فى منتصف عام ١٩٩٣ (٦٠٠) دبابة من اجمالى (٢٠٠٠) دبابة كانت تشكل سلاح المدرعات الليبى، وينطبق الأمر على السلاح الجوى الليبى الذى توجد منه (٢٠٠) طائرة قتال فى حالة صالحة للعمل إلى جانب حوالى (٣٠٠) طائرة قتال أخرى يجرى تفكيكها لاستخدامها

كقطع غيار عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وهذا يجعل الحظر الجوى من الأمور الصعبة التى تشكل عزلة حقيقية للحكومة الليبية وتنعكس انعكاساً مباشراً على شيوخ وأطفال ومرضى الشعب الليبى الذين يعانون من سياسات متناقضة ومتخبطة للرئيس الليبى معمر القذافى الذى استنزف معظم ثروات الشعب الليبى فى صفقات سلاح واعداد قوات مسلحة استخدمت لتهديد الجيران من العرب وحولت ليبيا إلى قاعدة سوفيتية انتشر بها الآلاف من الخبراء والمستشارين السوفيت ليس فقط فى القوات المسلحة بحجة تدريبها ورفع كفاءتها، ولكن فى كل المنشآت الاقتصادية ومؤسسات صنع واتخاذ القرار فى ليبيا.

وعلى ذلك فإن الحقائق تؤكد أن معاناة الشعب الليبى لاتقل عن معاناة الشعب العراقى خاصة فى ظل احتمال نجاح الولايات المتحدة فى فرض حظر على بيع النفط الليبى فى مجال تشديد الحصار على القيادة الليبية ولفرض ضغوطها لتسليم الاثنين مواطنين الليبيين لمحاكمتهما فى الولايات المتحدة والتى يمكن أن تمتد إلى ادانة للرئيس القذافى بما يسمح للولايات المتحدة من استصدار قرار بمحاكمته كما تم مع نرويجا حاكم بنما والذى ادين باتجاره فى المخدرات وقامت القوات الامريكية بغزو دولة بنما والقبض على حاكمها نرويجا ومحاكمته.

• • السودان:

فى أول اغسطس ١٩٥٥ كان الرأى العام السودانى بزعمائه السياسيين والدينيين مجمعاً على الاستقلال والتحول بالانصراف عن الوحدة، أما فى مصر فكان الرأى العام المصرى فى واد آخر[١] نتيجة مبالغة وسائل الاعلام المصرى فى التأكيد على أن السودان سيقرر وحدة وادى النيل ولذلك تحتم على مجلس قيادة الثورة الاجتماع لمناقشة هذا الموقف وخاصة وان مرحلة تقرير المصير أصبحت على الأبواب، وقد اجمع جميع المتحدثين فى هذا الاجتماع انه لا أمل فى تحقيق الوحدة وأن الصورة التى تعيشها صحافة واذاعة مصر عن الموقف فى السودان تختلف تمام الاختلاف عن الحقيقة هناك.

وفى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ وافق البرلمان السودانى بالاجماع على اعلان استقلال السودان وتم الاتفاق على تشكيل (مجلس السيادة) من خمسة أفراد يرأسها أحد

(١) مذكرات عبد اللطيف البغدادى، جزء أول، ص ٢٧٣

أعضائها دورياً لتمارس سلطات رأس الدولة. وفى أول يناير ١٩٥٦ أعلن رئيس وزراء السودان اسماعيل الأزهرى انه تلقى اعتراف مصر وبريطانيا على استقلال السودان، وتوجه الأزهرى إلى مقر الحاكم العام وقام بانزال العلمين المصرى والبريطانى ورفع العلم السودانى اعلاناً باستقلال السودان من جانب واحد ولم يتم الاتفاق بين الأطراف الثلاثة «السودان ومصر وبريطانيا» اتفاقاً حاسماً فى موضوعين: أولهما موضوع الحدود بين مصر والسودان.. وثانيهما موضوع توزيع مياه النيل بين مصر والسودان، حيث تعمدت بريطانيا منذ اتفاق عام ١٨٩٩ ترك هذين الموضوعين معلقين واللذين أصبحا مثار لخلاف يتصاعد ويخبو منذ ذلك التاريخ، حيث قام رئيس الوزراء السودانى عبد الله خليل باثارتهما فى يوليو ١٩٥٦ ومنذ ذلك التاريخ لم تسفر العلاقات الودية عن حل مناسب لهما!!!

وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن التدخل الأجنبى من بريطانيا وعدم ادراك القيادتين المصرية والسودانية لأهمية وحدة الدولتين إلى جانب التصرفات غير المحسوبة من بعض القيادات وأجهزة الاعلام المصرية كانت سبباً مباشراً لفك وحدة وادى النيل وفصل مصر عن السودان وبداية مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين يغلب عليها طابع التوتر والاستفزاز على طابع التعاون والتكامل بينهما!!

فى ابريل ١٩٨٥(١) قامت انتفاضة وطنية مدنية للاطاحة بالحكم العسكرى للرئيس جعفر النميرى واستعانت القوى الوطنية السودانية بالقائد العسكرى سوار الذهب للقضاء على حكم جعفر النميرى بوعد من سوار الذهب باعادة الحياة النيابية للبلاد وتحقق هذا حيث حافظ سوار الذهب على كلمته، وقد مرت العلاقات المصرية السودانية بعد تلك الانتفاضة بمرحلة خطيرة بدءاً من طلب تسليم جعفر النميرى الذى حضر إلى مصر ورفض مصر رفضاً باتاً هذا الطلب، وقد كان آخر ما فعله الرئيس جعفر النميرى هو قوانين سبتمبر ١٩٨٣ التى طبق فيها الشريعة الاسلامية وعلى رأسها مسألة الحدود «كقطع يد السارق... إلخ».

ووفقاً للمعايير الدستورية فقد اجتاز السودان عهد الحكومة الانتقالية ومع ذلك زادت المشكلات التى أدى إلى تفاقمها نظام النميرى ومنها قضية الجنوب، فالأحزاب التى فازت بتمثيل الجنوب فى الجمعية التأسيسية تتصارع فيما حول

(١) عبد الفتاح أبو الفضل، مصر والسودان.. بين الوئام والخصام، كتاب الحرية، عدد ٣٧، ص ٣٠٠

صيغة ادارة الاقاليم الجنوبية وذلك من خلال تصور لتقسيم الجنوب إلى ثلاث أقاليم، كما يطالب أبناء المديرية الاستوائية، أو من خلال هيئة ادارية مشتركة للاقاليم الثلاثة كما يطالب أبناء قبائل «الدنيكا» المتمركزة فى بحر الغزال وأعالى النيل أو من خلال صيغة توفيقية تتيح للمجموعتين الاشتراك فى الحكومة. هذا فى الوقت الذى مازال مقاتلو جيش التحرير الشعبى بقيادة «جون جارنج» يحملون السلاح ضد الحكومة غير معترفين بشرعيتها.

وتصل[1] مساحة الاقاليم الجنوبية فى السودان إلى (٦٥٠) ألف كيلو متراً مربعاً أى نحو ربع المساحة الكلية للسودان والتى تصل إلى مليونان و(٥٠٥) ألف و(٨١٣) كيلو متراً مربعاً وان سكان الجنوب خمسة ملايين وثلاثمائة وواحد وسبعون ألفاً ومئتان وستة وتسعون نسمة أى نحو ربع سكان كل السودان والتى تصل إلى حوالى ٢١ مليون ونصف نسمة، وعن الكتاب السنوى للتبشير الذى يصدره مجلس الكنائس العالمى عن عام ١٩٨١ فإن (٦٥) فى المائة من عدد السكان لا دينيين وأن (١٨) فى المائة منهم مسلمون و(١٧) فى المائة منهم مسيحيون وان أثر الاسلام قوى فى المدن بينما لا يتأثر أهل الريف بالمسيحية إلا بدرجة قليلة جداً.

وفى يونيو ١٩٨٩ قام انقلاب عسكرى بقيادة عمر البشير وقضى على النظام الديمقراطى الأخير فى السودان وتولى السلطة مجلس قيادة الثورة برئاسة عمر البشير متعاوناً تعاوناً وثيقاً مع الجبهة القومية الاسلامية التى يرأسها حسن الترابى، وعلى الرغم من أن الترابى ليست له سلطات رسمية، إلا أن أبرز أعوانه يسيطرون على أهم الوزارات وعلى رأسهم على عثمان محمد طه نائب الأمين العام للجبهة القومية وزعيم المعارضة أثناء الحكم الديمقراطى الذى أصبح وزيراً للخارجية، هذا إضافة إلى سيطرة كوادر الجبهة على معظم الأجهزة خاصة الاذاعة والتليفزيون، كما اعتبر هذا التحالف فرصة مثالية للترابى نجح خلالها فى فرض قيادات ورجال الجبهة داخل كل مؤسسات الحكم وخاصة الجيش وقوات الشرطة والمخابرات.

وقد بادرت الحكومة المصرية وبدافع رد الفعل غير المحسوب[2] إلى احتضان وتأييد الانقلاب العسكرى الذى قاده عمر البشير فى يونيو ١٩٨٩ ضد حكومة

---

(١) وثيقة سودانية رسمية

(٢) عمر احمد عمر، العلاقات المصرية السودانية، مقالة فى جريدة الاهالى، فى ١٩ اغسطس ١٩٩٥

الصادق المهدى المنتخبة من الشعب، إذ سيطرت على الحكومة المصرية روح مؤداها انه ما دام ان الانقلاب قد أطاح الصادق المهدى فهو ـ أى الانقلاب ـ لابد وان يكون أكثر إيجابية تجاه مصر.. ولكن سرعان ما اتضح خطأ هذه التقديرات وكشف النظام السودانى الجديد عن موجة أكثر عدوانية وعداء تجاه الحكومة المصرية وأكثر تأثيرا على مشاكلها الداخلية من سابقه، ويكمن الأساس المادى لهذا العداء فى تحول الجبهة الاسلامية من كونها الضلع الثالث الأصغر فى مثلث حكومة الصادق المهدى إلى كونها المحور الأساسى والسند الرئيسى الأول، وقد يكون الوحيد، للحكم العسكرى الجديد فى السودان. وقد حدث هذا التحول فى الوقت الذى بدأت فيه المواجهة بين الحكومة المصرية والمتشددين الاسلاميين تأخذ أبعاداً أشد وأخطر مع نهاية الحرب الافغانية وبدء تدفق المجاهدين العرب الذين حاربوا فى افغانستان إلى بلادهم حيث مثلوا قوة دفع جديدة للحركات الاسلامية المتشددة فى بلادهم والتى كانت مصر على رأسها، ومنذ هذا الوقت والحكومة المصرية تتهم الحكومة السودانية بأنها حولت الأراضى السودانية إلى وكر يتجمع فيه المتشددون حيث يلقون مزيداً من الدعم والتدريب والتسليح قبل تسريبهم إلى مصر، أو العكس أى هروب المتطرفين الاسلاميين إلى السودان حيث يجدون الرعاية والملاذ ويتخذون استعداداتهم للتسرب مرة أخرى إلى مصر.

وفى نهاية عام ١٩٩٢ عادت الحكومة السودانية إلى اثارة النزاع مع مصر بشأن مثلث حلايب الحدودى حيث تقدمت فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٢ بمذكرة إلى مجلس الأمن الدولى ضد مصر بشأن حلايب، ثم أعقبتها بمذكرة ثانية أشد لهجة من الأولى فى ٧ يناير ١٩٩٣، أعلنت فيها أن جمهورية السودان تحتفظ لنفسها بحق استعمال كل الوسائل اللازمة بناء على ما جاء فى ميثاق الأمم المتحدة للدفاع عن وحدة أراضيها وسيادتها، ثم ازداد التوتر تصاعداً وحدة بين الدولتين مصر والسودان مع بداية عام ١٩٩٣ عندما أعلنت الحكومة السودانية ضم المؤسسات التعليمية المصرية فى السودان واخضاعها لاشراف وزارة التربية والتعليم السودانية والبدء فى اجراءات تغيير المناهج فى هذه المؤسسات لتتلاءم مع الظروف السياسية فى السودان، ومنذ ذلك الحين بدأت تتوالى مظاهر الأزمة فى العلاقات بين البلدين والتى كانت تقوم بالأساس على اتهام الحكومة المصرية للحكومة السودانية برعاية الإرهاب والتطرف فى مصر، مقابل اتهام الحكومة السودانية الحكومة المصرية بمشاركتها فى مؤامرة دولية تستهدف النهج الاسلامى فى السودان. واستمرت هذه

الاتهامات المتبادلة إلى أن وقع حادث محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك أثناء ذهابه لحضور مؤتمر قمة الدول الافريقية فى أديس أبابا فى مايو ١٩٩٥ الماضى حين دخلت العلاقة بين البلدين مرحلة خطيرة، فقد انتقلت فيها هذه العلاقة من التأزم الشديد إلى التدهور الشديد الذى كاد أحياناً الدخول إلى مرحلة الانفجار والانهيار.(١)

هذا ما انتهت إليه العلاقة بين مصر والسودان والتى كانت قد وصلت من العمق إلى حد توقيع ميثاق التكامل السياسى والاقتصادى بين الدولتين فى عام ١٩٨٢ والذى شمل منهاج العمل السياسى والاقتصادى الموقع فى ١١ فبراير ١٩٧٤، ثم توقيع ميثاق الاخاء بين مصر والسودان عام ١٩٨٧، ولكن القوى المعادية والمخططات الصهيونية والامريكية إلى جانب غياب الرؤية الاستراتيجية والادراك الحقيقى لأهمية وحدة دولتى وادى النيل وانعكاساتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً هى التى أدت إلى تلك النتيجة التى انتهى إليها التدهور فى العلاقات والذى وصل إلى التهديد باستخدام القوة المسلحة كل فى مواجهة الآخر ورفع السلاح بين الأشقاء فى شمال وجنوب الوادى.

ورغم أن نتائج تحقيق الحكومة الاثيوبية قد أكد أن مرتكبى حادث محاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك هم من المصريين جميعاً الذين قدموا إلى أديس أبابا عبر دولة أخرى لم يفصح عنها.. إلا أن مخطط إعادة ترتيب أوراق المنطقة العربية ورسم خريطتها الجديدة وفق نظرية الحل الاقليمى لمشكلة الشرق الأوسط بدخول اسرائيل طرفاً رئيسياً بين دوله، فإن المصلحة الحقيقية فى اشتباك هذه العلاقة هى اسرائيل وجماعات المعارضة الجنوبية المدعومة أيضاً من اسرائيل، وتأكيداً لتلك الحقائق فقد عرض مؤتمر أسمرا للمعارضة السودانية مسألة حق تقرير المصير للجنوب والتى هى بالدرجة الأولى فكرة صهيونية عقد لأجلها عدة مؤتمرات وكتب فيها العديد من الدراسات فى أهم الدوريات الأمريكية والاسرائيلية.

(١) صدر بيان رسمى عن وزارة الخارجية فى أديس أبابا فى أول سبتمبر ١٩٩٥ يشير إلى أن السودان قام بتوفير الملجأ للإرهابيين الذين قاموا بمحاولة الإعتداء الفاشلة على موكب الرئيس حسنى مبارك بالقرب من مطار أديس أبابا، كما رفضت الحكومة السودانية الطلبات التى تقدمت بها أثيوبيا عبر مختلف القنوات لتسليم الإرهابيين الثلاثة المشتركين فى المحاولة طبقاً لإتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بين البلدين عام ١٩٦٤ وقد قررت الحكومة الاثيوبية إتخاذ عدة إجراءات عقابية للسودان على اثر ذلك.. وقد أدى هذا البيان إلى تصعيد التوتر بين مصر والسودان بشكل حاد.

وفى مطلع هذا العام ١٩٩٥ عقدت فى مركز(١) الدراسات لأبحاث الشرق الأوسط بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية فى وزارة الخارجية الاسرائيلية ندوة مهمة بعنوان «اسرائيل والأقليات والجماعات العرقية والطائفية فى العالم العربى» وكان من المنطقى والمؤكد أن تعتبر اسرائيل نفسها سنداً لهذه الأقليات، ومن أهم القضايا التى طرحت للبحث كانت مسألة الجنوب السودانى حيث أكدت الندوة أهمية التحرك الاسرائيلى فى الجنوب السودانى بهدف دعم الجنوب ليس فقط من أجل المساواة ورفع الظلم، وانما من أجل قيام كيان إثنى وسياسى مستقل بما يعنيه ذلك من خطوة إضافية على طريق اضعاف العالم العربى فى مجابهته مع اسرائيل.

هذا وتتعدى مخاطر انفصال الجنوب ليس فقط مع احتمال انتقال عدوى «حق تقرير المصير للأقليات» وانما تتعدى ذلك إلى الخطر على منابع النيل شريان الحياة المصرى وبالتالى فإن الدعوة مخلصة للقيادات العربية بأن تدرك مصدر الخطر الرئيسى عليها وأن تعيد ترتيب الأولويات فى علاقاتها الداخلية والخارجية لتكريس دورها لمواجهة الخطر الحقيقى القادم إلى المنطقة بدلاً من تصعيد خلافاتها العربية!!

وعلى جانب آخر فقد استغلت الولايات المتحدة وجود نظام اسلامى فى السودان وتعاونه مع إيران ثم طرح النظام الحاكم فى السودان للمشروع الحضارى الاسلامى ورفعه بشعار «اسلمة الجنوب بالسلاح»، وعلى ضوء الاتجاه الامريكى الذى ينظر للأصولية الاسلامية باعتبارها العدو الجديد للغرب بعد انهيار الشيوعية ويدعو إلى تعبئة كل القوى الغربية فى مواجهته وتطوير استراتيجية حلف شمال الاطلسى (الناتو) فى هذا الاتجاه، حيث تبدأ هذه المواجهة مع إيران والسودان وقد تمتد إلى الحركات الأصولية الأكثر قوة فى بعض الدول العربية، فقد اتهمت السودان بتشجيع الإرهاب الاقليمى والدولى وساعدت تصرفات القيادة السودانية على تأكيد تلك الدعوى، وأياً كانت حقيقة ذلك الاتهام فقد سعت الولايات المتحدة إلى احكام حصارها على السودان للدرجة التى أدت إلى شل هياكل الدولة الاقتصادية وقطاعها العام وعملتها الوطنية حيث بلغ سعر الدولار الامريكى فى المصارف ما يقارب (٧٠٠) جنيه سودانى، ولم يتعدى سعره الرسمى (١٢) جنيها سودانياً فى

(١) ياسر الزعاترة، رئيس تحرير مجلة فلسطين المسلحة، مقالة اعادة التفكير فى الازمة المصرية السودانية، جريدة الشعب، عدد ١٨ اغسطس ١٩٩٥

يونيو ١٩٨٩، وتدهورت الحالة الاقتصادية بالقدر الذى أدت إلى إزهاق مشاريع التنمية تماماً، وتوقفت تماماً كافة القروض الميسرة أو العون الذى كان يتلقاه السودان من الدول والصناديق المانحة لإعادة التعمير فى مناطق الحرب الأهلية بالجنوب، واستمر الضغط الامريكى لاستكمال حصار الشعب السودانى للدرجة التى تقطعت معها أوصاله مع صناديق النقد العالمية والعربية، ومن ثم غاص السودان إلى واحد من أفقر الأقطار فى العالم.. وكانت الضحية الثالثة هى الشعب السودانى الذى يتحرك فى نفس الاتجاه الذى انتهى إليه حصار الشعب العراقى والشعب الليبى لمجرد محاولة النظام العمل على ترسيخ نهج إسلامى للحكم فى تجربة وليدة لم تستغرق حوالى ست سنوات للحكم عليها!!!

إن النظرة المتعمقة إلى حقيقة مايجرى فى المنطقة العربية من اعادة تشكيلها وتوفيق أوضاعها فيما يشير إليه ذلك التوجه إلى الشرق أوسطية يقوم تحديداً على أساس خلخلة مختلف «الثوابت» فى وعى الأمة وواقعها وإضعاف أو ضرب «الأصول» التى يقوم عليها انتماؤها واستمرارها بحيث تتآكل أو تنهار الأعمدة التى ينهض عليها البنيان العربى، فيصبح هشاً إلى درجة تفقده القدرة على الصمود أمام «رياح التغيير» الأمر الذى يسهل معه اعادة توفيق أوضاعه بالقدر الذى يتمشى مع مصالح أطرافاً كثيرة يهمها ذلك التفكيك، حتى يصبح أكثر توافقاً وانسجاماً مع موازين وخرائط العالم الجديد.

هذا ويسير الاتجاه إلى تفكيك الأمة العربية فى ثلاث محاور متوازية:

أولها: إضعاف صلة المجتمع العربى بالانتماء للاسلام، حيث يتعرض ذلك الانتماء منذ سنوات لصور عديدة من الطعن والتجريح من الداخل والخارج خاصة بعد الربط بين الاسلام والانغلاق والتخلف من ناحية، وبين العنف والتطرف من ناحية أخرى، وقد بدأ هذا الهجوم فى التصاعد بشكل ملحوظ منذ بداية الثمانينات، مع ارتفاع الأصوات الداعية إلى تطبيق الشريعة الاسلامية حيث انطلقت الادعاءات التى تدعو إلى فصل الدين عن السياسة، ثم مع ظهور وانتشار شركات توظيف الأموال، اتجهت الدعوة إلى فصل الدين عن الاقتصاد ومختلف المعاملات، ثم أخيراً فصل الدين عن الثقافة. وعلى صعيد آخر، فقد صار التدين «أصولية» وأصبحت الأصولية عنواناً لقائمة من الشبهات والاتهامات ونسب كل ألوان التطرف والإرهاب إلى تلك الأصولية من خلال تعميم الادانة بكل ما له صلة

بالخطاب الاسلامى، وبالتالى يوجه الجميع إلى خلاصة مؤداها أن الاسلام فاسد والمسلمين أشد فساداً.

وثانيها: إضعاف صلة المجتمع بالانتماء العربى، حيث برز الاتجاه إلى التكفير بالعروبة بعد أزمة الخليج، وقد اتضح ذلك الاتجاه بشكل خاص من بعض الدول الخليجية بعد الغزو العراقى، ومن أصوات فلسطينية تنسب إلى العرب التخلى عن حقوقهم المشروعة، ثم أصواتاً من الاتجاه الغربى تسعى إلى إتصال بشرق البحر المتوسط مع غربه بعيداً عن تلك العروبة.

وثالثها: اذكاء النعرات العرقية والعصبيات الدينية، حيث صنفت الدول العربية بعد أزمة الخليج إلى دول وحكومات وشعوب مؤيدة للغزو وأخرى معارضة له، إلى جانب بروز المشكلات العرقية[١] بدرجات متفاوتة، الاكراد فى العراق، البربر فى الجزائر، الزنوج فى موريتانيا، الجنوبيون فى السودان، هذا إلى جانب التوترات الدينية والمذهبية بين الشيعة والسنة، والموارنة فى لبنان، والعلويين فى سوريا، والأقباط فى مصر.

كل تلك التشققات تتحرك على الساحة العربية ليس على أساس التفاعل والتعايش والتكامل، ولكن فى اتجاه الاشتباك والتصادم الذى بلغ حد الصراع المسلح فى اليمن مؤخراً، والتصفية الدموية فى بعض أقطار عربية، والاحتماء بالقوى الأجنبية فى أقطار أخرى.

ووسط كل هذا التفكك فى بنيان الأمة العربية تأتى الدعوة إلى اعادة توفيق أوضاعها بطرح الشرق أوسطية بديلاً عن العروبة والاسلام، فيما يؤكد أن تلك الدعوة قد احكم التخطيط لها من خلال كافة أنواع «الاختراق الأجنبى» سواء من خلال «التجنيد» أو من خلال «الانحياز التطوعى» الذى يلقى ترحيباً ودعماً معنوياً من القوى الخارجية. ذلك ما يفسر تلك الحملة على الاسلام بوجه عام وعلى اذكاء العصبيات الدينية والعرقية بشكل خاص، فهناك التأييد الغربى للمتمردين فى جنوب السودان، وهناك الدور الاوروبى - الفرنسى خاصة - الداعم للموارنة فى لبنان - إلى جانب التدخل الغربى بالقوة المسلحة لتأمين الاكراد فى شمال العراق والشيعة فى جنوبه.. ثم ذلك الدعم السياسى والاقتصادى والعسكرى المطلق للحليفة

(١) يتزامن ظهور المشكلات العرقية بدرجات متفاوتة فى الدول العربية مع الاستراتيجية الاسرائيلية فى الثمانينات التى قدمها مستشار بيجين للأمن القومى الدبلوماسى الاسرائيلى «عوريد ينيون» وموضحة تفصيلاً ضمن التخطيط الاستعمارى لتجزئة وتفتيت الوطن العربى والسابق الاشارة إليها فى هذا الفصل!!

الاستراتيجية اسرائيل والتى يخطط لها لتكون الدولة الاقليمية الكبرى فى الشرق الأوسط المنتظر.

ولعل مؤتمر القمة الاقتصادية الأول والذى عقد فى الدار البيضاء بالمغرب فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ .. ثم مؤتمر القمة الاقتصادى الثانى والذى عقد فى عمان بالأردن فى ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥ والذى رآه الكثيرون إقراراً أو على الأقل تمهيداً لتولى إسرائيل قيادة المنطقة العربية إقتصادياً موكلة من الولايات المتحدة الأمريكية والذى حضره وفود من أكثر من ستين دولة وأكثر من ألف رجل أعمال والذى كان ثمرة للمحادثات المتعددة الأطراف والتى جاءت فى إطار صيغة مدريد للسلام عام ١٩٩١ . والتى مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على الأطراف المعنية لاستمرارها فيه رغم تعنت وتعثر المحادثات الثنائية للسلام بين الأطراف العربية والفلسطينية واسرائيل.

وقد عكست مؤتمرات القمة الاقتصادية تصوراً للشرق الأوسط الجديد الذى يبنى على التكامل العربى الاسرائيلى، والذى يتركز حول توظيف الفوائض المالية العربية وقاعدة الموارد الطبيعية والقوة البشرية لتنمية فروع لشركات دولية النشاط أو الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية تحت إدارة وإشراف اسرائيلى مباشر..

الأمر الذى إتفقت آراء المفكرين والمحللين بصفة عامة والاقتصاديين بصفة خاصة على ضرورة أن يمتلك العرب تصوراً إستراتيجياً شاملاً يحدد المصلحة العربية العليا والموقف العربى المشترك من تحديات الهيمنة والسيطرة والتفكيك والتجزئة التى بدأت تأخذ طريقها إلى التنفيذ من خلال تلك المؤتمرات...

إن الحقيقة المؤكدة تشير إلى أن الأساليب التى أديرت بها شئون الأمة العربية هى التى أوصلتنا إلى هذه الصورة من الإفلاس.. الإفلاس الشامل.. وانه ليس من المأمول أو المنتظر أن تتوقع الشعوب العربية تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة للمواجهة الحاسمة فى ظل استمرار الأوضاع الراهنة!!!

وتكرر أنه بعد مرور خمسون عاماً من بداية تحرير الوطن العربى من براثن الاستعمار ومن عمر جامعة الدول العربية وأيضاً من عمر الصراع العربى الاسرائيلى فإن الواقع العربى مع نهاية ١٩٩٥ ومع مطلع القرن الحادى والعشرين يؤكد على فشل معظم أو كل أساليب الادارة فى الأنظمة العربية.. ليس فقط فى مواجهة التحديات والعدائيات والمخططات العدوانية داخل كل دولة عربية على

حدة، بل وأيضاً على المستوى الاقليمى العربى بصفة عامة رغم وضوح هذه المخططات والسياسات ومراحل تنفيذها.. فشلت أساليب الادارة فى هذه الأنظمة العربية فى تحقيق طموحات الشعوب العربية، وقادته من فشل إلى فشل ومن هزيمة تلو هزيمة نتيجة لعجزها عن مواجهة تلك المخططات سواء بحشد الطاقات أو بتجميع القوى والوسائل!!!

وكان طبيعياً أن تعجز الجامعة العربية الممثلة لأساليب وتوجهات الأنظمة القائمة، تفشل فى اتخاذ أى موقف أو تخطط لاستراتيجية للمواجهة أياً كانت تلك التحديات أو العدائيات، الأمر الذى انتهى إلى حالة الإحباط الراهنة والسائدة فى جموع شعوب الأمة العربية على امتدادها شرقاً وغرباً.. شمالاً وجنوباً.

وأصبح المطلب الملح هو ضرورة التغيير.. التغيير الشامل فى أساليب الادارة بالاختيار الدقيق للكفاءات والقيادات المسلحة بالعلم والخبرة، بعيداً عن النظرة الأمنية الضيقة أو الاختيارات الحزبية أو الولاءات الزائفة التى أدت بأقاليم الوطن العربى إلى هذه الحالة الراهنة، لتقود معركة التغيير داخل الأنظمة العربية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً بما يؤدى إلى النهوض بالاقليم العربى أولاً.. ثم بمجموع أقاليم الأمة العربية ثانياً.. بالشكل الذى يسمح بانقاذ ما تبقى من مقومات وعناصر قوة وحشدها وتوجيهها فى الاتجاهات التى تقف حائلا فى وجه المخططات الاستعمارية والصهيونية خاصة الرامية منها إلى التفكيك والتجزئة وإعادة الصياغة تحقيقاً لأهداف عدوانية احكم التخطيط لها ونفذت فى توقيتاتها فى غياب أى مواجهة حقيقية فعالة لها!!!

من هنا فقد ساد شعور شعبى جارف بحتمية التغيير.. التغيير الشامل السياسى والاقتصادى والاجتماعى.. بالقدر الذى يمكن معه انقاذ الأمة العربية من تلك المحاولات خاصة فى ظل ماأكدته تجارب نصف قرن من الزمان!!!

والتساؤل الذى يطرح نفسه... وماذا بعد؟؟

ذلك ما سنحاول الإجابة عليه فى الصفحات الأخيرة من هذا الكتاب!!

وماذا بعد؟؟

رغم كل الصور التى قد تبدو قاتمة التى عليها الأمة العربية وما يخطط لها من تجزئة وتفكك، إلاَّ أن ما بقى من عناصر قوتها البشرية والإقتصادية والثروة الكامنة فيها يمكن إذا أحسن توجيهها وإستغلالها بحسن إختيار القيادات الشابة المثقفة والمتعلمة والتى تمتلك إرادة التغيير للواقع المرير للأمة العربية فى إطار تخطيط إستراتيجى شامل يبنى على التعرف الدقيق للتحديات التى تواجه الأمة العربية والدراسة المتعمقة والمناسبة لعناصر القوة والثروة الكامنة فى الأمة والإنطلاق بها لتحقيق أهداف واقعية وعملية..

ولعل الإعداد والتخطيط وصورة التضامن العربى قبل وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ خير دافع يمكن به عبور أزمة الأمة العربية الراهنة ومواجهة ما يخطط لها من تجزئة وتفكك ونهب ما تبقى من ثرواتها وإضعاف الثوابت القائم عليها البناء العربى كله...

ولنبدأ بالتعرف على عناصر القوة فى الأمة العربية والتى هى من الأسباب الرئيسية وراء السعى للهيمنة على مقدرات الأمة العربية، وسنركز فقط على ثلاثة منها... النفط العربى - والمصادر الطبيعية الأولية الأخرى - وإتساع السوق العربية بإعتبارها مجالاً للصراع العالمى عليها!!

- وعن النفط العربى يمكن القول أن الدول العربية مازالت تستأثر بحوالى (٥٠,٨) فى المائة من الإحتياطى النفطى العالمى المؤكد متضمناً نفط سيبيريا ووسط آسيا، فضلاً عن استئثارها بحوالى (١٥,١) فى المائة من إحتياطى الغاز العالمى المؤكد.. وأن الولايات المتحدة تستورد حوالى (٧٥) فى المائة من احتياجاتها النفطية من الدول العربية وأن هذه النسبة سوف تتزايد مع حرص الولايات المتحدة على الاحتفاظ بمجزوئات النفط كاحتياطى استراتيجى.. من هنا كان سعى الولايات المتحدة المتزايد للهيمنة على النفط العربى وتأمين أسعار مستقرة له..

هذا إضافة إلى أن العمليات النفطية فى العالم وفى الشرق الأوسط خاصة بدءاً من الاستخراج وإنتهاءاً بأسواق التصدير سوف تمكن الولايات المتحدة من مفاتيح السيطرة على عمليات الإنتاج وعلى كثير من الأنشطة الإقتصادية فى أوربا واليابان وفى دول العالم الثالث المستوردة للنفط وسوف يكسبها ذلك موقفاً تساومياً أفضل فى

المباراة الإقتصادية، كما أن من شأنه التأثير على العمليات الإنتاجية وتكلفتها ومن ثم معدلات العائد عليها...

وقد فسر كثير من المحللين الدور العسكرى الأمريكى فى حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران والثانية بين العراق والكويت وبصفة خاصة التدخل الحاسم المباشر والسريع والمكلف فى تحرير الكويت من أجل تأمين المصادر النفطية. وضمان الهيمنة عليها.. بل أن كثيراً من الدراسات التنبوية قدمت سيناريو شبيهاً بما حدث فى أزمة العراق - الكويت من أجل تبرير التدخل الأمريكى المباشر لإخضاع المنطقة والموارد النفطية للسيطرة الأمريكية.

ولعل المتابع للأزمة الليبية مع الغرب والتى قامت على دعوى الغرب بتسليم المتهمين فى تفجير طائرة «البان أمريكان» فوق لوكيربى باسكتلندا والتى عرفت بقضية تشجيع الإرهاب «لوكيربى» يجد أن أحد شروط التهدئة المطلوبة للأزمة هى ضرورة تولى الشركات الأمريكية إدارة عمليات إنتاج وتسويق النفط الليبى حيث يعكس هذا الشرط أحد الأهداف الكامنة وراء إثارة الأزمة وهى السعى من أجل السيطرة على عمليات إنتاج وتسويق النفط الليبى!!!!

إن النفط الذى مازالت المنطقة العربية غنية به ليس مادة محروقات أو وقود فقط، بل تزداد أهميته إذا ما أخذنا فى الإعتبار كونه مدخلاً صناعياً رئيسياً للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ولكثير من المخلفات الصناعية، حيث يزيد عدد السلع التى يدخل النفط فى إنتاجها عن ألفى سلعة.. كما تتمثل أهمية النفط كمدخل صناعى بدرجة أكبر فى كثير من البدائل التى تعوض نقص الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ..

وتزداد أهمية سعى الولايات المتحدة إلى النفط العربى بالنظر إليه كمجال للإستثمارات الأمريكية ذات الربحية العالية، حيث يقدر أن الأرباح من الإستثمارات النفطية تبلغ نصف كافة أرباح الاستثمارات الأمريكية فى الخارج والتى تعادل (٦٣) فى المائة سنوياً من رأس المال المستثمر!!!

إن الهيمنة المباشرة على النفط العربى من منظور الاستراتيجية الأمريكية تعنى إستبعاد النفط من مجال الصراع العربى الإسرائيلى كما حدث عام ١٩٧٣ فضلاً عن أن تنامى الثروة النفطية قد وظف ليلعب دوراً فى ضرب جهود التقارب والتكامل العربى ومن ثم إضعاف إمكانيات التكامل والتعاون العربى فى المجالين الإقتصادى

والسياسى ومن ثم العسكرى، بل وأبعد من ذلك فقد وظف النفط فى تصعيد الصراعات العربية ـ العربية.

وفضلاً عن ذلك فإن الهيمنة على النفط العربى بشكل مباشر يعد ضمانه لتوظيف عائدات النفط فى السوق الأمريكية، وتمثل عائدات النفط مصدراً كبيراً لتوفير المدخرات فى الإقتصاد الأمريكى والتى تؤمن إستمرار نشاط آلاف الشركات والعديد من المصارف.

وعلى الرغم من إمتلاك العرب لأكثر من نصف الاحتياطيات العالمية، وإنتاجهم لنحو (٣٠) فى المائة من الإنتاج العالمى وحده، (٦١) فى المائة من صادرات الأوبيك.. على الرغم من كل ذلك فإن النفط العربى يعد أحد نقاط ضعف العرب وليس قوتهم فقد أهدر جزء كبير من الثروة النفطية وتناقصت قيمته الفعلية بفعل عوامل التضخم العالمى وقطف القدر الكبير منه فى مشتروات السلاح فى غياب استراتيجية أمنية.. وفضلاً عن ذلك فقط أخلت الثروة النفطية على المستوى العربى بالعلاقة بين موازين القوة السياسية والقوة الإقتصادية..

ويضع هذا المأزق الدول العربية أمام صعوبة وحساسية الاختيار الاستراتيجى من منظور النفط.. فهى إما أن تندمج فى المشروع الاستراتيجى الدولى بشكل عام وتذوب فيه ككيان عربى.. أو تحييد موقفها من النفط لحين بناء استراتيجيتها العربية ونظامها الأمنى الجماعى وإكسابها الحيوية قبل المساومة بشأن المسألة النفطية.

وعلى أية حال فإن الخيار مازال لقادة الدول العربية من خلال إمتلاك الإرادة السياسية والقدرة على تحييد دور النفط وإدخاله فى مشروعها التحديثى التنموى فى إطار مشروع إستراتيجى قومى يتخطى المنظور الاقليمى الضيق الذى كان من نتيجته كل ما حدث لثروة النفط من نهب واحتكار وهيمنة أجنبية.

وعن الموارد الطبيعية ،خلاف موارد الطاقة، فإن الأمة العربية تمتلك فى ضوء المسح الجيولوجى المتاح ،حيث أن كثيراً منها لا تتوفر لديها مسح كامل حتى الآن،.

وتوضح البيانات الواردة بالجدول التالى أهمية المخزونات العربية من بعض الموارد الطبيعية الهامة والتى مثلت أيضاً محوراً للصراع من قبل الكتل الإقتصادية العالمية الرئيسية عليها..

المعـدن	وحـدة القياس	حجم الإنتاج	نسبة الإنتاج للإنتاج العالمى
خـام الحـديد	ألف طن مترى	٩٢٩٥	١,٩٪
الرصـاص	طـن	١١٣٩٨٠	٣٪
الأسمنت الهيدروليكى	طن مـتـرى	٢٢١٠٣	٢,٥٨٪
الفوسفات الصخرى	ألف طن مترى	٢٥٧١٥	٢٢,٢٪
البـاريت	طـن	٥٨٩٢	٤,٢٪
البـوتـاس	ألـف طـن	٢٨٣٥٦	٢,٨٪
البـتـرول الخـام	ألف طن مترى	٢٥٣٨٣٨٧٢	٣٣,٨٤٪
وقـود غـازى	تيـراكـالورى	٣١٩٣٠٦	٢,٧١٪

والملاحظ من الدراسات غير الكمية الأخرى التى لا يتضمنها الجدول وجود ثلاث طبقات من الرواسب المعدنية بالبحر الأحمر الغنية بمعادن الحديد وأكسيد الحديد المائى والكبريتات وأكسيد النحاس وأكسيد المنجنيز وأكسيد الزنك.

كما تؤكد الأبحاث وجود رصيد ضخم من الثروات المعدنية الأخرى وإن كانت الاحتياطيات لم تتأكد بعد لإرتفاع تكاليف مسحها جيولوجيا فضلاً عن عدم نشر بياناتها وتبرز المعلومات المتاحة إستئثار الدول العربية (الجزائر أساساً) بنسبة (٣,٤) فى المائة من الاحتياطى العالمى لليورانيوم. فضلاً عن ثراء الفوسفات العربى والذى يمثل أكبر إحتياطى عالمى بالمواد المشعة (كالفوسفور المشع والثوريوم).

وهناك تحليلات تفسر بعض السلوكيات السياسية للسيطرة على الموارد الطبيعية منها إثارة دول غرب أوربا (أسبانيا أساساً) لقضية الصحراء، والموقف الأوربى منها لتوفر خامات الحديد، والتدخل الفرنسى فى تشاد لحماية الاحتياطيات الفلزية ولضرب العزلة حول موريتانيا وأخذ موقف المراقب من برامج تنمية موريتانيا لثرائها بخامات الحديد، وسعى الاتحاد السوفيتى سابقاً لاحتكار الفوسفات المغربى لمدة وصلت عقدين من الزمان!!!!!

أما عن الأسواق العربية.. فإذا كانت الأسواق تقاس بحجم السكان ومستوى الدخل بصفة أساسية، فإن الدول العربية تشكل فى ذاتها سوقاً كبيرة نسبياً، حيث بلغ تعداد السكان فى عام ١٩٩٠ فى العالم العربى نحو (٢٢٣,٥٤) مليون نسمة ويتوقع أن تصل إلى (٢٨٨,٤٧) مليوناً فى نهاية القرن العشرين..

ولقد بلغ مجموع الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق الجارية عام ١٩٩٠ حوالى (٤١٩,٠٠٦) مليار دولار أمريكى ليصل بذلك متوسط دخل الفرد النقدى فى عام ١٩٩٠ حوالى (١٨٧٤,٤)[1] دولاراً فى العام وهو من أعلى المتوسطات العالمية.. ويعنى هذا وجود قوة شرائية عالية. وتزداد أهمية هذه القدرة إذا علمنا أن الاستهلاك الكلى يمثل (٧٦) فى المائة من الناتج..

إلاّ أن أهمية السوق العربية والتى تجعلها مرشحة لأن تكون مسرحاً للصراع أن النسبة الكبيرة من الدخل مصدرها النشاط الدولى (النفط والخامات التعدينية الأخرى) فيمثل النشاط الاستخراجى وحده ما نسبته (٢٠,٢) فى المائة فى عام ١٩٨٩، وهذا يعنى توفر إمكانية كبيرة للصادرات الصناعية وصادرات التكنولوجيا من الدول المتقدمة صناعياً.

ومما يزيد فى الأمل فى إمكانية تجاوز أزمة الأمة العربية والإنطلاق بها نحو تنمية حقيقية تعيد لها وزنها وأمجادها وتجعلها تقف حائلاً أمام مخططات إضعافها تمهيداً لتجزئتها.. مما يزيد من هذا الأمل أن النظرة المتعمقة والمتأنية للجانب الآخر من الصراع وأعنى به إسرائيل تشير أن وضعها الحالى لا يسمح لها بالهيمنة الكاملة على الأمة العربية ومقدراتها!!!!

فإذا كانت عناصر الإنتاج أربعة هى الأرض ومابها من مواد أولية.. ورأس المال وقوة العمل.. والتنظيم والتكنولوجيا، وبالنظر إلى الإقتصاد الاسرائيلى فإن عنصر الأرض نادر فى إسرائيل وتطمع فى تنميته من خلال الإستيلاء على الأراضى العربية وتوطين اليهود الجدد عليها.. وعنصر رأس المال نادر، فإسرائيل تعانى من نقص حاد فى رأس المال وتعتمد على العالم الخارجى فى الحصول عليه خاصة الولايات المتحدة يضاف إلى ذلك معاناة إسرائيل من النقص فى عنصر العمل... حيث تعتمد على العمالة المهاجرة من يهود العالم مع إعتمادها على العمالة العربية، خاصة فى الأعمال غير الماهرة ويتبقى عنصرى التنظيم والتكنولوجيا التى تتميز فيها إسرائيل بكفاءة عالية!!!

وفى مجال المزيد من التعرف على أبعاد الأزمة الإقتصادية فى اسرائيل فإنه يمكن القول إنها ظلت مشروعاً صهيونياً يمثل رأس حربه للنظام الإستعمارى الغربى سواء لأوربا أو للولايات المتحدة حديثاً فى الشرق الأوسط والمنطقة العربية وقد تكيف

(١) حسبت قيمة الدخل للفرد العربى سنوياً بإفتراض أن مجموع الناتج المحلى للدول العربية يوزع بالتساوى على كل سكان الأمة العربية وهذا إفتراض يخالف الواقع العربى تماماً.

ذلك مع نشأتها كدولة عبرية تستهدف لم شتات اليهود فى العالم...

وبالتالى فإن مهامها الخاصة كدولة تداخلت وتشابكت مع مهامها كأداة أو حليف رئيسى للغرب ومصالحه فى المنطقة - وبالتالى فلم يبخل الغرب عليها بالمعونات والقروض السخية بهدف تنميتها وإنعاش إقتصادها وقدراتها العسكرية والتكنولوجية وذلك تعويضاً عن إفتقارها الخطير للموارد الطبيعية والمقومات الذاتية لإقتصاد طبيعى متكامل.. وقد وصل إلى الدرجة التى رصد فيها أوثق التقارير الدولية أن كم المعونة الخارجية التى تدفقت على إسرائيل فى الثمانينات فقط تراوحت بين ألف وخمسمائة دولار وألف وسبعمائة دولار للفرد الواحد سنوياً!!!

وقد كشف ذلك حجم التناقض الحاد بين المشروع الصهيونى لتشجيع الهجرة المتزايدة إلى إسرائيل وبين قدراتها الإقتصادية والإجتماعية على إستيعاب هذه الهجرات وقد إزداد ذلك التناقض حدة مع تدفق الهجرة اليهودية السوفيتية إلى إسرائيل فى أواخر الثمانينيات والتى بلغت حوالى خمسمائة ألف نسمة فى حيز زمنى لا يتجاوز ثلاث سنوات... وبالتالى زادت نسبة البطالة طبقاً لتقديرات معهد السياسة الإقتصادية والإجتماعية للشرق الأوسط بجامعة هارفارد الأمريكية «الصادر فى يونيو ١٩٩٣» الماضى من (٤,٨) فى المائة عام ١٩٨٠ إلى (١٠,٨) فى المائة عام ١٩٩١. والمرجح انها تجاوزت نسبة الـ (١٢) فى المائة عام ١٩٩٣. الأمر الذى أصبحت معه الهجرة محور العقيدة الصهيونية كابوساً إقتصادياً وإجتماعياً رهيباً فى إسرائيل وقد برز ذلك من خلال عدة أمور.. أولها: إنحدار إجمالى الناتج القومى فى السنتين الأولتين من عقد التسعينيات من (٥٩,١٢٧) مليار دولار - إلى - (٥٧,٩٨٩) مليار دولار. وثانيها: إنخفاض مستوى الدخل السنوى للفرد من (١١,٩٦٢) دولار إلى (١٠,٨٧٨) دولار.. وثالثها: تجاوز الواردات للصادرات بالقياس إلى إجمالى الناتج القومى مبلغ (١٥,٦) مليار دولار مع بداية التسعينات وهو تجاوز آخذ فى الازدياد!!!

يضاف إلى ذلك حالة التكلفة المتزايد «لحالة الحرب» التى تعيشها إسرائيل بصفة دائمة بالنسبة لجيرانها أو بالنسبة لمشاكل العناصر الفلسطينية الرافضة لإعلان المبادىء الفلسطينى الإسرائيلى الذى تم الإتفاق عليه فى مطلع التسعينات ذلك جنباً إلى جنب مع تصاعد نفقات ومشاكل إستيراد الطاقة.. وعجز المياه اللازمة للزراعة والصناعة والتدنى الملحوظ فى الإستثمار الأجنبى خاصة مع إستمرار المقاطعة العربية بأبعادها الاقليمية والدولية!!!!

إن إدراكنا لمصادر قوتنا وتعرفنا الدقيق على مصادر ضعف الجانب الآخر يعتبر البداية الحقيقية للتخطيط الاستراتيجى الناجح لمشروع النهضة القومى الذى يقف حائلاً أمام أى مخططات تستهدف النيل من وحدة الأمة العربية وتماسكها، من هنا وتحقيقاً لموضوعية الدراسة وتحرى الدقة فيها، فإنه على الرغم من هذه الأزمة الاقتصادية، فإن الاقتصاد الاسرائيلى مقارنة باقتصاديات الدول العربية، فإن هذا الاقتصاد يبقى فى الواقع الراهن وفى الأمد القريب على الأقل أقوى الاقتصاديات وأكثرها تحديثاً من الناحية التكنولوجية وذلك بالقياس إلى اقتصاديات الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط.. فمن ناحية الناتج القومى تحتل اسرائيل المركز الثالث فى المنطقة بعد إيران والمملكة العربية السعودية البترولتين أساساً!!!

ومن الناحية التكنولوجية تتربع اسرائيل فى الصدارة على الأقل بالنسبة لعدد من الأنشطة مثل الصناعات العسكرية والالكترونية وبعض المحاصيل الزراعية غير التقليدية، وفى عدد من المجالات الطبية.. أما من ناحية انتاجية العامل وأساليب التدريب والتنظيم والعملية التعليمية بصورة عامة تتفوق اسرائيل على غالبية دول المنطقة.

ومن أبرز مصادر القوة فى أمتنا العربية.. طاقتها البشرية.. فقد أشار «تقرير التنمية البشرية فى العالم» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى عن عام ١٩٩٤(١) ان تقدير اجمالى عدد سكان الدول الأعضاء فى الجامعة العربية يتراوح ما بين (٢٢٥) إلى (٢٣٥) مليون نسمة وهو رقم قريب من عدد سكان الولايات المتحدة الذى يصل إلى (٢٥٣) مليوناً. ويبلغ عدد العرب فى سنى العمل (١٥ ـ ٦٤ عاماً) (٦٢,٩) مليون بنسبة (٢٧,٣) فى المائة من إجمالى السكان وللمقارنة تبلغ قوة العمل فى الولايات المتحدة (٣٨,٣) فى المائة.. ولهذه الارقام دلالة غير هينة، فهى من ناحية تبين اننا أمة شابة، ومن ناحية أخرى يكثر فى المجتمعات العربية من سنهم أقل من ١٥ عاماً، والذين يتعين على المجتمع أن ينفق على طعامهم وكسائهم وسكنهم وتعليمهم وصحتهم، بالتالى فمعدل الاعالة عال للغاية، إذ يعيش (٧٣) فى المائة من السكان من عمل (٢٧) فى المائة، وبالتالى يرتهن كل تقدم للمجتمعات العربية بإرتفاع فى متوسط انتاجية عمل حوالى (٦٣) مليون شخص.

من هنا كانت أهمية الطاقة البشرية فى الأمة العربية كعنصر رئيسى من عناصر

---

(١) عن كتاب وحدة الأمة العربية ـ المصير والمسيرة ـ مرجع سبق ذكره، ص ٣٩

قوتها ونهضتها وتقدمها.. أهمية الانسان العربى الذى أهدرت آدميته وسلبت حقوق مواطنته كنتيجة لممارسات الأنظمة السلطوية التى سادت العالم العربى منذ الخمسينات فى غياب الديمقراطية التى ترتب عليها حرمان الشعوب العربية من حقوقها الأساسية وتعرضت نخبتها السياسية والمثقفة لقمع متواصل أنهكها أو لاغراءات مختلفة أفسدتها.. وتسلط الخوف على الشعوب فأسكتها، ودفع إلى شيوع اللامبـالاة وإيثار السلامة وتجنب المشاركة وصولاً إلى فقدان الشعور بالمواطنة ومن ثم الانتمـاء!!!

إن نقطة البداية الحقيقية لاصلاح حال الأمة العربية هى إزالة عوامل الإحباط الشعبى وغرس روح الانتماء والاستفادة بالقدرات البشرية وتحويلها من عبء إلى قوة منتجة تدين بالولاء للوطن بما يؤدى إلى عودة العقول المهاجرة والأموال المهاجرة إليه!!

- **الانسان أولاً..**

فليس من المعقول أن يكون هناك نية حقيقية للاصلاح والانطلاق نحو تنمية حقيقية فى ظل أوجه القصور ونقاط الضعف وعوامل القهر والاستبداد القائمة حالياً.. ليس من المعقول ونحن نأمل فى الاصلاح، ونأمل فى استغلال ما تبقى من عناصر قوة فى ظل استراتيجية يمكن تطبيقها بنجاح، وتظل الأنظمة السياسية فى غالبية الوطن العربى على اطلاقه على هذا النحو الذى وصل فى بعض الأقطار العربية إلى أقصى صور الديكتاتوريات السلطوية التى تذكر العالم بأحلك فترة فى تاريخ البشرية فترة حكم هتلر وموسولينى وأمثالهم!!!

ليس من المتـصـور أن يكون صـدام حـسين ونظام حكمـه الفـردى السلطوى الاستبدادى الذى أوصل العراق إلى الحالة المتردية والبائسة التى أصبحت عليها الآن ونحن فى مطلع القرن الحادى والعشرين.. أوصله إلى حالة من الفقر والقمع والعزلة الأمر الذى أدى إلى اتخاذ قرارات من مجلس الأمن الدولى لحماية أكراد وشيعة العراق من حاكمه فى سابقة لم تحدث من قبل على مدار التاريخ الانسانى.. والغريب أن أمثال صدام حسين ونظامه كثيرين فى الوطن العربى!!!

ليس من المعقول ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين ونسعى جادين إلى انقاذ ما تبقى من ثروات عربية لم تصل إليها يد التخريب والتدمير والاستنزاف والعبث.. ونحن نتبع تلك الأنماط السلطوية من أنظمة الحكم..

- **رئيس الدولة..**

يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها ويعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم، ويضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها، وله حق دعوة مجلس الوزراء وحضور جلساته وتكون له الرئاسة فى الجلسات التى يحضرها، ويعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم، ويصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين.. وله حق الاسراع فى اتخاذ تدابير لاتتحمل التأخير وأن يصدر بشأنها قرارات تكون لها قوة القانون اذا حدث فى غيبة مجلس الشعب ما يرجب ذلك، كما أن له حق اعلان حالة الطوارىء.. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب.. هذا إضافة إلى قيامه بإبرام المعاهدات وتبليغها إلى مجلس الشعب وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها.. وله أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا!!!

- **مجلس نيابى..**

يمثل حزب الأغلبية الذى يرأسه رئيس الدولة ويتولى سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.. وللمجلس فقط حق قبول استقالة اعضائه.

- **السلطة التنفيذية..**

تمثلها الحكومة وهى أيضاً من حزب الأغلبية الذى يرأسه رئيس الدولة.. وتتولى الادارة العليا.. ويشترك مجلس الوزراء مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وإصدار القرارات الادارية والتنفيذية وفقاً للقوانين ومراقبة تنفيذها.. كما يقوم باعداد الموازنة العامة ومشروع الخطة العامة للدولة ويعقد القروض والمنح ويلاحظ تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

- **صحافة مُسيطر عليها.. ورأى عام غائب.. عمليات تعذيب وقمع لأى نقد أو مواجهة فساد.. أو مراجعة قانون أو قرار..**

الوزراء وكبار المسؤولين فى كافة الأجهزةالعليا للدولة بما فيها أجهزة الأمن

والرقابة يرتبط اختيارهم واستمرارهم وتقييم أعمالهم بالولاء للحاكم ولحزب الأغلبية.. وبالتالى يغلب على تقاريرهم النفاق وتبرير الأفعال والدفاع عنها.. إلى غير ذلك من الأمور.. ضماناً لاستمرارهم فى كرسى الوزارة أو فى المناصب الرفيعة والرئيسية فى الدولة التى قد تمتد إلى أكثر من خمسة عشرة عاماً متصلة!!!

- أجهزة شرطة..

توفرت لها كل وسائل القمع وأدوات التعذيب وتحولت إلى قوة مسلحة تمثل أداة بطش وقمع داخلى لكل من يرتفع صوته بكلمة نقد أو مطالبة باصلاح سياسى.. أداة قمع لشعب مقهور تحت وطأة الفقر والحرمان والجهل والبطالة والتخلف والقوانين الرادعة والمحاكم العسكرية والاستثنائية!!!

وعلى ضوء ذلك تبرز حقيقة أن التشريع والتخطيط والتنفيذ والرقابة وأجهزة الشرطة والقوات المسلحة وكبار المسؤولين فى أجهزة الأمن وأجهزة توجيه الرأى العام والقضاء ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات الجامعية.. وكل مسؤول عن ادارة أوجه الحياة فى الدولة هم معينون من قبل رئيس الدولة أو رئيس وزرائه وكلهم من حزب الأغلبية الذى يرأسه رئيس الدولة وأن الشرط الرئيسى فى اختيارهم هو الولاء والثقة قبل الخبرة والعلم والمعرفة.. وغالبيتهم يتمتعون بحصانة النظام.. استمرارهم.. وبقائهم.. وحسابهم.. واقصائهم فقط من قبل رئيس الدولة أو رئيس الوزراء المنفذ الأمين لرغبات رئيس الدولة!!!

- حتمية الإصلاحات السياسية

من هنا فان الانطلاقة الجادة لتنفيذ أى استراتيجيات مقترحة لابد أن تبدأ بالاصلاح السياسى.. الاصلاح الذى يعنى الحد من السلطات المطلقة لرئيس الدولة والتخلى عن فكرة سيطرة الحزب الواحد.. واطلاق الحريات.. وإلغاء قوانين الردع وادارة انتخابات حرة تعبر حقيقة عن مطالب ورغبات الجماهير العريضة.. ليمكن أن تأتى بكوادر قادرة ومسلحة بالعلم والخلق والدين لتقود التغيير وتمتلك الارادة لتحقيق الأهداف فى إطار ما يخطط من استراتيجيات.

هذا إلى جانب أجهزة رقابة قادرة على كشف أوجه القصور ومحاسبة كل من يتولى منصب قيادى أو وزارى فى الدولة عن أى سلبيات أو عدم تحقيق مناسب للتخطيط.

إن أمامنا ثلاث أمثلة لدولتين عربيتين - العراق والجزائر - ودولة شرق أوسطية - إيران - جديرة بالدراسة لاستخلاص النتائج والدروس التى أوصلت العراق إلى هذه

الحالة من الإنهيار السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعسكرى الأمر الذى يوحى وينذر بتنفيذ مخطط تجزئته.. وأيضاً الحالة التى أوصلت الجزائر إلى حرب أهلية ممتدة عبر ثلاث سنوات نتج عنها خمسون ألف شهيد وقتيل حتى مطلع عام ١٩٩٥ الجارى، وحالة إيران التى حدثت بها ثورة شعبية عارمة قضت على نظام الحكم رغم كل ما كان يملك من عناصر قوة لتأمين استمراره.

فالعراق حظى بالعديد من الدراسات والتحليلات.. وكلها أجمعت على أن تركيز السلطة المطلق فى يد صدام حسين والسير على طريق الديكتاتورية كانت من الأسباب الرئيسية وراء محنة شعب العراق الذى عادت به إلى عهد القرون الوسطى من التخلف!!!

أما عن الجزائر.. حيث كانت البداية عندما غرقت الحكومة الجزائرية فى الفساد والديون والمظالم أدت إلى هبة شعبية منذرة فى اكتوبر ١٩٨٨ الأمر الذى فرض على النخبة الحاكمة إدخال اصلاحات سياسية واقتصادية تمتص بها ذلك السخط الشعبى المتزايد فى ذلك الوقت، فسمحت بقيام الاحزاب السياسية وضمنها الاعتراف بشرعية الجبهة الاسلامية للانقاذ كحزب سياسى ودخولها الانتخابات البلدية التى فازت بنصف مقاعدها عام ١٩٩٠، وتوسعت فى الجمعيات الخيرية والثقافية وشكلت نقابة اسلامية خاصة بها.. ثم دخلت فى الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٩٩١، وبعد أن تأكد حصولها على الأغلبية اللازمة عبر انتخابات حرة لم تفز بها النخبة الحاكمة التى لم تمتثل لمبدأ تغيير الحكومة عبر الانتخابات الحرة، فقام الجيش بانقلابه فى يناير ١٩٩٢، وألغى نتائج الانتخابات.

ومنذ ذلك التاريخ ازداد الوضع تدهوراً حيث حددت الحكومة الجزائرية موقفها الذى لم يعد يتعلق بمواجهة بين النظام ومجموعة اسلامية ولكن أصبح حرباً بين النظام والجبهة الاسلامية للانقاذ وبدأت مواجهة أمنية عنيفة حيث قرر رئيس الحكومة حل النقابة الاسلامية والمجالس البلدية التى كانت الجبهة الاسلامية قد فازت بنصف مقاعدها، كما تم حل الجمعيات الخيرية والثقافية التى لها علاقة ثقافية أو اعلامية مباشرة أو غير مباشرة مع الجبهة الاسلامية، اضافة إلى منع أى منشور أو مطبوعة تنشر أو تروج لأفكار الجبهة الاسلامية وانتشرت القوات المسلحة خاصة عناصر الدبابات فى الشوارع والنقاط الحساسة وفرضت حالة الطوارىء التى تحظر التجول فى المكان والزمان الذى تراه الحكومة ضرورياً لفرض الأمن..

وبدأت تتصاعد المواجهة المسلحة بين العناصر الاسلامية المتشددة وبين الحكومة بالشكل الذى أخذت تأخذ فيه ملامح حرب أهلية.. واستمرت المواجهة على طريق التصاعد حتى أدت إلى اغتيال رئيس وزراء الجزائر السابق «قاسى مرباح» وذهب ضحية الاغتيال السياسى رئيس الدولة «محمد بوضياف».. وتصاعدت الأزمة الجزائرية بالشكل الذى أصبحت معه الحكومة الجزائرية تفتقر إلى خيارات متعددة لمعالجة الأزمة الأمنية فى البلاد، حيث أن الجيش وقوات الأمن قد اتخذت اجراءات شديدة القسوة ضد المعارضة الاسلامية وقد خسرت هذه القوات مئات عدة من أفرادها نتيجة لذلك ومنحت المحاكم سلطات خاصة واعتقلت أعداد كبيرة وأعدمت أيضاً اعداداً كبيرة أخرى.. ورغم كل ذلك لم تؤد حدة وشدة المواجهات الأمنية المتصاعدة إلا إلى تفاقم الأزمة وازدياد حدة الصراع، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادى، إذ تراجع الانتاج فى كل القطاعات، وتعذر سداد الديون، وازداد بالتالى الخضوع إلى تعليمات صندوق النقد الدولى الذى قضى بتخفيض العملة الجزائرية. وخفض دعم أسعار السلع الضرورية، وقفز التضخم وفقاً لذلك إلى معدلات عالية وصلت إلى (٤٠) فى المائة وتتزايد كل سنة بنسبة (٣) فى المائة أخرى.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية كان تفاقم العنف وازدياد حدة المواجهة بين الحكومة والجماعات الاسلامية ففتحت المعتقلات لعشرات الآلاف وكان طبيعياً أن يزداد العنف فبلغ عدد القتلى (٥٠) ألفاً يضاف إليهم حوالى ألف قتيل جديد كل شهر.

وعلى طريق إيجاد حل للأزمة المتصاعدة فى الجزائر اجتمع قادة المعارضة الجزائرية فى روما وكان المجتمعون يمثلون أحزاباً من مختلف الاتجاهات تمثل (٨٠) فى المائة من الأصوات فى الانتخابات الحرة التى أجرتها عام ١٩٩١ أى يمثلون الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائرى.. وقد انتهى الاجتماع إلى إصدار برنامج للحل السلمى تضمن أربعة نقاط.. أولها: العودة إلى الأوضاع الطبيعية فى تسيير أمور الدولة.. وثانيها: الخروج من مسلسل العنف وإعادة الطمأنينة إلى الشعب بعد المحنة التى عاشتها البلاد منذ مطلع عام ١٩٩٢.. وثالثها: العودة إلى الحياة الدستورية الكاملة وإلى المسار الديمقراطى من خلال تمكين الشعب من المشاركة الفعلية فى تسيير شؤونه بواسطة الهيئات المنتخبة فى المجلس البلدى فى البرلمان.. ورابعها: الاتفاق على الخطوط الكبرى السياسية والاقتصادية

والاجتماعية لتضمن الانتقال التدريجي من عهد اقتصاد ممركز ومسير تسييراً ادارياً إلى اقتصاد عصرى مبنى على قوانين السوق مع الحرص على توفير قدر من العدالة الاجتماعية للمواطنين.. هذا إلى جانب اتخاذ بعض الاجراءات قبل التفاوض مع الحكومة للاتفاق على أسلوب تنفيذ البرنامج، منها انهاء حالة الطوارىء والمعتقلات وإلغاء القرار بحل الجبهة الاسلامية للانقاذ، وفتح وسائل الاعلام للجميع كى يخاطبوا الشعب من خلالها، كذلك وضع حد لاحكام الاعدام والانتقام من المدنيين مع ادانة ودعوة إلى وقف كل الهجمات الموجهة ضد هؤلاء.. هذا إلى جانب توفير ضمانات تركز على استمرار التنسيق بين الأحزاب واستمرار التعاون بينها بما لاينفى استقلالية كل حزب فى تصوراته وقراراته.

وقد رفضت الحكومة الجزائرية ذلك ودعت إلى انتخابات رئاسية ترفضها كل الأحزاب الموقعة على وثيقة روما، باعتبارها تجرى فى إطار سياسى شامل لايعيد السلطة إلى الشعب، بل هى وسيلة لإسباغ شرعية على الحكم القائم حيث ستجرى هذه الانتخابات طبقاً لرأى الحكومة الجزائرية فى ظل استمرار المعتقلات واستمرار الإرهاب الذى ولد العنف والعنف المضاد.

وفى ظل ذلك التصاعد فى الحرب الأهلية التى تنزلق إليها الجزائر يأتى الدور الفرنسى الداعم للحكومة الجزائرية الأمر الذى أدى إلى امتداد أحداث العنف إليها.. بالقدر الذى لم يعد سراً على أحد أن الحكومة الفرنسية أصبحت منقسمة حول السياسة الواجب اتباعها إزاء الأوضاع فى الجزائر التى ظلت (١٣٢) عاماً مستعمرة فرنسية بل أن غالبية الفرنسيين كانوا يعتبرونها حتى الستينات جزءاً لايتجزأ من فرنسا، ويصل عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا أو المواطنين الفرنسيين الذين ينتمون إلى أصل جزائرى، وصل إلى أربعة ملايين شخص وهو رقم يستطيع أن يؤثر على أمور السياسة الداخلية الفرنسية.. ومع التصاعد فى الحرب الأهلية وتفاقم الأزمة الجزائرية تبلورت فى الفترة الأخيرة وجهتا نظر.. تقوم الأولى على إعطاء فرصة للحوار بين القوى الموجودة على الساحة الجزائرية بما فى ذلك الجبهة الاسلامية للانقاذ التى قامت الحكومة الجزائرية بحلها وذلك من أجل التوصل إلى تسوية تأخذ فى الاعتبار كافة القوى داخل الجزائر مما يحقق رغبة الغالبية العظمى من الشعب الجزائرى.

أما وجهة النظر الأخرى فتقوم على مساندة السلطة الجزائرية دون تردد وامدادها بكافة الوسائل الكفيلة بمقاطعة التيار الجارف للقوى المتسترة باسم الاسلام من

النظر الفرنسية.. وقد انتصرت وجهة النظر الثانية فى الفترة الأخيرة واندفعت الحكومة الفرنسية فى تقديم العون السياسى والاقتصادى والعسكرى للسلطة الجزائرية بل وتسعى فرنسا لاقناع باقى الدول الاوروبية بضرورة مساعدة الجزائر اقتصادياً كما أمدت السلطات الجزائرية بأحدث العتاد العسكرى لمقاومة التيارات والتنظيمات التى تمارس العنف هناك.

تلك هى صورة بلد عربى أوصلته الحرب الأهلية إلى طريق التمزق وقامت السلطة الحاكمة بالتعاون مع المستعمر الأجنبى الفرنسى السابق بإحباط رغبة الجماهير الجزائرية الساعية إلى التغيير والاصلاح!!!

أما عن إيران.. فقد تنامى التيار الاسلامى المؤيد برغبة شعبية كوسيلة للتغيير إلى أن نجحت فى القيام بثورة شعبية أطاحت بنظام الحكم فى إيران واستولت على السلطة.. ويعتبر النموذج الثورى فى إيران والذى قام على أيدى رجال الصحوة فى شكل ثورة شعبية اكتسحت نظاماً شامخاً كان يحتفل منذ بضع سنين مضت قبل الثورة - بمرور ألفى سنة على قيامها - وكان يمثل أكبر قوة عسكرية وأضمن حليف فى منطقة الشرق الأوسط لأكبر دولة فى العالم، فاذا بهذا الصرح ينهار فى أيام قلائل على أيدى شيخ وراؤه فئة قليلة مؤمنة، جرت إلى الثورة شعباً بأسره هب كالطوفان يقوض البنيان وينشيء دولة الاسلام، ومهما يكن من أمر هذه الحركة فيما انقلبت إليه أحوالها وما آلت إليه من مشروعها الحضارى، فإنها تبقى بالنظرة الموضوعية حركة انقلاب شعبية قامت باسم الاسلام ونجحت فى تغيير أوضاع سياسية واجتماعية عريقة، وبالتالى غدت فى تطور الحركة الاسلامية عامل استقطاب سياسى يقيم الدليل على أن نجاح مشروع الدول الاسلامية أمر ممكن، وأن العنف الدينى قادر على أن ينتصر على العنف الرسمى.

وقد حددت الجماعة الدينية الهدف من الصحوة الاسلامية على أنه بناء المجتمع الاسلامى الذى يستطيع أن يفرز جماعة أولى الأمر وأهل الحل والعقد، وهؤلاء هم الذين يختارون الخليفة ويعيدون إلى المسلمين نظام الحكم الاسلامى وهو الخلافة!!!

وهناك ثلاث وسائل ارتكز عليها النموذج الثورى فى إيران لتحقيق أهدافه..

أولها: اداة الوعظ والارشاد، فلا جدال أن سبل الوعظ والارشاد المتوجهة إلى روح المؤمن ومداركه تعتبر وسيلة متوافقة مع المبدأ القرآنى القاضى بأن تكون

الدعـوة إلى سـبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن يكون الجـدال بالتى هى أحسن، كما تعتمد من جانب آخر على الترابط النسبى فى الفكر القرآنى بين تغييرها للمجتمع وبين تغيير ما بالنفس، ثم هى من جانب أخلاقى وسيلة تستمد من تحسين الظن بالانسـان ومن الثقة فى النفس التى سواها الخالق وجعلها قادرة قدرة ذاتية على التمييز بين الخير والشر وبين التقوى والفجور، وتعتبر تلك المرحلة هامة جداً فى تعظيم الدعوة واستقطاب الجماهير للانضمام إليها والثقة فى دعوتها وقد عبر عنها بمرحلة الدعوى والتنظيم.

وثانيها: اداة الخدمات الاجتماعية، التى تصل بالمجتمع إلى الاصلاح الشامل ومحاربة الفساد الاجتماعى والفكرى والتشريعى والادارى والسياسى والاقتصادى والثقافى والتعليمى، وهى أيضاً وثيقة الصلة بالخير لما يحفزها من مبدأ التعاون على الرحمة والاغاثة ولا تسعى فيه من أعمال البر بمصلحة الفئات الاجتماعية الضعيفة كالأرامل والأيتام والفقراء والمرضى والمعوزين، وتمثل تلك المرحلة تعبئة القدرات الاقتـصادية بالسيطرة على مصـادر التمويل والتراكم فى الدولة من خـلال انشاء بنوك اسلامية وشركات توظيف الأموال وشركات وعمليات المضاربات المالية، ويكون الهدف منها توفير مـصادر التـمويل للنشـاط الحزبى السياسى إلى جـانب استقطاب فئات متـعددة فى المجتمع بإيجاد فرص عـمل للخريجين من شباب الجامعات وحل بعض المشاكل التى يعانيها عجزت الدولة عن حلها.

ثم تتوسع تلك الخطوة لتمتد للسيطرة على بعض الأنظمة الاقتصادية كالتجارة واستصلاح الأراضى لتحقيق العزلة والتدريب العقائدى والتدريب التنظيمى على حمل السلاح، وبنجاح تلك المرحلة تنتقل إلى مرحلة هامة جداً وهى مرحلة انشاء مؤسسات خدمية موازية لمؤسسات الدولة تتمثل فى مؤسسات التعليم، والعلاج والتوزيع «التعاونيات» والبناد والمواصلات والنقل، وتساهم أيضاً هذه المؤسسات فى حل بعض المشاكل التى يعانيها المجتمع لزيادة الاستقطاب والتغلغل وابراز ضعف الحكومة والدولة على حلها.. وبنجـاح تلك المرحلة تأتى مـرحلة الهـيـمنة على مـؤسسات المجتمع المدنى فى الأحـزاب والنقابات والنوادى والجمعيات الأهلية والجمعيات الدينية غير المسيسة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى وبخاصة ذات الطابع الدينى ومنظمـات المرأة والشباب والطفولة.. ثم بنجـاح تلك المرحلة نصل إلى أخطرها وهى مرحلة الهيمنة والتغلغل فى مؤسسات الدولة السيادية كالاعلام والأجهزة الأمنية.. وهنا يركز على تملك قنواتها الاعلامية الخاصة بها كالمساجد

والمنابر ومنظماتها الحزبية والجمعيات وغيرها، وليس بالضرورة أن تتوالى تلك المراحل ولكن قد تتم على التوازى وعلى التداخل الزمنى بينها.

وثالثها: ادارة القرارات الحكومية والقوانين الرسمية، وفى هذه المرحلة تحاول الاستناد إلى شرعية القانون فيما تقوم به من التوافق بين مرامى الحركة وبين السياسات الرسمية وإلى شرعية دينية مستمدة من واجب الطاعة لأولى الأمر اذا هم نهجوا سبيل الاسلام ولم يشذوا عن أحكام الشريعة، وذلك بالسعى للمشاركة فى الحياة السياسية والترشيح للانتخابات العامة لتنفيذ تلك المرحلة واكتساب صوتها وانتقاداتها شرعية من خلال صحف ومنابر الحزب وتمتعه بالقدرة على مخاطبة الجماهير من خلال لقاءات منظمة.

ورابعها: وسيلة تغيير الفكر بالقوة، والذى يدعو إليها عاملان أساسيان.. العامل الأول فشل الوسائل التنظيمية لتحقيق الغاية المنشودة.. والعامل الثانى حاجة الحركة الاسلامية إلى القوة التى تحميها من بطش الطغاة من الحاكمين، وترى أن القوة هى أضمن طريق لإحقاق الحق من منطلق «أن من لم يخضع بقوة المنطق يخضع لمنطق القوة»، هذا إلى جانب انها بدون القوة فهى معرضة لأن تضرب ضربات قاتلة ولن تستطيع الدفاع عن نفسها وهى عزلاء «ولن يفل الحديد إلا الحديد».

ويعتبر تصدير أفكار الثورة الإيرانية وتسلل الأفكار والمبادىء الخومينية إلى الدول العربية من أخطر التهديدات التى تواجه بعض أنظمة الحكم العربية، ذلك الفكر الذى لايخفى حقيقة أهدافه وأساليبه فى استخدام العنف والإرهاب وسيلة وسبيلاً لاسقاط النظام الحاكم وسيطرة الجماعات والتنظيمات الدينية التى تدين بالولاء له على الحكم وصولاً إلى السلطة.. حيث تسعى إلى افتعال حدث رئيسى ضخم فى الدولة المستهدفة تكون له مردوداته الواسعة وصداه فى الشارع السياسى بها، بحيث تستغل ردرد فعله الناتجة فى القيام باضطرابات ترفع خلالها شعارات «الخلاص» سواء فى ذلك ما يدعونه من «الخلاص» من النظام «الكافر» أو «الخلاص» من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تعانى منها الدولة المستهدفة.

لذلك فإن التهديد السياسى الناتج عن تلك المخاطر ينصب بشكل رئيسى على فكرة الدولة ذاتها وما يتعلق بها من مؤسسات ورموز سياسية واعتبارات عقائدية وايديولوجية، وذلك بعد أن يتمكن أصحاب التيار الدينى المتطرف هذا من القيام بتنفيذ المراحل الثلاثة الرئيسية بنجاح ، سواء منها أداة الوعظ والارشاد، أو أداة

الخدمات الاجتماعية، أو أداة القرارات الحكومية والقوانين الرسمية، حيث تستكمل نجاحها بافتعال حدث ينتهى بانتفاضة شعبية عارمة على نفس النمط والأسلوب الذى تم فى إيران.

وفى مجال التقييم الموضوعى للحكم الاسلامى فى إيران.. يمكن القول بأن إيران قدمت نموذجاً مشوهاً للاسلام والمسلمين وجعلت الاسلام فى ذهن الرجل الغربى مرادفاً للعنف والتخلف ومعاداة الحضارة، حيث تتحدث القيادة الإيرانية باسم الاسلام ولكنها تأتى بأفعال ضد الاسلام فى شتى أنحاء العالم.. لقد حاربت العراق ثمانية سنوات طويلة ووصلت خسائرها البشرية إلى (٧٥٠) ألف قتيل، وقد حاولت أن تفرض نفسها على منطقة الخليج كقوة اقليمية تسيطر وتهيمن على المنطقة فاحتلت جزر الامارات العربية المسلمة المستقلة، وقد تدخلت على مدى السنوات الطويلة الماضية فى السياسة اللبنانية ودعمت أحزاب سعت إلى زعزعة الحكم والاستقرار فى لبنان البلد العربى الشقيق.. وقد سعت، ومازالت تسعى، إلى ضرب مفاوضات السلام فى المنطقة العربية من خلال دعمها لمنظمات فلسطينية تقف ضد منظمة التحرير الممثل الشرعى الذى استفتاه الفلسطينيين.

وفى المجال الداخلى، فإن العجز فى الموازنة الإيرانية يتزايد سنوياً، وقد بلغ حجم المديونية (٣٢) مليار دولار والمديونية الداخلية من البنك المركزى الإيرانى ما يعادل (١٥٠) مليار دولار، وقد بلغت نسبة التضخم (٦٠) فى المائة، ونسبة البطالة وصلت إلى (٥٠) فى المائة من القوى العاملة فيها أى حوالى (١٥) مليون عاطل، وأن نسبة (٨٠) فى المائة من أفراد الشعب الإيرانى يعيشون تحت خط الفقر بمعنى أن دخلهم اليومى أقل من دولار واحد يومياً.

وعن انتهاك حقوق الانسان والقمع الجماهيرى، فقد اعدم النظام خلال الاحدى عشر عاماً الماضية أكثر من (١٥٠) ألف وعرضهم للتعذيب الهمجى، كما يتبع النظام (٧٤) نوعاً من أنواع التعذيب، كما أشارت إليه تقارير منظمة حقوق الانسان.

وعن المقاومة الجماهيرية ونشاط منظمة مجاهدى خلق المعادية، فان المظهر الشعبى لتلك المقاومة تمثل فى حدوث (٨٠٠) مظاهرة خلال سنة واحدة، إلى جانب تفجير قبر الخومينى ومركز قيادة الحرس الثورى فى طهران اضافة إلى مئات التفجيرات والعمليات العسكرية الأخرى ضد مخابىء الأمن والحرس الثورى.

• ترسيخ الإنتماء للعروبة والإسلام

ان كلا من تجربة الثورة الاسلامية فى إيران أو استخدام العنف كوسيلة للجماعات الاسلامية لفرض التغيير ومهما كانت مبررات وأسباب ذلك ودوافعه، فإنها صور مرفوضة من جموع شعوب الأمة العربية التى تتطلع إلى بناء ثوابت الأمة العربية ودعم ركائزها الأساسية القائم عليها البنيان العربى.

العروبة والاسلام، الاسلام فى سماحته وعظمته والذى كان لازدهاره كعقيدة من أكبر الأحداث التى شهدها التاريخ، بل وأيضاً كقوة سياسية مبدعة لاحدى أعرق الحضارات الانسانية، حيث احتفظت الغالبية العظمى من الشعوب والأقطار التى دخلت الاسلام بدينها فى الفترات العصيبة، واتسمت العقيدة، بمساعدة اللغة العربية وبذكرى أمجاد الماضى، بصفة الصمود والاستمرار.. الاسلام الذى حقق الانطلاقة المجيدة الذى قام بها الشعب بدافع من عقيدته وحماس خارق انهارت أمامه فى بضع سنين أكبر دولتين فى ذلك الوقت، الامبراطورية البيزنطية وامبراطورية الساسانيين، واستمرت الفتوحات باسم الاسلام حيث بسطت الدولة الاسلامية سلطانها فى أوائل القرن الثامن على مساحة تمتد من اسبانيا إلى أواسط آسيا.. ولم يكن هناك اتجاه لفرض دين بالقوة على المنهزمين أو المغلوبين على أمرهم.. وقد استمر التوسع الاسلامى متجهاً نحو الشرق إلى آسيا الوسطى، ونحو الغرب إلى اسبانيا وجنوب فرنسا وصقلية، وجنوباً إلى حدود الهند.. وكانت العقيدة الاسلامية أكثر من أى وقت مضى القوة الرابطة بين الشعوب المختلفة التى تكونت منها الامبراطورية، وقد كان من نتيجة اتصال العرب بالحضارتين البيزنطية والساسانية أن انفتحوا على الثقافة الأجنبية وعلى شعوب البلاد التى فتحوها واكتسب هؤلاء منهم الروح العربية ونتج عن ذلك الاندماج، ثقافات وآداب اتخذت لها شيئاً فشيئاً طابعاً أصيلاً برز فى الفنون والاداب فى عهد الأمويين.. وهكذا صنعت حضارة جديدة ووجدت التعبير الكامل لها فى عهد الامبراطورية العباسية مستغلة فى ذلك اختفاء النظم القبلية العربية.. وأصبح الطابع الحضرى هو الطابع المميز للحياة، واختلط الناس من كل الأجناس فى المدن بعد أن ربطت بينهم العقيدة الاسلامية والعروبة، وانطلقت هذه الحضارة المادية والفكرية والفنية مستندة فى ذلك إلى ازدهار اقتصادى كبير، واستطاعت هذه الحضارة بفضل اللغة العربية المكتملة والثقافة العربية الجديدة التى استخلصت من التقاليد القديمة، والتى عرفت كيف تستخدم الكنوز الفكرية اليونانية والهندية والإيرانية، من أن تنتج مؤلفات قيمة فى كل المجالات.. فى الأدب والفلسفة والطب والعلوم... إلخ، ولاتزال هذه الفترة من القرن الثامن إلى القرن الحادى عشر، الفترة

الذهبية للامبراطوريات العربية، ذكرى مجيدة فى قلوب العرب تسعى شعوب الأمة العربية إلى استعادتها انقاذاً للحالة التى وصلوا إليها من التردى والتمزق والفقر والافلاس الحالى!!!

وإذا كانت الاستراتيجية الاسرائيلية التى تبناها مشروع «عوريد ينيون» مستشار مناحيم بيجين للأمن القومى لتفتيت الوطن العربى ترتكز بالدرجة الأولى على اذكاء النعرات العرقية.. الأكراد فى العراق.. البربر فى الجزائر.. الزنوج فى موريتانيا.. الجنوبيون فى السودان.. والعصبات الدينية.. بين الشيعة والسنة.. والموارنة فى لبنان والعلويين فى سوريا.. والأقباط فى مصر.. فيما يطلق عليه استغلال قضية عدم التكامل القومى والتى يعبر عنها البعض بعملية عدم اكتمال بناء الأمة على الرغم من اكتمال عملية بناء الدولة.

• الدمج القومى للأقليات

إن التخطيط الاستراتيجى العربى لمواجهة ذلك المخطط يجب أن يبنى على سعى الحكومات على التوجه نحو مزيد من الدمج القومى للأقليات فى إطار مفهوم الأمة الواحدة وذلك بتحقيق أعلى درجة ممكنة من المساواة وعدم التمييز، واعطاء الأقليات قدراً كبيراً من الشعور بالأمن على حياتها ومستقبلها وذاتيتها بالقدر الذى يمنعها من اثارة المشكلات والأزمات التى قد تصل إلى المطالبة بالحكم الذاتى وتقرير المصير.

ورغم أن الوطن العربى يعتبر أحد أكثر المناطق تجانساً من الناحية العرقية «الاثنية».. إلا أن هناك عدة دول عربية يبرز فيها تباينات اثنية ملموسة مثل «السودان والعراق وسوريا والجزائر والمغرب وموريتانيا والبحرين واليمن».. ففى هذه الدول الثمانى، يختلف ما يزيد على ٣٥ فى المائة من السكان عن الأغلبية العربية المسلمة فى متغير واحد أو أكثر من المتغيرات الاثنية الاربعة «اللغة ـ الدين ـ الطائفة ـ العرق». ومن الملاحظ أن جميع الدول الثمانى تقريباً تقع فى أطراف العالم العربى وتتقاطع فى الأغلب مع الحدود الثقافية ـ البشرية لبلدان أو أقوام غير عربية ـ وتشهد جميع هذه الدول شكلاً ظاهراً من أشكال التوتر الاثنى.. ففى أربعة منها «السودان ـ العراق ـ لبنان ـ اليمن» انفجرت هذه التوترات فى صورة صراع مسلح ممتد خلال العقود الأخيرة الأمر الذى هدد بدرجة خطيرة الوحدة والتراب الوطنى لكل دولة منها[1].

---

(١) د. سعد الدين ابراهيم، التعددية الاثنية فى الوطن العربى، كراسات استراتيجية، العدد ٢٦، صادر من مؤسسة الاهرام، ص ٨

وعلى ذلك يمكن القول بأن المسألة الاثنية أصبحت واحدة من أخطر التحديات الماثلة أمام العالم العربى عموماً وأمام الدول ذات التعددية الاثنية الملموسة بصفة خاصة وأن سعى الحكومات المعنية للدمج القومى لتلك الأقليات أصبح مطلباً ملحاً لاحتوائها.

ومن العبث أن يظل بعض الساسة والمثقفين ينكرون وجود معضلة اثنية فى الوطن العربى، ويتصورون أنه بهذا الانكار يمكن أن تختفى المعضلة.. ان التعددية الدينية والمذهبية واللغوية والعرقية ليست عيباً أو عاراً للتستر عليه أو لقمعه والفتك بأصحابه، إن المشكلة ان العيب والعار هو فى تجاهل هذه التعددية وسوء ادارتها، خاصة فى ظل ما اتضح من استغلالها واشعالها وتنميتها لتكون ركيزة أساسية للتفكك والتجزئة للوطن العربى طبقاً للمخطط الاسرائيلى فى هذا المجال، أن العمل الجاد على احتواء الأقليات ودمجهم القومى فى اطار مفهوم الأمة الواحدة يجب أن يعطى أسبقية مطلقة فى الدراسة والتحليل والبحث عن الحلول المناسبة خاصة أن الظواهر فى بعض البلدان العربية تؤكد انها قد اصبحت قنبلة موقوتة تهدد التماسك الوطنى للدولة ككل!!!

•• نحو استراتيجية عربية للمواجهة

إن التحديات والمخططات العدوانية لاتستهدف دولة عربية بعينها، لكنها تستهدف الأمة العربية كلها.. من هنا فإن التنسيق والتعاون والتكامل لابد أن يكون أحد ركائز بناء استراتيجية المواجهة لتلك المخططات، خاصة أن التجارب على مر السنين أثبتت عدم قدرة دولة عربية واحدة على مواجهة ما تتعرض له من تهديد، واذا كانت الولايات المتحدة الامريكية بكل ما لديها من قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية قد حشدت تجمع عسكرى دولى وصل إلى (٣٧) دولة لتواجه الغزو العراقى للكويت فإن مواجهة الأخطار والتهديدات المشتركة تفرض حتمية التعاون الحقيقى بين الدول العربية.

واذا كانت الخطوط العامة للاستراتيجية المقترحة ترتكز على البناء الداخلى لكل دولة لتلافى أوجه القصور والنقص بها وحسن استغلال قدراتها وامكانياتها فانه من الضرورى ان يتوازى مع ذلك وضع مخطط جدى للتعاون العربى يسمو فوق الخلافات ويبنى جداراً من الثقة بينهما.. وقد يبدأ هذا التعاون ثنائياً أو ثلاثياً ثم يتنامى تدريجياً على مستوى التجمعات الاقليمية المتجانسة ثم قد يمتد فى مرحلة لاحقة إلى تعاون عربى شامل!!!

وقد تكون نقطة الانطلاق من خلال التعاون الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى وان يؤجل التعاون الأمنى والعسكرى على أهميته إلى مرحلة لاحقة تكون محصلة للتقدم فى مجالات التعاون الأخرى لتلافى الحساسيات والرواسب وعدم الثقة التى ترتبط بالتنسيق والتعاون فى هذا المجال.

إن مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا الذى انعقد فى الدار البيضاء بالمغرب خلال الفترة من ٣٠ اكتوبر إلى أول نوفمبر ١٩٩٤ قدم العديد من مجالات التعاون الاقتصادى الاقليمى فى مختلف القطاعات الاقتصادية مثل السياحة والمشروعات المشتركة والتنمية الاقتصادية والمصارف والربط الكهربائى والربط البرى ونحو ذلك.. وقد غلبت عليها جميعاً فكرة التعاون والتكامل العربى أولا.. بالتالى فهى تعتبر أساساً حقيقياً يمكن أن ينطلق منه التعاون الاقتصادى الاقليمى وتفعيل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى عقدت فى ١٧ يونيو عام ١٩٥٠، واستكملت باتفاق الوحدة الاقتصادية التى عقدت فى ٣ يونيو ١٩٥٧.. هذا إلى جانب وضع قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى موضع التنفيذ لدفع حركة التكامل الاقتصادى بين الدول العربية.

إن كثرة القرارات والاتفاقيات فى المجال الاقتصادى يمكن أن تضع الأسس الراسخة لنجاح أى تعاون عربى فى هذا المضمار وتعكس الشعور والإحساس بأهمية عملية التكامل الاقتصادى العربى وبخاصة فى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية.

ولقد طرحت مصر رؤيتها فى مؤتمر قمة الدار البيضاء فى مواجهة تحدى التحول إلى ما يسمى بالسوق الشرق الأوسطية كبديلاً عن السوق العربية المشتركة حيث اقترحت ثمانية مبادىء رئيسية تكون القاعدة والإطار لأى تعاون اقليمى فى المستقبل:

أولهـا : الحاجة الماسة إلى تنمية سريعة للضفة الغربية وقطاع غزة حيث لايمكن البناء السياسى بعيداً عن مقتضيات البناء الاقتصادى السليم.

وثانيها : التنسيق بين ما يتم فى محفل الدار البيضاء وبين ما يجرى فى أطر أخرى منعاً للازدواجية وفوضى المشروعات وتصادمها مما يعود بالضرر على عملية التنمية الاقليمية كلها، بمعنى ألا يؤدى مشروع اقليمى جديد إلى الاضرار بمشروع آخر قائم فى المنطقة.

وثالثها: اننا لانستبدل التعاون العربي بآخر اقليمي، لان أيهما لايمكن أن يكون بديلاً عن الآخر، فمصر تهدف إلى تفعيل مسارات عديدة متوازنة ودوائر متداخلة، مسار عربي لتعزيز الروابط العربية، ومسار اقليمي يضم أطرافاً غير عربية تتداخل مصالحها على نحو يفرض التنسيق والتعاون، ومسار يضم الدول المطلة على المتوسط ويتوسع ليشمل اوروبا، ومسارات أخرى تصل شواطىء المحيطين الهادى والأطلسي.

ورابعها: أن تدعم عملية التطوير الاقتصادى الاقليمي عمليات الاصلاح الاقتصادى القائمة وتأخذ فى الاعتبار متطلباتها.

وخامسها: دفع دور القطاع الخاص فى المنطقة فى عملية التنمية بما يسمح له بأن يدخل فى علاقة شراكة جديدة مع القطاع الخاص العالمي ليتمكن من الاسهام فى اطلاق الامكانيات الضخمة للمنطقة وفى أن تصبح اقتصاديات الشرق الأوسط جزءاً فاعلاً فى الاقتصاد العالمي.

وسادسها: التفكير الرشيد فى آليات التنمية الاقليمية، دون افتئات على ماهو قائم، وفى هذا يكون أهم منافذها دراسة اقامة بنك اقليمي للتنمية يكرس لعملية التنمية ويدعم مواردها.

وسابعها: اطلاق الطاقات البشرية لاكتساب المعرفة الحديثة ووسائل التكنولوجيا وتطبيقهاتها بما يدفع بقدرات مجتمعاتنا ويتوائم مع احتياجاتها.

وثامنها: الاتفاق على صيغة مناسبة للتعاون العالمي لتدبير الأموال المطلوبة للبرامج والمشروعات الطموحة للتنمية المتكاملة فى المنطقة.

وفى النهاية يمكن القول اذا كانت البداية الحقيقية تكمن بالنهوض بالانسان العربى وتستعيد ولاءه ومدخراته وانتماءه فى إطار من التركيز على دعائم البنان العربي وركائزه الثابتة.. العروبة والاسلام.. ومواجهة كافة الأمور التى علقت به من تطرف وعنف وتشدد وانغلاق.. تكون الخطوة التالية هى تطبيق استراتيجية شاملة تتحقق فى إطار الممكن وليس المستحيل.. أى التعامل مع واقع العالم العربى الاقليمي والعالمي بكل سلبياته وإيجابياته!! استراتيجية للنهوض بالاقليم أولا.. ثم بالأمة العربية ثانياً.. اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعسكرياً ويمكن أن تنطلق تلك الاستراتيجية فى إطار المبادىء والتوجهات الآتية:

أولاً: استمرار التخطيط الشامل الذى بدأ فى العديد من الدول العربية للاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتعليمى فى كل دولة وفى إطار مزيد من التحول نحو الديمقراطية وتنمية البحث والتكنولوجيا بما يعنى المزيد من اطلاق القدرات البشرية وتحقيق الاستغلال الأمثل لكل الطاقات داخل كل دولة عربية «استمرار ترتيب البيت من الداخل لتأكيد التنمية الشاملة لكل دولة».

ثانياً: تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وتقوية أجهزتها ومؤسساتها لزيادة فعاليتها باعتبارها الأداة المقبولة من كافة الدول العربية والتى يمكن فى ظلها بناء خطوات سليمة لتعاون عربى فعال يحافظ على الهوية العربية ويرسخ مبادىء الاسلام السليم.

ثالثاً: تقوية التجمعات الاقليمية الناجحة لتقوم بدور أكبر داخل التجمع الاقليمى المتجانس لتحقيق أكبر قدر من التعاون والتكامل فى إطار تخطيط استراتيجى لتنمية شاملة بينها وأقصد مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون المغاربى.. كما يمكن ان تلتقى دول الطوق العربية أو دول حوض وادى النيل العربية فى تجمع ثالث يسير على خطى التجمعات الأخرى.

رابعاً: بعد مرحلة بناء الثقة وتجاوز بعض الدول لمشاكلها الداخلية والوصول داخل التجمعات الاقليمية إلى درجة عالية من التنسيق والتعاون بينها ويمكن أن يتسع المجال بعد ذلك لربط التجمعات العربية فى إطار من التعاون المتبادل لتصل فى النهاية إلى تنمية عربية شاملة تقف حائلاً أمام أى مخططات معادية للأمة العربية!!!

وليس بالضرورة ان تأتى هذه الخطوات متتالية ولكن يمكن فى إطار استراتيجية عربية أن تكون متوازية أو متزامنة بمعنى العمل على السير فى أكثر من خطوة منها فى وقت واحد.

إن أهم ما يمكن قوله هو ضرورة الاسراع فى خطوات ذلك التنسيق والتعاون الاستراتيجى العربى، حيث ان هناك خطوات كثيرة اتخذت على هذا الطريق قامت ومازالت تقوم بها اسرائيل وتركيا بتشجيع من أطراف أخرى وبمعاونة جادة من تلك الأطراف تمهيداً لان تلعب دوراً فاعلاً فيما يسمى بالنظام الاقليمى الجديد.. وأن مطلب اعداد صيغ ومواقف مضادة عربية أصبح مطلباً ملحاً، حتى لاتضطر إلى قبول الصيغ المطروحة علينا دون أن يكون لنا رؤية محددة وفاعلة فيها، باعتبار عدم وجود البديل

العربى المتفق عليه فى مواجهتها.. وإذا علمنا أن مطلب اقامة السوق العربية المشتركة لكى يتحقق ويخرج إلى حيز التنفيذ الفعلى يحتاج إلى توفر أركان ثلاثة أساسية لم تنجح الدول العربية رغم كل ما بينها من روابط أن تحققها، وبالتالى فإن الأمر يحتاج إلى جهد عربى مخلص لاقامتها..

أولهـا : رفع كل الحواجز الجمركية للدول المشاركة فيها..

وثانيها : حرية انتقال الافراد بين دولها بلا أية عوائق أو قيود..

وثالثها : حرية مطلقة لانتقال رؤوس الأموال.

تلك هى مطالب اقامة واحدة فقط من المشروع الحضارى العربى الشامل وهى تحتاج إلى تكاتف جهود الجميع فى جهد قومى مخلص ليمكن أن يتحقق ذلك المستحيل قبل فوات الأوان.

لعل ماجاء بهذا الكتاب قد حاول الإجابة على التساؤل الذى إستعصى على الكثيرين من الباحثين والمفكرين.. بل والجموع الكثيرة من جماهير الأمة العربية الإجابة عليه!!

كيف إنقض أربعة ملايين ونصف المليون من الصهاينة على فكر مائتى مليون عربى - المرة تلو المرة - ثم تُخرج القلة غالبة والكثرة خاسرة؟؟ بإستثناء الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٣ - والتى خرجت منها الكثرة غالبة - بنصر محدود بإمكانيات تسليحية مقيدة!!

فليس من طبائع الأمور أن تنجح دولة لا تعدو مساحتها عشرين ألف كيلومتراً مربعاً من الأرض، التى يحدق بها الأعداء من كل ناحية، فى أن تشن عليهم العدوان تلو العدوان، وتقتطع أجزاء جديدة من جسم الأرض العربية التى تزيد مساحتها عن أحد عشر مليوناً من الكيلومترات المربعة!!

وليس من المقبول بداهة أن تنجح دولة فى دفع عشرة فى المائة من تعداد سكانها إلى مسرح الحرب، وهم أكمل ما يكون إستعداداً وأتم عدة، بينما تخفق ست دول عربية متاخمة لها فى أن تجهز ثلاثة من عشرة فى المائة من قوتها البشرية لصراع مصيرى حاسم!!

وليس مما يرتضيه الفكر المتزن أن ترتكب فئة من الصهاينة الجرم المتعمد الغاشم، ثم تنجح الصهيونية العالمية فى طمس الحقائق وتزييف الوقائع على الصعيد العالمى.. كما لا يتفق مع المنطق أن تستمر دولة ذات صوت وحيد فى المحافل الدولية فى خداع وتضليل العالم، واستثارته ضد مجموعة من الدول تملك اثنين وعشرين صوتاً فى هذه المحافل - كما تملك ناصية الحق والعدل، ثم تستحوذ هذه الدولة الواحدة على عطف الرأى العام العالمى، وتفوز بمؤازرة أغلب الحكومات لها فى قضية خاسرة ظالمة..!!

لقد حاول هذا الكتاب أن يعرض بأمانة مطلقة الأسباب الكامنة والحقائق المجردة التى تعطى إجابات وافية لذلك التساؤل الذى كاد يفقد جماهير الأمة العربية ثقتها فى

قدراتها.. وفى قياداتها.. وفى نمط أنظمتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعسكرية.. بالقدر الذى أوصلها إلى حالة من الإحباط.. جعلها ترفع شماراً واحداً.. إمتد دون تنسيق أو إتفاق ليشمل جموع شعوب الأمة العربية من الخليج إلى المحيط.. وهو الرغبة الملحة فى التغيير.. فالأوضاع القائمة غير قابلة للإستمرار.. وليس من المأمول أو المنتظر فى ظل أساليب إدارتها للحكم أن تواجه ما ينتظر وما يخطط للأمة العربية من مخاطر وتهديدات قادمة لا محالة، فى ظل تلك الإدارة الفاشلة فى جموع الأنظمة العربية!!!

إن الواقع الإسرائيلى قد حظى بتضخيم كبير- أكبر كثيراً من واقعه الحقيقى حيث يتحدث الجميع عن حقبة إسرائيلية.. تسيطر الإرادة الصهيونية فيها على جميع المقدرات العربية.. وتتحكم الإستراتيجية الإسرائيلية فى تطور الأحداث بل وفى جميع القرارات المرتبطة بمصير المنطقة!!

إن الحقيقة المؤلمة تؤكد أن قوة إسرائيل فى ضعف خصومها من جانب!! وإستمدادها للطاقة من الولايات المتحدة من جانب آخر!!

ويوم يتحقق هذان الهدفان... أن تستعيد المنطقة العربية قوتها الحقيقية أولاً.. وأن تعود إسرائيل إلى وزنها الحقيقى من حيث علاقتها بالولايات المتحدة ثانياً.. فإن إسرائيل ستعود إلى حجمها الطبيعى فى المنطقة العربية!!

... كيف؟؟.. هذا ما حاول الكتاب أيضاً الإجابة عليه!!

وخير ختام قول الحق:

﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾

صدق الله العظيم

الملاحق والأشكال

أولاً: الملاحق

نص تصريح بلفور (٢/١١/١٩١٧)
من سير بلفور وزير الخارجية البريطانى إلى اللورد روتشيلد

يسرنى جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالى الذى ينطوى على أمانى اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته.

إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وستبذل جهداً لتسهيل بلوغ هذه الغاية.. على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى لعمل من شأنه أن يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة فى فلسطين، أو يؤثر على الحقوق والوضع السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى، وأكون شاكراً لو تفضلتم فأبلغتم هذا القرار إلى الإتحاد الصهيونى.

1. HUREWITZ. J. C. Diplomacy in the near and middle East,, 2. VOL. New York.

مقارنة القوات فى الجولة الأولى (١)

- المقارنة بين الجانبين فى ١٥ مايو ١٩٤٨:

البيــان	القــوات العربيــة								القوات الإسرائيلية
	مصر / السعودية اليمن / السودان	شرق الأردن	العراق	سوريا	لبنان	إجمالى	المقارنــة		
							عرب	اسرائيل	
كتائب مشاه	٣	٤	٤	٢	١	١٤	٠,٤٣	١	٣٢
أفراد	٥٠٠٠	٤٥٥٠	٢٥٠٠	١٨٧٦	١٠٠٠	١٤٩٢٦	٠,٢٢	١	٦٧٠٠٠

- المقارنة بين الجانبين ١٩ يوليو ١٩٤٨:

بيــان	القــوات العربيــة								القوات الإسرائيلية
	مصر / السعودية السودان / اليمن	شرق الأردن	العراق	سوريا	لبنان	إجمالى	المقارنــة		
							عرب	اسرائيل	
كتائب مشاه	٩	٥	٦	٣	١	٢٤	٠,٥٧	١	٤٢
أفراد	١٥٠٠٠	٥٠٠	٧٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	٣١٠٠٠	٠,٢٩	١	١٠٦٠٠٠

جدول مقارنة القوات المتضادة
(بعد إنتهاء الفتح الاستراتيجى) - عام ١٩٥٦ -

البيان	القوات المصرية	المقارنة		الإجمالى	قوات العدو		
		المصرية	العدو		بريطانية	فرنسية	إسرائيلية
• قوات بريـة:							
أورطة	١٢	١	٣,٣	٣٨	١٢	٥	٢١
دبابات	٣٠٠	١	٢,٥	٧٥٠	٤٠٠	١٠٠	٢٥٠
مدفع وهاون	٧٧٦	١	٣,٢	٢٥١٠	١٣٠٠	٢٢٠	٩٩٠
• قوات بحريـة:							
بارجة	-	-	١	١	-	١	-
حاملة طائرات	-	-	٧	٧	٥	٢	-
طراد	-	-	٨	٨	٦	٢	-
مدمرة	٢	١	١٠	٢٠	١٤	٤	٢
فرقاطة	٧	١	٣	٢٠	٧	٨	٥
غواصة	-	-	٩	٩	٧	٢	-
لنش طوربيد	٢٤	١	٠,٩	٢٢	-	-	٢٢
سفن أخرى	٤٠	١	٣,٤	١٣٤	٩٤	١٤	٢٦
• قوات جويـة:							
- بالسرب:							
سرب مقاتلات	٧	١	٤	٢٨	١٠	٩	٩
سرب قاذفات مقاتلة	١	١	٢٥	٢٥	١٥	٣	٧
سرب قاذفات	٢	١	١١,٥	٢٣	١٩	-	٤
سرب نقل جوى	٣	١	٦	١٩	٧	٩	٣
سرب استطلاع	-	-	٩,٥	٩,٥	٣,٥	٣	٣
سرب هليكوبتر اقتحام	-	-	٢	٢	٢	-	-
سرب إمداد جوى واتصال	١	١	٥	٥	١	٢	٢

• تم فتحها جميعاً واشترك الجزء الأكبر منها فى العدوان.
كما تم حشد ١٢ لواء احتياطى وحرس وطنى لم تدخل فى المقارنة

جدول مقارنة القوات المتضادة المصرية ـ الاسرائيلية

(١٧٠٠ يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦)

البيـــــــان	قوات مصرية	المقارنـة	قوات اسرائيلية
أولاً: المقارنـة العامـة:			
كتيبة مشاة	٨	١ : ٤,٥	٣٠
كتيبة دبابات	١	١ : ١٠,٦	١٠,٦
كتيبة مدفعية	٣,٥	١ : ١٠	٣٠
ثانياً: المقارنة الخاصة:			
١ ـ المحور الأوسط (المجهود الرئيسى)			
كتيبة مشـاة	٢	١ : ٤,٥	٩
كتيبة دبابات	-	لا يجوز المقارنة	٠
كتيبة مدفعية	١	١ : ١٢	١٢
٢ ـ المحور الشمالى			
كتيبة مشـاة	٢	١ : ٤	٨
كتيبة دبابات	٠,٣	١ : ١٠	٣
كتيبة مدفعية	١	١ : ١٣	١٣
٣ ـ المحور الجنوبى			
كتيبة مشـاة	١	١ : ٣	٣
كتيبة دبابات	-	لا يجوز المقارنة	٠,٣
كتيبة مدفعية	-	لا يجوز المقارنة	٢
٤ ـ خليـج العقبـة			
كتيبة مشـاة	١	١ : ٤	٤
كتيبة دبابات	-	-	-
كتيبة مدفعية	-	لا يجوز المقارنة	١
٥ ـ قطـاع غـزة			
كتيبة مشـاة	(٢) [١]	١ : ١	٢
كتيبة دبابات	-	لا يجوز المقارنة	١,٣
كتيبة مدفعية	٠,٥	١ : ٤	٢

(١) حرس حدود فلسطينى.

إجمالى قوات العدو بعد إتمام الفتح الاستراتيجى عــام ١٩٥٦

البيـــان	قـوات العـدو			
	بريطانيا	فرنسا	اسرائيل	إجمالى
• قوات بريـة :				
ألـــويــة	١٢	٥	٢١	٣٨
دبـــابـــات	٤٠٠	١٠٠	٢٥٠	٧٥٠
مــدفع هاون	١٣٠٠	٢٢٠	٩٩٠	٢٥١٠
• قوات بحرية :				
بـارجـــة	-	١	-	١
حاملة طائرات	٥	٢	-	٧
طـــراد	٦	٢	-	٨
مـــدمـــرة	١٤	٤	٢	٢٠
فـــرقـــاطة	٧	٨	٥	٢٠
غـــواصـــة	٧	٢	-	٩
لنش طوربيـد	-	-	٢٢	٢٢
سـفن أخـرى	٩٤	١٤	٢٦	١٣٤

القوى البرية والجوية بالتقريب فى حرب ١٩٦٧

	اسرائيل	العرب	مصــر	الأردن	سوريا	العراق
القوى البشرية المتحركة للعمليـات(١)	٢٥٠,٠٠٠	٣٢٨,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	-
ألويــــــة	٢٥	٤٢	٢٢	١٠	١٢	-
قطع المدفعية	٢٠٠	٩٦٠	٥٧٥	٢٦٣	٣١٥	-
الدبابـــــات	١,٠٠٠(٢)	٢,٣٣٠	١,٣٠٠(٥)	٢٨٨(٧)	٧٥٠	-
	١,٥٠٠(٣)	١,٨٤٥	١,٠٥٠	٢١٠	٥٨٥	-
ســـــــام	٥٠	١٦٠	١٦٠	صفر	صفر	صفر
مدافــــــع	٥٥٠	٢,٠٠٠	٩٥٠	١٤٣	١,٠٠٠	-
الطائرات المقاتلة	٢٨٦(٤)	٦٨٢	٤٣١(٦)	١٨	١٢٧(٨)	١٠٦

١ - يتضمن الجانب العربى القوات الموجودة للعمليات فقط.

٢ - ٢٠٠ ام طـراز (٤٨)، ٢٥٠ طراز (سنتـــــوريون)، ١٥٠ طـراز (إن إم إكس ١٣)، ٤٠٠ طـراز (شيرمان).

٣ - ام ٣ نصف جنزير.

٤ - تتضمن ٩٢ طراز (ميراج)، ٢٤ طراز (سوبر ميستير)، ٨٢ طراز (ميستير)، ٧٥ طراز (أوراجانز)، ٢٤ طراز (قاذفات خفيفة).

٥ - تتضـمن ٤٠٠ طراز (ت ٣٤)، ٤٥٠ طراز (ت ٥٤، ٥٥)، ١٠٠ طـراز (إس يو ١٠٠)، ١٠٠ طراز (ج إس ٣).

٦ - تتـضـمن ٥٥ طـراز (اس يو)، ٦٠ طـراز (مـيج ٢١)، ٤٠ طراز (مـيج ١٩)، ١٠٠ طراز (مـيج ١٧/١٥٠)، ٣٠ طراز (تى يو ١٦)، ٤٣ طراز (اى الـ ٢٨)، ٣٥٠ طياراً فقط.

٧ - تتضمن حوالى ٢٠٠ طراز (ام ٤٨)، ٩٠ طراز (سنتوريون).

٨ - تتـضـمن ٤٠ طــراز (مـيج ٢١/١٩)، ٦٨ طراز (مـيج ١٥/١٧)، ١٥ طراز (تى يو ٦)، ٤ طراز (أى ال ٢٨).

تقدير القوات البحرية فى حرب ١٩٦٧

	اسرائيل	مصـــر	سوريا
• القـوات البشـرية:	٤,٠٠٠	١٣,٠٠٠	١,٠٠٠
زوارق الداورية والطوربيد	٩	٤٤	١٧
زوارق الصواريخ الموجهة	صفر	١٨[١]	٤[٢]
المدمرات والبوارج الحربية	٣	٧	صفر
الغواصـــــات	صفر	٥	صفر
القطع البرمائية	صفر	٥	صفر
القطع الصغيرة	؟	؟	؟
العدد الكلى للبواخر	١٢	٧٧	٢٣

(١) تتضمن ٨ طراز كومار، ١٠ طراز أوسا

(٢) طراز كومار كان قد تم تسليمها تواً وغير مستعدة للقتال.

توازن القوى بين العرب واسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣

	اسرائيل	مصر وسوريا	مصر	سوريا	الأردن	العراق
١ - إجمالى القوة البشرية:						
أ- فى وقت الحرب	٣٧٣٠٠٠	٦٢١٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٢٧١٠٠٠	٦٩٣٦٠	-
ب- فى وقت السلم	١١٣٠٠٠	٥٧١٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠	٦٩٠٦٠	-
٢ - القوات البريـة:						
أ- وقت الحرب	٣٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٦٤٣٠٠	٩٥٠٠٠
ب- وقت السلم	٩٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٦٧٠٠٠	-
جـ- الفـرق:						
(١) المدرعـة	٧	٤	٢	٢	٢	٢
(٢) المشاه/الميكا	-	١١	٨	٣	٣	٤
(٣) الألوية المستقلة	١٨	٢٤	١٧	٧	١	؟
د- الدبابـات	٢١٠٠	٣٧٤٢	٢١٠٠	١٦٤٢	٥٤٠	١٢٠٠
هـ- حاملات الأفراد المدرعـة نصف جنزير	٣٤٥٠	٣٥١٥	٢٣٠٠	١٢١٥	٤٧٠	١٥٠٠
و- المدفعية (أكثر من ١٠٠مم)	٥٧٠	١٩٥٥	١٢٨٠	٦٧٥	١٣٠	٦٠٠
ز- الهاونات (٠٠)	٧٥٠	٦١٥	٢٨٠	٣٣٥	٦٥	؟
ح- مدافع/ قواذف صواريخ م/د	٦٥٠	١٥٧٥	٨٩٠	٦٨٥	-	؟
ط- صواريخ أرض/ أرض.	-	٣٦	١٢	٢٤	-	؟
ى- قواذف وصواريخ أرض/جو.	٩٥	١٦٣٠	١٢٨٠	٣٥٠	-	؟
ك- مدافع م/ط	١٠٠٠	٤٦٥٠	٢٧٥٠	١٩٠٠	٢٩٠	؟

	اسرائيل	مصر وسوريا	مصر	سوريا	الأردن	العراق
٣ - القوات الجوية:						
أ - القوة البشرية	١٧٠٠٠	٣٢٠٠٠	٢٣٠٠٠	٩٠٠٠	٤٩٠٠	-
ب - طائرات قتال نفاثة.	٤٧٦	٩٨١	٦٢٧	٣٥٤	٥٥	٣٠٦
جـ - طيارين طائرات نفاثة.	٦٥٠	٧٣٥	٥٤٠	١٩٥	٦٥	-
د - قواعد جوية	١٢	٥٦	٣٨	١٨	٧	-
هـ - هناجر طائرات	٤٠٠	٧٨٠	٥٤٦	٢٣٤	٥٢	-
و - هليكوبترات	٩٢	٢٦١	١٩٤	٦٧	٦	-
ز - طائرات نقل	٤٨	٨٥	٧٧	٨	١١	-
ح - أفراد الدفاع الجوى.	٢٠٠٠	٧٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	-
ط - رادارات إنذار مبكر.	٢٠	٤٤٥	٣٦٠	٨٥	١	-
ى - طائرات استطلاع	٦	١٠	٦	٤	٢	-
٤ - القوات البحرية:						
أ - القوة البشرية	٤٠٠٠	١٩٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٠٠٠	١٦٠	-
ب - مدمرات/ فرقاطات	-	٥	٥	-	-	-
جـ - زوارق طوربيد	١٤	٢٥	١٧	٨	-	-
د - غواصات.	١	١٢	١٢	-	-	-

ميزان القوى العسكرية فى عملية «عاصفة الصحراء»

البيـــــــــان	قوات التحالف الدولى	القوات العراقية
عدد القوات	٧٥٠٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠*
طائرات مقاتلة	١٧٠٠**	٦٨٩
طائرات مقاتلة وقاذفة قنابل	٤١٠	
طائرة هليكوبتر	٥٠٠	١٦٠
حاملات طائرات هجومية	٦	–
حاملات طائرات هليكوبتر	٦	–
سفينة سطح قتالية وفرقاطة	١٢٨	٨
سفينة مساعدة	٥٠	–
غواصـــــــة	٢٠	–
كاسحة ألغـام	١٧	–
زوارق دورية	-	٢٠
عربة مدرعة	٧١٠٠	٨٠٠٠
قطعة مدفعية	٢٠٠٠	٢٥٠٠
مدفعية م/ط	-	٤٠٠
منصة صواريخ أرض/أرض	٣٠	٢٠٠
منصة صواريخ م/ط	٣٠٠	٣٣٠
دبابـة	٣٨٠٠	٥٥٠٠

* منهم ٥٣٠ ٠٠٠ جندى فى الكويت.

** بالإضافة إلى عدد من المقاتلات الأمريكية من طراز (إف ١٤) لم يكشف عن عددهم - ٢٤ قاذفة قنابل من طراز (إف ١٦ أس) و١٤ قـاذفـة قنابل من طراز (إف ١١) فى قـاعـدة التـجـريك فى تركيا.

المصـــدر: تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية - لندن - ١٩٩١.

مراحل الحشد	الدول الأسلحة	القوات متعددة الجنسيات			القوات العراقية المحتلة فى الكويت	نسبة التوازن	
		القوات الأمريكية	الدول الحليفة	المجموع		بين القوات الدولية والعراق	وبين القوات الأمريكية والعراق
أغسطس	القوات البرية	٤٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	١,٧:١	٣,٧:١
	الدبابات	٢٠٠	٥٥٠	٧٥٠	١٨٠٠	٢,٤:١	٩:١
	الطائرات القتالية	٤٠٠	١٨٠	٥٨٠	٥١٣	–	١,٣:١
سبتمبر	القوات البرية	١٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٢:١	٢,٤:١
	الدبابات	٦٠٠	٨٨٥	١٤٨٥	٢٨٠٠	١,٩:١	٤,٧:١
	الطائرات القتالية	٥٠٠	٢٧٥	٧٧٥	٥١٣	١:١,٥	١:١
أكتوبر	القوات البرية	٢١٥٠٠٠	٨٧٠٠٠	٣٠٢٠٠٠	٤٣٠٠٠٠	١,٤:١	٢:١
	الدبابات	١٠٠٠	٩٥٠	١٩٥٠	٣٥٠٠	١,٨:١	٣,٥:١
	الطائرات القتالية	٦٥٠	٣٠٩	٩٥٩	٦٨٩	١:١,٥	١:١
نوفمبر	القوات البرية	٢٨٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٤٠٥٠٠٠	٤٥٠	١,١:١	١,٧:١
	الدبابات	١٢٥٠	١٢٠٠	٢٤٥٠	٣٧٠٠	١,٥:١	٢,٩:١
	الطائرات القتالية	٨٠٠	٣٢١	١١٢١	٦٨٩	١:١,٦	١:١,٢

• المصدر: مجلة السياسة الدولية / العدد ١٠٣ يناير ١٩٩١

ثانياً: الأشكال

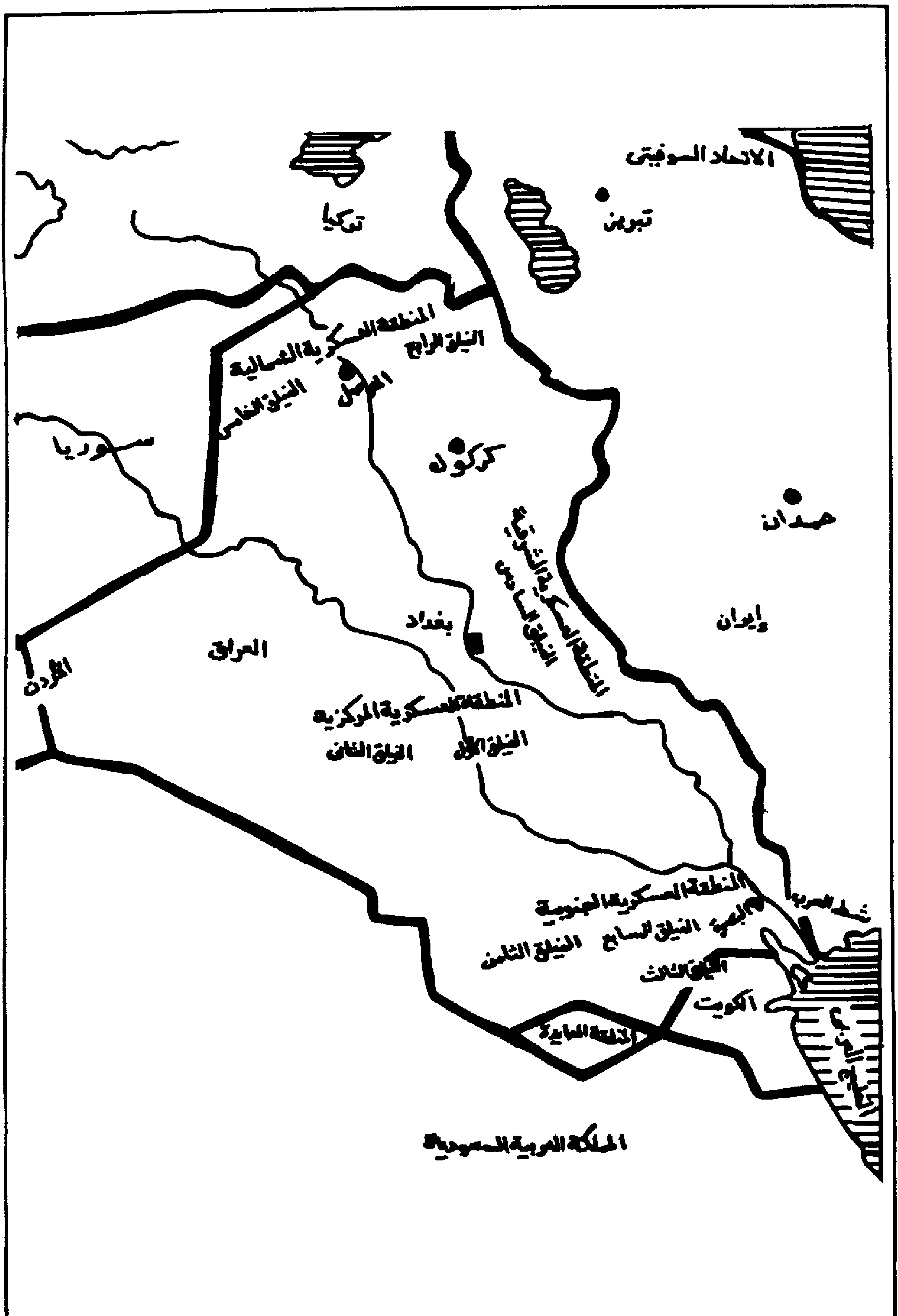
(شكل رقم ١)

محاور تقدم قوات الغزو العراقية

(شكل رقم ٢)

خريطة توزيع القوات العراقية فى الكويت وجنوب العراق

(شكل رقم ٣)



المناطق العسكرية العراقية والفيالق التابعة لها

(شكل رقم ٤)

العراق

إيران

بغداد

كربلاء

الحلة

الكوت

النجف

العمارة

السلمان

الناصرية

الشبكة

رفحة

الفرقة ٦ المدرعة الخفيفة (فرنسية)

الفرقة ٨٢ محمولة جوا أمريكي

الفرقة ١٠١ اقتحام جوي أمريكي

الفيلق ١٨ محمول جوا

الفيلق ٧ الأمريكي

الفرقة ١، ٢ المدرعة

الفيلق ٢ فرسان مدرع

الفرقة ١ مشاة

الفرقة ١ مدرعة (بريطان)

القوات السعودية والمصرية والعربية

الفرقة ١، ٢ مشاة بحرية ولواء النمور الفرقة ٢ مدرع (الأمريكي)

القوات السعودية والكويتية والقطرية

المملكة العربية السعودية

اليوم الأول (الأحد ٢٤ فبراير)

اليوم الثاني والثالث (٢٥-٢٦ فبراير)

اليوم الرابع (٢٧ فبراير)

مراحل الهجوم البرى فى عاصفة الصحراء

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

أولاً: مراجع وأبحاث ودراسات ومترجمات عربية:

١ - الادميرال «وليم جاى كار» / «أحجار على رقعة شطرنج» ١٩٥٠

٢ - «ضباب يعلو أمريكا» وثائق حصل عليها ضباط مخابرات من الولايات المتحدة وبريطانيا.

٣ - د. أسعد رزق - «اسرائيل الكبرى» دراسة فى الفكر التوسعى الصهيونى، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - بيروت ١٩٦٨ .

٤ - فايز صانع - الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت ١٩٧٢ .

٥ - عبدالوهاب الكيلانى، تاريخ فلسطين الحديث، منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت ١٩٧٠ .

٦ - ملف وثائق فلسطين - الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٦٩ - وثيقة رقم ١٠١ - وضابط الكونجرس الأمريكى فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٧ .

٧ - اسماعيل أحمد باغى، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية - دار المريخ للنشر - الرياض - ١٩٨٣ .

٨ - ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٦٩ - وثيقة رقم ٧٢.

٩ - نقولا الدر، هكذا ضاعت فلسطين.. وهكذا تعود - دار الطليعة - بيروت.

١٠ - حاييم وايزمان - التجربة الخطأ - هاميش هاملتون - لندن ١٩٤٩ .

١١ - الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين - جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - المجموعة الأولى حتى عام ١٩٤٦ - وثيقة رقم ٢٧ - القاهرة ١٩٥٧ .

١٢ - كامل محمود خله، فلسطين والانتداب البريطانى، منظمة التحرير، بيروت ١٩٧٤ .

١٣ - جانيت أبوالفداء، التحول الديمقراطى، بحث فى كتاب «تهويد فلسطين» - إعداد وتحرير وترجمة د. أسعد رزق - مركز الأبحاث الفلسطينية - بيروت ١٩٧٢ .

١٤ - الياس سعد - الهجرة إلى فلسطين المحتلة - بيروت ١٩٦٩ .

١٥ - المساعدات الألمانية لاسرائيل، ترجمة مركز البحوث والمعلومات المخابرات العامة - القاهرة - ١٩٧٥ .

١٦ - محمد حسانين هيكل - ملفات السويس - مؤسسة الأهرام - القاهرة ١٩٩٠ .

١٧ - حسن البدرى - الحرب فى أرض السلام - الجولة الأولى ٤٧ - ١٩٤٩ - مركز دراسات الوحدة العربية - القاهرة - ١٩٨٤ .

١٨ - ابراهيم شكيب - حرب فلسطين عام ١٩٤٨ - «رؤية مصرية» - الزهراء للاعلام العربى - القاهرة.

١٩ - محمد فيصل عبدالمنعم - أسرار حرب ١٩٤٨ - دار النهضة - القاهرة - ١٩٦٨ .

٢٠ - العسكرية الاسرائيلية - أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مرجع غير منشور - القاهرة ١٩٨٣

٢١ - عبدالوهاب الكيالى - تاريخ فلسطين الحديث - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت ١٩٧٠

٢٢ - اميل توما - جذور القضية الفلسطينية - بيروت - ١٩٧٣
٢٣ - تريفور - ن - دوبوى - النصر المحير - الحروب العربية - الاسرائيلية - ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات.
٢٤ - اللواء عبدالمنعم خليل - أوراق قائد ميدانى - حروب مصر المعاصرة - دار المستقبل العربى - طبعة ١٩٩٠
٢٥ - والتر لاكير - الاتحاد السوفيتى - الشرق الأوسط ١٩٥٨ - ١٩٦٨، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة جورج تاون - ترجمة المخابرات العامة - مركز البحوث والمعلومات عام ١٩٦٩
٢٦ - د. جلال يحيى - مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية - دار المعارف - الاسكندرية ١٩٦٥
٢٧ - جمال عبدالناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر - مصلحة الاستعلامات - القسم الخامس
٢٨ - الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، وزارة الارشاد القومى - الجزء الأل والثانى - القاهرة ١٩٦٩
٢٩ - د. عبد العظيم رمضان - رؤية تاريخية للصراع - مجلة أكتوبر - العدد ٥٢٣ - القاهرة فى ٢ ديسمبر ١٩٨٦
٣٠ - دوايت ايزنهاور - «مذكرات ايزنهاور» - الجزء الرابع - ترجمة هيدبرت يونجمان - دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٩٦٩
٣١ - محمد حسانين هيكل - سنوات الغليان - مؤسسة الأهرام - القاهرة ١٩٨٨
٣٢ - جون بادر - محاولة اتصال أمريكا بالعالم العربى - واشنطن ١٩٦٧ - ترجمة المخابرات العامة
٣٣ - د. صلاح العقاد - تطور النزاع العربى الاسرائيلى ١٩٥٦ - ١٩٦٧، معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٥
٣٤ - د. محمد نصر الدين فهمى - مشكلة فلسطين والصراع الدولى ١٩٤٥ - ١٩٦٧، - القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٧٥
٣٥ - اسحق رابين «مذكرات اسحق رابين» - اصدار الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة ١٩٧٩
٣٦ - الجنرال موردخاى جازيت مدير المخابرات الاسرائيلية عن دراسة قام بها من وثائق العلاقات الأمريكية الاسرائيلية - نشرها مركز الدراسات للشرق الأوسط وافريقيا عام ١٩٨٣ - بجامعة تل أبيب
٣٧ - أضواء على سيناء - إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة - القاهرة ١٩٦٩
٣٨ - د. حامد ربيع - نظرية الأمن القومى - دار الموقف العربى - طبعة ١٩٨٤
٣٩ - وجيه أبوذكرى - مذبحة الأبرياء - المكتب المصرى الحديث - عام ١٩٨٨
٤٠ - الدول المستوردة للسلاح فى الشرق الأوسط - معهد سيبرى - دراسة عن مجلة السياسة الدولية - العدد ١٢١ - يوليو ١٩٩٥

٤١ - بيير اندرو/ النيويورك تايمز/ عدد ٢٨ يونيه ١٩٩١ - «كيفية الرقابة على سباق التسلح فى الشرق الأوسط» .
٤٢ - د. رضا أحمد شحاته - تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - طبعة ١٩٩٥ .
٤٣ - ونستون تشرشل الحفيد / أسرار حرب أكتوبر/ جريدة الأوبزيرفر البريطانية عدد ٨ نوفمبر ١٩٧٣
٤٤ - موسى صبرى - وثائق حرب أكتوبر - المكتب المصرى الحديث - القاهرة ١٩٧٤ .
٤٥ - دبيو فرسكوبادى - السادات يتحدى - كتب مترجمة للهيئة العامة للاستعلامات
٤٦ - حسن البدرى وآخرون - حرب رمضان - الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة أكتوبر ١٩٧٣ - تنظيم التعاون بين القوات المصرية والقوات السورية - الشركة المتحدة للتوزيع والنشر - القاهرة ١٩٧٤
٤٧ - محمود فوزى - الفريق الشاذلى وأسرار الصدام مع السادات - دار الوطن للنشر -
٤٨ - محمد حسانين هيكل - أكتوبر ٧٣ - والسلاح والسياسة - مركز الأهرام للترجمة والنشر طبعة ١٩٩٣
٤٩ - قادلاج كيرت - حرب أكتوبر - كتب مترجمة ٧١٢ - الهيئة العامة للاستعلامات
٥٠ - بعض القادة الاسرائيليين - كيف حصلت اسرائيل على القنبلة - تقرير عن مجلة التايم
٥١ - جمال حمدان - أكتوبر فى الاستراتيجية العالمية - عالم الكتب - طبعة ١٩٧٤
٥٢ - دروس ونتائج حرب اكتوبر ١٩٧٣ - مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام - العدد ٤٦ - القاهرة ١٩٧٦
٥٣ - د. أحمد صدقى الدجانى - الآثار السياسية لحرب أكتوبر ٧٣ - الندوة الدولية لحرب أكتوبر ٧٣ صادرة من هيئة البحوث العسكرية - القاهرة ١٩٧٥ - المجلد الثالث.
٥٤ - د. عبدالفتاح قنديل - د. سلوى سليمان - آثار حرب اكتوبر على اقتصاديات دول المواجهة
٥٥ - د. عبدالملك عودة، محمد على العدينى - البترول وحرب اكتوبر
٥٦ - محمد عبدالغنى الجمسى «فريق أول» - الاستراتيجية العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ - الندوة الدولية لحرب أكتوبر - المجلد الأول
٥٨ - دراسات عن اسرائيل رقم ٢/٨٥ - مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية - يونيو ١٩٨٥
٥٩ - ملف وثائق فلسطينية - وزارة الارشاد القومى - عام ١٩٦٩
٦٠ - مجلة شئون فلسطينية العدد ١٤ - أكتوبر ١٩٧٢
٦١ - السياسة الأمريكية والعرب - سلسلة كتب للمستقبل العربى
٦٢ - شرقى بدران - عمليات حرب أكتوبر ١٩٧٣ من وجهة نظر التاريخ العسكرى - رسالة زمالة لأكاديمية ناصر العسكرية العليا.

٦٣ - مبادرات السلام للرئيس محمد أنور السادات ١٩٧١ - ١٩٧٧ - وزارة الخارجية المصرية - مطابع الأهرام - القاهرة ١٩٧٩

٦٤ - مضبطه مجلس الشعب - جلسة ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ - مبادرة الرئيس السادات - يوم ١٦ أكتوبر

٦٥ - موشى ديان - رؤية شخصية للمباحثات المصرية الاسرائيلية - ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات

٦٦ - المضبطة رقم ٣٤ للجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب فى ٩ نوفمبر ٧٧ - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٦٧ - عبدالستار أمين (لواء أح) استراتيجية مصر بين الحرب والسلام - مجلة أكاديمية ناصر العسكرية العيا - العدد السادس - القاهرة - يونيو ١٩٧٩

٦٨ - تقرير انجازات مصر والمسألة الفلسطينية - الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٨٠ - وزارة الخارجية المصرية - القاهرة ١٩٨٠

٦٩ - أنس مصطفى كامل - الموقف الاسرائيلى قبيل قمة كامب دافيد - مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام - العدد ٥٥ - يناير ١٩٧٩ - القاهرة

٧٠ - عصمت سيف الدولة - «هذه المعاهدة» رسالة الى مجلس الشعب المصرى حول معاهدة كامب دافيد - بيروت - دار المسيرى ١٩٧٩

٧١ - محمد ابراهيم كامل - مذكرات شخصية - الحلقة ٣٣ - الشرق الأوسط - باريس/ ٢٠ يناير ١٩٨٢

٧٢ - عبدالرحيم محمد - الحكم الذاتى والأراضى المحتلة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٨٠

٧٣ - د. حسن نافعه - مصر والصراع المحتوم إلى التسوية الشاملة - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٨٤

٧٤ - النوايا الاسرائيلية تجاه الجولان السورية المحتلة - المجلة العسكرية للقوات المسلحة - إصدار هيئة البحوث العسكرية - العدد ٢٣١ - مارس ١٩٨٢.

٧٥ - الغزو الاسرائيلى للبنان - مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام - العدد ٨٩ - يوليو ١٩٨٢

٧٦ - موقف الاتحاد السوفيتى من غزو لبنان - مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام - العدد ٧٠ - أكتوبر ١٩٨٢

٧٧ - درية شفيق بسيونى - الدبلوماسية الأمريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط - مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام - العدد ٨٠ - ابريل ١٩٨٥

٧٨ - د. حامد ربيع - تأملات فى الصراع العربى الاسرائيلى - دار الفكر العربى - بيروت ١٩٧٦

٧٩ - أمين هويدى - لعبة الأمم فى الشرق الأوسط - نحن وأمريكا واسرائيل - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٤

٨٠- توماس فريدمان- أمريكا تشترى أسلحة من اسرائيل- جريدة الأهرام فى ١٢ ديسمبر ١٩٨٤

٨١- ابراهيم الهوارى- اتفاق التعاون الاستراتيجى الأمريكى الاسرائيلى- أهدافه- انعكاساته على التوازن العسكرى بين الدول العربية واسرائيل- أكاديمية ناصر العسكرية- القاهرة ١٩٨٥- دراسة غير منشورة.

٨٢- جون- سى- يارو- الموقف الأمريكى تجاه العالم العربى- الهيئة العامة للاستعلامات- كتب مترجمة رقم ٦٩٢- القاهرة ١٩٧٦

٨٣- نادية فرج- دور جماعات الضغط فى التأثير على صنع القرار الأمريكى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى- مجلة السياسة الدولية- مؤسسة الأهرام- القاهرة- العدد ٧٨- أكتوبر ١٩٨٤.

٨٤- د. يواقيم رزق مرقص- الحق التاريخى وأزمة الخليج- مارس ١٩٩١

٨٥- د. صلاح العقاد- التيارات السياسية فى الخليج العربى- ١٩٩٢

٨٦- محمد حسانين هيكل- حرب الخليج- أوهام القوة والنصر- مركز الأهرام للترجمة والنشر- ١٩٩٢

٨٧- مذكرات الكرلونيل «أوليفر نورث»- مسئول التعاون العسكرى بين اسرائيل وايران- بعنوان- «تحت النار».

٨٨- بيير سالنجر- اريك لوران- حرب الخليج- الملفات السرية- سفنكس للطباعة والنشر- يوليو ١٩٩١

٨٩- الدكتور ممدوح البلتاجى- رئيس الهيئة العامة للاستعلامات- نتائج حرب الخليج الثانية- مقال فى الأهرام الاقتصادى بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

٩٠- فاضل رسول- العراق، ايران، أسباب وأبعاد النزاع- إصدار المعهد النمساوى للسياسة الدولية

٩١- د. أحمد يوسف أحمد- الصراعات العربية/ العربية (١٩٤٥- ١٩٨٦)- بيروت- يناير ١٩٨٨

٩٢- محمد خليل- جمهورية الخوف- إصدار الهيئة العامة للاستعلامات- القاهرة ١٩٩٢

٩٣- جميل مطر- التطورات التى ألمت بالوظيفة القيادية فى النظام العربى

٩٤- د. أحمد يوسف أحمد- النظام العربى وأزمة الخليج- ندوة- يناير ١٩٩١

٩٥- د. أنتونى كوردسمان- الخليج والغرب- لندن- ١٩٩٠

٩٦- التقرير الاستراتيجى العربى عام ١٩٩١- مؤسسة الأهرام

٩٧- جلال عبدالفتاح- العمليات العسكرية لغزو الكويت- المكتب العربى للمعارف- نوفمبر ١٩٩٠

٩٨- التوازن الاستراتيجى العسكرى- مركز الدراسات الاستراتيجية- لندن ١٩٩٠

٩٩- دكتور احمد على فهمى- قيادات ومواقف- المكتب المصرى الحديث- ١٩٩٣

١٠٠- بوب وود ورد- القادة- أسرار صناعة القرار الأمريكى لحرب الخليج.

١٠١- لواء دكتور زكريا حسين أحمد- السياسة العسكرية المصرية فى التسعينات- الهيئة العامة المصرية للاستعلامات- عام ١٩٩٢

١٠٢ - الأزمة العراقية - الكويتية - مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية - عام ١٩٩٢

١٠٣ - لواء دكتور زكريا حسين - دراسات فى حرب الخليج - مجموعة محاضرات قدمت لأكاديمية ناصر العسكرية العليا عام ١٩٩١

١٠٤ - لواء دكتور زكريا حسين - حرب الخليج فى الميزان - مجلة الدفاع - العدد ٥٧ - ابريل ١٩٩١

١٠٥ - مجدى شندى - أسرار عاصفة الصحراء - الملف السياسى - الدار المصرية للنشر والتوزيع - عام ١٩٩١

١٠٦ - عوبيد بنيون - مستشار بيجن للأمن القومى - تفتيت الوطن العربى - مجلة "Direction" إدارة الاستعلامات بالمنظمة الصهيونية - العدد ١٤ - فبراير ١٩٨٢

١٠٧ - د. محمد عبد الشفيع عيسى - النظام الاقليمى العربى فى إطار هياكل وسياسات اللجنة الأمريكية الجديدة - مجلة الوحدة - العدد ٢٠٠ - يناير ١٩٩٣

١٠٨ - جميل مطر - حملة التبشير بالشرق أوسطية فى ذروتها - الحياة - العدد ١١٣٣ فى ٢٧ فبراير ١٩٩٤

١٠٩ - د. عبدالمنعم سعيد - نظرة عامة على المفاوضات - السياسة الدولية - العدد ١١٥ - يناير ١٩٩٤

١١٠ - د. سعيد حافظ - معهد التخطيط القومى - دراسة مقدمة الى مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة فى يناير ١٩٩٤ عن السوق الشرق أوسطية

١١١ - وفيق رمضان - هيئة الاذاعة البريطانية - مؤتمر المساعدات المالية للكيان الفلسطينى - واشنطن فى ٢ أكتوبر ١٩٩٣

١١٢ - علاء سالم - السوق الدولية لتجارة السلاح خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩١ - ندوة بجامعة القاهرة - أغسطس ١٩٩٣

١١٣ - إسماعيل صبرى عبدالله - وحدة الأمة العربية - المصير والمسيرة - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٥

١١٤ - الدكتور سامى منصور - تجارة السلاح والأمن القومى - مكتبة مدبولى - القاهرة ١٩٩١

١١٥ - حسين عبدالله - نحو سياسة نفطية منسقة عربياً - النفط والتعاون العربى - ١٩٩٢

١١٦ - ميرفت المصرى - الآثار الاقتصادية لحرب الخليج الثانية - الأهرام الاقتصادى فى ٦ أغسطس ١٩٩٠

١١٧ - شهيرة الرافعى - الآثار الاقتصادية لحرب الخليج الثانية - الأهرام الاقتصادى فى ١٣ أغسطس ١٩٩٠

١١٨ - عمر أحمد عمر - أطفال العراق لا يشربون اللبن - جريدة الأهالى - العدد ٧٠٧ - ٢٦ ابريل ١٩٩٥

١١٩ - مذكرات عبداللطيف البغدادى - الجزء الأول

١٢٠ ـ عبد الفتاح أبوالفضل ـ مصر والسودان .. بين الوئام والخصام ـ كتاب الحرية العدد ٣٧

١٢١ ـ عمر أحمد عمر ـ العلاقات المصرية ـ السودانية ـ جريدة الأهالى فى ١٩ أغسطس ١٩٩٥

١٢٢ ـ ياسر الزعـاتره ـ رئيس تحـرير مـجلة فلسطين المسلحـة ـ إعـادة التفكيـر فى الأزمـة المصـرية ـ السودانية ـ جريدة الشعب فى ١٨ أغسطس ١٩٩٥

١٢٣ ـ د. سعد الدين ابراهيم ـ التعددية الاثنيه فى الوطن العربى ـ كراسات استراتيجية ـ العدد ٢٦ ـ مؤسسة الأهرام

١٢٤ ـ والتر لاكير ـ الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط ـ ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة جون تاون ـ ترجمة المخابرات العامة ـ عام ١٩٦٩

١٢٥ ـ درايت ايزنهاور ـ مذكرات ايزنهاور ـ الجزء الرابع ـ ترجمة هيدبرت بونجمان ـ دار إحياء التراث العربى ـ بيروت ١٩٦٩

١٢٦ ـ جون يادو ـ محاولة اتصال أمريكا بالعالم العربى ـ واشنطن ١٩٦٧ ـ ترجمة المخابرات العامة .

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Hertizle Theodet, The jewish state, New York, 1972.
2. Weiz Hannchaim, Trail & derrar, Anautobiography, Hamilton, 1949.
3. Huewiz. j. e. the stnaggle Por Palistine, New York, 1966.
4. Allon Yigal. The Making of Israeli's army - Nallentine and Mitchel, london, 1969.
5. Elasive Victary, by Cotoncl TREVOR N. Dupuy.
6. Ka di, Leda, S, Arab Summit Conferenes and the Palestine (1964 - 1966) Palistine books, Beirut, 1966.
7. El Hussini Mchrez, Soviet Egyptian Relations, 1945 -1985 Macmilan Press - London, 1989.
8. The Sandsrorm - the ARAB - ISRAEL, WAR of 1967 - Prelude and after math - by - David Kimche and Dan Bawly - Mar 1960.
9. VERIAG KURT DESCH: DLE SCHLRCHT UM ISRAEL.
10. Fayez - A - Sayegh, The Camp David, Fname for peace Wark, paper presented, at Arab American Assosciation of university Gnaduatas, Annual Conycntion.
11. Asistance to the state of Israel. The unconsored Draft Report prepared by the sraff of US Cenenal Aecounting office - Washighton, June 1985.
12. James. N. phillips - americais Security in Israel The Hertage Foundations - July 1980.
13. Steven. J. Rosen. The strategic value of Israel. Washington D. C. 1983.
14. Marten Indyke, charles Kupchen and Steven. J. Rosen. Israel and U.S Air Force Washington. D.C 1983.
15. W. Seth carus. Israel and U.S Navy Washigton D. C 1983.
16. SIPRI Yearbook "1992".
17. Aron Moss. Isrel"s Participation in S.D.I Program, IDF Journal.
18. HUREWITZ. J. C. Diplomacy in the near and Middle East, New York.

الملاحــق والأشـكال

المراجـــع

رقـم الإيـداع ٩٥/٩٧٨٥

الترقيم الدولى I.S.B.N.

977 - 209 - 025 - 2

مطابع المكتب المصرى الحديث
MODERN EGYPTIAN PRESS
ت : ٢٢١١٠٧١ - ٢٢١١٠٧٢ - فاكس ٢٢١١٠٧٣

❑ مؤلفات وإصدارات للمؤلف:

● أولاً: إصدارات داخل القوات المسلحة:

١ ـ السياسة العسكرية (كود ١٦/١).

٢ ـ العلاقة بين الإستراتيجية الشاملة والسياسة العسكرية والإستراتيجية العسكرية (كود ١٦/٢).

٣ ـ الإستراتيجية العسكرية (كود ٥٢/٢).

٤ ـ تخطيط الإستراتيجيات والسياسات «قومياً وعسكرياً» ١٩٩٤.

٥ ـ الأصول العلمية والمنهجية ومفاهيم العقائد «نشرة معلومات علمية رقم ٢٤٥».

٦ ـ أضواء على معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية ـ ١٩٨٣.

٧ ـ الحرب العراقية الكويتية ـ دراسة تحليلية ـ كلية الحرب العليا ـ ١٩٩١.

● ثانياً: إصدارات خارج القوات المسلحة:

١ ـ السياسة العسكرية المصرية فى التسعينيات ـ إصدارات الهيئة العامة للاستعلامات أكتوبر ١٩٩٢.

٢ ـ التكنولوجيا وتنمية القوة المسلحة ـ إصدار مركز البحوث والدراسات السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٩٤.

٣ ـ الترسانة النووية الإسرائيلية «التهديد والمواجهة» ـ إصدار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لمؤسسة الأهرام ـ كراسات إستراتيجية ـ العدد ٢٨/١٩٩٥.

٤ ـ إستراتيجية المخاطرة المحسوبة والمفاجأة فى حرب أكتوبر ٧٣ ـ سلسلة مقالات نشرت فى جريدة الأهرام المسائى فى أكتوبر ١٩٩٤.

٥ ـ حكومة رابين وبناء السلام فى الشرق الأوسط ـ الأهرام الاقتصادى ـ عام ١٩٩٣.

٦ ـ الحرب العراقية ـ الكويتية «دراسة وثائقية» ـ ١٩٩٤.

● ثالثاً:

المشاركة فى العديد من الندوات ودراسات الحالة وحلقات النقاش وورش العمل فى العديد من المراكز البحثية فى جمهورية مصر العربية خاصة فى موضوعات الإستراتيجية والأمن القومى والسياسة الدولية.

● رابعاً:

الإشراف والمراجعة على العديد من المراجع داخل القوات المسلحة ـ ورسائل الدكتوراة ودرجات الزمالة لكلية الحرب وأكاديمية ناصر العسكرية العليا.

هذا الكتاب

قبل عشرين عاماً فى عام ١٩٧٦ قدمنا للمكتبة العربية كتاب «وجع فى قلب إسرائيل» للكاتب الكبير أنيس منصور كشف لنا فيه حيل وأساليب الشعب اليهودى منذ سنة ١٩٠٠ قبل الميلاد إلى سنة ١٩٠٠ بعد الميلاد وكيف استغل اليهود غفلة العرب وتخلفهم وأقام فى قلب بلادهم دولة «إسرائيل».

وفى هذا الكتاب يبين لنا المؤلف اللواء دكتور زكريا حسين ماذا فعل اليهود بالعرب بدءاً من سنة ١٩٠٠ وحتى ١٩٩٥.. هذه الفترة التى تعد من أحلك الفترات التى مرت بالعرب...

فقد شهدت بداية القرن تحقيق هدف الصهيونية بإنشاء دولتهم «إسرائيل» فى الوقت الذى كانت الأمة العربية ترزح تحت نير إستعمار لم يكتف بنهب ثرواتها بل كان أبعد نظراً فى ربطها فى فلكه ودوائر نفوذه وإستغلالها بكافة الصور والأساليب..

وبالأساليب الشيطانية أدخلت العرب فى جولات صراع مسلح بين العرب والعرب إلى جانب نزاعات عرقية ودينية وعقائدية أنهكت قواتها واستنفذت ثرواتها وأوصلتها إلى حد الإفلاس الإقتصادى والسياسى والإجتماعى والعسكرى فى ظل تخلف وتواكل عربى مسلم لم يأخذ يوماً بأسباب القوة التى منحها الله لهم وكما ينادى بها الإسلام، وفى غياب إستراتيجية عربية موحدة تواجه مخططات عدوها...

إن إسرائيل - دولة عدوهم - ليست لها خريطة رسمية لأن حدودها لم تحدد بعد لأنهم لا يريدونها محددة...

لأن أطماعهم لا تقف عند حد... لأنهم يريدون أن يحتالوا وأن يساوموا وأن يسرقوا.

لقد قامت إستراتيچيتهم على أن تهاجم دائماً، أن تقتل لا أن تقاتل.. أن تمارس الإرهاب بإسمها علناً وبأسماء غيرها سراً.. أن تظل يدها ملطخة بالدم ليتواصل الدم فى شرايين وجودها وبقائها كمجتمع ودولة.

وليس صحيحاً أنهم يريدون سلاماً أو تعايشاً لأنهم لم يعرفوا السلام ولم يعايشوا أحداً فى أى عصر من العصور...!

إن هذا الكتاب يذهب بك إلى الماضى البعيد إلى أول القرن ثم ينطلق بك حتى اليوم إنها ملحمة طويلة مثيرة... لا غنى لك عن معرفتها والتأمل فيها..!!

احمد يحيى